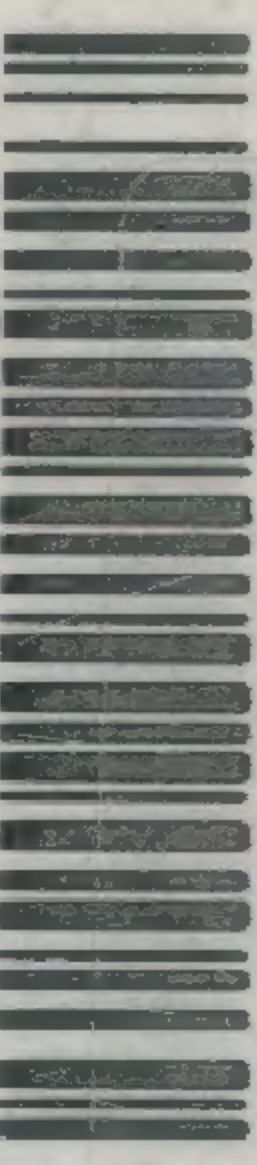
 Bibliotheca Alexandrina  
  
0370371











(فهرست الجزء الاول من كتاب اصول الشرائع لبقية)

الصفحة

٢	..... مقدمة الكتاب
٤	..... فائحة المترجم القرن ساوى
	أصول الشرائع
	الباب الاول
١٧	..... أصل المنفعة
	الباب الثاني
١٩	..... أصل الزهادة
	الباب الثالث
٢١	..... أصل الاقت والكرهه
٢٤	..... فصل في أسباب التفور
	الباب الرابع
٢٦	..... تأثير الاصول الثلاثة المتقدمة في القوانين
	الباب الخامس
٢٨	..... ايضاح لاحق وفيه الرد على الاعتراضات الواردة على أصل المنفعة
	الباب السادس
٣٢	..... أنواع اللذائذ والآلام
	الفصل الاول
٣٢	..... اللذائذ البسيطة
	الفصل الثاني
٣٤	..... الآلام البسيطة
	الباب السابع
٣٦	..... اللذائذ والآلام باعتبارها مؤثرات
	الباب الثامن
٣٩	..... تقدير اللذائذ والآلام
	الباب التاسع
٤٠	..... الامور التي تؤثر في الاحساس
٤٤	..... بعض أحوال ثانوية تؤثر على الاحساس
٤٧	..... فصل في تطبيق هذا المذهب



٥١	.....	الباب العاشر
٥٤	.....	التحيز والضرر السياسيان وكيف ينتشران في الاجتماع
٥٨	.....	الباب الحادي عشر
٦٢	.....	الاسباب التي تحمل واطع القانون على اعتبار بعض الاعمال من جلة الجرائم
٧٧	.....	الباب الثاني عشر
٧٩	.....	الحد الفاصل بين الاخلاق وعلم القواني
٨١	.....	الباب الثالث عشر
٨٢	.....	بيان بعض الخطا الواقع في علم القواني
٨٣	.....	أصول القانون المدني
٨٤	.....	جدة المترجم القرن ساوى
٨٥	.....	القسم الاول
٨٦	.....	الغرض من القانون
٨٧	.....	الباب الاول
٨٨	.....	الحقوق والواجبات
٨٩	.....	الباب الثاني
٩٠	.....	الغرض من القانون المدني أمور متنوعة
٩١	.....	الباب الثالث
٩٢	.....	هذه الاغراض مرتبطة ببعضها
٩٣	.....	الباب الرابع
٩٤	.....	القانون والعيش
٩٥	.....	الباب الخامس
٩٦	.....	القانون والرغد
٩٧	.....	الباب السادس
٩٨	.....	المساواة
٩٩	.....	الباب السابع
١٠٠	.....	الامن
١٠١	.....	الباب الثامن
١٠٢	.....	الملكية



٩٢	.....	الباب التاسع
٩٢	.....	جواب على اعتراض
٩٣	.....	الباب العاشر
٩٣	.....	الاضرار التي تنجم عن التعدي على الملكية
٩٦	.....	الباب الحادي عشر
٩٦	.....	الخلف بين الامن والمساواة
٩٨	.....	الباب الثاني عشر
٩٨	.....	امكان التوفيق بين الامن والمساواة
٩٩	.....	الباب الثالث عشر
٩٩	.....	فداء الامن بالامن
١٠١	.....	الباب الرابع عشر
١٠١	.....	بعض أحوال مختلف فيها
١٠١	.....	الفصل الاول
١٠١	.....	الفقر
١٠٥	.....	الفصل الثاني
١٠٥	.....	مصاريف الحياة
١٠٦	.....	الفصل الثالث
١٠٦	.....	مصاريف الفنون والعلوم
١٠٧	.....	الباب الخامس عشر
١٠٧	.....	ايراد بعض أمثلة مما يضر بالامن
١١٣	.....	الباب السادس عشر
١١٣	.....	المبادلات القهرية
١١٥	.....	الباب السابع عشر
١١٥	.....	سلطان القانون على الامل
١٢١	.....	القسم الثاني
١٢١	.....	الباب الاول
١٢١	.....	طرق الملكية
		الباب الثاني
		طرق أخرى في الملكية



١٢٦	التراضى .....
١٢٧	فصل في الاسباب التي تبطل المبادلة وهي .....
١٢٧	السكوت عن افتشاء عيب البذل .....
١٢٨	الغش الاكراه الاغراء الاعتقاد بالتزام قانوني غير موجود .....
١٢٩	الخطأ في قيمه البذل الحجر أو الطفولية أو الجنون .....
١٣٠	امكان حصول الضرر عن المبادلة انتفاء الحق بالنسبة للبائع .....
١٣١	فصل بيان الموانع في بيع العقار .....
	الباب الثالث
	طرق أخرى في الملكية
١٣٣	الميراث .....
	الباب الرابع
١٣٧	الوصية .....
	الباب الخامس
١٤٠	الحقوق المترتبة على الخدم وطرق اكتسابها وفيه .....
١٤١	الحاجة العظمى .....
١٤٣	الخدم السابقة .....
١٤٤	العقد .....
	الباب السادس
١٤٥	المال المشترك ومضاره .....
	الباب السابع
١٤٧	توزيع الخسارة .....
	القسم الثالث
	الحقوق والواجبات المتعلقة بالاحوال الشخصية
١٤٧	مقدمة .....
	الباب الاول
١٤٨	السيد والخدم .....
	الباب الثاني
١٤٩	الرقيق .....



١٥٤	الباب الثالث
١٥٤	الوصي والقاصر .....
١٥٦	الباب الرابع
١٥٦	الوالدوينوه .....
١٥٨	الباب الخامس
١٥٨	الزواج .....
١٥٨	الفصل الاول
١٥٨	الانتخاص الذين يباح الزواج بينهم .....
١٦١	الفصل الثاني
١٦١	مدة بقاء الزواج
١٦١	الطلاق .....
١٦٧	الفصل الثالث
١٦٧	شروط الزواج .....
١٦٨	الفصل الرابع
١٦٨	السن الجائز فيه الزواج .....
١٦٨	الفصل الخامس
١٦٨	لمن الخيار في الزواج .....
١٦٩	الفصل السادس
١٦٩	كم يكون عدد المتعاقدين .....
١٧٠	الفصل السابع
١٧٠	شروط عقد الزواج .....
١٧٢	أصول قانون الجنايات
١٧٢	القسم الاول
١٧٢	الجرمة .....
١٧٢	الفصل الاول
١٧٢	بيان أقسام الجرائم .....
١٧٣	الفصل الثاني
١٧٣	في أنواع كل قسم من أقسام الجرائم الاربعة
١٧٣	أنواع الجرائم الخصوصية .....



١٧٣	أنواع الجرائم الشخصية .....
١٧٣	أنواع الجرائم العامة عموماً محدوداً .....
١٧٤	أنواع الجرائم العمومية عموماً مطلقاً .....
	الفصل الثالث
١٧٥	أنواع أخرى في الجرائم .....
	الفصل الرابع
١٧٦	ضرر الرتبة الثانية .....
	الفصل الخامس
١٧٧	ضرر الرتبة الأولى .....
	الفصل السادس
١٧٨	سوء النية .....
	الفصل السابع
١٧٩	مركز الجاني وتأثيره في الانزعاج .....
	الفصل الثامن
١٨٠	تأثير الأسباب في الانزعاج .....
	الفصل التاسع
١٨٣	سهولة منع وقوع الجريمة أو صعوبة وهي الحال الخامس المؤثر في الانزعاج .....
	الفصل العاشر
١٨٤	سهولة إخفاء الجاني أو صعوبة وهو الحال السادس المؤثر في الانزعاج .....
	الفصل الحادي عشر
١٨٤	تأثير خلق الجاني في الانزعاج .....
	الفصل الثاني عشر
١٨٨	الاحوال التي لا تحدث الجنابة انزعاجاً فيها .....
	الفصل الثالث عشر
١٩٠	الاحوال التي يكون الخطر فيها أكبر من الانزعاج .....
	الفصل الرابع عشر
١٩٠	الاعتذار .....
١٩١	الرضا الخوف من ضرراً كبيراً .....



١٩٢	..... صناعة الطب الدفاع عن النفس
١٩٣	..... السلطة السياسية والسلطة المتزلية
	القسم الثاني
	الدواء السياسي لضرر الجرائم
	الفصل الاول
١٩٤	..... موضوع هذا القسم
	الفصل الثاني
١٩٥	..... الطرق المانعة لوقوع الجريمة مباشرة
	الفصل الثالث
١٩٦	..... الجرائم الدورية
	الفصل الرابع
١٩٨	..... الطرق الخاصة للجرائم الدورية
١٩٩	..... الطرق الخصوصية الخاصة للجس وابعاد الاشخاص بغير حق
	الفصل الخامس
١٩٩	..... ملاحظات على الاحكام العرفية
	الفصل السادس
٢٠١	..... الترضية
	الفصل السابع
٢٠١	..... علة وجوب الترضية
	الفصل الثامن
٢٠٢	..... أنواع الترضية
	الفصل التاسع
٢٠٢	..... كمية الترضية الواجبة
	الفصل العاشر
٢٠٣	..... تحقق الترضية
	الفصل الحادى عشر
٢٠٤	..... الترضية المالية
	الفصل الثانى عشر



٢٠٥	رد العين .....
	الفصل الثالث عشر .....
٢٠٨	الترضية العينية .....
	الفصل الرابع عشر .....
٢١٠	ترضية الشرف .....
	الفصل الخامس عشر .....
٢١٧	أدوية الجرائم التي تلم الشرف .....
	الفصل السادس عشر .....
٢١٩	ترضية الانتقام .....
	الفصل السابع عشر .....
٢٢١	ترضية الالتزام ضمان السيد لخدمه .....
٢٢٤	ضمان الوصي للقاصر ضمان الوالد لبيته .....
٢٢٥	ضمان الام لولدها ضمان الزوج لزوجته ضمان برى يستفيد من الحرية .....
	الفصل الثامن عشر .....
٢٢٦	ترضية الالتزام العمومية .....
	القسم الثالث
	في العقوبات
	الفصل الاول
٢٢٩	العقوبات الغير الواجبة .....
	الفصل الثاني
٢٣١	في التناسب بين العقوبات والجرائم .....
	الفصل الثالث
٢٣٣	مضى المدة في العقوبات .....
	الفصل الرابع
٢٣٤	العقوبة القبيحة أو التي لا تصيب عرضها .....
	الفصل الخامس
٢٣٦	الضمان .....
	الفصل السادس



٢٣٨	اختيار العقوبات .....
	الفصل السابع
٢٤١	تقسيم العقوبات .....
	الفصل الثامن
٢٤٣	بيان العلة في تنويع العقوبة .....
	الفصل التاسع
	بحث في بعض العقوبات المستعملة
٢٤٤	العقوبات المحزنة .....
٢٤٥	العقوبات الدائمة العقوبات القاضحة .....
٢٤٧	العقوبات الدورية .....
٢٤٩	العقوبات المالية العقوبة المقيدة العقوبة الرئيسية .....
	الفصل العاشر
٢٥٠	العقوبات .....
	القسم الرابع
	في الوسائل المانعة من وقوع الجرائم بالواسطة
٢٥٢	مقدمة .....
	الفصل الاول
٢٥٥	الوسائل التي تمنع من القدرة المادية في الاضرار .....
	الفصل الثاني
٢٥٧	طريقة أخرى .....
	الفصل الثالث
٢٦١	الطرق التي تمنع الارادة في اقتراف الجرائم .....
	الفصل الرابع
	النظرية الاولى
٢٦٢	الواء الرغبات السيئة وتوجيه الانعطافات نحو الاعمال التي توافق المصلحة العمومية ..
	الفصل الخامس
	النظرية الثانية
٢٦٧	ايجاد الوسائل التي ينال المرء بواسطتها غرضه من غير ضرراً وبأقل ضرر يمكن وفيه أقسام ..



	القسم الاول
	الامر الاول
٢٦٨	..... ايجاد مقوم قانوني لكل نوع من أنواع التعدي
	الامر الثاني
٢٦٩	..... ايجاد مقوم مناسب للتعدي المخل بالشرف
	الامر الثالث
٢٦٩	..... تحمل المبارزة الشخصية
	القسم الثاني
٢٧٠	..... الفاقة
	القسم الثالث
٢٧٢	..... العشق
	الفصل السادس
	النظرية الثالثة
٢٧٦	..... الابتعاد عن المشجعات على الجرائم
	الفصل السابع
	النظرية الرابعة
٢٧٩	..... تشديد مسؤولية الاشخاص بقدر عرضتهم الى الاضرار بغيرهم
	الفصل الثامن
	النظرية الخامسة
٢٧٩	..... تقليل احساس المرء بالنسبة للغواية
	الفصل التاسع
	النظرية السادسة
٢٨١	..... تقوية تأثير العقاب في التصور
	الفصل العاشر
	النظرية السابعة
٢٨٣	..... تسهيل معرفة الجريمة وفيه جل
٢٨٣	..... الاولى - وجوب استعمال الاوراق الكتابية
٢٨٣	..... الثانية - ذكر أسماء الشهود في أول الورقة



٢٨٥	.....	الثالثة - اتخاذ الدفاتر لحفظ العقود
٢٨٦	.....	الرابعة - الطريقة الماتعة من التزوير
٢٨٧	.....	الخامسة - ايجاد دفاتر لتسهيل الوقائع التي تكون عنوانا على عقودا ومعاملات ..
٢٨٧	.....	السادسة - الفاتحة من الامة الى الاحتراس من جملة جرائم
٢٨٩	.....	السابعة - نشر أسعار التجارة لمنع الغلو فيها
٢٨٩	.....	الثامنة - نشر رسوم المصالح والدوائر
٢٩٠	.....	التاسعة - نشر الحسابات التي للامة صالح فيها
٢٩١	.....	العاثرة - ايجاد وحدة للكميات في الموازين والمقاييس
٢٩٢	.....	الحادية عشرة - ايجاد وحدة للجنس
٢٩٢	.....	الثانية عشرة - ايجاد علامات للدلالة على كميات الاشياء الواجب منعها بمقتضى وحدة معينة وبيان جنسها .....
		الفصل الحادى عشر
		النظرية الثامنة
٢٩٣	.....	منع الجريمة بنقع كثيرين في منعها
		الفصل الثانى عشر
		النظرية التاسعة
٢٩٤	.....	تسهيل الطرق التي يمتدى بها الى معرفة الجناة .....
		الفصل الثالث عشر
		النظرية العاشرة
٢٩٦	.....	تصعيب الهرب على الجناة .....
		الفصل الرابع عشر
		* النظرية الحادية عشرة
٢٩٦	.....	تثبيت قواعد المرافعات وتصعيب الهرب من العقاب
		الفصل الخامس عشر
		النظرية الثانية عشرة
٢٩٩	.....	تحريم الجرائم الثانوية لمنع الجريمة الاصلية
		الفصل السادس عشر
٣٠١	.....	رؤية التعطف .....



٢٠٥	الشرف .....	الفصل السابع عشر
٢٠٧	استعمال المؤثر الديني .....	الفصل الثامن عشر
٢١٣	تأثير التعليم .....	الفصل التاسع عشر
٢١٥	تأثير التربية .....	الفصل العشرون
٢١٨	الاحتياطات العمومية الواجبة من التطرف في السلطة .....	الفصل الحادي والعشرون
٢٢١	الاحتياطات التي يجب اتخاذها لمنع النتائج السيئة التي تنجم عن جريمة وقعت .....	الفصل الثاني والعشرون
	خلاصة هذا الكتاب	

﴿ تمت فهرست الجزء الأول ﴾



كتاب  
اصول الشرائع  
مقدم

لصاحب التتمودى المقام الاخير

محمد توفيق باشا

خديو البلاد المصرية

ترجمه من اللغة الفرنسية الى اللغة العربية

احمد بن محمد بن علي

رئيس النيابة العمومية لدى محكمة الاستئناف الاهلية

حقوق الطبع محفوظة للمترجم

الطبعة الاولى

بالمطبعة الاميرية القامنة ببولاق مصر القاهرة

سنة ١٣٠٩ هجرية











## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما شرع من الأحكام والصلاة والسلام على واسطة عقد النظام سيدنا محمد منبع  
أصول الشرائع وآله وصحبه وكل تابع ومن تبعهم في هذا الطريق إلى يوم الدين  
(أما بعد) فقد توجهت الفكرة من يوم فراغها من التحصيل إلى تقديم خدمة لآباء هذا  
الوطن الجليل فيما تعلمه من اللغة الفرنسية ونقل ما فيها من النفائس إلى اللغة العربية فلم أعثر  
بين ما فيها من الكتب المفيدة على أحسن من كتاب أصول الشرائع للشهير (بقنام) الذي طار صيته  
بين الأنام فصار حجة لذوى الفهم من الباحثين في هذا العلم وترجم إلى كثير من اللغات وطبع  
في أغلب المدن والجهات فترجمته عن اللغة الفرنسية بحفاظ على أصله بقدر الامكان وجعلت  
ما زدت حواشي مخصوصة تفسر بعض الغامض أو تقيده ما أطلق من القواعد أو تبين غرضاً أو  
تبين اقليماً أو بلداً أو تحدد تاريخ واقعة أو تكشف عن صفات بعض المؤلفين  
ولما كمل على هذا الوجه قدتمت لبّ الفضل والعرفان ومفيد العلم في هذه البلدان صاحب السمو  
الأكرم خديوينا الانخم فتفضل بما جيل عليه من الخير بقبوله فكانت هذه للعبادة غاية مأموله  
وزاد أجله الله على هذا الفضل أن قبل تشريفه بكتابة اسمه المنيف عليه علامة على حسن الرضا  
والقبول جزاء الله عن العلم وأهله خير ما جوزى به حاكم عادل عن يلاذه انه لا يضيع أجر المحسنين  
وهذه صورة مقدمة الكتاب لذلك الجنب

بسمولاي

تبسم الدهر لمصر من ذوايتها فارتفع منار العلم فيها واتت دائرة المعارف في قاصدها ودانها  
وأطلعت أبطل رعايتك فنهضت بك الأمة نازعة توب الجهالة تمتطية صهوة الجند فرأيت منك الحق نصيراً  
ولتعميم نعمة القانون ظهيراً

وعبدك المائل بين يديك تربي في مدارسك الزاهرة وتعلم تحت عنايتك الساهرة ونال خير



الوظائف بمحض فضلك الميم فهو أثر من آثارك وثمرة من ثمارك وأقدس واجباته نشر لواء  
احسانك عليه والتحدث بما وصل من نعمك اليه وقد جريت الى هذه الغاية فترجت هذا الكتاب  
اعترافا بفضلك الامير وقياماً بقرض الثناء على الخديو والخطير  
فهاري ولايتك وغرس كرمك ورعايتك يخشع أمام مسدبه الخير ما اذا يدان الخضوع بعرض ثمرة  
جودك عليك سائلاً من فضلك قبولاً وأن يدوم بتعطفانك مشمولاً  
دمت أبا العباس محمود الذكر والأثر قدير السمع والبصر ودام فجلالك الكريمان يتمتعان  
بعزلك في كل آن

العبد الخاضع

أحمد قنقى

زغلول

## فاتحة المترجم الفرنسي

الرسائل التي تحتوي عليها الاجزاء الثلاثة التي يتألف منها هذا الكتاب هي بعض ما جمعت من أوراق  
موسى بن قنم وتكلمت عنها في النشرة البريطانية وقد دأبت في العمل حتى أعددتها جميعها  
وأنشرها واحدة بعد الأخرى

ولو أني اقتصرت في عملي هذا على الترجمة فقط لما دخلني ريب في نجاح ما قصدت من العمل لكنني  
لا أمتهن على القراء بل أشهد على نفسي أن لي في هذه المؤلفات دخلا من بعض الوجوه وأعترف بأن  
المؤلف لم يسمح لي بالسيرة في هذا النهج لولا ما بيننا من الوداد الخالص والمحبة إلا كيدة ومع ذلك فكان  
يسلمني الأوراق وهو آسف لنعهم أو تشويشها فلا يوجهن القراء إلى لوما أو يختصوني بمدح لم  
أكن أستحقه

أريد أن أبين كيف كان لي دخل في هذه الكتب فأقول ليس لي والحق أولى أن يقال دخل أو اشتراك  
في هذا العمل بل ترجع جميع مواده إلى المؤلف نفسه وهذا اعتراف تحماني عليه مودتي وتبعثني إليه  
طبيعتي فإن لم أنه كنت خائفا عهد الوداد نعم لو كان كل القراء من الحكماء لجا اعترافى فضله اذ يرون  
حقا أن جميع هذه الكتب آلهة رجل واحد لما فيها من اتحاد المشرب وتناسب الاجزاء وتجاذب  
الموضوعات وسلاوة طريق واحدة في البحث والتقرير

أما ما كان لي من التصرف فأمر ثانوي يمس شيئا من التفصيل فقط مثل انتقاء المواضع من خليط  
الأوراق وجعل الواحد منها بجانب الآخر مما يناسب به وتوضيح بعض الأفكار الغامضة وحذف  
المكررات وتبويب بعض السوانح التي لم يتمكن المؤلف من انتمائها لاشتغاله بالأهم عن المهم فكنت  
أحذف أكثر مما كنت أزيد وكان أثرى في الاختصار أظهر منه في الشرح لأن الأوراق التي أودعتها  
كانت جسيمة جدا وجل عملي جاء في الانتقاء والترتيب لا في الوضع والتصنيف فكنت كدبر المال  
إذا كثرت فام بواجب جمعه واستثماره

ويختلف على باختلاف أجزاء هذه المادة الواقعة إلى فإذا وجدت أوراقا كثيرة في موضوع واحد  
كتبت في أوقات مختلفة ورأيت بينها تناقضا اجتهدت في التوفيق وعرضت جميعها على حقيقة  
الموضوع واستخلصت من مجموعها بجنا واحد وإذا وجدت بعض سوانح سطرها المؤلف في أحوال  
مخصوصة لا تصلح إلا لها فعملت كما يشاء ما كان يتتخرب فأخذت منها ما يمكن نقله واستعملته في  
البيت الجديد كي لا تقرب الفائدة بتمامها وإن رأيت ارتقاء في عوالم التخیلات وتميق في النظريات  
عمدت إلى تعيين ما أتى به من كرامات يناسبه من الوقائع والأمثال وتسامحت في إبقاء شيء من الزينة



تشويقالاذهان وربما عرض لحفي هذا القسم أن انشئ قصولا بتمامها الكني حافظت كل المحافظة  
على أفكار المؤلف والتزمت طريقته وأخذت مأخذها فيما يقرر ويبطروا أني حدثت عن هذا الطريق  
لا أدركتني الخيبة إذ لا قدرة لي على معارضته أو منازعته

لم يهتم القراء عامة بمهمة دمة بتمام التي وضعها في أصول الآداب وتأسيس القوانين لانه وضعها على  
قواعد الحكمة الصادقة والتزم فيها التقرير غير مبال بحفظ اللفظ وشفط التعبير ولم يقدرها حق  
قدرها سوى الخاصة من نخبة القراء مع أن التكثير لا يطرحون الكتب ولولم يالفه الذوق أو لم يسمل  
تناولها ما دامت نافعة ولهذا سافقتني الضرورة عند ما أردت جمع الأصول العامة لعلم التقني إلى  
حذف ما أوجب خول ذكر المقدمة من اصطلاحات علمية غامضة وتقسيم كثرت فروعها ويبحث كادت  
لاتدركه الأفهام لبعدها عنها وبعبارة أخرى لم أترجم الالفاظ ولكفي ترتيب الأفكار فاختصرت  
في مكان وبسطت في مكان آخر سائراني كل هذا بمقتضى نهيضة المؤلف وعلى حسب ارشاده

فلما أوردت المشروع رأيت أنه فسح الجوانب غزير المادة ووددت لو كان القائم به غيري ممن زاد عمله  
وكرر فضله ومع ذلك فاني أهني النفس على ثباتها في العمل ووصولها إلى هذا الغاية أندب عابقت هذه  
الكنوز سخين وأعوام تحت طي الخفاء لاشتغال المؤلف عنها بعبادة السيرة في التقدم إلى غيرها  
وكرهه الانعطاف ثانية على الجمع والمراجعة ورب ما تعرض يعجب من انهم المبتنام على التأليف  
وفتوره عن النشر وثباته في معاناة الاشغال الجسيمة ثم عدوله عنها إذا قارب التمام فنجيب بانه  
لا محل للعجب فان موسيو بتمام عندما انكشفت له وجوه القوانين الأولى أحاط بموضوع التقنين  
كله وأراد أن يكتب على كل جزء من أجزائه فلم يعتبره مؤلفا من موضوعات مختلفة بل اعتبره  
موضوعا واحدا له أجزاء فكان رسم العلم بين يديه متصل الفروع والجزاء فهو يتكلم في كل قسم منها  
على هذه الطريقة ولذا ترى التناسب شاملا لاجمعيها ولقد وجدت المؤلف يحيل في أول كتبه على  
كتب أخرى لم توجد بعد وإنما كان قد اختطها وبين موضوعاتها بالاجال ورسم ما فيها من القواعد  
الاصولية ولهذا ترى كل فرع من فروع علم التشريع له مكان مخصوص ولا تكرار له في قسم آخر  
وهو دليل على أن المؤلف أطال التأمل في الموضوع قبل الشروع فيه وأشير فكره فروعها كلها  
فلم يكن يتمكن منه كمال التمكن ثم أبرزه في هذا الشكل البسيط غير طالب للسمة والصيت

شاهدت منه أنه كان يترك مؤلفا كذا ينتهي ليؤلف غيره وذلك لاجل أن يتحقق من صحة قضية شك  
فيها فكان إذا ارتاب في مسألة مالية راجع علم التدبير المدني بأجمعه وإذا عسر عليه حل مسألة  
في المرافعات ترك هذا الموضوع حتى يتم ترتيب المحاكم وعناية القول ان العمل كان عظيم والاشتغال  
كلن جسيما لا يقف عليه تمام الوقوف الامن خالط المؤلف ورأى أوراقه وأعماله

وليس كلامنا هذا من قبيل المدح لأن المؤلف كان قليل العناية بالنشر شديد الشغف بالتأليف غير ملتفت إلى ما وراءه - له من المظاهر - كما كانت صورها وأشكالها متشاعلا بإيجاد المادة وتوزيعها حتى ان اشتغاله هذا منعه من مشاركة في نشر ما أطرحة إلا أن على القراء وكان يصعب على تجدائيل بعض التوضيحات منه لأنه كان يتقل عليه ترك أفكاره المشتغل بها ومراجعة أمور خلص منها أولئك الصعوبة هي التي قوت همته وثبتت في العمل لأن مجرد الترجمة عمل يشق على الإنسان عادة فيسارع إليه الكسل عنه وأما المشتغل بالجمع والتنسيق فيخيل أنه يؤلف لذلك يجد أنه قد ادم مشتغلا فيثبت إلى النهاية وان ظهر له بعد أن هذا خيال غير أن الأمر يكون قد انقضى واليك بيان الرسائل التي يتركب منها مجموع عملنا .

أولا - أصول التقنين العمومية

ثانيا - أصول القانون المدني وقانون العقوبات

ثالثا - حكمة العقاب

رابعا - قانون العقوبات

خامسا - حكمة المكافأة

سادسا - ترتيب المحاكم

سابعا - { المحاكمات (المرافعات) وفيها الأدلة والوجهة التي يجب السير فيها واختلافها وسير القضية من يوم اقامتها إلى يوم تنفيذ الحكم فيها ثم نظرها في مجلس العدل  
ثامنا - رسالة التدبير المدني

تاسعا - { سير المجالس السياسية أعني بيان القواعد والأصول التي تخص إصدار القرارات وعرض المشروعات وحصول المداولة فيها واعطاء الآراء والانتخاب

ويوجد غير هذه الكتب الرئيسة عدة رسائل صغيرة وهي

أولا - نقد على إعلان حقوق الإنسان (١)

ثانيا - ظرف الزمان والمكان الواجب اعتبارهما في سن القوانين

ثالثا - في الجرائم المضادة للدين وهي التي تنشأ من التطرف في أوامر وزواجره

رابعا - الاختراع أو الاحداث في علم التشريع

خامسا - المراقبة أو بيت الملاحظة المسجونين يتخذ بدل السجن المعروف الآن

سادسا - في إصدار القوانين بأسباب أو بغیر العمل والاسباب

وقد تضمن هذا الكتاب بعض الكتب المذكورة وبعضها نشر على حدة في حكمة العقاب والمكافأة



نشرت جزأين في (لندرة) سنة ١٨١١ وتطبع الآن منها طبعة جديدة وتدرجت رسالة  
التدبير المدني في حكمة المكافاة فهي الكتاب الرابع فيها تحت عنوان المنهضات الى تقدم الصناعة  
والتجارة

وسير المجالس السياسية نشرته جزأين في (جنوه) سنة ١٨١٦ وأضفت في آخره النقد على  
إعلان حقوق الانسان وقد يعجب القارئ من أنه لا يوجد بين هذه المؤلفات كلها رسالة في نظام  
الحكومة أي شكلها ويخيل له أن المؤلف لم يكن ليهتم بهذا الموضوع أو أنه غير واثق بصحته من  
أول الامر ولكني أقول ان ذلك أمر يتبعه من سببه الى حكم من حكاه الانكليز عموما وخصوصا  
موسيو بنجام فانه ليس من فكره عدم الاهتمام بشكل الحكومة وانما يعتد أن أحسن حكومة  
هي التي اعتادت الامة عليها وأن السعادة هي غاية كل أمة فكل حكومة أوصلتها اليها كانت هي  
الرايحة وحيث ان السعادة لا تنال الا بقانون عادل مبني على القواعد الصحيحة الحققة في توفرت  
تلك السعادة عند الامة بلغت مقصدها وان فقدت كل قوة سياسية وبعبارة ذلك لو توفرت جميع  
القوى السياسية لامة وساء قانونها فلا يبدل شكل الحكومة شيئا - واعلم بان أقبح شيء في البحث  
عن هذا الموضوع هو الابتداء دائما بالطعن على الحكومة القائمة وتحمريك الشهوات  
والمنافسات عليها مع أن النظام الحقيقي وسن القوانين المفيدة الثابتة لا يتسنى الا في زمان هدأت  
فيه الافكار وانطفأت فيه الشهوات والبغضاء وثبتت الحكومة في مركزها

كان مطمح نظرموسيو بنجام في بحثه عن رداة القوانين وأنها هي السبب في جميع الآلام أن يرشد  
الى دواء يحسم أكبر تلك الآلام وهو ألم انقلاب السلطة القائمة والتعدي على الملكية فهو يتخذ  
الحكومة القائمة نفسها سبيلا الى الإصلاح ويبين لها طرق الخلل ووسائل تداركه وذلك منه ارشاد  
الى الاسباب القاضية بدوامها وأقواله تنطبق على جميع الحكومات ملكية كانت أو جمهورية فهو  
لا يدعو الامة الى التغلب على السلطة الحاكمة ولكنه يستنفض الحكومة الى معرفة العلال  
الموجبة لضعفها والوقوف على دوائها الحاسم وملائمة قوانينها الحاجات البلاد وخلق العصر  
وسن قانون مدني وآثر للعقوبات عماديين كاليمين وترتيب المحاكم على غلط يضمن ثقة البلاد بها  
ويجعل المحاكمات سهلة قريبة المثال والنزاع عن استعمال القسوة وبالا يقيد في مسائل الضرائب  
ومساعدة التجارة بما يوجد من الوسائل كل ذلك تصل اليه الحكومة بالقانون فقيهه توجد الآمال  
النافعة في الناس والآمل الحسن يطرد الآمل السيئ ويحمل على طلب الكمال

فلا يطعن القارئ اذا أن يجد كلاما في الحكومات أو قد حان في أشكالها بين أسطر هذا الكتاب لأنه  
مجرد عن ذلك وبناءه من أوله الى آخره على المحاطة مع التعديل والنظر الى أحكام الاوقات

والاحوال واحترام الافكار التي عليها الامتثال كانت باطلا والاستعداد للمستجدات أو  
المخترعات قبل نشرها حيث يشاق الفكر اليها في صذرت لا يعارض فيها واجتناب الاضطراب  
والثورة في الملكية أو الحكومة سواء بالابتعاد عما يكدر الامل ويخل بالعادات واصلاح آثار  
التطرف مع عدم الاخلال بالمنافع الوقتية المرتبة عليه

ثم ان القسم الاول من هذا الكتاب المعنون بأصول التشريع العمومية هو الذي جع بعضه من  
أوراق المؤلف والبعض الآخر من كتاب كان نشره من قبل وهذا القسم هو مقدمة عمومية تشمل  
على القواعد الكلية لجميع مؤلفاته فان ملكها القارئ وأجاد فهمه رأى أن غير هامب في عليها  
وكنت أريد أن أسميها منطق التشريع لانها تحتوي على القواعد التي يسير الفكر في الموضوع  
بحسبها وما يتعرفه من كيفية استعمالها فضلا عن كونها تدل على طرق جديدة في علم البحث  
والآداب ولكن صادفني الاعتراض في تلك التسمية فتركتها

اكتشاف آلة جديدة يدل على تقدم جديد أو بيعت عليه كما أن اختراع التلسكوب قوى الهم على  
البحث في علم النجوم ولا يقف الفكر عادة عند حد واحد مدة من الزمان الا لكونه وصل الى  
ما يمكنه الحصول عليه بما عنده من المعينات فهو ينتظر أن يكتشف آلة جديدة يتقدم بها في  
أبحاثه ومعارفه

والآلة في العلوم الادبية عبارة عن وسيلة لتقريب الافكار بعضها من بعض ومراعاة النسبة بينها  
وبعبارة أخرى هي طريقة جديدة في علم الاستنتاج وقد كان لسقراط طريقة وهي السبر والترديد  
وارسطوزاد عليها التقسيم ولكن منهفة هانين الطريقتين قليلة جدا لانهما لازمتان للعقل والا  
فقد التصور ووضع (با كون) (١) مؤلفا كبيرا سماه الآلة الجديدة كانه رأى أن مذهب الجديد  
عبارة عن آلة ذهنية يصحح بها المرء استنتاجه ويقتدر على تحصيل العلوم

وقد اتخذ موسيو (بنام) أيضا طريقة في الاستنتاج بما يلزمها من مبادئ وجداول وأقسام وقواعد  
ويظهر لي أنه وصل باستعمال هذه الطريقة الى اتزاع علم مخصوص من فروع الآداب والتقنين  
التي بقيت الى هذا العصر حرفة ليلغا والكاتب والشعراء

ولان قصد هذا أن المؤلف لم يتهدي السلف لأنه هو لا يقول ذلك اذ كل علم من به الزمان فأقول  
ما يتبدى الانسان بالتخمين ولا حظ بجزئيات متفرقة ويخزن الكل في فكره فيجتمع فيه الصريح

(١) من أشهر حكماء الانكبار اسمه فرنسوا باكون ولد في مدينة لوندون سنة ١٥٥٠ مسيحية ووفى سنة  
١٦٢٦ وكان مهردارا للملك جاك الاول وهو أول من وضع مذهب النظر والتجارب في العلوم وادراك  
حقائق الكائنات وأظهر خطأ المتقدمين في أفكارهم وآرائهم



والفاسد فإذا كثرت الحزبيات التفت الانسان الى ملاحظة ما يوجد من المشابهة والارتباط بين بعضها وبعض وياخذ في انتزاع كل مجملها وهذا هو طور التصور ودور الخيل الذي يتلوه زمان التفكير والعلم والتاريخ شاهد بذلك فديكارت (١) ألف روايات للتسلية في علم الطبيعة قبل أن يقوم فيوتن (٢) بتقرير قواعد التحقيق أصولها وما أجلس (لوك) (٣) الفلسفة على عرشها الثابت المكين الأبعد أن طار لا يبتز (٤) وماليرنش (٥) في جواهر التصورات وكان بلايوتن (٦) وارسطو (٧) في الوجود قبل بورين (٨) وجروسيموس (٩) وهرنجتون (١٠) وهوب (١١) وبوفاندورف (١٢) وكل تلك المراحل كانت لازمة حتى تصل الى روح الشرائع (١٣) وروح الشرائع ليس الا واسطة بين علم التشريع في زمان وبين ذلك العلم بعده

وقد دلنا بنظام على مأخذ كتابه هذا حيث قال في رسالة مفيدة جدا ما نزع بي الى الاختراع والابداع في علم القوانين التطرف في كتب التشريع وانما وصلت الى قواعد وأصولي بمزاولة كتب الحكماء

- (١) هوروني ديكارت الفرنسي ولد سنة ١٥٩٦ وتوفي سنة ١٦٥٠ وكان رياضيا ماهرا وفلكيا بارعا وكتابا مشهورا وعلى الاخص حكما معتبرا بفضل فلسفته حتى سمي أب الفلسفة الجديدة وله رسالة في النظر والترتيب الفكري وهي التي اشتهر بها
- (٢) رياضي شهير وطبيعي حاذق وفلكي خبير وهو من حكماء الانكليز اسمه اسحق نيوتن ولد سنة ١٦٤٣ ومات سنة ١٧٢٧ وهو الذي اكتشف قوانين مركز الثقل والتجاذب في علوم الهندسة وبذا اشتهر
- (٢) هو جون لوك الفيلسوف الانكليزي مؤسس مدرسة الفلسفة الميمنية على الاحساس والشعور ولد سنة ١٦٣٢ ومات سنة ١٧٠٤
- (٤) عالم شهير ولد في ليرج من أعمال ألمانيا سنة ١٦٤٦ ومات سنة ١٧١٦ وهو مخترع حساب التفاضل والتكامل
- (٥) فيلسوف فرنساوي ولد سنة ١٦٥٢ ومات سنة ١٧١٥ وهو صاحب البحث عن الحقيقة وغيرها من الكتب
- (٦) حكيم يوناني قديم اشتهر بكتاب المسمى بالجمهورية
- (٧) حكيم يوناني قديم تعرفه العرب ونقل عنه كثيرا
- (٨) كاتب اشتهر برسالة المسماة بالجمهورية ولد سنة ١٥٥٠ ومات سنة ١٥١٦
- (٩) كاتب شهير وهو أحد رجال دولة الدائمرك العظيم اشتهر بمؤلفاته خصوصا رسالة السلم والحرب من سنة ١٥٨٥ الى ١٦٥٥
- (١٠) أحد مشاهير الكتاب الانكليز ولد سنة ١٦١٢ ومات سنة ١٦٧٧
- (١١) حكيم انكليزي اشتهر بدفاعه عن الاستبداد في سياسة الامة وتضيده الفلسفة المادية وهو أول من ذهب الى أن الهيئة الاجتماعية مؤسسة على عقد يحصل بين أفراد النوع البشري وتبعه في ذلك بكاريا النيباني ثم جان جاك روسو والفرنساوي ولدهوب سنة ١٥٨٨ ومات سنة ١٦٧٩
- (١٢) حكيم ومؤرخ ولد في ساكسن من أعمال ألمانيا سنة ١٦٣٣ وعاش في بلاد السويد حتى مات سنة ١٦٩٤ وأشتهر بكتبه في رسالة حقوق الطبيعة والامم
- (١٣) روح الشرائع اسم لكتاب مونتسكيو وهو الذي ترجمه الى العربية حضرة الفاضل أبو رياقتي عون وسيأتي ذكر هذا الكتاب وذكر مؤلفه في أكثر من موضع من هذا الكتاب

والمشتغلين بالطبيعات والتاريخ الطبيعي والطب فالتفت ذهني عقب مطالعة إحدى رسائل هذا العلم الأخير إلى ترتيب الامراض وأدويتها وأخذت أفكر في أنه لا بد أن يكون الجسم السنياسي من علوم مثله كالتشريح ووظائف الاعضاء (الفسولوجيا) والمادة الطبيعية ولم أعثر الا على القليل من ذلك في كتب (تريونيان) (١) و (كوكسجي) (٢) و (بلاكستون) (٣) و (واتل) (٤) و (روما) (٥) و (توييه) (٦) ولكنني استفدت كثيرا من مؤلفات (هوم) (٧) و (هافيسيوس) (٨) و (ليني) (٩) و (بيرجان) (١٠) و (كولين) (١١) وكان هم المؤلف ايجاد مبدأ يضعه أولا ثم يبنى جميع القواعد عليه ويرجع كل الاصول اليه وقد وصل الى بغيته وجعل محورا أفكاره ومرجع مباحثه أصلا واحدا سماه المنفعة ولم أر أي الناس مختلفين في فهم المنفعة وأن كل واحد منهم يرى النافع ما يحجب عنه وأن جميع الاعمال صادرة عن المنفعة سواء كانت حقيقية أو تصورية أراد أن يعرف هذا الاصل ويحدد مفهومه وهو عمل جديد لم يسبقه به غيره

تميز الفرق بين هذا الاصل وبين أصليين فاسدين تنازعاهما أعمال البشر وبنيت عليهما مذاهب باطلة شتى في علمي الاخلاق والتشريع ودل على الطريقة التي بها يسهل على الطالب تمييز الصحيح من الفاسد بدرجة لم يبلغها المتقنون من العلماء .  
ولبيان أصل المنفعة أتى على ذكر جميع اللذائذ والالام وهي أجزاء العمليات الفكرية وصار التقنين بذلك قائما على تلك الآلات كما قام علم الحساب على الاعداد

- (١) حكيم فرنساوي شهير
- (٢) مشرع كبير تلياني
- (٣) مشرع رفيع الدرجة جدا انكليزي المنشأ ولد سنة ١٧٢٣ ومات سنة ١٧٨٠
- (٤) كاتب شهير جدا سويسري الاصل ألف رسالة جلية في علم الحقوق الطبيعية ولد سنة ١٧١٤ ومات سنة ١٧٦٧
- (٥) مشرع فرنساوي ولد سنة ١٦٢٥ ومات سنة ١٦٩٥
- (٦) مشرع جليل القدر فرنساوي المحتل صاحب التأليف العالية التي اتخذت مرشدا في سن قانون فرنسا المدني سنة ١٨٠٤ ولد سنة ١٦٩٢ ومات سنة ١٧٧٢
- (٧) حكيم ومؤرخ انكليزي ولد سنة ١٧١١ ومات سنة ١٧٧٦
- (٨) حكيم فرنساوي وأديب اشتهر بالدفاع عن رجال الآداب وألف كتابا اسمه العقل ولد سنة ١٧١٥ ومات سنة ١٧٧١
- (٩) عالم في علم التاريخ الطبيعي شهير ألف كتابا في ترتيب النباتات ولد سنة ١٧٠٧ ومات سنة ١٧٧٨
- (١٠) كيمياوي سويسري الاصل من أشهر علماء قته وله اكتشافات عديدة ولد سنة ١٧٢٤ ومات سنة ١٧٨٤
- (١١) طبيب من ايقوسيا ميلاد الانكليز ولد سنة ١٧١٢ ومات سنة ١٧٩٠



ثم انتقل الى بيان الميزان الذي تتقدير به اللذات والالام حتى تمكن المقارنة بين ما بالدقة وترتيب الاعمال  
على ذلك التقدير حتى لا يقع الشارع في أعظم الهفوات ودل على أن ذلك الميزان أشبه شئ بقواعد  
الحساب لا قلية فتقدير عمل من الاعمال عبارة عن المقارنة بين مجموع لذاته ومجموع آلامه  
والاخذ باراجح من المجموعين

ويجعل هذا الحساب صعبا لاختلاف الناس في الاحساس بقوة وضعفها بل ربما أثر الامر الواحد  
تأثيرا حسنا في البعض وسيتأعد البعض الاخر لما بينهم من الاختلاف في السن والمنزلة والمال  
والترية والديانة والاقليم والذكورة والانوثة وغيرها من الاحوال التي لا تعد ولا تحصى لذلك  
انساق المؤلف الى بيان تلك المناشئ التي تؤثر على الاحساس كي ينسني للشارع ملامحة جميع  
الامزجة بقدر الامكان

ثم توصل بواسطة تقدير اللذات والالام الى معرفة ماهية الجريمة واختلاف أنواعها قوة وضعفها  
فتتبع سير الضرر الناجم عنها وشرح كيفية تأثير الافراد منه وبأى صفة ينتقل من المصاب الى غيره  
وبيان أنه يتفرق أعيانا فيخفف ويجمع أخرى فيشتد

وبعد ذلك قسم الجرائم تقسيما جديدا جليل الدائدة لم يكن معه هودا من قبل ودل على ما تشترك فيه  
وما تفرق به ووضع القواعد العمومية التي تنطبق عليها بأجمعها حتى يتدبذلك غياها ب الخطا في  
التقنين فبرزت أصوله الصحيحة كالشمس في رابعة النهار وأمثال هذه الامور كثيرة لكن ما ذكرته كاف  
ليسان ما نسبي به بالاكات المنطقية اللازمة في علم التشريع ولم توجد حتى الآن فتلك الابحاث  
والجداول والتقسيمات كلها وسائل تسهل للشارع الجمع في عمله بحيث لا يندى لازما ولا يهمل  
واجبا ولا يصح في شبيهه عن مبادئه الصحيحة ونذلل له جميع الصعاب في عمله كأن الطبيعي اذا نظر الى  
النسب الكيماوية التي توجد بين الاشياء كما كده عند أبحاثه ويسرع في عمله

واني أشبه الاصل الذي يرجع اليه مذهب موسيو بنقام بوحدة الموازين والمكاييل فهو وضع أصلا  
جعله وحدة ثابتة للوزن والكيل في علم الاخلاق وأرجع الى تلك الوحدة أعظم مسائل الحكمة  
وأصغها وهي التشريع واختلاف الموازين والمكاييل في علم الاخلاق عبارة عن تقارير  
اعتبارات الناس للاعمال الصالحة أو الطالحة واختلافهم أيضا في الاصول التي يننون أحكامهم  
عليها وتحقق ذلك الاختلاف يقضى بعدم وجود مبرر صحيح ثابت للاعمال وان الناس يختلف  
فيها باختلاف الامم والدرجات وأن المتفقين لا يبقون على اتفاقهم والمفترقين لا يتفقون فكل  
واحد واقف بمقدرا به لا يستعيد شيئا من مناظره ويؤل أمرهم الى اتهام بعضهم بعضا بالحبث  
وسوء السريرة فيتحول الشقاق في الافكار الى التفور في الاحساس

على أن ليس كل أمة منفعة عمومية ولا النوع الانساني بأكمله منفعة عمومية وفن توحيدها موازين  
والمكاييل في الآداب هو عبارة عن اكتشاف تلك المنفعة وفن الشارع منحصري في تعميمها باستعمال  
العقاب والجزاء

ولا تظهر لك المنفعة الا بطلانها أحوال النفس كما تظهر الحقائق الطبيعية بالنظر في خواص الطبيعة  
والبحث عن ذلك بالترتيب والاستنتاج يوجد عندنا علمين جديدين سماهما موسيو فنتام بالباولوخي  
الادبية والديناميتيك العقل

فالأول موضوعه البحث في احساس المرء من حيث كونه ذاتا منفعة أي تأثيرها ينتقش في احساسها  
باللذة أو الألم وقد وضع المؤلف قواعد هذا العلم عند كلامه على جدول الآلام والذات ويتبين  
الفواشئ التي تؤثر على الاحساس

وأما الثاني فهو البحث عن القوة الفاعلة التي تؤثر على ملكات الشخص ولما كان موضوع  
بحث الشارع تنظيم سير الافراد وجب عليه أن يعرف الطرق التي تتبعها الإرادة ويقف على  
قوة كل باعث أو زاجر مجرد أو معه غيره وأن يكون مقتدرا على تنظيمها وتأليفها وتكوين التفاعل  
بينها وتحريكها وتوقيفها كي فما يريد فتكون بمنزلة القوى التي يستعين بها على تنفيذ مقاصده  
ولكل واحد من هذين العلمين علم يناسبه في الطب فينبغي أولا على الشارع أن يعرف أحوال الذات  
المنفعة أو أثر كيبها لانسان وما يطرأ عليه من التغيير بواسطة الفواعل الداخلة فيه والخارجة  
عنه ثم ينتقل الى معرفة القوى الفعالة الموجودة في تلك الذات حتى لا يفاجمها بالمصادمة فتغلبه  
وذلك ليتمكن من تعويق الضار منها وتعزيز النافع

واذا اعتبرنا هذا الكتاب في مجموعه رأينا محمدا وباعلى دواء علمين سياسيتين احدهما آتيمن  
السوفسطائية المشككين والثانية من أرباب الآراء المتذهبين وأريد بالمشككين الذين  
يعتقدون بأن ليس لعلم التشريع من أصول ثابتة عمومية بل كل قواعد وطنية والتوابع هو مرشده  
الوحيد وأنه يجب بقاء القوانين كما هي وأن الكتاب السياسيين هم من القضاة الضارين الذين  
يهدمون ولا يبنون لعدم وجود أساس ثابت في علم الاخلاق حتى يسير واعليه

هذا مذهب يتبط الهمم ويضعف العزائم ويلائم طبع الكسول بناء أصحابه على أفكار مبهمه  
والفاظ لا يفهم منها معنى معين لأن الاصل الذي ترجع اليه القوانين في الحقيقة ثابت لا يتغير وهو  
منع الضرر ومع لزم أن الطبيعة الانسانية واحدة عند جميع الناس تتأثر من المضار بلا استثناء  
وتتبعث أعمالها عن أسباب واحدة في النوع فيحقق من ذلك أن هناك قواعد عمومية تصلح لأن  
تكون موضوعا لعلم مخصوص وما سن من القوانين كاف في الارشاد الى ما يمكن وضعه منها وقد



رأينا الضرر يتناقض ويختصر كلما اشتد التبصر وكثرت التجربة. وعلم التشريع يسير مع التقدم في طريق واحد فتكثر قواعده وتلطف أحكامه ويتناقض الخطأ فيه بتقدم الأيام فلا يلزم من وقوع الخطأ فيه قيمة ضئيلة تحتم وجوده في المستقبل

واقدمت جميع العلوم والقنون على مراتب التقدم واحدة بعد أخرى حتى ان الحكمة الصادقة لا تزال في ريعان شبابها وأول من استعملها في البحث عن الانسان هو لوك (١) وفي بعض فروع علم التشريع بكاريا (٢) وموسيو بنتم في مذهبه بأجعه. ولان مناسبة بين العلم اليوم وقد كثرت آلائه وارتفعت فيه الحدود والتعاريف وعلمت بالحد اول وظهرت التقسيمات وبين حالته السابقة أيام كان فقيرا مبهما مضطرا غير ثابت في أصوله وقواعده لا يحتوى على تقسيم عمومي فضلا عن الخصوصي وأجزاء مختلطة بعضها ببعض والجرائم التي هي أساس القانون منتشرة في كل واد تحت أسماء مبهمه وألقاب لا تفهم

وأما المذهبون ففرق كثيرة يناوئ بعضها بعضا إلا أنهم يتفقون جميعا في الاعتقاد بأنفسهم أنهم ملهمون في السياسة وفي أمر الناس بأن يعتقدوا مثل اعتقادهم من دون نظر ولا استدلال ولهم لهجات يصدقونهم وألفاظ مبهمة لا معنى لها كالكساوة والحرية والطاعة العمية والحقوق الالهية وحقوق الانسان والحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي ولهم قواعد لا تتغير وأصول في السياسة لا تتحول يطبقونها من غير مراعاة الزمان والمكان لأنهم في مكانتهم من الفطنة وسوء الافكار ينظرون الى النوع لا الى الأشخاص ولا يذكرون مذهباً عظم شأنه عندهم وعزادهم وان لم تستعده به الأمة يسارعون الى الاعمال مسارعة الموقن بصحة رأيه ولا سبيل للشك في الوصول الى مذهبهم وتسوقهم العظيمة الى استعمال القسوة والتعسف في الامور وصيرة المستبد في أفكاره المتشددة في استثنائه ومذهبه. وموسيو بنتم أشد المذاهب مناقضة لمذهبهم فهو أول من بين الخطأ في مذهب الألفة والكراهية (أو مذهب الهوى ميلا كان أو نفورا) وعرف أن هناك علم حساب أدبي تقابل فيه اللذائذ بالآلام وتلاحظ فيه جميع الشواغل في الاحساس وكرر أنه لا يصح قبول قانون الا لسبب يستدعيه ودحض الاوهام التي استند عليها الناس في اضاعه منافع الافراد العاجلة لتيسل ما يخيّل من المنافع الآجلة ولم يسمح بان ذرة من الضرر تصيب أشقى الاشقياء الا اذا قامت الحاجة على وجوب اصابته بها ولم يستعمل الاطلاق في عباراته لا اعتقاده أن 'دراله' المرء لا يحيط بجميع الممكنات

(١) مؤسس فلسفة الشعور المتقدم ذكره  
(٢) حكيم ومشرع ايتلياني اشتهر بكلامه المسمى بالجرائم والعقوبات وقد كان له أثر عظيم في أفكار الحكماء والمشرعين المشتغلين بالقوانين الجنائية ومن مذهبهم حصول عقد اجتماعي تألفت به الهيئة الاجتماعية والقانون العقاب بالامداد والسنة ١٧٣٨ ومات سنة ١٧٩٤

ولهذا تراه عندما ين أحسن القوانين لم يرد أنه يلزم الشارع بالحياطقة عليها مدة معينة من الزمان مع  
حظر ادخال التعديل فيها لان المدة كيلا يكون بذلك قد نهى على المستقبل وهو مجهول عنده فجاء  
مذهبه معتدلا مبني على النظر والاستدلال ولكنه خال عن البهجة والخلاصة الظاهر من الموجودين  
في طريقة المتذهبين فلا يميل اليه الا صاحب الرزانة ذو السكينة الذي يطلب في عرفاته اسناد كل  
أمر الى أصله ويضع كل شيء موضعه ولا يرغب فيه من تسلطت عليه شهواته ومل من السير  
البطيء وسئم رفع الميزان وخجّر من التقدير والقياس بالبرجل وسيعارضه مدى الدهر أولئك الذين  
يدعون العصمة بالقاطمهم الغامضة قال موسيوية تمام (كم من أمور في القانون) ولا يفهم كتابه هذا الا من  
قد في نفسه بعد الفراغ منه (كم من أمور في القانون)

من هذا كله تعرف أن مؤلفاته لن يطير صيتها في الآفاق انتشارا وان حوت من المنافع كنوزا لانها  
قائمة بنشر علم جديد منبهة على ما فيه من الصعوبة والعناء فهي تولد في الانسان ملكة اليقين في  
الاحكام لكنها تطالب بمدة النظر وطول التأمل فلا تنال الغاية المقصودة منها الا اذا تم بالهامن  
يتخرج عليها واسوء الطالع كل الناس في التشريع اسناد

والعبد من قرأ هذا الكتاب قال الى الاحتراس وابتعد بالظهور وإياه الى أن تتغير مادته وتمكن  
قوته وثبتت الاصول في فكره

السهولة شرك الاواسط من الناس لا تنسب بعظيم أبدا فارباب الشهرة منهم كالأثار العلوية التي  
تولد فجأة في الجوا المحترق تضيء لحظة ثم تغيب ولا يبقى أثر أمان ترفق في الظهور واستأنس به فقد  
تكتسب فكرته من القوة مثل ما فقدته تخيله من اللذة الطائشة التي يحمل على طلبها حب الفخر  
والخيلة فهو يحترم كل فاضل بهير وينال من الفضلاء وأهل البصائر مثل ذلك

بيان المؤلفات التي تحتوي عليها أجزاء هذا الكتاب الثلاثة

### الجزء الاول

يحتوي على أصول التشريع العامة أو منطق التشريع

### الجزء الثاني

يحتوي على أصول القانون الجنائي

### الجزء الثالث

يحتوي على المراقبة واصدار القوانين واصدار أسباب القوانين وتأثير نظري الزمان والمكان في  
القانون ونظر عامة في مجموع نام للقوانين



## فهرست الجزء الاول

### أصول التشريع

الباب الاول	- في أصل المنفعة
» الثاني	- « أصل الزهادة
» الثالث	- « أصل الآثام والكراهة (أو الهوى ميلا كان أو نفورا)
» الرابع	- « تأثير هذه الأصول الثلاثة في علم التشريع
» الخامس	- « إيضاح لاحق دفع بعض اعتراضات وردت على أصل المنفعة
» السادس	- « أنواع اللذائذ والآلام وفيه فصول
	(الفصل الاول) اللذائذ البسيطة
	(الفصل الثاني) الآلام البسيطة
» السابع	- « في اللذائذ والآلام باعتبارها مؤثرات
» الثامن	- « تقدير اللذائذ والآلام
» التاسع	- « الأحوال التي تؤثر على الإحساس وفيه فصول
	(الفصل الاول) بعض أحوال ثانوية تؤثر على الإحساس
	(الفصل الثاني) تطبيق هذا المذهب
» العاشر	- « في الخير والشر السياسيين وكيف يتدثران في الاجتماع
» الحادي عشر	- « الأسباب التي تجعل الشارع على جعل بعض الأعمال جرائم
» الثاني عشر	- « الحد الفاصل بين علمي الأخلاق والتشريع
» الثالث عشر	- « بيان الخطأ الواقع في علم التشريع

### أصول القانون المدني

#### (القسم الاول)

### موضوع القانون المدني

الباب الاول	- في الحقوق والواجبات
» الثاني	- « أن الغرض من القانون المدني أمور متنوعة
» الثالث	- « أن هذا لا غراض مرتبطة بعضها ببعض
» الرابع	- « القانون والقوت

- الباب الخامس - في القانون وخة قض العيش (أو الرغد)
- » السادس - « المساواة
- » السابع - « الامن
- » الثامن - « الملكية
- » التاسع - جواب على اعتراض
- » العاشر - في الاضرار التي تنشأ عن التعدي على الملكية
- » الحادي عشر - « الخلف بين الامن والمساواة
- » الثاني عشر - « أنه يمكن التوفيق بين الامن والمساواة
- » الثالث عشر - قداء الامن بالامن
- » الرابع عشر - في بعض أحوال مختلف فيها وفيه فصول
- (الفصل الاول) في الفقر
- (الفصل الثاني) « مصاريق الديانة
- (الفصل الثالث) « « العلوم والفنون
- » الخامس عشر - في ايراد بعض أمثلة مما يضر بالامن
- » السادس عشر - « المبادلات القهرية



## أصول الشرائع

### الباب الاول

المراد بالشرائع القوانين الموضوعة للحكم بين الرعايا وبيان اقصيتهم وأحوالهم والشارع والمشرع هو واضع القانون

#### الكلام على أصل المنفعة

يجب أن تكون سعادة الأمة بتمامها مطمح نظر الواضع للقانون وأن تكون المنفعة العمومية مدار أعماله في التقنين والعلم عبارة عن معرفة خير الأمة التي تخدم منافعها والفن هو معرفة السبل لايجاد الوسائل المؤدية الى ذلك الخير

ولقد قل الطعن على أصل المنفعة فضلا عن أنه صار معتبرا كانه الرابطة الجامع بين الاخلاق والسياسة الا أن شبه الاجماع هذا ظاهري فقط فان الناس اختلفوا اختلافا كثيرا في فهم المنفعة وتقديرها حتى قدرها ولذلك تشعبت مقدماتهم وتباعدت نتائجها

ونحن نريد أن نبين ما لهذا الأصل من الشأن الكبير وأنه المصداق العام لأعمال البشر ويجب لذلك اجتماع ثلاثة أمور

الاول - أن نوضح مفهوم المنفعة توضيحا كافيا يسلمه كل ناطق بهذه الكلمة

الثاني - أن نبين ما للمنفعة من الاثر والاساطان في الشرائع بحيث نخرج من مفهومها ما لا يدخل تحته في الحقيقة حتى يكون مقبولا بلا استثناء فيه

الثالث - أن نوجد طريقة يسير واضع القانون عليها في مباحثه الادبية حتى تكون نتائج أعماله متوافقة لا تضارب بينها وسبب الخلاف في مفهوم أصل المنفعة ناشئ من وجود أصليين آخرين باطلين في الحقيقة لكنهما يؤثران على الادراك تأثيرا يظهر تارة ويختفي تارة أخرى والواجب علينا أن نبين بطلان هذين الأصليين ونبيدهما من أصول العمل حتى لا يوجب معنا لأصل المنفعة ظاهرا من الشبهات فيه

ومثل هذه الأصول الثلاثة كمثل ثلاثة طرق يتقابل بعضها ببعض في غالب الاحيان وواحدة منها توصل الى المقصود وما من مسافر الا انتقل من احدها الى الاخرى حتى فقد جمل وقته وأكثرت قواه قبل وصوله الى الغاية المقصودة ومع ذلك فأحسن الطرق وأسهلها ترى له أعلام شاهقة لا تحول وعلائم معروفة في كل الجهات

أما ذاك الاصلان الباطلان فمعرفة ما أصعبه وعلائمه ما تكاد تختفي عن أعين المتأملين لكن فلترك التخييلات هنا ولنوضح هذه الأصول الثلاثة ونكشف حقائقها

خلق الانسان محلا للذة والالم وجميع افكاره راجعة الى هذين الامرين وكل الاعمال منبغثة  
عنهما ومن ادعى أن لاسلطان لهما عليه فهو جاهل لا يدري ما يقول لانك تراه لا يتبع اعداء اللذة الا  
لنوال اللذة ولا يتجنب الآلام الا لتجنب الآلام تلك احساسات فطرية لا يتسنى لواحد من  
الناس أن يقاومها وبحث الاديب ووضع القانون يجب أن يكون موجها اليها وأصل المنفعة  
يرجع كل شيء الى اللذة والآلام الناشئين عن تلك الاحساسات

المنفعة لفظ لمعنى معقول وهو خاصية في الشيء يكون به مصلحة خيرا أو مبعدة عن شر والشر هو الآلام  
أو عيب الآلام - والخير هو اللذة أو سببها - والشيء الموافق لمنفعة شخص أو لفائدة هو الذي  
يؤدي الى زيادة راحته ومعادته كما أن الذي يوافق منفعة أمة بتمامها هو ما يؤدي الى زيادة راحة  
أفرادها وسعادتهم والاصل حكم أولى يتخذها الانسان قاعدة يرجع اليها العقل في جميع انظاره  
وعمل الاصل بالنقطة النابتة التي تدار عليها أول حلقة من سلسلة - ولذلك ينبغي أن يكون الاصل  
واضحيا يكفي في الجزم بصحته بانه تعريفه - وهو أشبه شيء بقواعد الهندسة لا يقام الدليل عليها  
مباشرة بل يبرهن على أن تر كها يؤدي الى العيب والمحال

وتحقيق معنى المنفعة يأتي من مقابلة اللذائذ بالآلام في جميع الاعمال الفكرية بشرط أن لا يضاف  
الى تلك المقارنة أمر آخر فمن استحسن فعلا شخصيا أو عموما أو استقبحه باعتبار ما ينشأ عنه من  
اللذائذ والآلام فهو قائل بأصل المنفعة وكذلك من استعمل كلمات عدل وظلم وأدب ومناصف  
للادب وطيب وردي وأراد منها دلالاتها العمومية على شيء من اللذائذ والآلام ولم يعرف من  
الآن أني أستعمل لفظي لذة وآلم في معنهما العرفي من دون أن آتي لهما بمحدد اصطلاحية اذ ليس  
من غرضي اخراج بعض اللذائذ أو انكار بعض الآلام فلا حاجة اذن للتعق والسفسطة ولا لزوم  
لمراجعة أرسطوت وبلاطون لأجل الوقوف على معنى هاتين الكلمتين

اللذة والآلام ما يحس به الناس لذة وآلما فقيرهم وغنيهم حقيرهم وأميرهم جاهلهم وعالمهم  
والفضيلة ليست خيرا بالذات - صاحب مذهب المنفعة الالما فيها من اللذة - وكذلك الرذيلة  
ليست شرا عندما لا ينجم عنها من الآلام - والخير المعنوي ليس خيرا الا لارتباطه بالخير الحسي  
- والضرر المعنوي ليس كذلك الا لارتباطه بالضرر الحسي - وأريد من الحسي اللذائذ  
والآلام النفسية المدركة بالوجدان كما أريد به الآلام واللذائذ الواردة على الحواس الظاهرة  
ومطمح أنظارى ومجال افكارى هو الانسان على حاله التي هو فيها الآن

فان رأى صاحب مذهبنا بين الفضائل ما فيه ألم حكم عليه بأنه رذيلة بلا تردد من دون أن يتبع الناس  
قيما أخطأوا فيه حيث انحوا فضائل كاذبة لاستبقا الفضائل النابتة وان نظرين الاعمال مالا



ضرر فيه أسرع بأخراجه من بين الجرائم وأدخله في عدان الأعمال الجائرة قانونا فلا ينقم على من أتاها  
وان عذبه الناس جاتا ويشته غضبه على من ظلم ومعتقدين أنهم فضلاء

## الباب الثاني

### أصل الزهادة

هذا الأصل هو فقيض الذي فرغنا من ذكره أربابه يتبرؤن من اللذائذ أي كان نوعها ويعتدون من  
الجرائم كل عمل ترتاح إليه الحواس أصل سلامة الاخلاق عنده الحرمان وقوام الفضيلة خروج  
المرء عن نفسه وبالحلة فهو على العكس من رأى صاحب المنفعة يحسن كل ما تضعف به اللذائذ  
ويقبح كل ما من شأنه أن يزيد فيها

وأصحاب هذا الأصل فريقان لا يتشابهان بل يتطاهر كل فريق منهم ما بكرهه - الفريق الآخر -  
الأول فريق الحكماء والثاني فريق العباد المترهبة أما الحكماء فان طمعهم في حل العامة على  
استحسان أعمالهم والاعجاب بها قادهم الى الاكتفاء بالترفع عن الناس وتجنب ما تعودوا عليه وزين  
لهم احتقار اللذائذ التي ينساقون اليها ولكنهم لا يريدون بدلا عن حرمانهم أنفسهم سوى بعد  
الصيت وعلو الاعتبار أما المتشددون منهم فهم أناس لا بصيرة لهم عذبوا أنفسهم بأوهام  
لاحقية - لها يظنون أن الانسان من محسومات الوجود فلذلك يجب عليه تعذيب نفسه  
جرأ على هذا الوجود في مثل هذه الحال كما يجب عليه أن لا يحول نظره عن المصائب التي تهدده  
وليس بعدم أولئك المساكين مع ذلك ضربا من الامل خاص بهم فهم ممتعون في الحياة الدنيا بحسن  
السيرة والكرامة في أنفس العامة ويحسبون أن كل لحظة من العذاب الذي يذوقونه الآن يقابلها  
قسم من السعادة في الدار الآخرة ومن هنا يظهر للامل أن أصل الزهادة قائم على تصور منفعة  
أيضا وما نفدت كلمة المتهذبين به الا لخطا الناس فيه وذلك للخاطئين الاعتقاد بان الله لا حدل رحته  
ولا غاية لراقته وبين الجزم بانه منتقم جبار متكبر قهار لا عمل لقدرته الا في قضاء مقتضى غضبه بدون  
تفصيل بين مواضع الرحمة وموارد النعمة

وقد بالغ هذا البعض من العباد في الزهادة وفاقوا الحكماء فيها لان هؤلاء اكتفوا بحظر اللذائذ وأما  
الآخرون فانهم أوجبوا تعذيب النفوس وبعبارة أخرى قال الحكماء ليس الالم من الضرر وقال  
العباد انه باب من أبواب الخير ولم يحظر الحكماء أنواع اللذائذ بأسرها حظرا مطلقا بل حظروا ما كان  
منها قضاء لمطالب الشهوة وكانوا يظنون دائما بالذائذ الروحانية - ولذلك كان مذهبهم عبارة عن  
تفصيل بعض اللذائذ على البعض الآخر لا منعها في الحقيقة يكرهون اللذة باسم اللذة ويطيرون

بها فرحان جاءت لهم تحت اسم العفة والاستقامة والشرف وحسن السمعة والكمال والعدل في المعاملة

ثم ان أصحاب هذا المذهب جاؤا لتأييد مذهبهم بدلائل بعضها أغرب من بعض واني باحث في أقلها بعدا عن الصواب

قالوا ان من شأن اللذة استمالة النفوس اليها والاسترسال معها ايؤدي أحيانا الى أعمال قبيحة والقبح في عرفنا ما كان ضرره أكثر من نفعه وحيث ان اللذة تقضي الى الفساد كما ترى فالواجب حظرها أدبا وقانونا ان صدق الادب والقانون ولكنهم مخطئون لانهم ألحقوا العيب باللذة نفسها ولذلك منعوها مطلقا ولم يبيحوها الا في أحوال مستثناة قليلة العدد شفقة على الناس

ولسنا في حاجة الى ذكر شي من الزهادة الدينية وانما ذكر طرفا من زهادة الحكماء انبين مذهبهم تمام البيان ونكتفي في ذلك بنقل شيء من بلين (١) وسنيك (٢) أما الاول فانه كان يشتغل بالطبيعات ومن عادة المشتغلين بهذا العلم أن يستزيدوا من اللذات ذوي يستكثروا من أنواعها مما تستلزم اليه شهادتهم وتجرباتهم الا أن بلين خاف السلف وعول في تعاليمه على الطعن فيمن يتمتع بما أودع في الموحودات من اللذات وذوعدا التلذذ بذلك من ضرورياتهم وطرق المحارم وانا ناخذ منه للطيب واستمرزاه عن استعماله فقد قال انه لذة قطيعة تدل على فساد الذوق ورداءة الطباع ثم ذكر مخصصاتي ومات في منفاه بسبب الطيب وقال ان ذلك من أكبر الجرائم والقبايح وان رجلا يتطيب أو يعيل الى الروائح الذكية تخلق بالموت ثم قال في موضع آخر ان أكبر الناس اثما وأعظمهم جرما لا قول رجل وضع في أصبعه خاتم من ذهب وفي مقام آخر رأيناه يكاد يميز غيظا من قداماء المصريين لانهم استخرجوا المشروبات الروحية من البقول ووصف ذلك الاختراع بأنه ترفه في القبايح ونظر في الدنيا وألحق بالمصريين هذه المعائب لاستنباطهم طريقة استخلاص مادة السكر من البقول

أما سنيك فلم يكن زاهدا في كل أحواله ولكن الزهد كان يغلب عليه وله أفكار كثيرة كلها سقيمة باطلة فقد رأى شاه يقبح كل القبح اختراع حفظ الثلج والجليد منجمدين الى أواسط فصل الصيف ويشنع كل التشنيع على من يشرب الثلج في أيام الحر قال صار الماء الطبيعي من جملة الحلى والزينة له اثمان تختلف كاثمان الخنطة وله محنكرون يبيعونه بالجملة أو بالتفصيل كبقية البقول فواجلته وافضيته ما كان الباعث على ذلك العطش ولكنها حتى انتشرت في الحاجات والرغبات لافى الدم

(١) هو بلين المشهور بالقديم مؤرخ طبيعي شهير روماني توفي بالزوال الذي حصل من بركان فيزوف القريب من مدينة نابولي سنة ٧٣ ألف كتاب في علم التاريخ الطبيعي له اعتبار حتى الآن

(٢) حكيم روماني شهير عاش أيام الملك نيرون الظالم الغشوم وذات يوم غضب عليه وأمره أن يقصد نفسه بنفسه سنة ٦٣ وله عدة مؤلفات في الحكمة الادبية



والاجسام - لقد انتزع الترف من القلوب ما كان به من موارد الشفقة وأسباب التعطف حتى  
صارت أشد برنا وقسوة من الثلج والجليد.

وقد أدرك (ديدرو) (١) ما بين الزهادة الدينية وزهادنا الحكماء من النسبة والارتباط فقال انما جاء  
تخرج (الارستوسين) (٢) من المصدر الذي جاء منه تخرج المتشددون في الدين لان الفريقين  
يغالبان الطبيعة على ألم من تلك المغالبة - ولذلك ترى عليهم علامة الضيق فلا يحتملون مناقضة ولا  
جدالا ولو تجردوا عن الاغراض ورجعوا الى ضمائرهم لحدت بهم بان علم بعضهم لمن خالف مذهبهم  
انما هي الغيرة من مشاهدتهم المخالف لهم متمعابلا تذليل نفوسهم اليها بالطبع وقد حظروها على  
ذواتهم جهلا بعمالها من الثمرات وغفلة عما يتحملونه في سبيل ذلك من المتاعب

### الباب الثالث

أصل الالف والكراهة (أو مذهب الهوى ميلا كان أو نفورا)

وهو الاصل الاعتباري أي الذي لم يقم على أساس عقلي بل على مجرد الاعتبار  
مبنى هذا الاصل أن أصحابه يستحسنون الامر أو يقبضونه لانهم يحسون بحسنه أو يقبضونه ليس الا  
ومداره على المحبة والكراهة أو الميل والنفور فالواحد منهم يحكم على الفعل بالحسن أو بالقبح لكونه  
أعجب به أو نفر منه لكونه موافقا أو مخالفا لمصلحة الفاعل أو من تعلق به أثر الفعل كما هو الواجب  
وحكمه هذا كالمقضاء المبرم لا يقبل نقضا ولا استثناء لا أنه لا يقول ان حكمه مبنى على دليل يراعى في  
مقدماته الاستناد الى موافقة الخير العام مثلا بل يقول هذا هو اعتقادي الداخلي لا في أشعر به  
والشعور لا يطلب الفتيا من غيره والويل لمن لم يكن على هذا الشعور فانه ليس آدميا ولكنه حيوان  
فطبع في صورة انسان وانا انجب كل العجب من حال قوم من تخفأ العقول يريدون أن يضعوا  
احساسهم قانونا للناس ويدعون أنهم عن الخطا معصومون لان أصاهم الذي ركنوا اليه وسموه  
أصل الوجود ان ليس عقليا بل العقل يابأه كل الالباء والقول بأنه أصل هو بعينه القول بعدم وجود  
أصل مطلقا ألا ترى أن فروع هذا الاصل تبليب الافكار واضطراب الاعمال اذ كل واحد من  
الناس يكون له الحق في وضع احساسه قاعدة لاحساس غيره فترفع الرابطة العامة بين جميع  
الافراد اذ يستحيل الاتفاق على أمر واحد بين اثنين

- (١) حكيم فرنساوي شهير وهو من أعظم الكتاب الذين ساعدوا على انتشار أفكار القرن الثامن عشر وكان من  
مؤسسي قاموس المحيط العلمي والسنة ١٧١٣ ومات سنة ١٧٨٤
- (٢) أصحاب رينيه زينون اليوناني مبنا التشدد في الاخلاق والتشفي في الفضائل حتى صار يضرب به المثل  
ففسه رجل الى هذا المذهب مجازيا دمنه أنه شديد المجلة ثابت الجاش في الضراء

مضافة هذا المذهب أجلى من أن تبين فأنك لا تجد أحدا يقول لغيره اني أريد أن يكون فكري مثل  
فكري بشرط أن لا تلزمني بالبحث معك ولزج من يقول ذلك ليهته كل من سمعه وانما التجا  
المتذهبون به الى الياس معنى مذهبهم هذا تو با غير ثوبه الحقيقي كثر اراء في أغلب مذاهب أهل النظر  
في الاخلاق

فزيد يزعم أن الله أكرمه بعظيم فضله وأودع فيه شيا يعيز به بين النافع والضار وهو الوجدان أو  
الاحساس المعنوي فإذا عرضت عليه الاشياء أخذ يحسن هذا ويقبح ذاك لان وجدانه يدل على  
الحسن أو القبح أولان احساسه الباطني يعيل به اليه وعمره يقول بعدم وجود هذا الاحساس  
الباطني أو الوجدان بل الذي يدل على النافع والضار انما هو الاحساس العام وهو الذي أودعته  
القطرة الانسانية - ومعلوم أنه يريد بالتويع الانساني من يشعر بشعوره ويقول بقوله دون غيره  
وبكر بعد الاحساس الباطني والاحساس العام من جملة الاوهام وينسب معرفة الخير والشر الى  
الادراك ثم يقبح ويحسن بناء على أنه ادراك الحسن أو القبح ويدعي أن ادراك العقلاء لا يخرج عن  
ادراكه أما الذين يخالفونه في النظر فقد يظهر من مذاهبهم أن في ادراكهم خلافا ووجا وخالدا  
يعرض عن كل هذه الاقوال وبقول توجد قاعدة سرمدية لا تتغير وهي الحق وان من طبيعة الحق  
أن يذهب بالانسان في مناهج خاصة ثم يسرد عليك احساساته الشخصية على أتم افروع لهذه  
القاعدة السرمدية وكثير من المدرسين والمتشرعين والحكام والفلاسفة يظنون بأن هناك  
ناموسا طبيعيا ومع ذلك ترى كل فريق يخاصم الآخر ويحاجه في مذهبه وكل طائفة تفرع عن  
هذا الناموس قواعد وأصولا هي في الحقيقة احساسات انطوائية وأحيانا يغيرون الالفاظ فتنهم من  
يدعوه الحق الطبيعي ومنهم من يسميه العدل الطبيعي أو حقوق الانسان وغير ذلك

طمع أحد الحكماء في إيجاد مذهب في الاخلاق يكون مبنيا على الحقيقة فقال ليس يوجد في المفسد  
ما هو أضر من الكذب فهو أشد هاضرا وهو أصل كل ضرر - فقتل الولد لآبائه انما هو حرم لان  
القاتل كأنه ينكر بنوته لاقتول وهكذا كل ما كرهه هذا الحكيم فجه بعله أنه كذب وافتراء ومثله في  
مذهبه هذا مثل من يقول بوجوب فعل ما لا يجب فعله (١) وأنكر هذه الطوائف وأدناها أولئك  
الذين يزعمون أنهم من المصطفين ويقولون ان الله تعالى يخبر من اصطفاه بجميع الحوادث  
(ولا يقيمون على ذلك دليلا يوجب الجزم بصحته كدعي النبوة أو العصمة كذبا) فالله تعالى جل شأنه  
يتجلى اليهم في رزقهم ويتكلم على لسانهم ثم يدعون اليهم من كان في قلبه ريب من شيء ليطلعوه على  
الاسرار الالهية فيه كل هذه المذاهب وكثير غيرها ليست الا مظاهر لأصل الالتف والكرهية ولا

(١) لأنه اذا لم يفعله فكانه قال بعدم باحته فيكون كاذبا



فرق بينهما الا في الصورة فقط لان كل فريق يريد الزام الناس أن يقرروا بصحة شعورهم مع عدم المشابهة  
 بينه وبين شعورهم وكلها وسائل لاستعباد القوى النفسية للانسان وهو قريب من الاستعباد في  
 الاعمال البدنية - وان ما أودع في تلك القوى يظهر فيها متى آمن أصحابه من العقوبة عليه -  
 والا تخدش من هذه المذاهب يعمل على ايلام نفسه بنفسه وبصيرضرا بالنسبة لغيره فان كان  
 كثيرا التفكير طويل النظر في العالم تولته الاحزان أسفا على فساد أخلاق الناس وانحرافهم عن  
 الطريق المستقيم في زعمه وان كان من أهل الشهوات اشتعل غيظا على من خالف شاكلته ووقف  
 في سبيل شهوته ثم اجتهد في الحجج على الافكار معتقدا أن ذلك من واجباته ورمى المخالف بما شام من  
 الذمان وعده من أرباب الجرائم

وعما يجب التنبيه عليه بعد هذا كله ان أصل الميل والنفور يجتمع غالبا مع أصل المنفعة فان  
 الانسان مقطور على الميل الى ما ينفعه والنفور عما يضره لذلك ترى بعض الاعمال تخرج أو تحسن  
 عند جميع الناس أنى يوجدون وهذا الشعور العام هو الذي بنيت عليه القوانين والآداب الوضعية  
 فانت بخير عظيم وأصابت قسما كبيرا من المنفعة وان لم تكن المنفعة غاية لا ولئلك الواضعين والحكام  
 مباشرة لكن الذي نراه أنه لا يصح لنا الاعتماد مطلقا على الميل أو النفور لان المسترشدين - ما مخطئ  
 في كثير من الاحوال ولا يليق بالانسان أن ينسب راحته أو نكده الى مثل هذه الاسباب الوهمية  
 لانه قد يكون مبطلا في ميله أو نفوره كما يقع ذلك من المتشددين والمتعصبين لطائفة  
 من الطوائف أو الحزب من الاحزاب لكون أعمالهم هذه لأساس لها سوى مجرد الميل أو النفور  
 هذا وانك ترى الرجل يخاصم الرجل لا أقل الاسباب كاختلاف في اتخاذ طريق لغاية واحدة أو  
 مغايرة في الذوق أو مخالفة في الرأي وما التارىخ الاحكاية ما وقع في الازمان الغابرة من المنازعات  
 والخصومات التي لا أصل لها ولا فائدة فيها فن الامراء من كره قوما من رعيته لكونهم يلفظون  
 ببعض كلمات لا تأثير لها في الحقيقة وما حله على ذلك سوى أخذهم بغير المذهب الذي تقلده - فهو  
 كاتوليكي مثلاً وهم بروتستانت أو موسويون أو محديون أو دهريون - وكان يعدلهم النيران ويرمي  
 بهم فيها ثم يكون يوم اعدامهم عيداً عمومياً ولقد رأينا حارباً أهلية هائلة شبت نيرانها ببلاد  
 الروسية بسبب خلاف وقع في معرفة عدد الاصابع التي يجب استعمالها في عمل اشارة الصليب  
 وكان سكان القسطنطينية يمتنون كل الاهتمام بالمصارعين وينقسمون الى قسمين فن مرجح للمصارع  
 الذي يلبس الاحمر ومن متحزب للذي يلبس الاخضر ثم يتطهرون أو يفرحون ان غلبت الحمر  
 او الخضري حتى صارت المصارعة عندهم من أهم الامور

نعم ان النفور تارة يجتمع مع المنفعة كما قدمنا لكن لا يحسن جعله السبب في العمل وان كان العمل

حسناني ذاته كاقامة الدعوى على السارق امام المحاكم فانها مما يستحسن لكن لا يصح أن يكون بناؤها على أن السارق مكروه تنفر منه النفس فان ذلك مما لا يحمد أثره بل مما يعظم ضرره ان جاء بخير مرة فقد يجلب الشر مرارا وانما أضمن الطرق لصحة الاعمال وموافاتها الخير دائما أن تبني على مراعاة المنفعة فهي التي تحدد السير وتحوط النظام - ولا خوف من المغالاة في مراعاتها لسهولة الوقوف على مقدارها ويجب أن يكون كل من الميل والنفرة خاضعا لها  
 تلخص من هذا أن مذهب التشديد يناقض مذهب المنفعة على خط مستقيم وأن مذهب الاف والكراهة لا يوافق ولا يناقضه وهو متقلب بين الشر والخير بحكم الصدفة فذهب التشديد في الزهادة غير معقول ومن الدليل على ذلك أن أصحابه لم يعملوا به في جميع الاحوال ومذهب الميل والنفور لا يمنع أصحابه عن الاخذ بمذهب المنفعة وهذا الاخير هو القائم بذاته الغنى عن الاستعانة بغيره والواضع الذي يبنى قواعده على المنفعة لا يلزمه سوى النظر في الامور والمقارنة بين نتائجها أما المتطعون فيقولون اننا لتشريع لا بد أن يبنى على التشدد وأصحاب الاف والكراهة يبنون قانونهم على الميل واعتدال المزاج وزهادة الذوق فالاول (أصل المنفعة) يجب الحكماء والثاني (التشدد) يجب المتطعين والثالث (الميل) يجب العامة ومن يميل الى الظواهر والمشتغلين بالاخلاق على العادة والمتطرفين

## فصل

(في أسباب النفور)

ان مالمذهب النفور من الاثر العظيم في القوانين والآداب يحملنا على البحث في أسبابه الحقيقية فأولها - استيجاش الحواس أسهل شيء هو انتقال النفور من الجسمانيات الى المعنويات خصوصا عند ضعف العقول ومن ذلك كراهتنا لبعض الحيوانات لمجرد قبح صورتها والانسان ينفر عادة من الامر الذي لم يتعود عليه وفلمات الطبيعة ما سميت كذلك ونفر الناس منها الا لكونها نادرة في الوجود وعلى ذلك ما نتج من استيجان الخشني المشكل  
 السبب الثاني - وهم النقص والحرص على الكرامة اذا خولف المرء في رأيه ظن أن ذلك له - دم اعتقاد مخاطبه في غزارة علمه وسعة اطلاعه فكأنه يتقصه فيتأثر منه ويعدده عدوا وازداد عداوته له كلما اشتدت تغلب فكره واستحسنه الناس  
 السبب الثالث - خشية انقباض السلطة في الرأي ان لم يكن هناك وهم الانتفاص فوجود الاختلاف في الاذواق والافكار يشعر منه الانسان بأن سلطة رأيه محدودة وأنه مضطرب في كثير



من الأحوال إلى قبول رأي غيره وإن ما كان رأيه من النفوذ الذي يطلب زيادته دائماً محدود من جميع الجهات وفي احساس المرء ضعفه ألم نفسي ينشأ عنه النفور من الغير

السبب الرابع - التخوف من ضعف الثقة بأعمال الناس أو ضياعها أو ضلوا في آرائهم وأعمالهم كل الناس مقطوعاً على اعتقاد أن الغير مستعد لتأديمتهم فإذا صدر عنهم عمل يوجب إضعاف هذه الثقة رافقه ألم نفسي فإن كذبوا علمنا بأنه لا ينبغي الاعتماد على ما يقولون أو يوعدون وإن خبطوا في الأمور خاثرنا الشك في أفكارهم وارتبنا في سيرهم وإن أتوا أمر المجرد الهوى تيقناً بأن لا اعتماد على محبتهم ولا ينبغي التمسك بعلمهم اليأس (١)

السبب الخامس - قووات الرغبة في اجتماع القلوب على الراغب من خلق الإنسان الميل إلى اجتماع العوم على استحسان ما يصدور عنه لأن ذلك يشبعه ربا بان أفكارنا مقبولة لدى الناس أجعين فيسهل علينا إبرازها إلى عالم الفهم وزد على هذا أن النفس ميالة إلى المحادثة فيما تميل إليه لتلذذها بورد ما هو من مألوفها عليها والمحادثة مع من اتحد معنا في الذوق تزيد في تلك اللذة وتقوى صور الأشياء المألوفة بالمحادثة فيستد الفاتنا إليها (٢)

السبب السادس - الحسد من البديهي أن الذي يتمتع بشئ من دون أن يؤدي غيره فبغى أن لا يكون له عسود ولكن جاء المشهور على خلاف ذلك كأن لذته تضر من لا يقاسمه فيها ومما اتفق الناس في ملاحظته أن الحسد على نعمة حديثة أشد منه على نعمة قديمة ولذلك عد قولهم وصل فلان إلى كذا من قبيل الشتم (٣) فالنعمة الحادثة تدل على نجاح جديد والحسود يرى صاحبها بالذات و يضره الاحتقار ثم إن غاية الحسد محو التلذذ لانه لا يمكن لكل الناس أن يتمتعوا بالذات على نسبة واحدة لا اختلاف الأعمار والامكنة والأزمان والثروة والسلطان ولكن الزهادة تساوى بين الجميع وعليه فالحسد من البواعث على التقشف والاقبال من اللذات (٤)

قالوا لو ولد إنسان بهضوزاً نتجصل له منه لذة مخصوصة لقال الناس إنه من فلتات الطبيعة هذا هو أصل النفور وتلك هي الاحساسات التي يتبنى عليها وينبغي للمرء أن يتحقق حقيقة واحدة ويتذكر أنه يستحيل إيجاد التماثل بين شخصين اثنين والشغف بحصول المماثلة بين الأفراد شهوة ضاربة

- (١) وهذا السبب يوجب النفور من الأمر الذي يرضى الناس على استقباحه  
(٢) فإما يخالف أذواقنا نستقيم به ليلنا إلى ضده ورغبنا في أن يكون الناس جميعاً على ما نحب فإلخالف ذاهب إلى خلاف ما نرغب أي إلى ما نكره فتتفرق منه  
(٣) لمن وصل إليه وكان بعده غيره ليس أهلاً لأن يكون في مثل منزلته  
(٤) إذ لا يمكن للحاسد أن ينال جميع ما يحسد الناس عليه فينتهي به الجزء إلى احتقار كل لذة باليأس منها

لاتزال تزيد في الانسان حتى توهن فيه وجدان التعطف وتضعف منه لاذنهم وان نفورنا راجع بالضرر عليه فينبغي لنا ان نلطفه بابعاد اسبابه عنا ومن حسن الخط ان أسباب النفور عارضة لا تدوم ولكن أسباب الميل طبيعة لا تنحى

واعلم بان كتاب الاخلاق ينقسمون الى قسمين قسم يريد استئصال بذور النفور من الصدور وقسم يجتهد في اذكاء نيرانه والناس تقيدح في القسم الاول وتحمدا القسم الثاني لان الاول لا يلائم ما في نفوسهم من الحسد وحب الانتقام ولذلك ترى ان جل اهتمام الناس موجه الى مطالعة الكتب التي كتبت مطاوعة لمقتضى النفور كالهجو ورسائل الاحزاب وكتب الود وغيرها وما اشهر تلك (١) اغزارة أدبه وحن عباراته ولكن لعلم الناس أنه يحتوى على ذم لويس الرابع عشر وحاشيته وكتب (هوم) (٢) كتابا فصبه في كين الخواطر واطفاء نار الشهوات فاستهجن الناس ٤٠ له وهجو كتابه لان المرء يكره ان ينسب اليه ان جهله يزيد ميله للشر وان ما فيه من ذلك الميل انما هو عن نقص المعرفة كما يكره ان ينسب اليه ان القرون الماضية التي يفخر بها على الحاضر كانت اكبر مصائبها كثر ظلمها

والسعيد من الكتاب من بنى كتابه على المذهبين الباطلين اللذين قدمنا ذكرهما فله تدين البلاغة وتأتيه التخييلات زمر ازمر او تلتطف عبارته وترق اشارته وتوارد عليه ألفاظ المبالغة وكلمات التورية وأسماء الشهوات وألقاب الرغائب والناس يأخذون أفكاره بحكمة رفيعة وحقائق سامية تدوم بدوام الوجود فهو يتحكم فيما يكتب تحكم المستبد ويرى بالويل من خالف رأيه أما القائل بالمنفعة فترتبه في البلاغة أدنى لان طريقه يختلف باختلاف غايته فلا يمكنه ان يحذو حذوهم في تقرير اصوله بتزويق العبارة وخب الأذهان بل همه اختيار ما يستعمله من الالفاظ للدلالة على المعنى المقصود بغاية الوضوح واستعمال اللفظ الواحد في المعنى الواحد ولذلك يحتاج الى زمن طويل في تقرير مبادئه وتحقيق قواعده وتحضير معانيه ويحتاج ملل القارئ من مطالعته مقدما له لرغبته في الوقوف عاجلا على غايته الا ان هذا السير البطيء لا شبهة في أنه يوصل الى الطريق المستقيم فالبلوغ ينشر الحقائق بين الناس ولا يمكن الباحث المدقق هو الذي يزيل عنها الالتباس

### (الباب الرابع)

#### (تأثير الاصول الثلاثة المقدمة في القوانين)

يفهم واضعو القوانين أصل المنفعة كما ينبغي ولم يوضحه المؤلفون تمام الايضاح الا انه تدخل في

- (١) كتاب قصص ألفه لافونتين الفرنسي لابن الملك لويس الرابع عشر في القرن الثامن عشر والكتاب مشهور بحسن اللفظ ولطف الاشارة وقد ترجمه الى العربية المرحوم رفاعة بن علي أسلوب رشيق
- (٢) المؤرخ الانكليزي السالف ذكره



القوانين تابعاً لأصل الالف والكراهة كما قدمناه فكان الناس يقولون بوجود الفضيلة والرياسة  
من غير أن يقدروا على تمام مفعولهم ما ينبغي أن يقدروا على تلك الفضيلة والرياسة فقط فيما كان  
لازماً ورجع واضع القوانين إلى أفكار الامة من جهة اتفاق منافعها مع ماسمونه فضيلة ورياسة  
ثم وضع القوانين الأولية التي لولاها لما تألفت الهيئة الاجتماعية

وأما أصل الترهيب بالزهد فلم يكن له تأثير يذكر في أعمال الحكومات بل كان منهج الحكومات  
توسيع نطاق سلطتها وزيادة أسباب سعادتها أو ما نشأ الضرر من أفعال الملوك الجاهلهم بحقيقة  
المجد والسيادة أولاً ولأنهم كانوا يسرون في سياستهم بمقتضى شهواتهم وأهوائهم النفسية فخلبوا  
الضرر لآلئهم وإن لم يكن الضرر في حسابهم

ان سياسة اسبرطة (١) التي سميت ديراً حربية كانت موافقة لحوال ذلك الزمان لازمة في  
استقلال الامة في الواقع أو في فكر واضع القوانين موافقة لمنفعة بلاده واتخذت البلاد المسيحية  
معابدها كل للخلوة والتزهد والناس يقولون أنفسهم على خدمتها وكان ذلك معدوداً من الأمور  
الاختيارية

وعذاب النفس كان أمراً محموداً لكن تعذيب الغير كان في عدداً الجرائم وكان صان لويس (٢)  
يابس البردة (قيصر من الشعر) ولا يلزم الرعية بلبسها

والأثر كل الأثر كان في الحكومات لأصل الالف والكراهة (أو الهوى ميلاً كان أو نفوراً) فكل  
غاية طمعت إليها الحكومة راجعة إليه في الحقيقة من نحو تحقيق الاخلاق والمساواة والحرية  
والعلم والمال والقوة والتجارة والديانة وهي أمور شريرة فمن دون شك وينبغي في لوضع القانون أن  
يلاحظها إلا أنهم ان اتخذت غاية له أضلته غالباً بخلاف ما إذا استعملت وسائل للسعادة التي يجب  
أن تكون هي غاية أعماله ومنتهى آماله فترى هذه الحكومة مثلاً تشتغل بفن التدبير المدني  
وبالتجارة وتنظر إلى الامة كأنها ممل آلاته رجالها ولا تلتفت إلى أن ذلك يدوخهم ويشقيهم بل تعمل  
عليه مغمورة بغايتها وهي توفير ثروتهم فكل اهتمامها موجه إلى الجمارك وحماية الأموال  
والعاملات التجارية وتغرض الطرق عن آلام كثيرة يمكن أن يزاحمها عن الامة فغايتها الوحيدة تكثير  
أسباب اللذائذ ولكنها أكثر أيضاً موانع التمتع بتلك اللذائذ

ومن الدول من لا ترى السعادة إلا في القوة والفخار - لأنعياً بغيرها من تمتعت بالسعادة الحقيقية

(١) مدينة قد عرفت في بلاد اليونان لها اسم رقيق في التاريخ وقوانين مشهورة بالنسبة لزمانها ولها حروب تدكر  
بين أمم وقتها

(٢) أحمد ملوك فرنسا في القرن التاسع عشر يعرض قوانين أصدرها

وتباعدت عما يخلق أفكارها ويكدر صفوها وتحتجبها خاملة لا ذكوى لها ثم تترك إلى استعمال  
الدسائس ونصب حبال المكاييد فتجبر إلى المنازعات ومنها إلى الحروب والمناوشات غافلة عن  
المصائب التي يتكون منها مجدها الصوري وكم من نفوس تفتنى في تحصيل ذلك الشرف الوهمي  
بل يغلب عليها ازدهار الانتصار فتسعى إليه وتستبد بها سكرة الظفر فتعمى عن سوء الحال في الأمة  
وتخطئ الغرض الصحيح للحكومة

ومن الناس من لا غاية له يحسن سياسة الأمة وجلب السعادة على الرعية والمحافظة على النفس  
والمال بالقوانين العادلة بل كل عنايته تنحصر في الحصول على الحرية السياسية أعنى تقسيم  
السلطة إلى عدة قوى متساوية بقدر الامكان فان لم تكن حكومة البلاد كما يرغبه ظن الناس عبيدا  
وان رأى من أولئك الذين ظنهم عبيدا راحة في معيشتهم ورضا عن حالتهم ورغبة في استدامتها  
عليهم احتقرهم وتنقصهم وترى أهل هذه النزعة لا يصدهم أكبر الموانع وأصعب العقبات عن نيل  
بغيتهم وتحصيل رغبتهم ويسهل عليهم تفويض الأمور إلى أناس من أهل مذهبهم وان لم تكن لهم  
قدرة على القيام بها ولا ينشأ عن وجود السلطة في أيديهم سوى شقاء الأمة وابتادة نفس الحاكمين  
هذه كلها غلطات مرت على الحكومات وكان يجب عليها أن لا توجه تطورها إلى غير السعادة العامة  
الأنها لم تفعل ذلك عمدا ولكنها غفلت فأخطأت لأنهم لم تستجمع أطراف المنفعة بل لحظت طرفا  
منها فتمسكت به واشتغلت بتحصينه فجاءت عن سبيل السعادة ومنشأ الخطأ ظنهم أن لذلك الجزء  
الغير قيمة في نفسه والحق أن قيمة الأشياء كاهان بية ولا شيء له قيمة في ذاته سوى السعادة فهي  
صاحبة القيمة الذاتية وكل شيء فقيته على قدر أثره فيها

## (الباب الخامس)

ايضاح لاحق

رد على بعض اعتراضات وردت على أصل المنفعة

ربما ثقل التعبير بأصل المنفعة على لسان بعض الناس وخامرهم الريب في مفهومه لكن لا نجد  
منهم من يوجه إليه اعتراضا حقيقيا يستحق النظر والتأمل والسبب في هذا أن من أراد الطعن فيه  
اضطر في سلك طرق الطعن إلى الرجوع إليه اذ من ظن أنه مضر فكأنه يظن أن من المنفعة عدم  
الرجوع إلى المنفعة

وما كانت حيرة الناس في هذا الموضوع الا لقصور في بعض العبارات لأنهم اعتادوا على جعل  
الفضيلة ضد المنفعة فقالوا ان الفضيلة عبارة عن اهدار المنافع في أداء الواجبات ومن هذا وقع  
الشك في مفهوم الاثنين والصواب أن لا تناقض بينهما لان ما قالوه راجع إلى أن صنوف المنافع



متعددة وقد يتفق تضارب منفعتين في وقت من الاوقات وما القضية الا ترك منفعة صغيرة للحصول على منفعة كبيرة أو ترك منفعة مؤقتة لنوال منفعة دائمية أو منفعة مشكوك فيها لمنفعة محققة وبهذا الذي قررناه ظهر لك مفهوم أصل المنفعة جلياً وأن محاولة فهمه من طريق غير الذي بيناه مما يوجب الخطأ في ادراكه

ومن الناس من يحاول تمييز السياسة عن الآداب ويقولون ان السياسة معنية على المنفعة والآداب قائمة على العدل وثلاث أقوال مبهمه كما ترى لان الفرق بين السياسة والآداب أن الاولى تختص بسير الحكومات والثانية تتعلق بسير الافراد الا أن غايتهم ما واحدة هي سعادة الامة وبما استحسن سياسة لا يستقيم أدبا اللهم الا اذا صح في الذم ان أن قواعد الحساب صحيحة عند كثير من الناس فاسدة عند القليل منهم

نم ربما أتى المرء ضرا وهو يظن أنه متمسك بأصل المنفعة والذهن القاصر يخطئ لكونه لا يتفكر الا الى طرف ينسبر من الخير أو الشر وربما هاج خاطر الانسان أمر صغير فأعظم قدره وجعله أكبر همه وخفيت عنه بذلك جميع محذورات ما صار الانسان شريرا الا انه وده على الاذائد التي تضر بغيره وفي ذلك حرمان من لذائد كثيرة أخرى كما هو ظاهر لكن لا ينبغي أن ينسب الى هذا الأصل (أصل المنفعة) خطأ هو في الحقيقة مناقض له ولا يمكن اصلاحه الا به اذلوأ خطأ أمر وفي العدد فالخطأ راجع اليه لا الى علم الحساب وما كانت اصابة المنتقدين على ميكافل (١) في انتقادهم لكونه اتبع أصل المنفعة ولكن لكونه أخذ يطبق هذا الأصل على الاعمال والحوادث وهو جاهل بطرق التطبيق هذا هو الذي رآه صاحب الرد على ميكافل حيث قال ان قواعد كتاب (الامير) وخيمة على الهيئة الاجتماعية وان السياسة التي تقوم على سوء النية جديدة بأن تكون سيئة كذلك واسمدا آخرون من ميسرون (٢) وبلايون (٣) فلم يقفوا على حقيقة المنفعة ولذلك عدوها ضد النزاهة واستدلوا على زعمهم هذا بكلمة قالها ارستيد (٤) في شأن مشروع

(١) كاتب ومؤرخ ايتلياني بمدينة فلورنسه أيام مجدها وله كتب متعددة منها كتاب الذي سماه الامير في السياسة وقد اشتهر بالحيث والمواربة حتى صار عنوانا على المكر والدهاء ويضرب به المثل الآن

(٢) (٣) حكيمان يونانيان مشهوران عند العرب

(٤) كان قائدا ومن أعظم رجال حكومة أثينا عاصمة بلاد اليونان حالا اشتهر بالصدافة والعدل حتى لقب بالعدل ثم طرد من أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد فخرج منها وهو يدعوا لها بالخير ورغد الحال ويحكي أن رجلا في الريف قابله حال خروجه من أثينا محكوما عليه وطلب منه أن يكتب اسمه في سجله فأله ارستيد هل أصابك شخصي اشتهار من ارستيد فأجاب الرجل لا ولكني سمعت لكثرة سماعي تلقينه بالعدل

تيموستكل (١) وان كان تيموستكل لم يرد مشروع المذكور أن يجري العمل عليه عند الناس قال  
أرسطيد (ان مشروع تيموستكل مفيد جدا ولكنه في غاية الإحفاف) واستنبطوا من ذلك أن المنفعة  
تنبذ العدل ولكنهم مخطون اذا الحقيقة ترجع الى مقابلة المنافع بالمضار لان الظلم كلمة مفهومة  
جميع المضار التي تنشأ من سقوط الثقة بين الناس فلا يأتى بعضهم بعضا وكان أرسطيد قال ان فائدة  
مشروع تيموستكل لا تلبث أن تزول وتبقى أضراره أجيالا من السنين فإعطيه لئلا أقل مما  
يأخذ منا بكثير

وقال قوم ان مذهب المنفعة هو بعينه مذهب أبيقور ومعلوم ما نشأ عن هذا المذهب من المقاسد  
في الاخلاق وانه كان مذهب السفة الساقطين على الدوام حقا ان أبيقور له اليد السابقة بين  
المتقدمين في الوصول الى الاصل الحقيقي في علم الاخلاق ونسبتهم الى مذهبه ما نسبوه من الضرر  
معناها أن السعادة عدو للسعادة لان صاحب هذا المذهب لم يرد به ما نسبوه اليه ومذهبه لا يدور الا  
على اطراح كل لذة تضر صاحبها وتضر غيره وهو في هذا موافق لسنن وذلك غاية في الدعوة الى  
تهذيب الاخلاق والتحلي بكارم الصفات وكل ذلك عبارة عن مذهب المنفعة

ومذهب البعض الى أن مذهب المنفعة يقضى بأن كل واحد من الناس ينصب نفسه حكما في منفعته  
فاذا تعاقدا مع غيره ثم رأى بعد ذلك أن لا منفعة له من هذا العقد عدل عنه وكان في عدوله مصيبا نعم  
ان من مذهب المنفعة أن يكون المرء حكما في منفعته وكذلك يجب أن يكون ومن لم يدرك منفعة  
نفسه فهو اقل من الطفل وما هو الا جاهل غبي وما الالتزام الذي توجد به رابطة بين اثنين فاكثرا لا  
عرة الشعور بنبيل منفعة كبرى مقابل ترك منفعة صغرى وليس السبب في التزام الناس بتنفيذ  
عقودهم وان ساء العقد أحدهم منفعة الالتزام الخصوصية وانما العلة في منعته العمومية وتكونه  
قاعدة كلية في قانون البلاد ولان شرط الرجل الأمين الصادق العارف بمنافعه أن يفي بوعده وأن  
يقوم بعاتقه - ديه حتى يستحق الثقة وينال رضا معاشريه على أن العقد لا يقوم بمجرد الالتزام  
ودله وجود عقود فاسدة وأخرى محرمة ومسيبة أتم امضرة بالناس وعلى ذلك ففوة العقد آتية -  
من منفعته

ومن جهة ثانية نرى من السهل جدا ارجاع الاعمال التي سببها الانضيل الى نظري في المنافع والمضار  
لذا بحثنا فيها من جهة أنما نأخذ عن الفكر والروية

(١) قائد فرقة في جيش اثينا عاشر في أوائل القرن السادس عشر قبل المسيح ويحكى عنه أنه اجتمع في المجلس  
الحربي مع أقرانه وكان أحد قواد مدينة اسبرط قائدا عاما فاختلعا في الرأي فرفع الاسبرطي عصاه ليضربه  
فقال له اضرب ولكن اصنع فجل القائد وهذا حكيم مذهبه أن السعادة العظمى هي اللذة فيجب أن توجه  
جميع القوى الى نيلها



وانظر كيف يحصل الدور عند من لا يقبل مذهب المنفعة لنقرض أن رجلا وعد بشئ في عقد تراه  
يوجب على نفسه الوفاء فإذا سأله من أين أتى هذا الواجب أجاب أن وجد أنه يحمله عليه وعلم ذلك  
لأنه يشعر به وهو يطيع وجدانه لأن الله هو الذي أوجده والطاعة للوجدان طاعة لله والطاعة لله  
لازمة لأنهم الواجب الأول والعلم بذلك ناشئ عن الوجدان وهكذا فتلك حاققة لا يتيسر الخروج منها  
أبدا لا بد من ذلك كان العناد والخطأ الذي لا عاصم من الوقوع فيه لأن تتبع الشعور موجب  
لعدم التمييز بين الوجدان النقي والوجدان الاعشى وما الظلمة في ظلمهم إلا تابع ووجدانهم وكذلك  
المتشددون انما يتشددون بإشارة الوجدان

ومن لم يأخذ بمذهب المنفعة فالذي يتخذه مديلا عنه وكل مذهب لابد من الخطأ في تطبيقه وكل  
قاعدة يجوز الطرف في الان ميزان العمل عند الناس يختلف باختلاف فهم فيستحيل وجوده بصفة  
واحدة عند الجميع

فهل يريدون أن يقيموا مقامه مذاهب الفوضويين وعمادها الأهواء ومبناها شعور خاص واحساس  
معين وما الطريقة في اقناع الناس بأن يتبعوهم هل يمكن تجريدهم عن الحرص على منافعهم حتى  
يكونوا معهم فيما ذهبوا اليه فأنفة - روا كيف يمكن جمع شتاتهم واصلاح ذات بينهم مع الرؤساء ان  
ذلك لا يتأتى لتشعب الآراء وتفرق المذاهب وتفرق الاميال ولا جامع يربط الكل ويحشد هم  
في صعيد واحد والسير بهم في سبيل المنفعة العمومية وأشد الناس عداوة للناس هم الذين يركنون  
الى مذهب الترهيب وطريقتهم انهم يدعون الناس الى العمل بمقتضى الارادة الالهية واتخاذها قانونا  
لهم في معرفة النافع من الضار (١) ويقولون ان هذه هي القاعدة التي تجمع بين صفات الكمال فلا  
يعتريهم الخلل ولا يشوبها النقص وهي عند كل الامم وفي كافة الازمان

واني احيى بان التشددات - هو أحد المذاهب التي تقدم الكلام عليها تظهر في صورة جديدة واردة  
الله انما هي صفته التي نذكرها به قواما لانه لا يمكن لجميع البشر أن يصلوا اليه فيشاهدوا ذاته العلية  
ويتعرفوا منه ارادته مباشرة ولا هو يوحى الى جميعهم يوحى مخصوص ولا يتوصل المخلوق الى الوقوف  
على ارادة خالقه اللهم الا اذا رجع الى ارادته الشخصية وقدمنا ان الرجوع الى ارادة الشخص نفسه  
من لوازم أحد المذاهب التي ينهاها من قبل فان سأل سائل أي دليل يدلنا على ان الله لا يريد كذا وكذا  
أجاب أصحاب المنفعة بان فعل ذلك الامر يضر بمنفعة الناس ويقول المتشددون بان فيه لذة بهيمية

(١) من دون أن يكون لهم دليل على ما نسبوا الى الله ومن غير ان يكون منهم نظر الى المنفعة والضرر فيما أغفله  
تشدهم وهذا كله عند غير المسلمين فان ما نص عليه عندهم يفت فوائده ومضاره وما لم ينص عليه كان مبني  
القياس فيه على المنفعة والضرر

نهي الله عما يقول أرباب مذهب الميل والنفور بانه يناقض الاحساس الطبيعي ويخالف الوجدان فينبغي تركه من دون تطرفيه

وأصحاب الديانة قالوا ان الوحي مظهر من مظاهر الارادة الربانية فلا اختيار للناس فيها وتابعوها نايذون لاهوائهم بالطبع وفي هذا مرشد حق لا تقوم ضده حجة ولا دليل

واني لا أريد في الرد أن أسلك طريقا معسوجا فاجيب بان الوحي لم يكن عاما لجميع الناس وفي الامم المسيحية أشخاص كثيرون لا يعتقدونه وانه يلزم وجود أصل عام يرجع الناس كلهم اليه ولكفي أقول ان الوحي يحتاج أو امره ونواهيته الى شرح وإيضاح وتحديد يذهب ضلها وتخصيص وان أخذها على ظاهرها يجلب انقلااب الدنيا ويذهب بحساسة الدفاع عن النفس والذود عن الصناعات والتجارة والاموال المشتركة وتاريخ الكنائس برهان ساطع على ما سوء الفهم في تلك الاوامر والنواهي الدقيقة من المصائب في العالم المسيحي

### (الباب السادس)

#### في أنواع اللذائذ والآلام

من المشاهد أنه يأتي على الانسان دائما احساسات متنوعة لا يقف عندها ولا يلتفت اليها فهي تمر عليه كأنه لا يشعر به او ما ذللك الا لتعود وكثرة المزاولة حتى ان الاشياء التي تعود الانسان عليها لا تحدث عنده لذة ولا ألم او لكن اللذة أو الألم يأتيان من الاحساس بأمر من شأنه أن يلتصق بالذهان اليه والاحساسات التي من هذا القبيل اما بسيطة أو مركبة فهي بسيطة اذا لم يكن لها جزء قائم بذاته وهي مركبة اذا أمكن أن تنجز إلى جملة لذائذ أو آلام متميزة بعضها عن بعض أو إلى لذائذ وآلام معا ومعنى الآلام أو اللذائذ المركبة أنها تحدث بسبب واحد فاذا كان هذا السبب محمدا بالجملة من اللذائذ البسيطة قلنا انها كلها لذة واحدة من كبة مثلا لو دخل الانسان الملهى حصل عنده جملة من اللذائذ بحسب ملكات شعوره فهو يلذبالزينة وانتظامها وبالموسيقى ونغماتها وباتفاق أصوات المغنين وحلى الراقصين كل هذه لذائذ بسيطة تسمى لذة مركبة ولقد أنفقنا كثيرا من البحث ودققنا النظر طويلا في حصر اللذائذ البسيطة ومعلوم ان مجرد الجمع أمر غل منه النفس وربما رغبت عنه كثير من القراء ممن تعودوا على مطالعة القصص وشغفوا بما فيها من لطيف العبارة ورقيق الاشارة لكن لسنا من هذا القبيل بل نحن نبحث عن الحقيقة ونريد شرحها بعبارة تنفي بالمقصود ايسر الا

### الفصل الاول

#### في اللذائذ البسيطة

أولها - لذائذ الحواس وهي التي تأتي من المشاهدات الواقعة تحت حواسنا مباشرة بشرط أن



لا تقتصر بلذة أخرى كلذة الذوق ولذة الشم ولذة النظر ولذة السمع ولذة اللمس ثم يلحق به ذلذة الصحة التي يرتاح لها الفكر وتمش لها النفس وهي تقوم بجميع أعضاء الحياة غير مختصة بحاسة دون أخرى ويضاف إلى ذلك كلاً لذة الجديد وهي التي تحصل عند المرء لما شاهدته شيئاً جديداً ثم إنها ليست قسماتاً بديهة ولكنها أفرزناها في القول لأهميتها في الحياة

الثانية - لذة الغنى وهي التي تأتي للإنسان من كونه يملك شيئاً يتيسر له بواسطته الحصول على اللذة أو الراحة وأعظم مراتبها عند اكتساب المال

الثالثة - لذة المهارة ومحلها عند تذليل صعب أو النجاح في استعمال ما فيه الارتياح أو منفعة مثال ذلك من يلعب بالناي فإنه يلذ به ذلك لذة غير التي يجدها في سماع غيره يلعب بتلك الآلة المطربة الرابعة - لذة المحبة وهي التي تنشأ من يقين المرء بأنه حائز لثقة واحد من الناس به وأنه عطف عليه وأنه إذا احتاج إلى أمر سارع بخدمة فيه من دون دعوة ولا تقاس بديل

الخامسة - لذة حسن السيرة ومحلها عند علم المرء بما له في قلوب الناس من المنزلة الرفيعة والميل إليه خصوصاً من عاشرهم وكان بينه وبينهم رابطة في المنافع ويتيقن أنهم لا يتأخرون عن خدمته عند الحاجة

السادسة - لذة السلطان وهي التي تقوم بنفس من شغريته على استخدام غيره خوفاً منه أو طمعا فيه

السابعة - لذة التقوى وهي شعور العايد بالانقياد لله راض عنه وأمله في نوال عطاياه عاجلاً أو آجلاً الثامنة - لذة التعطف وهي التي تحصل للنفس من معادة من قبل اليه وتسمى لذة الميل وهي تارة تكون قاصرة على أفراد معدودين وتارة تشمل جميع النوع الإنساني

التاسعة - لذة الشماتة وهي التي تحصل عند الإنسان إذا احظ ما يقاسيه عدوه من المشقة والالم سواء كان إنساناً أو حيواناً وتسمى أيضاً لذة التقشفي ولذة النفور وهي خاصة أو عامة كسابقتها العاشرة - لذة الذكاء وهي التي تحدث من استعمال الملكات الفكرية في حصول أفكار جديدة والوصول إلى مراتب أرفع في علوم الآداب أو الطبيعيات وكل مشتغل بالعلوم العقلية يسهل عليه معرفة اللذة التي كان يحسها (أرسيميدس) (١) عندما يقف على كل معضلة عرضت عليه

(١) أرسيميدس هو أعظم رياضي في الزمن السابق وللسنة ٢٨٧ قبل المسيح وقتله أحد العساكر الرومانية سنة ٢١٢ ومن غرائب الاتفاقات في حياته اكتشاف طريقة معرفة ثقل السوائل ومقابلتها بالجوامد ذلك أن صائفاً صنع للملك سيرا قوساً من ذهب فظن الملك أن فيه خزاناً من الفضة وطلب من أرسيميدس أن يختبر ذلك وبين له مقدار كل معدن بدون تحليل التاج ففكر أرسيميدس طويلاً ولم يصل إلى غاية ويتهما هو في الحمام ذات يوم إذ لاحظ أن رجلاه في الماء خفيفة جداً يجر كها بكل سهولة وانزعج من ذلك فاعده في كل جسم يوضع في الماء يخف من وزنه بمقدار ما يجره من ذلك الماء ليشتغل مكافأة فاختار منه الفرج وخرج من الحمام يجر في الشوارع صارخاً لقد وجدت لقد وجدت وفي الواقع وجد طريقة وزن الأجرام بحسب أنواعها بواسطة الماء

الحادية عشرة - لذة الذاكرة وهي التي يجدها الانسان في حكاية الحوادث الماضية كما وقعت بترتيبها ونظامها وهي متنوعة بتنوع المستحضرات

الثانية عشرة - لذة التخيل وهي التي تحصل عند النفس من تذكر حادثة ماضية وإحساسها بحدوث مقبولة يختارها المتذكر ومثل الذاكرة في هذه الحالة مثل المصور الذي ينقل صورة طبيعية ومثل التخيل ذلك المصور وهو يختار من كل طرف أحسنه ويركب الكل تركيبا حسب رأيه وتخيله ويدخل تحت هذه اللذة حصول الافكار الجديدة في الفنون واستحداث أشكال غير المعهودة في الاشياء عيها

الثالثة عشرة - لذة الامل وهي تصور لذات مستقبله وظن حصولها

الرابعة عشرة - لذة التأليف الفكري وهي التي تحصل عندما يجرد الانسان شيئا للذة فيه فيقرنه بأخر فيه للذة كمن يلعب بغير رهان ترادف يلعب باللعبة لتصوره للعب بالرهان

الخامسة عشرة - لذة التخفيف والتفريج وهي تأتي من تخفيف الكربة أو زوالها بالمرّة وهي متنوعة بتنوع الكرب والالام

فلك هي مواد لذائذنا وتارة يتحد بعضها ببعض أو يمتزج أو يتعدل بحيث يلزم طول التأمل وكثرة التجارب للتمييز بين اللذائذ المركبة واللذائذ البسيطة التي تكونها مثلا لذة مشاهدة الرياض لذة واحدة مركبة من لذائذ الحواس والتخيل والميل فالتواظر بلذات مشاهدة الازهار وتنوع الالوان واختلاف أشكال الاشجار واختلاط الطل بالاضواء وترتاح الاذن لسماع تغريد الطيور وخير المياح وخفيف الاشجار وتعطر الشم بما يوصله النسيم اليه من روائح الازهار ونقاوة الهواء تروض النفس وتريح الجسم وتسهل الدورة فيسرح الفكر في مجال التخيلات وتقبل النفس باكها الى هذا المنظر العجيب ويمر بالخاطر من سوايح الوفرة والمال ومشاهدة الحيوانات والطيور ما ينسينا آتاعاب الحياة ومشاق الوجود وتظن ان ما قام بنا من اللذائذ في هذا المنظر المستطاب متوفر لدى سكان الارياق ويعطف الفكر على شكر خالق تلك الموجودات فيزداد السرور ويقوى الامل والرجاء

## الفصل الثاني

### في الالام البسيطة

الاول - ألم الحرمان وهو الذي يحصل من عدم وجود لذة فقدناها بوجوب الغم والكدر ويتكيف بثلاث صور الاولى اذا رغب الانسان في لذة وكان خوفه من عدم حصولها أكبر من أمله بنوالها فهو ألم التوجس الثانية اذا اشتد الامل في حصول لذة ثم انقطع ذلك الامل فجأة فهو ألم الفجعة



الثالثة اذا تلبذ الانسان بشئ أو آمن على لذته به لحصوه في يده ثم فقد ذلك الشئ فهو ألم الحسرة أما سقم النفس المسمى عادة بالسامة أو الملل فهو يحصل من الحرمان لكن لا من شئ معين بل انقصد كل ما يحدث الالذة

الثاني - ألم الخواس وهو تسعة أنواع ألم الجوع والعطش وألم الذوق وألم الشم وألم اللمس وهي تأتي من وقوع مادة تحت تلك الخواس من شأنها أن تنتج تأثيرا يقررها وألم النظر وألم السمع وهما ينتجان من المناظر أو المسموعات التي تجرح هاتين الحاستين من دون نظر الى مؤلم آخر وألم شدة البرد وشدة الحر اللهم الا اذا اعتدنا من آلام اللمس وألم الامراض على اختلافها ثم ألم التعب سواء كان فكريا أو جسمانيا

الثالث - ألم القصور وهو الذي يأتي من عمل لم ينجح وعدم القدرة على استعمال آلات الملاذ أو تحصيل الاحتياجات

الرابع - ألم البغضة وهو الذي يلج بالانسان عندما يتصور ان فلانا يكرهه ويمقت عليه ويخشى أن يناله سوء من تلك الكراهة

الخامس - ألم سوء السيرة وهو الذي يقوم بالنفس عند العلم بان الناس يبغضون صاحبها ويعلمون عليه أموراً تنجده وتخط من منزلته عندهم ويسمى ألم فقد الشرف وألم احساس العموم

السادس - ألم التقوى وهو الذي يصيب المتعبد اذا يحول بفكره أنه أتى أمر يبغض الخالق فيخشى خطئه فان كان الخوف مبنيا على أساس ممي دينيا وان كان غير ذلك سمي وهميا

السابع - ألم الشفقة وهو الذي يحصل للانسان من شدة وقع فيها من يميل اليه حيوانا كان أو انسانا فالمرء يذرف الدمع لمصاب الصديق كما يذرفه لمصاب نفسه ويسمى هذا الألم أيضا ألم الميل

الثامن - ألم الحق وهو الذي يأتي من سعادة الاعداء ويسمى ألم النفور

التاسع والعاشر والحادي عشر - آلام الذاكرة والخيال والخوف وهي تقابل اللذات التي تنشأ عن تلك الامور

فاذا أصاب المرء كثير من هذه الآلام البسيطة وكان سببها واحدا سميت ألماس كإفالنقي والحبس والمصادرة في الاموال آلام مركبة يمكن تفصيلها الى آلام بسيطة بواسطة الحصر الذي بيناه

هذا وان كان علمنا في حصر ما تقدم من اللذات والآلام عقيما فتأذنه كبيرة تبقى بما فاسينا فيه من التعب فان الآداب والقوانين قائمة على معرفة اللذات والآلام وذلك المعرفة هي الاصل الذي منه يصل الباحثون الى الاختكار السديدة التي لا شبهة فيها ولا خفاء ألا ترى أنه اذا أراد امرؤ البحث في الفضائل وأضدادها أو في الاعمال المباحة أو المحرمة أو في اتخاذ وسائل للكفاة أو

العقاب فأنما يدور بحثه على اللذائذ والآلام ودليل في الآداب والقوانين لا يترجم بلذة أو ألم دليل مبهم سفسطى لا ينتج شيئا

وانه فرض أن انسانا يريد البحث في المسائل الجنائية وهو موضوع جمع بين أطراف القوانين كلها نرى ذلك الانسان مضطرا الى مقارنة اللذائذ والآلام فنظره الى الجرم عبارة عن نظري في الألم الذي ينشأ عنه لزيد من الناس ونظره الى سبب الجرم هو نظره الى تصور اللذة الذي حصل للجرم على اقتراحه ونظره الى نتيجة الجرم هو بذاته نظره في اللذة التي حصل للجرم عليها ثم نظره في العقوبة انما هو نظره فيما ينبغي اتصاله الى ذلك الجرم من الآلام واذن فبحث الآلام واللذائذ أساس في العلوم كلها

وكما أن معنى النظر في الحصر الذي أوجدناه قويت عنده ملكة التفكير والتدبر ثم اني أرى أولا أن الآلام واللذائذ تنقسم الى قسمين فمنها ما هو متعلق بالغير ومنها ما هو خاص بأنفسنا فلذا نلذذ التعطف والتشفي وآلامها تكون القسم الاول والبقية هي القسم الثاني ثانيا يوجد بعض لذائذ لا مقابل لها من الآلام فلذا نلذذ التجدد لا مقابل لها لان مجرد عدم وجود شيء جديد لا يحدث في النفس ألما ولذة العشق كذلك اذ عدم وجود العشق لا ألم فيه ما لم يكن هناك قوات رغبة فيه نعم ان هنالك أمر رجة تألم لفقد العشق ولكن استعداد المرء للذة أمر طبيعي على وجه العموم وان زهدا وتعنف وهي حالة ألم الا أنها خفيفة لا يلبثت اليها ولذة الغنى والكسب لان عدمها لا ألم فيه الا اذا خاب أمل فمع ما ويلحق بهذا اللذائذ السلطان فصولها خير وعدمها ليس فيه ضير الا في أحوال مخصوصة كالحرمان وفقد الأمل

### (الباب السابع)

في اللذائذ والآلام باعتبارها مؤثرات أي بواعث وزواجر  
انما تتأثر الارادة بالاسباب والاسباب عبارة عن الذات والآلام فان وجد مخلوق لا يمكن التأثير على ارادته بلذة أو ألم فهو خارج عنا ولا يد لنا عليه  
واللذة أو الألم يعبدان من المؤثرات لكونهما يتربيان على مخالفة القانون أو على مطابقة الاعمال لنصوصه ومن هنا جاء أن قانون احدى الأمم ليس قانونا لامة أخرى لاختلاف المؤثرات في كل منهما

ثم ان الخير أو الشر أربعة أقسام - مادي أي جسماني - وأدبي - وسياسي - وديني -  
واذن فالمؤثرات أربعة كذلك



أولاً - اللذائذ والألآام التي ينالها الانسان أو يتوقع نوالها في سير حياته الطبيعي من دون مدخل الانسان فيها وتسمى المؤثرات المادية أو الطبيعية

ثانياً - اللذائذ والألآام التي ينالها المرء أو يتوقع نوالها من الناس لمحبتهم أو كراهتهم - هم له أو لميلهم اليه أو نقورهم عنه وبالجملة لاستعدادهم نحوه بالشراء والخير استعداد الاختياريا محضاً وتسمى المؤثرات الأدبية ويمكن تسميتها أيضاً بمؤثرات العموم أو مؤثرات الرأي العام أو مؤثرات الشرف أو مؤثرات لذائذ الميل وآلامه

ثالثاً - اللذائذ والألآام التي ينالها الانسان أو يتوقع نوالها من الحاكم تطبيقاً للقانون ويقال لها المؤثرات السياسية وتسمى أيضاً بالمؤثرات الشرعية (أي القانونية)

رابعاً - اللذائذ والألآام التي ينالها الانسان أو يتوقع نوالها من جهة الدين وهي المؤثرات الدينية

مثلاً احترق منزل انسان فان كان الاحتراق لاهماله فالآلم الذي يصيبه مؤثر طبيعي وان كان يحكم من الحاكم فالمؤثر سياسي وان كان لمقتته من مجاوريه فالمؤثر ادبي وان أسند ذلك لغضب الاله فالمؤثر ديني

ويؤخذ من هذا المثال أن الألآام وان اتخذت نوعها تتنوع باعتبارها مؤثرات وفقاً لأمور التي أوجدتها

ثم ان لهذا التقسيم فائدة كبرى تظهر في هذا الكتاب لان تلك الأقسام تصلح لبيان الانفعالات النفسانية بياناً واضحاً ومعرفة قوة المؤثرات على الملكات العقلية وتسميتها باسم خاص

وفعل هذه المؤثرات الاربعة ليس واحداً عند جميع الناس وربما حصل التخالف بينها واجتمعت أو تضاربت فان اجتمعت بلغت من قوة التأثير غايتها وان تضاربت أضعفت أحدها الآخر وان تخالفت أحدثت شكاً وتناقضاً في أعمال الانسان

ولكل واحد من هذه المؤثرات الاربعة قانون خاص وحد الكمال في التشريع (وضع القوانين) أن يتوصل الشارع (واضع القانون) الى توحيد هذه القوانين وجعلها قانوناً واحداً الآن هذه الغاية لا تزال بعيدة عنا وان كانت من الممكنات ويجب على الواضع أن يستحضر في ذهنه دائماً أنه لا يتصرف مباشرة الا في المؤثر السياسي وأن المؤثرات الثلاثة الأخرى إما أن تصاحبه أو تخالفه أو تعارضه على خط مستقيم فان أهملها في الحساب لحقه الخطأ في النتيجة وان استخدمها ازدادت قوته واتسعت سلطته ولا طمع في جمعها الا تحت علم المنفعة

والمؤثر المادي هو الذي لا يتخلف عنه أثره وهو الذي يحدث أثره بنفسه وهو الذي لا تغير فيه وان

اختلفت الاحوال ومن خواصه أنه يجذب اليه شيئا فشيئا مساو من المؤثرات ويعمل ما يقع فيها من الغلطات ويحدث عند الناس أجمعهم شعورا واحدا لا اختلاف فيه

أما المؤثر الادبي والمؤثر الديني فغير ثابتين لكونهما تابعين على الدوام لمراتب العقل الانساني وقوة دلائل أهوائه وقوة المؤثر الادبي أثبت وأدق وأكثر توافقا مع أصل المنفعة أما قوة المؤثر الديني فهي مضطربة تختلف كثيرا باختلاف الازمان السكون يضعفها والمعارضة تقويها

وأما المؤثر السياسي فيفوقها من بعض الوجوه لان فعله واحد تقريبا عند جميع الناس وقواعده أوضح ونتيجته أقرب الى اليقين والعبرة به أعم وقابليته للترقى في الكمال أشد وكلما أحدث تقدما ظهرت نتائج على المؤثرين السابقين الا أنه لا يتناول سوى أعمال مخصوصة فهو لا يؤثر كثيرا في سير الافراد الشخصية لان معرفة اعوجاج ذلك السير توقف على أدلة وبراهين يصعب غالب الحصول عليها (١) ولذلك كان السر والكتمان والقوة والاحتيايل من أبواب الهرب منه وسواء اعتبرنا ما يمكن حدوثه عن تلك المؤثرات أو ما لا يمكن الحصول عليه بواسطتها فالحق أنه لا ينبغي اهـمال واحد منها وانما الواجب استخداها كلها وتوجيهها صوب غرض واحد ومثلها كمثل المواد المغناطيسية تضعف قوتها ان قويت أطرافها الجاذبية ببعضها وتزداد ان وجهت تلك الأطراف كلها نحو منجذب واحد

ومن الملاحظات التي يلتفت اليها أن المذاهب التي اشتد سببها الخلاف وعلا النزاع بين الناس فيها انما وجدت بتفضيل أحدها هذه المؤثرات على الأخرى فجماعة اختاروا مؤثرا وعملا على تغليبها وفريق طعنوا على مؤثروا أخذوا يبينون خطأ وضعفه وما كان له من المصائب والرزاياء متباعدين كل البعد عن ذكر من اياه ونشر منافعها هذه هي حقيقة تلك المغالطات التي ذهب أهلها الى القول بأن الطبيعة تناقض الاجتماع وأن السياسة مخالفة للدين وأن الدين يناقض الطبيعة والسياسة الى غير ذلك من المذاهب الغريبة نعم ان كل مؤثر من تلك المؤثرات يمكن استعماله في معاكسة المنفعة وهذه هي جهة النقص فيه لكن من السهل معرفة موقع الضرر بعدالة لم يحصر المؤثرات الذي قدمناه فمثلا من خطأ المؤثر الادبي توجيهه العار على عائلة بريئة لوقوع فرد من أفرادها في زلة من الزلات ومن خطأ المؤثر السياسي وقوع الربا ومن خطأ المؤثر الديني وجود السحر والبدع ومن خطأ المؤثر الطبيعي اختلاف الميل والنفور بقرينة الداء توجد في أحدها هذه المؤثرات ثم تتعداه عادة الى غيره لذلك وجب أن نعرف أصل الداء قبل اختيار الدواء

(١) والمؤثر السياسي هو العقاب ولا يحكم بقوية الا بعد اقامة الدليل على وجوبها



وربما استغرب بعضهم من عدم ذكر الوجدان مؤثرا أدبيا والذي حملنا على العدول عنه أن  
الوجدان مبهم لا يدرك له معنى فهو في العرف يعرب عن اجتماع المؤثرات الأربعة التي ذكرناها  
أو عن المؤثر الذي فقط فإني أتأمله عبارة عن جمع المؤثرات كلها في كلمة واحدة ومعلوم أنها  
تتناقض أحيانا فتكون سقنا أنفسنا إلى منازعات لانهاية لها

واعتماد علماء الاخلاق الذين بنوا مذاهبهم على ما جرى بين الناس من الاعمال وما شوبه من  
احساساتهم على أن يشخصوا الوجهة وان فيعبرون عنه بأنه الأمر الناهي المتيب المعاقب الذي  
يظهر ويغيب الى غير ذلك والحكمة واجب عليهم بهذه الاستعمالات التخيلية وأن لا يستخدموا  
لأنهم من الالفاظ الاما كان له معنى خاص ينطبق على الحقيقة التي يريدون شرحها  
ووسيلتهم الى ذلك معرفة أثر الفعل من لذة أو ألم ليس الا

### (الباب الثامن)

في تقدير اللذائذ والالام

غاية واضع القانون الوحيدة اجتلاب اللذائذ ودفع الالام وحيث ان اللذائذ والالام هي آلات  
عمله وجب عليه اذن أن يعرف قيمتها وقوتها

واذا نظرنا الى قيمة اللذة من حيث هي وبالنسبة لفرد واحد من الناس نرى أن تلك القيمة تابعة  
لامور أربعة فاللذة أو الالم لها قيمة بالنسبة لشدة امكثها والتحقيق منها وقربها لكن لا يكفي في  
معرفة اللذة والالم ان نبحث فيها باعتبار أنها منفصلة عن بعضها فاعلمنا أنها اذا يمكن أن يوجد لها  
نتائج وتلك النتائج بعينها تكون لذة أو ألم فاذا أردنا أن نعرف ما ينشأ عن عمل تامن اللذة والالم  
مباشرة وجب أن نزيد على الامور السابقة أمرين وهما النمو والصفاء فالنمو في اللذة أن يعقبها لذائذ  
أخرى من نوعها وفي الالم أن تتبعه آلام أخرى من نوعه والصفاء في اللذة أن لا ينشأ ألم عنها وفي  
الالم أن لا ينشأ عنه لذة

فاذا أردنا أن نعرف قيمة اللذة والالم بالنسبة لافراد كثيرين وجب علينا زيادة أمر سابع وهو  
انبساط اللذة أو الالم أعني معرفة عدد الاشخاص الذين تنالهم تلك اللذة أو ذلك الالم فلاجل أن  
نعرف قيمة عمل من الاعمال يلزمنا اذن أن ننظر الى البيانات التي تقدمت فهي اجراء النظر العقلي  
وبواسطتها يصير التقنين عملية كعمليات الحساب سواء بسواء فالالم الذي يوقعه الشارع (أي واضع  
القانون) على المجرم بمنزلة المنصرف وأما اللذة التي يحصلها فهي بمنزلة المتحصل وقواعد هذا  
الحساب واحدة لا تتغير كغيرها

نعم ان السير يكون بطيئا الا أن النتيجة مجزوم بها فيه وهو أولى من تتبع الاحساس لانه مجلبة للخطا

وذلك لكونه سريع الاستنتاج على أن البطء انما يكون في المبدأ أما إذا اعتادا ففكر هذه الطريقة  
وتقومت نظريات فيها فانه يسهل عليه العمل جدا بحيث يكاد أن لا يلاحظ المقدمات ونتائجها كما  
يحسب الانسان مبالغ كثيرة بالسهولة وهو غير ملتفت الى تتابع قواعد الحساب في علمه ولا يحتاج  
الى التدقيق والتأمل الا في أحوال مخصوصة لدوث واقعة مهمة معضلة أو تفسير نص مبهم أو  
تعليم بعض حقائق لمن لا يعرفها

ومع ذلك لم تشم هذه الطريقة الى الآن شرطا كافيا إلا أن العمل سار عليها في غالب الاحيان  
خصوصا عند من عرفوا منافاهم حق المعرفة واليك مثالا يوضح ذلك ان قيمة قطعة من الارض  
تعرف بتقدير الذات التي تنتج منها وهي تختلف بحسب طول بقاء تلك اللذة وبعد حصولها وقربه  
والثمن فيها أو التحقق منها كذلك يقال في اللذائذ والالام وما جاء خطأ الآداب والقوانين الامن  
الجهل بتقديرها والغفلة عن بعض الامور التي تكيفها

### (الباب التاسع)

في الامور التي تؤثر في الاحساس

كل سبب في لذة لا يلذ به جميع الناس على نسبة واحدة وكذلك لا يأل الكل بدرجة واحدة لسبب فيه  
ألم ومن هنا جاء الاختلاف في الاحساس وهو اما أن يكون في الدرجة أو في النوع ويكون  
الاختلاف حاصلا في الدرجة فقط اذا تأثر الناس جميعا بالسبب واحدا لكن تفاوتوا في شدة التأثير  
وضعه ويكون في النوع اذا حدث السبب الواحد حساسات متناقضة عند الناس فهذا يلذ به  
وذاك يأل منه

وسبب هذا الاختلاف أمور وأحوال مخصوصة من شأنها التأثير في الانسان ماديا وأديا وكما  
تغيرت تلك الامور تبعها الاحساس ذلك أمر ثبت بدليل التجربة اذ دلنا الاختبار على أن الناس  
لا يتأثرون بدرجة واحدة من المرض أو الصحة أو الغنى أو الفقر أو الطفولية أو الشيخوخة لكن هذا  
نظر عام لا تدقيق فيه ونحن نريد أن نطيل البحث في الوجدان لنقف على حقيقة شهورة وكيفية  
احساسه وقد كتب ليوني مؤلفا كبيرا في تركيب دوية صغيرة أما علم الاخلاق فلم يصل الى هذا  
الحمد العظيم واتى أحسن من نفسى الضعف عن تتبع آثار هذا العالم الكبير ولكني اذا فتحت بابا  
جديدا للنظر في هذا الموضوع وأوجدت قاعدة متمكنة يسترشدها من يريد السير فيه أكون وفيت  
الواجب وما أبقى شيئا إلا أنفقته

أولها - أصل التأثير هو المزاج ونعني به الاستعداد الطبيعي الذي يوجد في الانسان من يوم  
ولادته الناشئ عن التركيب المادي وطبيعته الاندرك (كثير من الحكماء لا يقولون الا بجوهر واحد



ويعتبرون أن التفرقة بين الجسم والادراك لفظية فقط ولكنهم لا يشكرون علينا أن العقل وإن كان جزءاً من الجسم فإنه هو جزء من نوع خاص لأن ضعف الجسم ضعفاً شديداً يؤثر على الخواص لكن ضعف العقل مهما شدد لا يؤثر عليه أبداً والتشابه في التركيب لا يستلزم تشابهاً في الادراك نعم إن ظواهر الجسم ربما اتخذت دلائل على انفعالات النفس إلا أن هذا النتيجة غير صحيحة لأن غالب الأحوال فكثير من الناس تظهر عليهم علامات التأثير وهم لا يشعرون بشئ مطلقاً إن كرامول (١) كان قاضي الجنان لا يناله التأثير ومع ذلك كان يذرف الدمع الغزير عن قيادة الجيوش ومع كون التركيب الفطري هو أساس التأثير إلا أنه خفي بعسر الوقوف عليه وتمييز جهة فعله في الاحساس عن غيره من الأسباب وانا أتقرب للفسولوجيين (الذين يبحثون في علم تركيب الأعضاء) تمييزاً لامتزجة وما يعرض فيها من الاختلاط وما ينشأ عنها من الآثار تلك الجهات لا تزال معجزة حتى اليوم فلا يليق بعلماء الاخلاق ولا واضعي القوانين أن يركنوا إليها

وثانيها - الصحة وهي لا تعد إلا تعريف سلبى بأن يقال الصحة فقد جميع احساسات الجسم والسامة التي يمكن أن يكون لها محل في الجسم وقد شوهد أن المريض أقل تأثراً بأسباب اللذة وأشد تأثراً بأسباب الألم

وثالثها - القوة وهي الصحة ترافق وتلازمها إلا أنها حالة قائمة بذاتها ولذلك كان من المشاهد أن رجلاً تضعف قوته عن عادة الناس ومع ذلك ليس هو عريض ومعرفة مقدار القوة مقسمة جسطاً يتوصل إلى ذلك بما يمكن لصاحبها رفعه أو حمله من الأثقال مثلاً أما الضعف فتارة يفيد معنى عاماً وهو فقدان القوة وتارة يكون معناه نسبياً بأن يراد به نقص قوة صاحبه عن قوة شخص آخر

ورابعها - النقص في التركيب الجسماني وأريد بذلك الاختلال الظاهر أو قد بهض الأعضاء أو الخواص التي توجد عند عامة الناس وتأثير هذا السبب على الاحساس تابع للجهة التي وقع النقص فيها أما الاثر العمومي فهو اضعاف الاحساس بالذات وتوتير تقوية الشعور بالآلام

وخامسها - درجة التنوير ونقصه بذلك جعله معارف الانسان المضيئة في سعاده وسعاده غيره والرجل المتنور هو الذي كثرت عنده أفكار مهممة من تلك الجهة والجاهل هو الذي قلت أفكاره وكانت لأهمية لها

وسادسها - قوة الملكات العقلية وهي عبارة عن السهولة في استحضار ما علم من الأفكار وفي

(١) هو أوليفيه كرامول زعيم الثورة الانكليزية الذي قتل كارلوس الاول ملك انكلترا وصار هو حامي الجمهورية

١ سنة ١٦٥٢ و١٥٩٩ ومات سنة ١٦٥٨

اكتساب ما لم يعلم منها وكثير من صفات العقل ترجع الى تلك القوة كضبط الذاكرة والقدرة على النظر والتأمل وحسن التمييز وسرعة التحيل وغير ذلك

(وسابعها) - الصبر وهي صفة المرء الذي يتأثر بالذائد أو الآلام البعيدة متى عظمت أكثر من تأثره بالذائد أو الآلام القريبة ولقد ضعف عزم (تورين) (١) عندما استماتته المرأة باستعطافها فأطلعها على أسرار المملكة وكان شبان لقومويه (٢) يتجلدون كل التجلد للسياط التي كانت تعزق أبدانهم في معبد (ديان) (٣) مظهرين بذلك أنهم يفضلون هذا العذاب الاليم على التوجع خوفا من العار ولطمعهم في الفخار

وتأمنها - النبات وهو عبارة عن احتمال استمرار مؤثر من المؤثرات مدة معينة من الزمان ويقال لفلان انه قليل النبات أو ليس له قرار في حال واحد اذا رغب عن أمر شرع فيه من دون أن يكون هناك سبب ظاهر أو جب ضعف العزيمة أو انا كان سريع الانتقال من أمر الى غيره كالاطفال يشتدو لهم باللعبة ثم لا يلبثون أن يسأموا منه

وتأمنها - التوقع ان لتصور اللذة أو الألم قبل وقوعه تأثيرا في كيفية الاحساس به عند وقوعه نعم ان النتيجة لا تقع دائما كما كان في الحساب ولكن ذلك حاصل في الاحوال الاعتيادية اذ قيمة نيل امر أمثلا لا تقدر بحجم الها وانما تقدر بشغف عاشقها واذا وقفنا على أميال واحد من الناس يتسمر لنا أن نعرف جيدا ما يناله من اللذة أو يصيبه من الألم في حادثة معينة

وعاشرها - حاسات الشرف والشرف عبارة عن استعداد المرء للتأثر أو التألم من أفكار غيره بالنسبة اليه وهو متنوع جدا بحسب الامم والازمان ولذا يجب في هذا السبب أن يبحث عن قوته أولا ثم عن جهته ثانيا

وحادي عشرها - الدين معلوم ما للدين من التأثير الكلي على الاخلاق فتارة يسببها وتارة يهذبها وأكبر آثار الدين في الاحساس يشاهد عند ظهور ذلك الدين في الامم من صارت سفاكة بعدلين الجانب أو أقدمت وكان التردد مستويا عليها أو نالت الحرية وكانت مستعبدة أو أذعن الى سلطان المدن وكانت متوحشة وسبب ذلك الدين وبالجملة فالدين أكبر الاسباب التي أثرت في الانسان تأثيرا سريرا فوق العادة ولا حصر للسالك التي يوجد بها الدين في الافراد مطلقا

(١) هو الذي كونت تورين أحد قوادجيش فرنسا العظام اشتهر في حرب الفيزون وخصوصا في تحرير بلاد الرواطية ودفاع الازامس وقتل يقبيلة مدفع في سلاخ ولد سنة ١٦١١ ومات سنة ١٦٧٥

(٢) هي مدينة اسيرطه اليونانية القديمة ذات الشأن العظيم لم يبق منها الا اطلال بالية

(٣) هي آله الصيد عند قدماء اليونان



وثاني عشرها - الميل وهو استعداد المرء للتذبذب بمادة غير موثوقة فان اختص  
بفرد واحد كانت المحبة وان تعلق بأشخاص متوجعين فهي الشفقة أو الزجة وان تعلق بجماعة  
خضعوا لصاحبه فهو حب القوم وحب العشيرة وان تعلق بأمة من الأمم فهو الميل العام  
أو الوطنية وان انبسط على العالم أجمع فهو الانسانية

وأعظم مؤثر من بين أنواع الميل هو الذي يختص بافراد معاوين كالأولاد والروح والمرأة  
والاصدقاء وأثره العمومي زيادة الاحساس لذاته وألمه فتنبط الانانية وتبعد عن الوحدة ويصير  
مؤثرا ويكون الانسان كأن حياته تضاعفت بوجوده في غيره عن مال اليهم وبذلك يجوز أن يحب  
الانسان آثاره عند غيره أكثر مما يحبها عند ذاته وأن يتأثر من فعل الحوادث فيهم أكثر من فعلها  
فيه فيكون ألمه أشد اذا لاحظ تأثيرهم مما أصابه وفرحاً كبيراً بآثارهم

ذلك هو مظهر الميل وكما تبادل الاحساس ازدادت قوته كزجاجات وضعت متقابلة تحذاء الضوء  
فهو ينعكس من هذه الى تلك ومن النشأة الى الأولى ثم يجتمع في الوسط وتكون حرارته أشد من  
حرارة الزجاجتين غير متقابلتين وقوة هذا السبب هي التي جعلت واضع القانون يفضل المتزوجين  
على غير المتزوجين والذين لهم أولاد على غيرهم وذلك لأن سلطة القانون تكون أكبر بالطبع كلما  
اتسعت دائرة تأثيرها ولأن الآباء لهم اهتمام بحالة أبنائهم بعد وفاتهم فهم لذلك يتطرون الى الحال  
والمستقبل أما الذين لا أولاد لهم فنفعهم قاصرة على أنفسهم مدة حياتهم  
واعلم أن للميل الناشئ عن القرابة تأثيراً في النفس وان انعقدت المحبة اذ شرف الوالد عائد على ولده  
وعار يلحق الولد مسمى لا يبه فشرف كل عضو من أعضاء العائلة مرتبط بشرف غيره وان تفرقت  
منافعهم واختلفت آميالهم

وثالث عشرها - النفور وهو ضد الاحساسات النفسية التي فرغنا من الكلام عليها الآن  
وللميل منابع أصلية وأسباب طبيعية موجودة دائماً أما أسباب النفور فعرضية غير مستمرة ولذلك  
اختلف النفور باختلاف الأزمنة والامكنة والاحوال والأشخاص والحوادث وقد يتفق تولد  
الميل عن النفور ووجود النفور من الميل فالانسانية تنفر من الذين دأبوا بالأيذاء بالناس  
والمحبة تتحملنا على كراهة أعداء أحيائنا وبغض شخصين ثالث يجمع بينهما

رابع عشرها - الجنون ونقص العقل نقص العقل إما أن يكون جهلاً أو ضعفاً أو ببلادة  
أو عدم ثبات أما الجنون فهو الدرجة النهائية تشاهد في الانسان كما يشاهد فقد الأعضاء فالجنون  
فوق الدرجات المتقدمة متى أصاب المرء خلل ادراكه وصارت أعماله عبثاً

ومن المشاهد أن الازب يشهد شعوره في جهة واحدة وينعدم فيما عداها وتلوح عليه علامة فقد

الثقة والحبث وقلة التعطف فلا يحتزم نفسه ولا يوقر غيره ولا يلاحظ الاحوال ومقتضيات المقام لكنه حساس بالخوف والملاطفة فيهر بالقوة ويستأنس باللين ومع ذلك لا يتقدم فكره ولا ينمو عقله

خامس عشرها - الاحوال المالية وهي عبارة عن مقارنة موارد الكسب ومواضع الانفاق أمام موارد الكسب فهي الملكية بقطع النظر عن الشغل وغرات العمل والمساعدات التي ينتظرها الانسان من أقاربه وأصدقائه

وأما مواضع الاتفاق فهي أولا الصرف الاعتيادي ان تعداد المراء كان زيادة وان نقص عنه كان جرمانا واعلم بان الرغبة في الصرف لا توجد غالبا الا عند تذكر لذة ماضية وثانيا الصرف على من لزمته نفقتهم من أهل وأولاد وخدم مقعدين وثالثا المصروف الاحتياطي اعلم بأن قيمة المال تختلف باختلاف الازمان فالاحتياج له اليوم يتفعل غد في قضية مهمة أو سياحة يأتي منها نفع للعائلة ورابعاً ما يصرف لا تتظار فائدة أو تركه لان الامل في الحصول على فائدة أو تركه مستقبلة من جملة الاحتياجات وقد هذا الامل كفقداً للمال المملوك بلا فرق

#### في بعض أحوال ثانوية تؤثر على الاحساس

ان العلماء الذين بحثوا في أسباب اختلاف الاحساس ذكر وامنهم أحوالهم تسكلم عليها حتى الآن وهي الجنس والسن والرتبة والتربية والاشتغال الاعتيادي والاقليم والملة والحكومة والدين وكلها أمور يسهل للناسطر الوقوف عليها وهي تسهل له معرفة أسباب الاختلاف في الاحساس ومع ذلك فهي ثانوية في هذا الموضوع أعني أنها لا تفسد شيأ على انفرادها بل تحتاج لتفسير وإيضاح لا يمكن الا تبين بهما الا بذكر أحوال أخرى تكون كقدمة لها لان كل حال من الاحوال الثانوية يحتوي على أحوال أولية يجب العلم بهما من مبدا الامر فالجنس مثلا يحتوي على أحوال متعددة أولية هي القوة ودرجة التنوير والصبر والثبات وحاسات الشرف والميل وغير ذلك والرتبة تشمل كذلك درجة العلم وحاسات الشرف والارتباطات في العائلة والاشتغالات الاعتيادية والاصول المالية وهكذا بالنسبة للاحوال الأخرى كل واحد منها يفصل الى عدة أحوال أولية ولأنات الآن على هذا الاحوال الثانوية واحد بعد الآخر فنقول

أولها - الجنس ان تأثر النساء أعظم من تأثر الرجال ومحتتم أن أرق ولكنهن أقل منهم قوة وتنورا وثباتا وملكات وهن أشد تأثرا بالدين والآداب وسلطان الميل والنقورة عليهن تأثيرا أكبر - الآن شرف المرأة محصور في عفتها ووقارها أما شرف الرجل فهو في تراثته وهمة - وهي في الدين ماثلة الى الاستبداد ومحبة الاولادها أشد على الدوام وكافة الاطفال ماداموا صغارا - والنساء أكثر رجة



بالمساكين - وكان هذه الرحمة تزداد كلما ساعدتهم - الآن دائرة تعطفهم ضيقة وأعمالهم لا تقرب من اصل المنفعة بدرجة أعمال الرجال

لأنه يندران النساء يلاحظن في أعمالهن سعادة الوطن العامة وبالأولى سعادة النوع الانساني - وإن اهتم من ينافع حزب من الأحزاب فانه لذلك ليل خاص قيدخل في ميلهم أو تفورهم كثير من الاهواء أو التخيالات - أما الرجل فاهتمامه أشد بالمنفعة الخصوصية أو العمومية ويشتغلن عادة بالمسليات ولذلك يسرع عن الانتقال من أمر الى آخر تلخص من هذا أن المرأة أليق من الرجل للعائلة والرجل أجدر من المرأة بالسر على منافع الأمة فهي أحسن مدبر للعيشة المنزلية وهو أحسن مدبر للأحوال العمومية

(ثانيها) - السن لكل دور من ادوار الحياة تأثير مخصوص لكن ليس من السهل بيان الاختلاف الناشئ عن هذا السبب لانه من الصعب تحديد أدوار الحياة بالنسبة لكل فرد من الناس وتحديد ما بالنسبة للجموع يخطئ ويصيب ولذلك لا يمكن الكلام في الطفولية والمراهقة والشبيبة والرجولية والشيخوخة والكهولة إلا بوجه مبهم عام - فضعف العقل بأنواعه التي بينها آتفا حاصل في الطفولية - ولهذا يجب الاعتناء جيداً بتربية الاطفال والمحافظة على صحتهم والمراهقة دور شدة التأثير وسرعته لأنه ليس منقاداً أمام الانقياد الى سلطان التبصر والحكمة ويجب على واضع القانون أن يتخذ من الاحتياطات ما يحفظ الفتيان والشبان من سقطاتهم الاعتيادية وهفوات شهواتهم أما الهرم فهو عود الى الطفولية من جهات كثيرة

(ثالثها) - الرتبة ان الرتبة تختلف باختلاف البلاد واشكال حكوماتها وكيفية ترتيب الناس فيها ولذلك يستحيل ان توضع لها قاعدة عامة صادقة فنقتصر اذن على ان احساسات الشرف وسرعة التأثير توجد عند الاعاظم أكثر منها عند بقية الطبقات

(رابعها) - التربية التربية الجسمانية تنفع الصحة والقوة والنمو والتربية العقلية توصل الى ما يحتاج اليه من المعارف سواء في النوع أو المقدار والصبر الى حل معالوم والثبات والتربية الادبية تفيد اعتدال الاميال وحساسات الشرف والدين وغير ذلك - وجموع التربية يحدث الاشتغالات الاعتيادية والمسليات والروابط في الهيئة الاجتماعية وعوائد الاتفاق وموارد التحصيل المادي وللاحظ أن أثر التربية يختلف ويتنوع كثيراً بمساعدة الاسباب الخارجية والاستعداد الطبيعي الذي هو أعظم معين للتربية في آثارها

(خامسها) - الاشتغالات الاعتيادية مطلقاً سواء كان الاشتغال في الكسب أو في التزماً وفي الاختيار وهي تؤثر على الاسباب الأخر كالصحة والقوة والتور واعتدال الاميال والشرف والمال

وغيرها ومن هنا جاءت المشابهات التي توجد بين أبناء طائفة واحدة خصوصا إذا كانت الطائفة  
مختلفة فاعانة بنفسها كل رؤساء الروحيين والحامية والملاحين والمحامين والقضاة الى غير ذلك

(سادسها) - الاقليم كان لهذا السبب شأن كبير عند المتقدمين ثم ما زال ينقص شأنه حتى آل الى  
شيء يسير جدا وذلك لان معرفة تأثيره صعبة جدا لا يمكن مقارنة الاقاليم الاجتماعية الامم والمفاضلة  
بين أمة وأخرى لا تيسر الا في الاعمال الكبيرة العمومية وللمقارنة طرق شتى كل يأتيها من جهة  
مخصوصة ومع ذلك يظهر بلا شبهة أن سكان البلاد الحارة أقل قوة ونشاطا من سكان البلاد الباردة  
وحاجتهم للعمل أقل لخصوبة أرضهم - وهم أميل الى العشق واللذات - تبادرهم ظاهرها مع  
الشدة وتأثراتهم أقوى - وتخيالهم أعظم - وذكائهم أشد وقد أومر علفهم - لكنه أضعف  
وأميل الى عدم الثبات والسرعة في اشتغالهم الاعتيادية أكثر من الحركة وربما كان تركيزهم  
الطبيعي أضعف قوة ونفسهم أقل عزمًا وثباتًا

(سابعها) - الجنسية ان سودانيا يولد في فرنسا أو في انكلترا لا يكون كالفرنساوي اليخت أو  
الانكليزي - والاسباني الذي يولد في المكسيك أو في البيرو (١) يخالف يوم ولادته أبناء تلك  
البلاد مخالفة كلية وللجنسية تأثير في أصل الفطرة وكل شيء بعد الفطرة تابع لها - وهي تؤثر  
كذلك على الافكار الادبية والدينية والميل والنقور ويكون تأثيرها سريعا ظاهرا

(ثامنها) - الحكومة أثر الحكومة في الاحساس كآثار التربية - فالحاكم أشبه شيء بالمربي العام  
- ولو كانت الحكومة متبصرة في أمر بلادها لما صار المربي في مدرسته والوالد في بيته الاثنو تابعان  
ذلك المربي العام - ولا فرق بين الجميع سوى أن سلطة المربي العام تدوم مادامت الحياة

أثر الحكومة في الاحساس لاحد له فهو يشمل غيرهم من المؤثرات ما خلا المزاج والجنسية والاقليم  
فلا بوليس تأثيرهم في الصحة وإذا أردت أن تعرف ملكات أمة من الامم مادية أو أدبية فارجع الى  
ادارة التربية فيها وتوزيع الخدم ونشر المكافأة وتوقيع العقوبات تعلم ما تريد

لو حسن تركيب الحكومة بل لو حسنت ادارتها فقط لاصار الحاكم على الافراد انما هو الشرف في  
الغالب - وشرف المرء لا يقوده الا الى المنفعة العامة والمصلحة الكلية - وفي مثل تلك الحكومة  
يزول التعصب فيخضع الناس لشرعية خالقهم مع صفاء الضمير وخالوا الفكر من شائبة الجهل فيها  
وطرق البدع عليهم او يتكون فيهم روح الوطنية ويشعرون بأن هناك منفعة تسمى منفعة الامة  
وتضعف أحزاب المقلقين وتتشرد جوعهم فتتجه اميال الامة نحو الحاكم من حيث هو حاكم لا نحو

(١) المكسيك جمهورية في امريكا الشمالية تعداد سكانها ٩,٣٨٩,٤٦١ نسمة وقاعدتها مكسيكو  
والبيرو جمهورية في امريكا الجنوبية مساحتها ١,٣٠٣,٧٠٠ كيلومتر مربع وعدد سكانها  
٩,٩١٩,٦٤٥ نسمة وقاعدتها ليما وهي غنية بكثر من معادن الذهب والفضة فيها



فهدأوعرومن رؤساء الاحزاب ويعلمون كيف تفضل المنفعة الوطنية على كل منفعة مساواها ثم تسكن  
الاحقاد فلا تسرى عدواها ويرغب الكل في اتيان الخير من موارد واتفاق المال فيمنافيه الفائدة  
ويركتون الى الاسفار طلبا للاستفادة ويتوجه الكل الى الكمال في الزراعة والتجارة والعلوم  
وتتقوى القنون فيظهر العمران في كافة الاتحيا ويتولد عند الامة روح شريفة في المناظرة والمجادلة  
فيضوضون غباب المعضلات وهم هادون

(تاسعها) - الحرفة الدينية الاحتراف بالدين آثار تظهر في الاحساس الديني والميل والنفور  
والشرف والقضية ويمكن لنا قد في بعض الاحيان أن يعرف درجة التقوى وقوة الفكر وضعفه  
وكذلك الاميال متى عرف مذهب الشخص الذي هو موضوع النظر نعم من المشاهد في كل حين ان  
قوما يعلمون الدين للناس وهم به كفرون ومع ذلك تراهم يتأثرون ببعض التأثير من مناوله صناعاتهم  
فتبقى فيهم بقية من تأثيرات ااداب وروابط الاجتماع والعبارة بالغير مثلا فلان كان يهوديا أو نصرانيا  
أو كلفانيا أو لوتريا (١) ثم هو اليوم لا يعتقد شيئا مما كان متدينا به لا بد أن يبقى عنده أثر من آثار  
مذهبه أقله الميل داعيا الى من انسلخ في الدين عنهم ونفوره بقدر ذلك عن غيرهم

### (فصل)

(في تطبيق هذا المذهب)

كما انه لا يمكن لرئيس السفينة أن يعرف حركته بدون معرفة ما يعرض لها في مسيرها كشدة الريح  
ومقاومة الماء وشكل السفينة وحملها كذلك لا يمكن لواضع القانون أن يعرف حركات أمتته من  
غير نظري الى جميع فواعل الاحساس فيها

واني اقصر القول هنا على ما يتعلق بقانون العقوبات فانه يستلزم في جميع أجزائه طول النظر في  
الاسباب التي توجب تغير الاحساس

(فأولا) - يجب التأمل جيدا عند تقرير الضرر الناشئ عن جريمة من الجرائم لان الجريمة وان اتحد  
نوعها تختلف حقيقة باختلاف احساس من وقعت عليه مثلا من الاعمال ما يعد قذفا في حق  
النساء لكنه لا قذف فيه بالنسبة للرجال وضربة على مريض رعاا عدمته الحياة لكنها اذا وقعت  
على سليم لا تؤثر فيه وربأ امرأته لا يزيد من الناس فذهب بشرفه وماله واستاد ذلك الامر بعينه  
الى حال لا يترتب عليه شيء من ذلك

(١) كلفانيا نسبة الى كلفن ولوتريا نسبة الى لوتروهما اللذان اسما مذهب البروتستانت في الديانة المسيحية وله  
الاول سنة ١٥٠٩ ومات سنة ١٥٦٤ وكان تأثيره الاعظم في فرنسا وروسيا وله مذهب واحزاب  
يسمون بالكلفانيين ولوتريان نشر اثره في ألمانيا ولدت سنة ١٤٨٣ ومات سنة ١٥٤٦

(ثانياً) - يجب التأمل عند وضع ما به تحصل ترضية المصاب بالجريمة لان حقيقة الترضية تختلف بحسب الافراد وان اتحد نوعها فالترضية بالمال مثلاً في ثم الشرف تارة تكون مقبولة وتارة تكون عاراً وشئنا راجحاً بحسب رتبة المصاب و ثروته وافكار الناس في الواقعة و طلب السماح يكفي اذا كان من كبير لصغير لكنه لا يفيد شيئاً ان كان بالعكس

ثالثاً - مراعاة الاحساس واجبة عند تقدير فعل العقوبة في الجنائي فالنفي مثلاً لا يؤثر أثراً واحداً في الشاب والمسن ولا في الأعزب والمتزوج ولا في صانع تعذر عليه المعيشة خارج بلاده وغنى يرى النفي تغييراً للساحة لذاته والحبس ليس واحداً بالنسبة للنساء والرجال ولا بالنسبة للمريض والسليم ولا بالنسبة لغنى لا تألم عائلته لبعده ورجل لا يعيش الا من تعب ذراعه ان غاب عن عائلته أمست في فاقة مدقعة

رابعاً - ملاحظة الاحساس لازمة في اتعمال قانون موضوع في بلاد غير تلك البلاد لانهم في اختلاف احساسات الامتين فقانون كل واحدة منهم ما لا يصلح للآخرى - ورب قانون في أوروبا كان سبباً للسعادة للعائلات وغناها - فاذا سن في آسيا جاء بالحرب على أهلها تعودت نساء أوروبا على التمتع بالحريّة والسيادة في المنزل - ونساء آسيا تربت على العزلة في مكان مخصوص وشئت على الخضوع التام - وعقد الزواج ليس واحداً في أوروبا وفي بلاد الشرق - فن أراد توحيد القانون في الامتين فاعما أراد شقاوة المتعاقدين

قال المثل القضائي ضع العقوبة بنفسها للجريمة نفسها وهو مثل تلوح عليه بادئ بدء سبب العدالة ويشم منه تنزه قائله عن الاغراض - لذلك غشت به العقول الساذجة ولاجل الوقوف على معناه الحقيقي يجب ان نعرف أولاً المراد بالعقوبة نفسها وبالجريمة نفسها وان قانوناً يضع عقوبة لجريمة من دون نظر الى الفرق الواقع في الاحساس بين النساء والرجال مثلاً ومن دون تمييز بين الاعمار والثروة والرتبة والتربية والافكار الادبية والاخلاق الدينية لمن أراد القوانين - لانه اما أن يتخلف عنه أثره واما ان يكون ظالماً اقتراماً شديداً بالنسبة لزيد لطيفاً بالنسبة لعمرو فهو معيب من الجهتين ظاهره المساواة وباطنه اجحاف لا مزيد عليه

أفيسنوى الحكم بالغرامة على غنى وفقير أو هل يألم الاثنان بدرجة واحدة وهل بعد ذلك يقال ان في القانون مساواة بين الناس وهل لا تذهب غاية القانون حيث يفقد أحدهما جميع ما في يده والا تخول شعور عنده بالعقوبة التي وقعت عليه وانظر الى شاب سلبت قواه واشتدت بئته وشيخ أخنت عليه الاعوام حكم عليهم بالسجن مدة معينة من الزمان ترى العقوبة وهي واحدة تختلف كل الاختلاف نعم ان هناك من يوقل ذهنه ويبعد مداركه فقام لاخفاء هذه الحقيقة مظهر امانى



الحكم من المساواة ولكن الأمة لم تعلم السفطة ولم تعود على المغالطات فهي تحس بالواقع وتحكم في نفوسها بأن ذلك انحاف كبير وظلم عظيم ثم لا يلبث غضبها أن يتحول من الجرم إلى القضاة ومن القضاة إلى واضع القانون

اعترض بعضهم على مذهبنا ولا أريد الصفع عما أرادوا إلا ستظهار به علينا وإن كان كلامهم من قبيل المغالطة قالوا كيف يتيسر لواضع القوانين أن يلاحظ جميع تلك الأحوال التي تؤثر على الاحساس وكيف يمكنه أن يقف على الأحوال الداخلية في النفس كقوة الإدراك ودرجة النور وانصباب الأميال وما للانسان من الميل نحو جهة مع الجهات وكيف تقدر أحوال الناس وهي مختلفة في كل واحد منهم وربما يتيسر لذى عائلته أن يرجع إلى احساساته الذاتية ويلاحظ أخلاقه الإنسانية في معاملته عائلته لكن لا يسهل ذلك على عرب في مدرسة مثلامع انحصار المخرجين عليه فبالك بالمربي العام الذي يضع القوانين لامة بتسامها أنه لمضطر إلى الاقتصار على القوانين العمومية فراراً من الارتباك والاضطراب الذي يقع في عمله ان أخذت تغل بالأحوال الخصوصية لكل فرد من الافراد ولا يمكنه أن يكل النظر في ذلك إلى القضاة للزوم اتساع دائرة السلطة المطلقة وعدم التقييد في الاحكام فيستدثر القاضي بحجة أنه يريد اجراء غاية واضع القانون ثم يستعمل القانون آلة في خبطه وأغراضه هذا هو التفسير والايضاح لان ما تقدم ليس اعتراضاً وإنما هو إيجاد صعوبة في تطبيق مذهبنا أما المذهب فإما من منكر عليه كما ترى

وإني أوافق المعترضين على أن أغلب الاختلافات الواقعة في الاحساس لا يمكن تقديرها ويستحيل الجزم بوجودها عند فرد معين من الناس وإن أمكن ذلك استحالة أن نعرف درجتها وقوتها فيه لكن لهذه الأحوال الخفية علامات ظاهرة ترى للعيان وهي الأحوال الثانوية التي سبق القول فيها من جنس وسن ورتبة وإقليم وحكومة وتربية وحرقة دينية فاذن قد سهل على واضع القانون أصعب قسم في عمله فلم يبق له من حاجة إلى البحث عن الأحوال الادبية الباطنية وعليه أن يكتفي بالأحوال الظاهرة المحسوسة فيقضي بتعديل عقوبة معينة مثلاً لاختلاف الجنس بين نساء ورجال لاختلاف الاحساس أو قوة الثبات وضعفه أو للصبر أو المعارف إلى غير ذلك - نعم ربما أخطأ الحساب في الارتكان على هذه الأحوال الخارجية - اذ يجوز أن غلاماً يبلغ من السن الخمس عشرة سنة يكون أكثر تنوراً من ابن الثلاثين وأن امرأة تكون أعظم جرأة أو أقل حياء من الرجل - لكن هذه أحوال استثنائية ورجوع المقتن إلى الأحوال الخارجية في تقنينه ضامن لأن لا تكون القوانين ظالمة وأنها تقع عند عموم الناس موقع القبول والاستحسان

وزد على هذا أن الأحوال الخارجية قليلة العدد - وتنقسم إلى أقسام ٤ ومية تصلح لاتخاذها قاعدة في عذر المجرم أو سقوط العقوبة أو تشديدها وتتمهد أيضا تلك الصعوبة ويؤمل أمر الواضع إلى البساطة في التقنين

إذا تقرر هذا اندفع القول برفع التقييد في الأحكام أذ ينفع القاضي من التعديل فيه مادام هذا القانون هو الذي ينص على ذلك التعديل أما الأحوال التي لا يتمكن الواضع من ضبطها فإنه يترك الأمر فيها للقضاة بعد أن يضع لهم قواعد عمومية لا يخرجون عنها وذلك مثل تقدير درجة الاختلاف ومعرفة القوة والقربة وغيرها .

وليس مانع من هذا من قبيل الأمور التي لا تحقق لها إلا في الخيال لاتساو تصفحنا التاريخ لما وجدنا مقتنا بلغ من التوحش والقسوة فضرب صفحا عن المؤثرات على الاحساس - بل كل مقنن نظره إليها وان اختلفت درجة أفهام الجميع فيها ثم بنى على نظره ما سنه لامتته من القوانين المدنية والسياسية وكذلك لم يملأها في تقدير العقوبات ولذلك نراه يفرقون في العقوبة بين المرأة والرجل والطفل والراشد والحرار والارقاء والجند والروحانيين وهكذا

ولم يخالفهم في ذلك سوى دراكون (١) فهو الذي غص الطرف عن هذا الاصول خصوصاً في المسائل الجنائية فكان يعتبر أن جميع الجرائم متساوية لأنها مخالفة للقانون - ولذلك حكم على كل مجرم جرمه مهما كانت بالاعدام وبذلك خلط مذهب الاحساس الانساني وقلب موضوعه لكن لم يبق ٤ له القطيع الا زمنا يسيرا واني لفي شك من ان قوانينه كانت تنفذ كما وضعها

ولغيرهم من الملوك ممن لا يحصى عددهم كبوات كبيرة في هذا الطريق وان لم يبلغوا شأوه فثمة من كان سببا في اضاءة كثير من الولايات وسفك دماء من خضعوا اليه لانه لم يتنازل الى احترام احساس أمتة أو ترك عادة ليس لها دخل في حكومته أو وهم اعتقد الناس صدقه أو لباس القوة أو صيغة مخصوصة في الصلاة

ان ملكا من ملوك اليوم مشهورا بالجد والنباهة والميل إلى المعالي والرغبة في سعادة الرعية أراد أن يصلح كل شيء في مملكته فهاجت عليه جميع سكانها فلما حضرته الوفاة أخذ يتذكر جميع الاحزان التي مرت على حياته ثم أشار أن يكتب على قبره انه كان سيئ الطالع في كل مشروع توجه اليه - وكان من اللازم أن يكتب عليه تعليما للغايب أنه كان على الدوام جاهلا يقن مجازاة أميال الامم وملاطفة عواطفها ورعاية مالها من الاحساس (٢) ثم ان المقنن اذا نظر في تقنينه الى ما ذكره الضمائر من

(١) دراكون رجل يوناني مقنن عدينة أتيينا كان حيا سنة ٦٢٤ قبل الميلاد اشتهر بقسوة قوانينه حتى قيل فيها انها كتبت بالدماء وأرسلت تلك القسوة مثلا فيقال هذه قوانين دراكونية اذا بلغت حد الشدة والصرامة

(٢) هو الملك يوسف الثاني ملك انكلتره



الاحساس وأخذ بحرقوا عده على مقتضاة فتارة يتلطف وحينما يستثنى وآونة يقيد وزمانا يشدد  
مال الناس الى قانونه وفرحوا به كما يفرح الولد بقلبه أليه - وهذا الميل وذلك السرور - ما اللذان  
يترجان بالالفاظ العمومية التي تستعمل عادة كقواهم ان هذا القانون موافق للانسانية مطابق  
للعدالة ملائم للبلاهة مناسب للتوسط مبنى على الحكمة وأرى في ذلك مشابهة تامة بين واضع  
القانون والطبيب اذا احساس لازم للعالمين - وما امتاز الطبيب عن المجرب الا بالتفاته الى جميع  
الاحوال الشخصية وأشد احتياج الطبيب الى ذلك يكون عند معالجة الامراض الفكرية التي  
يحتاج فيها الى حل المريض على تغيير بعض العادات والتعود بغيرها وان وقع خطأ انعكست النتائج  
وكانت الادواء علة في تعاطم الداء

### (الباب العاشر)

(في الخير والضرر السياسيين وكيف يتشتران في الاجتماع)

الحكومة كالطبيب همها الوحيد اختيار الآلام - اذ كل قانون ضرر لازم انه مخالف للحرية -  
ويجب على المقتن في استقائه تلك الآلام والاضرار أمران فأولهما يجب عليه معرفة أن الحوادث  
التي يريد ابعادها أضرار حقيقية ثانياً أن تلك الاضرار أكبر من التي يريد استعمالها في تجنبها -  
وبعبارة أخرى عليه أن يلاحظ أمرين ضرر الجريمة وضرر القانون

وقال يا أي الضرر قاصر ابل اذا أصاب شخصاً تعدها الى غيره واذا تتبعنا الضرر في سيره نراه يتكيف  
بصور مختلفة فنشاهد أن ضرراً من نوع مخصوص جاء عن ضرر آخر وأن ضرراً أذى من الخير وخيراً  
أذى من الضرر - وكل هذه تقلبات تهم واضع القانون معرفتها والتمييز بينها ومادة التقنين موجودة  
في ذلك - ولحسن الحظ قلت أنواع الضرر وكانت الاختلافات فيه ظاهرة بينة - ويكفي اننا في حل  
جميع المسائل التي تعرض في هذا الباب أن نقسم الضرر الى أقسام مضبوطة تسهل علينا عملنا -  
لسكن لأجل ذلك ينبغي ان نعرف الالفاظ التي نستعملها في هذا التقسيم قبل الخوض فيه وهي

ضرر الرتبة الاولى - وضرر الرتبة الثانية - وضرر الرتبة الثالثة - والضرر الاصلى -  
والضرر المشتق - والضرر الذاتي - والضرر الناجي عن غيره - والضرر المعتد -  
والضرر المنقسم - والضرر المستمر - والضرر الوقتي

هذه هي الالفاظ التي تلزمنا في بيان الكيفيات التي يتكيف الضرر بها فالضرر الذي ينشأ عن فعل  
ردي ينقسم الى قسمين عظيمين القسم الاول يشتمل الضرر الذي يقع مباشرة على شخص معين  
ونسميه ضرر الرتبة الاولى والثاني يشمل الضرر الذي يتشتر من الاول الى الامة بتمامها أو الى  
بعض أخصائهم غير معينين ونسميه ضرر الرتبة الثانية

ثم ضرر الرتبة الاولى ينقسم الى قسمين ضرر أصلي وهو الاضرار بالشخص الذي أصيب بسببه أى  
المضروب أو المسروق وغيرهما الخ وضرر مشتق وهو ما يلحق بالخاص معينين بينهم وبين المصاب  
رباط منفعة شخصية أو مودة

وضرر الرتبة الثانية ينقسم كذلك الى قسمين انزعاج وخطر أما الانزعاج فهو ألم حقيقى وهو  
الخوف من الاصابة بالألم المشاهد وأما الخطر فهو الخوف من أن الضرر المشاهد ينتج ضررا آخر  
من نوعه وبين هذين القسمين ارتباط شديد لكن مع ذلك يتميز كل واحد منهما عن الآخر تميزا  
كليا بحيث يمكن وجود الواحد من دون الآخر إذ يجوز أن يحصل الانزعاج من مكيدة لا توجد الا فى  
خيال المتزعج وأن يكون الشخص آمنا وقد قرب نفاذ المكيدة فيه وانما العادة أن الانزعاج والخطر  
يتصاحبان لانهما ينشآن طبيعة عن سبب واحد فالضرر الواقع يؤيد الظن بوقوع ضرر غيره من  
نوعه ويولد الخطر وتصور الخطر يحدث الانزعاج والعمل الردى مخطر لا مكان الاقتداء بفعله  
وربما هذا الطريق لعمل ردى آخر بأن يلتفت الذهن اليه وأن يقوى العزم على ارتكابه انظر الى  
ما يجول بفكر واحد من الناس عندما يسمع بسرقة فترقاها - تراءى أن يكون جاهلا به - هذا  
الطريق فى التعيش وأما أن يكون غير مائة فت اليه فهذه الحادثة تؤثر عليه كما يؤثر التعليم فتوجد  
عندما الفكرة فى العمل به وتنبيهه الى أن الامر ليس محال مادام الحرص موجودا وهكذا كل أمر شرع  
فيه انسان وأتى غايته يظهر رسمه لا على غيره وأقل خطرا - لأنه يكون دليلا يستهديه فى طريق ما كان  
يستطيع السير فيه بدونه ولهذا الامر أثر ثان مهم فى فكر ذلك السامع وهو اضعاف الزواجر التى  
كانت تمسكه عن الاقدام - فيضعف الخوف من القانون مادام القناع الاول لم يعاقب وخوف  
العار يتناقض اذ يجب للمرتكب سرقة يقدمون له من المساعدة ما يحجب به من ذلك وهو أمر حقيقى -  
حتى ان السرقات متى كثرت فى جهة - من الجهات وتختلف العقاب عن فاعلها عدت من اسباب  
الموت والحياة فما كان اليونان يشعرون بسقوط فى ايمانها والعرب اليوم يتفانون بفعلها (١)  
والآن نطبق هذا المذهب

ضرب زيد من الناس أو جرح أو شتم أو سرق مجموع الألام التى اصابته شخصا هو الضرر الاصلى  
لكن لزيد أصدقاء يألمون لآلمه وله زوجة وأولاد وآباء يأتيمهم نصيب من الحطة التى لحقت به دائنون  
يجب عليه أن يطلب منهم ما هو له حتى يعوض ما سرق كل أولئك الناس يألمون لآلم زيد وان تنوعت  
الجهة وألمهم لاشك آت من ألمه أى مشتق منه ثم مجموع ألمه وألمهم هو ما سببه ضرر الرتبة الاولى  
ثم ان خبر السرقة وأحوالها أخذ يقتل من قسم الى آخر وتصور الناس الخطر فارتجفوا وانزعاجهم

(١) لعله يريد بعض قبائل البادية الرجل التزل



يكون بمقدار ما علموه من صفات السارقين وما فعلوه في سرقتهم وعددهم وأي مسالك سلكوه  
وبعد ارمين السامع وبين محل الواقعة من المسافة وما في نفسه من القوة والثبات وبكونه  
مسافرا وخده أو مع امرأته وبقدار ما يحمله من الامتعة وغير ذلك - ومجموع الخطر والازعاج هو  
ضرر الرتبة الثانية

فان كان الضرر الذي أصاب زيدا يتشركا في قذف يعيب يوجد في طبقة من طبقات الامة فالضرر  
يتمدد يتجسم على نسبة عدد المصابين به

فان كان المال المسروق من ذي مملو كالشركة أو الحكومة فالضرر منه مقسم وبالعكس الحالة الاولى  
تري الضرر في هذه يتناقص على نسبة الاختصاص

فاذا كان زيدا لم الماغير ألم الجرح الذي أصابه وكان الجرح سببا في ذلك الألم لكونه مضطرا الى ترك  
اشغاله أو للعدول عن زواج أو لفوات مركز فهو الضرر الناتج من غيره

والضرر المستقر هو الذي اذا وقع لا يزول كقذف لا يمكن استرجاعه ولا تعويضه وقطع عضو من  
الاعضاء واعدام الحياة وغير ذلك

وأما الضرر الوقتي فهو الذي يزول بعد وقوعه زوالا كلياً كرض يشفي أو فقد شيء يمكن تعويضه تماما  
هذه الاقسام جديدة وربما عدت من قبيل النجس فيما لا يفيد ومع ذلك فهي التي ترشدنا الى معرفة  
درجات الجرائم والتمييز بين كل واحد منها

ومما تقدم بيانه ينتج عندنا ضابط أدبي نستعين به في تحليل الاعمال الانسانية كما تحليل المعادن  
لتعرف قيمتها ونظير ما فيها من الاخلاط

فان قيل انه لا يوجد فرق بين الاعمال الرديئة التي لا ينشأ عنها ازعاج وبين التي ينشأ عنها ذلك الألم  
اذا الضرر الاصل خاص بفرد واحد والضرر المشتق لا يشعل الاقوام معدودين معينين ثم بقي عندنا  
ضرر الرتبة الثانية الذي ربما انتشر في الهيئة بتمامها فان قتل شخص آخر لكونه أبق بدعة من  
البدع الدينية ترى الازعاج يعم الناس كاهم ويكون أكبر بكثير من ألم الرتبة الاولى ثم ان من الجرائم  
ما ينحصر ضرره في الخطر فقط وهو الذي ينشأ عن الاعمال التي لا تصيب شخصا معينا وانما تضر  
الهيئة الاجتماعية كلها مثلا اذا ساءت سيرة قاض من قضاة العدالة أو مدع في الدعاوى أو خبثت  
نعمة شاهد فيها وترتب عليه اخلاص سبيل مجرم كان ذلك ضرا اذ هنالك خطر من اطلاق السراح  
ارتكب الجرم يشجعه على ارتكاب جرم آخر ويقوى غيظه على اقتفاء أثره لكن يظهر أن الامة  
لا تلتفت الى مثل هذا الخطر ومن اعتادوا النظر في الامور لا ينزعجون منه لكونهم لا يخافون وقوعه

في حق شخص مهما كان وعليه فتقسيمنا لا يفيد شيئا ونجيب بأن الحال كذلك لمن تعجل الأمور  
ولكن نرجو المطالع صبرا فان مزية بحثنا لا تظهر إلا بالتطبيق وسيأتي قريبا

واذا دققنا النظر في الجرم الذي يقع نرى أنه يحدث ضررا آخر غير التي عرفناها مثلا اذا قوى  
الانزعاج واستمر مدته من الزمان ترى أثره ينتقل من الحالة النفسية الى الظهور في الاعمال فيضعف  
الملكات ويوهن قوتها انظر الى بلد كثرت فيه المظالم وامتد بقاؤها وارتفعت ثقة المالك فيما ملكت  
عينه ترى الزارع تسقط همته وتقل قوته وان استمر على الزراعة فاعلموا انكي لا يموت جوعا كانه  
يطلب من الكسل سدا على آلامه ومصائبه وكذلك تسقط الصناعة بسقوط الامل في النجاح  
وينبت الشوك في أجود الاطيان وهذا الضرر يسمى ضرر الرتبة الثالثة

هذه الاقسام تأتي في الضرر سواء تسبب الانسان فيه أو جاءت به الطبيعة - ومن حسن المظان  
الخير يتشبع كما ينتشر الضرر فاذا وقع عمل طيب نتج عنه خير من الدرجة الاولى ينقسم الى أصلي  
ومشتق وخير آخر من الرتبة الثانية ينشأ عنه ثقة وسكينة وذلك يشجع النفوس على الكد والاجتهاد  
ثم يفرح المرء بما يتصوره من فوائد العمل ويجد من جده في نفسه قدرة لم يكن يشعر بها من قبل - ذلك  
هو خير الرتبة الثالثة نعم ان انتشار الخير أشد بظا وأقل ظهورا من الضرر - وحيث الخير لا ينثر كما تنثر  
حبة الشرا لكن لنا عن ذلك عوض يكون أسباب الخير طبيعة عاملة على الدوام أما فواعل الضرر  
فانها عرضية تأتي متقطعة في أزمان مختلفة والهيئة الاجتماعية مركبة تركيبا مخصوصا بحيث ان  
سعي الفرد في تحصيل معادته يكون سعيافى منفعته العمومية ولا قدرة للرء على الاكتفاء من لذائذه  
الشخصية الا اذا ساعد على تكثير لذائذ الامة بتمامها والامم كالأشخاص تعتنى بتبادل التجارة وكل  
تبادل فيه للجميع فوائد معدودة - وزد على هذا أن آثار الضرر ليست ضررا على الدوام بل غالبا  
تكون خيرا - من ذلك آثار العقوبات التي تحكم المحاكم بها على الجناة فانها تنتج ضررا من الرتبة  
الاولى لكن الناس لا تراها ضررا لوجود خير الرتبة الثانية نعم فيها انزعاج وخطر - لكن في  
قلوب قوم خبثت طباعهم وتوحشت أخلاقهم خالوا الى الوقوع تحت العقاب فان سكن شيطان  
شمرهم ذهب عنهم الخطر وانحى من صدورهم الانزعاج ولولا أن الانسان يستعمل شيئا من الضرر  
لا اجتنب أضرارا أخرى لما وسعه تطويع غائلة الشرور والضغط على جرثومة الفساد لذلك وجب  
استخدام العقوبة في استبعاد الالم المحيط بالناس من كل الجهات كما أن الطب يركن الى السيم في  
مداواة بعض الامراض

### (الباب الحادي عشر)

(في بيان الاسباب التي تحمل واضع القانون على اعتبار بعض الاعمال من جلة الجرائم)

علمنا من الاجابات المتقدمة أن من الاعمال ما يكون ضرره أكبر من نفعه فالاعمال التي من هذا



القبيل أو التي اعتبرت كذلك هي التي حرّمها الشارع والعمل المحرم هو ما يسمى مخالفة في اصطلاح  
المشرعين وقد احتاجوا الى وضع عقوبات مخصوصة لاجل حل الافراد على اجتناب ما نهى عنه  
القانون

لكن هل ينبغي أن تعد بعض الاعمال مخالفات وأن توجد عقوبات لمن أتاها هذه مسألة يظهر أولاً  
أنها غريبة في بابها لأن الناس كلهم متفقون عليها - وليس من احتياج الى الاستدلال على أمر  
أقره الاجماع نعم ان كل الناس متفقون لكن است أدري على أي سبب قام هذا الاتفاق - وإذا  
سألنا كل فرد عن الاسباب التي يعتنه الى هذا الاتفاق رأينا الافكار تشعب والاقوال تضطرب  
حتى الحكماء لكل منهم مذهب مخصوص

لذلك كان من الواجب ايجاد موضوع واحد حتى يرجع اليه هذا الاحساس العام - فقام هذا  
الاتفاق الاعلى أو هوام - ومن طبيعة الاوهام أنها تختلف باختلاف الأزمنة والامكنة والافكار  
والعوائد والاخلاق فترى تصديق كل واحد مبنياً على أنه ما انفك يسمع أن الفعل الفلاني مخالفة  
وكذلك واضع القانون فالعادة اذن هي التي قضت بجعل بعض الاعمال مخالفات وان لم يكن فيها نسيئة  
على فاعلها وهي التي كبرت مخالفة صغرت حقيقة ثم اوصغرت غيرها بما عظم أمره في الواقع ولا ينبغي  
لنا أن نتخذ تلك العادة قاعدة لفسادها كما هو ظاهر - بل لابد من ايجاد قاعدة تضبطها وليس لنا نجد  
سوى أصل المنفعة فهو الذي يقرر الاوهام ان ينبت على العدل ويدحضها ان فسد مبادئها

ولنفرض رجلاً لا يعرف شيئاً من مسميات الفضيلة أو الرذيلة ونسأله بأن يقدر أعمال الناس على  
حسب ما فيها من الخيرات والشرور - فهو بعد خاتين احدها ما يضع فيه اللذائذ والاخرى يضع  
فيها الآلام - ثم يزن منافع الاخصام بدون نظر الى مرئول في أوهم الامّة أو فاضل فيها بل عليه  
أن يجعل تلك الاوهام تحت الميزان ويعرف قيمة كل عمل من الاعمال حتى يتيسر له التمييز بين ما يجب  
حظره منها وما ينبغي اباحته - وظاهر هذه العملية صعب جداً لكنها تسهل كل السهولة متى  
استعمل فيها تقسيم الضرر المتقدم الى ثلاث رتب فان كان العمل المراد تقديره مضر بالحياة فرد من  
الافراد وجب مقابلة اللذائذ التي تأتي لتأكله مع الآلام التي تصيب المصاب فيشاهد أن ضرر  
الرتبة الاولى يفوق خير الرتبة الاولى - ثم يرى أن الناس تترجم من هذا العمل فتألم لوقوعه ولا تفرح  
مطلقاً منه وعليه وجب ضرر الرتبة الثانية دون غيرها - فإذا اعتبرنا ضرر الرتبة الثالثة أيضاً ثم  
الامر وطفح كيل الاضرار والنتيجة ظاهرة وإذا بحثنا هذا البحث في أكبر الاعمال وهي التي يكون  
في اقيانها الفساع لها الذرة وجدنا أن ضررها يزيد دائماً عن نفعها واليك بعض الامثلة

البغضاء من أقوى الاسباب على ارتكاب ما يخدش الشرف ويضر بحياة المكره فلنفرض

حاقداً تمكنت منه العداوة وأضلته الشهوة فأخذ يحط من قدر البغض ويقذفه ثم ضربه بخرجه  
هذا العمل يحدث عند الفاعل لذة تدوم زماناً لكن المصاب متألم وألمه في الحقيقة أكبر من تلاف  
ضاربه ولو تفرقت ذرات الألم وانتشرت في مخيلة الضارب لكان فعل كل واحدة منها أشد عليه من  
فعل كل ذرة من ذرات لذته - وزد على هذا أن كل الألم لا يتخيلة الفاعل لاشتغاله بجني ثمره ما جنت  
يداه أما المصاب فهو غارق في الألم محيط بجميع أطرافه ثم لا يلبث الفاعل أن يتكشف له قبح لذته  
فقلب المرء لا يتناول من الاحساس الانساني وان بلغ نهاية القسوة فيشعر بألم نفسي وببعضه الضمير  
على فعله ثم يتولاه الانزعاج فيخاف من المصاب ومن أقاربه ومن لهم صلة به ومن الناس ومن  
الهيئة ومن خالقهم ان كان في قلبه بقية من الايمان - اذنك تسكن الشهوة ونسطة اللذة ويقوم  
الاسف مقامها هذا ويرى ان ألم المصاب مدة طويلة من الزمان تلك حالة الجرح الصغير الذي  
لا يحتاج الى المعالجة فباللذان كانت الضربة قطعت عضواً وشوهت الخلقة أو أهدمت المصروب  
بعض حواسه فن قدر تلك الآلام كلها وعرف الزمن الذي تمكنه والنتائج التي تتبعها وما فيها من  
القوة أو الضعف علم أنهم تفوق اللذة أضعافاً مضاعفة في جميع الاحوال

ثم انقل بنا الى الرتبة الثانية ترى نازلة المصاب انتشرت في الجهات فأوقعت الرعب في القلوب  
ويجول فكر كل فرد له عدو حاضر أو مستقبل فيما تؤدي البغضاء اليه وقليل من الخصام يضر من نيران  
الحقد في الصدور والنفوس مبالغة الى السعي في أمور كثيرة وهو حال مستمرو به يدوم الانتقام  
ثم لا يزال الانزعاج مستولياً على قلوب الناس وجرثومة ذلك الفعل العظيمة موجودة فيها حتى يعاقب  
الفاعل وتثقل الافكار اليه وهو ألم قد عم جميع الناس ولا تنس ألم التعطف الذي تحسه النفوس  
الشريفة عند مشاهدة تلك الجرائم

واذا نظرنا الى الاعمال الصادرة عن تلك الشهوة التي هي السبب الوحيد في بقاء النوع وعليها مدار  
قسم عظيم من معادته نراها اذا ضربت بالنفس أو أخلت بالنظام المنزلي تحدث ألاماً يفوق كل لذة  
واني أقصر الكلام على ما يضر بالانسان من تلك الاعمال وهو الاكراه أنكر جماعة وجود هذه  
المخالفة في عالم الممكنات وأخذوا يلطفون نتائجها ويضعفون نفور النفس عنها وما أتوا الا امرأ  
مغرراً لا ينبغي الالتفات اليه فان المرأة مهما بلغت نساها لم لا تحب أن تؤخذ قهراً عنها ولا حاجة بي  
لاطالة البحث في هذه المسئلة فما يحصل من الانزعاج عند من يسمع خبرها غنى عن الرد والابضاح  
والحق أن هذا الفعل قبيح يزاد التألم منه كلما عمت الرغبة فيه ولقد دلنا التاريخ على أن هذا الفعل  
كثيراً ما سبب مصائب هائلة ورزاياجة في البلاد التي ضعفت شرائعها عن ارجاع الناس عنه  
وفسدت أخلاق أهلها فلم يلحق العار مرتكبه وأن العداوة بسببه كانت تنتقل من الافراد الى الامم



ويتوازنها الإبناء عن الآباء ومن الظاهر أن حبس النساء الذي كان معروفا عند اليونان قديما  
 أتى من ضعف شريعة ثلاث الأمة وفساد أخلاقها حتى كثرت الإكراه فيها وخفيت عواقبها  
 كذلك للشريعة وهو حب الكسب بطريق الإغتصاب آلام لا توازيها لذائذها نعم توجد بعض أحوال  
 يفوق فيها أخير الرتبة الأولى على ضررها فإذا اعتبر الفعل من هذه الجهة فقط سقط الباعث لشدة  
 القانون في عقاب مرتكبه وانما عد هذا الفعل جرما باعتبار ضرر الرتبة الثانية فيه وهو الذي  
 يبرح العقوبة ويجعلها واجبة ولنفرض أن رجلا اشتد به الجوع فسرق ما يستدبره رمة من منزل  
 يسر الخيرية لاشك أنه لا نسبة بين الخير الذي تحصل السارق عليه والضرر الذي وقع المسروق  
 منه فيه ويمكن تطبيق هذا المثل على أحوال أخرى أقل ظهورا من السابقة مثلا إذا سرق  
 رجل أموالا من الخزينة العمومية فإنه يغتنى ولا يفقر أحدا وإن قسمنا ما سرقه على الأفراد كان  
 نصيب الواحد يسيرا جدا واذن ضرر الرتبة الأولى في مثل هذه الأيدوال غير كاف في اعتباره هذا  
 الفعل من جملة الجرائم

ثبت مما تقدم أن اللذة وإن كان السبب فيها عظيما جدا كالبغضة والشهوة وغيرهما لا تساوى الألم  
 مطلقا والفرق يزاد بالطبع إن كان سبب اللذة أوهى من المتقدم فنكتفي إذن بالإجمال عن التفصيل  
 لكن قبل الانتقال من هذا الموضوع نريد أن نذكر طرفا من رغبة الإنسان في حفظ ذاته  
 مدافعة الإنسان عن نفسه إما أن تكون رغبة في التخلص من سلطة القانون أو من مكروه لم يوجبه  
 المقتن فان كان الضرر الذي يريد المرء أن يشر منه محتملا قانونا فهو وانما وجب لاسباب قوية كالعقوبة  
 التي حكم بها على الجاني فإذا تمكن المرء من الفوز في حفظ نفسه من هذا الضرر سقط نفوذ القانون  
 والضرر الذي ينشأ عن هذا الفوز هو بعينه الضرر الناشئ عن ضعف القانون أو عن عدم وجود  
 قانون أصلا والضرر الناشئ عن عدم وجود قانون عبارة عن مجموع الأضرار التي وجدها القانون  
 لاجتنابها ولا يكتفي في الحكم بالضعف على القانون أن ينجم الشخص مدة في الهرب مما قضى به  
 لكن لاشك أن كل هرب من القانون نقص فيه وخطوة في طريق انتهاكه بأجمعه وهو ضرر من  
 الرتبة الثانية فان وجد في القانون ما يساعد على هرب الأفراد منه كان مخالفا للغاية التي وضع  
 لاجلها لانه يكون عمل على إبعاد ضرر باحداث ضرر آخر أكبر منه

فإن كان الشخص يريد التخلص من مكروه لم يردده القانون - وكونه لم يردده عبارة عن كونه أراد أن  
 لا يقع قابعا هذا المكروه خيرا في ذاته لكن قد يتفق أن الشخص - يريد التخلص بأي أفعالا تنتج  
 ضررا أكبر من ذلك الخير وبالتأمل نرى أن الحال لا يتخلو من أحد أمور ثلاثة وهي إما أن يكون  
 الضرر الذي يدفع المكروه مساويا له أو زائدا عليه أو ناقصا عنه - ومن الجائز أن كان تعويض

المكروه لو صبر المصاب عليه مؤقتاً - هذه كلها مسائل ترجع الى التحقيق العملي فقط ينبغي للقنن الالتفات اليها عند تقنينه القواعد المختصة بالدفاع عن النفس وهو موضوع من مواضيع قانون العقوبات وليلاحظ هنا فقط أن الضرر الذي يأتي من مدافعة فرد عن نفسه لا تنزعج الناس منه مهما كان لأنه دائماً تهاضراراً وعلم الناس بذلك يزيل الخوف منه

## (الباب الثاني عشر)

(في الحد الفاصل بين الاخلاق وعلم القوانين)

الاخلاق فن غاية تنظيم أعمال الانسان الوصول الى الدرجة الممكنة في السعادة وهذه الغاية هي التي يجب أن تكون علم القوانين لكن هــ ذان القنان أو العلمان يختلفان في عموم الموضوع وخصوصه فالأعمال كلها عمومية أو خصوصية تدخل في دائرة علم الاخلاق فهو مرشداً خديداً المرء في جميع أحوال الحياة وكافة علاقاته مع غيره وليس هذا من الماهيات في علم القوانين ولئن كان ممكناً وجب التمسك منه لأنه لا يجب أن يكون للقانون سلطة مستمرة في سير الافراد الشخصية فعلم الاخلاق يقضي على الانسان بفعل كل ما فيه منفعة الامة ومنفعة الشخصية لكن كثير من الأعمال النافعة للامة لا يأمر بها علم القوانين بل هناك أعمال مضرّة لا يجب على علم القوانين منعها وان حطرت اخلاق وبالجملة فان مركز العلمين واحد لكن محيط أحدهما أكبر من محيط الآخر والسبب في هذا الاختلاف بين العلمين أمران - الاول أن علم القوانين لا يمكن أن يؤثر مباشرة على سير الافراد الشخصية الا بالعقوبة ومعالم أن العقوبة ضرر لا يجوز الحكم به الا اذا نتج من ايقاعه خيراً كبيراً منه واذا نظرنا الى كثير من الاحوال الشخصية رأينا أن العقوبة عليها تنج ضرراً كبيراً ضرر الفعل الذي حكم من أجله على مرتكبه لان تنفيذ القوانين في مثل هذه الحالة يستلزم استعمال وسائل من شأنهازعاج الخواطر وإيقاع الرعب في الافكار وهو ضرر أشد مما جاء القانون لاجتنابه - الامر الثاني أن علم القوانين محفوف دائماً بالخوف من اصابة بريء حال كون المراد معاقبة الجاني وهو في الاحوال الشخصية يصل الى درجة الخطر ومنشأ هذا الخطر ما يوجد من الصعوبة في تعريف الجرائم النفسية وتوضيحه والوقوف على كنهها مثلاً القسوة وكفران النعمة والحياة والمواربة وما شابهها من القبائح مرذولة عند الناس لكن لا تقع تحت سلطة القانون لتعذر الوقوف عليها تماماً كالسرقة والقتل وشهادة الزور وغير ذلك

هذا ولاجل تمام الوقوف على الحد الفاصل بين علم الاخلاق والقوانين ينبغي أن نبين بالاجاز ترتيب واجبات المرء المعتاد في علم الاخلاق



قالوا ان علم الاخلاق هو الذي ينظم أعمال الانسان كلها فان كانت خاصة به سميت واجبات المرء لنفسه ومن أقام على تأدية هذه الواجبات يقال فيه ذو بصيرة وان كانت متعلقة بغيره سميت واجبات المرء لغيره وسعادة الغير تكون في الامتناع عما يضره أو في السعي فيما ينفعه فالامتناع عن الضرر العنة والنزاهة وعمل الخير هو الاحسان وعلم الاخلاق في هذه الامور الثلاثة محتاج الى مساعدة القانون لكن بدرجة خفيفة ومن طرق مخصوصة

(أولا) - لان البصيرة كافية على الدوام تقريرا في حل المرء على اداء واجباته لنفسه فان فانت عليه منفعة فليس لخطا وقع منه ولكن بله بطرق التحصيل وان أضر نفسه فانما هو لخطا في حسابه ومعلوم أن خوف الضرر زاجر شديدة الفائدة في أن يضاف عليه الخوف من العقاب وقد زعم البعض أن التجربة تدل على عكس ما نقول لان الافراط في اللعب والشرب ولا سيما الزنا الذي تصحبه عادة أخطار عظيمة يدل دلالة واضحة على أنه لا يوجد في الناس تبصرة كافية لردعهم عما يضر ونجيب بأنه لو صح تقنين عقوبة على مثل هذه الافعال لسهل تحويلها والهرب منها ولولم يكن الهرب كان ضرر العقاب أشد من ضرر الانعزال لما قب عليه ولو أراد المقتن أن يسـ تأصل من الامة جرثومة السكر والزنا لما وسعه لا مور - اولا لانه يجب عليه أن يصدر جملة من الواثع في ذلك ومعلوم أن كثرة القوانين داعية للخطا فيها - ثانيا لان العقاب يجب أن يكون ملائما للجريمة وكلما كانت الجريمة خفية لزم تشديد عقوبتها حتى يكون فزع الناس عند توقيعه هاراجعا على داعي ارتكابه او هو صعوبة اكتشافها والمبالغة في شدة القانون لا تجوز - ثالثا اقامة الدليل على مثل هذه الاعمال من أصعب الامور ولا يمكن الحصول على الاثبات الا باتخاذ الوشاة واستعمال السعاية وتكثير عدد الرقباء والاتجاه الى التجسس قبيح مضرو هذا المخطور أعظم من الاثني السابقين ثم اذا قارنا بين الخير والشر وجدنا أن هذه الجرائم لا يتسبب عنها انزعاج مطلقا لان أسبابها قليلة التبصرة ليس الا أما الانزعاج من العقوبة فيكون عاما من دون ريب اذ يخاف البريء والجاني معا على نفسه أو على من اتصل به ويبير البقاء في الاجتماع خطر السريان القيمة وتوجيه النسبة بالسهولة فيه فيركن الناس الى الكتمان واستعمال المعيات ويتبع عدون عن المسارة وتقل الثقة بينهم ويكون القانون أراد تجنب رذيلة فأتى بأرذل منها

نعم ان للعدوى تأثيرا لا ينكر وربما انتشر الضرر المتحصرين اشخاص قليلين الى جمهور من الناس فيعم شره في مثل هذه الحالة يجب أن يتدخل القانون انما ينبغي أن تكون العقوبة خفيفة وأن يكون شرطها الابتدال والاقتضاح لان ذلك كاف في الاشارة الى أن هذه الافعال غير مباحة فتلقت الاذهان اليها وتشمئز النفوس من ارتكابها

ولقد زادت سلطة القانون عن حد الواجب في هذه المسئلة فان المقتن عامل الناس كأنهم من الاطفال ولم يكل أمرهم الى تبصرتهم كما ينبغي فترى الواضعين ولعوا بما ولع به بعض المتشددین أرادوا اظهار قوتهم وبأسهم فانتزعوا من الناس اختيارهم وجعلواهم تابعين أذلاء تعين لهم الأعمال في كل يوم بل في كل لحظة وتقدر لهم الاطعمة وتحدد لهم مواعيد النوم والقيام وتوضح لهم تفصيلات سيرهم الشخصي ويوجد في كثير من القوانين الوضعية الشميرة شي من هذه العوائق كالنضيق في الزواج وعقوبة العازب ونوايح في تنظيم هيئة اللباس ومصرف الولائم وفرش المنازل وحلى النساء وشروح طويلة فيما يجوز وأكاه وما لا يجوز وتدير الصحة والاعتناء بأمر النظافة كل هذه أمور فيها اذهب روح الحياة من الامة واتخذ أفكارها الكون محفوفة دائماً بشي من الوهم والخيال وأشد الام حلاهي الى أراد واضع القانون فيها توحيد الأفكار غافلين عن ان اختيار المذهب أمر موكل ان تبصرة الاشخاص وحكمهم فقط فان اعتقد أحدهم ان سعادته لا توجد الا اذا تبع المذهب القلاني فهو شأنه وليس للقانون أن يحجر عليه تصرفه من هذه الجهة على أني استحتاج الى التطويل في شرح هذه الحقيقة فقد أقرها الجمهور وما ذكرها الا استطراداً كي أبين الحد الذي لا ينبغي لواضع القانون أن يتخطاه

فخرج من هذا قاعدة عمومية وهي ينبغي أن يترك القانون للأفراد حرية تامة في الأعمال التي لا تضر إلا أنفسهم لانهم أحسن الناس على منافاهم فان أخطوا لا يلبثون أن يعدلوا عن الخطأ عند الوقوف عليه ولا يجب استعمال القانون لمنعهم عن ايذاء بعضهم لبعض هناك يوجد الاحتياج الى القانون وهناك ينفع تطبيق العقاب لان استعمال الشدة مع فرد تكون كفالة لأمن الآخرين وراحتهم

(ثانياً) - يوجد بين التبصرة والتراهة نسبة طبيعية أعني أن في المنفعة الشخصية زاجراً يمنع المرء على الدوام من الاضرار بالغير وذلك لأسباب - أولها التعطف فانه يميل بالإنسان الى الدعة والسكون والتباعد عن ايلام غيره - وثانيها المحبة بلها من التأثير العظيم في صلوات المرء مع أهله وأصحابه - وثالثها الرغبة في حسن السمعة والخوف من سوء السيرة لان مسئلة الصيت كسائل التجارة ان استقام التاجر في الدفع سهل على الناس اقراضه وان صدق في القول وثقوا به وان خدمهم خدموه قال بعضهم يشير الى هذا المعنى لولم توجد التراهة للزم اختراعه لانهم سبيل في تحصيل المال ولو استنارت بصيرة الانسان لاستنع عن كل جرم وان تمكن من اخفائه لخوفه من التعود على الرذيلة ولان فعله وان اختفى عن أعين الناقدین يخل براحتة النفسية ويكدر عليه لذائذه فلا تصفو اليه فتل هذا الا يرغب أبداً أن يكسب ما لا يضر اربا بالغير واعظم ضامن له في اعتبار الناس أن يعتبر هو وأولاد نفسه بنفسه



لكن ليس كل الناس بصيرا متنورا حازما ذاتا ثابت وصبرا واحساس أدبي سليم حتى يتسنى له الوقوف على النسبة بين منفعة ومنفعة غيره والاكتفاء في سيره بنزاهته وعفته بل السواد الأعظم بعكس ذلك فيجب على واضع القانون أن يساعد على هذا الضعف بالتشويق وإيجاد منفعة يدركها العامة حتى يكونوا مبصرين .

ثم اعلم أن علم الاخلاق كثيرا ما يأخذ قواعد عن القانون أعني أنه يحظر أمرا أو يبيحه لكونه ممنوعا أو جائزا في القانون كما في الملكية مثلا لان شروط البيع وأنواعه تختلف باختلاف البلاد انور بها حظرت طريقة في جهة وأبيحت في غيرها كما يحصل ذلك بالنسبة لمن يريد الانتظام في سلك الجندية ببلد أجنبية لان بعض الامم تجيزه وبعضها تحظره كذلك من أكبر الآثام وكما في الجرائم التي تضر بالحكومة لان الحكومة أو الدولة لا توجد الا بالقانون فلا يمكن معرفة الواجبات التي يقضى بها علم الاخلاق في النسبة بين الحاكم والمحكوم الا بعد أن يعرف القانون (١)

وهناك مسألة مهمة وهي معرفة ما يجب على الانسان ان يوضع القانون كما ينبغي أي اذا خالف أصل المنفعة فهل يجب الادعاء لنصوصه أو مخالفتها أو الحيادة بين قانون يأمر بالضرر وأخلاق تنهى عنه وحل هذه المسألة راجع الى اعتبار النزاهة والتعطف فيجب لمن وقع في مثل هذه الحالة أن يقدر الضرر الذي ينشأ من مخالفة القانون والذي ينتج من طاعته ثم يتقاسم سيرة على حسب ما يظهره

(ثالثا) - يوجد فرق بين القانون والآداب في الاحسان لان القانون لا يشمل الا المسائل العمومية كمساعدة الفقراء وغيرها وأما التفاصيل فأمرها راجع الى علم الاخلاق لان الاحسان لا يكون الا في مواضع مخصوصة وهي غالباً خفية جدا لا يتيسر للقانون أن يصل اليها فضلا عن كون الاحسان أمرا اختياريا لا منشأ له الاكرم الطباع فان كان مما يؤمر به فليس باحسان لخروجه عن طبيعته والحاصل أن الاخلاق والديانة خصوصاً هما اللذان يساعدان القانون في هذه المسألة ويوجدان احسن الروابط بين الناس ومع ذلك نرى القانون قصير فيما يجب عليه لانه كان ينبغي أن يعتد من الجرائم امتناع شخص عن اداء خدمة المحتاج وهو قادر على اداها اذا تسبب عن هذا الامتناع ضرر كما اذا مر رجل على طريق فرأى جريحا ولم يساعده أو لم يستدع غيره لمساعدته ومن رأى غيره قابضا على كأس فيه سم ولم يشهره ومن رأى شخصا وقع في وهدة لا يستطيع الخروج منها بنفسه ولم يأخذ يده ففي مثل هذه الاحوال يجب أن يدخل القانون بأن يضع عقوبة تشين من ارتكبها أو يضمنه في ماله بالضرر الذي كان يمكنه ازالته ولا تنظر ان واضع القانون يلام على ذلك - ومن

(١) لان القانون هو الذي يبين الواجبات ويحدد الرابطة بين الحاكم والمحكوم

جهة ثانية قصر القانون في شأن الحيوانات نعم لستم من مذهب بعض الهنود لان هناك أسبابا قوية تجوز أن يتغذى الانسان بالحيوان وأن يقتل منها ما فيه ضرر واثاء لا تثار تاح بذلك ويحسن حالنا وهي لا تعب ولا تشقى لفقد هاما عندنا من الشعور بالمستقبل وربما كان اعدامنا اياها أخف عليها من موتها الطبيعي لكن لا نطبق أن تعامل بالقسوة وتوَلَّم أجسامها المجرد الهوس فيجب معاقبة من يرتكب ذلك ولى على ترجيح قولى اعتبارات وأسباب شتى أكتفى منها بأمر واحد يليق بمطالنا وهو أن عقوبة من يؤذى الحيوان تحيى روح التعطف في قلوب الناس وتمنع أن تخطى القسوة الحيوان الى الانسان

### (الباب الثالث عشر) (في بيان بعض الخطا الواقع في علم القوانين)

كانت المقدمة التى سبقت لازمة في بيان أصل المنفعة والوقوف على مفهومها كما ينبغي وينتج منها طريقة استنتاج وتعليل في هذا العلم تنحصر في بعض قضايا فتعليل القانون بسبب جدي يأتى من مقارنة خيره وشره فكل خير ينشأ عنه كان دليلا لترجيحه وكل شر أتى منه كان حجة على رداءته ولا تنس أن الخير والشر انما هما الالذة والالم ومن الخطا في القانون أن ينسب اليه من الآثار الطبيعية أو الرديئة ما ليس منه وهو أمر بسيط جدا إلا أنه جديد في أفكارنا وان كان أصل المنفعة موجودا مع النوع الانساني وكل ما استحسن في الاخلاق أو في القوانين مبني عليه إلا أن تطبيقه وقع بطريق الالهام لان العقل كان يتقيه ويعمل على اطفاء نوره كلما تبعث في النصوص القانونية أو القواعد الادبية ولم يخالفهم في ذلك سوى بكاريا (١) وان كان لبعض أفكارنا على أساس غير صحيح

وقد ألف ارسطو (٢) منذ ألفى عام كتابا في بيان خاط الناس في ادراك حقائق الامور وخطائهم في أحكامهم العقلية ثم زيد في هذا الكتاب ما كان يتجدد من الخطا الى يومنا هذا وكان بودنا لو أتينا عليه في هذا الباب لولا أن يطول الشرح معنا ونبعد عن المقصود بكثير ولكني أكتفى ببعض المسائل المهمة التي وقع الخطا فيها لئلا يتم انكشاف أصل المنفعة

(أولا) - تعليل القانون بقدمه تعليل فاسد نعم ربما نتج عن قدم القانون تعلق وهم الناس به لكن ذلك ليس دليلا في ذاته يقوم على ترجيح هذا القانون فان كان قد ساعد على اصلاح حال الامة

(١) هو المشرع التلياني الذي جاء ذكره في الصحيفة السادسة غرة ٢

(٢) ذكر في ص ٤ غرة ٨



وجلب عليه المنافع والخيرات كان قدمه من ملاحظه ورائه ومثبتا لفائده مباشرة والا فجردا المقدم وان سامت الا تار لا يكون مرجحا للقانون

(ثانيا) - التعاليل بالسلطة الدينية تعاليل باطل وقد صار هذا المذهب نادرا في أيامنا هذه وقد ألقا (الجرنون سدن) كتابا موضوعه اقامة مذهب ديمقراطي وأيده بكثير من آيات العهد القديم كما أن (بوسيويه) (١) أيد الحكومة المطلقة بما نقله عن هذا العهد أيضا وما كان مراد (سدن) الا محاجة أصحاب الشرائع الدينية بنفس برهانهم على أن من يقول بأن شريعة كذا آتية من الله سبحانه وتعالى فكأنه يقول بصدورها عن الحكمة والكرامة العظمى ولا يتصور أن يكون مثل هذه الشريعة مقصود سوى المنفعة الكبرى اذن يجب بيان هذه المنفعة في كل قانون عند وضعه حتى يكون صحيحا في الذهن ويسلمه العقل

(ثالثا) - الطعن على القانون بالجدّة طعن فاسد لان طرح التجدد خطر على التقدم كما يظهر ذلك لمن يلاحظ الحالة التي كنا نصير فيها الواتبع للناس هذا الوهم حتى الآن وبعد هذا فكل موجود كان بدنيا وكل تأسيس كان جديدا ومن استحسن قانونا لكونه قديما فذلك كان يستعجه لو خلق أيام وضعه

(رابعا) - من العبث بناء القواعد على تعريف مخترع لقد علم واضعي القوانين وكتاب السياسة أنهم يبنون أحكامهم المطولة وتأليفهم على تعريف اخترعوه وسيدلهم في ذلك أنهم يستعملون كلمة في غير معناها الاعتيادي ثم يردون بالقراء موارد غريبة في البحث فيخيل للقارئ أنهم محققون مدركون والامر غير ذلك في الحقيقة

ولم ينبج من هذا الخطا الا التزالي سير حتى ان مونتسكيو (٢) وقع فيه من أول كلمة في كتابه لانه أراد أن يعرف القانون فأخذ ينقل من تخيل الى غيره جامعا بين المتناقضات من ألوهية وعالم مادي وعقول سامية وحيوان وانسان ثم يخرج التاري من ذلك كله على أن القوانين نسب ابدية وهو تعريف أشد غموضا من المعروف لان القانون مفهوما واضحا نوعا عند جميع الناس وأما النسبة فلا

(١) قس فرنساوي اشهر بفصاحة خطابه وارق مراتبه في المراتب النظرية ولد سنة ١٦٢٧ ومات سنة ١٧٠٤

(٢) هو العام فرنساوي الشهير صاحب كتاب روح الشرائع الذي ترجمه حضرة الفاضل أيوب أفندي عون وشرع في طبعه سنة ١٨٩١ وهو كتاب رقيق الافكار سامي العبارة دانت له العلماء واعترفت بفضلها الحكماء ولا يزال أثره يذكر وحديثه يروى حتى الآن ومؤلف كتاب علو الرومانيين وسقوطهم الذي ترجمه أخذ تلامذة المرحوم رقعه بك منذ سنين وتوجد بعض نسخ منه للبيع في المكتبة الخديوية بنظارة المعارف المصرية وله أيضا الخطابات الجمعية ووليمونتسكيو سنة ١٦٨٩ ومات سنة ١٧٥٥

يفهم الناس منها شيئا فإن استعمال القانون في المجاز اختفى معناه بالمرّة وموتسكيو زاد من خفاءه وكان يجب عليه أن يمزق أستار ذلك النظام

ويستدل على فساد التعريف بعدم إمكان استعماله في كل مسألة كما وقع ونرى أن المؤلف قد عدل في الفصل الثامن كتابه عن تعريفه الأول للقانون حيث قال القانون هو فكر الالم الانساني الذي يحكم على جميع الامم وانظر الى هذا التعريف ترى أناظله أكثر استعمالا من ألفاظ الاول لكن لا تفهم منه شيئا جديدا لانه لا يصح في الاذهان أن يكون القانون كذلك ونحن نرى القوانين بعضها يناقض البعض الآخر ومنها ما هو غير معقول بالمرّة وكلها متجددة تتعدل بمرور الايام وانى أرى أن الفكر ليس بقانون لوجود تناقض بينهما غالبا

واقداً حدث الباب الاول من كتاب موتسكيو واضطربا في الفكر وهذا كثيرا لان الناس اجتهدوا في البحث عن معناه الحقيقي وظنوا أنه غاية في باب التصور ونهاية في التحقيق وباليتمهم كانوا يعلمون أنه لا يوجد شيء في الكتاب من ذلك ومن العجيب أن بكاريا نفسه اغتر بالنسب التي ذكرها موتسكيو فقال في الفصل الثاني عشر عند الكلام على الاستفهام لوساأت رجلا هل هو جان أو برى فكأنك تلزمه باتهام نفسه وهو يشتر من هذا الاستفهام لان فيه خلط النسب ببعضها ولست أدري والحق يقال ما الذي أراده بكاريا لو قال ان المرء يتمتع ويمتنع غيره ويألم ويؤلم غيره افهمت منه معنى لكن لا قدرة لي على فهم اتباع النسب وخلط النسب تلك ألفاظ لا مفهوم عندي لها ولا تحرّك في نفسي احساسا ولا شعورا فلا اهتمام لي بالنسبة والنسب انما اهتمت بالذات والالم

لم يرض روسو (١) بتعريف موتسكيو وعرف هو القانون تعريفنا طنه اكتشافا كبيرا فقال القانون هو مظهر الارادة العمومية اذن لا قانون الا ما وضعته الامة فردا فردا أعني لا قانون الا عن أمة ديمقراطية مطلقة وعليه فكل قانون موجود اليوم يجب حذفه والغاؤه وكذلك يجب ابطال كل قانون يوضع عند جميع الامم الحاضرة في المستقبل أبجل ربما استثنى من تلك الامم جمهورية (سان ماران) (٢)

(خامسا) - التعلييل بالتخييل فاسد ونعني به التخييل الاعتيادي أو التشخيص أي التمثيل الذي يستعمل أولا لبيان الخطاب أو تحليله ثم يصير شيئا أساسا للنتيجة كان بلا كستون (٣) يكره

(١) هو جان جاك روسو ولفي جنوم سنة ١٧١٢ واشتهر بكتابه العقد الاجتماعي حتى صار هذا المذهب ينسب اليه لكونه ابرزه في قالب جديد وانصب الكبر عليه العبارة المؤلف من التأثير فهو من أعظم كتّاب

الفترة الفرنسية وما نشره سنة ١٧٧٨

(٢) جمهورية صغيرة في وسط مملكة انياليا عدد سكانها سبعة آلاف نفس

(٣) منشر انكليزي شهير سنة ١٧٢٣ ومات سنة ١٧٨٠



كل اصلاح حتى انه قبح ادخال اللغة الانكليزية في المحاكم القضائية وكان يستعمل كافة الطرق الكلامية ليدخل على قرائه ما قام بذهنه فشبّه القانون بقصراً وحصن منيع اذا غيّر فيه شيء ضعف بناؤه نعم انه لم يرد به هذا التشبيه أن يجعله علة في عدم التغيير ولكنه استعمله ليوثر على التخيل ويحذر القراء من الالتفات الى الاصلاح ويتقروهم بالطبع عن كل تعديل في القانون ومعلوم أن للقول السيء موقفاً في الذهن فينتج عنه من الاثر الردي مما ينتج عن الرأي الردي وكان يجب على بلا كستون أن يخشى من أن الناس يستعملون تشبيهه في معاكسته لانه يسهل على الخصام الذين بددت الخصومة أموالهم أن يعتقدوا بأن سكان هذا القصر من الخبيثاء الاشقياء

يقول الانكليزي بيت الانسان قصره (١) وهو استعمال شعري لكنه ليس سبيحاً صحيحاً لان البيت قصر بالليل وبالنهار ولا ندري لم كان هذا القصر حراماً بالنسبة لصاحبه دون من أحب ادخاله فيه الا أنه فكر عام في انكثره وكثيراً ما تعطل سير المحاكم بسببه ويلوح لي أنه يجب ان يصاد الجناة أي بنا وجدوا كما تصاد النعالب من بحورها

ويقول الكاثوليك المعبدين الله وهو فكر نشأ عنه صيرورة المعابد مأوى لاصحاب الجرائم لان التعظيم لله واجب فلا يجوز ان استعمال القوة مع الملتهجي الى تلك المعابد ولو كان شقياً وقال علماء التدبير المذني ان للتجارة ميزاناً فتشأ عن ذلك كثير من القواعد الدينية على التخيل والتشبيه وظن الناس أن الامم ترتفع وتنخفض في تجارتها كما ترتفع وتنخفض كفتا الميزان وخشوا عاقبة كل امر تصوروه مخلاً بالموازنة وحكوا على أن هذه الدولة تبيع وتلك تخسر كما يؤخذ من موزون كفة ويوضع في الثانية

ومسقط الرأس أحدث كثير من الافكار الفاسدة والاهام الباطلة في المسائل المتعلقة بالمستعمرات والعاصمة فكان سكان المستعمرات يكافون باتعاب كثيرة وينسب لهم التشريكاً امرت في الذهن نسبتهم الى بلادهم

(سادساً) - الاختراع علة باطلة وأقصد بالاختراع أمراً ظهر فساد له للعيان ثم يجعل أساساً للبحث ومن هذا القبيل ما وقع من كوكسجي الشهير مؤلف قانون فريدريك (٢) عند وضعه النصوص

(١) يريدون حصنه المبيع لان القصر كان يستعمل قديماً عند الامراء في هذا المعنى وكان يوصف القصر بالمناعة فيقال بني فلان قصر اميعةا ويريد الانكليز من ذلك ان الانسان اذا كان في بيته لا يجوز ان يدخل عليه أحد الا باذنه

(٢) هو فريدريك الثاني الملقب بالاكبر ملك البروسيا من سنة ١٧٤٠ الى سنة ١٧٨٦ وقد اشتهر بحروبه وبحكمته وعلمه وهو مؤسس قوة البروسيا الحربية ويعزى اليه قانون مؤسس على قواعد الحكمة وقد ساء ذكره في آخر هذا الكتاب

المتعلقة بالوصية فبعد أن أطل النظر في الحقوق الطبيعية اعترف بأن للناس الحق في الإيصاء وعلى ذلك بقوله لأن الوارث والمتوفى شخص واحد وعليه يجب أن يستمر الوارث في التمتع بما كان المتوفى (راجع قانون قريديك قسم ثاني مادة ١١٠ ص ١٥٦) نعم أتى هذا المؤلف ببعض أسباب انتزعهما من أصل المنفعة ولكن جاء ذلك في المقدمة عند الافتتاح أما سببه القوي الوحيد فهو اتحاد الوارث والميت

وأراد متشرعوا الانكليز تعليل مصادرة الاموال في بعض الاحوال فذهبوا الى مثل ما ذهب اليه كوكسجي وقالوا انه يعرض أحيانا فساد في الدم ويجب قطع الصلة بين الأقارب - مثلاً اذا حكم على رجل بالقتل لكونه ارتكب خيانة في أمر الدولة جاز حرمان ابنه من ميراثه ومن ميراث جده لأن الطريق التي كانت تسير فيها الملكية تلوثت وهذا هو السبب الوحيد في جواز المصادرة - واتي عجب من وقوفهم عندها الحد لانه اذا صح فساد الدم وجب استئصال الشجرة وفروعها لأن الأولاد فرع عن الأب فان خبث طينته خبثت طينتهم ولاداعي لقتل البعض وبقاء البعض - واستعمل بلاكستون في الباب السابع من الكتاب الأول من الاختراع أمورا تفحك الشكلى قال عند كلامه على الملك (لأن صفاته الكمالية فهو حاشى في كل مكان منزعه عن كل نقص دائم لا يموت) تلك مغالطات يستحي العاقل منها ولا تصدر إلا عن نفس ألقت الانحطاط ورضيت بالمسكنة والنسقل ولا فائدة في أسوي أنها تحتل للناس مزايا الملك في صورة القصص والحرفات وهو قبيح لما فيه من تغيير حقائق الأشياء واضلال البسطاء وما كتب بلاكستون هذه الكلمات عن قبيل التخيل والتخيل فقط بل جعلها أساساً لحكام كثيرة أهمها أنه اتخذها برهاناً قاطعاً على صحة حقوق الملك وامتيازاته ولعمري انها اليئسة لا تشكر وظاهرة لا ريب فيها ولم يكن من احتياج لاستعمال الالفاظ المطنطنة والجل المفخمة على جهل بمثل هذه العبارات من ردى الأثر وسوء الوقع في الأذهان قال القضاة صراحة تنعكس فيها صورة الملك وما أشد سخافة هذا المقال عجب القوم أرادوا اظهار الحقيقة فأثروا من جانب الاختراع والهديان

هذا وقد كان للاختراع تأثير كبير في السياسة وألفت فيه مؤلفات شهيرة منها كتاب (هوب) (١) وقد نسي اليوم ومن عرفه نقر منه لكونه صار علماً على قانون الظلم والاستبداد وموضوع هذا الكتاب بيان ان الهيئة الاجتماعية إنما وجدت بمقتضى عقد وقع بين الأمة والوازع فالتزمت الأمة في ذلك العقد بالتنازل عن حريتها والقضاء زمام سلطتها بين يدي الأمير فاجتمعت فيه أذن جميع الإرادات وان اختلفت وصارت إرادته إرادة الأمة بتمامها وعليه فأنما قتل داود (أوريا) بإرادة (أوريا) ومن



هذا احتمال أن يأثم الملاك الامع الخالق أما في حق الأمة فلا جناح عليه لأن أفعاله صادرة بالطبع عن رضاها - ومن جهة ثانية يستحيل توجيه الفكر الى مقاومة أو مخالفة أمر ملا فيه من التناقض وهو مخالفة الارادة للارادة عينها وأسس (لوك) الذي تحبه أحزاب الحرية بقدر ما يكرهون (هوب) الهيئة البشرية على عقداً كد وجوده بين الأمة والحاكم ومضمونه التزام الحاكم بسياسة أمور الأمة على حسب القوانين تخصصه لالعادة العمومية والتزام الأمة بالطاعة والانقياد الى أوامر الحاكم مادام عاملاً يقتضى الشروط التي استلم زمام الامر بها

ثم جاء روسو وانكرو وجود هذا العقدين بين الأمة والحاكم واستبدله بعقد سماه العقد الاجتماعي وهو عبارة عن التزام كل فرد من الافراد الى البقية بأمور مخصوصة وذهب الى أن هذا العقد أساس كل حكومة اذا الجمعية لا توجد عنده الابه

هذه ثلاثة مذاهب متناقضة الا أنهم اتجتمعت في شيء واحد هو كونها مؤسسة على الاختراع اذ هذه العقود الثلاثة وهمية لا توجد الا في تخيله أولئك المؤلفين لاننا لن نجد لها أترافى التاريخ بل التاريخ يثبت نقیض ما ذهبوا اليه أما عقد هوب فهو كذب محض لان الظلم كان على الدوام نتيجة القوة والاعتصاب والافكار الباطلة المنسوبة للدين وعلى فرض وجود عقد التزم فيه الأمة بتسليم زمامها الى الحاكم بسوسو يستحيل أن تكون التزم فيه أيضاً بالخضوع الى جميع ما يصدر عنه من قوة وشدة وظلم واعتساف - لذلك رأينا بلاد (الانيمرك) لما عاهدت حاكمها في سنة ١٦٦٠ وضعت حدود السلطة العمومية

وأما عقد روسو فلم يقدح فيه كعقد هوب لان الناس يميلون مطلقاً الى المذهب الذي يلائمهم غير مانتفتين الى صحة دليله وقوة استنتاجه من عدمه فروسو كان يكتب في الحرية والمساواة والناس أقبلوا على مذهبه غير ملتفتين الى مبناه لكن من لنا برشد الى هذا العقد الموهوم وبأى لغة كتبوه وكيف مرت عليهم العصور وهم به جاهلون - أيعقل أن الناس عند خروجهم من بحورهم وفرارهم من الاكبات كانوا في درجة كبيرة من العلوم الادبية والافكار السياسية فعقدوا هذا الاتفاق

وأما عقد لوك فهو أخص من السابقين - وحقيقة يوجد بعض حكومات مقيدة بالتزام الحاكم فيها عند توليته زمام الامر ببعض الالتزامات للأمة ومع ذلك فعقد لوك اختراع كغيره لان من طبيعة العقد أن يصدر عن محض اختيار الما قدين وذلك يقتضى أن يكون موضوع العقد مغنياً معروفاً - ونرى أن الحاكم متصرف في اختياره عند توليته فان قبل كان مختاراً بهذا المعنى وليس الحال كذلك بالنسبة للأمة - نعم يوجد بعض أفرادهم للون ويكبرون يوم التولية لكن لا ينبغي

اتخاذهم ليلهم وتكبيرهم دأباً على رضا الامة بتمامها - غاية ما في الامر جواز وجود العقد بين الحاكم والمهلين بتوليته ومن القواعد أن العقود لا تكون حجة الا بين المتعاقدين فنخرج عنها ومن لم يحضرها ولم يعترف فعلا بما ثبت فيها لا يكون ملزماً بمبراعاتها والامة لم تتدخل في هذا العقد ولا دعت اليه - والحاصل أنه لا وجود لهذا العقد حتى في الحكومة المقيمة كما يشهد به التاريخ فلا ينبغي بعد ذلك أن تبني سعادة بني الانسان على الاختراع ولأن يرفع هرم الاجتماع على عدم من رمل وأساس من طائل يسقط كلما رفعوه - تلك العوية هي التي بالاطفال أما الرجال فالاجدر بهم أن يتكلموا بلسان الحقيقة ويحكموا العقل في أبحاثها وانما وجد الرابطة السياسية بين أفراد أمة اذا شعرت بوجود منفعة عمومية في اقامة الحكومة والمحافظة على بقائها والحكومة لا بد منها في الامن على النفس وحفظ المال وتثبيت العائلة وترويج الصناعة وحماية التجارة هذا هو السبب الحقيقي في وجود الحكومة على اختلاف أشكالها وتنوع مصادرها - ومن أراد أن يعرف واجبات الحكومة وحقوقها فليرجع الى أصل وجودها الحقيقي وليتبعه عن عقود كانت سبباً في إيجاد خصومات لا تزال قائمة حتى الآن

(منابع) - مجرد قولهم العقل يقضى بكذابه باطالة - اعتاد الناس أن يقولوا هذا امر واضح يحكم به العقل ولا عقل في الحقيقة الا ما كان فيه تمييز بين الخير والشر - أما الاطلاق الذي اعتاده فهو استبداد بالرأى وغاية ما عساه يدانا عليه اعتقاد المتكلم صحة ما يتحدث به

اليك مثالا نقلناه عن منشور مشهور أراد يبرهن على السلطة الابوية - ولتعلم أولان البسطاء لا يتوقعون هزيمة في ادراك هذه السلطة لكن قضت سنة واضعي القوانين أن يظنوا في كل امر سرا مكنونا - قال كوكسجي وهو رجلنا العقل يسل بأن للوالد الحق قاعلي ولده لان الاولاد يخلقون في منزل ابهم وفي عائلة هوريسم اوههم عمرة من برزته وقطعة من جسمه

هذه هي الاسباب العقلية التي تثبت عند كوكسجي سلطة الوالد على أبنائه واستنتج من ذلك نتائج شتى - منها أن الولد وان بلغ الاربعين لا يسوغ له أن يتزوج الا برضا أبيه وان بلغ أرذل العمر وأدركه التخريف - ومن الغريب أنه لا جامعة تبين هذه الاسباب الثلاثة سوى أنها لا تتعلق بمنفعة المتزوجين لكن لاشأن المؤلف بمنفعة الآباء أو الأبناء انما حسبه العقل وكفى

على أن قولهم للوالد حقوق على أبنائه كلمة مبهمه اذ ليس المراد اثبات حق مطلق لا يتقسم بل هنالك حقوق تعطى وحقوق تمنع لاسباب تقتضي ذلك

أما السبب الاول فعرضي اذ يجوز أنه يولد الولد في مضيقه أو فلك أو في بيت صديق فان كانت الولادة



في بيت الوالد شرطا في حقوقهم ان تنفذ هذه الحقوق بالنسبة للخادم والجندى ولزم أن يكون لمن ولد في بيته مولود حق عليه

وأما السبب الثاني فعناء غير ظاهر وأنه عين الاول لان الرجل يرزق ولدا في بيت أبيه وأخيه الا كبر أو سيده ان كان عبدا - فان كانت العائلة تشرط في السلطة الابوية انتهت تلك السلطة بالنظر لا وئلك الآباء

وأما السبب الثالث فهو من السخافة بقدر ما هو من العيب لان تعليل السلطة بكون الولد من برة أبيه وقطعة من جسمه يستلزم أن تكون سلطة الوالدة على الولد أكبر والخلف ظاهر - ولذا لا حظ هنا فرقا بينهما بين أصل المنفعة والاصلين الباطلين - ذلك أن الاول لا ينطبق الا على منفعة الافراد فهو يتنى بحسب الاحوال ويلائم جميع الاحتياجات - وأما الاصلان الباطلان فبما هما غير المنفعة فان صحت نتائجهما امتنعيا على الحاجة وقاوما للاحوال

تلك صفة الحق الذي انتزعوه من التناسل وقالوا ان الولد ملك أبيه لانه تكون من مادته فان أشقاءه فلا جناح عليه لانه يتمتع بحقوق لا يمكن سلبها منه كما لا يمكن ان ابنه لا يكون ابنه - ان القمح الذي تغذى به جسمك نغم من قبل في حقلي أما أنت من عبيدي

(ثامنا) - الميل والنفور سبب باطل - أكثر الخلط المبقى على النفور يوجد في القوانين الجنائية - فالمتقن ينقر من الجرائم والمجرمين والناس تنفر من رجال المحاكم ومن عقوبة كذا أو عقوبة كذا - وبالجملة فقد تسلطن هذا المذهب الفاسد في النرائع الجنائية وأول من قام للرد عليه هو بكاريبا ولكنه أقرط في المذهب الذي أراد استبداله به

أصل الميل والنفور هو الذي جعل الجريمة مستحقة للعقوبة والعمل الطيب مستحق المكافاة فصارت كلمة الاستحقاق عند أهل هذا المذهب سببا في أحد الأمرين والاستحقاق أمر مبهم ولذلك كثيرا ما يستخدم في الشهوات والاغراض والاولى أن ينظر الى الفعل من جهة خيره وشره

واعلم أن قولي بفساد التعليل بالميل أو النفور إنما هو في جانب المقتن فقط لان ميل الامة أو نفورها ربما كان من أعظم الاسباب التي تجب مراعاتها فلا يليق بوضع القانون أن يعمد الى تغيير قانون أو دين أو عادة وان خيبت وما أثرها مادامت القلوب مجمعة على استحسانها - ويجب أن تكون مراعاة احساس الامم وأميالها بقدر تعلق تلك الاميال بموضوع النزاع ولا فرق بين مقتن يتزع من الامة لذة أو يفقد لها أملا وهو ما وبين من يعدم لذة أو أملا حقيقيا اذ يصير ألم الفرد الواحد في هذه الحالة ألما للجميع ويترتب عليه نفور الامة من القانون الذي جرح احساساتها ثم لا يلبث أن يعم جميع القوانين وتخرج الصدور على الحكومة التي تنفذها وتغفل النفوس الى عدم الطاعة لها

وثلاثت الأفكار الى مخالفتها سراجى يمكن الجهر وهناك يد والغضب من الحكومة التي خالفت  
ميل أممها فتزع الساطة من بين يديها وتسلم الى غيرها - وارجع البصر الى الشرور التي تنشأ عن  
العصيان والحرب الداخلية والعقوبات التي تستعمل في مثل تلك الاحوال لاجل ازالة الفتنة - تلك  
هي نتائج الميل خلف الاهواء - فمبني للفتن أن يقبل ما تعلق به آمال الامة ولا يعا كسها فيسه  
ولا يفهم من الانقسام أن السبب في الفتن في هذه الحالة هو مجرد ميل الامة ونفورها وانما السبب  
خوف المقتن من الشر الذي ينتج عن مخالفة تلك الاميال

هذا - ولا نقول بان المقتن يجب أن يكون عبدا لاجراض الامة كما لا ينبغي أن يتعالى عليها بل  
الحكمة تقتضي بالتوسط بين الطرفين فيجب على الحكومة أن تتخذ من الوسايط ما يلائم الداء - ولا  
نرى من تلك الوسايط انجع من القدوة والتعليم - فالحكومة امام وهم مأمومون يجب عليهم ان تنور  
الاذهان وتلقها الى الخطا الواقعة فيه وتسهل الوقت اللازم المناسب حتى تنكشف الحقيقة  
للعيان - فان وصلت اليها واعربت عنها بلا خفاء ولا ايهام أثرت من دون شك في النفوس - لكن  
ينبغي للحكومة أن لا تظهر مباشرة في هذا العمل خوفا من أن الجهل العام ينكر عليها مشربا بالحديد  
وسيرها المستحدث وانما اتصل اليه بالوسايط فذلك أحكم وأحرز

وبالجملة فان الدول عميل امال افراط في مراعاة اميال الامة واما في غرض الطرف عنها وكثير من  
القوانين النافعة ردت لجهد زعم البعض بأنها تخالف اميال الامة على أن القائلين بذلك  
لا يعلمون من اميال الامة شيئا اذ يستحيل أن تتفق كلمة أمة بتمامها على امر واحد ولا أن يكون  
احساس جميع الافراد واحدا في امر مجهول عند السواد الاعظم منهم وفضلا عن ذلك فان خطأ  
الامة لا يستلزم تركها على ما عثت فيه وربما رجعت عن ميلها اذا وقفت على الحقيقة والافاض  
طريقة اتصال الامة بمعرفة الصحيح من الفساد والمقتن مغسول اليدين وهي سائرة خلف  
الاهواء ان في التاريخ أخبارا عن أمم أخطأت في نزاعها فلما انكشف لها الغطاء عن الحقيقة  
رجعت اليها وتذلت كل هذه الصعوبات التي لا تقاوم قوة الحق ولا تعلو عليه - ومن جهة ثانية  
نرى ذوي الاغراض يتخذون ميل الامة لاجل ايجار يوت به من عا كسهم في اغراضهم فن قائل ان  
الامة جاهلة لا يليق بها قانون بلاد ممتدة ثم يستريح بعد ذلك من النظر في ذلك القانون والحقيقة  
أن السبب الذي دعاه للاستراحة والركون الى الكسل والبطالة انه هو الوهم الذي استولى عليه  
اميال الامة عندهم الاعنوان من وريستعمل في الاغراض

(تاسعا) - المصادرة على باطله المصادرة هي مصادرة في الكلام أول من دل عليه الرسطو لها  
صور متعددة تخفيها على من لم يعن النظر وتأمل في اللباس الذي يكسوها وهي عبارة عن



الاحتجاج بنفس القضية الواقعة فيها النزاع وهي طريقة باطلة في علم الكلام تندس في علم الاخلاق والتقنين تحت أستار ألفاظ تخدع النفس فتغتر بها والالفاظ التي من هذا القبيل هي ما زاد في مفهومها أمر يدل على الاستحسان أو الاستقباح بخلاف الالفاظ البسيطة التي تدل على معناها فقط من غير الفات الذهن الى تقبيح أو استحسان وعليه يظهر للتأمل أن اللفظة الغرارة تدل على قضية ضمنية ملازمة لها من دون احساس المتكلم وتلك القضية هي الاستحسان أو الاستقباح على وجه مجمل غير معين

نتج من هذا أنه لا ينبغي تفهيم المنفعة مثلاً بكلمة تشير الى الاستحسان أو الاستقباح لأن ذلك يعد تناقضاً كما أنه لا ينبغي تحسين نوع من أنواع الخلق إذا كان اسمه معصوباً على الدوام في الأذهان بمعنى الاستقباح وعلى من أراد الدلالة على المعنى المراد فقط أن يستعمل الالفاظ البسيطة فيقول مثلاً صرف الأيراد بطريقة كذا مدح فان الناس لا يلتفتون الا لتطريفي هذه القضية من حيث هي ثم يصوبون أو يخطئون حسب ما يظهر لهم فيها ولما قال (هيانيسوس) ان جميع الاعمال مبنية على المنفعة فحزبت الافكار كلها عليه وستسامعوه آذانهم لان كلمة منفعة كان لها معنى رائد على مفهومها الحقيقي وهو حب الذات والتعرض للنفس وفقد المحبة والتعطف

هذا - وقد بنى كثير من الاحكام السياسية على الالفاظ الشعرية فقط ففهم من علم القانون بكونه موافقاً لمبادئ الحكومة المملوكية أو الجمهورية وذلك لا يفيد معنى في النفس اللهم الا اذا كان لمبادئ الحكومة مفهوم آخر - ولا شك أن الناس ينقسمون الى قسمين - الاول يستحسن القانون لميله الى تلك الحكومة - والثاني يقبحه لنفوره منها فان تخاصم الفريقان لا يشرعان الا اذا تعبان من الخصام ولا يمكن البحث بينهما في ذلك القانون الا اذا عدلوا عن تلك الالفاظ وأخذوا يقصدون مضارره ومنافعه

أعجب بلا كستون كثير اشكل الحكومة الانكليزية وأنهم اجعلت بين المملوكية المقيدة والمملوكية المطلقة والحكومة الديمقراطية ثم أكد أن الانكليز طائزون لمزايا هذه الحكومات الثلاث - عجبا كيف غفل بلا كستون عن أن في دليله دليلاً عليه وهو أن حكومة الانكليز جعلت بين زدائل تلك الحكومات كلها أيضاً

كلمة الاستقلال معصوبة بمفهوم رائد على معناها فيؤخذ منها إعادة علو النفس والقضية والتابعة تدل بطريق الالتزام أيضاً على معنى سقوط الدرجة وانحطاط الاخلاق ونزول مداح النظام الانكليزي يجدون استقلال قوى الحكومة الثلاثة ويقولون ان هذا الاستقلال أيها ما يكون

في الحكومة وأعداء ذلك النظام يقولون ان قوائم الثلاثة ليست على تمام الاستقلال فلا المدح ولا القدح مبنيان على سبب صحيح -

لانا اذا نظرنا الى الواقع رأينا الاستقلال محالاً ان الملك واللوردات والامراء يتدخلون مباشرة في انتخاب مجلس العموم والملك الحق في حله بعد الانتخاب وله تأثير أيضاً يمنع من اوظائف الشرفية وعلامات الامتياز والاعتبار - ومن جهة ثانية ترى الملك تابعاً للمجلس وبالاخص لمجلس العموم لان الملك لا يدوم الا بالمال والرجال والامران بين يدي نواب الامة - وكذلك لاستقلال مجلس الاعيان لان الملك الحق في زيادة أعضائه وهي طريقة توصله الى تغيير الآراء وجعلها مناسبة لما يريد

وعليه فن الخطأ ان يدور البحث على ألفاظ غابت حقيقة مفهومها والاولى النظر في النتائج والآثار الحقيقية - فالبيعة موجودة بين قوى الحكومة الانكليزية - وتلك البيعة المشتركة هي التي أوجدت حسن النظام وجعلت سير الكل متقنات متقرا - وهي التي تلزم كل قوة باحترام غيرها والتباعد عن اعنائهم ولو كانت كل واحدة مستقلة لاستدامت المصادمة بينهم فيؤل الامر الى استعمال القوة ويقضي الحال الى اعتناق الحكومة الديمقراطية المحضة وهي الحكومة الفوضوية من الناس من يريدون تنظيم دولهم على حسب المذهب الذي ألفوه وهو أن يكون للامة نواب هم الذين يتولون زمام أحكامها ومعلوم أن من لوازم هذا المذهب ايجاب تعميم حق الانتخاب فاذا تتبعنا النتائج وأخذنا نتخرج من النتيجة غيرها وصلنا الى أنه يجب تجديد الانتخاب بقدر الامكان حتى تكون الامة طامحة في الحقيقة فاذا عرضنا هذه المسئلة على أصل المنفعة لزمننا الاعراض عن الالفاظ وأن لا نبحث الا في آثار ذلك النظام ومن هذه الجهة نرى أنه لا ينبغي منح حق الانتخاب الا لمن تعلق به ثقة الامة لانه اذا حصل الانتخاب بواسطة قوم لا ثقة الهابهم قلت ثقتهم أيضاً بجمعية النواب والرجل الذي لا ثقة الامة به هو من لم يكن ذا أطوار جيدة ولا مستقيماً في أعماله ولا عالم بدرجة كافية ولا استقامة في رجل يسهل عليه بيع نفسه أو ليس له مستقر معلوم أو حكم عليه من المحاكم الجنائية في بعض المسائل التي تخدش الاعتبار ولا علم يكفي لهذا الغرض عند النساء لان اشتغالهن بصالح البيت يشغلهن عن ذلك ولا عند الاطفال والمراهقين ولا عند من قعدت به الفاقة عن التحصيل وغير ذلك

هذه كلها ملاحظات تلزم في تعيين من لهم حق الانتخاب وفي تقدير مدة بقاء النواب في جمعيتهم فلا يلتفت اننا الى ألفاظ أدبية مبهمه المعنى



ومن قبيل المصادرة إنشاء الاحكام على العقود التي توهم وجودها بعض العلماء وحكنا بفساد التعليل  
بها من جهة مخالفتها للواقع

فلا تيسر لروبو ولو ك اقامة البرهان على وجود شرط كذا في العقد الذي اخترعه الا اذا دل  
على المنفعة الناجمة عنه ولن فرض أن هذا العقد الوهمي الذي لم يتقش ولم يكتب موجود حقيقة  
فلا شك أن قوته تكون في منفعته والنام يحافظون على ما التزموا به لان حسن النية أساس  
الاجتماع والوفاء بالوعد نافع للجميع فان فقدت المنفعة ارتفعت الثقة وذهب الامن وماتت  
التجارة ولا يجدي في الغابات والاحراش التي هي مقر الانسان في مبدأ الامر ما يدلنا على وجوب احترام  
تلك الجهود وأن لها قوة تذكر والحق أن الالتزامات اذا أضرت قلا قوة لها لان الحالك اذا التزم  
باشقاء الامة كان التزامه باطلا واذا التزمت الامة بالانقياد لكل حادثة اتفق ذلك الواجب ان  
جاءها (نيرون) أو (كاليجولا) (١) وحق لها الخروج عما وعدت به وهكذا ان نشأ عن العقد ضرر  
عام فلا عقد - نتج من هذا أن صحة العقد انما تأتي من منفعته في الواقع ونفس الامر الا أنه - م  
ألبسوا تلك المنفعة لباسا غير اللازم ولذلك كانت النتائج متضاربة والحقيقة خافية

(عاشرا) - التعليل بوجود قانون تصويري تعليل باطل زعموا أنه يوجد قانون طبيعي وحق  
طبيعي وهما أمران وهميان من قبيل التخیلات الفاسدة ولما كان لهما تأثير كبير في علم التقنين  
وجب أن نضرد الكلام عليهما

معنى لفظ القانون في الاصل هو ما اتفق الناس على فهمه منه وهو ارادة الواضع فاستنادها الى  
الطبيعة مجاز شبهت فيه الطبيعة بذات حية تصدر عنها انصوص وقواعد ته في المجاز أيضا قانونا  
وأما الراء التي توجد معه بقطع النظر عن الهيئة الاجتماعية ووجوده فيها وقبل أن يوجد  
القانون السياسي أو المدني تسمى قوانين الطبيعة بهذا المعنى ذلك هو معنى قانون الطبيعة في  
الحقيقة لكن لم يستعمله العلماء كذلك بل جعلوا كالمطبعة قانونا مستطورا يرجع اليه ويتقل  
عنه ويعارض به القانون الوضعي ولا يلتفتون الى أنه من اختراعهم وأنهم اختلفوا فيه وجاءت  
أقوالهم مناقضة لبعضها وأنهم اغنايدعون وجوده ولا قدرة لهم على اثباته وأن هذا هم تعبدت

(١) كاليجولا أحد الامبراطور الرومانيه اشتهر بالحسنة وبلغت به القسوة أن عني لو كانت مملكة الرومان  
كشخص له رأس واحدة لیتمكن من اطاحتها بضربة واحدة وكان من حقه أن قلده حصانه منصب  
الفصلية حكم من سنة ٣٧ الى ٤١ واما نيرون فهو الامبراطور الحاصر لروية حكم من سنة ٥٤  
الى سنة ٦٨ واشتهر أيضا بالفجور والقسوة وقد وصفه الشاعر الفرنسي الشهير راسين ببيتق شعر  
جعلهما على لسان اغريسين والته هذا الظلم معناه ان اسمك سيكون في الاجيال الآتية كلمة سباب مؤلة  
لا كبر غشوم ظالم

بتعدد الكتاب وكلما تقدموا في البحث لزمهم الابتداء فيس من أوله لان الاصل قانون وهمي وكل كاتب ينسب اليه ما يحب وما يريد والنزاع مستمر والحقيقة غائبة

ان كان في المرء امر طبيعي فليكن الاحساس ببلدة أو ألم ومن العيب تسمية الاحساس قانونا للتناقض الذي يقع المتكلم فيه لان القانون انما يوضع لقمع الاحساس وتنظيم سيره فهو خاضع للقانون ألا ترى أنه اذا اشتد الاحساس وجب تشديد القانون ولو صح وجود قانون طبيعي يوجه الامة صوب الخير العام لما احتج الى ايجاد قانون وضعي اذ يكون ذلك بمنزلة الاستعانة بنبتة صغيرة في حمل شجرة كبيرة أو بمنزلة ايقاد نيران من لزيادة نور الشمس

قال بلا كستون عند كلامه فيما يجب على الآباء لابنائهم من لوازم الحياة ان ذلك أصل من أصول القانون الطبيعي أي واجب قضت به الطبيعة وذلك أن أحدهما واجب من الآخر وموت تسكيو أصاب في قوله ان واجب الوالد في تغذية ابنه هو السبب في وجود الزواج وهو الذي يعين من يقوم بهذا الواجب اه

لو قلنا ان الآباء مستعدون لتغذية الابناء وأنه يجب على الآباء تغذية الابناء تحصل عندنا قضية ان مختلفتان لا تستلزم احدهما الاخرى وهناك أسباب قوية تقتضي الالتزام بهذا الواجب ولا ندري ما السبب في أن موت تسكيو وبلا كستون لم يذكراهما وأنهما ارتكبا على القانون الطبيعي وعليه يكون هذا القانون العام عندهما محتاجا الى قانون ثانوي صغير حتى يتأق العمل به ولو صح وجود هذا الواجب الطبيعي كما زعم موت تسكيو لكان دليلا على عدم منقعة الزواج في الغاية التي ذكرها على الأقل فمن غايات الزواج أنه يقوم مقام المحبة الفطرية أو يقويها وقد شرع ليصير ميل الآباء الى تغذية آبائهم واجبا محتما حتى لا يحيدون عنه ان وجدوا صعوبة في طريقه

الناس ميالون كل الميل الى تحصيل لوازمهم المعاشية وليس عندنا قانون يلزمهم بذلك فلو كان ميلهم لتحصيل لوازم آبائهم على تلك النسبة ثابتا مستمرا لما اختلف بفكر الواضع أن يقيم ذلك الميل واجبا وكان اليونان يتخذون أسواقا للاطفال والصين أعظم منهم حتى الآن فهذا لا يجب في ابطال تلك العادة أن يستدل على قبحها بغير القانون الطبيعي المعلوم عنده هذه الامة

ثم الحق ذو معنيين معنى أصلي والآخر مجازي فالحق بعناه الأصلي ما أوجده القانون الحقيقي لمعنى فالقانون الحقيقي يوجب الحقوق الحقيقية والحق الطبيعي ما أوجده القانون الطبيعي وان قولهم الحق الطبيعي استعمال مجازي مشتق من استعمال مجازي آخر

ان كان في المرء شيء طبيعي فليكن قواه وملكانه وتسمية تلك القوى والملكات حقوقا طبيعية فيها تناقض كما تقدم في الكلام على القانون الطبيعي اذ الحقوق وجدت ليتمكن الافراد من



استعمال وسائلهم واستخدام ملكاتهم والحق كقيل والملكة مكفولة فكيف يمكن بعد ذلك  
أن ينتهي البحث بين قوم خلطوا هذين الأمرين وكل واحد منهما باعتزاز عن الآخر وكم يكون عدد  
القانون إذا سميت الصفة التي يستخدمها الإنسان في عمل من الأعمال باسم ذلك العمل

واعلم بأن الحق الحقيقي يستعمل دائماً في معناها الشرعي وأن الحق الطبيعي يستعمل غالباً في معنى  
يناقض الشرع كقولهم لا يجوز أن يعملوا القانون على الحقوق الطبيعية وهم في ذلك يستعملون الحق  
بمعنى أرقى من معنى القانون وأذن فعندهم حق يضاد القانون ويبطله وأكبر عدو للعقل وأعظم  
هادم للحكومات هو الحق بذاته المعنى الذي يستعمل الكلام مع المتعصبين المسلمين بحق طبيعي كل  
يفهمه كما يشاء ويطبقه كما يريد لا يسعه النزاع عن جزمه لأنه واحد في ذاته لا ينقسم كأنه  
لا ينقسم فهو حكمة أبدية وقاعدة أزلية إن حاد عنه عد من الخيانة أولئك القوم ينظرون إلى القانون  
من حيث ارتباطه بذلك الحق الموهوم لأن حيث آثاره في الأمة أن خيرها وإن شراً وبعبارة أخرى  
يقومون أو هم أحدهم قام التجارب والاختيار

ذلك خطأ محض ينتقل بالسهولة من عالم التخيل إلى الأعمال قال بعضهم يجب على الناس أن  
ينقادوا إلى القوانين الموافقة للطبيعة أما التي تخالف الطبيعة فهي لا غية بطبيعتها ويجب نبذ  
طاعتها وكل رجل فاضل يجب عليه أن يدافع عن الحقوق الطبيعية حتى لا يعيث بها والحق  
الطبيعي واضح بذاته لا يحتاج إلى البرهان بل يكفي بذكره

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج التماس إلى دليل

ومن شك في الحق الطبيعي فأنما هو فاقد الاحساس أو به فساد في النفس هذا قولهم ولكن  
لا يتم معنى البعض بأن أنسب إلى الذين يزعمون أنهم سياسيون أفكاراً ثورية أن يكرهوا  
بلا كستون وكان أشد الكتاب احتراماً للحكومات قال عند كلامه على القانون الطبيعي والقانون  
الإلهي لا يجوز الادعاء إلى قانون وضعي يناقض القوانين الطبيعية أو الإلهية فإن أمر القانون  
الوضعي بشيء نهي عنه تلك وجب أن لا يطاع

أليس هذا بمثابة وضع السيف في أيدي المتعصبين لمحاربة الحكومة ألا يجد كل واحد من  
الناس في القوانين الطبيعية أو الدينية على اختلاف المذاهب في سبيل إلى الخروج على جميع  
القوانين الوضعية وهل يمكن بقاء أمة يظن كل فرد من أفرادها أن من الواجب عليه مصادرة  
قوانينها اللهم إلا إذا كانت موافقة لأمياله يكاد شارح القوانين الطبيعية وغيرها أن  
يتضاربوا

قالوا السعي وراء السعادة حق طبيعي ونحن نقول السعي خلف السعادة ميل طبيعي ولا يسعنا أن

نقول بأنه حق طبيعي إذا لم نأمل يرى سعادته في قتل عدوه وليس له حق طبعاً في قتله وجعل ذلك حقاً لا يؤدي إلى السعادة كما هو ظاهر كان (تورجو) (١) من أكابر الرجال ولكن انما زال إلى الرأي العمومي في مسائل الطبيعة من غير نظر فيها فكان يعتقد مثلهم أن هناك حقوقاً طبيعية لا تباع ولا تشرى وأخذ يظلم ويتعسف وهو غير شاعر بما يفعل وكان كلما جال بفكره مشروع ولم يدرك جهة الخطأ فيه عذمه من الحقوق الطبيعية ثم يجريه كأنه أمر سماوي نزل عليه ولا يسمح غيره بالبحث فيه وقد أخطأ الناس كثيراً في فهم المنفعة وحصرها في معنى ضيق واستعمال اسمها في بعض الجرائم والآثام ولذلك ظن الناس أنهم منافية للعدل فسقط اعتبار هذا الأصل وساءت سيرته بين الناس ولزم أن يوجد رجل ذو عزم وهمة ليعيد لها مجدها ويرجع الأفكار عن غيرها هذا وأظن أنه يمكن التوفيق بيني وبين أحزاب الحقوق الطبيعية فأراهم لا بد أن يكون جال بفكرهم أن الطبيعة ما أوجدت قانوناً عينا بل ذلك لأسباب وبواعث فيجب إذن أن يبينوا لنا تلك الأسباب والبواعث حتى يكمل اعتقادنا بذهبهم وهو أولى من اقتصارهم على تعطيل القانون بواضعه مادام الواضع مجهولاً عندنا فإن أنونا التايبيان علامهم وأسبابهم تصالحنا وتم الوفاق كان يجب علينا أن نذكر طرفاً من خطأ المجالس الشورية والتعريض الشخصي ونسبة الأسباب إلى زياد وعموم من الناس على خلاف الواقع والمشاهدة لكن ما قلناه كافٍ في بيان ما هو السبب الحقيقي وما هي العلة الباطلة بالنسبة لأصل المنفعة كل هذا الخطأ الذي تقدم بيانه لا يخرج عن أحد الأصلين الباطلين فلا يغتر المطالع اذن بما جاء عنهم أبداً بل كل أمر يرجع إلى أحدهما باطل ينبغي أن لا يلتفت إليه وأختم الكلام في هذه المقدمة بملاحظة عمومية وهي أن لسان الخطأ مضطرب غير ثابت في مقاله متلعثم في عبارته ومن علاماته كثرة الالتفاف المترادفة وزيادة الكلمات المفخمة التي يحتاج إليها في ستر الخطأ فيكون المرء إلى تغيير أساليب الكلام حتى لا يعجز السامع ولا يله القارئ أما لسان الحقيقة فبسيط لا يختلف ترد معانيه بالفاظها السابقة فيقول كل شيء يرجع إلى لذة أو ألم وعمل كذافيه لذة أو ألم تلك قضية بسيطة واضحة لا يمكن الإيهام فيها ولا أطلب من القراء أن يصدقوني بمجرد تلاوة هذه الأسطر ولكنني أعطف عليهم على التجارب وهناك يعلمون خصوصاً أن جربوا بأنفسهم فإن كان لديك طريقان مختلفان للسير في شأن من الشؤون وأردت أن تعرف الذي تسلكه منهم ما فقدر للذائد والآلام التي تنجم عن كل منهما ثم سرفي الذي تفوق إذا نذره على آلامه اه

(١) أحمد شاهيرالفرنساويين في التدبير والادارة ولد سنة ١٧٢٧ ومات سنة ١٧٨١ ولهارة في إدارة إقليم لويج تينين وزير المالية سنة ١٧٧٤ وشرع في إصلاحات جملة لكنه لم يلبث أن غضبت منه الشورى وحقت عليه حاشية الملائور السادس عشر فعزل سنة ١٧٧٦



## (أصول القانون المدني)

(قال المترجم الفرنسي)

كل من تكون صناعته الاشتغال بعلم القوانين تراه يقر من القوانين المدنية أكثر من غيرها وشدة انكباب الناس كانت دائماً في علم التدبير المدني والقوانين الجنائية وما يتعلق بالحكومات وقواعدها فألف العلماء فيها كتباً شهيرة صيتها في الآفاق وصار كل الناس مضطراً إلى معرفتها والعلم بما تدون فيها كي لا تنقص درجته ويقل اعتباره في أعين الناس

أما القوانين المدنية فلم تخرج من مكاتب المحاماة وترى الشراح نائمة في التراب بجانب كتب البحث والاعتراض والناس لا يعرفون منها شيئاً حتى أن المعروفين من الفرق والاحزاب ينظرون إلى تلك المؤلفات الضخمة بعين الاحترام ويقرؤون أسماء الرئانة ولكنهم لا ينطقون بكلمة ولا يتحركون لتصفح جزء من أجزائها

والسبب في اشتهار الطباع من هذا القسم هو الطريقة التي آلفت عليها كتبها إذ كلها جديدة غامضة المعنى كما كانت عليه الحكمة أيام الجدلين إلى أن ظهر المجربون ومن الناس من ينسب خفاء معاني تلك الكتب وتعقيد عبارتها إلى صعوبة الموضوع نفسه ولكن هذا من قبيل استدال ثوب الأعضاء ليس إلا إذ موضوع القوانين المدنية أمورهم الناس جداً من أمن وملكية ومعاملات يومية وروابط بين أب وبنيه وامرأة وزوجها وغير ذلك فهو الذي يبين لنا كيف توجه الحقوق والواجبات وهما نهاية الموضوع وغاية المقصود وليس القانون المدني في الحقيقة غير القانون الجنائي بل هو من جهة مخصوصة لأن القانون الذي يوجد الحقوق يسمح لأصحابها بالتمتع بفوائدها ويوجب على الآخرين أن لا يخاصموهم عليها والاختصاص مهم بعد جرمها وارتكاب الجرم عبارة عن انتهاك حرمة واجب من جهة والتعدي على حق من الجهة الأخرى فإن كانت الجريمة شخصية كانت انتهاكاً لحرمة واجب شخص له علينا حق من الحقوق وإن كانت عمومية فهي انتهاكاً لحرمة واجب للامة التي لها حق علينا وعليه فالقوانين المدنية هي بعينها القوانين الجنائية باعتبار خاص فإن اعتبرنا القانون من حيث وضعه للحقوق ونهيته عن التعدي عليها فهو القانون المدني وإن اعتبرناه من جهة أثره وتيجته إذا وقع التعدي على الحقوق وانتهكت حرمة الواجبات فهو القانون الجنائي

أما مرادهم بأصول القانون المدني فهي الأسباب التي ينبغي للشارع أن يبنى عليها وضع الحقوق والواجبات وأنا لا أنجد بين مؤلفات هذا القسم كتاباً واحداً يبين لنا تلك الأسباب ولم تدخل الحكمة في

هذا الموضوع حتى ان كتاب (لنجي) (١) الذي سماه حكمة القوانين المدنية لم يطابق جوهره عنوانه بل جاء لبيان تخيل مخيل قائم في خدمة نفس فاسدة فان مؤلفه اراد ان يربح جميع الحكومات الاورباوية الى الاستبداد المعروف في بلاد الشرق لينظم فيهم الحرية والانسانية التي عذبتهم وأقلقتهم ولقد اشتهر الخصام بين أهل القانون حتى آل أمر البعض منهم الى الشك بأن هناك أصولاً ثابتة وقالوا كل قاعدة وضعت هو سوا اختيارا وما جاءت نعمة القانون الا لكونه قانونا فان أحكامه مهما كانت تنفع السلام وهو غاية ما يتمنى وهو مذهب قل صوابه وكثير خطؤه وسرى في هذا الكتاب ان أصل النعمة يشمل القانون المدني كغيره الا أن تطبيقه صعب يجب فيه دقة النظر والتأمل وأول شيء التفت موصيؤ بشام اليه هو ما بنى المؤلفون عليه مذاهبهم من الاصول التي لم تكن في الحقيقة الافكار الطبيعية وجدت بوجود الانسان وأظهر لوك بطلانها كالحق الطبيعي والعقد الاجتماعي والحسن الادبي والعدالة والظلم وتحقق أنهم كانوا يدورون في حلقة لا أول لها ولا آخر ينتهي الطالب اليه ثم عن في طريقة نيوتن وبياكون ونقلها في علم التقنين وانتزع بواسطتها فيه علماً مبني على التجارب كما بيناه في المقدمة وبذلك انظم مذهبي وكلمة لا تدل على احساس بلادة أو ألم فلم يقل بأن الملكة حق طبيعي اذ هذه الالفاظ لا مصداق لها ولا يستدل منها على شيء في العالم الخارجي ورأى العدالة والظلم يحومان حول الموضوع من غير حل مشكلاته لذلك اذا نصح بوضع قانون لا يركن في نصحه الى وجود مقابل له في علم الحقوق الطبيعية لان ذلك مصادرة فلا يصح القول بوجود شيء قصداً بعباده وفي كلامه على الواجبات لم ينجح الى الاسباب الغامضة والعلل الوهمية بل نص على ان مصدر الواجب اما خدمة سبق أداؤها لمن يلزم بها أو ضرورة الحاجة عندهم هي في صالحه أو من تراضى المتعاقدان واتخذ التجربة مرشداً والنظر مقياساً فلم يعتبر القوانين الا لكونها تؤثر على الملكات وعرف ان أسباب القوانين انما هي تجنب الآلام

لا يزال المشتغلون بالقوانين المدنية يبنون أحكامهم على الفرض والتقدير ويتوهمون أن تقديرهم أمر واقعي فيقولون بعقد اجتماعي لا وجود له أو عقد ضمني لم يظهر لنا شاهد عليه وتراهم أحياناً يقولون بأن هناك موتاً مدنياً وأخرى ينكرون الموت الطبيعي ويجعلون الحاضر غائباً والغائب حاضراً وأن إقليم كذا غير موجود في مكانه وحكومة كذا ليست ملكاً لمن هو صاحبها وان الانسان ربما كان من جملة الاشياء فهو غير قابل لان يكون له حق في شيء ما وان الاشياء ربما كانت من الانسان لها حقوق وعلمها واجبات وان من الحقوق ما لا يكتسب بمضى المدة مع سبق طرق هذا الامر عليها ومنها ما لا يساع وقد يبيع على الدوام وان الممدوم أقوى عندهم من الموجود كل

(١) محام ورجل آداب فرنساوى حكم عليه بالقتل وقتل ستة ١٧٩٤



هذه افتراضات لو جردتم - م عنها لما عرفوا أين يوجدون ولما استطاعوا الثبات في مرادهم  
لا ارتكانهم على هذه الأباطيل وقد طرح مسيو بيتام هذه الاسانيد الواهية وعدل عن كل فرض  
وتقدير ولم يرتكن الا على أسباب أخذها عن الواقع ووقائع اتزعهما من تأثير القانون بالذمة والالم  
ولهذه الطريقة وصل الى رفع البحث في القوانين المدنية الى مقام العلم وهو علم جديد ينظنه الغير من  
درس في تلك المدارس القديمة مضطربة وجدال لكن من لم تضله المذاهب الباطلة يرى انه بسيط  
بديهي معتاد لذلك اذا ترجم هذا الكتاب بجميع اللغات لم يختلف معناه ولم يتغير موضوعه حيث  
التجربة العمومية مرجعه أما الكتب التي بنيت على الالفاظ المتداولة عند أمة المؤلف المركبة  
على أسباب تخيلية وتعاريف اختيارية فانها تضيق بالترجمة ان تعدت المقابلات في الالفاظ كما  
أن عشائر أفريقيا التي تستعمل الحجار بدل النقود اذا خرج منها واحد الى ماوراء حدودها وأراد ان  
يبدل تجارته بتجارة أجنبية عرف فقر عشيرته

ثم اني أحيط علم القراء بأن موسيو بيتام خاض عند كلامه على القوانين المدنية في القوانين الانكليزية  
واني حذف ذلك من هذا الكتاب لاختصاصه بيد معين لكني أبقيت كلامه في هذا الخصوص  
كلما بنيت ملاحظة عليه واني شرحت بعض أفكار خاصة بالقانون الانكليزي اكتفى المؤلف  
بالإشارة اليها ورعياً كون أخطأت فلا ينسبها القاري اذن الى المؤلف لان قوانين انكلتره صعبة  
المثال جدا بحيث لا يجوز للانكليز انفسهم عن لا يشغلون بهذا العلم أن يخوضوا في الكلام عليها  
فضلا عن غير الانكليز

### (التمم الاول)

(في الغرض من القانون المدني)

### (الباب الاول)

(في الحقوق والواجبات)

جميع الامور التي يجب على واضع القانون توزيعها بين الافراد ترجع الى قسمين وهم الحقوق  
والواجبات اما الحقوق فهي بذاتها من اياها الممنوع بها واما الواجبات فهي بعكس ذلك انقال على  
المكلف بادائها

نتج من هذا ان الحق يخالف الواجب الا أنهم ما متلازمان ومصدرهما واحد فانا اذا رجعنا الى وقت  
الوضع نرى أن المقتن لا يسعه ان يمنع زيدا حقاً من الحقوق الا اذا قضى على غيره بواجب من  
الواجبات مثلاً اذا أراد الواضع ان يمنع زيدا حق الملكية في قطعة من الارض وجب عليه انما

لوضعهم يلزم غير زيد بان لا يقربوا تلك القطعة وان أراد ان يولي عمرار ياسة لزم ان يأمر غيره بالاذعان اليه

وينبغي للواضع ان يمنح الحقوق بالسهولة وهو منشرح الخاطر لان الحقوق من الخيرات لكن لا يجب ان يفرض الواجبات الا وهو على حذر وعند الضرورة فقط لان الواجبات اضرا في ذاتها وأصل المنفعة يقضى عليه ان لا يفرض واجبا الا اذا كانت المنفعة الناتجة عنه أكبر من ضرره واعلم بان افتراض الواجبات يقيدها الحرية لان من يخالف القانون فيما أمر به ونهى عنه يعد مذنباً وكان الذنب غير موجود قبل وضع القانون كما لا يخفى فالجزم انما ينشأ من ترك ما أمر به القانون أو من فعل ما نهى عنه ولقد انشأ المقتن الى تقييد الحرية بحكم الاضطرار اذ يستحيل عليه ان يمنح الحقوق ويفرض الواجبات ويحافظ على الارواح والاموال والعرض والشرف وموارد المعيشة والحرية أيضا مع بقاء الحرية مطلقة السراح غير مقيدة ولما كان تقييد الحرية محموبا على الدوام بشئ من الالم عند الناس وذلك الالم تارة يكون صغيرا وتارة يكون جسيما بحسب الاحوال وطبيعة القيد وجب ان لا يستعمل التقييد او غنغ لبعض الافراد سلطة على الآخرين او يصدر قانون للعقاب الا عن سبب كاف مخصوص بالوضع المراد واعلم ان لكل قانون مانع من نفسه وهو كونه مقيدا لحرية الافراد فيجب على من أراد وضع قانون ان يبين السبب الخاص الموجب لاسمه وان هذا السبب أقوى من المانع الطبيعي من وضعه

كثير من العلماء ردوا قضية كل قانون يخالف الطبع للحرية وهم الذين اشتد شغفه بهم بهذه الكلمة أكثر من معرفتهم بحقيقة حق انهم غير واعين بها واستعملوها استعمالا لم يوافقهم أحد عليه فعرفوا الحرية بانهم اقدر على فعل كل امر لا يضر بالغير ولم يري ليس ذلك هو المانع في الاعتياذي الذي يفهم من هذه الكلمة اذ فعل الضرر حرية أيضا ولولم يكن كذلك لما وجدنا له اسماء في الاسماء على اننا نقول في حق المجانين والاشقياء يجب أن تنزع منهم حريتهم لانهم يفرطون في استعمالها ولو صح تعريفهم لوجب على كل واحد منا أن يمتنع عن اجراء عمل من الاعمال أو تركه حتى يقف على جميع آثاره فان ظهر انه يضر فردا واحدا من الناس وجب عليه أن يعدل عنه وان اباحه القانون أو أمر به وكذلك لا يسوغ للقاضي ان يعاقب السارق الا اذا تحقق من أن العقاب لا يؤذي كل هذه أقوال باطلة جمعها هذا التعريف فالاولى تركها واستعمال الجمل الواضحة البسيطة واذا رجعنا الى أنفسنا علمنا ان مطمح انظار الواضع تحصيل السعادة على الوجه الاتم بقدر الامكان وسعادة الفرد تكون عظيمة اذا قلت آلامه وكثرت لذائذه وكل واحد له طريق مخصوص في التمتع فينبغي ان يترك شأنه من هذه الجهة وان يحصل الاهتمام فقط بابعاد الآلام عنه والحكومة تؤدي هذا الواجب بمقتضى من الحقوق كالآمن على النفس والشرف والمال



والمعونة عند الحاجة ويقابل هذه الحقوق جرائم بحسبها لان القانون لا يوجب هذا الحق الا بايجاد الواجب ووجود الواجب يستلزم وجود المخالفة والمخالفة تقتضي تحديد الحرية والحاصل ان الانسان لا ينال حقا الا بترك جرم من حريته لكن الحق أكبر نفعاً على الدوام حتى مع رداءة الحكومة وكلما كثرت من ايا الحقوق وقلت آلام التقييد في الحرية ترفت الامة في الكمال

## (الباب الثاني)

(في ان الغرض من القانون المدني أمور متنوعة)

قلنا ان مطمح نظر الواضع في منح الحقوق وتقرير الواجبات هو السعادة العامة واذا بحثنا عن اجزاء تلك السعادة وجدناها اربعة يتلوه بعضها بعضا وهي العيش والرغد والمساواة والامن والسعادة التي مصدرها القانون تكون على نسبة كمال التمتع بهذه الامور الاربعة ويؤخذ من ذلك ان وظائف القانون اربع ايضا وهي تحصيل العيش وتوفيره وتسهيل المساواة وتثبيت الامن وليلاحظ ان هذا التقسيم ليس تاما كما ينبغي اذ يصعب التمييزا حياتيا بين هذه الامور وبعضها وربما اشتمل بعضها بعضا ومع ذلك فهو احسن ما يكون وسيعرض لنا في هذا الكتاب ان نفرّد كل واحد من تلك الامور الاربعة ونبحث فيه على حدة فمثلا الرغد يشمل العيش لكن ميراثا الامرين لانه يجب على الواضع ان يضع نصوصا لتحصيل العيش لا ينبغي وضعها بالنسبة لتوفيره والامن يقتضي أموراً كثيرة بقدر الاعمال التي تخول به فهذا الامن على النفس وامن على المال وامن على الشرف وامن على الحالة المدنية وكل عمل يحل بالامن ونهى عنه القانون بعد مخالفة والامن أكبر غرض للقانون لانه يتعلق بالحاضر والمستقبل وأما العيش والرغد والمساواة فيمكن اعتبارها واقعية فقط وقد جعلنا المساواة غرضاً من اغراض القانون لان غاية الكلية تحصيل السعادة للعموم ولا مرجح في ان يمنح زيدا منها أكثر من عمرو بل هناك اسباب تقتضي بغير ذلك ولان المزية التي ينالها زيد لا تقابل الحرمان الذي يصيبه عمرو فزيد يتمتع بغيره ومن سواه بالمون ويساعد القانون على المساواة بحفظها ان وجدت أو بإيجادها ان انعدمت والثاني أصعب الامرين اذ ربما أوجب الخطأ فيه انقلاباً عظيماً والمساواة ان أطلقت دلت على المساواة في

المال والاقيى بحسب ما تضاف اليه كالمساواة فى الحقوق السياسية أو الحقوق المدنية وغيرها  
وربما اعتراض البعض على عدم ذكر الحرية من جملة الاغراض فى القانون وقد عد لنا عن ذلك  
اجتناباً للتشويش ولأنها فى الحقيقة فرع عن الأمن أو مندرجة فيه فالحرية الشخصية مثلاً  
عبارة عن أمن المرء وقوع ما يؤلمه شخصياً كالضرب وتلم الشرف وأما الحرية السياسية  
فداخله تحت الأمن أيضاً من جهة مخصوصة وهى عبارة عن أمن المرء من سوء معاملة الحكومة  
وهو بحث يتعلق بالقوانين الأساسية لا بالقانون المدنى

### (الباب الثالث)

(فى ان هذه الاغراض مرتبطة ببعضها)

تتماز الامور الاربعة المتقدمة بالسهولة فى الفكر لكن يصعب التفريق بينها فى العمل ويجوز أن  
يصلح قانون واحد لها أولاً كثرتها لأنها تجتمع فى الغالب فاذا وضع قانون للأمن مثلاً صلح أيضاً  
للعيش وتوفيره

ومع ذلك يتفق فى بعض الاحيان تضاده فهذه الامور بمعنى ان الأمن مثلاً يقتضى حكماً ينافيه الرغد  
أو العيش والمساواة تستلزم توزيعاً يخالف الأمن

فاذا وقع التضارب بين أمرين منها اوجب النظر فى الاولى بالترجيح والا كانت هذه الامور راعية  
عندنا الى زيادة الخلط فى المطالب

ثم انه يظهر لكل ناظر ان العيش والأمن متساويان فى الدرجة وان الرغد والمساواة أدنى رتبة  
منهما لانه اذا فقد الأمن استحال بقاء المساواة يوماً واحداً واذا فقد العيش انعدم الرغد  
للمحالة فالامر ان الاولان هما الحياة والثانيان زينتاهما

أهم شئ فى علم القوانين هو الأمن كما قدمنا اذ لو فرضنا ان المقتن لم يضع قانوناً لتحصيل العيش لما  
ترتب عليه انعدامه فان كل واحد يدعى اليه بالطبيعة لكن اذا لم يكن قانون للأمن اتقى  
الباعث على الاول فلا فائدة فى قانون يأمر الناس بالزراعة والحصد اذا لم يتخذ من الوسائل ما يؤمن  
الزارع على غرات اتعابه

قلنا للأمن فروع متنوعة وليست كلها مهمة فى جميع الاوقات بل يجوز أن يهمل بعضها فى تقديم  
البعض الآخر مثلاً لا يلتفت الى الحرية التى هى فرع عن الأمن اذا دعت الى ذلك حالة الأمن  
العمومية لانه تقدم أن وضع القوانين موجب لتقييد الحرية

وعليه لا يحصل الخير العظيم الا بالحرمان من خير صغير وصعوبة فن التقنين توجب فى معرفة



الغرض الاهم وتقديعه على المهم في حال التضاد لان كل واحد منها يطلب التفضيل ولا ينبغي تقديم المساواة الا اذا لم ينشأ عن تفضيها ضرر بالامن أو اخلال بما أوجده القانون في الناس من الامل أو تغيير في القسمة الواقعة حال تفضيلها ولو كانت جميع الاموال منقسمة بالسوية لزم عليه انه لا يوجد ما يقسم ثم لا تلبث المساواة ان يهدم أساسها ويحتاج الى تجديد التقسيم فيا لم من كان التقسيم الاول في صالحه ومن أصابه ضرر منه واذا لم يكن حظ الصانع أو فر من حظ الكسول لتخلي الاول عن صناعته

ومن المحال سن القوانين اذا كان الاصل في الحقوق المساواة بين الناس لان القانون من شأنه أن يوجد الفرق بينهم حيث لا يمنع حقا الا اذا قرر واجبا وقولهم الناس عموما متساوون في الحقوق بمنزلة قولهم لا تابعة في الدنيا وان الولد مساو لآبيه في الحقوق فله ان يؤدبه ويديره وان المجنون له الحق في حبس الناس كما ان الناس لهم ذلك الحق عليه وللبليد الحق في سياسة العائلة كما ان للعائلة ان تسوس هذه كلها نتائج المساواة التي يزعمون وجودها فاما أن يكون ذلك معناها أو انها لا تفهم شيئا نعم أعلم علم اليقين ان أصحاب هذه المذاهب لا يقولون بالمساواة المطلقة لانهم ليسوا عجائز ولا بلهاء بل في آذانهم تفصيلات وقودوايضاحات لكن لا أظنهم يحسبون العامة تدرك مذهبهم على ما به من الجهل وقلة الادراك خصوصا وانهم غير متفقيين عليه واسانهم مغلق لايتفهم فينبغي لمن يدعى وجود الاستقلال ان يخشى ان الناس تصغي اليه زيادة عما يريد

### (الباب الرابع) (القانون والعيش)

لايسر للقن أن يضع نصوصا تتعلق بالعيش مباشرة وغاية ما يمكن ان يفعله هو ايجاد بواعث على التحصيل وتلك البواعث تنحصر في المشوقات والزواجر الا أن بواعث التحصيل موفرة بالطبع بدرجة كافية فقد أوجدت الحاجات والذائد بواعث التحصيل قبل ان يوجد القانون على كيفية أحسن وأكمل والحاجة تبعث المرء على العمل وتقوى الهمة وتدعو الى التدبير في الاسور وبالجملة تقوى جميع الملكات والمشوق موجود على الدوام وهو اللذة التي ينالها الانسان بعد ان يتم عمله ويفرغ من انعبه واذن لا احتياج للقانون مادامت الطبيعة كافية وزد عليه ان البواعث التي يكون القانون مصدرها ضعيفة التأثير غالبا والسبب فيه ان ابلاغ القانون الى حد الكمال محال وان معرفة الاعمال صعبة جدا حتى يكافأ فاعلمها أو يعاقب والامل في الهرب من القانون موجود عند جميع الناس اذ ين فوات الوقت المناسب وتطبيق القوانين مراحل اما المؤثرات الطبيعية

من باعث وزاجر فلا شك في وقوعها ويستحيل الهرب منها ولا مهلة ولا مراعاة بل التجربة تنذر  
بالحادثة وتوجد اليقين بأن لا مفر منها وعظما الامس تأيد اليوم وتجدد ذلك بالانتظام ناف لكل  
ريب فلا يمكن بعد ذلك ايجاد قوة أكبر من تلك القوة الطبيعية الداعية  
ومع ذلك لا قانون دخل في تحصيل العيش بأن يحافظ للناس على الامن وقت العمل ويكفل لهم غرات  
ما يلزمون فامن في العمل وامن على الثمرات تلك نعمة القانون في التحصيل وهي نعمة كبرى

### (الباب الخامس)

#### (القانون والرغد)

ليس عندنا من سبب يبعث على وضع نصوص تلزم الافراد بعدم الاقتصار على الضروري من  
العيش لان البواعث الطبيعية على التوفير موجودة وهي أولى لان تصور اللذة وتعاقب الحاجات  
والرغبة الداعية في الاكثار من الرغد والرعاية تجدد في الانسان قوة يكسب بها ما يزيد كثيرا عن  
لوازم الضرورية مادام الامن محظيا عليه وكان اللذة والحاجة دفعتا الانسان الى تحصيل القوت  
كذلك تدفعانه الى التوسع فيه بلا نهاية لان الرغائب تعتمد بنسبة المقدرة فهي كالافق كلما تقدم  
السائر الى الامام رآه بعيدا والثمر لا توقف العمل بل كلما زادت القوة اتسعت الدائرة وعظمت  
الفائدة واشتدت رغبة الناس في التحصيل والانتاج ومن البسديهي ان ثروة الامة عبارة عن ثروة  
مجموع الافراد وتلك الاسباب الطبيعية تبلغ الثروة حدها الاقصى

وقد شوهد أن الثروة تحدث من مداومة العمل الذي يجلبه العيش واذن لا تناقض بين هذين  
الغرضين ومتى توقرت المعيشة ازداد أمن الناس عليها ومن طعن على وفرة العيش وعدها من  
الحلى والزينة فانما هو غافل عن هذه النسبة

ومما يؤثر على العيش طرق الحوادث وانتشاب الحروب وحصول العوارض المتنوعة فان لم يكن  
في العيش وفرة خيف من القحط كما يشاهد ذلك عند القبائل المتوحشة وكما شوهد عند جميع الامم  
في الازمان القديمة التي كانت فقيرة فيها ولا تزال نشاهد اليوم أيضا في البلاد التي لم يكن لها حظ  
وافر من الطبيعة كالسويد وفي البلاد التي تعاكس الحكومة تجارتها بدل ان تحميمها وتشجعها  
أما البلاد التي كثرت فيها أنواع الزينة وتنورت حكومتها في تأمين من القحط كانت كل هذه اذ كل شيء  
وان سقطت قيمته له منفعة اذا نظرنا الى اللازم الضروري فكثرة معامل الزينة كفاية من الجوع  
ومعمل شراب أو نشاء يصير عند الحاجة مخزن عيش تقات به الناس قالوا ان اقتناء الخيل  
والكلاب مضر لانها تعوق القوت وتقال العيش في الامة ومثاهم في هذا مثل الذين يزعمون انهم



منزهون لا مطمح لهم من الدنيا سوى القوت لذلك يريدون صرف مخازن التجارة ومعامل  
الصناعة حتى يكثر القمح في البلاد

### (الباب السادس) (في المساواة)

يسمى أحد فروع علم الطب علم طبائع الامراض (باتولوجي) وهذه الكلمة ليست موجودة في  
علم الاخلاق مع أنها لازمة فيه أيضا وأريد باتولوجي معرفة الاحساسات والشهوات والانفعالات  
وأثارها في السعادة وقد تأسس التقنين على أساس مترعز عن الاوهام والالهام وقد حان وقت  
تأسيسه على الأساس المتين وهو الاحساسات والتجارب وينبغي أن يكون عند المقتن ترمومتر أدبي  
يقف به على جميع درجات السعادة والشقاوة في الامة نعم ان ذلك حد كمال لا ينال لكن يجب  
أن يكون نظرا للمقتن موجه نحو هذه الغاية على الدوام وانى أعلم ان بعض الناس يرى من  
الصعب تدقيق النظر في اللذائذ والآلام ويقول الاولى ان يستكتفى بالعموميات والمجملات في  
المسائل مع القرب من الكمال بقدر الامكان وان كان ذلك موهوما وقائل ذلك اما أن يكون غير  
مهتم بالامر ولا عناية له به مطلقا واما أن يكون شاعرا بالضعف وقلة المتاع لان احساسات الناس  
منتظمة تصلح لان تكون موضوع علم وفقن وما لم تنتشر هذه الحقيقة ويعمل المقتن بعقمتها  
لا تخرج قوائمه عن مهده التجربة التي لا فائدة فيها

أساس الطب قواعد علم الباتولوجي المادى (أى المتعلق بالاجسام) وعلم الاخلاق طب  
النفس والتقنين جزؤه العملى فيجب ان يكون للتقنين قواعد مترعة من علم الباتولوجي  
الادبي

ولاجل معرفة تأثير قسم الثروة على السعادة يجب البحث في هذا الجزء من ثلاث جهات لان الثروة  
اما ان تكون موجودة على الدوام بين يدي المستفيع بها أو ان تخرج منها واما ان تكون عرضية  
أى حادثة

ولملاحظتنا عند الكلام على تأثير قسم من الثروة في السعادة تقطع النظر عن احساسات الافراد  
الشخصية وعن الاحوال التي توجد فيها تلك الاشخاص لان الطبائع متنوعة لا يمكن حصرها  
والاحوال مختلفة لا تدوم على سنين وربما اختلف شعور شخصين في حال واحد ولولم تقطع النظر  
عن هذين الامرين استحال علينا أن نضع قاعدة عمومية وقد يجوز أن تكون القواعد التي  
سنضعها غير صحيحة في حالة مخصوصة معينة لكن ذلك لا يقدح في صحتها بوجه العموم وملاستها

للنفعة فان قربت قواعدنا من العدل أكثر من غيرها وأمكن للفطن اتخاذها أساسا في عمله بالافضلية على غيرها كانت هي الاصح والاولى بالاتباع ولنشرع الآن في بيان الاحوال الثلاثة المتقدمة

الحالة الاولى - وهي ما اذا كانت الثروة موجودة من الاصل بين يدي المنتفع بها فأولا - نرى ان كل جزء من الثروة يقابل به جزء من السعادة وثانيا - اذا اختلفت ثروة شخصين فأعظمهما غنى أوفرهما سعادة وثالثا - زيادة سعادة الاغنى لا تساوي زيادة ثروته ورابعا - مما تقدم ينتج ان النسبة بين الشخصين في السعادة تضعف كلما عظم الفرق بينهما في الثروة وخامسا - كلما قرب الشخصان من المساواة في الثروة يعظم مجموع سعادتهما

واعلم باننا لا نستعمل الثروة والغنى في معناهما العرفي ولكننا نريد بالثروة أو الغنى كل ما يتعلق بالقوت أو بوفرة وقولنا قسم من الثروة اختصارا قسم من مادة الثروة قلنا كل جزء من الثروة يقابل به جزء من السعادة والاولى أن يقال كل جزء من الثروة يستحق نصيبا من السعادة لان أسباب السعادة ضعيفة التأثير عادة وبعبارة ثانية السبب الواحد في السعادة لا ينتجها على الدوام وان انتجها اختلفت فيها الافراد اذ يدخل هنامالهم من الاحساسات الشخصية والاحوال الخصوصية

والقاعدة الثانية ناتجة عن الاولى وهي الزيادة في الثروة زيادة في السعادة أو في استحقاق النصيب من السعادة وهذه حقيقة محسوسة دليلها التجارب عند كل انسان وانى أشهد من يشك فيها على نفسه أن يعطى ما زاده من ثروته الى أول من يلقاه لانهم اتراب في مذهبه وهي كل عليه - ان جودة طعام بني اسرائيل في الصحراء كانت تزول اذا أخذوا منه زيادة على حاجتهم فلو كان للثروة حدا إذا تخطاه المرء كان المال عيشا لا قيمة له في السعادة لما رغب فيه فردوا حده من الناس ولو وجد لرغبة الجمع والتحصيل حدا فاصل

وأما الثالثة - فلانظن أحدا يعارض فيها فلتفرض من جهة أن ألف زارع لديهم ما يقتاتون به وشئ من وفرة العيش أيضا ومن الجهة الثانية ملكا أو أميرا إذا أملاك واسعة وان ثروته هذا الأمير كثر وقل لا الف زارع فأقول بأنه من الظن أن سعادته تكون أعظم من سعادة الواحد منهم لكن ليست أعظم من مجموع سعاداتهم وبعبارة أوضح لان تكون سعادة ذلك الأمير أعظم من سعادة أحد الزارع بألف مرة بل كثير عليه ان تزيد سعادته على سعادة المزارع عشر مرات أو خمس عشرة مرة ان من يولد في السعة والثروة لا يشعر بها كمن جلب الثروة لنفسه لان لذة الاستحواذ هي التي تحدث السعادة لا الارتياح للتملك الحاصل لان لذة الاستحواذ نشيدة حادة تقويها الرغائب وما قاساه المستحود من الحرمان قبل حصول الملك عنده فضلا عن كونه كان يرمي باتعابه نحو



مال لم يكن محققا لديه من قبل أما لذو المالك الذي وجدته الانسان عن غيره فضعيفة تبليها العادة وهي خالية عن موجبات قوتها كما تقدم بيانه

الحالة الثانية - وهي التي يبحث فيها عن تأثير قسم من الثروة على السعادة عند دخوله في يد مالك جديد وليلاحظ اننا قطع النظر عن أصل ذلك المالك ونفرض ان هذا المال أتى اليه بغتة بحكم الصدفة فأولانا تكرر تجزؤ قسم من الثروة آل الحال الى فقد سعادة كل فرد من المقتسمين كما يحصل ذلك لو فرضنا ان نصيب كل واحد ينقص عن أقل قطعة من قيمة السكة المعروفة في البلاد لكن لا داعي الى التطرف في التقسيم الى ذلك الحد لاجل تصحيح قضيتنا

ثانيا - اذا فرضنا أشخاصا متساوين في الثروة وأردنا ان نقسم عليهم قسما من المال رأينا ان مجموع سعادتهم بها تكون أعظم اذا لم يخل هذا التقسيم بالمساواة السابقة

ثالثا - اذا كانت الثروة مختلفة وكان التقسيم موجبا لاعادة المساواة أو التقرب منها كان مجموع السعادة أعظم

الحالة الثالثة - وهي التي يبحث فيها عن تأثير قسم من الثروة في السعادة عند خروج ذلك القسم من يد المستفع ويتبعى هنا أيضا ان نقطع النظر عن الخدرة فنرض ان الفقد أتى بغتة وهو كذلك في معظم الاحوال اذ كل واحد يؤمل بالطبع أن يبقى له ما في يده كذا اقتضته العادة لانا اذا اعتبرنا الناس في مجموعهم نراهم لا يقتصرون على حفظ ما في أيديهم بل يزيدون عليه والدليل على ذلك فقر الامم قديما وما هي فيه من الثروة حالا

فأولا - اسقاط قسم من الثروة يستلزم اسقاط جزء من السعادة بنسبة ذلك القسم الى ما يبقى فانا اسقط الربع من الثروة مثلا نقصت السعادة بمقدار الربع وهكذا

وهنا يأتي ضرر اللعب بالنقود ~~الكثيرة~~ لان الامل في السعادة قليل جدا وان تساوى الامل في الكسب مثلا يزيد لك ألف جنيه والمراهنة على خمسمائة فان خسرت قد نصف ماله وان كسب لا يزيد ماله الا بمقدار الثلث فقط فان كانت المراهنة على ألف جنيه وكسب لا تزيد سعادته الا بضعف وان خسرت اعدمت بالمرة وقد يعرض أن النسبة تختلف مثلا اذا اسقطنا من ثروة زيد ثلاثة أرباعها وكان ذلك وجبا لاصابة ما يلزم لعيشته الضرورية ولو كنا اسقطنا النصف فقط لبقى عنده كل اللازم اختلف نقص السعادة بين الضعف والاربعة اضعاف والعشرة اضعاف بل ربعا لانفق عند خدمه لوم

ثانيا - اذا تقرره هذا رأينا انه اذا تساوت ثروة كثيرين واسقطنا منها جزءا فكلما كثر عددهم صغر الجزء الذي يسقط من مجموع سعادتهم

ثالثا - اذا كثر عدد مقسمي النقص جدا انعدم النقص في السعادة

رابعا - اذا اختلفت الثروة قلت قيمة النقص في السعادة كلما أوجب نقص المال قربا إلى المساواة وذلك يقطع النظر عما ينشأ من الاخلال بالامن هذا وقد استفادت الحكومات من تقدم العلوم فعمدت إلى تأييد المساواة في توزيع النقص من جهات مختلفة من ذلك انهم حافظت على الامن اللازم في عقود التأمينات التي بها يضع كل فرد شيئا من ماله ليكون له ذخيرة عند الحاجة وقد أسس التأمين على حساب الخطأين وصار فنانا غايته توزيع الخسائر على كثير من المشتركين ليكون جملها سهلا عليهم وورعيا لا يشعرون به ومن ذلك ما يشاهد من أن الحكومة تأخذ من خزائنها لتمديد الاعانة إلى من أصيبوا بمصائب عمومية أو بحرب أفقرتهم وأحكم الطرق في هذا الباب ما سلكه فريدريك الأكبر وهذا الامر هو أبهى الامور في الادارة العمومية

سعى الناس في إيجاد طريقة يعوض بها على المصابين بالجرائم ولا تزال امثال هذه الطريقة نادرة في العالم وهو موضوع جدير بالثقات المقتن لأنه اذا تيسر له الوصول إلى تلك الغاية زال ضرر الجرائم الذي يلحق بالملكية لكن يجب عليه الاعتناء جدا بهذه المسئلة حتى لا تكون مضرّة فلا يلزم ان يساءد المرء على الترك والا هـ مال في التوقي من المخالفات لان الامل في الحصول على المفقود دواعي اليأس مما تمنعه الطريقة التي تكلم عنها تكون على حسب الصفة التي ترسم لاجرائها وعلى كل حال لا ينبغي اهمالها هـ اهرى امان التعب في ابعاد ما يوجد فيها من المخطورات فان ذلك من الخطا وورعيا كان في الترك جناح على المقتن ويمكننا ان نستعين بما قدمناه من القواعد في توزيع ما يفقد بين كثيرين متضامين فيه بأن نقسم المفقود عليهم بنسبة ما يملكون فتحفظ النسبة بينهم على الدوام لكن اذا كان الغرض التقريب من المساواة لزم اتخاذ طريق آخر ويوجد طريق ثالث وهو تقسيم المفقود بينهم على السوية وهو لا يوافق المساواة ولا ما يقتضيه الامن العام

واليك مثلا يوضح موضوعنا نفرض شخصين يطلب أحدهما منفعة لا تحصل الا بضرر الآخر وبالتأمل نجد أن البحث يدور اذن على تأثير قسم من الثروة يدخل في يد شخص بصفة مكسب ويخرج من يد شخص آخر بصفة خسارة

فالاولا - اذا تساوت ثروة المتخاصمين خسر احدهما ما يكسبه الآخر فزيد سعادته هذا ونقص سعادته ذلك وهو مضر لذلك يجب تفضيل المدعى عليه على المدعى لان نسبة الجزء المتنازع فيه إلى مال المدعى عليه في حالة النقص أعظم منها إلى مال المدعى في حالة الزيادة وعليه يكون نقص سعادته الاول أكبر من زيادتها بالنسبة إلى الثاني وبالجملة يكون ذلك مضرا بالمساواة (راجع ما قبل في اللعب فالحالة واحدة) ومن جهة أخرى يألم المدعى عليه لكونه فقد الامل في بقاء ذلك القسم



أما المدعى فانه لا يألم الا لكونه لم يكسب فالملسلي والالم السلي لا يساوي الالم الوجودي مطلقا ولو كان ألاما لفقد مساويا لالم عدم الكسب لعاش الانسان شقيا طول عمره اذ ليس لاسباب الالم حـد في هـذه الحالة وزد على ذلك ان الانسان يحس بالالم أكثر مما يشـعر بالاذقة وان تساوى السببان بمعنى انه اذا فقد شخص ربع ماله نقص من سعادته جزئيا لا يوازيه ما ينال منها بزيادة ماله النصف واعلم بأنه لا يترتب على ذلك أن الشريق فوق الخير لان الاول أقل من الثاني وهو عرضي أيضا اذ ليس له أسباب طبيعية مستمرة وفي قدرة الانسان اجتناب الشر واجتلاب الخير الى حد معلوم لذلك نرى الامل في السعادة أقوى من الخوف من الشقاوة كما يشاهد ذلك في ألعاب النصب اذا ربحت

ثانيا - اذا اختلفت الثروة وكانت الخسارة من جانب الاقل كان ضررها أكبر  
ثالثا - اذا كانت الخسارة من جانب الاكثر كان الضرر الناشئ عن الاخلال بالامن أقل عظما  
لحصول القرب من المساواة

كل هـذه قواعد صحيحة تكاد أن تكون حساسية وهي تسهل لنا الوصول الى ايجاد فن به يتيسر تعويض الضرر والترضية وقد اتبع المقتن غير مرة اشارات المساواة تحت اسم الانصاف وتوسعوا في الانصاف أكثر من العدل ولكن ليس للانصاف مفهوم بين فضلاء عن كونه لارابطة له بل محله الالهام الطبيعي لا الحكم العقلي وتلك احساسات مبهمـة طائفة يجب التأنى وطول البحث حتى يستتب لها من القواعد والاصول ما يحمي من الخطا فيها

### (الباب السابع)

#### (في الامن)

وصلنا الى الموضوع الاول للقوانين وهو الاعتناء بأمر الأمن فالأمن نعمة لا تقدر قيمتها وهو عنوان القندين في البلاد والمرجع فيه كله الى القانون فان غاب القانون تخلف الأمن وذهبت وفرة العيش وصار القوت غير مجزوم به وفي هذه الحالة تنعدم المساواة الا في المصيبة ولاجل أن نقف على هذه المنة الكبرى التي تأتينا من القانون تأمل في حال المتوحشين فتراهم في محاربة مستمرة مع القحط والجوع ونرى القحط يبيد العشائر الكثيرة في قاييل من الايام تختصم القبائل على القوت الضروري فتشب بينهم الحروب الهائلة والرجل يطارد الرجل ليقنات يلحمه كما تفعل الوحوش الكاسرة والخوف من هذه المصيبة العظمى يطفئ في النفوس نائرة الاحساس الطبيعي فتترك الشفقة مع القسوة لافتراس شيخ قعدت به الاعوام عن طلب غنمة

وانظر الى الامم المتقدمة عندما ترجع الى الحالة الوحشية أي عندما تقع الحرب بينها ويبتل العمل بالقانون ترى كل لحظة من لحظاتها تأتي عليها بالمصائب والزوايا وكلما خبطت خطوة أو تحركت حركة كانت نقصا من ماله اوزوالا في ثروتها تهدم القصور المشيدة كما تهدم الاعشاش ويذهب الغضب العام في لحظة بما أسسته الامم في قرون وأجيال

فعل القانون ما لا تقوى على فعله الاحساسات الطبيعية فهو الذي أوجد اليد الثابتة التي تنشأ الملكية عنما وهو الذي يحث رؤس الرجال الى سلطان التدبير والحكمة فيمتثلون متألين ثم لا يلبثون أن يروا في ذلك غيرهم فيستريحوا وهو الذي يبعث همهم الى عمل يقيد في المستقبل واعداً المقتصد بقدر عدد المسرفين الذين يرجون الحيلة بلا كد ولا تعب والعمل شاق على الكسول بطي الإنتاج عند ذي الممل فالذين لا يعرفون العدل ويركنون الى الغد ريثا همرون على جنى غمرته والوقاحة والجرائم تجملان صاحبهما على اغتصابها وهكذا ترى الأمن مترعزعا في كل مكان مهددا في كل زمان يعيش بين الانخاف والاضطراب فينبغي للفقن أن يكون متيقظا على الدوام قويا في جميع الاحوال حتى يتيسر له قمع أولئك الاعداء

لا يقول القانون للانسان اشتغل فأ كافئك بل يقول له اشتغل تحت حمايتي ومكافأتك ثمرة عمالك وعلى أن آخذ على كل يد تمسك اليها فالصناعة تنتج والقانون يحفظ والفضل في المبدأ العمل لكنه بعد ذلك للقانون مدى الدهور

ولكي نقف على انه ينبغي بسط الأمن بقدر الامكان يجب أن نلاحظ أن الانسان لا يقتصر على الحاضر كالحيوان في اللذة أو في الألم لكنه يألم للمستقبل ويستريح لاجله كذلك فلا يمكن تأمينه حالا على ما يملك بل يجب أن يؤمن عليه في المستقبل بقدر الامكان وبعبارة ثانية يجب أن يكون بعداً له في الأمن بقدر ما يتخيله من الكسب

وهذا الاحساس له تأثير عظيم في حياة الانسان ونسبته أملا أي في المستقبل والامل هو الذي يبعث الانسان على تنظيم سيره وهو الذي يجمع بين لحظات الحياة بعضهم مع بعض والامل سلسلة تجمع بين وجودنا الحالي ووجودنا المستقبل وتصل بيننا وبين من يأتي بعدنا واحساس المرء منبث في جميع حلقات تلك السلسلة

والامن يشمل المحافظة على جميع هذا الامل وهو يقتضي أن تكون الحوادث مطابقة لها على قدر استطاعة القانون وكل أمر يخل بهذا الاحساس ينشأ عنه ألم مخصوص قائم بذاته نسبيته ألم فقد الامل والظاهر أن المشتغلين بعلوم القانون لم يكن لهم أبحاث بينة ولا ملاحظات دقيقة في الامل لانهم غفلوا عن الاهتمام بشأن هذا الاحساس عند الانسان فقلما يرى القارئ لفظ الامل



مرقومة في بعض صفحاتهم وقلما يوجد في مؤلفاتهم دليل اقترعوه من هذا الاصل العظيم  
نعم ساروا عليه في كثير من الامور لكن لا عن تدبر ونظر بل بحض الالهام ولو وقفوا على ما له من  
الاهمية العظمى لاشتقوا له اسما أطلقوا عليه وأفردوه بباب في كتبهم ولم يتركوه في العموم

### (الباب الثامن)

#### (الملكية)

لاجل أن نعرف نعمة القانون كما ينبغي يجب أن نفهم جيدا معنى الملكية وسرى أنه لا ملكية بالطبع  
وانما الملكية آتية من القانون

الملكية أساس لامل في الانتفاع بشئ موجود في حيازة المرء بينه وبينه نسبة سابقة وليس عندنا  
صورة أو نسبة يمكننا أن نمثل بها تلك النسبة التي توجد بين المالك والشئ المملوك لانها نسبة  
ذهنية فقط لا مادية فهي ترجع كلها الى العقل ولا يمكننا أن ندرك مفهوم الملكية من الاحوال  
المختلفة التي توجد فيها الاشياء مثل كون الشئ بين يدي شخص معين من الناس وان هذا الشخص  
يسلكه ليدبه زمانا ثم يضعه أو يبيعه أو يبدل شكله أو يستعمله وربما ملك الانسان قطعة من  
القماش توجد اليوم في البلاد الهندية وكان ثوبه المستر به ملكا لغيره وربما كان الطعام الذي دخل  
في الجوف ملكا لغيره الا كل

وانما يؤخذ مفهوم الملكية من الامل الثابت في القدرة على الانتفاع بالشئ حسب طبيعته وهذا  
الامل وهذا التحقق لا يوجدان الا بالقانون فان الانسان لا يثق بتمتعه بالشئ المملوك له الا اذا ضمن  
له القانون ذلك فالقانون هو الذي يدعو المرء الى نسيان ضعفه الطبيعي وهو الذي يمكنه من حرث  
الارض والاشتغال بزراعتها املافيا غرسه في المستقبل

قالوا وما الذي بنى القانون عليه أحكامه في مبدأ الامر عندما اختار أشياء عدها ملكا لمن وجدت  
بين يديه وقام بحفظها عليه ألم يكن عند الانسان منذ هذه الانسانية أمل طبيعي في التمتع ببعض  
الاشياء وهذا الامل سابق على القانون

نعم وجدت أحوال في مبدأ الانسانية ولا تزال توجد في الحال والمآل تقبل يمكن للانسان فيها أن  
يتحقق من التمتع ببعض الاشياء باستعمال قواه وملكانه الخصوصية الا ان هذه الاحوال قليلة جدا  
بحيث يمكن حصرها كالتوحش الذي يخفي فريسة يكون له أمل في بقائها عنده مادام غيره لم يقف  
على مخبئها او مادام هو ساها را على حفظها وقادرا على الظفر باخصامه لكن هذا غاية ما عنده وهي  
طريقة ضعيفة متزعزعة جدا في باب الاستحواذ فلو فرضنا أن للتوحشين اتفاقا على عدم التعرض

لقريسة الغيري أنه قد وجد أمل جديد بحفظ الملكية لا يمكنك الامتناع عن تسميته بالقانون وما  
تقدم يظهر جيداً أن الأمل ربما أتى من بعض أحوال مادية وهو في هذه الحالة يكون غير ثابت  
لاطمع في بقاءه أما الأمل الثابت الدائم فلا يأتي إلا من القانون وكان الأمل خيطاً دقيقاً في المبدأ  
فلما أتى القانون صار حبلاً كبيراً

وجدت الملكية مع القانون ولا تنعدم إلا بعدمه فقبل القانون لم تكن الملكية وإذا أبطل القانون  
زالت بالمرّة

والأمن على الملكية عبارة عن عدم وجود مطلق للمالك على ملكه والتحقق من التمتع بمنافعه  
ويجب على المقتن أن يحترم كل الاحترام هذا الأمل الذي أوجده فإن لم يخالف مقتضياته كانت  
أحكامه مطابقة لسعادة الأمة وإن صادمه أحدثت المصلحة قدر عمله

### (الباب التاسع) (جواب على اعتراض)

قالوا ربما كان في قانون الملكية تقع لمن عندهم مال أما هو فيجحف بالفقراء الذين لا يملكون شيئاً  
فالفقير مع القانون أسوأ حالاً منه بدونه

ونجيب بأن القانون الذي أوجد الملكية هو الذي أوجد الثروة لكنه لم يخلق الفقر بل الأعدام حالة  
الإنسان الطبيعية فالمرء الذي لا يحصل إلا قوت يوم يوم هو رجل الطبيعة أو رجل الوحشية  
وأنا أعترف بأننا الفقير لا يحصل قوته في الاجتماع إلا بمعاناة المشاق لكن أرى أنه لا ينال شيئاً في  
الحالة الطبيعية إلا بعرق جبينه أيضاً فلصيد البر أو ألعاب وصيد البحر أو أخطار وللعروب مصائر  
لا تعرف ولا يستنتج من كون الرجل يحب هذه المعيشة المملوءة بالخوف والخطار ويعيل إلى البطالة  
وربما اشتراها بحياته أنه أسعد حالاً من زراعنا أجل في عمل هؤلاء ضبط ونظام ولكن الفائدة أضمن  
وحالة المرأة أخف احتمالاً وقوت الشيوخ والأطفال ميسور والنوع يزاد إذا ضاعفا وهذا كاف  
في بيان السعيد من الشقي فنتج من هذا أن القانون الذي أوجد الثروة هو أيضاً ولي نعمة الفقراء قلمهم  
نصيبهم ما كان في لذائذ الأمة ومنافعها وهم مرشحون بعملهم وصناعاتهم إلى الحصول على الثروة  
وعندهم لذة الاستحواذ وفيهم أمل اجتناء ثمرات ما يعملونه يعيشون آمنين من كل سوء تحت ظلال  
القانون ومن يكون على قمة الأهرام يرى الذين على الأرض صغاراً ولكن هؤلاء يرون أيضاً كذلك  
من علو فإن أقلم الناس عن مثل هذه التشبيهات ارتاحوا من ألم المستحيل ولوا اعتبرنا الأشياء كما  
وجدت علمنا أن القانون يساعد على سعادة الحقير في كوخ كما يعين على أمن الأمير في قصره

عجبوا من أن (بكاريا) صاحب الرأي الرفيع مؤلف الكتاب الذي بنى أصوله على قواعد الحكمة الحقة داخله الشك في نظام الملكية حيث قال حق الملكية حق هائل وربما لم يكن لازما وما قال هذا المؤلف الشهير هذه الكلمات الالكون بعض الواضحين سنواقوانين ظالمة في الملكية وتطرقوا فيها تطرقا سامتا نتائجها لكن الحق من حيث هو لا يقهم منه سوى معنى اللذة والثروة والامن فهو الذي جعل الناس يميلون الى العمل بعد أن كرهوه وهو الذي جعل الارض مملكتهم وحبب اليهم أو طأنهم ونذرتهم ورغبة الناس كافة هي في التمتع عاجلا مع اجتناب المشاق هذه هي الرغبة الهائلة وهي التي تخرج من لا يملكون نصيرا على من أوتى شيئا من المال والملكية هي التي ترتد جاح تلك الرغبة وهي أعظم نصرة نالتها الانسانية على نفسها

### (الباب العاشر) (في الاضرار التي تنجم عن التعدي على الملكية)

رأينا فيما تقدم أن العيش مصدره القانون الذي يضمن للعامل ثمرة عمله ويجب علينا أن نبحث هنا عن الضرر الذي يحدث من التعدي على الملكية وهو ينحصر في أربعة أمور  
الاول - الضرر الناشئ عن عدم الملكية ويانه أن الاستحواذ لذة أي خير فيؤخذ من ذلك أن في عدمه ألم أي ضرر الا انه ضرر سلبى فقط نعم ان الناس في الحالة الطبيعية ما كانوا يألمون لعدم الملك لانهم كانوا يجهلون ولاكن لا ريب في أنهم نقصوا عن السعادة التي ترتع فيها بسببه ثم ان ضياع جزء من المال نقص فيه وان جهله صاحبه فان استعملت الوشاية عند صديق كان يريد أن يوصى الى عمل ومنعته من ذلك فقد دفعت به ضررا هو أنى فقدت ما كنت أملكه لولا وشايتك

الثاني - ألم الفقد كل انسان يتصور أنه يبقى على ملك هو خائره وما سيحوزه في المستقبل وهذا الملك هو محط آماله ومرجع آماله من يتسبب اليه وهو عماد حياته كما هو رجا كان لكل شيء بماله قيمة فوق قيمته الحقيقية عنده مثل كونه ورثه عن آباءه أو ناله مكافأة على عمله أو أنه أوقفه على أولاده وكل شيء من تلك الاشياء يخيل له ما أودعه فيه من شخصه ككونه ناتجا عن صناعة أو اقتصاد تغلب على الميل الى اللذات الحاضرة لينال غيرها في المستقبل وعليه فالملكية كأنها جزء من الانسان لا يمكن انتزاعه من بين يديه الا بتزريق الامعاء

الثالث - الخوف من الضياع اذا فقد المرء شيئا أسف عليه واجتمع هذا الاسف مع خوفه على فقد ما بقي أو ما يمكن أن يناله بعد لان أكثر الاشياء التي يتكون منها القوت ووفرته قابلة للقضاء وما يملكه الانسان منها في المستقبل متهم للملكه من قبل



وإذا اشتد فقد الأمن قوى الخوف من الضياع حتى يمتنع الناس عن التمتع بما لديه أذمى إلى المال  
الحفظ يلجؤوا إلى اتخاذ التحوطات الشديدة وربما نفدوا شياً فيغيب المال ويسود يوم القمع  
ويخشى المالك أن يظهر بحاله فترمه عين الشر ويظن الطامع أن هنالك ما لا يغتنم

الرابع - اضمحلال الصناعة إذا تبس المرء من التمتع بثمرات عمله عمد إلى الكسل فلا يحصل  
سوى قوت يومه وذلك أولى من كد لا يتمتع بثمراته غير الأعداء فضلاً عن كون الإرادة وحدها  
لا تكفي في العمل بل لا بد من معدات أيضاً قال عامل الذي يأمل اجتناء الثمرة بعد العمل يلزمه أن  
يقتات حلاً فلا فقد القوت تعطلت صناعاته بالطبع ولم يبق عنده سوى الرغبة فيها وعدم المقدرة  
عليها ويؤخذ من ذلك أن تأثير الأضرار الثلاثة الأولى يكون في النفس فقط أما الضرر الرابع  
فانه ينتقل إلى الأعمال فيعطلها

ومما تقدم يعلم أن الضرر الأول والثاني قاصران على الشخص المصاب وأما الثالث والرابع  
فينتشران كثيراً في الأمة فالتعدي الذي يحصل على ملكية فرد واحد يقع الانزعاج عند بقية  
المالكين أذهبا للاحساس يتعدى من واحد إلى الآخر حتى يشملهم أجمعين

وتحتاج الصناعة في غنائمها إلى المقدرة والرغبة أما الرغبة فتوجد بالمشجعات والمقدرة بالمعدات  
والمعدات هي التي تسمى في علم التدبير المديني رأس المال المنتج ولونظرنا إلى الشخص الواحد رأينا  
انه لو فقه شيئاً ربما تعطلت تجارته وان دام عنده الميل بتمامه كما تقدم أما الأمة فيستحيل أن تفقد  
رأس مالها المنتج لكن إذا قل رأس المال أثر ذلك على الميل إلى الصناعة فتفتر المملكات وإن كانت  
الأرض خصبة والتحصيل متيسراً لكن للرغبات مشوقات كثيرة تقويها في التغلب على فتور الهمة  
نجبة أو ضياع وإن أصيبت الأمة بالمصيبة تنقضي ملكة الصناعة لا تنمى فيكم رأينا  
الصناعة قامت بعد الحروب الهائلة التي أفقرت الأمة كأنه ود الشجرة الكبيرة إذا قصفتها العاصفة  
فتشتد وتعتد فروعها كما كانت في قليل من السنين ولا يضر بالصناعة ويعيقها سوى الأسباب  
الداخلية التي توجد في جوهر البلاد كظلم الحكومة ورداءة القانون وديانة لا يطبق أهلها من ليس  
منها وتمكن الوهم والخرافات في النفوس حتى تصل إلى البلادة

فأول ما من أعمال القسوة يدخل الرهبة في القلوب وتفتقر منه همم من لم يكن قوى المملكات شديدة  
الفكر فإذا تجدد العمل انبسط الانزعاج وأخذ الذين يتمسكون بأهداب الاحتراس يقصرون من  
معاملاتهم ويخلقون شيئاً فشيئاً عن طريق لم يكن مأوفاً وهكذا كلمات كثر بالجوهر يكثر الفرق في  
عدل عن طريقة لا يخلفه غيره ومن بقي فيها أدركه الاضمحلال ثم لا تزال الحال آخذة في التناقص  
حتى يصبح من مع الصناعة أقفر لاشئ فيه

كانت بلاد آسيا الصغرى واليونان ومصر وسواحل افريقيا أيام دولة الرومان في غاية من جودة الزراعة ورواج التجارة وكثرة السكان وانظر حالتها اليوم ترى القصور تبدلت بالكواخ والمدين الشهيرة بالكفور ونقر الناس أجمعون من الساطة عليهم التي لم يأت عليهم ازمان علمت فيه أن ثروقا لامة متوقفة على احترام الملكية فيها وكان سرتسلطها على الدوام أمرا ان امتصاص ثروة البلاد والسعي في أن يكون أهلها من البلاد لذلك ترى أحسن الاقطار وأبهي الاقاليم صار بحيث لا يكاد يعرف بين أيدي أولئك المتغلبين المتبربرين ولا تحسب من لهم هذه المصائب علا لا بعيدة عنا لان الحروب الداخلية والغارات وحوادث الزمان وان كانت تذهب الثروة وتنقر الفنون وتهدم البلدان الا أنهم لا تمتنعوا الافكار ولا يبيدوا الملكات فالمرافق تصلح بعدهم هدمها والمواصلات تعاد بعد انقطاعها والمعامل تجدد بعد تركها والمدن تخرج من دثارها وجميع المصائب تعوض بمرور الزمان مادام الانسان انسانا في الحقيقة لكن ليس الانسان كذلك في تلك الاقاليم حيث هدم اليأس فيها كل ملكة فعالة في النفس بعد أن أقامت زمنا طويلا بين التي واللتيا

ومن أراد معرفة تاريخ هذه العدوى علم أنها تصيب الموسرين أولا اذا الثروة مطمح أنظار انهم بالطبيعة فترى الناس تتساهل حتى تفقد الزائد على حاجاتهم الضرورية وهناك تلتفت فتمانع اذا لبد من الحياة وعندما يؤل الامر الى هذه الحالة تعطل الامة وتضيق دائرة الصناعة وفضلا عن ذلك فان الثروة لا تمتاز عن القوت بل ربما وصل الضرر اليه وان ظن فاعلم انه يتعرض للثروة فقط ثم ان الناس غني وفقير فاذا كان الاول لم يفقد سوى جزء مما زاد عن لوازمه يفقد الثاني قوته الضروري لا محالة والسرف في هذا أن حالة الجميع متماسكة مرتبطة ببعضها ببعض فثروة جزء من الامة بضاعة قوت جزء آخر أكثر عددا

تلك غوائل فقد الاثمن في البلاد وبوجوده توجد الرفاهية لانهم مائة لا زمان انظر الى أمريكا الشمالية تجدها جامعة بين حالة البؤس وحالة الخير التام فترى فيها الطبيعة المتوحشة بجانب الطبيعة المتقدمة فوسطها فقر لا ساكن فيه مما عمو من الغابات التي لا يمكن اجتيازها وبه سهول عقيمة ومياه راكدة وتصاعدات تهدم الصحة وأفاعي سامة وهي مثال الارض متى تركت وشأنها لا ترى فيها من بني البشر غير عشائر المتوحشين يميمون على وجوههم حيث لا مكان يأويهم وكل منهم في فريق لا يعرف الآخر ولا يسعى اليه الا طلبا في الغنية وكثيرا ما يبيد العشيرة أختها كالحيوانات الكاسرة بل هذه أقل ضررا من الانسان على الانسان

ثم يشاهد المتأمل على حدود هذه الجهات المقفرة منظر اربع مجاز تقربه النواظر فالحقول المنزرعة بدل

الغابات والمروج النضرة مكان المستنقعات والحيوان المنزلي بعد الحيوان الوحشي والمنازل المشيدة لا الكهوف والاحجار هناك ترى المدن تبني بنظام متقن توصل بينها الطرق الفسيحة كل هذا دليل على أن الناس أقبلوا عن القتال وعكفوا على التعارف والتآلف هناك ترى المدن غاصة بالمراكب المشحونة بمصنوعات المسكونة تتبادل فيها التجارة وأمة لا يحصى عددها تعيش في الرغد والهناء آمنة من الحوادث الاماخرج عن الامكان فن الذي أتى بتلك الغرائب وجد سدسطح الارض وجعل الانسان سلطان هذه التربة المزدانة الحصينة المكملة الاية الامن ان الامن سريع التأدي الى الكمال اذ لم يمض أكثر من قرنين اثنين من يوم أن أشرف غليوم (بين) (١) على تلك الشواطئ وهي قفراء عفران فأقبل عليها مع رجال فاتحين جديرين بهذا الاسم فانهم لم يبدنسوا عملهم بالقسوة ولم ينالوا شرفهم ومنزلتهم عند الناس الا بعمل الخير واقامة العدل والانصاف

### (الباب الحادي عشر)

(في الخلاف بين الأمن والمساواة)

ان المقتن اذا التفت الى مقتضيات الأمن كان من الواجب عليه بالنسبة للاموال الموجودة أن لا يمسها وأن لا يأخذ من زيد يعطى غيره هذا هو الواجب الاولي عليه وهو ما يسمى بالعدل وهذه القاعدة عمومية يمتنع تطبيقها على جميع الامم وتوافق كل مشروع وتختلف حالة الملكية كثيرا في أمريكا وانكلترا وأوسـتوريا والروسيا فزارع الاولي مالكا للارض التي يزرعها وفي الثانية مزارع فقط أو مؤجر وفي الثالثة مرتب عليها بحيث لا يمكنه تركها وفي الرابعة رقيق ومع ذلك أمن كل بلاد يقضى ببقاء الحال فيها على ما هي عليه على اختلاف أنواعها وان كانت لا تأتي بسعادة واحدة عند جميع تلك الامم والسبب في وجوب عدم التعرض لذلك التقسيم في كل بلد ان المقتن لا يمكنه أن يغير ما لا اذا انتزع من الافراد قسما مما يملكونه وحرمان المرء جزأ من أملاكه موجب لاقلاق راحة الجميع والاخلال بأمنهم على أن التوزيع الجديد لا يدوم وانما يتبدل في الغد وحينئذ يضطر المقتن الى التداخل مرة أخرى اذ سبب التداخل باق وهو فقد المساواة وليست شعري ماذا يكون حال الأمن وأين توجد السعادة والصناعة

وجب علينا إذن أن لا نقدم رجلا ونؤخر الثانية اذا تعارضت المساواة مع الأمن بل نقدم الأخير لإرتباب الأمن من محور الحياة فهو أساس العيش والثروة والسعادة أما المساواة فلا تأتي الا بشئ

(١) أحدر جان الانكليز وهو مؤسس مملكة يانسلوا الى إحدى ولايات أمريكا المتحدة الكائنة على المحيط الاطلسي عدد سكانها ٩٥١ و ٥٢١ و ٣ نسمة وأثمر مدنها هاريسبورج وهي النخت ثم فيلادلفيا ولغليوم سنة ١٦٤٤ ومات سنة ١٧١٨



من الترف ومهمهما اجتهد المقتن في ايجادها فهي ناقصة على الدوام فان وجدت اليوم أخلت بها  
 حوادث الغد وعليه فن الوهم تصورا مكانها غاية ما في الامكان تلطيف عدمها  
 اذا انتم كنتم حرمة الملكية لاسباب قوية كالثورة والاعارة والتفرق في الدين كانت المصيبة كبرى  
 الا انها عرضية تزول بانقضاء السبب الذي أوجدها ولا تموت الصناعات لان الصناعة كالشجرة  
 الطيبة الاصل والترية فاذا قطعت فروعها ثبت للقاومة زمنا طويلا فاذا أرسلت عليها أشعة  
 الشمس عادت للنمو لكن اذا كان الموجب لانتمال حرمة الملكية هو ايجاد العدالة فالمصيبة لا تبرا  
 ولا تزول آثارها ان يذهب الا من فتبعه الصناعة يتلوها الرغد وترجع الهيئة الى الحالة الهوجية  
 التي خرجت منها قال الشاعر يشير الى المتعصبين \* امامهم قصور عاليه ووراهم قفار خاليه \*  
 وحقيقة اذ لو لم ايجاد المساواة اليوم لزم أيضا في العدو لا بقاء لها الا بتكرار القسوة التي أوجدتها  
 وينبغي لذلك تنظيم جيش من الرقباء والمحتسبين والسياف لا يعرفون المحسوبة ولا يلتفتون الى  
 الشكوى تجردوا عن الاحساس بالاذن ولا تملهم المنفعة الشخصية حائرين لجميع الفضائل  
 حتى يقوموا بتلك الخدمة يطوفون على الدوام ومعهم مسطح بسطونه في كل مكان حتى اذا ارتفع  
 شيء أعادوه كما كان ملتفتين غاية الالتفات الى الذين يبيدون أموالهم ليردوها عليهم والى الذين  
 كثرت ثروتهم لانهم كانوا يشتغلون في أخذون منهم ما زاد عن قديم حالتهم فاذا استقر نظام الامور  
 على هذا النسق كان أحكم الاعمال بالنسبة الى المحكومين أن يسرفوا ولا يقتروا أبدا وحينئذ  
 يكون هذا الدواء اللطيف منظره مما فاتنا في الحقيقة أو هو نار تحرق الحية حتى تصل الى  
 الموت وسيف العدو وان اشتدت كراهته أرحم من قسطاس ذاك الصديق اذا العدو لا يضر الامة  
 الا ضرارا جزئيا يزول مع الزمن أما صديقنا فانه يبيدنا حتى لا تبقى منا بقية  
 كان من أمر بعض الاقاليم الصغيرة في مبداء وجودها الدين أيام غليان حمية الاعتقاد في رؤسهم أن  
 يضعوا من جله أصولهم اشترا جميع الافراد في الاموال وكانت غاية ذلك انهم لم يسعدوا فانهم غيروا  
 الاسباب التي تبعث الانسان على العمل من مكافئة تركن اليها النفس الى عذاب تجزع منه ومن  
 أمل في كسب الى هرب من اتعاب لا تنقضي ومع ذلك فالناس تعمل مادام الدين قائما وان رزحت  
 تحت أثقاله فان أدركه الوهن انقسمت الامة الى قسمين قسم المتعصبين الذين لا خلاق لهم وهو  
 يتخلق بكل رذيلة يحدتها الوهم السي في الدين وقسم الشيرطي المحتال الكسول وهو الذي يعيش  
 من جيب المغفلين الذين يحتفلون به وكلمة المساواة تصير غطاء يستتر تحته الكسل ما يسرقه من مال  
 الصناعة

وعليه فتصور الالفة والوثام الذي اتخذت به بعض النفوس المتوقدة ضرب من الاوهام ولو توزع

العمل لما وجدنا سبباً يحمل البعض على القيام بالاشق منه ولتعذر علينا ارضاء الافراد بانصابتهم بل الواحد يرى حل أخيه أخف ويرى كمن الى الغش والتدليس حتى يلقي عليه حله فاذا جان وقت التقسيم تذبذبت النفوس واستحال ارضاء الجميع مع حفظ المساواة وثق الغيرة والحسد وحسم المنازعات وعدم التفضيل بين المقتسمين ومن الذي يقدر على فض الخصام وهو متجدد على الدوام اللهم الا اذا سن القوانين الصارمة وأقامها مقام ما كان للافراد من الحرية الطبيعية في اختيار الاعمال واتقاء المكافأة عليها ولو فرضنا أن نصف الامة قام في خدمة القانون لتستقيم حال النصف الثاني لما كفى

وبالجملة هذا مذهب باطل لا يمكن اجراؤه الا اذا استعبدت الامة في الدين والسياسة كما كانت حالة عبيد (اسبرطه) تحت حكم (القدمونيين) وهنود (برجي) في ديور العيسويين ان فكر الواضعين لهذا المذهب ان ارقى الافكار حيث عرف كيف تقام المساواة فجمع الاراء والاضرار في كفة والخير كله في الاخرى وخص قوماً بالاولى وقوماً بالثانية

### (الباب الثاني عشر)

(في أنه يمكن التوفيق بين الامن والمساواة)

بيننا فيما سبق ان الامن والمساواة خصمان وقد يعرض أن يشتد الاحتياج الى كل منهما فيجب علينا اذن ان نبحث عن طريق نوفق به بينهما بهض التوفيق ونقل درجات اختلافهما ولا نرى الى ذلك سبيلاً سوى الزمن فهو الواسطة الوحيدة التي توصلنا الى المرغوب فمن أراد أن يعمل بما تقتضيه المساواة فعليه أن يصبر حتى يأتي زمان تنقضي فيه الآمال وينقطع حبل الرجاء وهو زمان الموت ومتى مات الشخص عن مال تداخل الواضع في توزيعه اما بأنه يكون قد وُضع من قبل أحكاما تحدد حق الايصاء من بعض الجهات حتى لا تتراكم الاموال بين يدي فرد واحد من الناس أو تبين كيف يوزع المال المتروك اذا لم يكن للتوفيق من يرثه عنه أو وصية أو وصني به فيدور الامر اذاً على التوزيع بين اناس لم تكن لهم آمال من قبل ويمكن ايجاد المساواة بالسهمولة بينهم وستقف على شرح هذه القاعدة في الكتاب الثاني

كذلك اذا أراد المقتن تلطيف عدم المساواة في الحالة المدنية كالتدخل في مسائل الاسترقاق ينبغي له أن لا يهمل جانب الملكية ابدان بل يسير في تقنينه الهوية او يتقدم فحوراحة العبد من دون أن يضع حقوق سيده وبهذه الحالة يكون الرجل الذي صار حراً مستحقاً للحرية بخلاف ما اذا امتحها دفعة واحدة فكانت علمته كيف يطأ العدالة بأقدامه وينتهك حرمة الحقوق والواجبات

واعلم بأن الأمة التي سعدت زراعتها وازهرت معاملها وراجت تجارتها تقدم على الدوام نحو المساواة فإن لم تصادمها القوانين بأن تبيح الاحتكار وتضييق على الناس في الصناعة والمعاملات ونوع إيقاف الأموال على الخلاف ومن يخلقها وهكذا انقسمت الملكية ونال السواد الأعظم حظا منها بلا قاطع ولا رجعة ولا ثورة بل يقع ذلك بحكم الطبيعة متى تضادت عادات الثروة والفقير فصاحب الثروة يتفق ويسرف ولا يريد المشقة والمعدم تعود الانزواء والحرمان فلا يجب لذته إلا في الكد والاقتصاد ومن ذلك ما حصل من التغيير في أوروبا بواسطة تقدم الفنون والتجارة وان عاقمتها القوانين وليس زمان حكم الشرقاء بعيدا عنا حيث كانت الأمة منقسمة إلى قسمين عظيمين أصحاب أملاك فسيحة لهم كل المزاي وخدم خلة والأيامهم واليوم نرى قم هذه الأهرام قد اختفت أو قاربت من سطح الأرض وتفرقت بقاياها في الانحفاء فاستعان بهم أرباب الصناعة في فتح المعامل الجديدة التي لا يحصى عددها وهي تدل على ما فيه أمة هذا العصر المتدنية من السعادة بالنسبة للقرن الحالية نتج من هذا أن الأمن إذا دام وتواصل في البلاد أدى إلى المساواة أما إذا اتخذت المساواة أساسا للنظام الاجتماعي فانهم دم الأمن وهي لا تدوم ولا تبقى

### (الباب الثالث عشر)

(فداء الأمن بالأمن)

يظهر بادئ بدء أن هذا العنوان مشكل لكن حل الاشكال سهل فأولا يجب أن نميز بين حد الكمال التصوري في الأمن وحد الكمال الممكن فيه أما الأول فيستلزم عدم التعرض لأي فرد من الأفراد في أي شيء مما ملك بأي وجه كان والثاني يحصل إذا لم ينزع من المالك سوى القدر اللازم لصيانة غيره فقط وليس في هذا الأخير إخلال بالأمن وإنما ذلك تقر يق فيه إذا إخلال بالأمن عبارة عن مصادمته بغتة بحيث لا يمكن التنبيه للضرر الذي ينجم من تلك المصادمة وليس له قاعدة يجري بحسبها ومن علاماته أنه يخل بالأمن على المال كله ويوقع الخوف في قلوب جميع الناس وأما التفرقة فعبارة عن انتقاص جزء معين منتظم لازم منتظر لا ينشأ عنه سوى شر الرتبة الأولى ولا يتلوو خطر ولا انزعاج ولا تشتر من أجله هم الصناعة مطلقا وعليه إذا فقدت الأمة جزءا من النقود على الطريقة الأولى أصاب الضرر اللازم لها وان أخذ منها هذا الجزء بعينه على الطريقة الثانية كان من موجبات راحتها وأسباب أمنها وسعادتها أما ضرورة الأخذ بالطريقة المذكورة فظاهرة إذا عمل وحفظ العمال أمرا لا يمكن للفرد الواحد



ان يجمع بينهما . فيجب اذن على الذين يشتغلون بتحصيل الثروة ان يخصصوا جزءا مما يحصلونه  
ليصرف في لوازم حفاظهم فلا يصاب المال بالمال فان هددت راحة الهيئة اغارة خارجية  
أو ثورة داخلية اضطررت الى المحافظة على وجودها وهي لا تستطيع ذلك الا اذا أهملت جانب  
الامن مطلقا سواء كان أمن الاعداء أو أمن الذين تريد حفظهم

جرت عادة الناس أن يشتغلوا بحاضرهم عن المستقبل ولذلك غفل البعض عن ادراك تلك النسبة  
وايست الحكومة الامن نسج قيامه ولجته التنفيذية وأحسن الحكومات ما وصلت التدبيرة فيها  
الى الحد الأدنى اذ لا يمكن الاستغناء عنها بالمرة كما أن الكمال الممكن يتقرب دائما الى الكمال  
التصوري ولا يبلغه مدى الدهور قال مونتسكيو (في الباب الثالث عشر في الفصل الاول من كتابه  
روح الشرائع) (لا ينبغي أن ينقص من حاجات الامة الحقيقية لتحصيل حاجاتها التصورية وهي  
التي تتطلع اليها شهوات الحاكين ورضعتهم وورغبتهم في تنفيذ مشروعاتهم وطمعهم وميلهم السقيم  
الى المجد الباطل وعدم قدرتهم على مقاومة ما فيهم من الاغراض وكثيرا ما ظن الحاكمون الذين  
ضعفت عقولهم أن حاجات الدولة هي ما تحتاج اليه نفوسهم الصغيرة) وأكثروا في الرسائل  
العجمية من الابواب والفصول في روح الشرائع ولا ندري ما الذي يستفيد القارئ من هذا الهجو  
المطلق ولو تنازل مونتسكيو الى تعداد حاجات الدولة الحقيقية لفهمنا ما مراده بالحاجات  
التصورية من دون تعب ولا عناء

واني أسرد الاحوال التي يلزم فيها فداء القسم العظيم من الملكية بانقاص جزء صغير منها  
فأولا - يلزم للحكومة أن تصرف في الوقاية من العدو الخارجي وثانيا - تحتاج الى نقود  
تصرفها في سبيل الوقاية من المجرمين والاعداء الداخلية وثالثا - تحتاج الى صرف نقود في  
الاستعانة على المصائب المادية رابعا - ما يحكم به على المجرم من الغرامة أو من التعويضات  
للدعي بالحقوق المدنية خامسا - أخذ جزء من مال الافراد لتوسيع نطاق القوى القائمة بدفع  
المضار المتقدمة كالحماكم والشرطة والجندية سادسا - تحديد الملكية وتحديد استعمالها  
لكي لا ينشأ عنها ضرر بالغير أو بنفس المالك ويكون للانسان حق المالك المطلق في شيء اذا كان له  
أن يستعمله الا فيما نهى عنه وأسباب النهي ثلاثة الاضرار بالغير والاضرار بالحكومة  
والاضرار بالنفس ولنضرب لذلك مثلا زيد علك سيفا وله أن يستعمله كيف يشاء لكن لا يمكنه  
أن يجرح به جاره ولا ان يعزق ملابسه ولا ان يشهره خوفا عن الطاعة للحكومة فان كان قاصرا  
أو أربابا وجب نزعهم من يده حتى لا يضرب به نفسه ولو كان حق الملكية بلا قيود دخل تحت حق  
المالك في اقرار جميع الجرائم كما اذا ثبت لشخص هذا الحق على عصا جازله أن يضرب بها المارة  
وان يجعلها بيضة صولجان الملائكة وان يصنعها صنعايم زأب في الدين

كل هذه أحوال لا تحتاج ضرورة الصرف فيها إلى برهان وليلاحظ أن ما قلناه في جانب الملكية والامن عليها وارد في جانب غيرها فلا يمكن إيجاد الامن على النفس الا بقانون العقوبات وتطبيق هذا القانون يصيب الشخص في نفسه أحيانا

### (الباب الرابع عشر) (في بعض احوال مختلف فيها)

اختلاف الناس في وجوب الاتفاق من الحكومة على المعدمين والديانات والعلوم والشئون

### (الفصل الاول)

#### (في الفقر)

مهما بلغت ثروة الامة ترى السواد الاعظم من أهلها يعيشون من أعمالهم اليومية فهم على مقربة من الاعداء تصيبهم العوارض الطبيعية واشطاط التجارة وطر والامراض ثم ان الاطفال لا يقدر ورون على التعيش بانفسهم وكذلك الشيوخ لان هذين الطرفين يشبه أحدهما الآخر في الضعف واشطاط القوى نعم ان العواطف الغريزية والشفقة على الضعفاء وخوف العار ومساعدة القوانين تحمل النام على تقديم طيقتات به الطفل الصغير والشيخ الكبير لكن هذه مساعدة لا تدوم اذ يمكن ان يحتاج اليها من يقدمها نفسه وهناك يصبح أولئك الضعفاء بلامعين ومن المشاهدا أيضا وجود عائلات كثيرة العدد تعيش كلها من كد الزوجين فقط فان مات أحدهما فقدت العائلة نصف معاشها وان مات الآخر فقدته بأكملها

والشيخ أسوأ حالا من الطفل في هذه الحالة اذ محبة الانسان تعلقه أشد من محبته لسلقه ووجوب شكر النعمة أضعف انهماض النفس من الالهام القطري والامل يوجد في صغير يتشى ولا يتوجه نحو كبير ينحني ولو تيسر للشيخ كل ما يحتاج اليه كما يشاهد ذلك كثير الكائنات جالته سيئة أيضا لما يطرأ عليه من الافكار المحزنة والهواجس المكثرة عندما يتذكر أنه كان معطيا فصار الآن مستجديا وان كان هذا التغيير لا ضرر فيه

هذه هي الجهة التي اشتد بؤسها في الهيئة الاجتماعية فكم من مصائب في الوجود تدور في كل مكان نتيجة الفقر وعاقبتها الموت في أحوال مختلفة كلها فظيعة مفزعة وذلك مصير من ركن الى البطالة وانكل على الكسل فيجب على المرء ان يسعى الى التحصيل ولا يهتم مل شأنه حتى لا يسقط في ثلاث المهواة وان كان الحذر لا يقيد شيئا أحيانا فمن الناس من يرزأ وهو في عمق وان عمره وبسطه يده اما بهفوة يهفوها أو بانقلاب الدهر وصروفه

وليس لمقاومة هذا الخطر سوى أمرين لا يتعلقان بالقانون الاقتصاد والاحسان فان أمكن وجود الكفاية من هذين الطريقين وجب على المقتن أن لا يتدخل إذا القانون الذي يساعد المرء مساعدة خارجة عن الصناعة يكون مناقضاً لتلك الصناعة بلا شك أو لمقتضيات التقشف والاقتصاد ولأن سبب العمل وسبب الاقتصاد هو الخوف من الحاجة المستقبلة فان نفي القانون هذا الحاجة وذلك الخوف فكأنه يشجع الناس على الكسل ويحملهم على الاسراف وهذا هو السبب الذي استمرت لأجله الأماكن التي فحمت لمساعدة الفقراء

ومع هذا فالأمران المتقدمان غير كافيين في سد حاجة الفقراء كما يظهر ذلك من التفت قليلاً أمام من جهة الاقتصاد فالناس ثلاثة رجل لا يحصل قوت يومه إلا بشق النفس ورجل يحصله من دون زيادة عليه والاقتصاد متعذر على كل منهما فلم يبق سوى ثالث يحصل ما يزيد عن حاجته فيدخر الزيادة إلى وقت العوز وهذا إذا تقرب يكون الخائف على نفسه قال بعضهم الاقتصاد واجب فان أهله لو ساء مصيرهم وهم الذين يجتوئوا على حتفهم بطلقهم واعلم بان مصيرهم لا تذهب بالمال فقط بل يعتبر بهما المسرفون تلك سنة الخالق وهي لا تتبدل ولا تزول ولا ظلم فيها فلا يقع العقاب إلا على الآثم وعلى قدر جنايته

هذا كلام لا يصح في العقل قبوله إلا إذا كان القانون مؤسساً على الانتقام والمنفعة تضاد هذا المبدأ لانه قبيح مبني على النفور على ان نتيجة هذا المذهب سيئة جداً في الاجتماع اذ ليس من المحقق ان يعتبر الغير بحال المسرفين الذي أصبحوا على فاقة مدققة ومن ظن ذلك فقد جهل طبيعة الانسان وما المسرف سوى شخص لم يملك نفسه من التمتع بالذات التي تعرض له في درجته ولم يعلم فن مقاومة الاهواء اذا جاءت المره وفقر أولئك الناس أو موتهم هم بالفعل لا يؤثر كثيراً في نفوس الآخرين اذ صيرورة حال الانسان الى هذه الغاية أمر يحزن النفوس ويكدوا الخواطر والنفس متى حزنت وتكدت غفلت عن التفصيل ورغبت عن النظر في الاسباب فن احتاج للمبرة وشاهد هذه الحالة لا يدرك النسبة بين الطيش والمصيبة وربما عزوا المصيبة الى أسباب قهرية لم تكن في الحسبان فلا يظنون ان المصائب هو الذي ألحق الضرر بنفسه وان فقره يدعوهم الى الكد والعمل بل يقولون انه رجل قاسي الاتعاب واجتاز الصاب ولم يحصل من عمله شيئاً وهو دليل على تعسف من يعيل الى الاقتصاد والتقتير واني لأوافقهم على رأيهم هذا وأرى انهم مخطئون لكن لا يليق ان نعاقبهم على هذا الخطا وهو انما جاء من فقد التصور وفقد التصور جاء من كونهم تعودوا تدريب أيديهم لا تشجيد أفكارهم فلا ينبغي اذن ان نقض الطرف عنهم ولا ان نتركهم على نار الاعداء يتقلبون



وبعد هذا كله فالعقاب الذي ذكره أصحاب ذلك المذهب ضعيف التأثير في الهيئة لانه لا يصيب المرء الا عند الهرم وظاهر ان بين الهرم والشيبه بوقايعة. فالا فتأثر الشبان منه لان افكارهم كلها مشغولة بالجاضر من خير وشر غير ملتفتين اليهما في المستقبل يرددون في نفوسهم قول الشاعر

ولا تبع عاجلا منها باجل ما \* ترجو فذلك أمر شأنه الطول  
ولا يصدك عن أمره ممتبه \* من العوائد لا قال ولا قيل  
فخير يوميك يوم أنت فيه اذا \* ميزت والناس بمجود ومعدول

فلا يتأثر الشاب الا باللذة العاجلة فهو يفرح لزواج أول مرة عاجلة ولا يالم من ضرر أو عقاب بعده عنه زمانه ولم يحكم نحوه فكماله والاسباب لا تؤثر الا بشدة التفكير فيها والناس الذين يجب التأثر عليهم في موضوع عناهم الذين قل اشتغالهم بالامور الفكرية فأى داع بالله عليكم لوضع قاعدة لتنظيم سير طريقتهم قل تدبرها مع الايقان بأنه لا يتأثر بها الا الذين يعقلون ومبلغ الكلام ان وسيلة الاقتصاد غير كافية ان لا يحصل قوة الضرورى وان لا يحصل سواء وان يحصله ويريد عليه كذلك لما فى الطبيعة البشرية من نقص التدبر وعدم الحزم التام فى الحالة التى تنبغى

وأما الاحسان فنناقص من وجوه

أولا - لكونه غير مجزوم به لانه يتقلب مع الثروة والكرم فهو غير كاف وربما مات من اتكل عليه ولو فرضنا أنه كاف فانه يحمل على الكسل والبطالة والتبذير  
(ثانيا) - لعدم المساواة فيه فمن جبل على حب الخير واطعام التياحى أنفق وربما كان فى انفاقه حرمان لنفسه ومن يخل أمساك عن الاحسان وجعل يذم الفقراء ويعنفهم على حالهم ستر البخله واظهار الكونه ما أمساك عن العطاء الحكمة وعليه فالاحسان يضر النفوس الكريمة وهى أفضلها ولا يؤثر على اللئيم منها وهى أرذلها

وكون الاحسان اختياريا لا يمنع من كونه ألما اذ الباعث عليه اما الخوف من الدين أو من القانون أو تعطف لا يتيسر للانسان ان يقاومه وليس الاحسان ممن لذة تشتري ولكنه دفع لآلم المرحمة ولذلك شوهه فى أيقوسية ان الفقراء انما يجب دون قوتهم عندهم انهم الى الفاقة أقرب

(وثالثا) - لما فى العطاء من المحظورات اذ لا يمكن للعطى ان يعرف كفاية ما يعطيه من عدمها خصوصا اذا كان العطاء فى الاسواق والطرق بدون واسطة بين المحسن والمحسن اليه ولا يتيسر له ان يعرف أن السائل مستحق للاحسان أولا وقد يتفق أن الاول يكون من الاختيار والثانى من

الفيجار وكذلك ليس في السائلين من يملأون على مثال (سيدني) لما قدم اليه كأس الماء وقد  
جفت شفتاه من شدة الظما فقال لساقبه ان لي قدرة على الانتظار فاسق من لم يكن يقوى عليه  
ولا تنس ان أكبر العطايا في مثل هذه الاحوال تنال الذين ربحوا لا يحتاجون اليها وأما الفقير  
الحقيقي فكثيرا ما يموت ولا يشعر به الناس وأنجح السائلين هم الذين تعلموا أننا ناط الخداع وعرفوا  
كيف تنتهز الفرص وتعودوا على التملق والكذب ووجهوا بين الجراءة والسفالة وتمكنوا من  
التنويج والتزويق أما الفقير الفاضل الذي لا يعرف المكر ولا يأنف المذلة فبعيد عن النوال  
قال فولتير (١) حر الافكار شريف النفس ينشئ هربا من الخذلان وخيبتها يقدم غير مبال وان  
صقع وقوله ينطبق على الكدية

أشار بعضهم الى اتخاذ صندوق للفقراء يضع فيه المحسن صدقة وهو مشروع أحسن من الاول لان  
التوزيع يكون على يد قوم مكلفين بالبحث عن حالة الطالب لكنه يؤدي الى تقليل الاحسان  
لخروجه من يد صاحبه الى يد اجنبية لا يدري ما الذي تفعله به وهل تضعه في موضعه أولا فضلا عن  
كون العطاء مباشرة فيه تأثير مخصوص عند المحسن تميل اليه النفس وليست بالهطية عند تحرك  
الثقة بمواجهة السائل كالهطية لامين الصندوق وربما لم تكن بمقدارها ومن جهة ثانية ترى  
الشخص الذي يعطى عادة للفقراء شيئا يخجل من وضعه في الصندوق ويقول في نفسه انما تجب  
مساعدة الفقراء على الاغنياء ومن هنا جاء ان الاكتاب لطائفة معينة من الناس أنجح من  
اتخاذ صندوق لعموم الفقراء مع ان اللازم مساعدة هؤلاء

ومما تقدم يظهر لي انه يجب على الواضع ان يضرب ضريبة محدودة ليصرفها في حاجات الفقراء  
بشرط ان لا يعتبر فقيرا الا من احتاج الى القوت وينتج من هذا ان الفقير بالنسبة الى فقره أحوج  
من مالك زاد ملكه عن لوازمه الى تلك الزيادة لان الفقير ان لم يساعده مات وأما اذا انتقص من زيادة  
مال المالك جزء فانه لا يالم الاشياء يرا ومع ذلك اذا انتظم هذا الانتقاص وصار ماله ما اتقى ألم  
المالك لانه يكون منتظرا عنده فلا يالم أو يقل ألمه كثيرا

أما حد الضريبة فاللازم للمساعدة فقط لانه ان زاد عنها كان عبارة عن تغريم العمل في صالح الكسل  
ولا تحسن الزيادة في صندوق الفقراء عن لوازمهم انا كان الافراد هم الذين يقدمون النقود بانفسهم  
لانهم أدري بحالتهم ولهم اختيار الطبقة التي يريدون مساعدتها

(١) مؤرخ فرنساوي وشاعر مجيد وناثر معدود ضرب في جميع الاودية فكشبت التاريخ والقريض والفلسفة  
والسياسة والديانة والملاهي والقصص وكان له أثر مشهود في افكار القرن الثامن عشر والسنة ١٦٩٤

أما كيفية وضع هذه الضريبة وكيفية توزيعها وما يلزم معهما من التشجيع على الاقتصاد والحث على التبصر في المعيشة فراجع الى علم التدبير المدني ولم يكتب في هذا الموضوع الجليل سوى رسائل صغيرة لم يبحث فيها عن جميع مسائله (١) ومن أراد البحث كما ينبغي وجب عليه ان يقدم الفقراء الى أقسام بحسب حالتهم وان يبين أسباب الفقر حتى يتسنى له معرفة الدواء الحاسم لها

## (الفصل الثاني)

(مصاريف الديانة)

لننظرنا الى الرؤساء الروحانيين من حيث قيامهم بخدمة أحد المؤثرات في الآداب وهو المؤثر الديني وجب أن تكون مصاريفهم من الحكومة كالشرطة والعدلية وغيرها اذا الرؤساء الروحانيون عبارة عن مراقبين يهدون في النفوس سبيل الطاعة الى القانون نعم انهم لا تأثيرون في الجرائم ووضع عقوباتهم ولكنهم يستأصلون من النفوس أصولها وبواعثها وبذلك يقل استعمال السلطة لعدم الاحتياج اليها وتظهر منفعتهم جدا اذا انيطوا بمسألة أن يكفوا به من تربية الطبقات الوضيعة وتذليل المصاعب في اصدار القوانين ومناصرة القائمين بالخدم العمومية وكلما اشتد قيامهم بخدمة الدولة زالت عنهم أمراض التشدد وعلى الخلاف التي مصدرها التنافس في الظهور والعجز عن نفع الناس فينبغي توجيه همهم وطوعهم الى ما فيه الخير أولى من تركهم وشأنهم فيستعملون ذلك في جلب المضار

واذا قام أولئك الرؤساء بما قلناه من الخدم عند الناس عن الكلام فيهم من أنهم يعيشون على نفقة الحكومة بغير حق حتى الذين لا اعتدائهم اذ يكونون قائمين للامة بالخدم التي تقابل ما يتفق عليهم

وينبغي لقنن بلدنا مددت فيه الديانات ان يتفق على رؤساء كل واحدة منهم من مال أهلها اذا لم يكن له مانع من ذلك كالمعاهدات والملاحظات الخصوصية فهو أنتمن الحرية وأقرب الى المساواة ولا يخشى من ان الفيرة بين الرؤساء تحدث اضطرابا في النفوس لان نفوذ كل واحد منهم يعاكس نفوذ الآخر فينتج من هذا التضاد ثبات في الاحوال وانتظام في الاعمال فكان ذا ضد لا والكون ان \* يثبت فذا بتجاذب الاضداد

(١) نشر بنجام رسالة مطولة في هذا الموضوع جمع فيها اشتائه وكان ذلك بسد فراغه من جمع أصول القانون المدني ثم نشر منها المختص باللغة الفرنسية في سنة ١٧٩٩



وأشوأ الاحوال حال مملكة لها ديانة يمنعها الواضع من التعبد بدين أو يلزمها بدفع ضرائب تنفق على  
ديانة أخرى تراها تلك الامة عدوة لها. انفي حثل هذه الحالة يكون الامن معتلا من جهتين فتتولد  
البغضاء في الصدور للحكومة وترغب الامة في التلبص من ربقتها. وكل ادم ذلك الحال اشتدت  
الرغبة وتشجعت الامة على نبذ الطاعة وزد عليه أن الامة اذا حرمت التعبد بدينها رايديانتم الم يكن  
عندها بالطبع رؤساء روحانيون يسرونها بمقتضى الحكمة بل تلقفها بأيدي الطامعين وتستعملها  
آلة في عصيان الحكومة والتأمر عليها وبالجملة يكون كل شئ في الامة من فضيلة أو ذيلة مساعدا  
لها على نبذ طاعة حكومتها

### (الفصل الثالث)

(مصاريف الفنون والعلوم)

ليس من موضوعنا في هذا الفصل الكلام على ما يجب اتفاهه من الخزينة العمومية في سبيل تقديم  
المعارف والفنون النافعة لان هذا أمر لا يختلف فيه أثنان وانما يريد بالكلام على توسيع نطاق  
المعارف والفنون التي غايتها التحسين والزينة كصنع التماثيل ونقش الاجار والتأنيق في الفرش  
والمنازل وما شا كل ذلك مما هو حسن لكنه فضله ان كان يجب على الحكومة أن تنفق عليه  
وتضرب من أجله ضرائب مخصوصة أولا

وانى لا أتعرض هنا الى تفضيل الحسن على النافع اذ يرى لي أن ليس بينهم ما تناقض حقيق لان كل  
شئ يلذبه الانسان نافع وان اعتاد الناس على ان النافع هو ما فيه فائدة في المستقبل والحسن أو  
المقبول ما كان له فائدة في الحال وعليه توجد أشياء كثيرة ذات منفعة كبرى مع أن الناس  
لا يطلقون عليها هذا الاسم ولا يريد أيضا أن يضيق الوازع على الامة في معاشها ليقوم الافراح في  
القصور أو يرتب معاش القوم أفوا الكمال ولم يتعودوا الا الانهم مال على الشهوات والاسراف  
من اللهو والتغافل

اذ امتنع هذا قلابان لاما من مساعدة الحاكم لا تتشاور هذه العلوم والفنون أولا لان الضريبة  
التي تلزم لذلك ذهيدة جدا بالنسبة لكل فرد من الافراد ثانيا لانها اذا أضيفت لغيرها من الضرائب  
في الوضع وجبت كأنها جرم منها لا يشعر بها الناس ولا يألون الا يسيرا ويكون ضررها من الرتبة  
الاولى فقط ثالثا لان في الزينة والتحسين منفعة لانها تساعد على جلب الغرباء في البلد وتفقدون فيها  
من أموالهم ويتبارزون بمناجرهم وكلما تقدمت الامة في التحسين وانشاء البديعيات صار لها على  
غيرها شبه ضريبة يؤذيها الناس بلا شعور فالبلد الذي توفرت فيه أسباب الزينة مما يروق الخاطر

أشبهه شيء بمملهي تواردا ليد الناس أفواجا على اختلاف طبقاتهم ليرواما فيه من الألعاب ويدفعون  
رسمه ازهدا بالنسبة لكل واحد منهم فيحصل الملهى على قسم عظيم من نققاته وربما كان تقدم  
الامة في المحسنات وأنواع الزينة والادب موجب للميل الام اليها فكم من مرة وقعت أثينا في  
الخطر وما أنقذها سوى الاغراب لتقدمها في المدن حتى كانت تسمى (عين بلاد اليونان) ثم بقيت  
تلك المدينة زمانا طويلا مع تطرق الخلل من كل جانب اليها وما ذلك الا باحترام الامم الغير المتوحشة  
لما كانت عليه واستقرار اعتقادهم بأنهم مهد الادب ومنبع اللذائذ العقلية

ومع ذلك يمكن للفتن أن يترك هذا الامر الى رغبة الافراد وميلهم وعلى كل حال يجب ان لا تنجى  
ضريبة منهم لا تقاها في هذا السبيل الا اذا كانت الاوازم وقت الحاجات فلا تشغل الحكومة  
بالمشغولين والمصوريين ومهندسي العمارات وأمثالهم وفي الامة عائلات تشكو غوائل الحروب  
وضرر الجراثيم وآلام العوارض السماوية والفقر وبالجملة لا يجب تقديم الالم على الملم وأن  
يستغل بالاوليات عن الثانويات اذ العكس مضر بالحاكم نفسه لان السنة تنسحب ثمة  
وذمه ايزداد ويبلغ حدا مخيفا كلما كثرت الزينة وثقل حملها ولقد رأينا كيف اتخذت الزينة  
وسيلة لاثارة الافكار على الملوك ومع هذا لم تفرط الملوك في الاكثر من الزينة والملاهي كما  
أفردت الجمهوريات فقد شاهدنا أثينا أيام أحدثت بها الاخطار وكان الناس يظنون أنهم الا محالة  
زائلة تسرق فيها أموال الحكومة لتنفق في الملاهي والكل مشغول عن النظر في وقاية البلد  
ودفع العدو والمفاجئ ووصل الميل الى الملاهي في رومة الى حد الجنون فكم صرفت نفود  
ونفدت خزائن في ذلك السبيل وكان انا عزم رئيس من رؤساء قنصلياتنا على اقامة فرح ارتجت  
البلاد وانزعج الناس وساعة تنقضي في أحد أياما كن اللعب كانت تترك مائة ألف من سكان  
الريف يتقلبون على جمر القافة

### (الباب الخامس عشر)

(ابراد بعض أمثلة مما يضر بالامن)

قصدت أن أذكر طرفا من الاعمال التي تمحل بالامن يزول كل خفاء في ادراك هذا الاصل الجليل  
ويقف القراء على أن ما حظرت له الا داب لا يمكن أن يكون مباحا في السياسة وان اعتاد الناس على  
اباحة أمر تحت اسم مخصوص وحظرت تحت عنوان آخر

وأبتدى ببيان الآثار السيئة التي تنجم عن أحد فروع الترية المكتبية ذلك ان الصبي يعتاد في  
صغره على ان يتطرق في تاريخ رومة أمورا هي في الحقيقة مظالم وميئسات ولكن المؤرخين سموها

بأسماء مخصوصة وامتدحوها بما يخيّل للصبي أنها من أكرال أعمال المنية. دلت على فضل تلك الأمة وبعد سياستها من ذلك تحسين المؤرخين واستصوابهم لالغاء الديون في مبدأ الجمهورية الأولى زاعين أن العدو كان ضيقاً على الأمة حتى التجأت إلى التخصن بجبل (افنتان) واضطر مجلس الشيوخ إلى إبطال جميع الديون والمؤرخ يحرك في قرائه عواطف الميل نحو ذلك المدين الذي خربت ذمته فتخاص من الدين بالافلاس وعمد إلى تسفيه الدائن المجنى عليه مستنداً في استباحة ماله على أنه كان مرايياً وغفل عن أن الربأ أخذ في الزيادة من يوم تلك النازلة لأن الأمن قد ارتفع وصارت العقود غير موثوق بها فالتجأ المقرضون إلى اشتراط الفوائد الباهظة حتى يعتاضوا بها ما يخسرونه

طنظنت التواريخ بزيادة داح مستعمرات رومة وقالت إن الدليل على الأحكام في السياسة وغاية في حسن التدبير نعم وكانت المستعمرات وسيلة إلى سلب أموال الأمم المتغلب عليها ومصادر رتهم في أملاكهم الشرعية لتتفق في الجوائز والانعام ولا تنس ما نشأ عن هذه القسوة فيما بعد تعود الرومانيون على انتهاك حرمة الملكية مهما كانت ولم يقفوا في غيهم عند حد ونسب من هذا أن الناس كانوا لا يقترون لحظاً واحدة عن استعادة التميم حتى اتخذوا الملقون وسيلة لنوال ما ربههم وآل الحال إلى مصادرة الجميع في الأموال بلا استثناء

ولو نظرنا في تاريخ جمهوريات اليونان لوجدنا فيه كثيراً من هذه الأعمال فكيف خاض الكتاب والمؤرخون في تفاهم ما جاء به (ايكورج) (١) من تقسيم الاراضي توصلاً إلى إيجاد روح الهندية في البلاد وهو مشروع كانت نتيجته أن انخرزت الحقوق كلها في جهة والواجبات في الجهة الثانية

كل هذه الأعمال جاءت مخلة بالأمن ومع ذلك رأينا كثيراً من الناس قاموا للدفاع عنها في رومة واليونان أما ما صدر عن ملوك الشرق فلم يكن له نصيب من رجال زمانهم أبداً لأن استبداد الفرد الواحد لا يأخذ بالافكار عادة ومن طبيعته أنه يضر صاحبه كثيراً ويعمل لا يتقعه أما استبداد الجمهورية فقبول عند ضعف العقول اذ يخيّل لكل فرد أنه في عماد الخلائق وباليتمه علم أنه في صف المحكومين الذين يألمون وباطل كلال النظيرين فدعنا إذن من السلاطين والوزراء معتقدين أن ظلمهم لا يجدي بين المؤرخين من يصيغه بصيغة الحكمة والاعتدال فشرتهم تغني خلقهم عن البيان وهذا النظر عينه يدعو إلى عدم الإطالة في افلاس الحكومات وما ياتله ونبين هنا فقط ما لحظنا العهد والالتزامات من قبل الدولة من التأثير بالنسبة للحاكم وذلك أن انكسار حافقت

(١) منشرع يوناني بمدينة اسبرطة أيام مجدها القديم كان حيا سنة ٨٨٤ قبل الميلاد



كل المحافظة على العقود هي بين غير هابة - بالثورة لذلك لم يطلب المقر وضون منها تأمين سوى  
 رهن الواردات العمومية وبقيت جبايتها في يد الحكومة وأما في فرنسا فان الحكومة الملكية  
 تعودت الاخلال بالمواثيق فيها . ولذلك امتنع ذوو الاموال عن اقراضها الا اذا تنازلت لهم عن حق  
 جباية الاموال فيستأونهم بانفسهم وتدخلهم كان يضر بالامة لانهم ما كانوا يشفقوا عليها  
 وبالامير لنفور الامة منه فاذا حصل نقص في ميزانية البلدين رأيت دائتي الانكليز يجتهدون في  
 تعضيد الحكومة واستبقائها ودائتي الفرنسيين ينادون بالثورة تخاصمها اذ كل واحد يظهر  
 له ان حماية حقوقه لا تيسر الا بنزع ادارة الاموال من يد الملك وتفويضها الى مجلس تعينه الامة  
 وكلنا نعلم كيف ساعدت تلك الحالة على تحقيق آمالهم هذا هو السبب الاقوى في سقوط الحكومة  
 الملكية بفرنسا وكان الناس يحسبون أنهم لا تنزع

ضروب الاخلال بالامن كثيرة وهي اما تنفع عن جهل أو سهو أو خطا في الفكر واليك بعضها  
 أولا - من الاخلال بالامن ترتيب ضريبة على اساس غير متين مثل الضرائب التي لا تصيب  
 الغنى ولكنها تعدم الفقير قوته والضرر يزداد باعتقاد الظلم في نفس الفقير فمن ذلك السخرة وهي  
 أعظم الضرائب بعدا عن المساواة في هذا الباب لانها لا تطلب الا من لا يملك سوى ذراعيه  
 ومنها الضريبة التي وضعت على اساس غير ثابت كان يلزم بها من لا يمكنه أداؤها فيتخلصون منها  
 بالنقرو يعيشون في الامة من جهة أخرى وهو ضرر على كل حال لذلك كانت العوائد الشخصية  
 قبيحة جدا

ومنها الضريبة التي تعطل الصناعة كالاحتكار والالتزامات ولاجل الوقوف على حقيقة مثل  
 هذه الضريبة وتقريرها ينبغي أن يلتفت الى ما تنفع من كسبه لا الى ما تؤدي الى جبايته  
 ومنها الضريبة على البقول اللازمة للعيشة اذ ينشأ عنها الحرمان والامراض والموت وهي آلام  
 تسببت عن خطأ الحكومة ومن طبيعتها الاختلاط بالمصائب الطبيعية التي لا يسع الحكومة أن  
 تنجي الناس منها

ومنها الضريبة على انتقال ملكية العقار بين الاحياء لان الحاجة هي التي تجعل الناس على البيع  
 في الغالب ومتيد الخزينة الى ذلك المسكين في هذا الوقت الضيق من أشق الامور عليه  
 ومنها الضريبة على البيع بالمراد العمومي اذ الضرورة هنا ظاهرة بالغة حدها وظلم الضريبة  
 لا يبرئ فيه

ومنها الضريبة على اعمال المحاكمات وفيها جميع أنواع الاخلال بالامن لانها في الحقيقة عبارة عن  
 تخلي القانون عن حماية من لا يقدر على دفعها وربما وجد عند الناس بسيم أمل في الهرب من

العقاب اذ من اراد ارتكاب جرم فعليه أن يعد الى من لا يقدر على دفع الرسوم في اقامة الدعوى  
أو بعدها

ثانيا - رفع قيمة السكة وهو عبارة عن الافلاس اذ المدين لا يدفع ما في ذمته تمام في هذه  
الحالة وهو افلاس عن سوء قصد لان المدين يوهم انه يؤدي ذمته والغش فيه واضح وكل الناس  
يعرفه ورفع الديون بنسبة الزيادة اذ الحكومة تسرق وتبيع للمدينين من أفرادها أن يفعلوا  
مثلها والخزينة لا تستفيد من تلك السرقة ونتيجة ذلك اضعاف الثقة وانتراف ثروة التزبه  
وغنى المحتال وتعطيل سير التجارة والاخلال بالضرائب وجاب مضار لا تحصى على الافراد وعدم  
فائدة الحكومة منها سوى الخزي والعار لان الحال يصير واحدا في الوارد والمصرف

ثالثا - تخفيض الفائدة لانه مضر بالمال عند علماء التدبير المدينى فتناججه منع ورود الاموال  
الاجنبية ومنع دخول البضائع الجديدة وربما أدى الى هرب المتجر العديم اذ لا يجد الغرباء من  
التجار ما يعتاضون به عن الخسائر

وتخفيض الفائدة مضر مباشرة بالامن لانه عبارة عن حرمان المقرض وتمييز المقرض فان  
خفضت الفائدة بقدر الخمس كان ذلك بالنسبة الى المقرض بمثابة لص يسرق منه هذا القدر في كل  
عام ولو جاز عند الواضع أن ينقص من ايرادات الناس خمسها لما وجد حدا يقف عنده فيجوز أن  
ينقص خسا ثانيا وثالثا وهكذا اذ المسوغ في المرة الاولى يوجد في الثانية على حد سواء فان  
وقف عند الخمس الاول كان لسبب ونرى ذلك السبب بعينه كافي لمنع تعرضه من أول الامر ومثل  
تخفيض الفائدة كمثل تخفيض قيمة الايجار نتيجة أن ذوى الاملاك يستملكون ولا ينتفع بهم  
بخلاف المستأجرين فانهم يشتغلون ويتجرون والحاصل أن الاخلال بأمن قسم من الناس  
اخلال بأمن البقية اذ الروابط بين الكل واحدة لا تنجز

رابعا - المصادرة العمومية واليه ترجع جميع المظالم التي تصيب طائفة مخصوصة أو طبقة من  
الطبقات أو حزباً من الاحزاب بحجة أنهم ارتكبوا جريمة سياسية فالحكومة تظهر أن المصادرة  
عقاب على تلك الجريمة والباطل انها أوجدت الجريمة في القانون توصلا الى المصادرة وأمثال  
المصادرة كثيرة في التاريخ وكان اليهود في الغالب هم المصابين بها لانهم كانوا أغنياء جدا بحيث  
كان يستحيل على الحكومات أن تعتقد بأنهم غير جانيين وكذلك كان يفعل بذوى الاموال  
ومستأجري الحكومة وكان اذامات الملك واختلاف في تولية خلفه تم تغلب فريق على البقية  
أخذ أموال المغلوب غنية لكافة الظافرين ولو فرضنا أن الحكومة جمهورية كثرت فيها الاحزاب  
يجوز أن نصف أهلها باعتبار عاصيا عند النصف الآخر وطريق المصادرة لا يقيد سوى أن الاحزاب

يبيد بعضها بعضا بالدور كما شوه ذلك عند الرومانيين ولقد رأينا على الدوام مداحا لما اقترفه  
 الاقوياء والاحزاب (الديمقراطية) في الحكومة من الاتهام فيقول أولئك المادحون لو طنت  
 لتلك الاعمال ان أغلب الاموال التي بين أيدي المومنين أتت من الظلم والتعدي فيجب أن يرد  
 الى الامة ما أخذ منها وذلك عبارة عن فتح باب للجور والتعدي والاكتفاء بالنظر في اسناد الظلم الى  
 المومنين وعليه يتعدى المرء أن يكون غنيا وبريا وعندى أن المصادرة عقاب أليم لا ينبغي  
 ايقاعه على جـ له من الناس دون نظر وتدقيق اذ معاينة الفرد الواحد بها لا تجوز الا في الاحوال  
 الاستثنائية ومع جوازها فهي من اقبح العقوبات وأشدّها باعـ داعن العدل فما ظنك بها ان كان  
 المقصود منها عددا كبيرا وكأني بالمصادر وقد انتهـ لـ عقـ لا وضاع حسـه من أصوات أولئك  
 الماكن الذين لا ذنب لهم فلم يفرق بين الغث والسمين وجهل ما ينشأ عن عمله من المضار والآلام  
 ان تهب الاملاك من ذويها بـه أن أجـ داد البعض منهم انما نالوا الثروة باستعمال المظالم أشبه  
 شي برحى القنابل على مدينة من المدن لوجود بعض الاصوص فيها

خامسا - ابطال الاديرة والمناسك دفعة واحدة كما وقع ذلك في بلاد كثيرة نعم ان الحكمة هي التي  
 أمّلت أمر الابطال لكن أنيط التنفيذ يقوم من أهل الحرص والشره ولوا اتخذوا وضع طريقا  
 غير الذي سار فيه بأن حجر على تلك الطوائف قبول المريدن في طريقهم لآل الامر الى ابطالها  
 بالتدريج بدون أن يشعروا به أحـ و كان ذلك أقرب للحكمة وحسن التدبير هنالك يعلم الناس أن  
 لا فائدة في الاتفاق على هذه الطائفة فيستعملون الاقتصاد في طلب الفائدة من غير هذه الجهة  
 ولكن الواضع عمل بالامر فكأني به وقد أراد معاينة الافراد على ذنوبهم كانوا هم مبتلين فلم ينظر  
 اليهم نظرا لولي الشقيق على الايتام ولكنه رآهم من الاعداء وعدا مساكنه عن اعداءهم والاقتصار  
 على مصادرهم في الاموال من فضله واحسانه

سادسا - الغاء الوظائف من غير تعويض على من كان فيها وأفردنا هذا الامر المخل بالامن  
 لنستلفت اذهان القراء اليه خصوصا وقد اعتاد الناس على أنهم يرون الغاء الوظائف من حسن  
 الادارة غافلين عن كونه ظلما واجحافا واعلم بان الحسد لا يجد راحة أكبر من التي يكون فيها عند  
 تـهـ بـ تـار الصالح العام على ان الصالح العام انما يدعوا الى تحـ من الوظائف لتأني بالفائدة على  
 الامة لا الى شقاء الموظفين أنفسهم

فاذا قصد المقتن الاصلاح وكان لابد من الرفق وجب عليه تثبيتا لا من ان يعرض على الموظف  
 المنفصل بقدر الخسارة ولا يسوغ له ان يتركه وشأنه غاية ما يجوز في مثل هذه الحالة جعل المعاش  
 الداعي معاشا لمدة الحياة فقط



قالوا ان في حذف الوظائف التي لا فائدة فيها نفعاً للعموم وهي سفسطة محضة نعم ان المبلغ المقتصد كسب في حذاته بشرط ان يكون مكتسباً من التجارة أو الصناعة وغيرهما لكنه ليس كذلك في موضوعنا اذ هو مأخوذ من يد أشخاص داخلين بالطبع في ذات العموم كما ان العائلة لا تزداد ثروة اذا حرم الوالد أحد أبنائه وأضاف نصيبه الى نصيب أخيه بل ان هذه الحالة أحسن لان مال الاخ يزيد في مال أخيه فهو خير من جهة مالكن في حالة حذف الوظيفة يتوزع مرتبها على العموم أما مصيبتها فتبقى لفردي واحد وظاهر ان نصيبه من الضرراً كبيراً ضعف الاضعاف من نصيب كل واحد في المرتب فاعنى الحذف العموم ولكنه أفقر الموظف ولوضاعت عدد الوظائف وجعلتها ألفاً أو عشرة آلاف لكنت النتيجة واحدة اذ المتحصل من وظائف الالاف يوزع على ملايين من النفوس فاذا امر المقتن في الطريق لا يرى فيه غير قوم تعست حالتهم وصاروا معدمين فيسمع أصوات التوجع وصريح التضرع صاعداً من كل مكان والناس يألون لالمهم ولا يفرح بمثل هذا الحال الا من تعود التلذذ بعصائب الغير وألف السرور لآله

وزراء الملوك والامم انكم لا تسعدون أمتكم بشقاوة الأشخاص وان الصالح العام لا يطلب قربانا من نفوس الادميين أكثر من مدبر الاكوان

كان فيما قلته كفاية لبيان هذا الامر المخل بالامن ولكن الموضوع مهم والخطأ فيه فاحش فلا بد لي من اقتفاء أثر هذا الخطأ في جميع منازل

لست أدري أي حيلة يحتمل بها الحاكم حتى يوقع نفسه في الخطا ويداس على الامة في هذا الظلم العظيم ان حالهم ينجحون الى جمل مطمئنة ترن في الأذان اختلط فيها الصحيح بالفساد مدلولها امر بسيط في الواقع وظاهرها انها سر من أسرار السياسة الكبرى فيقولون مثلاً يجب أن تعملوا المنفعة العمومية على المنفعة الخصوصية وليت شعري ما معنى هذا الكلام كأن كل شخص لا يدخل ضمن العموم كغيره ان منفعتكم العمومية التي تشخصونها ليست الا صورة ذهنية لا مصداق لها سوى مجموع المنافع الشخصية فتجب ملاحظتها كلها لاجل البعض كلاً والبعض الآخر يضرب عنه صفحاً ولو جازت تضحية مال فرد لزيادة ثروة الغير لجازت تضحية مال اثنين ومائتين وألفين الى غير النهاية لان الباعث على تضحية واحد يوجد على الدوام لتضحية الباقي وبالجمله اما ان تكون منفعة كل فرد مقدسة محترمة واما أن المنفعة من حيث هي لاحرمه لها

ما المنافع الحقيقية سوى منافع الافراد فليعتن بهم -م- وليتسع الواضع من التعدي عليهم وليحافظ عليهم -م- من تعدي الغير ان فعل هذا قد أدى الواجب للصالح العام وخدم الامة بتمامها خدمة صادقة ومن السنة أن يفضل الخلف وهو لم يوجد بعد على السلف وهو موجود الآن فتعذب الاحياء طمعاً في تحصيل السعادة لمن لم يخلقوا

ولقد رأينا كثيرون من الناس يتنون تحت اقبال الاعتساف القانوني ولا يقدرّون على الشكوى ولا يجذّون من يشكّهم توهّماتهم أن المنفعة العمومية تمحو المنفعة الخصوصية وان كان ذلك من قبيل الكرم فالأولى به أن يصدر عن الكل للواحد لا العكس ومحج الاستنثار هو الذي يريد أن يأخذ ما يدا غير ولو قهر اليه بغيره لا الذي يريد حفظ ما بين يديه والخاصة أن غاية هذه الاعمال ألم يحس ولذة لا يشعر بها أحد من الناس وأختم القول بملاحظة عمومية وهي كلما احترمت الملكية ثبت أصلها في أذهان الأمة والتعدي الخفيف علم يجرّ إلى العظيم وما وصلت الملكية إلى حالتها الراهنة عند الأمم المتقدمة لا يجرّ وأجيال طوال لم تكن علمتنا التجارب أن تزعمها من السهولة بمكان وأن توحش طباع النشال أو التهايب بعد الوعد على القانون بسرعة وليست الأمم والحكومات من هذه الجهة سوى أسود مسنة أنسة اذا ذاق الدم عادت إلى توحشها الأصلي

### (الباب السادس عشر) (في المبادلات القهرية)

سأل استياج سيروس (١) عن محصل درسه الأخير فقال بمكتسبات البان أحدهما كبير له ثوب صغير والثاني صغير له ثوب كبير فأخذ الكبير من الصغير ثوبه وأعطاه الذي كان لابسه فجعلني المؤدب حكما بينهما وقضيت ببقاء الحال على ما هو عليه لأن كلا من المتخاصمين كان لا بساؤا بالاتقابه فعنفني المربي وقال لي اخطأت لأنك نظرت إلى اللائق وكان يجب عليك قبل كل شيء أن توفى العدالة حقها والعدل يأتي أن يقهر الإنسان فيما عاك

ولننظر في حكم سيروس فنرى بادئ بدء أن المبادلة القسرية لا تخل بالأمن مادامت بعوض لانه لا معنى لتظلم الشخص من القانون الذي لا يؤثر تطبيقه على ملكيته فهو يعده ما اسكت انما ما كان عنده قبل ويظهر أن العمل حسن لان أحد المتبادلين كسب والثاني لم يخسر شيئا والحقيقة أن الامر بخلاف لان الذي رأينا أولا أنه لم يفقد شيئا فقد خسر في الواقع اذ قيمة الشيء المملوك سواء كان عقارا أو منقولا تختلف باختلاف الاشخاص والاحوال وكل شخص له أمل في التمتع بما يؤمله من زيادة قيمة ما هو مملوك له ولو فرضنا أن منزل زيدا له قيمة عند عمرو أكبر من قيمته عند زيد لا يترتب

(١) استياج ملك الميديين سنة ٥٩٥ وسيروس هذا ملك سيرا قوس المشهور في التاريخ القديم اختط مملكة الامم وهو ابن الملك قيز وأمه مائدان ابنة استياج انتزع مملكة الميديين من جده المذكور سنة ٥٥٩ ف م وتلك ايل بعدان فهر ملكها

عليه الزام زيد بأخذ ما صرف فيه وتسليمه الى عمرو لان فيه حرمانا لزيد من الفائدة التي كان ينتظرها في مثل هذه الحالة لو كانت المبادلة عن رضا فان احتجاج عمرو بأنه عرض على زيد فوق القيمة وامتنع عن ادائها فقط أجبناه بأنه محطى اذ لو زاد عن القيمة لقبل المالك وعدم قبوله دليل على أن الامر لم يكن كذلك وأن المشتري لم يقدر المنزل قيمته خصوصا وأن زيد ايترب فرصته مثل هذه ليربح كثيرا واذا قهرناه على التسليم عارض عليه فهو تنقيص من ماله أو اضعاف لما كان يأمل نواله من الربح فان قال عمرو ان زيد اعلم حقا أنني عرضت عليه زيادة عن القيمة ولكنه وقف على حاجتي فاستعمل الاغضاء والتشدد دليل على معنى قائمة بالهظة رأينا أن هنالك قاعدة تفصل المسئلة بينهما وهي أن الاشياء تنقسم الى قسمين فمنها ما ليس له قيمة الا ما يساويه من حيث هو فقط ومنها ماله قيمة حقيقية وقيمة اعتبارية ويدخل تحت القسم الاول المنازل العادية والحقول التي تزرع حسب المعتاد والمحصولات من البقول وواردات الصناعة وغيرها ويدخل تحت القسم الثاني بستان للترهة مثلا ومكتبة وصور وتماثيل وما أشبه ذلك ولا يجوز أن يكون التبادل قهريا بالنسبة للاشياء الداخلة تحت القسم الثاني اذ تعذر معرفة قيمتها عند المالك وأما الاموال الداخلة تحت القسم الاول فيجوز أن يكون التبادل فيها قهريا بشرط أن يكون الغرض منه تجنب الخسائر الفادحة وان تجنبها لا يتأتى الا به مثلا ان زيد له عقار عظيم الفائدة وليس له طريق ينال منه الا طافة النهر ثم طاف ماء النهر فامتنع الطريق على زيد وأبى الجار أن يسمح له في طريق من أرضه لا يساوي في الحقيقة جراً من ألف من ملك زيد فهل يصح أن يفقد زيد ماله كله مرضاة لشهوات هذا المجنون حاشا بل له أن يقهره على التسليم لكن ينبغي أن تضبط هذه القاعدة المحرجة بكل دقة لذلك قلت انما يستعمل القهر ان لم يوجد سبيل الى اجتناب الخسائر الجسيمة سوى المبادلة

ومأرايت واضعاً يحترم كل الاحتراس في وضع قواعد هذه المبادلة أكثر من واضع انكثره لشدة احترام الانكليز للملكية فلما أرادت الحكومة فتح طريق مشالازم أولاً أخذ قرار مجلس النواب بذلك بعد سماع أقوال من له فائدة أو عيبه ضرر من فتح هذا الطريق ثم لا يكتفى بتقديم عوض عدل عن الخسارة بل اذا وجدت بساتين أو منازل في عمر الطريق امتنع فقعه أبداً بدون رضا المالكين لها

والقهر جائز اذا تعنت واحد وسد على العموم منفعة كبرى مثل ما هو حاصل في انكثره أيضاً عند تهديد الاطيان للزراعة فانه لا يلتفت فيها الى بعض المعارضات التي تصدر عن الافراد كما أن القانون يلزم المالك ببيع بيته اذا اقتضته الصحة العمومية

وليلاحظ أن الاتسكام الاعلى للمبادلات القهرية دون انتقال الملكية بطريق الغصب والفرق



بينهما أن العوض موجود في أحدهما معدوم في الآخر فلا انتقال ظلم وإن احتاجت إليه  
الحكومة وجب تطبيقه جدا حتى يلائم أصل المنفعة

### (الباب السابع عشر) (سلطان القانون على الأمل)

ما الواضح بسيد الإحساس في الإنسان وانما هو ترجاه ووزيره ولا يكون القانون حسنا إلا إذا  
وافق الأمل العام فينبغي له إذن أن يقف على سير هذا الأمل حتى يتسنى له العمل بموافقته ذلك هو  
الغرض المقصود في كل قانون فلنبحث الآن عن الشروط اللازمة في الوصول إليه

أولها أن يكون القانون سابقا على الأمل وهو أصعب الشروط لأنه لا يتصور عدم وجود الأمل عند  
أمة من الأمم إلا إذا فرضنا وجودها حديثا وانما مؤلفه من أحداث سن لم يبلغوا درجة الأمل والرجاء  
فالمقنن في مثل هذه الحالة لا يجد معارضا له ويمكنه أن يوجه الآمال حيث شاء كما قدش الحجر  
يخرج منه صورة ما يريد لكن الأمل موجود عند الأمم من قديم الزمان ومنشؤه قانون سابق  
أو عادة قديمة والمقنن مضطر إلى مسالمة وملاطفته حتى لا يعاكس أحكامه التي يضعها بل إن  
الأمل سابق على كل قانون وجد في العالم ان رأينا في سلف أن شبه الملكية وجد مع الإنسان وإن  
كان ضعيفا وعلما أن هذا عبارة عن أمل الواحد في البقاء على ما حاز من قبل وعليه يكون  
القانون متأخرا عن الأمل تابع له محدثا لغيره فهو الذي شق له ثم رايجرى فيه ولذلك كان كل  
قانون يخل بالملكية على ما هي عليه موجبا لتعطيل سيره في هذا النهر فهو يقاومه ما استطاع

فإذا أراد الواضع من قانون يخالف الأمل وجب عليه أن يبعد زمن سريان أحكامه بقدر الإمكان  
وبذلك لا يشعر الموجدون بالتغيير ويخلق الخلف مؤهلا لقبوله فلا يعدم المقنن في الشبَاب  
نصيرا على الأفكار القديمة ويكون قد سالم المنافع الحالية وفسح للناس في الأجل حتى يستعدوا  
للامر الجديد فتهتد به كل الطرق فيطيعه الأمل وكان قبل من أعدائه

الشرط الثاني أن يكون القانون معروفا لأنه إذا جهل لا يكون له تأثير على الأمل ولا يأتي بشأته  
وضعه قالوا إن هذا الشرط راجع إلى نشر القوانين لا إلى القوانين نفسها وربما كانت الطرق  
التي اتخذت لنشر القانون كافية في الغرض المقصود منهما كان القانون وهو دليل صوري فقط لأن  
معرفة القوانين متوقفة على كيفية وضعها فمنها ما يعرف ومنها ما يجهل وإن نشر الكل بطريقة  
واحدة والأولى هي التي جاءت موافقة لما عند الناس من الأمل الطبيعي من دون نظر إلى كونه  
ناشئا عن عادة قديمة أو وهم موروث أو منفعة أو غير ذلك فإذا طابق القانون الأمل عاقت أحكامه

في الذهن بلا تعب لوجوده قبل نشره فيه أما إذا خالفه فإنه يثقل فهمه ويصعب على الذاكرة  
أحراره إذا الذهن مشغول بغيره مما يناقضه فكأنه ضيق ويقاؤه فيه صناعي لا حقيقي من ذلك  
قانون فروض الملاوة واجباتها في الكنائس لأنهم مشوشة جدا مجردة عن الأسباب والعلل غير  
معروفة عند الناس كما ينبغي متعبة في فهمها وحفظها لذلك نرى المتعب حائفا يخشى الزلل غير  
واثق ببراءته من الخطايا محتاجا على الدوام إلى (الغفران)

واعلم بأن الأمل الغريزي يتوجه دائماً نحو القوانين التي هم الأمة وجودها أكثر من غيرها لذلك  
لا يقبل من الأجنبي إذا سرق أو قتل أو زور أن يعتذر بجهالة قانون البلاد لاستحالة ذهوله عن كون  
فعله الواضح ضروريا معاقبا عليه أنى وقع

الشرط الثالث أنه لا يوجد تناقض بين القوانين بعضها مع بعض وهذا الشرط له ارتباط تام  
بالمقدمة وأفردها له لوضوح إحدى الحقائق الكبرى كما ينبغي فعدم التناقض شرط في نوال الغاية  
المقصود من القوانين لأنها إذا احتوت على تقرير قاعدة مقبولة عند الجميع أدعى الكل إليها  
بسهولة وقبلوا كل حكم بنى عليها الموافقة لا مالهسم وكل قانون جاء موافقا لها كان كأنه مفروض  
من قبل وكل حالة تنطبق عليها تزيد هارسو خافي الأذهان أما إذا جاء أحد القوانين مخالفا للثالث  
القاعدة فإنه يصير معزلاً في الفكر عن البقية ومخالفته للقاعدة موجبة لعدم يقائه في الذاكرة  
مثلاً من القواعد المقررة في أذهان الناس عموماً رجوع مال المتوفى إلى أدنى أقاربه فإن جاءنا  
قانون يحكم بوافقه أطعناه وعرفه كل واحد منا وإن جاءنا قانون يحكم بخالفه نفرنا منه وصعب  
علينا فهمه وأحراره وهذه صفة قانون الانكليز فهو مشوش في باب الميراث كثرت تقسيماته  
وتعدد الاستثناء فيه وتنوعت الأحكام التي بنيت عليه حتى صار من المستحيل معرفة نصوصه بل  
فهمها وصارت تحتاج إلى تعب في المطالعة كأحد العلوم العقلية العالية ولم يقف عليها سوى  
القليل ممن امتازوا بالفطنة والذكاء بل إن المشتغلين بها التجؤ إلى تقسيمها أبواباً وفصولاً اختص  
كل واحد منهم بشئ منها لاستحالة أحرارها بجمعها عند فرد واحد

ويزداد النفور من القانون الجديد الذي خالف القاعدة المقررة في القوانين السابقة عليه بقدر  
أصلها في النفوس وتمكنها من الأذهان وهذا التناقض يوجب اختلافاً في الاحساس فينعكس  
الامل وتقل الثقة بواضع القانون

من قوانين تركيا ان يستولى المالك على تركته من يتوفى من الموظفين ويترك عائلته تهيبط من درجات

الثروة الى درك الفقر المدقع واعمل هذا القانون مأخوذة عن بلاد شرقية أخرى توجد فيها تلك القاعدة لكن ملطفة لان الموظفين فيها من الاغوات (١)

الشرط الرابع ان يكون القانون موافقا لاصل المنفعة حتى لا يحصل التناقض المتقدم ذكره اذ المنفعة هي محط رجال الآمال كلها ومع ذلك يجوز ان يكون القانون موافقا للمنفعة ومخالف للرأى العام الا ان المخالفة عرضية تزول بمجرد ظهور والمنفعة للناس فتجلى الظلام عنها هذا الناس على آمالهم واصطلى الرأى العام ولا يلزم في بيان المنفعة أكثر من وضع النصوص موافقة لها ولا يتسامح الواضع في ذلك لان الخطأ مترعرع القدم ان دام يوما زال في الغد كما لا ينبغي له أن يخشى انكار حقائقه لان الحق لا يبدى ولو ومن عادة الجديد ان يتقر الناس منه ويجهتد ذوو الأغراض والغايات في اطفاء نوره ويخيل لهم أنه على غير صورته الحقيقية ولا بد من زمن يثبت فيه النظر ويفرق بين الشئ وما ليس منه فلا تلبث الافكار السليمة أن تغلب على السقيمة وان حانت أول مرة لا تخيب الثانية اذ بالتكرار يعرف كيف تذلل المصاعب هكذا يكون البدء وكذلك تكون النهاية حتى تستأنس الافكار بالجديد وينسى الناس كيف بدئ فيه

الشرط الخامس أن يكون القانون على جانب من حسن الترتيب اذ لو فسد الترتيب لاخل القانون بالامل كما يقع ذلك اذا تناقضت أحكامه وتنافرت قواعده وتعدت فهمه وثقل حفظه لان لكل امرئ فهم ما محدودا واذا أشكل القانون عجز الكثير عن ادراكه وعدم العلم بالقانون مضاعف لتأثيره فيغيب عن الفكر عند الحاجة اليه وأقبح من ذلك أن يغتربه الناس ويننون عليه أما الباطلة لذلك ينبغي أن يكون سهل العبارة والترتيب لتيسر معرفته للعامة وتسهيل عليهم مراجعته عند الاقتضاء بالامفسر وتسهيل عبارة القانون ويحسن ترتيبه اذا وافق أصل المنفعة لان المذهب الذي يبنى على مبدأ واحد يكون دائما كذلك في الشكل والموضوع قابلا للترتيب الطبيعي والحصر اللازم

الشرط السادس أن يكون القانون بحيث يفهم منه كل ناظر فيه ان لا مفر من تنفيذه عليه فان رأى منه مهربا هزأ به وتولدت عنده فكرة مخالفته فيكون القانون غير نافع ولا يظهر تأثيره الا عند معاقبة المخالف والعقاب في هذه الحالة يكون غير مؤثر وهو نقص آخر نورد على القانون وما أقبح قانونا يحتمل لضعفه ويكره له قسوته سواء أصاب المجرم أو لم يصبه

(١) عجبنا لهذا القانون الذي لم ننق له على أثره غير هذا الكتاب على ان الشرع الاسلامي منزه عن مثل ما جاء به (بقنام) ولا يوجد قانون موضوع في الدولة تشتمل منه رائحة تلك القاعدة في الزمن السابق ولا في أيامنا ولعلنا خلط بين ضبط تركات المتوفين بمعرفة بيت المال ان وجد في الورثة غائب أو قاصر أو محجور عليه صيانة لحقوقهم وحفظ الاموالهم من التبديد وبين ما توهمه



والقوانين التي من هذا القبيل كثيرة منها القانون الذي وضع في أيام (لاو) (١) حيث كان يقضى على الافراد ان لا يقوا في منازلهم من القود لا جزأ معينا وظاهر أن كل واحد كان يعتقد أنه لا يهتدى اليه ان خالف وتلك الحالة توجد كثيرا في القوانين التي تتعلق بالتجارة واني أشبهها بالنصيب يلعب الناس فيه والمقتن يخسر

ومن هذا المبدأ نستنتج ان السلطة في المنزل ينبغي أن تكون للرجل لانها لو أعطيت للمرأة صارت القوة المادية في جهة والقوة القانونية في الجهة الاخرى و يترتب على ذلك دوام الشقاق ولا تنفع المساواة بينهما لانه اذا تعارضت ارادت ان غلبت احدهما الاخرى لا محالة وعليه فوضع القانون كما هو أضمن لراحة البيت اذ لا مهرب من تنفيذه

وبواسطة هذا المبدأ يسهل حل المسائل التي حارت فيها أفكار المقتنين مثل حيرتهم في الحكم بملكية الشيء لمن وجده ونجيب بأنه اذا كان من السهل على الانسان ان يحوز الشيء من غير مدخل للقانون وجب الحكم به له حتى لا يكون القانون مخالفا للامم اذ لو كان القانون مخالفا لم يعدم الناس سبيلا للمهرب منه فهو غير نافع وان أمكن تطبيقه في بعض الاحوال كان ظملا واليك مثالا يوضح ذلك

أول احساس يقوم بالانسان اذا وجد جوهرة أنفاله وفي الحال يحدث عنده الامل في حفظها لا لرغبته فقط ولكن لوجود فكر الملكية عنده أولا - لانه قابض عليها والحيازة سبب في الملكية ان لم يكن هناك سبب آخر يدل على غير ذلك (ثانيا) - لان له دخلا في وجود تلك الجوهرة فهو الذي استخلصها من التراب حيث كانت لا قيمة لها لجهل الناس بوجودها ثالثا - لانه يبنى نفسه ببقائها عنده بدون احتياج الى القانون ورغما عن القانون اذ يكفي له ان يحقق ما حتى يتيسر له اقناع الناس بأنه ملكها من طريق آخر فاذا قضى القانون به بالغير فقد عكس امله وقيل في العادة انه ظلم وتعدي وفيما قلناه كفاية في الحكم للواجب وجده الا اذا قام دليل أقوى على خلاف ذلك وعليه فهذه القاعدة تختلف باختلاف حظ الواحد في امكان تملك الشيء الموجود من دون مدخل القانون مثلا اذا رأى رجل على الشاطئ فلكا غرقت أو اكتشف معدنا أو جزيرة لا يقوم به في الحال فكر الملكية اذ يعلم من نفسه عدم المقدرة على اخفائها فان كان القانون لا يقضى له بها سهل الاهتداء عليه فاذا اعتبر الواضع ذلك فقط جاز له قطعان يقضى به للواجب أو لغيره

(١) أحد رجال الانكليز اشتهر جلالته بفضله في علوم المالية ولد في مدينة أيدنبورج سنة ١٦٧١ ومات سنة ١٧٢٩ أنشأ ياريس شركا وشركة الهند فأنجزوا نجاحا كبيرا فلما بعد ذلك بعد أن أيتعامن سنة ١٧١٦ السنة ١٧٢٠

لكن للقضاء به امر ج وهو تشجيع الناس على الاكتشاف لما فيه من زيادة الثروة ولو كانت  
الموجودات كلها ملكا للحكومة لما نالها الا القليل

الشرط السابع وهو الاخير ان يطبق القانون بنصه ويتعلق اداء هذا الشرط بالقانون من جهة  
وبالقضاء من جهة أخرى فينبغي أن يكون القانون بنسبة تنورالامة والا اذا كان القانون الذي  
وضع في وقت التأخر هو الذي يعمل به في وقت التقدم اضطر القضاء لا محالة الى استبدال نصوصه  
بقواعد جديدة توافق افكار بلدهم فيقع التنازع بين القانون وبين العادة الجديدة وينتج منه ضعف  
في تأثير الاول على الآمال

وقد اختلف في معنى كلمة شرح باختلاف نسبة الكلام المراد شرحه فشرح كلام المؤلف بقيد  
بان المعنى الذي أراده المؤلف عند كتابته وشرح القانون على رأى متشرعى الرومانين هو العدول  
عن معناه الذي يؤخذ من صريح لفظه الى معنى آخر يدعى أنه مراد الواضع حالا وعليه ينعدم  
التحقيق في فهم القانون نعم ربما كانت نصوصه غامضة المعنى أو صعبة الفهم أو متضاربة الا أن  
العامّة لا تزال تفهم معناه وتشعر بمراد واضعه وتقف على ما يمكن ان ينشأ عنه من الضرر لكن  
اذا زعم القضاء ان لهم حقا في تفسيره أى في استبدال معناه بأمرالهم واغراضهم ارفع الامن عليه  
ووجد الهوس في تطبيق نصوصه وغابت نتيجة القضايا عن المتخاصمين وخشى الناس عواقب هذا  
الضرر وقد شبهوا الاعتساف القانوني بالثعبان يدخل بقية جسمه حيث أوجد رأسه ولو  
فرضنا أن في هذا السير خيرا لخدمته أيضا لان الاستعلاء على القانون سي العاقبة وان كان  
له بعض الاثار المحمودة في مبدأ الامر على أن خيره محدود فلا فاصل بينه وبين الشر ومنه الى  
ازعاج الخواطر فيصدق الخطر بالناس بلا استثناء

دع جهل القضاء وتغرضهم فـ ذلك أمر مشهود أو افرض انه معدوم ولكن انظر الى نقض  
العهود ونقض الطرف عن واجب النزاهة ترى القضاء يقضون لمن يشاؤون ساعدتهم القانون  
أولا وهم في مأمن من توجيه اللوم عليهم لانهم مخبرون في تطبيق القانون بنصه أو في تطبيقه  
بمراده ومثلهم في ذلك مثل عراف يده كوبة يسقى بعض المتفرجين منها ماء زلالا والاخرين  
ملحا أجا

ومن أخص الصفات في قضاء الانكليز محافظتهم الشديدة على تطبيق نص القانون ان وجد أو  
الرجوع في أحكامهم الى الاحكام السابقة بقدر الاستطاعة وهو عمل شاق كما ترى وربما كان له  
بعض المحظورات لكنه غاية في حرية الضمير والصدقة في احترام الحقوق لذلك كان بعض من عند  
الانكليز قانون يسرى على الماضي

واعلم بأن الشروط اللازمة في حسن القوانين يرتبط بعضها ببعض ارتباطا شديدا بحيث يكفي للقيام بها القيام بواحدة منها فوافقته بالمنفعة وظهور المنفعة فيها وعدم تناقضها وبساطتها وسهولة معرفتها والجزم بتنفيذها كل هذه أمور يتوقف بعضها على البعض الآخر

ولا يحصل عام العلم بالقانون الا اذا ألغيت العادات وسطر القانون العام في كتاب واحد ونشرت القوانين الخصوصية في رسائل مختصرة ثم وجدت في جميع الانحاء وجعلت جزأ من كتب الديانة كما هو حاصل عند العبرانيين ومن جملة كتب التربية الاولى بحيث ترسم في الذاكرة قبل حياة الحقوق السياسية اذ اتم هذا واحد القضاة عن القانون شعربهم كل انسان وصار كل فرد حارسا عليه ولم يبق فيه خفاء يسهل للقضاة ان يبعدوا عما نص فيه أو الاختصاص بتفسيره أو طريقا لتعديل والتدليس

وينبغي أن تكون عبارة القانون سهلة جدا بحيث تستعمل فيه اللغة المتعارفة عند عامة الناس وأن لا تلبس صيغه ثوبا علميا اذ لو كان هنالك امتياز للقانون على غيره من الكتب والمؤلفات لوجب أن يكون في وضوح معناه وسهولة عبارته لانه موضوع لجميع الناس يطلب العمل بمقتضاه من الازهان على اختلاف درجاتها واشدها احتياجا اليه ما كان أدنى درجة في المعرفة

فاذا تخيل الانسان هذه الحالة وقابل بينها وبين قوانيننا الحالية علم الفرق بينهما ومع ذلك فلهذا من التقرير بما يكدر النفوس أسفا على حالتنا الراهنة في القوانين فإنه لا يميل الى إثارة الخواطر والتفسير من القانون الامن فعبث به الجهل عن الاصلاح وضاق ذهنه عن ادراك حقيقته ومثل هؤلاء لا يلبق بالناس أن يعيروا كلامهم جانب الالتفات اذ نعمة القانون وان احتياج الى الاصلاح لا تقدر ومنافعه لا تحصى وان بلغ الاختلال من الحكومة متعبا لغيره وما حاز المرشيان الامن أو طرفا من الملكية أو قليلا من الشرف الا بفضل القانون فهو الذي يثبت السلام بين الناس ويحمي الزواج أن تغتاله يد الفاسقين ويحفظ العائلة من التفرق والزوال وهو خير عيم يتجدد بتجدد الايام ولكن المرء تعود على التمتع به من غير شعور ولا نظر الى مصدره كأنه موجود بالطبع بخلاف الضرر فإنه عرضي الآن الناس تشعر به جدا وتشتغل بتقصي له وتشقيقه فتجتمع في اللحظة الواحدة مضارا أيام مضت ومن تأمل بعين الحكمة وجد اسبابا كثيرة تتحمل على احترام القانون والميل اليه ولو كان ناقصا

هذا موضوع مهم كثرى واني لم أفرغه ولكن أكتفي الآن بذكره وسأتكلم في مكان آخر عن الاجتياطات التي ينبغي اتخاذها عند تعديل القوانين لانه ليس من مقصدنا ان ندعو الى الافراط في رغبة التعديل حتى تصير قوة عيائهم كل ما سرت عليه وهي عاجزة عن اقامة القليل منه ونريد



أن نيين اللامعان لا تصحى الى أولئك الأباحين اذ تصيح القانون لطيف يسهل عزيقه ويصعب  
ترقيعه فلا يليق ان يلقى بين يدي شردمة من الفعلة وذوى الكدم من جهل وتعسف

( القسم الثاني )  
( الباب الاول )  
( فى طرق الملكية )

قد فرغنا من بيان الاسباب التى تحمل الواضع على تثبيت الملكية والمحافظة عليها ولكالم تنظر الى  
المال الا فى مجموعته من حيث هو وعلينا الآن ان نفصل الكلام فنفرد كل شئ يدخل تحت هذا  
المجموع ونبحث عن القواعد التى توزع بحسبها الاموال عند ما يريد المقتن الحكم على كونه الزيد  
من الناس أما القواعد فتقدم بيانها وهى العيش والرغد والمساواة والامن فاذا اتفقت سهل  
الفصل وان اختلفت وجب النظر فى الاولى بالتقديم منها  
( فى اليد الحاضرة )

اليد الحاضرة سبب فى الملكية يتقدم على جميع الاسباب الاخرى ويقوم مقامها وهو مرج يقضى  
به ضد شخص ليس معه سبب يعارضه ولو انتزعنا الشئ من الحائز له وسلمناه لغيره لكان ذلك حرمانا  
بلجهة واعطاء بلجهة أخرى والفرق بين حالتى الشخصين أن لذة لا تخذ لا تساوى ألم المحروم وهو  
السبب الاول فى ترك ذى اليد على ما كان عليه ثم ان قهر ذى اليد على تسليم ما بيده الى غيره موجب  
لانزعاج جميع المالكين وهو السبب الثانى فى عدم الفعل وعليه فاليد الحاضرة سبب من اسباب  
الملكية مبنى على خير الرتبة الاولى وخير الرتبة الثانية وحقوق ذى اليد الاولى أو المكتشف كحق ذى  
اليد الحاضرة لان فى الحكم لليد الاولى تجنب الألم الذى ينتج من خيبة الامل ومنع الخصام الذى  
يتولد بينه وبين من ينازعه عليه عند وضع اليد وايجاد لذائذ لولا ذلك لانعدامت من الوجود لانه  
للم يقض القانون لليد الاولى لتحت التمتع بأشئ عذرا من أخف من غيرها أو معاقبتها ان أهلكته  
ولاذلة لها خصوصا ان كان ذلك الشئ مما ينبغي التمتع به فى الحال والحكم لها به يبعث الاخرين  
على البحث والايجاد فتتمو الثروة العمومية ولولم يكن الشئ المباح ملكا الاول واضع يده عليه لتغلب  
الاقوياء وخيف على الضعفاء

كل هذه الاسباب تأتى دفعة واحدة فى ذهن المرء وان كان لا يميزها الاول وهى له الا أنه يشعر بان كل  
واحدة منها مجتمع مع غيره ألا ترى الجميع يقولون ان الحكم بأشئ لليد الاولى أمر مطلوب عقلا  
وعدلا وانصافا ولا معنى لهذه الالافنا سوى الاستحسان وها قد بينا ذلك الاحساس أسبابا قوية

تزداد إذا أضفنا إليها المنفعة واعلم بان الملكية تأسست قدما على وضع اليد أولا وهو سبب يصلح في أيامنا أيضا لتلك الجزائر الجديدة أو الاراضي المكتشفة مع حفظ حق الحكومة في السيادة

(ثانيا) - البدل القديمة مع حسن النية اذا استمر وضع اليد مدة معينة في القانون وجب ان يتقدم على غيره من أسباب الملكية لان المالك الذي ترك ملكه تلك المدة كلها ما أن يكون جاهلا بحقه عليه أولا يريد التمتع به وفي كلتا الحالتين لم يكن له أمل في وضع يده على ذلك الشيء أما وضع اليد فله أمل في بقاء يده والحكم لهذا الاخير به غير محل بالامن بخلاف الحكم به للاول اذ يخشى كل مالك على ماله ان لم يكن له سند سوى حسن نيته في يده

والآن ينبغي أن نقدر الزمن اللازم لتصح ملكية ذي اليد ويبطل كل سبب سواها وهي مسألة يتعذر التحقيق فيها غاية ما يمكن أن يقضى في كل مال بحسب قيمته وبهذا يمنع ضرر الرتبة الثانية وان وجد ضرر الاولى لان كل واحد يكون عارفا بأنه لو ترك ماله خمس سنين أو عشر سنين أو ثلاثين سنة كان قد حقه جراه ماله فعليه ان يتوفى ذلك من قبل

أما اذا كان ذو اليد سيئ النية فالقضاء له محل بالامن وكأنه يكافأ على جرئته فهو لا يملك ما وضع يده عليه بسوء نيته ولو بلغ عمر (نستور) (١) اذ ليس هناك باعث يدعو الى وجوب استراحة السارق بعد زمن ما ولا أن يكون تحت حماية القانون وقد انتهك حرمة أما بالنظر لورثته ففيه نظر ان حسنت نيته فلهم حق التملك بعضى المدة لانهم في حالة المالك ويزيدون عليه اليد وان ساءت نيتهم فهم كورثتهم لا ينبغي أن يفوزوا بثمرة التدليس

وبالجملة مضى المدة الطويلة سبب ثان في الملكية وهو عبارة عن وضع اليد زمنا محدد ودوام حسن النية ويقضى اصاحبه على من سواه وان كان له سبب آخر ومبنا ما اجتنب الاثم الذي ينجم عن خيبة الامل والمحافظة على أمن المالكين

(ثالثا) - في اليد على ما تحتويها الارض وما ينتج منها ملكية الارض تستلزم ملكية ما تحتوت عليه وما ينتج منها اذ قيمتها مخصصة في هذين الامرين والمراد بما تحتوته الارض ما كن في جوفها من معدن أو حجر والمراد بما تنتجه النباتات من كل نوع وملكية ذلك الى مالك الارض مبنية على جميع أسباب الملكية من حيث هي من أمن وعيش وانما الثروة العمومية والمحافظة على الراحة

(رابعا) - ملكية ما يتغذى من الارض وما تغذى به مثلا اذا تغذت الحيوانات بنبات زيد فزيد

(١) هو ملك بيلوس وهو اكبر الملوك سنا وتروى عنه الحكمة والتدبير وقد اشتهر بخطبه المطولة التي كان يلقيها على الجموع

هو المالك لها لانها وجدت من تلك التغذية ولو حرم منها لتسرقة ما تغذت به وكان ذلك مخالفا  
للأمن والمساواة واجتمعت في اعدامها فيحصل اخلال بالثروة العمومية (١)  
ولو نقلت العواصف الى أرض زبدشياً لم يملك غيره من قبل أو كان مملوكا لغيره وانعدمت هذه الملكية  
بسبب من الأسباب كشجرة اقتلعها الرياح أو بقايا فاكهتها الانواء كانت تلك الاشياء ملكا لزيد  
والسبب في هذه الملكية ان تمتع صاحب الأرض المنقولة اليها الاشياء اقرب من تمتع غيره من  
دون ضرر لواحد من الناس ومن جهة ثانية لو أخذت منه ملاب أمه في حيازتها على أن غيره  
لا يتوصل الى حيازتها الا اذا اجتاز أرضه وفيه تعد على حقوقه فهو كذي اليد الاولى سواء بسواء  
ومحل هذا عند تعذر اهتداء صاحب المال عليه

(خامسا) - ملكية الاراضي المجاورة اذا انكشف المياء عن أرض لم تكن ملكا لاحد كان  
الحق فيها للمالكين الاطيان المجاورة لها أو لان في امكانهم حيازتها من دون تعد على ملك الغير  
وثانيا لان كان يوجد لاحد أمل في حيازتها فهو لهم قبل كل انسان وثالثا لانه لو فرض  
وطاف الماء ذهب باراضهم فبعكس ذلك اذا غاض كانت الأرض المنكشفة ملكا لهم ورابعا  
لان الحكم بها اليهم يشجع الناس على تجفيف المستنقعات الموجودة بجوار أراضيهم فتحققوا الثروة  
العمومية

هذه هي القاعدة فاذا أردنا التطبيق وجب ان نفصل كي لا نكون كالبابا الذي قسم افريقية بين  
الاسبانيولين والبورقاليين مثلا انكشف المياء عن قطعة أرض مجاورة لها لثلاثة دون  
فهل نقسمها بينهم بحسب ما يملك الواحد منهم قلة وكثرة أو بقدر امتداد ملكه بجانب الأرض  
المنكشفة هتان طريقتان يجوز القول باحدهما انما يجب على المقتن ان يجعل بالوضع حتى  
يسبق الامل ويعلم كل مالك مقدار نصيبه اذا انكشف الماء أولى من التأخر لان فيه حيرة اذ يجوز  
أن مالك الكثير يكون له أمل في أن ينال أكثر من مالك القليل وان قصر امتداد أرضه بجانب  
الأرض الجديدة

(سادسا) - تحسين الاشياء المملوكة اذا حسن زبدشياً مملوكا له قوتى سبب ملكيته فهو الذي  
زرع النبات في أرضه وهو الذي حصده مثلا وهو الذي أطعم الماشية وقطع الاشجار ووصنعها  
ولا ينبغي الحكم لغيره بها لانه كان يملكها قبل التعب فن باب أولى تكون ملكا له بعد ذلك ومن  
جهة ثانية فان الأمن يقضي بعدم حرمانه منها

(سابعا) - اليد على ملك الغير يحسن النية مع الزيادة فيه زيد صنع مادة مملوكا لغيره كانت ملكا له

(١) أراد بتمام التغذية التربة من مدا الحياة



هو مثلاً حال ثوب من صوف عمرو ثم جاء عمرو ونازع الثوب فان الحكم يتظر ان كان زيد حال الثوب بسوء نية أى مع اعتقاده ان الصوف ليس من ملكه قضى له عمرو اذ لا ينبغي ان يستفيد المرء من جريمته وان كان حسن النية يتظر أى القيمتين أعظم قيمة الصوف أو قيمة الصنعة ومن أى وقت فقد عمرو الصوف ومن أى وقت حازه زيد وفى منزل من يوجد وقت التنازع

ثم ترجع الى أصل المنفعة لالا الى غيره مما يقضى بالكل الى واحد دون الآخر لعدم اعتبار المآخذ والا لام فيه فتنه من منفعة كل واحد من المتخاصمين ونبحث عن طريقة تساوى بينهما فنقضى بالثوب الى من تكون خسارته أكثر ولم يأخذ بشرط ان يقدم تعويضاً لآخر

وبعوض هذه القاعدة يفصل فى المسائل المشابهة لما تقدم كاختلاف ذهب زيد بذهب عمرو وفى البودقة وعسل خالد بعسل بكر فى القدرة وقد اشتمل الجدال بين مقننى الرومانيين فى معرفة أى الاثنين أحق بالمالين فالسابينيون يقولون انهم مال زيد والبروكيليون (١) يقضون بـ مال عمرو والفريريقيان مخطئان لان حكمهما لا يمنع الالم عن أحد المتخاصمين ولو ألوأ عن أكبرهما خسارة اذا لم يحكم له لسل عليهم الامر وانقسم الجدال

أما مقننوا الانكليز فانهم قطعوا النزاع من أول الامر ولم يتظروا الى الذى يخسر كثيراً ولا الى سوء النية أو حسنهما ولا الى قيمة المال نفسه أو قيمة الصنعة بل حكموا بأن المال متى كان منقولاً فهو ملك الذى يملكهما كان وليس عليه الا أن يعرض الآخر لذلك ترى الانكليز أعظم ضناً بما فى يدها ولو على سبيل العارية أو التفرج خوفاً من ذهاب ملكيتهما عليهما

(ثامناً) - استخراج المعادن فى ملك الغير - بأرض زيد معادن يجبلها أولاً لا يقدر على استخراجها أو أنه غير جازم بالانتفاع منها وبقيت المعادن مستورة فى جوف الارض فجاء عمرو معه من المعدات ما لم يكن عند زيد وأراد استخراج المعادن فهل يمكنه ذلك وان أبى المالك الجواب نعم لان المعادن مال لا ينتفع به الا اذا استخرج وعدم رضا زيد المالك موجب لضياح عمرة ذلك المال على كل انسان لكن عمر يريد استخراجها وطرحها فى التجارة والصناعة فتنه والثروة ولا ضرر على المالك فى ذلك لان الارض باقية على حالتها السابقة غاية ما يجوز طلبه ان يحكم له بجزء معين من الناتج حتى لا يضيع عليه أماله فى الانتفاع من المعدن يوماً ما وهو مذهب المقنن الانكليزى

تاسعاً - حرية الصيد فى المياه الكثيرة ليس لاحد من الناس ملكية خاصة فى البحيرات الكبيرة والانهر والخلجان والبحر خصوصاً فهى لا تدخل تحت ملك واحد من الناس أو انها ملك الجميع

(١) الاولون أصحاب سابينيان والآخرون أصحاب بروكيليان وهما الفريقان المتجادبان اطراف علم القانون الرومانى وكان منهما أن جعله علماً كبيراً

وليس من سبب يدعو الى تغيير الصيد في البحر لكثرة الاسماك فيه وولدها على الدوام بحيث لا يطرأ على الفكر أنهم انعدم في وقت من الاوقات واما يد لنا على أن الاسماك تتناسل بمقدار لا يحيط به العدما ذكره (لا ونهوك) من أنه يوجد في بعض الاسماك أكثر من عشرة ملايين بيضة وما يستهلكه الانسان لا يوازي جزءاً صغيراً مما تملكه الموارض الطبيعية التي لا ندركها وأين الانسان بشبكته في البحر من العناصر المتسلطنة عليه فهو لا يبيد مقدار سمكة كبيرة في الماء أما الصيد في البحيرات والانهر والجلجان فلا أن كمية أسماكها قليلة ينبغي للواضع أن يقيده بحسب مقتضيات المنفعة والقاعدة أنه لا محل للقانون الا اذا خيف الخصام أو تنقص الثروة وما عدا ذلك فكل من وضع يده على شيء فهو ملكه

عاشراً - حرية الصيد في الاراضي التي لا مال لها كما أنه لا ينبغي تقييد الصيد في البحار كذلك لا ينبغي تقييده في الغابات والسهول والقفار التي لا مال لها حتى الصيد في البرمطلق اذا كانت الاراضي المباحة كثيرة وذلك يوجد في الاقاليم التي قل سكانها واتسعت أرضها اذا الصياد في تلك الجهات الفسيحة لا يوازي ما يوجد بها من الوحوش الضارية والحيوانات الكاسرة على أن في الصيد سعة في العيش بلا ضرر للناس فاليد الاولى هنامطلقة السراح بلا نزاع أما البلاد المتقدمة التي اتسع فيها نطاق التجارة وكانت الاطيان المباحة قليلة بالنسبة للعامة منها فلا ينبغي اطلاق الصيد فيها او لا الحكم به لليد الاولى وذلك لاسباب كثيرة أولاً - لان اعدام الحيوانات الوحشية يعوق تناسلها فان أطلق الصيد قل عددها وربما انعدمت بالمرّة والصائد الذي كان يصطاد طيراً كثيراً يعاني المشاق في الحصول على طير واحد فترتفع الأثمان بقدر عزة المأكول نعم لا خسارة عليه في ذلك لكن الامة تعدم قسمها وافر من لذائذها فلو فرضنا أنه كان يصطاد مائة في المبداء لم يعد يصطاد الا طيراً واحداً نقصت لذّة كل الطير في الامة تسعاً وتسعين مرة ثانياً - الصيد يجذب النفوس أكثر من غيره اذ تعبته ينسى تسلية البطالة تدرا به وخطره يخفى عند تصور الافتخار بالحدوق فيه فاذا اطلق كثرت عشاقه وجمعت أعماله وكان كل صياد فقيراً ثالثاً - للصيد اوقات محدودة من السنة ففي خلالها يعطل الصياد ويعتاد على الكسل والبطالة حتى اذا جاء وقت الشغل ثقل عليه وكروا الاتقال من حالته الراهنة وتعوده على المعيشة من الصدقة يقلل في عينه ثمره التعب فيميل الى الاكثار منها وليس له حرفة سوى الصيد واذن يؤل أمره الى ارتكاب الجرائم والاضرار بالناس رابعاً - للصيد من حيث هو خطرات كثيرة فلا يمر يوم الا ونسمع فيه أنه جرت بين الصيادين مشادة أو منافسة أو مضاربة أو مدعاة ربما أفضت الى الحبس أو التغريم وكل هذه محظورات ان لم تقف على لذائذه فهي مساوية لها ترى الواحد منهم يعمل من

الانتظار حتى يمر الطائر فينتقل الى المجاورة ليختلس صيدها وله صبر على الاختفاء ومعرفة بطرق  
الحيل فان أحس بالغير وارى حتى اذا خلاه المكان تعدى الحد ودوسطا على صيده وغالبا  
يغاب طمعه على الاحتراس فيقع في احوال خطيرة لا ينجو منها الا بعصية أو جرعة ولو جاز الصيد  
في الطرق الكبيرة للزم جيش جزار حتى يحصى المار من مهام الصيادين خامسا - اذا قيد  
الصياد وجب أن يضع المقتن فصوصا كثيرة لبيان كيفية استعماله والعقوبات التي تترتب على  
مخالفتها وتعدد الدوائن وموجب لضعفها ومن جهة ثانية ترى أن المعاقبة على المخالفات التي  
من هذا القبيل مع العلم بسهولة الانسياق اليها لما في الصيد من الجاذبية الطبيعية كما تقدم بيانه  
موجب لاثارة الافكار على أصحاب الاملاك وحمل النقرء على بغض الاغنياء وعندى أن الاولى  
من ذلك كلما أن يتأصل الدائم من جذوره فيمنع الصيد مطلقا ومتى علم الناس بأن الصيد ممنوع  
في القانون انعدم وجود الامل عند الشبان ورغبت نفوسهم عن صيد الخجل والعقوى وربما  
لا تفرق العامة بعد من يسير بين الصيد والسرقة

ومع ذلك لا تزال الاوهام متعلقة بحق الصيد لكن لا يجب على المتن احترام الاوهام الا اذا قويت  
جدا وتعدت عليه ازالها وما عد ذلك لا ينبغى التوقف من أجلها في طلب المنفعة انما يلزم أن  
نبين للائمة أسباب القانون وانه وضع محافظة على الراحة والأمن وان حرقة الصياد ممتنة وأن  
الحق في الصيد ضعيف يكاد أن لا يكون من جملة الحقوق وأن صاحبها قريب من الجريمة وفي  
بقية ذلك أن الافكار تنبثق وتترك مجراها الاولى الى غيره ثم ان من الحيوانات ما تضر حياتها  
ويتفقد اعدامها كالذئب والثعلب والذئب وبالجملة جميع الحيوانات الكاسرة التي تضر بغيرها  
بما ينفع به النوع الانساني فمثل هذه الحيوانات يلزم استئصالها ولذلك ينبغى أن يباح صيدها وأن  
يكون الحق في الصيد الاولى من دون التفات الى مالك الارض التي توجد بها بحيث يعتبر كل صائد لها  
من رجال الشرطة ومع ذلك لا يجب الاستثناء الا بالنسبة للحيوانات التي كثر شرها

### (الباب الثاني)

(طرق أخرى في الملكية)

(التراضى)

قد يعرض للانسان أنه بعد حياة مال والتمتع به مدق من الزمن يريد تركه الى غيره ليتمتع به وفي مثل  
هذه الحالة يجب أن يقر القانون هذا الاتفاق لأنه تحولات الاسباب من صالح المالك الى صالح من  
سواه فلا عن هذا فان المالك لا يريد التخلي عن ماله الا لباعث من البواعث وليس الباعث



الالفة أو ما يقوم مقامها فتارة يكون التلذذ بالمودة أو الاحسان اذا كان العطاء بلا عوض أو التلذذ  
بثبات جديد ان كان بعوض أو الحصول على خير الا من ان كان العطاء تقاديا من ضرر أو لذة الشهوة  
ان كان الغرض نوال المنفعة في قلوب الناس هذا من جهة المالك ولا آخذ من ايا في الاخذ ايضا  
فقد اجتمعت أنواع الالذات في هذا الاتفاق الآخذ يتمتع بلذات المالك وهذا لئلا يذبح ما قد صدق منه  
العطاء ومن هذا تنزع قاعدة عمومية صيغتها في انتقال الملكية فائدة ما اذا لابد ان ينتج عنه خير  
من احدى الجهات

فان كان الانتقال بطريق المبادلة كانت فائدته من جهتين وتقدر تلك الفائدة في نظر كل واحد من  
المتعاقدين بما زاده الشيء المأخوذ من الآخر عن الشيء الذي أعطى اليه واذن لكل واحد منهما  
لذا تخصصة وفي هذا يوجد خيرا للتجارة وليلاحظ أن أغلب المصنوعات من أي نوع كانت  
لا توجد إلا بمساعدة عمال كثيرين فلا يوجد التبادل لما وجد لعمل الفرد الواحد قيمة بالنسبة له  
أول غيره

### (فصل في الاسباب التي تبطل المبادلة)

من الاحوال ما لا ينبغي للاوضاع الاقرار على المبادلة فيها بل يجب أن يقضى في منافع المتعاقدين  
كان اتفاقهم لم يقع وتلك الاحوال هي التي تكون المبادلة فيها مضررة بصالح أحد المتعاقدين أو  
بإصالح الامام والاسباب التي تبطل المبادلة تسعة وهي السكوت عن افشاء عيب البديل والغش  
والاكراه والاغراء والاعتقاد بالتزام قانوني لاجوده والخطأ في قيمة البديل والخرأ والطفولية  
أو الجنون وامكان حصول الضرر من المبادلة وانتفاء الحق بالنسبة للبائع  
(السكوت عن افشاء عيب البديل)

اذا كانت قيمة المبيع في الحقيقة أقل من القيمة التي ظن المشتري وجودها حال البيع ثم انضح له ذلك  
بعده فقد خاب أمله وان كانت دون القيمة التي دفعها فقد خسر نعم ان البائع يربح ولكن خير  
الربح أقل من ضرر الخسارة مثلا اشترى زيد حصانا بعشرة دراهم وكانت قيمته كذلك لولم يكن به  
عيب لكن ظهر أنه مريض ولا يساوي الا درهمين ففي هذه الحالة يكون المشتري خسر ثمانية  
والبائع كسبها واذا قارنا بين الضرر والمنفعة وجدنا الفرق عظيم جدا لكن قد يمكن أن البائع  
يكون جاهلا بعرض الحصان وفي هذه الحالة لا يوجد مبرر لابطال البيع واكرامه على أخذ المبيع  
ورد الثمن وعلى فرض انه كان يعرف العيب فهل كان ملزما باخبار المشتري أو المشتري هو الذي  
كان يجب عليه ان يستعلم عنه

ومما تقدم ينتج انه لا ينبغي الحكم بفسخ العقد لهذا السبب الا بعد حل المسئلتين المتقدمتين فاما ان يكون البائع عالما بالعيب وفي هذه الحالة يبحث عما اذا كان العيب مما يجب عليه الاخبار به أولا واما ان يكون جاهلا به والقصل في هذه المسائل يستلزم تفصيلا واجمالا يضييق هـ. ذا المقام عن الخوض فيها على انه لا يمكن وضع قاعدة عمومية تدخل تحتها هذه الاحوال بل لابد في كل نوع من ملاحظة احواله ومشتخصاته

### ( الغش )

هذه الحالة أبسط من السابقة ولا ينبغي ان يغض الطرف عن الاستحواذ بطريق التدليس اذ الغش جريمة تقرب من السرقة مثلا اذا سأل المشتري المتقدم من البائع هل الحصان مريض فأجابه لا وهو يعلم غير ذلك وجب الغاؤه العقد اذ البائع مجرم وزدعاياه ان ضرر المشتري أكبر من خير البائع

### ( الاكراه )

ما قيل في الغش يقال في الاكراه فاذا كان الحصان لا يساوي الدرهمين واكره صاحبه المشتري على أخذه بعشرة دراهم اما بالقوة أو بالتهديد وفرضا أن المشتري كان يقبل ابتياعه بدرهمين بقي عندنا ثمانية لم ينلها البائع الا من جريمة الاكراه نعم يوجد في مقابلة خسارة المشتري ما كان يلزم به من الضرر لو أي لكن كل ذلك لا يوازي ضرر الجريمة أبدا

### ( الاغراء )

أريد بالاغراء اعطاء شيء لشخص ليرتكب جريمة كما اذا اتفق زيد مع عمرو على أخذ مبلغ من النقود ويشهد له زورا في تطير ذلك وفي هـ. ذا الاتفاق قائدان احدهما ترجع الى المغري والثانية الى المغري وهما لا توازيان ضرر شهادة الزور

وليلاحظ أن القانون لا يكتفي بإبطال العقد في حالة الغش والاكراه والاغراء بل يعاقب صاحبها بعقوبة جنائية أيضا

### ( الاعتقاد بالتزام قانوني غيره وجود )

سلم زيد لعمرو فرسا من أفراسه باعتقاد أن مديراً له باعه له وكان الحال لم يقع أو تنازل عنه له معنقدا أن الحكومة أمرته بأخذه منه والحكومة لم تأمر بذلك وعلى العموم ظن المعطي خطأ أن يذمه وبين الأخذ عقدا يلزمه بالعطاء وأعطى فاذا ظهر الخطأ ولم يبطل العقد كسب الاخذ بجحالم يكن مستظرا وخسر المعطي خسارة لم ينتظرها وظاهر كما تقدم ان خير الربح أقل من ضرر الخسارة وقد يجوز أن تكون هذه الحالة من أحوال الاكراه

## (الخطأ في قيمة البذل)

لو باع زيشياً بثمن وكان هناك من الأحوال ما يستلزم زيادة قيمته ولم تكن معلومة للبائع ثم علم ذلك ناله ألم من هذه الخسارة لكن إذا كان هذا من جملة أسباب البطلان ترتب عليه فقد الأمن في المعاملات إذ لا ينشئ مشترياً اشتراه مادام للبائع الحق في أن يطلب إبطال البيع بحجة أنه كان لا يدري ماذا يصنع حال البيع هذا من جهة ومن جهة أخرى لو قلنا بعدم جواز البطلان كان ألم البائع شديداً خصوصاً إذا كان المبيع ذا قيمة ثمينة كما إذا باع جوهرة وهو يحسب أنها بالور وعليه فلا ينبغي الحكم بأمر واحد بل يجب الفصل في كل مسألة بحسبها وإن ينظر هل كان البائع على الجهل بمجرد إهمال البائع أولاً وفي الحالة الثانية إذا دعا الحال لإبطال البيع تراعى مصلحة المشتري بقدر الامكان حتى لا يناله ضرر من الإبطال

وقد يجوز أن العقد يخلو من هذه الأسباب كلها ويكون مع ذلك مخالفاً للصالح المشتري مثلاً اشترى زيد حصاناً ليسافر عليه ولم يسافر لمرض الحصان أو لموته أو أنه سار في الطريق فالتقاء على الأرض وانكسرت رجله أو أنه استعمله في نهب الطريق المارة ثم انقضت الغاية وباع الحصان تخسرفيه هذه أحوال تعرض كثيراً أليس هذا بمنزلة استثناء لقاعدة في انتقال الملكية فائدة ما وبذلك ينبغي إبطال العقود التي كانت هذه غايتها كالأقوال هذه الحوادث عرضية وقعت بعد التعامل والحالة الجارية أن الحصان كان يساوي ما يبيع به لأن فوائد المعاملات على العموم أكثر من أضرارها والدليل على ذلك أن الدنيا أغني في هذه الأيام منها في أيام نوحشها وعليه تكون القاعدة العمومية أن لا يطل العقد لمثل ذلك إذ في إبطاله غل للأيدي عن المعاملات فلا يجحد المشتري بأثع ولا البائع مشترياً مادام حال الماملة موقوفاً على أمر مستقبلي مستحيل معرفته والتحرز منه

## (الجرأ والطفولية أو الجنون)

قد يرى المقتن أن المعاملات ربما ينتج عنها شرف فيعزمها من قبل لذلك رأينا المسرف أو السفيفه يجر عليه في بلاد كثيرة أعني أن القانون يحكم ببطلان العقود التي تصدر منه لكن قبل الجري يتدأ بإثبات سببه حتى تكون الناس على علم بحالة المجور وعليه وجميع الأمم متفقة في الجرع على الطفل والجنون لأنه لا فرق بينهما اللهم إلا أن الطفولية لها أحد معلوم والجنون لا أحد له وسبب الجرع في الحالتين ما تقدم بيانه في حق السفيفه لأن الجنون أو الطفل إما أن يكون فاقد التمييز أو مسرفاً غشوماً متهوراً

ومن الظاهر أن الجرع في الأحوال الثلاثة المتقدمة لا يقع الأعلى الأعمال ذات الأهمية أما الأمور الدينية التي تستلزم في كل يوم عادة فلا يجرع فيها والإمامات المجور عليه من الجوع



## (إمكان حصول الضرر عن المبادلة)

ربما حذر المقتن العقود لتصوره ضرر فيها مثلا زيدا لك أرضا في الحدود فإذا باعها للدولة المجاورة يمكن أن تكون محطاً لدسائس والفتن أو مسملاً للإيقاع بالوطن وسواء كان زيد يلتفت إلى ذلك أولا - يجب على المقتن أن لا يفعله وإن يمنع التعاقد حسم المشاكل لهذا نرى أغلب الأمم حظرت على الغرباء امتلاك العقار وربما لم تلاحظ هذا الخطر في المنع لكنهم تغالوا في ذلك إذ المسئلة لا تتعلق بالحالة التي ذكرتها لأن الغريب يميل إلى التمسك في بلاد يبرهن على محبته لها وحسن سيره فيها فضلا عن منفعة الحكومة من الضرائب التي تترتب عليهم (١)

ومن هذا القبيل منع بيع العقاقير السمية لما فيها من الأضرار بالناس وبيع الأسلحة القتالة كالنماذج التي يستعملها الأيتاليانيون كثيرا حتى في المنازعات الاعتيادية وكذلك سحر الاتجار ببعض الأصناف

وقد جرت العادة بقولهم إن المعاملة باطلة من نفسها ولو اطلعنا على كتب القوانين لوجدنا ما ملئت من الخلط بسبب هذا القول الخطأ حتى تحيرت أفكار المؤلفين وامتنع عليهم حل المشكلة ولو رجعوا إلى السبب الحقيقي وهو زيادة الضرر عن الفائدة لكفوا أنفسهم مؤنة التنازع فيما لا يفيد لو صح قولهم للزمان تبطل هذه العقود بالمرّة بحيث لا يبقى لها أثر في الوجود وهو استنتاج غير مقبول إذ يمكن في كثير من الأحوال أن توجد أمور تصححها

وعندي أنه لا معاملة باطلة من نفسها أو صحيحة من نفسها بل القانون هو الذي يبطل أو يصحح لكن يجب أن يكون تقريره مبنيًا على أسباب ولقد نعلم أن التعميم موقوف في علم الطبيعة لما فيه من الإبهام ولا بد من يوم يفقد فيه التعميم أيضا من القانون وقولهم العقد باطل من نفسه تعميم مبهم من دون شك (٢)

## (انتفاء الحق بالنسبة للبائع)

لم يذكّر الجامع الفرنسي أوى في النسخة التي أترجمها شيئا عن هذا الوجه مع ماله من الأهمية الكبرى

- (١) ليس هذا صحيحا على الدوام ولا في جميع البلاد  
(٢) يذكرني هذا بما كان من إشارة أحد أساتذتي لامتحان بمدرسة القوانين في باريس مع أحد تلاميذ السنة الثالثة وكنت بجانبه فانه لما شرع في الإجابة عن السؤال الموجه إليه صدر كلامه بفعل مبني للمجهول فأعرضه الاستاذ بقوله أراث تبني الفعل للمجهول وهو معيب في علم القانون إذ يجب أن يكون القانون معلوما محدود اللفظ والمعنى

ولعله من باب السهو أو ربما سقط الكلام عليه عند الطبع ولتقيم الفائدة ذكر طرفاته  
 مستمدين من أفكار المؤلف تابعين طريقته في التعليل بالذمة والالتزام فنقول  
 بيع المال المملوك للغير من دون إرضاءه ممنوع لمخالفته أصل المنفعة (أولاً) - لكون مالك المبيع  
 الحقيقي يحرم منه بلا عوض فيخسر بقدر ما كسب البائع أو المشتري (ثانياً) - لأن المبيع  
 ربما كان له قيمة اعتبارية عند المالك لا يعرفها المتعاقدان مثل كونه موروثاً أو مهدى إليه أو  
 أنه من أنواع الزينة التي يتدر وجودها وغير ذلك وبضياعه منه على هذه الصفة يألم الماشهد  
 وزد على هذا أنه ربما يئى عليه آلاماً بعيدة تخيب بفقد هذا إذا كان غنياً أما إذا لم يكن عنده من  
 وسائل العيش إلا ذلك الشيء فإنه يصح معه ما وظاهر ما ينتج عن ذلك من ضرر الرتبة الأولى وكذلك  
 يوجد ضرر الرتبة الثانية إذ لو صح بيع مال الغير لأصبح كل واحد غير آمن على ماله وكثر الفساد بين  
 الناس ثم الرجوع على البائع لاخذ الثمن ربما لا يفيد إذ يجوز وهو الغالب أن يكون أنفق  
 ومن المحقق أن المنفعة التي عادت على البائع من الثمن وعلى المشتري من المال لا تعادل أحد  
 الضررين السابقين فضلاً عنهما نعم في إبطال العقد ضرر للمشتري إذا كان حسن النية فإنه  
 يخسر الشيء بدمه لمالكه الأصلي فيفوت به ما أمل منه وربما لا يجد عند البائع شيئاً من الثمن الذي  
 دفعه إليه لكن هذا الضرر من الرتبة الأولى فقط وللمشتري دخل فيه - لا هماله في التحقق من  
 ملكية البائع للبيع ومن هنا وجب على المقتن أن يضع قاعدة تسهل على الناس معرفة الملكية  
 وتداولها بينهم هذا بالنسبة للقانون المدني بقي أن يعاقب البائع أو المشتري أو هما معاً إن كانا  
 محتالين ولا تطيل هنا في هذا الموضوع لاختصاصه بالقوانين الجنائية (انتهى مترجم)

### (فصل في بيان الموانع في بيع العقار)

من المحقق أن المبادلة نافعة وعلى هذا فكل قانون يشيدها أو يمنع من حصولها يكون على العموم  
 مضراً جداً وما وجدت العوائق في طريق المبادلة إلا بالنسبة للعقار كالإصلاحيين الذين عرو  
 وهو كذا أو إيقافها أو قفها مطلقاً مع أن هناك أسباباً ترجح جانب المبادلة بالنسبة للعقار أكثر  
 من غيره

(أولاً) - لأن إرادة مالك العقار في بيعه برهان على أنه لا يوافق له لكونه لا يقدر على إصلاحه أو  
 بقدره لكن لا يريد ذلك وغالباً يجتهد في الحصول على ما ييسر من الفائدة ويحمله فتسقط قيمته  
 وبالعكس يكون للمشتري رغبة شديدة في حفظه ومن المظنون أنه يريد تحسينه نعم أن النقود التي  
 تنفق في إصلاح العقار يمكن اتفاقها في التجارة ويجوز أن تكون الفائدة واحدة في جميع ما بالنسبة

للأفراد لكن ليست هي واحدة بالنسبة للحكومة لان المال الذي يتفق في سبيل الزراعة أعظم ثباتا وبقاء بخلافه في التجارة لتمكن صاحبه من نقله أينما شاء بالسهولة

(ثانيا) - العقار صالح للرهن والرهن يسهل الحصول على المال فان رهن المالك قسما من العقار أمكنه الحصول على نقود يصلح بها القسم الآخر فيستفيد منه بعد أن كان في حيز العدم فتمنع المبادلة في العقار يؤدي اذن الى سقوط قيمته وسد باب إيجاد المال اذ لا يصلح الشيء للرهن الا اذا صح بيعه فان قيل ان المسئلة هنا مسئلة اقتراض والبيع لا ينتج عنه رأس مال جديد والمقرض كان يمكنه أن يشغل مبالغه في جهة أخرى نقول ان حجر المبادلة في العقارية يقلل مواضع الاستغلال في البلد وذلك موجب الى هرب المال الاجنبي بخلاف ما اذا أبيعحت ومال الاجنبي في بلد يزد طبعاً في ثروتها العمومية ومع كون هذه العوائق تخالف أصول التدبير المدني وتنافي قواعده على خط مستقيم فانها توجد عند جميع الأمم تقريبا الا أنها تتناقض بالتدريج كلما عرفت الحكومات منافع التجارة ومقتضيات الصناعة تحقق المعرفة وبقاؤها الى الآن مبني على ثلاثة أمور

(الاول) - منع الاسراف وامررى لم يكن هناك احتياج في الوصول لهذه الغاية الى منع المبادلة في العقار بل كان يكفي بالمحافظة على قيمته بأن لا تترك لتصرف المالك وبعبارة ثانية يمكن التفادي من الاسراف بحجر المالك عن البيع الا بشروط مخصوصة

(الثاني) - الافتخار بالعائلة وتصور الآباء ان الابناء أشبه شيء بلحمة بينهم وبين المستقبل فلا يكتفون بأن يتركوا اليهم أموالهم بل يطمعون في ان يبقى المنزل عينه أو الارض عينها بين أيديهم ويرون في بقاء الملك بقاء لذتهم وهو وهم لاحقيقة له

(والثالث) - حب السلطة والرغبة في السيادة بعد الموت وذلك يأتي عند عدم الذرية بخلاف الحالة السابقة ولهذا السبب وجدت الاوقاف التي وضعت لتصور منفعة حقيقية أو وهمية أو غير ذلك

والوقف ان كان خيرا فقط من غير تكليف المستفيع منه ياداء بعض الواجبات دل على حسن مقصد الواقف ولم يكن في بقاءه شرر الا اذا كان وقفا على الصدقات المطلقة من غير تمييز اذ يكون مفضيا الى الشحاذة والكسل وأحسن أوقاف الصدقة ما كان للاتفاق على غنى أخنت عليه الايام وهي طريقة لمساعدة أولئك المساكين ولولاها لما نالهم معونة من القانون أما الاوقاف التي يشترط فيها اداء بعض الواجبات كالمدارس والاديرة والكائنات فتارة تكون نافعة وتارة تكون لافائدة فيها أو مضرة على حسب الواجبات المفروضة

ومن غرائب الامور أن الاوقاف مع كونها صادرة عن الافراد يتبعها الواضع تمكنت في النفوس



وأخذت بالافكار أكثر من قوانين ذلك الواضع فقد رأينا الناس لا يقبلون أن واضع القانون حالا  
يقدم من يأتي بعده من الواضعين ولكن أدنى الناس يدعى لنفسه حق تقييد خلقه ويجري به بالفعل  
وما من قادر على تقضه

والذي يلوح لأول نظرة أن أوقاف المدارس والاديرة والكائس لابد من اضععلاها لانهم تأتها  
عن آياتها فكل قيم بأخدمتها ولا يعوضها خصوصا في كبره وذلك مشاهد في بعض الاحيان ومع  
هذا فلا ينبغي ان نجحس الطوائف الدينية حقوقهم قائم - ثم غالب امتازوا عن غيرهم بالاعتناء  
وحسن التدبير لان حالتهم تقوى فيهم حاسات الشرف والبخل وتمت في نفوسهم الميل الى التفاخر  
والاسراف وتسلكهم بمادات سادةهم تغلب على دواعي الظهور والتتم  
أما الاملاك العمومية التي ينتفع بها كل فرد في الامة كاطرق والمعابد والاسواق فأمرها ظاهر  
ولا داعي لبسط القول فيها اذ لا تحصل الثمرة المقصودة منها الا اذا لم يضرب حد لبقائها كذلك فلا  
ينبغي التصريح بجواز المبادلة فيها الا اذا اقتضتها الاحوال

### (الباب الثالث)

(طرق أخرى في الملكية)

### (الميراث)

اذا بحثنا عن الكيفية التي ينبغي ان توزع بها أموال المرء بعد موته نرى ان المقتن يجب عليه اعتبار  
أمور ثلاثة (أولها) - معيشة الجيل الحديث (وثانيها) - تجنب خيبة الامل (وثالثها) -  
التقرب من المساواة في الاموال فينبغي للواضع ان يحافظ على معيشة الجيل الجديد اذ المرء غير  
منفرد في الوجود بنفسه بل كل واحد من الناس الا القليل النادر له أناس يتصلون به من جهة القرابة  
أو المصاهرة أو المحبة أو الخدمات يقتسمون معه بالفعل لذة ممالك وان انفرد به في القانون وربما  
كان ذلك المال مصدرا لعيش الكثير منهم فلا بد ان من نجاتهم من أيدي العوز بعد حرامتهم منه  
لذلك يلزمنا ان نبين من هم أولئك الذين كانوا يتمتعون معه بماله ونصيب الواحد منهم في هذه المتعة  
ولا يمكن الوصول الى ذلك بغاية الضبط والتحقيق واقامة البرهان مباشرة على صحة نسبة كل منهم  
اليه ومقدار نصيبه من ماله لما في ذلك من ضرورة الخلط وتولنا المنازعات دائما وأبدا فلم يبق عندنا  
الا الرجوع الى القرائن القوية حتى نقرر القاعد والمطلوبة والقرينة تدلنا على ان نصيب كل  
واحد من المنتسبين للمتوفي يكون على نسبة قرابته منه والميل الذي كان بينهما ويكون الميل شديدا  
في العادة كلما قربت النسبة بينهما

ولو كان قرب النسب هو الاعتبار الوحيد في مسائل الميراث لسهل القانون وصار بسيطاً فنقول  
 • مثلاً لقراءة ترتيب ثلاثة يدخل تحت الأولى منها من اتصل بالمتوفى مباشرة كالزوج والوالدين  
 والاولاد وفي الثانية من توسط بينهم وبينه شخص واحد أو اجتماع شخصين كالجد والجددة والاخت  
 والاختوات وأولاد الاولاد وفي الثالثة من توسط بينهم وبينه ثلاث درجات كوالد الجد ووالدة الجددة  
 وأولاد أولاد الاولاد والاعمام والعمات وأبناء الاخ وبناته وأبناء الاخت وبناتها لكن ليس هذا  
 الاعتبار كافياً في الخير السياسي والادبي ولا ينطبق تماماً على قرائن المحبة والميل ولا يتوصل منه الى  
 الغرض الاول من الميراث وهو المحافظة على معيشة الجيل الجديد فلنتركه اذن ونرجع الى أصل  
 المنفعة وهو يسوقنا الى تفضيل الخلف وان سفل على السلف وان علا وتفضيل نسل الخلف على  
 نسل السلف مهما كانت الدرجة نعم قد يتفق ان قرائن الميل ودلائل المحبة لا تعلم بالنسبة لشخص  
 معين كان يعزم المتوفى فيترتب على ذلك حرمانه من نصيبه بحسب القواعد السابقة ذكرها لكن لنا  
 في الوصية ما يقوم هذا الاعوجاج

بقي علينا ان تبين كيف تطبق هذه القواعد عند تراحم المستحقين ولا نريد أن ندخل في مباحثات  
 ومجادلات يطول شرحها بل نعتاض عن ذلك كله بوضع نموذج واضح ان يقرره في القانون  
 العام وهو

(المادة الاولى) - لافرق بين الرجال والنساء في مسائل الميراث فاقبل بالنسبة لواحد يقال  
 بالنسبة لآخر بحيث تتساوى الانصباء على الدوام

ونعزل هذه المادة المساواة ولانه لو وجب ان تختلف الانصباء لربح الضعيف من المتقاسمين فيكون  
 نصيب المرأة أكبر من نصيب الرجل لكثرة حاجاتها وقلة مواردها كسبها وضعف قدرتها على ائتمار  
 مالها لكن رأينا القوي هو الذي حاز كل الامتياز ذلك ان الاقوياء هم الذين وضعوا القانون

(المادة الثانية) - اذا مات الرجل كان للمرأة الحق في نصف الاموال المخلفة عنه الا اذا نص في  
 عقد الزواج ما يخالف ذلك

(المادة الثالثة) - يوزع النصف الباقي بين الاولاد بالسوية

والعلة في هذه المادة تساوى الاولاد في محبة الوالد وفي العمل وفي الحاجات وفي جميع الاسباب التي  
 يمكن للعقل تصورهما نعم قد تختلف الحاجات باختلاف العمر والمزاج والذكاء والقوة وغير ذلك لكن  
 لا يتيسر للاوضاع أن يقف عليها حتى يضع لها قواعد مخصوصة فعلى الوالد نفسه ان يراعيها ويصلح  
 ما يراه بخلافه من حق الايصاء

(المادة الرابعة) - اذا كان الولد قد مات قبل أبيه وله أولاد فنصيبه في تركه أبيه يقسم على أولاده بالسوية ويجرى ذلك في حق الخلف الى ما لا نهاية

وقد رجحت هذه المادة الاصول على الفروع فأقامت مجموع فروع كل أصل مقامه لوجهين أولا لتجنب خيبة الامل لان بكر الاولاد يعرف جيدا أن نصيبه يقل اذا ولد له أخ ثان فلا يأمل في المال كله الا عند عدم وجوده أي الاخ لكن اذا بلغ الوالد سنالم يعد يؤمل معه محبي أولاد جديدة يظن الموجودون ان ليس من منازع بعد غيرهم ويبنون آمالهم على ذلك أما اذا كان نصيب أولاد الاولاد بقدر نصيب الاولاد فنفسهم كان النقص غير محدود وتعدر على الناس ان يقرروا أمر معيشتهم من قبل وثانيا لاولاد الاولاد طريق تعيش مخصوص وهو مال أبيهم الخاص ولا بد ان اشتغالهم بأنعام ماله كان مة - دما على سعيهم في انعام مال الجد ولهم أيضا في مال أمهم وما يؤولاهان نصيب لا مقابل له بالنسبة للاولاد أي أعمالهم

(المادة الخامسة) - اذا مات الرجل ولم يترك نسلا فتركنه ترجع الى والديه ونلاحظ ان تفضيل الخلف على السلف مبني على التفاضل بينهم في الميل والمودة لان الانسان يحب من اتصل به أكثر ممن يتصل هو به كما ان السيادة والامرة تنسب للنفس من التبعية والاتساق وعلى التفاضل في الحاجات أيضا اذ من المحقق ان أولادنا لا تقدر على المعيشة بدوتنا ومن يقوم مقامنا لكن من المظنون ان آباءنا يعيشون بغيرنا كما أنهم عاشوا قبلنا

وأما تفضيل السلف على الاخوة والاخوات فلو جهين كذلك أولا لان النسبة أقرب بين المرء وأبيه منها بينه وبين أخيه فالحمية أشد ثانيا لان الآباء خدموا الابناء وفاسوا المتاعب في تربيتهم اما القرابة بين الاخوة والاخوات فعبارة عن نسبهم لا بواحد وأم واحدة وليس الاخ أعز عند أخيه من غيره ولو عاش معه مثل أخيه الا لكونه أشد محبة عند الوالدين ولانه غير محقق ان للاخ على أخيه شيئا بخلاف الولد فان لايه عليه حقوقا كثيرة لذلك وجب أن يكون مال الولد لآبويه اذا لم يحصل تعارض بين حقوقهما وحقوق آباءه

(المادة السادسة) - اذا فقد أحد الابوين حل خلفه محله وليلاحظ ان في العائلات الصغيرة التي لا تملك سوى متاع منزلها ينبغي ان يسلم جميع مال أحد الابوين المتوفي الى الثاني دون الاولاد بشرط أن يلزم بتربيته - م لانه لولزم التقسيم لكانت الانصبة صغيرة جدا وان لزم البيع استغرقت مصاريفه ما يتحصل من الثمن

(المادة السابعة) - اذا مات أحد الابوين ولم يكن له ولد فالمال كله للاخر

(المادة الثامنة) - فان مات الاثنان قسمت التركة على سلفهم بالطرق التي تقدم بيانها



(المادة التاسعة) - انما يشترط في التقسيم ان نصيب نصف الدم يسكون نصف نصيب الدم الكامل ان وجد

وعلة ذلك افضلية المحبة لان الاخ يتصل بأخيه من جهتين ولكنه لا يتصل بابن أخيه الا من جهة واحدة

(المادة العاشرة) - اذا توفي الرجل ولم يكن له من يرثه عن تقدم ذكرهم كانت أمواله من حقوق الخزينة العمومية

(المادة الحادية عشرة) - لكن بشرط ان الحكومة ترتب فوائد التركة بصفة معاش طول الحياة وتقسمه بالسوية بين أقارب الخلف مهما سئلوا

وللاحظ انه يجوز حذف هذه المادة أو بقاؤها بحسب حالة الضرائب واحتياج الخزينة على أنى لا أرى في بقائها اعتراضا يركن اليه

قالوا يجوز أن يكون الأطراف الذين يحرمون الميراث في هذه الحالة معوزين وعلى فرض صحة هذا الاعتراض فالمسئلة عرضية لا يمكن ان يبنى عليها حكم من الاحكام لان للأطراف أقارب آخر يرثونهم وليس لهم أمل الا في مخلفاتهم وزد على ذلك ان أمل الولد في تركته ضعيف في المادة فاذا خالفه القانون لا يكون أحدت ألم ما يذكر ومتى تقرر مدة انعدام مدى الدهر لان مقام الم لا يوازي مقام الاب أو الجد لكن قد يتفق موتهم ما فيحل محلهم ما ويكون بمنزلة والد لابن أخيه وهي حالة ينبغي ان يلتفت الواضع اليها ولا يكتفى بأن الولد له حق الایماء فعليه ان يوصى لعمه وبكل ما تركه القانون اذ يجوز أن يتوفى صغيرا وفي هذه الحالة ينبغي التلطف حتى الحكومة في الاحوال التي بينها ويجب أن يكون ذلك في صالح الم سواه كان التلطف في أصل المال أو في الفائدة

(المادة الثانية عشرة) - تقسيم التركات يسكون بوضعها في المزداد الا اذا اتفق الورثة على غير ذلك

وسببه لكي لا يكون هناك شيع في الملكية لما فيه من الضرر العظيم كما ينبغي فيه ما ياتي وفضلا عن ذلك فان الاشياء التي تكون ذات قيمة اعتبارية تبلغها بالسهمولة لتراحم الورثة عليها وفائدتها ترجع الى الكل فلا يقع بينهم من الخصام ما يسبب التفرق في العائلات كثيرا

(المادة الثالثة عشرة) - تسلم التركة حتى يوم القسمة الى أكبر الورثة سنا من الذكور الراشدين وعلى المحاكم ان تتخذ الاحتياطات التي تضمن للبقية حسن سيره وعدم ضياع المال

فلنا من الذكور لامن النساء لانهن عادة أقل لياقة لأعمال الكسب ولوفرص وكانت هنالك امرأة صالحة لادارتها واتفق جميع الورثة على تعيينها لا يمنعون

(المادة الرابعة عشرة) - اذا لم يوجد ارشاد تبليغ التركة الى وصي أو كبير القصر سماع مراعاة الجزء  
الاخير من المادة السابقة

(المادة الخامسة عشرة) - اذا كانت التركة للحكومة لعدم وجود وارث لها وجب بيعها بالمزاد  
العام

والسبب في ذلك أنه لا قدرة للحكومة على الاتقاع بالاموال الخصوصية أي الصغيرة الافرادية  
فاشتغالها بها يحملها مصاريق باهظة ولا يأتيا الا بفائدة صغيرة فتسند الاموال وتلك حقيقة  
برهن عليها (آدم صميت) (١) حتى صارت عن البدييات

هذا ويظهر ان المشروع الذي فزعنا منه بسيط مختصر مهمل النظم بعيد عن الشبهة لا يحتمل  
الغش ولا ايهام فيه وأنه يوافق نزعات الفؤاد ويلائم الاميال الطبيعية التي تتولد من المعاشرة  
في الاجتماع وعليه فاصحاب الميل انفسهم يقرونه وأهل العقل والادراك يحترمونه

وعلى من أراد ان يعترض علينا بسهولة مشروعهنا حتى صار القانون خارجا عن زمرة العساكر ان  
يرجع الى القوانين الانكليزية فيما يتعلق بالميراث وهناك يجدها يسيرة وما يدهشه

ولو أردت ان أوقف القراء على مصاعب هذا الموضوع في القانون الانكليزي للزمني أولا ان أضع  
اهم قانونا كل القضاة جديدة بالنسبة اليهم فاذا قرؤوا الاوهام وعرفوا المناقضات وتأملوا الى  
التعسف والسفسطة ظنوا اني أردت هجو الامة الانكليزية مع يقيني بانها اشتهرت بالعقل والحكمة  
والها الحق في ذلك

هذا ولنتقل الى ذكر الوصية التي اذا وجدت لم يبق هناك احتياج الى القانون واساليبه المعوجة  
اذا الوصية في الميراث كالعقود في الجنابات

## (الباب الرابع)

### (الوصية)

من الصعب على الواضع معرفة الاشخاص حتى يضع القانون موافقا بالتام لحاجاتهم غاية ما يمكنه  
ان يضع القانون بحيث يصيبها في الغالب وعلى كل مالئ ان يتطرق الى من انتسب اليه أو حسب عليه  
ويوصي لهم ان رأى أن القانون غير واف بمقصوده اذا ما وجد حق الايذاء لا التجنب المصائب  
الشخصية

(١) عالم اقتصادي شهير ولد في ايقوسية احدى جزائر بريطانيا العظمى سنة ١٧٢٣ ومات سنة ١٧٩٠  
وله بحث دقيق في أحوال الكائنات وبيان اسباب ثروة الامم وهو الذي اتخذ أساسا لعلم التدبير المدني

وهناك سبب آخر لحق الايصال ذلك ان سلطته في يد الرئيس يقوم بها من اعوج من افراد عائلته ويختصهم على الفضيلة ويباعد عنهم عن الرذيلة وقد يجوز ان تكون تلك السلطة سببا في عكس المراد منها لكن ذلك لا يقع الا في النادر اذ منفعة كل فرد من افراد العائلة تستلزم ان يكون سير الاخرين جيدا أي موافقا للمنفعة العمومية والشهوات توقع المرء في الخطأ أحيانا وانما القانون لا ينظر الا للاحوال الاعتيادية والفضيلة رأس مال الامة وهي أكبر من الرذيلة حتى انك تشاهد آباء لا تحمد صفتهم يفرحون ويحبون بفضل ابنائهم ومن الناس من لا يعتنى بنفسه ولا بهم بفضلها ولكنه يخاف أي خوف من وقوف عائلته على خيره وهو على الدوام يعظها بحسن السلوك واستقامة العمل ومن هذه الجهة صرح للواضع ان يأتى ذوى العائلات على طرف من عمله فقر ربح حق الايصال وهو قسم من التقنين المدني والتقنين الجنائي وكأنه أقام صاحب المال حاكما وكل اليه ايجاد النظام والراحة في دولته الصغيرة وهي العائلة نعم ان حقه مطلق لا قيد فيه وربما فاده ذلك الى الاعتساف خصوصا وأنه غير مسئول عن عمله وليس الناس مطلعين عليه الا أن هذا الخطر ممنوع اذ يقابل ما بين كل واحد منا وبين من انتسب اليه من روابط المنفعة وصلات المودة وفي هذا ضمان كافية على استقامته وحسن معاملته وعلى كل حال فهذا الحق لازم للرئيس في منفعة القصر وقلما تفوت فيه منفعة الراشدين

ثم ان حق الايصال فائدة أخرى غير المقدمة وهي تمكن الرئيس من السيادة على العائلة اذ منعه للمنفعة كما ذكرناه في الوجه السابق وبواسطة تمتد سلطة الرجل على جزء من المستقبل وكأن القانون ضاعف له أمواله فيحصل لنفسه من ايا تقصر عنها ملكاته وقدرته فانه يضمن طاعة الاولاد بعد بلوغهم الرشد وفي الطاعة اتضاع بعملهم فتزداد قيمة التفويض على الوالد فيما خسرناه لاجلهم في وقت الصغر وظن بعضهم أن هذه الاحتياطات نافلة وفاتهم أن للكبير آلاما وأتعايا ينبغي تلطيفها والايصال يسلي الشيخ ويحدث السكينة في فؤاده واذا بلغ الرجل حد الكبر احتاج الى المساءدة وحق الايصال ضامن له فيها وليس بخطأ أن تكون المنفعة من البواعث على أداء الواجبات قالوا رأينا عقوق الوالدين غير منتشر في الامم المتقدمة ونجيب بأن السبب في ذلك وجود حق الايصال قالوا ان عقوق الوالدين غير كثير عند الامة التي قيد فيها حق الايصال بدليل ما هو مشاهد في العائلات الفقيرة ونجيب بان الاعتراض بالعائلات الفقيرة غير وارد لان تأثير هذا الحق الذي أوجده القانون عظيم في تكوين أخلاق الامة ومتى تكونت الاخلاق وجدت لها في النفوس احساسات توافقها وحق الايصال يجعل سلطة الوالد محترمة في ذاتها فالفقير يتمتع بهذا الاحساس العام الموجود في ابناؤه كغيرهم وان لم يكن عنده مال يصح الايصال به



هذا ولا يلزم أن يكون الوالد ظلماً فكأن الأولاد هفوات كذلك آباء هفوات وتخويله حق  
تفريغهم لا يجوز أن يبلغ إلى حرمانهم من القوت لذلك نستحسن قوانين فرانسا من حيث أنها  
عينت هذا الإيصاء بحيث يبقى من المال شيء لا يدخل تحت الوصية انما نحن نخير للوالدان يوصي  
بما جرت عليه الإيصاء فيه عادة لأسباب يبينها القانون وتكون ثبتت قانوناً على الأولاد

بقي علينا مسألة وهي معرفة ما إذا كان يجوز للوالدان أن يوصيا بغيره من غير أن يوصيا بهما لمن  
يشاء من أطراف أقاربه أو أحبائه أو أهل وده ان قلنا بل يجوز فانت منفعة الحكومة الا اذا مات  
الرجل ولم يوص بشيء وان قلنا بعدم الجواز فانت منفعة الأفراد فانتخذ وسطاً يضمن المنفعتين

وأولاً نرى ان الرجل اذا لم يكن له قريب فانه يعتاض عنهم في خدمته بالاجاب وفي هذه الحالة  
يكون ميله اليهم كالوكانوا من أقاربه ولا بد له من مكافأة خادم صدق في خدمته أو تسليمة صديق  
أفنى حياته في ملازمته هذا فضلاً عن زوجته التي صارت وحيدة بموته وعن اليتامى الذين  
يحسبهم الناس جميعاً عليه الا واضع القانون

(وثانياً) - لو لاحظنا منفعة الحكومة وجرت على الرجل ان يوصي اذا وجد في الحالة المتقدمة  
فكانت تلزمه بأن يستعمل جميع ماله بنفسه فاذا علم ان ذلك ليس كذلك عنده وتناطاه لمن يرتب  
له معاشاً مدة الحياة وفيه سوق الناس الى التبذير وإيجاد قانون يخالف قانون التوفير والاقتصاد

ومما تقدم يرى ان الأسباب التي في جانب الرجل أقوى من التي في جانب الحكومة فيجب إذن ان  
يحول له حق الإيصاء ولو بنصف أمواله والنصف الثاني تأخذه الحكومة ولوا كتفت باقل من  
ذلك ربما نالت أكثر منه في الواقع وعلى فرض أن الن تال كثيراً فاني أفضل حق الإيصاء على  
منه حتى لا يكون الناس قسمين قسم يتمتع بجميع أمواله وان مات وقسم يرى نفسه أقل  
منه رتبة اذا يمكنه التمتع بالنصف ملكه فقط وما قلناه في المبادلة بين الأحياء يلزم تطبيقه على  
الوصية لان المرء يعلم أحياناً بالمناقضات كما يتعلم عادة بالموافقات

وتبطل الوصية بالأسباب التي تبطل المبادلة الا السكوت عن إفشاء العيب فانه يستبدل في الوصية  
بالخطأ في فهم حالة الموصي اليه مثلاً زيد أوصى لعمرو بمال لكونه زوجته ابنته معتقدا ان عمرالم  
يكن له زوجة غيرها والحقيقة أنه متزوج بأخرى لا تزال في عصمته

هذا واعلم أن الإيصاء معرض لاحد ضررين فاما أن يكون جائراً على سرير الموت وهناك لا يأمن  
الواضع الغش والأكرام واما ان يشترط فيه أموراً واجراً آت لا تتم الا في حالة الصحة وفيه حمل الورثة  
الاشرار على استكمال الوفاة ليمتتعوا بثرات الوصية وربما كان ذلك سبباً في عدم مساعدة المورث

عند اشتداد حاجته الى المعونة ولا بد من التفصيل كثيرا حتى نعرف كيف يتلطف الضرر والمقام  
ضيق

## (الباب الخامس)

(في الحقوق المترتبة)

### (على الخدم وطرق اكتسابها)

بعد أن فرغنا من تقسيم الاشياء يلزمنا ان نقسم الخدم وهي عبارة عن مال يختلط تارة بالاشياء وتارة  
يكون قائما بذاته

وعددنا الخدم بعدد الجهات التي يكون فيها الانسان نافعا للانسان اما بإيصال الخير اليه أو بإبعاد  
الشر عنه

والخدم اما أن تكون اختيارية واما أن تكون قهرية فأمرا به القانون منها يرجع الى حقوق  
وواجبات فان كان لزيد حق في أن يجده عمره وكان على عمرو واجب في خدمة زيد

اما باعتبار الاصل فالخدم كلها اختيارية ثم صار الالهم منها قهريا وأوجب القانون بالتدريج من ذلك  
ان النسبة الآتية من الزواج بين الرجل والمرأة وبين الواحد منهم والاولاد صارت قهرية  
وكانت اختيارية قبل القانون وكذلك أوجب القانون عند بعض الامم تغذية الفقراء ولا يزال  
هذا الواجب اختياريا عند أغلبها والمقنن في هذا أشبه بشئ بصاحب أرض خصص جزءا منها ليعتني  
فيه بزراعة بعض الاصناف متخذاً من الاحتياطات ما يضمن له نجاح غرسه ولو ترك هذه الاصناف  
ترزع كغيرها فأنما تنمو وتحفظ مثلها الآن عزاءها أسلم وأدعى الى النجاح

وهما اجتمعا المقنن في ايجاب الخدم لا يزال ~~الخدم~~ كثير منها خارجا عن قدرته وهي الخدم التي  
لا تكيف ولا يسعه ان يعرفها تعريفا ينطبق عليها لذلك لا يمكنه ان يأمر بها الناس خوفا من أنها  
تقلب شرا ولو أراد معاقبة من يخالفون أمره فيها التزم الى بحث وتحقيق بوقوعه ان الاضطراب  
والفلاق في الامة على ان المقنن لا يمكنه ان يعرف العوائق الحقيقية التي تكون منعت من تنفيذ  
أوامره وليس له من وسيلة يحرك بها ما خفي في الانسان من القوى بحيث يوجد في نفسه الغيرة  
والجد والاجتهاد التي يصل بها الى أقصى المطلوب ان توجه اليه باختياره

ونقص القانون في هذا الموضوع مجبور بالقانون الادبي أو الاجتماعي الذي لم يكتسب وانما هو

موجود في الفكر والاخلاق والعوائد ويتبدى حيث ينتهي قانون الواضع فهو يأمر بواجبات لها  
 مؤثرات خارجة عن القانون كالاتصاف والوطنية والهمة والانسانية والكرم والشرف والتجرد  
 من النفس والقيام به المدة ارفع من اللذة في القيام بواجب القانون الوضعي وأعز شرفا وهذه  
 الزيادة في الشرف والاعتبار تقابل النقص في المؤثرات وترجع الى التقنين  
 أعظم الخدم ان يعطى الانسان مالا لاغير وخير المال في البلاد المتمدنة النقود ومن هنا قلنا ان  
 الخدم تحتل أحيانا بالاشياء

ومن الاحوال ما يكون فيها ايجاب الخدمة لازما في منفعة الامر كحالة السيد والخدم ومنها  
 ما يكون الفرض منه منفعة المطيع كحالة الوصي والقاصر وهاتان الحالتان هما أساس بقية  
 الاحوال كلها فالحقوق الموجودة فيها هي التي تكون منها الاحوال الاخر فالواحد مثلا يكون  
 سيدا بانه باعتبار ووصيه باعتبار آخر والزوج يكون وصيا على زوجته باعتبار وصيه باعتبار  
 آخر

وهذه الاحوال تستمر عادة ومنها تتركب الجمعية المنزلية ومنفرد الكلام على الحقوق اللازمة فيها  
 أما الخدم العمومية المطالبة من الحاكم والوطني فتدخل تحت قسم مخصوص من الواجبات التي  
 يبحث عنها في القانون الاساسي وهذه روابط مستمرة دائمة ويوجد غيرها مما هو عرضي يلزم  
 القانون فيه الافراد أن يؤدوا خدما لم يضمن

وترجع طرق اكتساب هذه الخدم الى ثلاثة وبعبارة ثانية الاسباب التي تحمل المقتن على الامر  
 بأداء هذه الخدم ثلاثة وهي الحاجة العظمى والخدم السابقة والعقد واليك بيان كل  
 واحد منها .

#### (الحاجة العظمى)

وهي عبارة عن كون المرء في حاجة كبرى الى خدمة الغير بشرط ردها  
 هم كل واحد من الناس الاعتناء برقاة نفسه وهو اشتغال لازم جائز لانا لو عكسنا القضية  
 وقلنا ان حب الغير يجب ان يعاوى على حب النفس لكادت العاقبة وخيمة جدا لكن يتفق كثير ان  
 الانسان يمكنه ان يساعد غيره بما يضره أو بما لا يضره الا قليلا ومن هنا يجوز للاوضاع ان يأمر  
 الناس بأن يعملوا جهدهم في مساعدة انسان أحدهم قد به المصيبة فان تخلى واحد عن ادائها فقد  
 ارتكب جريمة نسيها سلبية كغيرها عن الجريمة الحقيقية أو الوجودية وهي التي تصدر عن  
 الرجل اذا كان هو السبب في ضرر الغير

وربما كان في اجهاد النفس ألم فان كان الاجهاد بأمور اية فهو ألم حقيقة لان في الامر اجبارا



والاجبار كذلك من غير شك ذلك يجب ان لا يفرض على واحد ان يؤدي خدمة لا تخر الا اذا كان ضرر الامور اقل جدا من ضرر المحتاج حتى لا يخشى المقتن ان يجلب الاول ليتقنع الثاني ولا يمكننا ان نجعل حدا فاصلا بينهما بل نلاحظ الاحوال التي يوجد فيها كل منهما ويترك للقاضي سعة الفصل في الاحوال الخصوصية بحسبها

ان (سمرتيان) نجي السائح من الهلاك بمساعدة اياه وهو عمل مشكور لا يصدر الا عن الفضيلة الصادقة لانه اداء واجب ادبي ما كان يمكن للواضع ان يجعله واجبا سياسيا اللهم الا اذا قصره على بعض الاحوال واستثنى الباقي فلا يمكنه ان يوجب المساعدة على جراح يطلبه كثيرون في حالة خطر بحيث يعاقبه ان لم يسعف الجميع في آن واحد او جندى قصد مركزه ليدفع العدو او والد هرع لانتقاذ ولده من الهلاك وهكذا وظاهر ان هذه القاعدة تكون مبهممة فلا تعيد

واعلم بان الحاجة العظمى اساس لواجبات كثيرة من ذلك واجبات الاباء بالنسبة لابناء نعم ربما شق عليهم احكام الهالكين مشقتهم لا توازي ما يصيب الاولاد ان تركوا كذلك وواجب الدفاع عن الامة أثقل لكن اذا لم يحصل الدفاع ماتت الامة واذا لم تدفع الضرائب انحل نظام الحكومة واذا لم تؤدي الخدم العمومية فتحت ابواب الشرور والجرائم

ومن الواضح ان الواجب ينبغي ان لا يفرض الا على من جعلته حالته الخصوصية او ميله الذاتي اقدر من غيره على أدائه كما ينتخب الاوصياء من الاقارب والاحباب ليكون قيامهم بواجب الوصاية اسهل عليهم من غيرهم

#### (الخدم السابقة)

الخدم السابقة هي التي تلزم من استفادتها بتقديم مثلها الى من اداها اليه والموضوع هنا بسيط اذ يكفي في معرفة الخدمة الواجبة الاداء ان تقدر الخدمة التي تأدت من قبل وينبغي للمقتن ان لا يفسح المجال الى القاضي في هذا التقدير والاحوال التي يجب ان يقضى القانون فيها بالخدمة او بتعويض عن خدمة كثيرة منها معالجة الحكيم لريض غاب عن رشده ولم يعد يمكنه طلب المساعدة والمودع لديه اذا صرف نقودا في سبيل حفظ الوديعة ولم تكن طلبت منه ورجل اقضم الخطر في الحريق وانتقاذ اشياء نفيسة او نجي اشخاصا من الموت وسائح ربيت امتعته في البحر تخفيف الحمل السفينة وهكذا اما الاسباب التي تدعو الى وجوب ذلك التعويض فظاهرة للعيان حتى انك تجد من وجبت عليه راجعا بعد ادائها بخلاف ما اذا لم يقض بها فان صاحب الحق فيها يخسر كثيرا الاحالة واعلم بان ضرورة هذا النص عند المحتاج الى الخدم أشد منها عند من يطلب التعويض من أجلها فاجاب التعويض بمثابة وعد به لكل من تمكن من أداء خدمة من الخدم

فلا تحول منفعة يئنه وبين مقتضيان تعطفه وشفقته ولوا اتخذ الواضع هذه الوسيلة لارتفع عن الناس كثير من المصائب والرزايا لان احترام المزمع له كثيرا على مخالفة احساسه فربما دعت الشفقة الى خدمة الغير ومنعه الخدم من ذلك فعلى المقتن ان يصلح ذات يئنه ما قالوا ان اهل ائتنا قديما كانوا يعاقبون من كفر بنعمة المحسن اليه لان في عمل احباط التقدمة الفضائل ورواجها في الامة ونحن لانود العقاب بعد الفعل ولكن نريد منع وقوع ذلك النعل بالمرّة في احوال كثيرة واذا سار الواضع على مذهبه لم يتأخر ذو القدرة على اداء الخدم لغيره عن تأديتها ولو كان ممن يكفر بالنعمة اذا القانون ضامن له التعويض من قبل

المكافأة أقوى سبب يحمل الناس على اداء الخدم لبعضهم اما العقوبة قباحت ضعيف اذ يجب في معاقبة شخص على تركه خدمة وجبت عليه ان يثبت قطعا أنه كان قادرا على اداها ولم يمنعه مانع قانوني من ذلك ولا يخفى ما في ذلك من الصعوبة وعدم الوصول الى الحقيقة ومع هذا فتأثير الخوف من العقاب لا يتعدى الى أكثر من التنادي منه أما تصور المكافأة فانه يحرك القدرة الكامنة ويبعث الملكات الخفية في النفس ويشد أزرار المرء ويضاعف اجتهاده فتدلل له الصعاب ويصل الى ما وراء المرغوب كل ذلك وهو فرح مسرور بخلاف الخوف من العقاب فانه انبعث على العمل اقصر فيه على القدر اللازم مع التكره والتضرر

وعلى المقتن عند التقنين في هذه المسئلة ان يلاحظ ثلاثة أمور الاول ان لا يدع مجالا الى ارباب الخدمة والتغرير حتى لا يستأثروا بالناس بخدم يؤدونها اليهم لو علم الواحد منهم أنهم ايقابل لم يقبلها الثاني ان لا يترك محلا لقوم يوقفون انفسهم في مقام الاجير فيؤدون خدما يمكن للشخص ان يؤديها لنفسه بنفسه أو يطلبون عوضا يزيد عن حد القيمة الثالث ان لا يترك ذوي المقدرة يتسكثرون على المحتاج حتى اذا جاء يوم التعويض ذهبت فائدته في سبيله بل واضعافها كملك خلع من عرشه ثم أعاد ما صادقون في خدمته الى مقام سلطنته فان حالته تكون سيئة اذ يجز طبعه عن ارضاء الجميع ولو قسم المملكة التي أعيد لها بينهم مثل ما وقع (لهنري الرابع) و(شارل الثاني) (١)

ومما تقدم يتضح ان الخدم السابقة تكون سببا في فرض كثير من الواجبات فهي التي انبى عليها حق الوالد على ولده فتى كبر الوالد سقطت حاجته ولزمه الواجب وهي التي بنيت عليها حقوق النساء في دوام الزواج بعد ان انحلت عنهن موجبات الجمال وذهبت الايام بشبابهن وهي التي

(١) هنري الرابع هو امبراطور المانيا من سنة ١٥٥٦ الى سنة ١١٠٦ واشتهر بمناضلة البابا جريجور السابع فيما يختص بتقليد الوظائف للروسيا الرومانيين وشارل أو كارلوس الثاني هو ملك انكلتره من سنة

تأسست لاجلها الا ما كن البعده لمعيشة من خدموا الدولة والحاصل ان المكافأة على الخدم  
الماضية احدى الوسائل في ايجاد خدم لاحقة

### (العقد)

وهو عبارة عن تعهد شخصين أو أكثر باداء خدمة معينة وما قيل في التراضي يقال هنا وكذلك  
الاسباب التي تدعو الواضع الى تقريره واحدة وصيغة القاعدة واحدة أيضا وهي في انتقال  
الخدم فائدة ما اذا لا تعهد الانسان الالسبب وليس السبب الاتصور الفائدة

والاسباب التي تبطل التراضي تبطل العقد أيضا من سكوت عن ذكر العيب وغش وكرامه واغراء  
واعتماد وجود التزام لم يكن وخطا في القيمة وحجرا وطوقولية أو جنون وكون التنفيذ مضرا بقطع  
النظر عن المتعاقدين والى هذا السبب الاخير يرجع القانون الانكليزي الذي يقضي ببطلان  
الزواج بين اعضاء العائلة الموكية ما لم يأذن به الملك

وانى لا أطيل الكلام على الاسباب التي تعرض بعد العقد فتوجب سقوطه كالتنفيذ والمقاصة  
صراحة أو ضمنا وور الزمن واستحالة التنفيذ ما ديا وطرق عائق مهم يمنع منه وانما يسقط العقد  
في هذا الاحوال لارتفاع السبب الذي وجبت من أجله الخدمة ولا يحظر ان السببين الاخيرين  
لا يتعلقان الا بالتنفيذ الحقيقي فيمكن معهما وجوب التعويض ثم اذا كان التعهد من الجانبين  
وأدى أحدهما ما التزم به أو أدى أكثر منه فلها التعويض لتحصل الموازنة

ويجب أن تكون النصوص بحيث يسهل تعديلها على حسب الاحوال لكن اذا وقفنا جديدا  
على الاهم منها كانت الباقية سهلة جدا فلا حاجة بنا اذن الى ذكر المفصلات بل نكتفي بالقواعد  
العامه التي تشملها وهي (أولا) - يجب على الواضع أن يتجنب احداث ألم الخيبة (ثانيا) -  
اذا كان لابد من هذا الألم فينبغي تقليله بقدر الامكان وتقسيمه بين المتعاقدين على قدر استطاعة  
كل منهم (ثالثا) - اذا كان في المتعاقدين من يمكنه منع الجزء المهم في ضرر من - تقبل ينتج من  
العقد فعلي المقتن ان يلقى عليه الجزء المهم من الألم أيضا حتى لا يكون هناك محل للكل (رابعا)  
- ينبغي أن لا يكون أمر المقتن موجبا لحدوث ألم أكبر من ألم الخيبة

### (ملحوظات عمومية)

قد أسسنا باب الالتزامات كلها على مذهب المنفعة فشهدنا هذا البنيان العظيم على ثلاثة أصول  
وهي الحاجة العظمى والخدمة السابقة والعقد وانما نصل الى هذه المبادئ البسيطة الا  
لفتح جديد في هذا الموضوع ولما طلعت على كتب الحكماء ومؤلفات العلماء من (جروسبوس)

(و) وفاندرف



و (بوفاندرف) و (بورلاماكي) (١) و (واتل) و (لوك) و (روسو) حتى (مونتسكيو) وجمهور الشراح تراهم في بيان أصل الالتزام يحدونك عن حق طبيعي أو قانون سابق على الإنسان أو شرع أدبي أو وجداني أو عقدا اجتماعي أو عقدا ضمني أو شبه عقد تقريرا وهكذا واني أعلم ان هذه الانفاظ كلها الانشائي المذهب الحقيقي اذ يمكنه اذا لم غل من التفسير ان يرجعها الى اللذة والالم لكن تعدل عنها لانها لا تؤدي الى الغاية الا بعد تعب وعناء وعثرات كثيرة فلا تنحسم المنازعات ولم يلتفت أولئك العلماء الى أن العقد بذاته ليس سببا في الالتزام ولا بدله من سبب أولى قائم بذاته وذلك السبب هو منفعة المتعاقدين وليس العقد الادليل لهذه المنفعة والمنفعة في العقد هي التي تعطيه قوته القانونية وهي التي تسهل لنا طريق التمييز بين ما يجب اقراره من العقود وما يجب ابطاله منها ولو كان العقد صحيحا بذاته لكان أثره واحدا في كل حال لكن نرى ان حصول الضرر عنه موجب لبطاله اذن ترتب بالمنفعة عليه وجب لاقراره

### (الباب السادس)

(في المال المشترك ومضاره)

ان من أكبر الامور التي تخالف أصل المنفعة شيوع المال خصوصا اذا كان الشيوع تاما بحيث ان جميع المال يعتبر ملكا لكل واحد من الشركاء وهو مضر من وجوه (أولا) - لانه منبع شقاق لا يتناهى فبدل أن يكون موجبا لرضا جميع المشتركين داعيا لراحتهم ودعة بالهم نراه سببا في المنازعات مجلبة للخط وخيبة الآمال (ثانيا) - الشيوع يذهب بجزء عظيم من قيمة الملكية بالنظر للشركاء جميعهم لانهم معرضة للتلف حيث لا يعلم لها قيم مخصوص وماتلف منها لا يعوض لارتكان كل شريك على الآخر فلا يرغب في عمل يتفق عليه هو ولا يختص بقائده

(ثالثا) - لان في الشيوع نقدا المساواة وان خيل لناظر انه من موجباتها فالتوى يتغلب على الضعفاء والغنى يزداد ثروة من مال الفقراء واني أشبه الشيوع في الملكية بالتوأمين الذين يولدان ملتصقين ببعضهما القوي منهما ما يجبر اليه بالطبع الضعيف

ولسنا تكلم على شيوع المال بين الزوجين لانه لازم اذ وجد الزوجان ليعيشا معا وفي الغالب يكون ملكهما نتيجة عمل الاثنين معا وفضلا عن ذلك فوجب الشقاق ممنوع لانه اذا مارضت الارادات رجحت ارادة الرجل بحكم القانون وكذلك لا تكلم على الشيوع بين التجار لان غايتهم

(١) عالم الاخلاق و كاتب حكيم بده جنوه ولسنة ١٦٩٤ ومات سنة ١٧٤٩

الاستحواذ لا التمتع والشركاء يتحدون عادة في الاستحواذ حتى اذا جاء وقت التمتع انعزل كل واحد منهم عن البقية هذا فضلا عن كون الشركاء في المسائل التجارية قليلين ينتخب بعضهم بعضا ويسهل عليهم الانفصال والعكس موجود في ملك القرى والبلدان لذلك كان أعظم اصلاح في انكلترة تقسيم املال القرى فقد اوجب تحصيلها ما يسر منه كل ما رتبلك الارض كأنه سائر في أرض مستمرة جديدة كانت قد اراخالية من لزراع والسكان فاصبحت مخضرة النواحي كثيرة الماشية جميلة المساكن ضاحكة المروج وذلك فتح مبين من فتوحات تلك الصناعة الهادئة وتوسيع شريف في نطاق الثروة لا يحدث انزعاجا في النفوس ولا يخرج خاطرا أحد من الناس ومع ذلك فلا يزال الشيوخ موجودا ببعض جهات هذه الجزيرة على ما بأهلها من معرفة قدر الزراعة والاعتناء بشأنها ولكن سبب ذلك ان الحكومة كانت غافلة عن قيمة الارض ولم تلتفت اليها الامنذ من يسير فاستخبرت من كل اقليم عن حاله وظهرت لها هذه الحقيقة المفيدة ولا بد أن تعود بأكبر الفوائد عليها

ويمكن أن يكون الشيوع مناسباً لبعض الامم لاحوال تقتضي ذلك كما هو حاصل في اقليم (سويسره) فأهلها مشتهرون في ملكية نواحي (الالب) العالية لانها جهات مرغى لا ينتفع بها الا برأ من السنة وربما كان الشيوع هو الذي يلائم شكل حكومتهم الجمهورية ويوافق حالة هذه الامة التي حصرت الطبيعة أرضها بين الجبال

ولا توجد موانع الشيوع في الحقوق العينية على العقار كحق المرور وحق جلب الماء الا نادرا لان هذه الحقوق ضيقة لدائرة عادة والقيمة التي يخسرها العقار المترتبة عليه أقل من القيمة التي ينالها العقار المترتبة لاجله وبعبارة ثانية ليس ضررا الاول مساويا بالمنفعة الثاني

وربما كانت الارض في انكلترة تساوي قيمة فائدتها ثلاثين مرة لو كانت حرة لكن اذا ترتبت عليها حقوق عينية لا تساوي سوى عشرين فقط كما هو حاصل في الاراضي التي لبعض الامم حقوق عليها واپس الفرق مكتسب باللامير بل أغلبه يصيب أصحاب السعي والسعاسة ويذهب في اجراء أعمال مخترعة لتلك الغاية فقط وتلك بقية من حكم الشرفاء

قال (مونتسكيو) ما أجمل النظر في قوانين الشرفاء ثم شبهها بسلسلة عتيقة عظيمة الحجم كبيرة المقدار والاجدران تشبهها تلك الشجرة الخبيثة التي يسم ماؤها لرجال ويقتل ظلها ماستر من النبات فبقت تلك الحالة قائما أوجب الخل والخلط في القوانين وصار من الصعب تنقيتها منها ولقد اخلطت أصوارها الفاسدة بالملكية حتى انه مذكرا لا نهدمها وازالنا من دون اخلال بالملكية نفسها

## (الباب السابع) (في توزيع الخسارة)

المملوك قسمان قسم تدخل تحته الاشياء وقسم تدخل تحته الخدم وقد فرغنا من بيان الطرق التي يكتسب بها أو يفقد بها كل واحد من هذين الامرين بقي علينا وناؤه العمل ان نبين كيف يتم الخسارة التي تطرأ على المالك وسيكون قولنا في هذا وجيزا  
اذا قد شئنا أوضاع أو تلف كان ذلك خسارة فان كان المالك معروفا فاحتملها والا فليست على أحد وربما وجب الزام غير المالك بالخسارة وفي هذه الحالة يكون للمالك حق في التعويض وهذا موضوع تشرح الكلام عليه في قانون الجنايات ولان ذكرهنا الامثلة واحدة لبيان القواعد فقط

اذا كان البائع والمشتري موجودين في مكانين متباعدين لزم أن تمر البضاعة بأيدي كثيرين فاما أن تسير في البحر أو في البر أو في النهر ويجوز ان لا تصل أو أنها تصل بعد تلف بها فاعلى من تكون الخسارة هنا أقول على البائع وله الرجوع على المتوسط في ايصالها الى المشتري لان البائع يمكنه اتخاذ وسائل حفظ المبيع ان اعتنى بذلك فهو الذي يختار وقت الارسل وطريقته وهو الذي يتخذ من الاحتياطات ما يصلح دليلا على عدم الممازعة وكل هذه أمور هي أسهل على التاجر به من الصفة من المشتري وليس في قدرة هذا الاخير ان يحافظ على سلامة المبيع حتى يصل الى الناصر جدا  
نتج من هذا ان الخسارة ترجع الى القادر على تجنبها ثم الاصل في تحملها الا من فالامن قاعدتنا والقدرة على منع الضرر قبل وقوعه سينتج  
ولا يتخلوا الحال من وجود أحوال استثنائية تلتزم العدول عن هذه القاعدة العمومية ووضع أحكام خصوصية تناسبها وبالأولى يكون للأفراد الحق في مخالفتها بالتعاقد هاتذ ذكرت القواعد وليس هنا محل التطبيق

## (القسم الثالث) (في الحقوق والواجبات المتعلقة بالأحوال الشخصية) (مقدمة)

نريد ان نشرح القول هنا على الحقوق والواجبات التي يرتبها القانون باعتبار الأحوال الشخصية التي تكون منها حالة الانسان في العائلة أو في الهيئة الاجتماعية وتلك الأحوال ترجع الى



أربعة وهي حالة السيد والخدم وحالة الوصي والقاصر وحالة الوالد والولد وحالة الزوج والزوجة

ولو تتبعنا الترتيب التاريخي والطبيعي لبعثنا الرابعة أولى ولكنا اخترنا تقديم البسيط هربا من التكرار لحقوق الوالد والزوج وواجباتهما عبارة عن حقوق سيد ووصي وواجباتهما وعليه فالأولان الأوليان هما أساس غيرهما

### (الباب الأول) (السيد والخدم)

إذا قطعنا النظر عن الرقيق قل الكلام على حالة السيد وما يقابلها من أحوال الخدم المتنوعة فكل هذه الأحوال آتية من التعاقد وللتعاقدين أن يتعهدا بما يوافق كلامهما وأما حالة المعلم والوصي فركبة فالعلم سيد ووصي أما وصي فبالنظر لكونه يعلم فنحن الفنون وأما سيد فلكونه يستفيد من عمل الصبي وما يصنعه الصبي بعد الزمن الذي تزيد فيه قيمة عمله على ما صرف في تربيته عقلا يعطى للمعلم مكافأة له على اتعابه وما أنفق في سبيل تعليمه وتارة تكون هذه المكافأة عظيمة وتارة تكون طفيفة على حسب الفن أو الصنعة فمنها ما يحتاج إلى بضعة أيام ويفرغ من تعليمها ومنها ما يحتاج إلى أعوام طوال والمزاجية تعين أثمان هذا الخدم فلا تضع قيمة الصنائع

وقد جرى أغلب الحكومات على خلاف هذه الطريقة فعدلوا عن الحرية في هذه المسئلة وأرادوا إيجاد نظام للعلم فبدلوا النظام الطبيعي بالوضعي لكي ينالوا حظهم من تقنين موضوع كان غنيا عن قواعدهم ولوائحهم ولما تداخلوا في أمور لا يعرفونم أوضاعها أقوا عدوا واحدة مع أنها مختلفة متنافرة مثلا ضرب وزراء (اليزابيت) (١) حدا واحدا لتعلم الفنون سملة كانت أو صعبة وهو سبع سنين

ويحتجون في تداخلهم بعلل مطروقة مثل قولهم يريد توسيع نطاق الصنائع والفنون وان لا يكون هناك صناع رديئون وان يحافظوا على ما لا عامل من المنفعة والاعتبار على ان البداهة تدل على السبيل المؤدى إلى المقصود وهو ترك كل واحد وما يذهب إليه فهو أدري بتميز الطيب من الردي هو أعلم بما ترغبه الناس وما تميل إليه النفوس من المصنوعات وبهذه الطريقة تحدث الفيرة

(١) اليزابيت اسم كثير من كيرات النساء واشتهرت به ملكة هسكاريا من سنة ١٢٠٧ إلى سنة ١٢٣١ وملكة انكلتره من سنة ١٥٥٨ إلى سنة ١٦٠٣ وبنت بطرس الأكبر وهي امبراطورة روسيا من سنة ١٧٤١ إلى سنة ١٧٦٢

عند أرباب الفنون والصنائع فيتسابقون ويتفاحرون لكن لم ترض الحكومة بذلك وقررت بأن الناس لا يمكنهم تقدير قيمة الصنائع والفنون وقضت بجودة الصنعة متى كان الصانع قد مضى زمان طويل في التعليم فلاتسألنه اذن عن جودة صنعة وعددها بل سألته كم سنة مكثت في التعليم واذا اعتبرنا جودة الصنعة كان الاولى ترك كل واحد يشتغل والعهد عليه فكلم من معلم لم يكن صبياً وكم من صبي بقي كذلك طول عمره

## (الباب الثاني)

### (الرقيق)

الاستعباد عندي أن تكون الخدمة حالة الانسان الدائمة وأن يكون ملزماً بطول الحياة بالنسبة لشخص معين من الناس أو لغيره من ورث السيادة عنه ولا استرقاق صورته متنوعة فتارة يكون قاسياً وتارة يكون لطيفاً وتارة يكون بينهما على حسب الخدم التي يلزم الرقيق بها وبقدر الوسائل القهرية التي يمكن استعمالها من ذلك ما يحكيه لنا التاريخ عن رقيق (أتينا) ورقيق (قدمونيا) فقد كان بينهما فرق بعيد في الحالة وكذلك ليست الحالة واحدة بالنسبة لرقيق (الروسية) وعبد أسود يباع في المستعمرات ومهما اختلفت حدود السلطة فالكل رقيق مادام الزامهم بالخدمة لاحد له الموت والالزام بالخدمة طول الحياة هو الحد الفاصل بين الاستعباد والحرية وسهل على كل واحد من الناس ان يعرفه والاستعبادات من الملكية وشأنه ان يضعه ف المملوك ويشير خاطره ومحال ان يتفع التقييد أو التحديد لسلطة المالك اذ يتعذر تقييد سلطة لانهاية لها من حيث الزمان في أمور أخرى ولو نظرنا الى أن يسهل على المالك أن ينقل الحل على عبده شيئاً أو يتصيدياً لأميل لمد أطعامه ويترقب الفرص ليقهر عبده ان أبي الخدمة مع وجوبها عليه في اعتقاد سيده وانه من الصعب على الارقاء أن يلتجؤوا الى حي القانون وان حالتهم تزداد سوءاً بعد ظهورهم على اسيادهم من هذه الجهة وانهم مساقون بالقهر عنهم الى مرضاتهم بالاذعان المطلق والخضوع التام لعلمنا ان تلطيف العبودية بالحق والقانون أمر يسهل تصويره ويتعذر اجراؤه وان تحديد الخدم بطريقة ضمنية التأثير لا تؤدي الى تلطيف حال الارقاء وان العقاب لا ينال الجرائم العظيمة مما بلغت القوانين من الكمال أما الشدة الاعتيادية والتضييق الذي لا ضابط لأنواعه ولا محصر طرقه فلا يقع تحت سلطان القضاة ولا تناله صرامة القانون ولست أريد بذلك ترك العبيد وشأنهم وان لا يتدخل القانون في الذود عنهم ولكن أسوق من هذا الكلام ايضا حال ذلك الضرر الملازم للعبودية وتهذر الوصول الى ردها بحسب سلطة

السيد على عبده بوضع قاعدة أو قانون حتى توجد مانع يغني السيد عن التطرف في استعمال ماله  
على العبد من السيادة

لا يشك واحد من الناس في ان العبودية محبوبة عند الاسياد بدليل ان كلمة منهم تكفي لابطالها  
ولا يرتاب أحد في انها ثقيلة على الارقاء بدليل أنهم لا يبقون على رقهم الا بالهز عنهم فصارأيانا  
حرا أراد أن يكون عبدا ولا رقيقا لم يرد بالخروج من حاله ومن العبد ان تقدر سعادة المرء بغير  
رغبته واحساسه ومن العبد ان تقدم مقدمات توجبها الحكم على زيد بالسعادة مع أنه في الواقع  
سيئ الحال وحب المرء ان يخرج من أمر وقع فيه وان يبعد عنه ان خرج منه حالة تلائم الطبيعة  
الانسانية وتوافق القطرة الاولى نعم اصدق بأن الفرق بين الحرية والعبودية ليس بمقدار ما يتصوره  
ذو العقول الطائشة والافكار المتطرفة لان التعود على الألم والجهل بحالة أحسن من الراهنة  
يقرب المسافة بين الحالتين ومع هذا فكل يراه ان يقام على حسن حال الرقيق ضعيف في جانب  
ما نشاهده من ان الاسترقاق مكروه محقوت ممن وقع فيه

شبهوا العبودية بحالة تليد تدوم طول الحياة وقالوا ان كثير من الناس يعدون اسعاد اوقاتهم زمانا  
قصوه في طلب العلوم ولقد اخطأوا في التشبيه الامن جهة واحدة هي ان التبعية موجودة في  
الحالتين لكن ليست التبعية هي التي تعد طالب العلم وانما ارتياحه جاء من كونه من طب الذهن  
وتجدد الاساسات عليه وتلذذه بوجوده مع صحبه ورفقائه يتبع ذلك تصوره حالة تنزل آييه وما  
هو عليه من السكون والوقار على انه قلما تجد طالب علم لم يتنفس الصعداء بعد فراغه من درسه  
ونادر ان رأيانا طالب علم يريد البقاء في الطلب أبدا

وعلى كل حال لو كانت العبودية محدودة بمعنى أنه لا يجوز للسيد الاستعباد فرد واحد لترددت قبل  
الحكم في من ايا الاول ومضارا لآخر وترجع أحد الجانبين اذ يجوز أن يكون مجموع الالذائم مساويا  
لمجموع الآلام وانما الامور جارية على خلاف ما افترضناه ومتى تقرر الاستعباد كان من نصيب  
السواد الاعظم فترى السيد يعبد عبده كما تعد الماشية مئات والآلاف والمزية حاصلة لواحد  
والضرر واقع على كثيرين ولو فرضنا أن ضرر الاستعباد من حيث هو جزئي رأينا كليا باعتبار  
امتداده فاذن لا تردد عندى في تفضيل ما يكسبه العبد بنوال الحرية على ما يخسره السيد من  
فقد العبودية بوجه العموم

وانما في اعتبار الثروة العمومية وقوة الامة دلائل آخر نقيمه في وجه الاسترقاق ذلك ان الرجل الحر ينتج  
من الثمرات أكثر من الرقيق فاذا اعتق الرجل عبده تراه يخسر جزأ من ماله لكن من اعتقه  
ينتجون أكثر مما يخسر ومعنا ان السعادة تكون على نسبة الرغد وقوة الامة تزداد بحسبه



فكذلك ومما يوجب تقليل ثمرات عمل الرقيق عدم مكافأتهم على العمل وفقدانهم الامن على  
أرواحهم ماداموا عبيدا

وليس خوف الرقيق من العقاب يبعثه على اظهار ما في وسعه من الاجتهاد بل الخوف يدعو الى  
اخفاء قوته واظهار ضعفه لانه ان اجتهد وتنشط يزدني واجباته ويلفت ذهن سيده الى  
ما انطوى عليه من القدرة في العمل فيشدد الطلب عليه لذلك هو يركن على الدوام الى الهبوط  
فتنشط الصنعة فضلا عن عدم تقدمها وفضلا عن كون الرقيق يفتح قليلا فانه يستهلك كثيرا  
لا لكونه يتلذذ بل ليله الى التبذير وجهله بطرق التوفير اذ لا عناية له بمنافع ليس منها في شيء فهو  
لا يربح الا ما يوفره من قوته ولا يشتغل بالبحث عن طرق تزيد الثمرة وتحسن العمل اذ انحصار  
يقضي النظر والنظر اثم لا يرضاه امرؤ بلا سبب ومضى كان الرجل والحيوان سواء من حيث ان كلا  
منهما خادم لا غير صار آلة صماء يدور كما بدأ وهكذا ائرا الايام وتعضى الاعوام والساف عين الخلف  
لا يتقدم ولا يترقى

فاذا قدر السيد منافع ما كما ينبغي لا يخل على عبيده ببعض ثمرات ما يصنعون لانه لا يجهل ان  
رغدهم خيره وان لا يشجعهم على العمل الا بتجمل المكافأة لكن المكافأة بهذه الصنعة غير ثابتة ولا  
محقة فلا توجد عند الرقيق ثقة بجمالتهم في المستقبل ولا يجدون فيها وسعة يدخرون جرأ منها  
ليوم الحاجة ولا يحبا عندهم أمل في سعادة خلقهم لانهم على الدوام شاعرون بأنه اذا عظمت  
ثروتهم كانوا عرضة لاطماع السيد أو عماله ومن لهم سلطان عليهم وهؤلاء اعظم ضررا من السيد  
كما لا يخفى واذن ليس للسواد الاعظم من العبيد مستقبل ينظرون اليه فلا يؤثر فيهم سوى التمتع  
الحالي وهو مجلبة لكسلهم وشراهم وفتور عزيمتهم وما يتبعها من الرذائل والعيوب ومن كان  
منهم مدبرا حازما تراهم يخفى ماله من صنعة أو حرفة أو مال اذا الامن مرتفع عنهم وكونهم عرضة  
الى شره الغير وطمعه يولد فيهم كراهة الصناعة والعيش بها وبغض الهيئة والسعي بالفساد فيها ففهم  
الشر ولا يخفى فيهم وليس مانع من قبيل الجمل الخطائية وانما هو امر حقيقته التجارب واثبتته  
الايام

قالوا ان مثل الصانع الحرفي أو ربما مثل العبد من حيث العمل فمن كانت أجرته على العمل فالباعث  
له عليه كسبه ومن كانت أجرته على اليوم فباعثه الشقاء لان أجرته لا تزيد ان صنع كثيرا أو  
قليل فلا كسب عنده ان اجتهد لكن اذا نقص في العمل عن المعتاد طردوه كما ان العبد اذا أهمل  
ضربوه فباعث كل منهما الخوف ولا منفعة لهما فيما يصنعان

ونجيب عن هذا الاعتراض بثلاثة أمور أولا - لانهم يعدم فائدة الاجير اليومى ان اجتهد لان

أجرة الماهر النشيط أرقى من أجرة البليد ولأن من اشترى بالجد والاجتهاد يجود خدمة على الدوام وفي أكثر الأعمال فائدة وكسبا فلا جبر اليومي فائدة من جده وسعيه ثانيا - لو سلمنا أن لا غرة للاجير من جده رأينا عنده باعنا آخر لا يوجد في الرقيق وهو شرفه وغيره لانا نجد الكسول في البلاد الحرة ممقوتنا مرذولا فراقبته من أقرانه وملاحظته من صاحب العمل تبعثان على الاجتهاد وتؤثران عليه في احوال كثيرة وليس لهذا الباعث أثر في نفس الرقيق لأن حالهم لا يتغير فيهم أثر من هذا الاحساس اللطيف ولأن كل واحد منهم واقف على مظلمة أخيه وهي مظلمة بعينها فهم يزعمون انهم يحررون ويحصدون له ولهذا لا ينجحون من التحدث بالكسل وحب الخمول وبغض العمل ثالثا - أجرة الصانع ملاك له وليس لغيره حق فيها وأما الرقيق فغير آمن على كسبه ان كان له من الكسب نصيب ثم من العبيد من لهم أسلاك يتبعون بها ويحسون ثمراتها لانفسهم كعبيد امراء (الروس) لكن هذه شواذ نادرة الوجود لا تستلزم فساد القاعدة العمومية وإذا أردنا معرفة أمر والحكم عليه وجب ان لا ننظر لنادر فيه

هذه مضار العبودية لم أجنح في بسطها الى تزويق العبارة أو استعمال الجمل الخطاوية والعبارات المطنطنة أو التعريض بالاسياد بل اني أمسك عن ذكر الشدة الفادحة والقسوة الخشنة التي يعامل بها الرقيق حيث لا قانون يحميه ولا حاكم يشكيه ولا شفيع يجيره ولا حديد يفتي اليه العذاب وما كان عدوى عن هذا الالهي بأن الاحساس دخلا في الكلام عليها ومتى وجد الاحساس عند الناس مبالغته على أن البداة أكبر مؤثر في الازدهان وبسط الواقع أعظم منبه للافهام ولا شك عندى في ان ملاك العبيد الذين لم تتزع المنافع الذاتية من قلوبهم حاسة الذوق السليم يسامون بمزايا الحرية على الاسترقاق ويميلون الى ابطال الرق بل مرة اذا لم يلحقهم ضرر من ذلك واصبحوا آمنين على الارواح والاموال وما حبطت مساعي الذين قاموا لا بطل الرقيق الاتهام فيهم وطيشهم فلم يراعوا مقتضى الحال ولم يحافظوا على الحقوق المكتسبة ولم يحترموا الآمال السابقة فاذا أردنا ابطال الرقيق وجب ان نسير الهويينا وان نتخذ من الاحتياطات والتدابير ما ينبغي حتى لا تنتقل من طرف الى طرف فجأة فنغير حال كل الناس ونهدم اساس الملكية ونوجد الكل في صعيد لم يتعودوه ولم يتوقعوه

وينبغي أن يكون اعتق مفيد الملائك وأحسن طريقة تؤدي الى هذه الغاية ان يقدم مبلغ من دفعه من العبيد لسيده ماحرا لكن من سوء الطالع ورود اعتراض مهم على هذه الطريقة وهو تعارض منفعة العبد وسيده وفي هذه الحالة يجتهد السيد في سد طرق التحصيل على الرقيق فيدعه باهلا فقيرا ويقص من جناحه كل ما استطال ونجيب بأن الضرر انما يوجد في تقدير المبلغ اللازم

فينبغي أن يكون التقدير بالتراضي بين الاثنين لما فيه من حل العبد على الاجتهاد في العمل وتوصلا  
الى الغاية العظمى ومن يبعث السيد على تسهيل طرق الكسب له حتى يتأهل هو فائدة الكبرى  
وهناك طريقة أخرى في عتق الرقيق وهي تعيينه حق الإصغاء بأن ينص المقتضين على اكتساب  
الحرية للعبيدان مات سيدهم ولم يترك ولدا ولا آباء ولا يرد علينا أن ذلك محل بأمل الورثة إذ ليس  
للقريب البعيد أمل كبير في الميراث ومتى وضع القانون كما ذكرنا ارتفع هذا الأمل بالمرّة  
وفضلا عن ذلك فإنه يتيسر أيضا التوسع في الطريقة السابقة بأن يمول جزء صغير من الملكية لجانب  
الحرية عند الوفاة مطلقا ، مثلا يضع المقتضين قاعدة تلزم الوارث بتحرير العشر من عبيده عند موته أو  
تقضي بذلك من غير احتياج لتصريحه ولا إخلال هنا أيضا بالأمل لأن أمل الوارث انما هو في  
حياسة التركة لا في مقدارها وانتقاص العشر من بعض الأموال طفيف لا يهتم به فان كان الوارث  
ابن أخ جازته نظم القدر المستحق الموقوف لهذا الوارث من الحق في تركته أيّسه وتعين العبيد  
اللازم عتقهم يكون بالقرعة لا بالاختيار لما فيه من إمكان الضرر والميل الى الأغراض وإن احتج  
أصحابه بكونه أدعى الى وضع الأشياء في مواضعها ولأن الاختيار يغضب الكثير ولا يرضى إلا القليل  
أما القرعة فتزهد عن الأغراض يتساوى الكل في التطلع الى نتائجها فإذا حصلت فرح من  
أصابتهم ولم يغضب من أخطأته والخوف من حرمان الأصابة يحتمل العبد على الاستقامة وحسن  
السلوك قالوا إن هذه الطريقة تميل بالعبيد الى قتل أسيادهم وتوصلا الى الحرية وهو اعتراض  
قوي في الحقيقة الآن حصول الفائدة من الحرية غير محقق على أنه يكفي أن يمنع العتق إذا قتل  
السيد مطلقا وبذلك تكون القرعة من وسائل أمن السيد والمحافظة على حياته  
وينبغي أن يقع العتق باعتبار العائلات لا باعتبار الأفراد حتى لا يحرر والد ويبقى ابنه في الرق  
وبالعكس لما فيه من زيادة الأمل واختلال الأحوال  
هذه هي الوسائل العمومية التي يمكن اتخاذها في الوصول الى حرية الرقيق ولكل بلاد خصوصيات  
وأحوال إذا بحث عنها الواضع وجد فيها أمور كثيرة تسهل عليه نوال هذا الأمر المدحوح  
ومما تقدم يرى أنه لا ينبغي للقانون هدم أساس الرقيق دفعة واحدة على أن الزمان قد تكفل  
بإعدام هذا الأمر بالتدريج فالحرية تستفيد لا محالة من تقدم المعارف وتنور الأفكار وترقى الأمم  
في الحضارة واتساع نطاق التجارة وانتشار الصناعة فقد كانت أكثره وقرائننا في الزمن السابق  
مثل روسيا وپولونيا وقسم من ألمانيا في هذه الأيام ولا يجوز عن ملالة العبيد من هذا التغيير  
لأن أصحاب الأراضي لا يزال لهم سلطان على من يعيش من عرق جبينه ومن الوهم تصورهم أن  
العبيد إذا اعتقوا يهاجرون من مساقط رؤسهم فتصبح الأرض خالية ولقد جاءهم هذا الخيال



من ان العبيد يهاجزمتى تمكن من الهرب فاذا اعتق فهدت الطريق امامه وهو خلاف الواقع  
لان العبودية هي السبب في هرب العبيد فاذا زالت امتنعت المهاجرة  
عرف كثير من امراء بولونيا منافعهم وقدروها حق قدرها وطلبوا المجد والافتخار فاعتقوا عبيدهم  
زمرا زمرا فلم يستثم العتق بل تحصلوا من مؤاجر اليوم على فائدة اكبر من كسب رقيق الامس  
وزادت ارضهم قيمة وقدرها

### (الباب الثالث) (الوصى والقاصر)

ضعف الصبي يستلزم دوام الرعاية وان يقوم غيره بجميع حاجاته مادام لا يقدر على قضاها واحدة  
منها ولا تستمد قوى الصبي الا في عدة سنين ولا تسكل ملكاته العقلية الا في زمن اكبر من اللازم  
لكمال جسمه ومن ادوار حياته ما يكون له فيه قوة واميال لكنه قليل التجربة جاهل بطرق  
استعمال ما وصل اليه فيستغل بالحاضر وهو لاه عن المستقبل ولذلك وجب ان يكون له  
حافظ غير القانون حتى يضبط سيره ويؤثر عليه بعقاب وجراء يشعرون به ما حقيقة في كل آن ويتيسر  
تنويعها على حسب ما تستلزمه احوال التربية

وكذلك تجب المراقبة للطفل في اختياره نعمة أو حرقة ولا يليق ان يتولاه القاضي لما فيه من  
الصعوبة الكلية اذ يلزم للختار ان يتفقد الطفل منذ الصغر ويخبر سيره ويلاحظ اُمياله ويعرف  
قوته العقلية ويتحقق من رغبته حتى اذا اختار له ميلا سار فيه غير مقهور عليه وكان ادعى الى  
النجاح وهو امر واجب لكل طفل ومعلوم ان القاضي لا يسعه ان يقوم بملاحظة ما تقدم  
والغاية ان لا بد من الوصاية وهي سلطة تسلم الى شخص على آخر ليس له قدرة على حماية نفسه  
والحكم على سيره في الهيئة الاجتماعية وسيبها حاجة الخاضعين لحكمها فينبغي ان يعطى القائم  
بها ما يلزم فيم امن الحقوق بشرط الوقوف عند الحد اللازم

وينبغي ان يطلق السراح الى الوصى في اختيار الحرفة التي يربي الطفل فيها وتعيين محل اقامته  
وتوقيع ما يليق من العقوبة عليه ومنحه ما يلزم من المكناة حتى تأتي السلطة بالغرض المقصود  
منها وليلاحظ انه يسهل التخفيف في مسائل التعزير لكون تنفيذ ذهابها وتأثيرها مضمونا  
وأنواعها لا تعد اذا اطلق محتاج الى كل شيء ومنحه بعض ما تميل نفسه اليه لاسعاده وباعث على

حسن تربيته

أما معيشة القاصر فتأتي من أحد الوجوه الثلاثة الآتية فإما من ماله أو من مال يوهب إليه أو من عمله

فإن كان له مال فالوصي هو الذي يستثمره والقانون يجوز أعماله المتعلقة بما دامت موافقة للقواعد المنصوصة

وإن لم يكن له مال فهو إما أن يعيش من مال الوصي كما هو الغالب إذا كان القائم على أمره أحد والديه أو على نفقة بعض جهات الصدقة العامة أو من عمله كما إذا كان صبياً عند أحد الناس بشرط أن ما يقدمه المعلم إليه يردده بعد التعليم

ولما كانت الوصاية أمراً شاقاً وجب أن يختار لها من كان فيه استعداد ويسهل عليه القيام بها والمحبة الطبيعية تدفع المرء إليها أكثر من القانون لكن لا بد من القانون مع ذلك لأننا رأينا آباء تركوا أبناءهم وكان هذا سبباً للوضع عقوبة على من يترك ابنه

فإذا عين الوالد قبل موته وصياً على أولاده علمنا بأن هذا الوصي أجدر الناس بذلك الاختيار لكون الوالد مظنة أنه يعرف ابنه حق المعرفة وأنه أدري بمن يخلفه في تربيته من بعده لذلك يجب الإقرار على اختياره إلا إذا وجدت أسباب قوية تدعو إلى العدول عنه

فإن لم يكن للطفل وصي مختار وجب أن يوصى عليه رجل من أهل القرابة يكون غيوراً على حفظ أموال العائلة محباً للطفل مقتضراً يتولى أموره فإن لم يكن له قريب فمدني يقدم نفسه لهذا العمل والأفادرجال الحكومة ممن تختاره

وينبغي أن تلاحظ الأسباب التي يعانى الإنسان لاجلها من الوصاية كالتقدم في السن والعيالة والعلة ومقتضيات الحكمة والنزاهة كالتخفيف التمارض في المنافع

أما التدابير اللازمة لتخفيف الوفاة القاصر من ضرر الوصي فوجوده في قانون العقوبات فإن أضره في شخصه دخلت الجريمة تحت قسم الإساءة الشخصية وإن أضره في ماله كانت من قسم اكتساب المال بطرق الغش وهكذا انما ينبغي أن يلاحظ القاضي على الدوام ما في جريمة الوصي من الخيانة مطاقاً على أن الخيانة لا تكون سبباً دائماً في تشديد العقوبة بل سيأتي أنها كثيراً ما تكون من موجبات التخفيف لأن حالة الوصي أخص من حالة غيره والوقوف على جريته أهمل والفرع منها أقل أما إذا كانت الجريمة بالاغراء فصفاً الوصي الزم تشديد عقوبته

ثم إننا إذا نظرنا إلى التدابير اللازمة بالنسبة للنظام العمومي رأينا الأهمية الوصاية فأناطت إدارة الأموال بأعظم الورثة قرابة لما له من المنفعة الكبرى في المحافظة عليها وعهدت بتربية الصبي إلى غيره عن اشتغالهم إليه

ومن القوانين ما حجرت على الوصى ان يشتري مال القاصر وأباحته للقاصر استرداد مال ذي بال  
باعه الوصى مدد معينة من الزمان بعد رشده والطريقة الاولى أقل ضرراً من الثانية اذا الثانية  
تستلزم سقوطاً في قيمة أموال القاصر بقدر عدم ثبات المشتري على ما اشتراه ولكونه يخاف اصلاح  
المال فيكون أدعى الى رجوع القاصر عليه بعد الرشده وعندى ان الطريقتين لا يحصل لهما اذا  
قضى الواضع بان البيع يحصل علناً على يد القاضى  
والنصح الطرق في حفظ مال القاصر ورد طمع الوصى أن يكون لكل واحد من الناس حق بصفة  
صديق في مراعاة الوصى اذا اختلس أو أهمل أو أساء وبذلك يكون المقن وضع الضميمة تحت  
مراقبة كل كريم

واعلم بان في الوصاية تابعية فهي ألم لذلك ينبغي تركه متى تحققت من أنه لا ينشأ عن ابطالها ضرر  
أكبر منها ولا يتبدل برئانان نحدد السن الذي يجب ابطالها فيه اللهم الا اذا بيننا حكماً على  
القرائن وقد كانت القوانين الرومانية تقضى باستدامة الوصاية الى تمام الخامسة والعشرين  
وأوروبا تبعها في ذلك الا انكثرت فانها قصرت المدد الى عام الحادية والعشرين فقط وهو أول  
وأحكم اذ يكون الانسان في هذا العمر متمتعاً بجميع ملكاته حائزاً الكمال قوته يعمل بالمناصفة ما لا يعمل  
بالامر فلا يطيق البقاء في حالة الطفولية ومن الخطأ ان يجبر عليها لما فيه من اغتصابه ونفوره وهو  
مضر بمنافع الوصى ومنافعه ومن شذعن هذه القاعدة فلم يبلغ مبلغ الرجال في الحادية والعشرين  
من عمره يجبرنا عليه

### (الباب الرابع)

(في الوالد وبنيه)

قلنا ان الوالد يعتبر سيد الابن من جهة ووصياً عليه من جهة أخرى - فبصفته سيداً يكون له الحق  
في ان يكلفه بخدمة يؤديها وان ينتفع بثمرات عمله حتى تنقضي مدة تابعيته كما قررها القانون وقد  
أعطى الوالد هذا الحق ليكون له عوضاً عن الاتعاب التي تحملها والنقود التي صرفها في تربية  
الولد اذ يستحسن أن يكون للوالد لذة وغرة في تربية ابنائه ومن يته في ذلك خير له ولهم جميعاً  
وبصفته وصياً يكون له جميع الحقوق وعليه جميع الواجبات التي ذكرت في باب الوصاية وقد صار  
من الواضح ان المقتضى اعتبار منفعة الولد خاصة في حالة الابوة والبنوة واعتبر منفعة الولد خاصة في حالة  
الوصاية وهاتان الصفتان تتفقان بالسمة وله بين يدي الوالد لما عنده من المحبة والميل الطبيعي  
للأبناء مما يحمله على تكبد المشاق لاجلهم ويعد عنه استعمال حقوقه طلباً لمنفعته



ويظهر بادي بده انه لم يكن من الواجب على المقتن وضع قاعدة تعين النسبة بين الوالد وبنيه وكان  
الاولى ان يترك هذه المسئلة الى محبة الآباء وبر الابناء الآن التأمل يدلنا على خلاف ذلك وأنه  
لا بد من قانون يقيد سلطة الاولين ويوقف الآخرين عند حد البر والاحترام

نتج من هذا قاعدة عمومية هي أنه لا ينبغي منح الوالد السلطة اذا استعملها كان ضررا للولد فيها أكثر من  
كسب أيه ولقد شاهدنا الناس خرجوا على قانون البروسيا حيث منح الآباء حق منع الابناء عن  
الزواج الى أجل غير محدد وقتبذوه ظهر يا ولم يعملوا بمقتضاه

أما الكتاب فحاضوا كثيرا في السلطة الأبوية فزيقوها وفريق عليها والكل متطرف فبعضهم من  
أوصلها الى حد الاستبداد كما كانت عند الرومانيين ومنهم من أشاروا بإبطالها فقال بعض  
الفلاسفة انه لا يجب ان تترك الاطفال وشأنهم مع الآباء يعاملونهم كما يشاء الجهل وتبيل الاهواء وان  
الدولة يجب عليهم ان تربيهم بحكمين وضربوا ذلك مثلا (اسبرطه) و(كنديه) و(قدماء الفرس)  
ونسوا ان هذه التربية العمومية انما كانت لقسم صغير من الناس حيث كان السواد الاعظم  
من الامم مستعبدا على أن هذاسبيل يصعب فيه توزيع المصروف والزام الآباء به وهم  
لا ينتفعون بعمل ابنائهم ولا يميلون اليهم لفرقتهم وزد على ذلك ان كل طفل لا يجد سبيلا منذ الصغر  
الى اعتناق الحرفة التي يكلف بادائها بعد التربية والوالدان أعظم خبير بالولد منذ نشأته وهما  
الاذان يمكنهما اختيار ما يليق به من الاعمال ومحال على الاجنبي ان يعرف أحوال الطفل وأمياله  
وما يوافق طبعه ومزاجه ومن نتائج تلك الطريقة الوخيمة قطع رباط المحبة بين الآباء والابناء  
وهدم أساس العائلة واضعاف رابطة الزواج وحرمان الوالدين من آمالهم في التمتع بمشاهدة خلفهم  
بين أظهرهم ويعد أنهم يعمون بصوالجهم المستقبلية مع هذا الانفصال الكلي وأن تكون  
لهم بالنسبة اليهم احساسات لا يرجون نظيرها فتبطل الصناعة لان مودة القربى كانت أقوى  
البواعث على التسابق فيها ثم تفقد العائلات جزأ كبيراً من لذائذها بحيث لا تستفيد  
الهيئة الاجتماعية وآخر دلائل لنساءلى وجوب ترك التربية والاعتناء بشان الاطفال الى الوالدين  
ما في هذما الطريقة من كثرة التجارب وطول الاختبار وذلك يؤدي الى التحسين ويقرب من الكمال  
فتقدم الانسانية بتتابع الافكار واختلافها وتقلب الاجيال وتنوعها أما اذا جعلناهم في  
صعيد واحد وأجربنا عليهم تربية واحدة واخضعناهم الى سلطة قانونية واحدة فكأننا اخلدنا  
الخطأ وأبدنا الفساد وأقننا في طريق التقدم عقبات لا تزول

وانما أطأنا القول في الرد على هذا الوهم لكونه خلب بعض عقول المعاصرين حتى ان (روسو)

(هيفيسبيوس) اتخذ دعاية وخفنا ان يتبعهما غيرهما

## (الباب الخامس)

### (في الزواج)

من أي جهة اعتبرنا الزواج رأينا منافعا فالزواج عقد شريف فيه رباط الهيئة الاجتماعية وعليه بني المدن والعمران

الزواج عقد أدنى الناس من الاستعباد وأخرجهم من درك الاضططاط فقسم الناس وكانوا مختلفين الى عائلات متميزة بعضها عن بعض وأوجد المحاكم المنزلية وربى رجالا في البلاد ومدأ نظار الناس الى المستقبل بما أوجده فيهم من الميل الى خلفهم الجديد وأوجب زيادة ميل الافراد لبعضهم ومن تصور حالة الامم بلا زواج عرف من اياه ووقف على منافعه

اما المسائل التي تتعلق بهذا العقد فراجعة الى سبع وهي بيان الاشخاص التي يجوز بينها الزواج ومدة بقائه وشروط عقده والسن اللائق فيه ولان الخيارات من الزوجين وبين كم من الاشخاص يجوز الزواج وما الاجراءات الواجب اداؤها من أجله

## (الفصل الاول)

### (الاشخاص الذين يباح الزواج بينهم)

اذا تتبعنا التاريخ نجد علينا وضع قاعدة عامة ترجع الناس كافة اليها الاختلاف العوائد والمذاهب والاخلاق فمن الامم من يبيع زواجا تعده غيرها من الكبار ومنهم من تحرم زواجا تراهم مباحا لا مخطور فيه وكل أمة تزعم أنهم سائرة على حسب قوانين الفطرة والطبيعة وتوقع كل عادة طالت ما قرر عندها لذلك نقطع النظر عن تلك العوائد والاخلاق الخاصة بكل أمة من الامم ونستشير أصل المنفعة لنعلم من الاشخاص الذين ينبغي ان يباح بينهم الزواج

واذا تأملنا الى عائلة اختلف أفرادها سنا وجنسا وواجبات تقوم بفكرنا جميع قوينة تدعونا الى تحريم الزواج بين بعض أولئك الافراد ولو كان الزواج قاصرا على اعضاء كل عائلة لقلنا بتحريره اذ يجوز أن الوالد أو الجد أو العم القائم مقام الوالد يستعمل سلطته ويهزأ به الصغيرة على التزوج معها وهي ترى ذلك الامر من أقبح المصائب فكما لزم ان توجد السلطة الابوية وجب أن لا يكون للآباء سبيل الى التعسف في استعمالها ومع ذلك فالضرر هنا قاصر على بعض الاحوال أي على زواج الحرم وانما الضرر لكل الضرر في فساد الاخلاق واختلاط الانساب والمصائب التي تنشأ عن الاجتماعات الوثنية التي لا تيسر منها اذا أبج الزواج وهذا هو السبب الاكبر في تحريمه بين أشخاص

معينين ولولا وجود هذا فاصل بين بعض الأقارب لخيف من الغواية وهي تكون سهلة عليهم لما هم فيهم من المعيشة الواحدة وطول المعاشرة والمداخلة الأهلية اليومية فتصير العائلات من سحابة تجري فيه غوائل المنافسة والبغضاء وعواصف العشق والهيام وحققوا أن تكون مكان دعة ونظام وملاحة تجد فيه الروح راحة من تعب الحياة والالفقدت الاحساسات اللطيفة في القلوب فيحل محلها من الضغائن والاحقاد ما تقشع الابدان لذكره وينهدم بناء العفة والصيانة في نفوس العذارى وهو أقوى باعث على الزواج فيمدق الخطر بالتربية وهيئات ان نجت منها ويمكن حصر هذه المحظورات في أربعة أمور

(أولا) - ضرر الخاصة وهو الخطر الذي ينشأ من تراحم أقارب الزوج أو أصهاره معه على زوجته حقيقة أو في تصوره فقط

(الثاني) - عائق الزواج وهو حرمان البنات من الوصول الى سعادتهن بالحصول على ماوى مناسب بواسطة الزواج لعدم ثقة الطالبين بحالتهن

(الثالث) - انحلال النظام المنزلي وهو عبارة عن قلب الموضوعات وإقامة الرئيس مقام الرئيس أو ضعف سلطة الوصي على الأقل

(رابعاً) - وجود ضرر جسماني لانه يخشى على الصحة من الاجتماع قبل وقته وعليه لا يجوز للرجل ان يتزوج

(أولاً) - بإمرأة أجنبية أو ما يتولد منها مطلقاً

(ثانياً) - بمن ولده منه مطلقاً

(ثالثاً) - بحالته أو عته

(رابعاً) - بإمرأة عاه أو خاله

(خامساً) - بنت أخيه

(سادساً) - بأخته مطلقاً

(سابعاً) - بخلف زوجته

(ثامناً) - بأم زوجته

(تاسعاً) - بأزواج بنيه مطلقاً

(عاشرًا) - ببنت زوجة أبيه من زوج سابق وبنتي زوج أمه من زوجة سابقة محظور رابع

ومثل ذلك يقال بالنسبة للمرأة ولم نكرر البيان لعدم الفائدة هما انما يجب تكراره في القانون

لزيادة الوضوح

محظور أول وثالث ورابع

محظور ثان وثالث ورابع

» » » »

محظور أول وثالث ورابع

محظور ثالث ورابع

محظور ثان ورابع

الجميع

محظور أول

» »



بقي علينا بعض مسائل متنازع فيها

هل يجوز للرجل اذا ماتت زوجته ان يتزوج أختها قال بعضهم لا يجوز لأن الجواز يترتب عليه خصام وضغائن بين الأختين حال حياتهما وأحله الآخرون لما فيه من منفعة الاطفال لأن الأخت تحسن لابن أختها والقربة بينهم وبينها بعد العداوة وأن من هذا الرأي الأخير انما يجب ان يكون للزوجة الحق في منع أختها من دخول بيتها دفعاً للخصام الممكن بينهما وليس للرجل ان يمانع في هذا الخبر لأنه لا فائدة له في دخول أخت امرأته في بيته وأختها لا ترضاه

هل يجوز للرجل ان يتزوج امرأة أخيه المتوفى اما سبب المنع فالعداوة الممكنة واما موجب الجواز فمصلحة الاطفال وعندى ان السبب ضعيفان لا يمكن ان يبقى على أحدهما واحد من الحكيم اذ ليس للرجل سلطان على زوجة أخيه ولا يسمع له بنظرها الا باذن زوجها والعداوة بعيدة عنه أكثر من غيره واذن فبسبب المنع واه كثرى وأما الاطفال فلا خوف عليهم من زوج والدتهم نعم من المعجزات ان لا تكره الزوجة ابناً وزوجة أخرى لكن زوج المرأة يحب أولادها في العادة وما بين الزوجين من اختلاف النوع وخضوعها اليه وسلطانها عليها يحدث عندهما احساسات مختلفة بالنسبة للاطفال والتميل لابن أخيه بالطبع فلا يزيدهم شيئاً جديداً ان تزوج أمهم فان كان يكرههم بصفته زوجاً أحبهم بصفته عما وان أحبهم من الجهتين كانت منفعتهم من الوجهين وحيث ان سبب المنع وسبب الجواز متساويان في الضعف فيظهر لنا ان الإباحة أولى لموافقتهم الحرية الافراد

وقد اعتاد الناس على عدم الالتفات لمثل الاسباب التي بينها في زواج الأقارب وحرمة الزواج أو إباحته بينهم قائلين ان الطبيعة تنافره أو تلائمه ولعمري انه لا دليل لا يصح ان يكون اليه في تحريم عمل أو إباحته مهما كان لأنه لا فائدة في القانون اذا كان مانعاً عنه متروكاً بالطبع اذا انفرد بالطبع كافية في المنع لكن اذا لم يكن هنالك نفور طبيعي وجب ان يباح العمل في مذهبهم والالزام التناقض فيحرمون لسبب ولا يبيحون لانتفاءه فان كان النفور هو المانع لزم ان يكون الميل قاضياً بالزواج

ومن النادر ان الحب يسكن قلوب من ينبغي تحريم الزواج بينهم فلا يوجد فيهم الاصدفة كما اذا حصل في النفس وفاة أمام من تعودوا مشاهدتهم منذ الصغر أيام تجردهم عن مثل هذه الاحساسات فانهم يبقون كذلك الى آخر يوم من حياتهم اذ لا يكون هنالك زمن يمكن للحب ان يتدبّر فيه وما وجد بينهم من الاميال والمحبة صار ثابتاً كما اننا اذا انصرفنا في الارض وسار فيه لا يتحول عنه بعد ومن هنا نرى ان الطبيعة انتقلت مع أصل المنفعة ومع ذلك لا ينبغي اتخاذها

وجدها على في الاحكام فان من الاحوال ما يغير الاحساس ويولد الرغبة في قلوب الاقارب فميل  
مضمهم الى بعض ميلا تخشى عاقبته لولا ان القانون يحرم اقترانهم والناس تنظر اليه بين السخط  
والشناعة

كان ولاية عهد ملوك اليونان بمصر يتزوجون باخواتهم وظاهره التباعد عن نسب عائلة أجنبية  
أو مصاهرة عائلة خاضعة لشوكتهم وكان ذلك الزواج خاليا عن المحظورات التي توجب منعه بين  
افراد الناس لان حالة الملوك تستلزم عزلة وافتصالا كاملا

والسياسة في هذه الايام أمثلة تذكر من ذلك ان ملكة البرتغال اعتنقت عادة تقرب من العادة  
المصرية القديمة اذ تزوجت الملكة الحالية ابن أخيها وكان من رعاياها ولاجل ازالة الشناعة ترى  
الامراء والعظماء يلجئون الى كيمايوي مجرب قادر على تغيير ألوان الاعمال كما يشاء فالبروتستانت  
يجهلون هذا العلم بالمرّة لذلك لا يحل للرجل منهم ان يتزوج عمته وأما اصحاب (لوتر) فانهم فيه  
يمتازون متوسعون واعلم بان ضرر هذا الزواج وامثاله عائد بأجمعه على غير المتعاقدين لا تلك اذا  
أبحت للبعض أضر او خطرته على العموم وقع في نفس البقية ان المنع جور واعتساف كذا اعتاد  
من احق العبد ان يراه ثقيل ان لم يتساو الكل فيه

قالوا ان الزواج بين الاقارب مضر بالنوع وانه من الضروري ان يقتصر الرجل بأجنبية وبالعكس  
كما هو حاصل بالنسبة للحيوان وربما كان هذا المذهب أثر من الحقيقة لو كان اقتران الاقارب هو  
المعتاد عند الناس لكن كفى ما تقدم من رد المذاهب الباطلة ولولا انتصارنا لمبدأ حق لما أتينا على  
ذكرها فلسنا من الذين يقولون بأنه لا ينبغي ان يرتدليل أيا كان في علم الاخلاق اذ مثلهم في  
ذلك مثل العباد الذين اختدعوا الغش والتدليس والبسوه ماصورة التقوى ظنناهم ان ذلك يقوى  
الدين وكأني بهم وقد أضعفوه فانهم عرضوه لسخرية الاعداء وتقذ المارقين لكن تلك عادة ذوى  
العقول الضعيفة اذا أقاموا دليلا باطلا واتصروا به ظنوا أنهم اتصروا على علم الاخلاق بأكمله

## (الفصل الثاني)

### (مقدمة الزواج)

(وفيها القول على الطلاق)

لو أن القانون لم يقرر شيئا بالنسبة لأجل الزواج بل أباح للناس ان يتعاقدوا فيه كغيره لما بعدت  
معاملتهم فيه عن القواعد الموضوعية الآن نعم قد تكون غاية الرجل من الزواج قضاء شهوة وقتية  
ومتى لم يلد ذلك عدل عنه فيكون قد نال خير لم يصبه شره الا أن المرأة على خلاف ذلك لما في

هذا الالتزام بالنسبة اليهم من النتائج المتبعة الدائمة فانها عرضة للعمل ومشاقه والوضع واخطاره  
والامومة وانقارها - هكذا كانت سنة الزواج يلذبة المرء وتدخل به المرأة في حياة جديدة - ملئت  
بالاعتاب وربما كان الفناء مصيرها ان لم تكن آمنة قبل الدخول فيه على بقاء يعمل يكون لها كنفها  
ولحلمها الملبأ وسندا وكأني بالمرأة لو ان حالها يوم الزواج يقول ليعلها اني اسلم نفسي اليك بشرط  
ان تكون عضدا الى في الشدة قائما بايوائهم راجعا معا ومتى لاحظ الزوجان هذا الامر عاشا معا  
مدة من السنين وكلما ولد لهما مولد جديد تجددت الروابط بينهما واستقر بقاءعهما وبعده  
الذي كان يظن أنه يصل اليه في زمن يسير وانفتح أمامهما باب جديد تجتمع فيه اللذائذ والواجبات  
ولا يحتمل ان العقد ينقضي اذا فرغت قوة الحمل وترى أمهرا الاولاد اذ يعيدانه يجول بفكر  
الزوجين ان يفترقا بعد الاجتماع مدة طويلة من الزمان اتمكن عادة الاتسلاف من نفوسهما  
وثبات مودتهما البعضهما على أصول لا يزعزعها الا الموت على ان وجود الاولاد رباط جديد يمنع  
من الفراق والوالدين فيهم آمال يفرحان بتحقيقها وتعمل نفوسهما الى حصولها ويحتاج كل  
واحد منهما الى الآخر في القيام بشئتهم والاستقرار على مودتهم وعليه فمدة الزواج تكون في  
الغالب مدة الحياة والرجل أكبر بصيرة في الامور من المرأة فكما أنهم ياله بالطبع الى المحافظة  
على هذه المنافع وملاحظتها عند الزواج كذلك يكون حال الرجل بلا محالة

هذا والمرأة منعمة خصوصية في بقاء الزواج الى غير أجل ذلك ان الزمان والحمل والرضاع والجماع  
من المؤثرات على جمالها فربما ذهب حسناتها في وقت لا تزال قوة الرجل فيه نامية وهي تعلم انه  
يصعب عليها الاقتران برجل بعد أن تكون أفنت شبيبته مع زوج قبله بخلاف الرجل فانه يسهل  
عليه ان يفترق بعروس جديدة ومن هنا يوجد شرط آخر تطلبه المرأة من الرجل عند الزواج وهو  
أنه لا يتركها بغير رضاها والرجل يطلب منها ذلك الشرط بعينه فيتم العقد على أحسن حال في  
اعتبار منافع المتعاقدين

نتج من هذا ان الزواج الابدي هو الزواج الايق بطبيعة الانسان والايم لحاجته والافق  
لاحوال العائلة والذولي بالافراد في حفظ النوع الانساني فلو لم يأمر به المقنن على هذه الصفة  
لاختارته الناس في زواجها فالحكمة من جهة الرجل وهو والتدبير من جهة المرأة ومودة اقارب  
الاثنين ونصائح المحبين والاصدقاء كل هذه أمور - اعد على جعل الزواج عقدا مستمرا

فان اشترطت المرأة على الرجل أنه لا تنفصل عنه ولو أخذت منهما الكراهة فيما بعد ما أخذ  
الحب أو لا لكان ذلك أمرا منكورا لا يصح صدقه أحد من الناس بل لو صح وجوده لاجتهد كل في  
ابطاله



على أن هذا الشرط موجود من دون أن تطلبه المرأة أو يشير إليه الرجل بل القانون هو الذي يحكم به فينتدخّل بين المتعاقدين حال التعاقد والشيبة مستحكمة منهما والآمال باسمتهما وبقول لهما ما أتقنا تقترنان لتكونا من السعداء فلتعلم أنكم تدخلان في حين سيحكم عليكما بابه وتصم الآذان وان علامنكما الصباح واشتد بكم الألم فلن أسمع بخروجكم وان تقا لتصاب بالاحـ العداوة واليهضاء واني أرى أن الاعتقاد بكل الشئ المحبوب والجزم بدوام شهوة طالبة من الخيالات التي يسامح فيها الشاب عند ثورة العشق لكنها لا تليق بمشرع تضرع من القانون ولا تنفع عند هامة من حنكته التجارب لأنهم ان ظنوا بقاء الشهوات فلا فائدة في النهي عن الخروج من حالة افتنتها الطبيعة فصول النهي منهم دليل على أنهم لاحظوا عدم الثبات وامكان الكراهة بعد الالفة ولذلك فصولا لا يحصى عن الزواج وان تبدل الاحساس وعجيب منهم ذلك اذ لو وضع قانون للنهي عن فض الشركات ورفع الوصاية وعزل الوكيل ومقارعة الرقيق لصاح الناس أجمعون بأنه غاية في الظلم واعتدوا صدوره عن معتوه أو مجنون والزوج رفيق ووصى ووكيل وشريك وفوق كل هؤلاء ومع ذلك قضت قوانين أكثر البلاد المتقدمة أن الزواج أبدي ان من العبودية ان تعيش المرأة تحت سلطة رجل كرهته والزمانها بعدا بته مصيبة أكبر لم تشرع في زمن الاسترقاق ولا معنى لقولهم ان المصيبة عامة اذ عومها من دواعي ازديادها ولا تريد ان نشي الهمم عن الزواج لاننا علم ان عامة الناس لا ترى نوال الغاية وقضاء الشهوة مع الراحة والطمأنينة الابدية فابعادهم عنه موجب لألمهم وهو ضرر ينبغي ان يجتنب لكن أقبح الامور واضمها عدم التحلل ذاك الاتفاق لأن الامر بعدم الخروج من حالة أمر بعدم الدخول فيها لا فرق في ذلك بين زواج وخدمة وبلد وضمنة وغيره من الاحوال ومن المقرر المتعارف ان الخيانة في الزواج تكون بنسبة قلته فكلما كثرت العزب كثرت الفساد لو كان الموت هو المخاص من الزواج لنتوعت صنوف القتل واتسعت عنايته وما جهلنا من ذلك أكثر مما لو قننا عليه وأكثرتا تكون الخيانة في هذا النوع أن تقع سلبية اذ يسهل على كل انسان حتى من تحمد سيرته ان يقتل ما دام القتل يحصل بمجرد الكوت ولو فرضنا زواجا كره امرأته وأحب أجنبية ثم وقعت في الخطر لما أخلص في مساعدة زوجته كما يخلص في مساعدة الأجنبية وقد اعترضوا على الطلاق بأمر لا بد لنا من الكلام عليها

(الاعتراض الاول) قالوا ان الطلاق يولد عند الزوجين رغبة في مستقبلاهما فالرجل ياتفت بعينا وشما لا يجد امرأته توافقا أكثر من التي في عصمته وكذلك يكون للمرأة مقاصد وأسباب تحملها على تغيير زوجها ونتيجة هذه الحالة اضطراب في المعيشة حاضرا وعدم يقين بها في المستقبل

(الجواب) - أولا يوجد شيء من هذا المحذور في الزواج الدائم وتختلف الاسماء فقط فبدل الزوجة الجديدة هناك يقال عشيق أو رفيقة هنا وبدل الزوج الجديد يكون العاشق أو الرفيق وربما كانت تلك الشروط القاسية والقيود الثقيلة من أسباب القلق وعدم الثبات لا من دواعي الصبر والاستمرار ألا يعلمون ان النهى والاكرام يحركان الشهوة ويقويانها أما دلت التجارب على ان العوائق تشغل الفكر وتجمع العقل على الموضع الواحد فتقوى الرغبة في تذليلها كذلك حرية الزواج أقل ضررا من الاسرف فيه وإذا وجد الطلاق عندأمة كثرتها الافتراق الظاهري وقل الافتراق الحقيقي

ثانيا - لا يكفي في الاختيار ان تنظر الى الضرر بل ينبغي ان يلتفت الى المنفعة أيضا والطلاق يوقف كلا الزوجين على ما يحسره لو أساء المعاملة فيضطرها الى دوام الملايعة والمجاملة التي بنيت عليها محبتهمما ويتم كل واحد منهما بمعرفة أخلاق صاحبه وطباعه حتى لا يعمل عملا يضرها ويعلم أنه لابد من التواضع والتنازل وبالمجاملة يحافظ الزوجان على دوام المحبة بينهما باستعمال الوسائل التي أدتهما الى التحاب

ثالثا - في تقرير الطلاق منفعة للزوجين من جهة بخل الوالدين وطمعهم في المال لان الطلاق يقضى عليهم ان يلاحظوا في الاختيار اميال أبناهم حتى لا يضعوا رباطا يتفك في الغد وان يلاحظوا أسباب السعادة الحقيقية المقصودة من الزواج كقاربة العمر ومساواة التربية ومساواة الانواق وهناك يكون الزواج حاصل في بنى الانسان لا في الاموال

الاعتراض الثاني - اذا بيع الطلاق قبل كل واحد من الزوجين على الآخر مع الفتور والاعراض طامعا في المنفعة الحالية غير ملتفت الى الفوائد الادبية وذلك مما يحمل على التبذير والاهمال وسوء التصرف في الامور كلها

الجواب ان هذا المحذور بعينه وارد في الشركات ومع ذلك لانرا ما يقع بين الشركاء الانادرا على ان في الزواج مع الطلاق رباطا لا يوجد في الشركات وهي العلاقة الودية المتبادلة بين الزوجين التي هي اقوى الروابط وأكثر ابقاء ولقد نشاهد ان سوء التصرف في الزواج من غير طلاق اكثر منه في الشركات والسبب في ذلك اشتمال كل زوج من الآخر ونفوره عنه والميل الى غيره والخلاص منه وهناك تضعف العلاقة التي توجب بسبب الابناء وتصير تربيتهم والاعتناء بمسئلتهم أمرا ثانويا عند الوالدين وينحصر الميل الى المنفعة العامة بينهما فيذهب كل واحد خلف لذائذه الشخصية وشهواته غير مبال بما يكون من شأن غيره ومتى وصل الزوجان الى هذه الحالة أساء تصرفهما وفسد حالهما وكثيرا ما كان التباعدين القلوب موجبا لذهاب الثروة وزوال المال

ولا محال لهذا الضرر في الزواج مع الطلاق لان الاشترازي يكون قد فصل بين الزوجين قبل ان  
يضمي المنفعةين

هذا وامكان الطلاق يميل بالزوجين الى جانب الاقتصاد لادلا الى جهة التبذير اذ يخاف كل واحد  
منهما ان يغضب الآخر وهو يحتاج الى استبقاء مودته واعتباره لذلك ينجح الى الاقتصاد وحسن  
التدبير ويسدل كل واحد من الشريكين ثوب الاغضاء على هفوات الآخر ويغض الطرف عن  
زلاته وبالجمله فالطلاق ينه كل متزوج الى انه لا يسهل عليه الاقتران ثانية الا اذا اشتهر بالاستقامة  
في الرأي والحزم في التدبير

الاعتراض الثالث - ان امكان الطلاق يجعل للقوى يدا على الضعيف فيسيء اليه حتى يرضى  
بالطلاق

الجواب هذا الاعتراض مهم يستلزم دقة نظر المقتن وعظيم اهتمامه وحسن الحظ لا يلزم اكثر من  
احتياط واحد للتوقي من شره ذلك انه اذا استعمل أحد الزوجين التعذيب كان الخيار للضعيف  
فالزوج الذي يريد فراق زوجته ليقترن بغيرها يحاذر من اساءته الكيلا يبتلب الامر بعكس مراده  
فيركن طبعاً الى استعمال اللين والمخاسنة لينال غايته ويعرض عليه امالاً أو يبحث لها عن زوج آخر  
اذا ألزمت الضرورة

الاعتراض الرابع - ما الذي يؤل اليه حال الاطفال اذا تفرق ابواهما

الجواب يصيرون الى حالتهم عند موت أحدهما وليست حالتهم عند التفرق بالطلاق أشد تعاسة  
منها عند الموت فهم يعيشون عند الذي هم أشد احتياجاً لعنايته اما الوالدة أو الوالد على حسب  
حالتهم وسنتهم واذا رجعنا الى منفعتهم نرى البنت تلزم أمها والولد يلزم أباه وأعظم خطر يخشى  
منه على الاطفال في حال وفاة أحد الوالدين هو صيرورتهم تحت سلطة زوج جديد خصوصاً البنات  
لانهم يعذبون كثيراً من زوجة أيمن وهذا الخطر ممنوع حال الطلاق فالاولاد يكونون في  
حضانة أيهم والبنات في حجر الوالدة ويتربى الجميع بحيث لا تتخلل تربيتهم عوارض الشقاق المنزلي  
فان كانت منفعة الاولاد موجبة لمنع الاقتران مع جواز الطلاق فهي بالاولى موجبة لذلك  
بمراعاة الوفاة

ومع ذلك فالطلاق أمر مهم في الحياة فينبغي ان يجعل تحت قواعد وشروط حتى لا يكون لمجرد  
الهوى مدخل فيه فيجب حتماً ان لا يقع الطلاق الا امام القاضي أو لا ينظر هل فيه كراه  
وثانياً ليكون هناك وقت بين الطلب والطلاق يتمكن فيه الزوجان من التدبر والتروي



واعلم بان الطلاق مسئله لاتزال الآراء تختلف فيها فمنهم من يحسنه ومنهم من يقبحه على حسب ما يظهر من بعض الشخصيات أو على حسب منفعتها الخصوصية

ثم الطلاق جائز في جزيرة بريطانيا العظمى في حاله ما اذا ثبت زنا الزوجة فقط انما يجب على طالبه ان يقف امام محاكم متعددة من البرلمان ومصاريف حكم من أحكامه تستلزم خسراناً جسيماً من النفقات على الاقل لذلك كان الطلاق قاصراً على فريق معين من الناس

ويكفي في اية وسيا زنا الرجل لاباحة الطلاق والقانون هنا سهل الا أن فيه شدة من جهة اخرى وهو ان لا يبيح للزاني ان يقتل بمن أقر الجرم معه

والطلاق جائز في السويدان ثبت زنا احد الزوجين وهو عبارة عن الطلاق برضا الطرفين اذ يكفي أن الزوج يورد نفسه مورد الشبهة حتى يتم فيحصل الطلاق وهذه القاعدة متبعة في الدانيمرك الا اذا ثبت ان هنالك نواطوا في الدعوى

و يقضى قانون فردريك الاكبر باباحة الطلاق والاقتران ثانياً بين الاثنين بشرط ان يبقى كل منهما سنة بغير زواج ويخرج له أنه يحسن جعل هذه المدة أو جزء منها مهلة بين طلب الطلاق والحكم به

وكان الزنا من دعاياته في جنوه والافتراق جائزاً لعدم موافقة الطباع وكذلك اذا خرجت المرأة من بيت زوجها واقامت عند اهلها أو أصدقائها جاز للرجل طلب الطلاق وكان يعلن به في جميع الكنائس لذلك كان الناس يخشونه كثيراً

وقد شوهد في فرنسا من يوم أبيع الطلاق برضا الطرفين ان عدد المطلقات أو المطلقين كان خمسمائة ياريس مدة السنتين الاخيرتين (١) ولكن من الصعب الحكم على قانون جديد على ان الطلاق ليس مستعملاً في جميع البلاد التي تبنيها قوانينها لان الاسباب التي تجعل المقتن يعدل عنه تباعد أعضائه وبين الأفراد لذلك ترى ان الحكومة التي تمنع الطلاق تكون متعرضة كائناً تدعى معرفة منفعة الأفراد الشخصية أكثر منهم وعلى كل حال فقد اتفقت النتيجة أو فاقد المنفعة بالمرّة

ولقد أباحت قوانين جميع الأمم المتقدمة للمرأة ان تطلب التفريق اذا ساءت معاملتها زوجها ومعلوم ان التفريق لا يبيح للزوجين ان يقتل الواحد منهما الآخر فيظهر ان مذهب الزهد الذي هو عدو الالذّة أوجب تخفيفاً في العقوبة لان المرأة التي أساء لها في حال واحد ومن

(١) هذا ما كان يكتب سنة ١٨١٤ وقد انقضى الطلاق بفرنسا بعد ذلك ثم تقرر ثانية سنة ١٨٨٤ وحذف منه جواز برضاها

تأمل رأيي ان لا مساواة في الحقيقة اذ الرجل حر يتال بكل سهولة ما لا تتاله المرأة والناس لا تشد  
النكير عليه كما تشده عليها

### (الفصل الثالث)

#### (شروط الزواج)

نريد بشروط الزواج هنا ما يوافق مصلحة الزوجين المدنية مما يطابق أصل المنفعة وينبغي أن يكون  
للناس الخيار في اشتراط ما يريدونه في عقد الزواج بحيث لا يحظر عليهم سوى المسائل الاستثنائية  
التي يقتضيها النظام العام

(الشرط الاول) - يجب أن تكون المرأة خاضعة لاشارة زوجها الا اذا اقتضى الحال رفع الامر  
الى القاضي فالرجل سيد زوجته فيما يتعلق بمنافعه الشخصية وهو وصيها بالنسبة لمنافعها  
ولا يتخلل الحال من حدود التنافر بين اثنين يرضيان حياتهما معا لذلك يجب أن يكون هناك  
تقدم لاحدهما على الآخر حتى يتأيد أمر الوفاق بينهما والاولى بالتقدم هو الرجل لانه  
الاقوى والسطة تدوم بين يديه بحكم الطبيعة أما اذا تقدمت المرأة فان الرجل يشن غارة  
العصيان على الدوام ومن جهة أخرى حالة الرجل المدنية تجعل له خبرة بالامور وقدرة على العمل  
واسعة اراد في الفكر أكثر من المرأة نعم لا شك وجود استثناء لهذه القاعدة ولكننا نكلم على  
القانون الواجب وضعه لعموم الناس

قلت الا اذا اقتضى الحال رفع الامر الى القاضي لانه لا يجب ان يطلق السراح للرجل حتى يصير  
مستبدا وتصير المرأة في حالة استرقاق بين يديه لضعفها على ان هذا هو السبب المهم في احتياجها  
الى حماية القانون أكثر من غيرها ولقد كانت شرائع الزواج في رومة عبارة عن قواعد وضعت في  
خدمة القوة بحيث كانت القسمة بين الرجل وزوجته كالقسمة بين الاسد وغيره من الحيوانات  
ولكني أرى من جهة أخرى ان الذين يريدون المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة انما نصبوا النساء  
نخالا يحمد الوقوع فيه اذ المساواة المطلقة تحيد بهن عن استعمال ما فيه رضا أزواجهن وفي ذلك  
نقص لفؤذهن عندهم لزيادة فيه فالرجل لكونه أمنا على تقدمه تراه يتنازل كثيرا عن سلطته  
ويرتاح من ذلك لكن اذا أحس ان المرأة خصيمته ونظيره انبجرح احساسه وهاج ضميره فيكون  
ذلك وبالاعلى الضعيف وهي المرأة لاهتمامه في استرجاع ما أخذ منه وتأيد سلطته

(الشرط الثاني) - ادارة الشؤون تكون للرجل خاصة لان ذلك نتيجة تقدمه على المرأة على أن  
الاموال تكتسب عادة بسعيه وكتده

(الشرط الثالث) - التمتع بالفوائد يكون مشتركا بينهما أولا - لان المساواة تستلزم ذلك ثانيا - ليكون اهتمام الاثنين واحدا بعصمتهما المنزلية الا أن هذه المساواة ليست تامة بحكم الطبيعة لما تقدم من كون المرأة خاضعة للرجل وقد يستلزم تنوع الاموال والاختلاف في الحالة المدنية بين الزوجين تعدلا وتقييلا في القانون وليس علينا ان نبين ذلك بل الواضح بقرره بحسب ما يرى

(الشرط الرابع) - يجب أن تكون المرأة صادقة لزوجها وانى لأبين هنا الاسباب التي تجعل الزمان الجرائم بل أذكر ذلك في قانون العقوبات

(الشرط الخامس) - يجب أن يكون الرجل صادقا لزوجته أما زناه فأقل أهمية من زناها لكن أسبابه تكفي في جعله من جملة الجنح وسترى ذلك في الموضع المذكور قبل

### (الفصل الرابع)

(في السن الجائز فيه الزواج)

لا ينبغي إباحة الزواج الا اذا كان المتعاقدان بحال عيزان فمما قيمة العقد المذكور وينبغي زيادة التشديد في ذلك في البلاد التي لا تبيح الطلاق اذ ربما اندفع الشاب الى زواج لم يتدبر نتائجه فيدركه الندم ولا تحين مناص فلا يجوز الزواج لشخص قبل أن يكون له حق التصرف في أمواله اذ يستقيم ان يتصرف في نفسه الى ابد لا بد من حالة كونه لا يستطيع التصرف فيما قيمته عشرة دنائير مثلا

### (الفصل الخامس)

(من الخيار في الزواج)

هذه مسألة غريبة كانت السائل يسكر ان الخيار لغير المتفع ولقد كان يجب ان لا يفوض الخيار الى الابوين كما فعلت القوانين لانهم لا يعرفان الا لازم في مثل هذه الحالة ولا يتجهان في الاختيار الى الغرض المقصود فليس نظرا لابيوين كنظر انسائهما لان المنافع مختلفة فالحب باعث الشباب والشيوخ لا يلتفت اليه والمال قليل الاهمية عند الابناء والآباء لا تهول الاعليه فالولد يريد أن يكون سيدا وأبوه يريد أن يظهر كذلك ويجوز أن الولد يخشى كل شيء في سبيل الحب وأبوه يخشى الحب في سبيل أى منفعة سواء والوالد يشتم من وجود شخص بين عائلته لا يحل اليه لكن أصعب من ذلك كون المرء محرم من



زوجة يسعد بالاقتران معها وإذا قدرنا الخير والشر من الجانبين نجد الارباحية في جانب الولد لا لنا  
لو نظرنا الى سن الوالد وسن الولد لما أخذنا بقول حياة تنتهى وتركنا رأى حياة بتدئ  
هذا بالنسبة لحق الوالدين في منع الاقتران فبالاكتاف بحقهما في الازام به مستبدين في ذلك على ابنائهم  
خصوص البنات لما فيهم من الخلل والحياء ومع هذا ينبغي أن يكون للوالدين الحق في ابداء النصيح  
للابناء وتأخير الاقتران مدة يتمكن فيها الشباب من التروى لان الاقتران أمر مهم يجب الاستعانة  
فيه بالآباء خصوصاً بالنسبة للبنات والاحصل اختلال عظيم وخطأ تسوء عقباه وعندى ان  
الرشدين ينقسم الى قسمين ففي المدة الاولى لا يجوز الزواج الابرضا والوالدين والافه هو باطل وفي  
الثانية عدم الرضا يستلزم تأخير العقد بعض أشهر حتى يتيسر لهم بث النصيحة لابنائهم  
ومن الموائد الغربية في بعض البلاد الأوروبية التي اشتهرت بالحكمة في قوانينها ان رضا الوالدين  
شرط صحة في الزواج الا اذا هرب الزوجان وقطعا مائة ميل قبل أن يدركهما الطالب فوصل الى  
قرية وأعلننا زواجهما فيها امام أى شخص كان فالزواج صحيح ولا عبرة بعدم رضا الوالدين ولعل  
أهل هذه البلاد أرادوا التعريض على الشقاوة أو اضعاف السلطة الابوية (١)

### (الفصل السادس)

(كم يكون عدد المتعاقدين)

هذا السؤال معناه البحث عن جواز تعدد الزوجات من عدمه وتعدد الزوجات اما بسيط أو مركب  
والبسيط اما أن يكون التعدد من جهة الزوجات أو من جهة الأزواج  
اما تعدد الزوجات فجميع الاسباب التي ذكرت في استحضارها مأخوذة من مشاهدات خصوصية  
وأحوال استثنائية كمرض الزوجة واحتياج الرجل الى أخرى تقوم بشأنه أو كونه ذا صنعة تلزمه  
أن يكون له سكان كروساء المرأى وغيرهم

وقد يمكن ان يكون ذلك مناسباً للرجل الا أنه لا يناسب المرأة مطلقاً لان الرجل يسعد و امرأته  
تشقيان أولاً - لان تعدد الزوجات مما يزيد في ملطة الرجل ولقد يكفي لدى الثروة ماله من  
السودد بثروته فلا ينبغي ان تزيد قوته باباحة تعدد الزوجات لانه يقترب به هذه اليوم ولا مال لها ثم  
يقوده المال الى الاقتران بثنائية والنتيجة ان كل واحدة تكون متزوجة بنصف رجل مع أنها  
لو تزوجت برجل كامل ربما أسعدته والرجل يكون فقد زوجته في الحقيقة بهذا الاقتران الجديد

(١) البلاد التي يشير اليها المؤلف هي احدى جهات ايقوسيا

ثانياً - لان العلاقات تنعدم بتعدد الزوجات اذ العداوة طبيعية بينهم وهي تنعدم الى الاولاد فينقسمون الى قسمين متباغضين برأسهم - ما رئيسان متساويان في الحقوق ان لم يتساويا في القوة هنالك يتم الخلل ويمكن الشقاق وتحكم البغضاء ويضعف الاخاء فيضيع الاحترام للوالدين اذ يرى كل ولد في آبيه انه نصير لعدوه فان استعمل اللين مع فريق عداه لا يخرط لمانه وان اشتد مع فريق حسبه جورا واعتداء وانذاك تفسد التربية ويضيع أثر التعليم وتعدد الزوجات موجود عند الشرقيين والوفاق يرافقه الا ان الاستعباد هو الذي يحسم الخلاف وهكذا الافراط في أحد الامور يقي من شر الافراط في أمر آخر فالجميع في هذه تحت تلك السلطة التامة وينتج من ذلك زيادة سلطة الرجل لان كل زوجة تسارع الى مرضاته وتسابق الاخرى في اجتلاب راحته والناس في ذلك قسمان فمن رأى ان المرأة لا بد من اذلالها عند ذلك مفيدا ومن رأى ان رفعتن ناطف الاخلاق وتزيد في لذائذ الهيئة الاجتماعية وتساعد على غو العائلة عدده فيجاء مردولا

ولالزوم اذن الكلام على تعدد الزوجات والتعدد المركب وهو تعدد الزوجتين في آن واحد لا تنال نشرح القول على تعدد الزوجات الا احتياجا لبيان منشأ أخلاق الامم في هذا الموضوع

### (الفصل السابع)

(في شروط عقد الزواج)

شروط عقد الزواج ترجع الى امرين الاول - بيان ان الزوجين حران مختاران واقترانهما - جائز قانونا الثاني - اعلان الزواج في المستقبل ويجب ايضا تفهيمهما بالحقوق التي يكتسبانهما من الزواج والواجبات التي تلزمهما فيه وقد اهتم أكثر الامم باشهار عقد الزواج ومن المحقق ان شدة الاحتفال بالزواج مما يجعل له تأثيرا مهما في النفوس ويدل على قدره في القلوب ولكن قانون ايقوسيا لا يوجب احتفالاً مطلقاً بل يكفي في صحة الزواج اتفاق الزوجين أمام شاهد واحد ولذلك فقاصر الانكليز الذي يسام من سلطة والديه يذهب في حدود ايقوسيا مع من يريد الاقتران بها ويمضي العقد هنالك بياديه قال لها (جرنجرين) وينبغي للقتل في تقرير الشروط التي ذكرناها ان لا يضيق فيها بحيث يتعسر الزواج مع توفر الرضا والتميز وان لا يتساهل فيها الى حد أن الناس يستعملون الزواج في مقاصد سافلة

ومع ذلك نرى كثيرا من البلاد تشدد في الاجراءات التي تلزم له فتري الرجل بعد الخطبة ينتظر وقتا

ملويلا ويصرف تقودا لايجنى في الحال غرتها ولا فائدة في ذلك الا التشديد في غير موضعه ونصب  
الحبائل حيث لا منفعة وقانون فردريك محشوب بهذه الاجراءات ولقد أصاب القانون الانكليزي  
هذه المرة جانب البساطة والوضوح قال الانكليزي من يوم يخطب يعلم امره ان كان متزوجا  
أو غير متزوج



## (أصول قانون الجنايات)

### (القسم الأول)

#### (في الجريمة)

موضوع هذا القسم معرفة الجرائم وبيان أقسامها وذكر الأحوال التي تشدد بها أو تخففها وبعبارة أخرى موضوعه تشخيص الداء قبل تعيين الدواء.

وقد اعتاد الناس على بيان الجرائم بسردها واحدة بعد أخرى وهي طريقة لا تنفي بالمقصود لكونها لا تشمل جميع الأنواع ولا زوم الخطا فيها ومن هنا وجب تعديلها أو بقاء حالة هذا العلم على ما وجدناه عامضا مما

والتقسيم الموجود هنا تقسيم عام (انظر الفصل السادس من الجزء السادس)

### (الفصل الأول)

#### (في بيان أقسام الجرائم)

ان معنى الجريمة يختلف باختلاف الموضع الواقع البحث فيه فان كان البحث دائرا في قانون وضع من قبل فالجريمة فعل كل أمر نهى عنه الواضع سواء كان النهى خطأ أو وائبا وان كان البحث علميا بمعنى ان المراد هو ايجاد قانون ممكن مطابق للنفع فالجريمة هي فعل كل أمر يجب النهى عنه لترتب ضرره عليه وهذا هو معنى الجريمة في فصول هذا القسم كلها

أما تقسيم الجرائم العام فانا نأخذ من تقسيم الأشخاص التي تقع عليها وهي من هذه الجهة أربعة أنواع

(النوع الأول) - الجرائم الخصوصية وهي التي تضر بشخص معين أو أشخاص معينين غير فاعلها

(النوع الثاني) - الجرائم الشخصية وهي التي تضر فاعلها فقط وان أضررت بغيره فاعلها يكون ذلك بالتبعية لما أصابه

(النوع الثالث) - الجرائم العامة عموما محدودا وهي التي تصيب قسما من الأمة يتركب من أفراد بينهم جماعة واحدة كالولاية أو المديرية وكطائفة من الطوائف أو شركة تجارية وهكذا والضرر الذي ينتج من هذه الجرائم ليس ماضيا ولا حاليا لانه لو كان كذلك لتعينت لأفراد الذين أصابهم وتكون الجريمة من النوع الأول ولكن مستقبلا ومن يصاب به مجهول الآن

(النوع)

(النوع الرابع) - الجرائم العمومية، وما مطلقا وهي التي تحدث ضررا عاما في الامة أو تصيب افرادها ليسوا معلومين عينا ولا عددا بحيث لا يعلم من الذي قد يصاب فيها أكثر من غيره وإذا قل عددا لا أشخاص في طائفة أو خط مثلا سهل تمييز المصاب بالجريمة منهم ولذلك فقد يصعب أحيانا تمييز الجريمة الخصوصية من الجريمة العامة، وما محدودا وإذا كثرت العدد قربت الجريمة من النوع الرابع ولذلك ربما اختلط على المطلع أى نوع يراد من هذه الأنواع الثلاثة إلا أن ذلك أمر لا بد منه في كل تقسيم ذهني يراد به زيادة البيان والإيضاح

### (الفصل الثاني)

(في أنواع كل قسم من أقسام الجرائم الأربعة)  
(في أنواع الجرائم الخصوصية)

كأن أسباب سعادة الإنسان أربعة كذلك الجرائم التي تصيبه أربعة أنواع (أولا) - الجرائم التي تضرب شخصه (ثانيا) - الجرائم التي تضرب ماله (ثالثا) - الجرائم التي تضرب ذكوره (رابعا) - الجرائم التي تضرب صفته ككونه أباً أو ابناً أو زوجاً أو زوجة أو سيدياً أو خادماً أو فرداً من الأفراد أو قاضياً من القضاة وغير ذلك فإن أضرت الجناية بأكثر من جهة واحدة دل عليها بذلك الجهات بجرمة ضد النفس والمال أو ضد النفس والذكر وهكذا

### (في أنواع الجرائم الشخصية)

إذا دققنا النظر في الجرائم الشخصية نراها إما مصائب شخصية أو عدم تبصر في العمل فينبغي ترتيبها وبيان أنواعها لا لكونها داخله تحت سيطرة الواضع ولكن لتبين له أن جريمة كذا وجريمة كذا ليست من موضوعات مجته

وأنواع الجرائم الشخصية هي عين أنواع الجرائم الخصوصية إذا الجهة التي يصاب المرء منها بفعل أجنبي يصاب منها بعمل ذاته فالمرء يضرب نفسه وماله وذكره وصفته بنفسه

### (في أنواع الجرائم العامة عموما محدودا)

أكثر هذه الجرائم تأتي من مخالفة القوانين التي وضعت لحماية خط أو ولاية من المصائب الدهرية التي هي معرضة إليها كخالفات اللوائح الصحية أو المتعلقة بالقناطر والجسور أو يمنع انتشار الحيوانات المضرة أو لافاة القعط والفاقة والجرائم التي تحدث ضررا من هذا الصنف هي النوع الأول

أما الجرائم التي تقع بدون توسط عارض طبيعي كتهديد قس من الناس والقذف والاطعن على طائفة مخصوصة أو العبث بأمر ديني أو سرقة مال لشركة أو تخريب زينة مدينة فهي النوع الثاني فالنوع الأول مترتب على آفة من الآفات والنوع الثاني يأتي بمحض الخبث والتشدد.

(في أنواع الجرائم العمومية عموماً طاقماً)

أنواع هذه الجرائم تسعة

(الأول) - الجرائم التي تضر بالأمن من الخارج وهي التي من شأنها تعريض الأمة لآثار العدو عليها كالأفعال التي تستهزئ بالأجنبي أو تشجعه على اختلال بلادهما (الثاني والثالث) - الجرائم التي تضر بالقضاء والضبط والربط وجمعها ما لصعوبة تعيين جهة افتراق هذين السلطتين إذ مناطهما واحد وهو تأييد الراحة من الداخل أما القضاء فعليه بالأخص متى وقعت الجريمة ولا يظهر تأثيره إلا بعد معرفة واقعة تخلل بالأمن وأما الضبط والربط فوظيفته منع الجرائم أو الطوارئ ووسائله في ذلك اجتيادات لاعتقوبات فهو يتقدم الضرر ويتبأ بالتأخر ليسد الحاجة فيه

والجرائم التي تضر بالقضاء والضبط والربط هي التي تعوق سيرهما أو تعدل بهما عن طريقه - ما (الرابع) - الجرائم التي تضر بالقوة العمومية وهي التي تعطل حركات الجند المخصصين لحماية الدولة من طارئ أجنبي أو عدو داخلي لا تستطيع إخضاعه إلا بالقوة (الخامس) - الجرائم التي تضر بالخزينة العمومية وهي التي تجلب نقصاً في الإيرادات أو التي تعطل استغلالها (السادس) - الجرائم التي تضر بالسكان وهي التي تجلب نقصاً في عددهم (السابع) - الجرائم التي تضر بثروة الأمة وهي التي من شأنها إيجاد نقص في أموال الأفراد أو إخماد في قيمتها (الثامن) - الجرائم التي تضر بالسلطة العظمى ومن الصعب جداً تحديد هذه الجرائم لصعوبة معرفة موضع هذه السلطة وقد اختلفت الآراء فيها وأبسط المذاهب هو الذي يطلق على جميع الأفراد القائمين بالوظائف العمومية اسم الحكومة ويوجد مطبقاً في كل أمة فرداً أو جمعية تتحدد لكل عمل وتبين له اختصاصه وله أولها اليد العليا عليهم أجمعين فالجرائم التي تضر بالسلطة العظمى هي التي من شأنها عرقلة أعمال هذا الوازع ويتبع ذلك عرقلة أعمال الحكومة كلها (التاسع) - الجرائم التي تضر بالدين

لا يمكن للحكومة أن تقف أمام الوقوف على جميع ما يجري به الأفراد سرا وليس لها قوة تمكنها من سد كل مسلك على جميع المجرمين وهو نقص ملازم لفطرة الانسانية وخلل لم يكن من سبيل في إصلاحه إلا بإيجاد الاعتقاد بسلطة أعظم (وهنا تكلم بلسان جميع المذاهب) تنسب إليها القدرة



على تأييد قوانين الأئمة ومعاقبة الجناة في زمن من الأزمان على ما اقترفه مما لم تصل يد البشر لمعاقبتهم عليه وبكافة المحسنين كذلك والديانة هي التي توجد في النفوس خوف تلك السلطة الكبرى فمن فعل أحرام من شأنه إضعاف التأثير الديني أو تغيير الاعتقاد فقد أضاع ضعف الحكومة بمقدار ما أضاع من الدين وهذه هي الجرائم التي تضر بالدين وليكن معلوما أن الكلام في الدين هنا إنما هو من حيث ارتباط الدين بسياسة الأئمة لا من حيث حقيقة الدين نفسه فليس المقصود هنا بالجرائم التي تضر بالدين الجرائم التي تضر بالعبود سبحانه وتعالى إذ كيف يقوى الضعيف المخلوق على الإضرار بالواحد ألافه

### الفصل الثالث (أنواع أخرى في الجرائم)

هذه الأنواع ترجع كلها إلى التقسيم العمومي الذي تقدم الكلام عليه ولكننا أفردناها للاختصار في التعبير تارة وللدلالة على بعض أحوال مخصوصة في الجريمة تارة أخرى (فأولا) - الجرائم المركبة وهي تقابل الجرائم البسيطة فالتي تكون ضد النفس والمال في آن واحد أو ضد المال والذكر تسمى مركبة وربما اشتملت الجريمة العمومية عموما مطلقا على جريمة خصوصية مثل شهادة الزور إذا كان الغرض منها دفع العقاب عن المذنب وهي جريمة بسيطة ضد القضاء فإن كان الغرض دفع التهمة عن مذنب أو أدانة بريء فهي جريمة خصوصية وعمومية عموما مطلقا وتسمى مركبة (ثانيا) - الجرائم الأصلية والجرائم التابعة لغيرها فالجريمة الأصلية هي التي تنتج الضرر المقصود والجريمة التابعة لغيرها هي التي كان لها تأثير في الأولى بأي نوع كان فاستعمال النقود الزيف بمعنى إفراطها جريمة أصلية لأن خسارة المقترض مترتبة على استعمالها مباشرة ولهذا الاعتبار تكون جريمة صانع تلك النقود تابعة لها (ثالثا) - الجرائم الوجودية والجرائم العدمية فالأولى هي التي تحدث من حصول عمل من الأعمال لغرض ما والثانية تنشأ من عدم فعل ما يجب والجرائم الكبيرة وجودية في الغالب وأكبر الجرائم العدمية تكون عموما مطلقا إذ لو نام الراعي لهلكت الرعية وربما وجبت مساواة الجرائم العدمية بالوجودية من حيث الأهمية في كثير من الأحوال مثلا جل شخص على الدخول بمكان ملائمة مواد التماية والمصباح في يده جريمة قتل وجودية وترتكبه يدخل فيه من غير تنبيه إلى الخطر المقبل عليه جريمة قتل عدمية

والجريمتان متساويتان لكن نلاحظ مع ذلك ان الخوف من الجريمة القديمة أخف منه في  
الجريمة الوجودية على انه من الصعب اثبات الاولى

رابعا - جرائم الضرر الوهمي وهي أفعال لا تحدث ضررا في الحقيقة وانما عدت من الجرائم  
لبعض تخيلات باطلة أو خلل في الادارة أو للاعتقاد في أمور لا وجود لها وهذه الجرائم  
تختلف باختلاف الزمان والمكان فلها مبدأ وغاية تنمو وتضعف بنحو الافكار التابعة لها وضعفها  
من ذلك الجرائم التي كانت تدفن الراهبات أحياء من أجلها في رومة قديما (١)

وكذلك السحر والبدع التي كانت سببا في قتل كثير من الأبرياء

ولاحاجة بنا الى تعداد جميع الجرائم التي من هذا النوع ان ذكر بعضها كاف في الدلالة عليها وانا  
تنصح الواضع أن لا يلتفت اليها وأن لا يضع عقابا على من يفعلها او تنصح للناس أن لا يقدموا على  
فعلها لما في ذلك من مخالفة الاحساس العام أو القوانين واليست بعض تلك الجرائم على سبيل  
التمثيل

من ذلك مخالفة القوانين التي قضت بذهب ديني أو سنت له معالم ورسوم مخصوصة ومخالفة  
القوانين في التعاقد على أمر حرمة خطأ ومهاجرة أرباب التجارة والصناعة من أوطانهم ومعلوم  
ان ضررا الجرح على الناس في المهاجرة بين اذ ذلك اعدام لمن عزت عليه المعيشة في مسقط رأسه  
واذا دققنا النظر في ضرر هذه الجريمة الوهمية رأينا بطلان القول بها حيث لا يوجد شخص يصيبه  
ضرر منها ومخالفة الواجبات التي حظرت على فريق أمور لا يفتقع منها فريق آخر كمنع اخراج  
الصوف من انكلتره لما في ذلك من تقع الصانع وضرر الزراع وسترى عند الكلام على جريمة  
الافراط في الشهوات التي لا غش ولا قسوة فيها انهم تدخل تحت هذا النوع من جهة تعلقها بالهيئة  
الاجتماعية

## (الفصل الرابع)

### (في ضرر الرتبة الثانية)

الانزعاج الذي يحصل من الجرائم على اختلاف أنواعها درجات يتبدى بالحيرة وتنتهي بالهلع الأكبر  
الأن الانزعاج يختلف بحسب الخيال والمزاج والسن والنوع والمركز والتجربة وعليه يرى  
انه لا يمكن ضبط نتائج الجرائم التي تختلف باختلاف هذه الاسباب العديدة وبالجمله يخال ان

(١) كان بعض النساء عند قدماء الرومان يزهدن الدنيا ويخضن الى خدمة الآلهة فيوقدن النار في المعابد على  
النوام ومن نكصت عن دهنها منهن أو طفئت نارها دقت حية

ليس للانزعاج درجة مخصوصة أو سير منتظم يمكن تحقيقه وضبطه بحيث تقدر كل واحدة من درجاته حق قدرها

فإن كل شيء مناطه الخيال لا يمكن ضبطه وتحديد كفاً ينبغي لأن الخيال متزعزع وهام في الظاهر ومع ذلك يمكن تحقيق الانزعاج العام الذي ينشأ عن الجرائم وهو يختلف باختلاف الأحوال الآتية (أولاً) - بحسامة ضرر الرتبة الأولى (ثانياً) - سوءية الجاني أو حسن مقصده في الجريمة (ثالثاً) - مركزه الذي سهل له ارتكابها (رابعاً) - السبب الذي بعثه عليها (خامساً) - سهولة منع تلك الجريمة من حيث هي أو صعوبة ذلك (سادساً) - سهولة اخفائها أو تهريب الجاني من العقوبة أو صعوبة ذلك (سابعاً) - حالة الجاني عليه من حيث خوف أمثاله من الجريمة أو عدم اكترانهم بها وفي تقرير هذه الأحوال حل آرقى مسائل القضاء في المواد الجنائية

### (الفصل الخامس)

#### (في ضرر الرتبة الأولى)

يقدر ضرر الرتبة الأولى الناشئ عن جريمة من الجرائم بحسب القواعد الآتية (أولاً) - ضرر الجريمة المركبة أكبر من ضرر كل جريمة تتدرج تحتها على أفرادها (انظر الجرائم المركبة فصل ثالث) فضررها إذا زور التي من شأنها إيقاع العقوبة على بريء أكبر من ضررها إن كان الغرض عدم عقوبة مذنب بالجريمة عينها وفي الحالة الأولى ترى الجريمة خصوصية تقترن بها جريمة عمومية وأما في الحالة الثانية فهي عمومية لا غير (ثانياً) - ضرر الجريمة العامة أو ما محدوداً أو ما مطلقاً إذا كان من شأنه الانتشار فهو أكبر من ضرر مثل هذه الجريمة إذا كان محصوراً مثلاً إيجاد اطاعون في ملكة بقلعها أشد ضرراً منه في جزيرة صغيرة قليل سكانها وهذا الانتشار هو الذي جسم جريمة الحريق أو الاغراق (ثالثاً) - ضرر الجريمة العمومية أو ما مطلقاً أو محدوداً إذا انقسم يكون أخف من ضرر هذه الجريمة عينها إن كانت خصوصية مثلاً سرقة مال مديرية أخف ضرراً في الرتبة الأولى من سرقة المقدار عينه من أحد الأفراد ودليلنا على ذلك أن الواردات تعويض الخسارة على ذلك الفرد لقسمتها على جميع الأفراد فيعود المال كأن الجريمة وقعت ضد الجميع (إن في هذا المثال يكون ضرر الرتبة الثانية كبيراً وسترى الاجابة عن ذلك في محلها) (رابعاً) - مجموع ضرر الجريمة أكبر من الضرر الذي يحدث عنها بطريق التبع بالنسبة لنفس



الجنى عليه مثلاً حبس رجل أو جرح فقائه وظيفته أو زواج أو ربح لاشك ان كل هذه النتائج مضافة الى سببها والمجموع أكبر من كل واحد منها

(خامساً) - مجموع ضرر الجريمة أكبر من الضرر الذي يحدث عنها بطريق التبع بالنسبة لغير الجنى عليه مثلاً أصيب شخص بجريمة نشأ عنها ان زوجته وأولاده فقدوا قوتهم طبعاً هذا ضرر جديد يزيد في جسامه ضرر الجريمة هذه هي القواعد التي يقدر بواسطتها ضرر الرتبة الاولى ويتبعي أيضاً ان تراعى في ذلك الاحوال المشددة الخاصة بكل جريمة واليك أهمها

ضرر الجريمة يزداد بازدياد التألم الذي ليس من طبيعتها الحدائه فالحال هو زيادة الألم الملقى فضرر الجريمة يزداد ان صاحبها الفجور والحال هو زيادة الفجور وضرر الجريمة يزداد ان تعذر تلافيه والحال هو تعذر تلافي الضرر وضرر الجريمة يزداد بقوة احساس المصاب واستعداداته للتألم منها أكثر من غيره والحال هو الا لام المشددة كل هذه قواعد ضرورية في تقدير ضرر الرتبة الاولى اذا انزعاج يتبعه قوة وضعها أما ضرر الرتبة الثانية فما هو الا انعكاس الاول الذي ينطبع في خيال كل شخص

بقي علينا ان نكمل على بقية الاحوال التي يختلف الانزعاج بسببها

## (الفصل السادس)

(في سوء النية)

اذا ارتكب شخص جريمة عالم يريد أو بغير علم ولا ارادة فضررها الذي ينشأ عنها مباشرة واحد لا يتغير ولكن الانزعاج يختلف فمن كان عالم يريد ان يرسم في الذهن شريراً مخيفاً وأما من جهل فلا يخشى الا من اهماله أو عدم تدبره

ولا عجب في استتباب الا من العام عقوب الجريمة الاخيرة لانك لو لاحظت جميع الاحوال التي قد منها الرأيت أن الجاني لم يقصد مخالفة القانون ولو لا علمه بأنه ليس من موانع لما جنى فان وقعت هذا الجريمة باجماع احوال قهرية فهي منقرضة لا تدل على حصول غيرها أما بحماية العالم المرید فهي مصدر ضرر مستمر اذ يؤخذ مما فعل ما في وسعه أن يشعل وماضيه من آفة مستقبلة والنفس تحزن وتجزع من تخيل الشرير فينتجه الذهن الى تلك الفتنة الخبيثة التي تعمل سرّاً على ما يحل بالامن والراحة فيتجسم الخوف ويعظم الجزع

ألا ترى ان الناس وهي لا تجمع على غير العدل تقول في مجرم غير عالم ولا يريد انه أحق بالتأسي من التعنيف وذلك لان كل انسان مهما كانت درجة احساسه بمسئليته استغنى عن ضرر كان هو سببه من

حيث لا يدري ومثله أقل رهبة في النفس من غيره لأن أسفه على ما فرط منه يدل على تيقظه الزائد في المستقبل

وزد على هذا أن المجنى عليه يكون له أمل في التعويض إن كان المجرم جاهلاً غير مرید لما فعل إذ حالته لا تدعوه إلى الاختفاء عن عين القضاء بل يبقى ظاهراً وفيه استعداد لتقديم العوض هذه هي القاعدة العامة الآن في طريق تطبيقها عقوبات جمة إذ لأجل الوقوف على سوء النية وتقديره حق قدره يجب التأمل في جميع ما يمكن أن يمر بنفس الجاني من التأثيرات والانفعالات حال صدور الفعل عنه سواء كان ذلك بالنسبة لنيته أو لعلمه بعمله وكم حالة يمكن تصورها في مثل هذا المقام

مثلاً إذا كتب نبأ على اسمه (عين فلان اليسرى) ثم رماه فأصابها فهو جاني طابق الفعل قضاه تماماً ورجل فاجأ زوجته تزنّى فأخذته الغيرة وانتقم من خصمه فخصاه فبات لاشك أن نية الإعدام عنده لم تكن كاملة وصياد رأى غزالاً وأورجلاً بالقرب منه ثم تحقق أنه إن رمى الغزال رعباً أصاب الرجل وفعل فأصاب هذا الأخير فال موت مراد ولكن لم يكن مقصوداً أولاً وبالذات أما من حيث الأدوار فللجاني ثلاثة أحوال لأنه إما أن يكون عالماً أو جاهلاً أو مخطئاً في فهمه كشراب يسقيه شخص لا آخر لا يخلو الحال إما أن يكون عالماً بأنه مسم أو جاهلاً به أو يظن أن ضرره خفيف وأنه يستعمل أحياناً دواء هذه هي المقدمات التي تنبثق منها مراعاتها في تقرير سوء النية ولا تريد أن توسع الكلام هنا في هذا الموضوع المخرج

### (الفصل السابع) (مركز الجاني وتأثيره في الانزعاج)

من الجرائم ما يمكن لكل إنسان ارتكابها ومنها ما لا يمكن وقوعه إلا إذا كان لفاعلها مركز مخصوص يهيئ له أسباب فعلها وهذا حال يضعف الانزعاج عادة لقله شيوع الجرائم التي من هذا القبيل والمحصارها في دائرة صغيرة محدودة مثلاً التشل يحدث انزعاجاً عاماً ولكن اغتيال وصي شيئاً من مال القاصر ربما لا يحدث شيئاً من ذلك أصلاً وكذلك ارتكاب أحد رجال الضبط علناً أقل تأثيراً من السرقات التي تحصل في الطريق العام ذلك لأن المرتشي له قاطع وزاجر من وظيفته وشهرته ولا بد له من تقرب الفرص واستغلال الحوادث لينال غرضه أما قاطع الطريق فتهددهم بهم جميع الناس في كل وقت وأن وليس لهم رادع

ولهذا تأثير أيضا في بعض جرائم أخرى — كما غرأ البسات والزنا بالمحصن اذ لا يتصور ان الانسان يسهل عليه ان يفتن أول امرأة يراها في طريقه كما يمكن ان يسرق شيئا منها وان كان فلا يتفق ذلك الا ان تتوفر فيه شروط طاعة كالخلاعة والظرف والثروة والجاه

مثلا قتل أحدهم آخر ليرثه وقتل ثان غيره وهو يسلبه فالجريمة الأولى اقطع من الثانية وهذه تحدث انزعاجا أشد من تلك اذ الواثق من ورثته لا ينزعج كـ برام من الحادثة الأولى ولكن لا مأمن له من السطوات ومن جهة أخرى فان القاتل ليرث لا يتقلب سقا كآية بص المارة في الطريق لانه انما خاطر نفسه في قتل المورث ليحصل على مال كثير لكنه لا يقدم على الخطر ليسرق بعض الدنانير

وينطبق هذا القول على جميع الجرائم التي تقع بالنسبة للوديعة والخيانة في الامانة وفي الوظائف العامة والخاصة وكلما تخصص من مركز الجاني قل الانزعاج من جريمته وكذلك اذا كان عدد أمثاله قليلا وعلى هذه النسبة تضيق دائرة هذه الجرائم

ويستثنى من ذلك الجريمة التي تقع من صاحب سلطة واسعة فان وصل تأثير فعله الى عدد كبير من الناس كان الانزعاج أعظم مثلا اذا مالت نفس القاضي الى السلب والقتل والجور أو انعطف رجل الضبط على السرقة وسفك الدماء والاعتساف لاشك ان الانزعاج الذي يحدثه عمل الواحد منهم يكون أعظم مما ينشأ عن جرائم السطو الكبرى

وفضلا عن ذلك فان مجرد الخطا من ذوى السلطة الواسعة ولو لم يرافقه سوء النية ربما أحدث انزعاجا شديدا فان حكم قاض مستقيم الطبع لكنه جاهل على برى بالاعدام يجرح الاحساس العام ويوجب الاضطراب عند الجميع ولكن لحسن الحظ يسهل ازالة هذا الانزعاج برفع السبب فيه من وظيفته

## (الفصل الثامن)

### (تأثير الاسباب في الانزعاج)

اذا كان سبب الجريمة خفه ومسيانا نادرا منحصر في شريحة من الناس كان الانزعاج قلبا محصورا أيضا وان كان السبب عاما منتشرا تبعه الانزعاج كذلك مثاله ما يحصل من جريمة قتل سببها السرقة وأخرى سببها الانتقام ففي الحالة الأولى ترى الخطر عاما وأما الجريمة الثانية فلا يخافها الا من كان له عدو بلغ منه الحد درجة غير اعتيادية وكذلك الجريمة التي سببها عداوة بين حزين تحدث انزعاجا أشد من الانزعاج الذي تحدثه ان وقعت بين فردين

ظهر في أواسط القرن الماضي بيلا دال دانييرك وقسم من الماتيا مذهب ديني أسس على مبادئ أشد



ضررا وأخبت نتيجة من أقبح الشهوات منها أن أعظم الأسباب التي تؤدي إلى نعيم الآخرة إنما هي التوبة لأفعل الخير وكلما كانت التوبة نصوحا عامة كان تأثيرها أكبر وعاليه فكان أن الحرم العظيم هو الذي يجعل التوبة أعظم شأنها ولا ذلك خرج أحد رجال هذا المذهب من منزله يريد عملا ينال به الآخرة فقتل طفلا صغيرا ثم تاب ولو قام هذا المذهب أهلك بنو البشر (١)

ولم ألم فردريك الأكبر لآل المانيا بأول جريمة ارتكبتها أصحاب هذا المذهب أمر بوضع الجاني مع المجانين قاتلا لو قتلنا ملأ عاقبنا بل كافأناه وكان هذا سببا في اضمحلال المذهب المشار إليه واندثار معالمه

ولقد اعتاد الناس على أن من الأسباب ما حسن ومنها ما خبت وهو خطأ إذا سبب من حيث هو ليس الوسيلة لنوال لذة أو دفع ألم فالسبب الذي يجعل المرء اليوم على فعل حسن أو لا ضرر فيه يحمله في الغد على فعل مستقيم مضر فتقير يسرق رغبة ما وآخر يشتره وثالث يعمل ليربحه كلهم مندفعون بسبب واحد وهو الجوع وتقي بني مكانا للفقراء وآخر يحج بيت الله الحرام وثالث يقتل أميرا خالف الشرع والدين كلهم عامل بسبب واحد هو نوال رضا الله سبحانه وتعالى كل بحسب اعتقاده فيه فلكي يرغب في الوحدة ويشغل بفصلاته فنه وظريف يتفق جميع ماله ومال كثير من دائنيه أطر قامنه في حب الظهور وأمير يقصد الفتح ويؤدي بحياة الكثير من جنده وشجاع يشد أزرأمة أغارت عليهم أخنأفتال النصر على يديه كل هؤلاء العاملون أرادوا غاية واحدة هي ميلهم إلى المعالي أو حب السمعة والصيت وهكذا

ولو تأملت رأيت جميع الأسباب على هذا النمط فالسبب الواحد يصلح لأجل الأعمال وأكملها كما يصلح لأخسها وأدناها وعاليه فليس من سبب حسن لا غير وآخر قبيح لا غير

ومع ذلك إذا تأملنا في جميع الدلائل والآلام وهي الأسباب التي تنبعث عنها الأفعال من حيث كونها تؤدي إلى التوفيق بين مصلحة المرء وغيره أو إلى التفريق بينهما رأينا أنها تنقسم إلى أربعة أقسام سبب اجتماعي عام وهو التعطف وسبب اجتماعي خاص وهو حب الصيت والرغبة في الود ومحبة الدين وسبب مضر بالهيئة الاجتماعية وهو النفور ولو أزمه وسبب خاص أو شخصي وهو لذة الطوام وحب الساطة والمنفعة المادية والميل إلى حفظ الذات

وأكبر الأسباب نفعا ما كان شخصيا وهي تنبعث المرء إلى العمل على الدوام إذ حفظ الذات موقوف

(١) صاحب هذا المذهب يزعم أن من لم يذنب ثم تاب لاحظ له في النعيم وأعظم أسباب النعيم التوبة من الذنوب فإذا لم يذنب شخص فلا نصيب له من النعيم وهذا مذهب يتكبره كل دين كما هو ظاهر ثم إن التوبة تنحو بتقتضي الدين الإسلامي الأتم الذي نشأ عن مخالفة الأوامر وأما التبعات وهي حقوق العباد فلا يعجزها إلا الخروج منها برذا المظالم إلى أهلها واسترضاهم عنها

عليها فهي بمثابة عجالات تسير عليها الهيئة الاجتماعية لكن يجب ان تعدل سركانها وان يتظم  
سيرها بالاسباب المندرجة تحت القسمين الاولين

ولتعلم ان للاسباب التي هي ضد الهيئة الاجتماعية دخلا في حفظ الذات أحيانا وكثيرا ما تحدث  
عنها أعمال نافعة وأخرى لازمة لبقاء الهيئة نفسها مثال ذلك ان دهاقية الجناقة مسيية عن التجسس  
والسعاية في كثير من الاحوال ثم اذا اعتبرنا الاسباب بنظر العامة أي أنها اما ان تحدث عملا طيبا  
أو عملا رديا نراها تنقسم الى أنواع أخرى فالاسباب الاجتماعية العامة والاسباب الاجتماعية  
الخاصة تسمى أسباب الصيانة والاسباب التي هي ضد الهيئة الاجتماعية والاسباب الشخصية  
تسمى أسباب الغواية أي التي تسيء النفس أو تعجل بها الى العمل اعجابا به على ان معاني هذه الالفاظ  
ليست محدودة كما ينبغي وان كنا في محلها المثل القسمين الاولين في جانب المنفعة وميل القسمين  
الآخرين الى عكسها عند التنازع

ولا حاجة بنا الى اطالة القول في الاسباب بل نقتصر على ما يتعلق بالمقن منها فهو يجب عليه في  
في الحكم على العمل ان يلاحظ نتيجته طيبة كانت أو قبيحة وبعد ذلك يمكنه في بعض الاحوال ان  
يترقى الى النظر في الاسباب وتأثيرها في الانزعاج من البرية بدون التفات الى ما يدل عليه اسمها  
العرفي من قبح ومن حسن

وأعني بالاسم العرفي ما دل على قبول أو اشمئزاز والاسم يكون مقصورا على بيان مسماه اذا لم يصحبه  
فكر مدح أو ذم مثل المنفعة المادية وحب السلطة والرغبة في المودة ارضاء الله تعالى أو في القبول  
لدى الناس والاستطلاع أي حب معرفة كل ما يرى أو ما يسمع وحب السمعة والالم من القذف  
وحب صيانة النفس وهذه الاسباب أسماء عرفية أخرى كالبخل والشراسة والطمع والتفاخر  
والانتقام والتحاسد والحبن وهكذا فان كان السبب يستدل عليه باسم غير مقبول ظن الناس أنه  
لا ينشأ عنه خير لازوم التناقض وان دل عليه باسم مقبول لا يسلم العقل أنه ينشأ عنه ضرر لاهلة  
ذاتها وربما كان الشعب بين المذاهب في علم الاخلاق مبنيا على هذا الخطا فان أردت زوال  
الخلافا فضع للاسباب أسماء لا تدل على غير المسمى ولا يلحق بها معنى آخر هنالك يتيسر النظر فيها  
وفي نتائجها بحيث لا تطرأ الافكار الاعتيادية على ذهن الباحث فيها

وبناء على ذلك لا يمكن ان يتقلب عمل سبي حسنا صدره عن سبب حسن كما ان أقبح الاسباب  
لا يدل الطيب حينئذ ان صدر عنه غاية ما هنالك ان السبب يرفع قيمة العمل الادسية أو يحفظها  
فالعمل الطيب ان صدر عن سبب من أسباب الصيانة كان كثيرا طيبة والعمل الخبيث ان صدر عن  
سبب من أسباب الغواية كان أشد خبيثا فاذا لاحظنا هذا المذهب في التفتين قلنا ان أسباب

الغواية ليست جرمًا وانما هي أحوال مستثناة احيانا وأسباب الصيانة لا يمكن ان تكون عذرا يرى المتهم ولكن ربما كانت أحوالا مخففة

ولملاحظ انه لا ينبغي اعتبار السبب الا اذا كان واضحًا محسوسًا ومن الصعب معرفة السبب الحقيقي أو السبب المبرم ان تعددت أسباب الفعل بل يجب الاحتراس كل الاحتراس عند الخوض في معرفة ما قام بالنفس ولا تنس ان المرء يميل الى المخاطلة والظهور بمحبة الذهن والحصافة وان أخطأ الحسنى ألا ترى أنه يخطئ من حيث لا يدري في معرفة سبب الفعل الصادر عنه والناس تتعاضد عن بواعث أعمالها فان أناها طبيب ليزيل غشاوة الجهل والاوهام عن أبصارها زيجرت واستشاطت غيظا

### (الفصل التاسع)

(سهولة منع وقوع الجريمة أو صعوبة وهي الحال الخامس المؤثر في الانزعاج)

أول شيء يتجه اليه المقارنة معدات الهجوم ومعدات الدفاع فان اتضح ان الجريمة بعد ذلك سهلة الوقوع كان الانزعاج شديدا والا كان خفيفا وهاهنا السبب في تجسيم الضرر الناشئ عن السطو أكثر من الذي ينشأ عن النشل البسيط اذ المرء يئال بالقوة ما لا يئاله بالحيلة والحداع والسطو الذي يحصل على المنازل يكون أعظم تأثيرا من الذي يقع في الطرق العامة والذي يحصل ليلا أشده ولا من الذي يقع نهارا والذي يرافقه الحريق أعظم من الذي يكون بسيطا ومن جهة ثانية كلما اقتدر المرء على دفع الجريمة خفف الانزعاج منها لان الانزعاج لا يكون شديدا اذا لم يتيسر إيقاع الضرر بغير رضا المصاب وهذه القاعدة تنطبق على الاستحواذ بطريق الغش على مال الغير وعلى غواية النساء والمبارزة والجرائم الشخصية أي التي يوقعها الشخص على نفسه وبالأخص قتل المرء نفسه

وشدة القانون بالنسبة للسرقة المنزلية أي التي تقع عن يسكن المنزل المسروق منه مبنية على صعوبة التحرر الا أن هذا الحال المشدد أقل تأثيرا من الحال المخفف الموجود في هذه الحالة وهو كون السارق يسهل له جدها هذا الفعل ومتى علم الجاني زال خطره اذ لو لم أرض به مساكوا وأدخله في منزلي وأجعله موضع ثقتي لم يسرقني وحيث ان لي في التحرر منه هذه الوسائل كلها فانزعاجي من عمله لا يمكن ان يكون عظيما ولكن السبب الاعظم في شدة القانون بالنسبة لهذه المسئلة هو اشمئزاز الخدم من طلب عقوبة بخادمه وكون ذلك سببا في عدم العقوبة مطلقا



## (الفصل العاشر)

(سهولة اخفاء الجاني أو صعوبة جرمته وهو الحال السادس المؤثر في الانزعاج)

يزداد الانزعاج اذا صعب الوقوف على الجريمة أو على فاعلها فان جهل الفاعل كان نجاحه في جرمته مشجعاً له على غيرها ولغيره على أمثالها وان كانت الجريمة مجهولة تعذر منعها ووضع على المجنى عليه أمل الحصول على تعويض ما خسر به بسببها

ومن الجرائم ما تكون طبيعة تم إقالة للاخفاء وذلك باتخاذ الوسائل التي تؤدي الى عدم معرفتها كاخفاء الأشخاص واختيار الليل لتنفيذ العمل والتمديد بالمراسلات من غير امضاء للحصول على مبالغ ليست واجبة الاداء

ومن الجرائم ما يقتصر فيه الجناة لضيقة واعلى الحكومة باب الوصول الى جرائم أخرى كحبس الأشخاص أو إطلاق سراحهم من السجن أو قتلهم للتخلص من شهادتهم هذا فاذا كانت الجريمة من شأنها ان لا تخفى وان لا يجهل فاعلها كان الانزعاج ضعيفاً مثلاً رأى شخص خصمه له فسبه علناً لاشك ان الانزعاج الذي يحصل من ذلك يكون أقل من الذي يحدثه النشل خفية وان كان ضرر الرتبة الاولى في الحالة الاولى أكبر منه في الثانية غالباً

## (الفصل الحادي عشر)

(تأثير خلق الجاني في الانزعاج)

يستدل على خلق الجاني نوع الجريمة التي ارتكبها وخصوصاً بضرر الرتبة الاولى الذي ينشأ عنها اذ هو أول مظهر من مظاهرها ويستدل عليه باحوال الجناية أيضاً والخطوة التي اتخذها في سبيل اتمامها وعليه يكون الشر أعظم عند الجاني اذا تغلبت في جرمته أسباب الغواية على أسباب الصيانة ويكون أخف ان رجحت الثانية على الاولى

وينبغي اعتبار خلق الجاني من جهتين في تقرير العقوبة عليه أولاً - لكونه يضعف الانزعاج أو يجسسه ثانياً - لكونه يدل على احساس المصاب بالم الجريمة ان كان قوياً أو ضعيفاً فلا يليق ان يستدلواضع في عقاب ذي خلق ضعيف كما لا ينبغي ان يتساهل في معاقبة ضده وانتظر أولاً في الاحوال المشددة التي تنشأ عن هذا السبب

(فأولاً) - اذا كان المصاب غير قادر على الدفاع عن نفسه وجب ان تشدد العقوبة ألا ترى ان المرء يغضب شفقة عند ما ينظر قويا يسيء ضعيفاً ومن جهة ثانية فان الشرف يقضى بحماية الضعيف وردا العدو عنه وهنا تظهر لك أول علامة على الخلق السيئ وهو الحيف على الضعيف

(ثانياً)

(ثانيا) - حيث ان الضعف وحده يثير في النفوس شفقة الناس على المصاب فبالطبع يزداد هذا الاحساس شدة ان كان المجنى عليه مصابا من قبل لان النفس تشتر من شخص يرى مسكينا متألما فلا يساعده فبالك بالذي يترقب الفرص وينتظر زيجات الزمان ليدخل الماء على ألم أوزيريد على العار عارا أو يشتد الفاقة بالتشال ما يبقته الحوادث عند المصاب وهذه العلامة الثانية على سوء خلق الجاني وهي الزيادة في المصيبة

(ثالثا) - من قواعد الآداب ان الناس تحترم من امتازوا بالخصاصة والحكمة وفضلا غيبرهم في التجارب وسعة الاطلاع وهؤلاء الفضلاء يوجدون عادة في الطبقة الرفيعة من الامة وفي الشيوخ من كل طبقة وفي بعض الصنائع والوظائف العلمية والناس عادات في احترام كل صنف من هؤلاء المتأخرين عنهم ولهذا الاحترام تأثير مهم في قمع كثير من الشهوات واحترام قسم عظيم من القانون فمن أخل به سدا الواجب فهو شرير وهنا العلامة الثالثة على سوء الخلق وهي انتهاك حرمة الموقرين

تغافل الفرنسيون عن منة توقير الفضلاء منهم فوقعوا أيام الثورة فيما جلب عليهم مصائب لا تعد ولا تحصى حرنت بها أطراف المسكونة الاربع انذاك كان لارئيس ولامرؤس فقل الامن وضاع الاطمئنان

ان المساواة خليفة الفوضى وليست حياة الامة الفرنسية اليوم قائمة الا باجتماع تلك المؤثرات الضعيفة التي هي جراح الشهوات فيها الآن

(رابعا) - ان كان الحامل على الجريمة سيئا ضعيفا واهيا دل ذلك على قلة احساس الجاني بواجب الشرف وفقدان العواطف الرحمة لان الناس تعد شريرا من دفعته البواعث القسرية على مخالفة القانون فبالك بالذي يأتي هذه المخالفة لجرد الهوس أو التقليد أو التسلية وهنا العلامة الرابعة على سوء الخلق وهي القسوة اعتباطا

(خامسا) - أسباب الصيانة تعلو على الدوام في كل آن فان هاجت الخواطر أو انعكس الحال اثنت لذلك العواطف القاضية فاذا بقي الضمير سليما لا ثبت تلك العواطف ان ترجع الى مكانها الاولى ظافرة بتلك العاصفة التي هبت ثم انقشعت فان مضى زمن بين قصد الجاني وبين تنفيذ هذا القصد فهو دليل على ثباته في الخبيث والتشدد وهنا العلامة الخامسة على سوء الخلق وهي سبق الاصرار (سادسا) - عدد المستر كين في الجريمة علامة على سوء أخلاقهم اذا اجتماعهم يستلزم تفكرهم في الجريمة زمن أطول لا أصر الجميع عليها فيه وتغرب كثيرين على فرد واحد برئ علامة على جبن في الطبع وشر في الخلقة وهنا العلامة السادسة على سوء الخلق وهي التعزب

ويضاف الى هذه الاحوال اثنان آخران أصعب تقريراً منها وهما الكذب والخيانة  
أما الكذب فإنه يدل على سقوط في الاخلاق الى درجة لا تسترها الصفات القاضية والناس مصيبون  
في هذا الاعتبار اذ الصديق من حاجات الانسان الاولية فهو ركن من أركان وجوده ونسبته  
للانسان كنسبة النور للنهار

المرء في كل لحظة من حياته يرتب نتائج الفكرية وينظم سيره في الوجود على مقدمات وقواعد  
لا يتيسر له التحقق الا من القليل منها ومن هنا احتاج قهره الى الاعتماد في ذلك على غيره فان  
كذب ذلك الغير في المقال بطل الاستنتاج وكان الخطأ صاحب السيرة يقتضاه وضاع الأمل من  
العمل وصار المرء لا يأمن اخاه وتأخذ هذه الحيرة في سبيل أمنه وراحته وبالجملة فالكذب جرثومة  
الاضرار كلها اذ هو يؤدي اذا انتشر الى انحلال الهيئة الاجتماعية بتمامها

ولقد عظم شأن الصديق حتى صار الاخلال به ولو في المسائل الطفيفة لا يخلو من خطر فالحقوة  
الصغيرة بعد عنه والواجب التزامه في كل حال لان المرء ان فرطت منه حقوة سقط في الثانية ثم  
لا يثبت ان يصير حليف الكذب هذا هو شأن الكذب في الاحوال التي لا أهمية لها في حد ذاتها  
فبالكذب قد صار آلة في اقتراف الجرائم والاثام ثم ان الكذب تارة يكون ملازماً للجريمة وتارة  
يكون تابعاً لها فقط فهو لازم لشهادة الزور والاستيلاء على مال الغير غشاً بأنواعه أما في الجرائم  
الأخرى فأنما يأتي بالتبع وهو لا يكون حلاً مشدداً في العقاب الا بالنسبة للجرائم الأخيرة  
وأما الخيانة فلها محل مخصوص وهو قيم اذا كان للجاني مركز يلزمه واجبات فأخل بها والخيانة  
اما ان تكون جريمة أصلية أو تابعة لها ولا لزوم للخوض هنا في المفصلات بل تقتصر على ملاحظة  
واحدة فجميع تحتها جميع الاحوال المشددة

قلنا ان جميع الاحوال في الجنابة تدل على سوء خلق الجاني ونقول انه لا يؤخذ من ذلك وجوب  
تشديد العقاب بحسب ما بل يكتفي في التشديد بما يجعل النفوس على الاشتراز من هذا الخلق وسرى  
ايضاح ذلك عند الكلام على وجوب جعل العقاب مطابقة للجريمة مشخصاً لها  
وهنا مسألة لهم المقتن وصاحب علم الاخلاق

لو فرضنا ان شخصاً أتى عملاً يجهل احساس العام لكن أصل المنفعة يقتضيه فهل يكون هذا دليلاً  
على سوء خلق الانسان

ونجيب بأن رجل الخبير يجب عليه أن يراعي الرأي العام في أفعاله عادة لكنه يجب ان يكون  
حافظاً لاستقلاله في بعض المسائل اذا تحقق ان الرأي العام مخطئ فيها وان الجزاء بها يخالف فهمه  
خصوصاً اذا كانت نتيجة ذلك الرأي حرمانه من فائدة لا ينتفع بها اسواه



مثلاً - خدمة الدين رأى عدم لزوم بعض المراسم التي لا فائدة فيها بخالفها أو أهملها أفهل يكون ذلك دليلاً على أنه رجل محتال مضر للهيئة غير صادق في قوله ولا مختص في عمله كلاً إن ذلك لا يضر بما يوجد فيه من الاخلاق الفاضلة على أن الذوق السليم وحده كاف في الوقوف على خطأ الرأي العام من غير أن يتعدى حد القانون

ولنتقل الآن إلى الاحوال المخففة التي من شأنها إضعاف الانزعاج لانهم ادليل على حسن خلق الجاني وهي تسعة أحوال

(أولاً) - الخطأ الخالي عن سوء النية (ثانياً) - حاجة الدفاع عن النفس (ثالثاً) - التحريض (رابعاً) - حاجة الدفاع عن الاصدقاء والاعزاء (خامساً) - التجاوز في المدافعة إلى غير الحد الواجب (سادساً) - الرضوخ إلى التهديد (سابعاً) - الرضوخ إلى السلطة (ثامناً) - السكر (تاسعاً) - الطفولية

ولنباحظ ان هذه الاحوال ماعد الاثنين الاخيرين تدل كلها على ان الجريمة لم تصدر عن ارادة الجاني في المبداء بل السبب الاصلى عمل من أعمال الغير أو ارادته أو حادث طبيعي فلم توجد هذه الاحوال للماصار المرء مجرماً ولبقى برياً طول حياته كما كان من قبل ولو فرض ورفع عنه العقاب لما تغير سيره عما لو كان لم يرتكب تلك الجريمة

وظاهر ان كل واحد من هذه الاحوال يحتاج إلى بيان وتفصيل ولكني اقتصر على ان المقتضى يجب ان يوسع للقاضي في معرفة هذه الاحوال ودرجة تأثيرها

فاذا أردنا ان نبني التخفيف على حصول تحريض الجاني من المصاب وجب ان يكون ذلك التحريض قريباً في الزمن من الجريمة حتى يدعى إلى الشفقة والقريب هو ما وقع في المنازعة نفسها التي انتهت بالجريمة ~~ولكن~~ لا بد من تحديد الزمن لان الاختصار على قولنا تحريض قريب ليس بكاف قال الكتاب المقدس (لا تدع الشمس تغرب على غضبك) وهو قول فصل اذ يجب ان النوم يطفى ثورة الشهوات ويخمد حتى الحواس ويهيئ العقل إلى قبول أسباب الصيانة وهذا الزمن يمكن ان نضعه حداً فاصلاً في جريمة القتل بين التي صدرت مع سبق اصرار والتي خلت منه

ويجب في حالة السكر ان لا يكون الجاني قصداً للجناية فيه وان لا يكون السكر تصنعياً وان لا تكون الغاية منه تشجيع النفس على فعل الجريمة وعودة السكران إلى الفعل ربما استلزمت سقوط هذا العذر في العقاب اذ من علم من نفسه ان السكر يقوده إلى الاضرار بالناس ثم أتاه مع ذلك لا يستحق الرأفة ولا عذره

ولذلك فان القانون الانكليزي لا يعذر السكر من الاعذار في الجرائم لانهم يقولون ان ذلك عبارة عن

تعليل جريئة بمنزلها ولكني أرى ذلك معباجدا والواضع لم يتدبره كما ينبغي لانه مأخوذ عن مذهب  
 الزهد المبني على التخنن والمواربة وهو مذهب يتدربه المقاتلون عند الحاجة فانا انقضت نبدظهوريا  
 وأما الطفولية فلا تقصدها الزمن الذي لا يمكن محاسبة الطفل فيه على عمله ولا يأتي عقابه عليه  
 بمثاقلة ما اذا ما انتفع عقاب ابن الرابعة على حريق صدر عنه وعندى ازال الحد الفاصل بين  
 وجوب العقاب بأكله وتخفيفه هو الزمن الذي يبلغ المرفيه رشده فيخرج من حضنة أبويه  
 ويتولى زمام نفسه بنفسه لان أبويه قبل ذلك الزمن لا يثقون بفعله وادراكه ولا يتركانه يدبر  
 مصالحه بنفسه وليس هناك سبب يحمل الواضع على قطع الامل من نجاحه قبل ان يتدنى فيه  
 أمل الحياة

ولا تريد بذلك ان تخفف عقاب القاصر على كل جنحة ارتكبها بل التخفيف لا يجب الا اذا اقتضته  
 أحوال الفعل الجمعة وانما الغرض ان بعد ذلك الحين لا يجوز تخفيف العقوبة لهذا السبب  
 أما درجة التخفيف فראيتا فيم اوجوب اهمال العقوبات الجنائية لانها تلم الشرف ومن ضاع  
 أمل في أن يشب بشر يقاصع ان يشب على الفضائل

أما الرشد فلا أريد به ما كان عند الرومانيين أي بعد الخامسة والعشرين اذ من الجنون والظلم ان  
 يحجر على المرء هذا الزمن الطويل وقد بلغت قوامه عقلية وثبتت ملكاته من قبل وانما أريد بلوغ  
 الرشد عند الانكليز الذي يحصل بعد الحادية والعشرين فعمان (بومبييه) (١) افتتح الاقاليم  
 و(يلين) (٢) الصغير كان يدافع أمام المحاكم عن مصالح الناس قبل بلوغهما هذا العمر ولقد رأينا  
 الانكليز زمنطاو يلايحكمهم وزير بدربة وأصله رأى فاق الرجال في المسائل المالية وكان عمره  
 لا يخول له في بقية أوروبا أن يتناع شبرا من الارض

## (الفصل الثاني عشر)

(الاحوال التي لا تحدث الجناية انزعاجا فيها)

لا يحصل انزعاج من الجناية مطلقا اذا كان الاشخاص المصابون بها لا يألون منها وهذا هو السبب  
 في أن كثيرا من الامم لا يتأثرون من قتل الاطفال يوم ولادتهم برضا والديهم ونقول برضا والديهم  
 لانه لو كان غير ذلك لوجد الانزعاج كالمو كان المقتول راشدا ولان شدة وفاة الوالدين تراد بقدوما يفقد  
 الصغير من الاحساس

(١) قائمروماني شهير بسالته وثقته نفسه قتله بطليموس الثاني عشر في مصر سنة ٤٨ ق م

(٢) أدبيروماني شهير مات سنة ١١٨ بعد الميلاد

وليس من همي ان أدافع عن تلك الامم أو أرجح مذهبهم اذهب متبررون خصوصاً وانهم يبيحون  
للاب قتل ابنه بغير قبول من والدته فهي بعد ان قاست مشاق الخلق ومتاعب الوضع تحرم عمرة تلك  
الاوصاف فكأنهم اسقطت من درجة الانسانية الى درجة البهيمية التي يسأم المرء منها ومن نسلها  
وقتل البنين كما عرفناه لا ينبغي ان يعاقب عليه فاعله بصفة كونه جريمة أصلية اذ لا ضرر من الرتبة  
الاولى ولا من الرتبة الثانية فيه ولكن يجب معاقبته لكونه دليلاً على سوء الخلق ومدرجة لجرائم  
أخرى ومن الواجب ان تعمل الهيئة على الدوام فيما يجعل الناس يحترم بعضهم بعضاً ويعددهم  
عن أعمال القسوة والخسونة قاله قاي واجب بحيث يكون مصحوباً بما يجلب عاراً على الجاني  
أما سبب هذه الجريمة فالتخوف من العار عادة لذلك يجب ان يكون العقاب ملحقاً عاراً بالجرم أشد  
من الاول حتى تؤثر العقوبة فترفع الجريمة انما يجب ان تقال أحوال المعاقبة بأن يضيق السبيل  
في الأدلة

أما القوانين الموضوعية فانما اجعلت عقوبة الموت جراً من يقترب تلك الجريمة محبة بأن في ذلك  
صيانة النوع وحفظ النسل ولعمري انها القوانين وضعت لتبديده وجلب الدمار عليه انظر الى  
ضرر الجريمة وضرر العقوبة ترى الجريمة فقد تطل انعدم قبل ان يعرف الوجود عدم ما لا يحدث  
انزعاجاً عند أي فرد من الناس مهما ضعفت مخيلته واشتد وهمه ولا يمكن أن يأسف عليه الا التي  
فصلت حفظ شرفه أو أشفقت على مولودها فقنته كيلا تكون حياته ضحكاً عليه وعالماً بها وانظر  
الى العقاب تراه وحشياً قاسياً وهواً واعداء والدته دلت جريمتها على علو درجة الاحساس عندها فانها  
فقدت الرجا فلم تضرب نفسها حيث خالت نواويس الطبيعة فأتت أمراً تآباه فطرته فهي لم  
ترتكب الجريمة الا هرباً من الفضيحة وفي العقوبة هذه الفضيحة عينها واشقاء أهلها الذين  
يعيشون بعدها ومن ذلك ترى ان الضرر في العقاب لا في الجريمة والمقنن هو السبب فيه وهو القاتل  
بتلك الارواح البريئة لذلك كانت شدته من أقبح الأفعال على أنه يشدد في عقاب جريمة مبنائها  
الضعف ومصدرها الوهن وكان الاولى به ان يشفق عليها لان عقابه موجب التنازع حسب الحياة  
وحسب الفضيحة في نفس الوالدة (١)

(١) لسناري ما يراه المؤلف اذا الشرف كل الشرف أن لا تأتي المرأة تلك الفعلة التي كانت مقدمة للجريمة على أن  
ذلك ليس موافقاً لمذهبهم فقد صار دليله خطايا ككماري وليس لجميع النساء ما يقول من الاحساس  
خصوصاً بالنسبة للطفل وشفتن عليه فانه معدوم بالمرة وداعية الطعن على القانون نادرة والقانون انما  
يوضع بالنظر الى الحوادث التي يكثر وقوعها  
هذا اذا كان الولد من السفاح وأما اذا كان من الزواج فلا معنى لتكرار العار اللهم الا اذا كان المراد عار الفقر  
وليس كل الناس أغنياء ولقد رأينا المؤلف في معرض هذا الكتاب يحمل الحكومة ما لا ينطبق من النفقات  
لايجاد طريقة تكفل راحة المسجونين وليس من الصعب اذن ان يطلب منها اتخاذ عمل لا يواءم أولاد الفقراء  
والقطاء وتربيتهم



### (الفصل الثالث عشر)

(الاحوال التي يكون الخطر فيها أكبر من الانزعاج)

عادة يكون الانزعاج من الجريمة على قدر خطرها ومع ذلك يوجد بعض احوال تختلف فيها هذه المناسبة فيكون الخطر اكبر من الانزعاج وذلك يقع في الجرائم المركبة التي يكون فيها ضرر خصوصي وخطر لازم لصفاتها العمومية

فيجوز أن رجال الحكومة يخونون الملك ويسرقون أمواله ويعيثون بحقوق الرعية قتل أولئك الخونة لا يدعون صوتا يصل الى آذان الامير الا اذا كان من خالص المدح يشتمون ذلك من حجابهم ورجال معيته بالدرهم والدينار ويكون الصديق اذا ذل من أكبر الجرائم وفي هذه الحالة تنحل القوى وتنعدم الخوة من النفوس فان أخذت العزة أحدهم وكبر عليه الامر وتوصل الى اظهار الحقيقة ثم ذهب ضحية الاخلاص لا ينزعج لاجله كثير من الناس ويقول الجميع انه مجنون ثم يعاهد كل نفسه أن لا يحذو حذوه ويرى مصيبته بعين باردة وقلب غير متزعج اذ كان في امكانه البعد عما وقع فيه الا أن يعقب ذلك ضرراً كبيراً وهو عدم العقوبة على الجرائم العمومية فيهدم ركن مهم من العدالة ولا يهتم كل واحد الا بما يصل اليه

يقال ان في بعض ولايات ايطاليا اذا شهد رجل على لص يكون على الدوام عرضة لانتقام اللص منه فيركن الى الهرب طلباً للامن على نفسه اذ القانون قاصر عن حمايته وهناك يكون خطرهم يخدم القضاء أشد من خطر الذي يعمل على معاصكته وخطر الشاهد أكبر من خطر القاتل فالانزعاج الذي يحصل من ذلك يكون ضعيفاً الا ان الخطر شديد

### (الفصل الرابع عشر)

(في الاعذار)

نريد ان نتكلم في هذا الفصل على بعض الاحوال التي اذا صاحبت الجريمة زال ضررها وانعدم شرها وتسمى تلك الاحوال بمسوغات الجريمة أو الاعذار

والمسوغات العمومية التي تنطبق على جميع الجرائم تقربها هي الآتية أولاً - الرضا بالجريمة من قبل المجنى عليه ثانياً - الخوف من ضرر أكبر من ضرر الجريمة ثالثاً - صناعة الطب رابعاً - الدفاع عن النفس خامساً - السلطة السياسية سادساً - السلطة المنزلية وكيفية كونها مسوغات أنها تارة تدل على عدم وجود ضرر بالمرة وتارة يكون للضرر مقابل أي

انه ينتج عنه خيراً كثيراً منه والضرر المراد هنا هو ضرر الرتبة الاولى اذ ضرر الرتبة الثانية منعدم في جميع هذه الاحوال وانى اقتصر هنا على بعض ملحوظات عمومية

### (في الرضا)

اذا وقعت الجريمة برضا المجنى عليه كان ذلك قرينة على عدم وجود ضرر بالمرة أو على ان خيرها أكثر من ضررها لذلك نحن من مذهب جميع المشرعين الذين يقولون لا قذف مع الرضا وقد بنيت هذه القاعدة على سببين بسيطين الاول ان كل انسان أدري بمنفعة نفسه الثانية ان المرء لا يرضى بما ينظنه مضراً له

والله هذه القاعدة استثناءات يقبلها العقل وهي اذا كان الرضا حاصل قهراً أو بطريق الغش والتدليس أو السكوت لاعتراض الرضا أو بغير رضا خالص أو الذي عدل عنه صاحبه أو الجنون أو السكر أو الطفولية

### (في الخوف من ضرراً كبيراً)

هذه الحالة تأتي في الشدائد عند حلول الامراض المعدية وفي أزمان الحصار والجماعات أو الصواعق أو الفرق

وكما كان الدواء خطراً يجب ان يكون الاحتياج اليه ظاهراً اذا السلامة العمومية كانت سبباً في كثير من الجرائم على اختلاف انواعها ولاجل ان يكون هذا العذر مقبولاً يجب ان تتوفر فيه ثلاثة شروط (أولاً) - التحقق من الضرر المراد بعباده (الثاني) - عدم وجود طريقة أخرى للعلاج أقل ضرراً (الثالث) - التحقق من نجاح الدواء المراد استعماله وهذا الحال هو الذي اراد بعضهم ان يسوغ به قتل الظالم وعندى أنه لا مسوغ لهذه الجريمة اذا الامر لا يستلزمها وما على الناس الاعتزال الظالم وتركه وفي ذلك هلاكه كما حصل بالنسبة الى (جاك) (١) الثاني حيث خلعوه فاشبهت الثورة من غير ان تسفك الدماء و(نيرون) (٢) تقلصت دولته بقرار من مجلس الاعيان فقتل نفسه وكان في ذلك للظلمة عبرة عظم عاينوا قتلهم

ولقد افترض اليونان بقوادهم الذين كانوا يقتلون الظلمة من ملوكهم ولكنهم كانوا عرضة على الدوام للاغتيال والاضطراب وهو دليل على ان تلك الطريقة لم تأت ابداً بالغرض المقصود منها اذ لا ثمرة فيها الا أنها تثير غضب كل ظالم داخله الشك في أمته فان اشتد قلباً كان اعظم جوراً وظلماً وان اخطأ الراي كان الانتقام قطعياً وان أصابه هاجت ضغائن الاحزاب والفئة المنتصرة تذيق

(١) جاك هو أحد ملوك الانكليز من سنة ١٦٨٥ الى سنة ١٦٨٨ ثم خلع وسكن فرانس حتى مات سنة ١٧٠١

(٢) نيرون هو الظلم السابق ذكره لما اشتد جور وقلت الرعية عن حمل متاعه قرر مجلس الاعيان قراراً استغفر به الامة عليه بخاف به ون وأمر احد عقائده أن يقتله فراح الناس من شرمه

المغلوية كل هول كانت تخشاه فان كانت الحكومة مقلوكية صرفة أثرت تلك الحالة في نفس خلف الملك المقتول ويكون انتصار حزبه مسمي لاله طريق الظلم والاعتساف كان (سلا) (١) اذا رأى صغيرا يتبعه في شيابه ويتجتر في نعيم ثروته ظنه (ماريوس) (٢) وخيل له ان ذلك النعيم يدل على التطلع الى المعالي والطمع في رياسة الامة ومع ذلك ما كان يسوغ له ان يقتل (قيصر) بحجة انه متطلع الى الاستيلاء على أمته اذ لو صح ذلك لادعى من يريد الفشل بغيره انه نبي وانه يرى في خصمه نفسا خبيثة وجرائم كامنسة تظهر لاشك ان دام حيا وعليه يضيع الامن ويعتل نظام الهيئة بتمامها

### (في صناعة الطب)

هذا المسوغ يدخل تحت السابق اذ هو عبارة عن ايلام شخص في منفعته مثلا رجل اصيب بالنقطة فهل ينبغي ان يؤخذ رضاه حتى يحجم لا يشك أحد في أن الجراحة واجبة اذ من المحقق ان المصاب لا يريد الموت

وليس الحال كذلك اذا كان المريض قادرا على النطق ويستل قيمته فهل يكون للطبيب والاقارب الحق في اجراء عملية لم يرضها ان كان هذا تكون النتيجة اقامة ضرر محقق مقام خطر وهمي لان الوهم والاضطراب يتوليان المريض فينتج من هذا انه اذا تعدى الطبيب حده وعمل عملا أعقبه الخطر حتى عليه العقاب وغاية ما في الامر ان يته تكون حالا مخففا

### (في الدفاع عن النفس)

هذا الحال هو ايضا نوع من أنواع الحال الثاني اذ الغاية فيه رفع ضررا كبيرا لانه لو قتل المدافع المهاجم يكون الضرر بالنسبة للهيئة الاجتماعية أخف مما اذا قتل البريء واعلم ان حق الدفاع عن النفس واجب وجوب مطلقا اذ يفظ الحاكم على الرعية لا يقوم مقام يفظ كل انسان على نفسه والخوف من القانون لا يرد جراح الاشرار مثل المقاومة الشخصية فن حظر هذا الحق كان مشاركا للاشقياء

ولهذا الحال حدود يجب ايقافه عندها فلا يجوز استعمال الاذى للدفاع عن النفس والمال فان قول السب بالضرب مثلا فليس هذا دفاعا وانما هو انتقام ومن أحدث بغيره ضررا لا يعوض ليدفع عن نفسه ضررا ليس كذلك فقد تخطى حد الدفاع وهنامثلة تختص بدفاع المرء عن غيره أما نحن فنرى وجوب تقرير هذا الحق لكل انسان لانه

(١) زعيم روماني حكم من سنة ١٣٦ الى سنة ٧٨ ق م

(٢) كان من اشهر قواد الرومانيين من سنة ١٥٣ الى سنة ١٨٦



من أجل التزعات أن يغضب المرء عندما يزي القوي يسى إلى الضعيف ومن أحسن الصفات أن  
يخاطر المرء بنفسه وينسارع إلى مساعدة المستصرخ به ويجب على الواضع أن لا يضعف هذه  
العواطف الفاضلة بل اللازم تقويتها وإكثار شأن من يتصف بها فهي رباط كريم بين الشجاعة  
ومحبة الانسانية وعليه أن يكفى من أقام نفسه مقام الحاكم لينتقد المظلوم من ظلامته اذ من  
المساعدات على السلام العام أن يرى صاحب الاخلاق الفاضلة نفسه موقرا عند جميع مواطنيه  
وفي هذه الحالة لا ضرر من الرتبة الثانية بل نتائج الدرجة الاولى كلها خيرات

### (في السلطة السياسية والسلطة المنزلية)

من لوازم السلطة القانونية أن يكون لصاحبها الحق في احداث ضرر لدفع ضرر آخر وتقسم  
السلطة القانونية الى قسمين سياسية ومنزلية ولا يمكن للحاكم أن يؤيد سلطته في الدولة ولا الرئيس  
العائلة أن يثبت قوته في العائلة الا اذا كان لهما من الوسائل القهرية ما يتوصلان به الى قمع المعاند  
وطاعة من يعصيهما والضرر الذي يحدثانه لهذه الغاية يسمى تعزيرا أو جزا ولا غرض لهما في  
ابقاءه الا صالح الهيئة التي يحكمها كل واحد منهما وفي هذا كفاية لان تكون سلطتهم مسوغاتهما  
في الجرمية اذ لو لم يكن الحاكم والوالد واثقين باستعمال سلطتهما لما رضى أحد من الناس أن يكون  
والدا أو وزعا

القسم الثاني  
الدواء السببى لضرر الجرائم  
الفصل الاول  
موضوع هذا القسم

بعد الكلام على الجرائم من حيث هي أمراض في جسم الهيئة الاجتماعية نسوق الكلام على  
الدواء الذى ينعها أو يعوض آلامها وينقسم هذا الدواء الى أربعة أنواع  
(أولاً) - الدواء المانع (ثانياً) - الدواء الحاسم (ثالثاً) - الدواء الذى تحصل به الترضية  
(رابعاً) - الدواء الجنائى أو العقاب

فالدواء المانع هو الذى يستعمل لمنع وقوع الجنائية وهو نوعان نوع يؤثر مباشرة بمعنى أنه ينطبق  
على بعض الجرائم وينجح فيها بلا واسطة ونوع يؤثر بالواسطة وهي الاحتياطات التى تتخذها  
الحكومة لمنع جنس من الجرائم بأكمله

والدواء الحاسم هو الذى يستعمل لرفع جريمة واقعة حالاً ولم تنته وفيه منع الضرر كله أو بعضه  
والدواء الذى تحصل به الترضية هو العوض الذى يعطى للمصاب فى مقابلة الضرر الذى أصابه من  
الجريمة

والدواء الجنائى هو الذى يستعمل بعد الدواء الحاسم والترضية أى بعد وقوع الجريمة فعلاً  
والغاية منه منع وقوع مثل تلك الجريمة

وهناك طريقتان للوصول الى هذه الغاية الاولى اصلاح نفس الجانى والثانية رفع قدرته عن  
ارتكاب جريمة اخرى ويحصل التأثير على النفس بالارهاب وترفع القدرة بأعمال مادية من شأنها  
تجيزه عن جريمة اخرى والدواء الذى يؤثر فى نفس الجانى بالارهاب والخوف يسمى عقاباً وكونه  
يؤدى الى تجيزه أولاً لخاص بنوعه

والغرض الاصلى من العقاب منع وقوع جرائم مماثل التى سبقت فها وقع فى الماضى معين معلوم  
وما يقع فى المستقبل مجهول الاحتمال والجريمة التى وقعت لحقت بشخص معين وأما المستقبل  
فسائعة بين الجميع وقد يتعذراً حيناً بالتعويض الضرر الذى أحدثته الجريمة الا أنه لا يتعذر مطلقاً  
تجيز المجرم عن فعل ضرر آخر اذا يمكن على الدوام جعل ألم العقاب أكبر من لذة الجريمة  
ثم انه تارة يحتاج كل واحد من هذه الادوية الاربع الى عمل مخصوص وتارة يشملها كلها عمل  
واحد

وسنكمل في هذا القسم على الدوا المانع مباشرة والدوا الحاسم والترضية ونخصص القسم الثالث بالعقوبات والرابع بالدوا المانع بالواسطة

## ( الفصل الثاني )

في الطرق المانعة لوقوع الجريمة مباشرة

لجناية قبل وقوعها أدوار تتركب فيها إلى أن يتم وقوعها وكثيرا ما يكون من السهل منعها قبل أن يتفاقم الضرر ويتم وهو عمل من أعمال الشرطة (الضبط والربط) يمكن القيام به بتحويل السلطة الكافية فيه لجميع الأفراد أو لبعض أصحاب الوظائف في الدولة والسلطة التي تعطى للأفراد تحرى قبل أن يتداخل القضاء ولذلك نسميها سلطة قياسية وهذه السلطة عبارة عن التعرض بالقوة لوقوع جناية تطهرت مبادئها وضبط من تقع عليه الشبهة والتحفظ عليه واحضاره أمام القضاء والاستعانة بالقوة العمومية وايداع المال الذي يظن فيه أنه مسروق في حوزة حتى تظهر حالته والذي يخاف من اتلافه ومنع الحاضرين من الانصراف حتى يشهدوا الحال

ويمكن للواضع أن يلزم جميع أفراد الامة بإداء هذه الخدمة وجعلها من أهم واجبات الهيئة الاجتماعية ومن المستحسن أن تقرره كفاية لكل من منع وقوع جناية أو ساعد على إحضار المتهم أمام القضاء

ورب معترض يقول إن ذلك يؤدي إلى ضرر جسيم إذ من الناس من لا أخلاق له فلا يبعد أن يستعملوا هذه السلطة لنوال مصادمهم الذاتية وربما استعانوا بها في أحداث سطو عظيم ونجيب بأن ذلك الضرر وهمي إذ هيئة النظام التي يسير بها ذوو الغايات الذاتية تمنعهم من ارتكاب أي جريمة والالكان ذلك داعيا إلى عقابهم أشد العقاب (١)

ومن القواعد العمومية إن الخطر يكون صغيرا إذا كانت الحقوق مجلبة للشروع باستمات في غير موضعها وفي منع هذه المساعدة عن القضاء ضرر لا يدل عنه مع أن الضرر الذي يخشى منه في منعها سهل التعويض

هذا بالنسبة للأفراد وهناك وسائل أخرى لا ينبغي تخويلها لغير الحاكين وهي تساعد كثيرا على منع وقوع الجرائم

(١) سنأري أصابة هذا الرأي لأن الاتبات ضد أولئك الذين تخول لهم تلك السلطة يكون من أصعب الأمور والغالب فوزهم بما يتصحبون وعندى أنه لا يطلب منهم إلا منع الجاني عن الفعل واحضاره فورا أمام القضاء مع أدلة الثبوت أما حجز المال لظنه أنه مسروق أو لحرف التلف عليه فهي سلطة ضررها أكبر من نفعها ومذهب المؤلف يمنع من ذلك



فأولا - الإيقاظ وهو عبارة عن تنبيه يصدر من الحاكم لمن يشتبه في أمره ليعلم أن العيون ناظرة إليه فيرغب في واجبه احترام السلطة التي تنبيهه إليه

ثانيا - التحذير وهو الإيقاظ مشددا باستلذات الذهن إلى العقاب فالإيقاظ كأنه يصدر من والد شقيق بولده والتحذير يصدر عن الحاكم المهيب

ثالثا - أخذ التعهد من المشتبه فيه أن لا يوجد مكان كذا أو مكان كذا وهذه الطريقة تستعمل في منع كثير من الجرائم وأخصها المشاجرات والسب وإثارة الفتن

رابعا - التقييد الخاص وهو منع المظنون به عن الحضور مع خصمه أو في جهة منزله أو في مكان آخر يظن وقوع الجريمة فيه

خامسا - الضمان وهو إضار كفيل يقوم بدفع مبلغ مخصوص إن خالف المضمون ما تعهد به من حيث البعد عن مكان كذا أو مكان كذا

سادسا - ترتيب الحرم لحفظ الأشخاص أو الأشياء التي يخشى عليها

سابعا - ضبط الأسلحة أو مائها كلها مما له دخل في ارتكاب الجريمة التي يراد منع وقوعها

هذه هي الوسائل العمومية التي تصدق على جميع الجرائم وهناك وسائل أخرى تختص ببعضها دون البعض الآخر واستأخوض في هذا الموضوع لأنه خاص بالشرطة والإدارة على أن اتقاء الوسائل وبيان كيفية استعمالها مرتب باحوال كل بلد وكل زمان وذلك الوسائل بسيطة على الدوام تدل عليها الجريمة ذاتها مثلا يجب منع القذف أن تضبط الأوراق قبل نشرها ول منع الضرر الناشئ عن الجواهر المضرة كالشروب والأدوية وماشا كلها يجب إعدامها قبل تبادلها والتردد في الاما كن المشبوهة والتفتيش يستعملان لمنع الغش وتهريب البضائع وتجميع الأشرار وهكذا

لذلك نرى من الصعب وضع قاعدة محدودة لمثل هذه الاحوال فينبغي أن يخول للقائمين بالحكم بوجوب اتخاذها أو تركها أنما يجب أن يضع لها المقنن حدا الكيل لا يجبر الاطلاق بالموظف إلى التطرف فيها فان كان المانع شديدا التأثير وجب أن يكون استعماله بكل تحرز والتفات ولا يجوز التطرف فيه الا في الاحوال الاستثنائية على حسب جسامه الجريمة وقوة الجرم وإذا أردت قاعدة منضبطة المعنى فقل لا ينبغي استعمال طريقة لمنع جريمة ينشأ عنها ضرر أكبر من ضرر تلك الجريمة

### (الفصل الثالث)

#### (في الجرائم الدورية)

قبل أن تكلم على الطرق الخاصة للجرائم أي التي تمنع استمرارها يجب علينا أن نبين ماهي الجرائم التي يمكن حسمها لان جميع الجرائم ليست قابلة لهذا الدوام وما كان قابلا له منها يختلف

ومن المعلوم انه لا يتيسر للسلطة أن تتدخل في حسم جريمة ما الا اذا كان من طبيعة هذه الجريمة أن تبقى مدة من الزمن تكفي لذلك التدخل ومن الجرائم ما يزول تأثيره بسرعة ومنها ما يدوم تأثيره زمنا فتأثير القتل وهتك العرض مستمر ويجوز أن لا تمكث السرقة اللحظة واحدة من الزمان ويمكن أن تدوم كثيرا اذا هلك المسروق أو فقد

ومن الضروري بيان الاحوال التي لها تأثير في بقاء الجريمة مدة من الزمان لان الاحوال كل جريمة تأثيرا في الطرق الخاصة لها

أولا - تعتبر الجريمة مستمرة اذا نشأت عن فعل يقبل الانقطاع في كل آن وبمجرد حصوله يعد جريمة خبيس شخص واخفاء شيء جريمتان من هذا النوع وهذا هو النوع الاول من الجرائم الدورية ويقال لها الجرائم الاستمرارية

(ثانيا) - اذا كان عقد النية على فعل جريمة يعد جريمة قائمة بذاتها فالنية قابلة للاستمرار وعليه يكون القصد المستمر جريمة مستمرة وهذا هو النوع الثاني ويندرج تحت الاول

(ثالثا) - الجرائم الناشئة عن عدم العمل مستمرة مثل ما اذا امتنع المرء عن تغذية طفل مكلف به قانونا وعدم اداء الديون بعد استحقاقها وعدم الحضور امام القضاء وعدم التصريح بالمشاركين في الجريمة وعدم تمكين شخص من التمتع بحق ثابت له وهذا هو النوع الثالث وهي الجرائم العدمية (رابعا) - بعض الاعمال المادية تكون جرائم مستمرة مثل بناء معمل مضر بصحة المجاورين له أو سد طريق أو اعمال جسر يعوق سير ماء النهر وهكذا وهذا هو النوع الرابع

(خامسا) - بعض الاعمال الفكرية أي الادبية تكون جرائم مستمرة بواسطة الطبع مثل المقالات المشتملة على قذف أو ذكر تاريخ مكذوب أو تنبي عن شيء تخشى عاقبته وبالمجمل كل كتابة من شأنها اذا عا فسكار ما كان يجب اظهارها وهذا هو النوع الخامس

(سادسا) - اذا تكرر العمل قيل لفاعله انه اعتاد عليه كتزييف النقود وفعل ما منع منعه في المعامل وتهريب البضائع على العموم وهذا هو النوع السادس

(سابعا) - قد يكون لبعض الجرائم استمرار لانها وان كانت مختلفة الا ان الواحدة كانت سببا في الثانية مثلا رجل دخل بيتا فاقتلب بهض اشجاره ولما اراد المالك منعه ضربه وتبعه الى منزله ثم أخذ يسب عائلته ويقلب أثاث البيت ثم قتل كلبه المحبوب لديه فهذه الوقائع تستمر زمنا يسع الاستغانة بالحكومة (١)

(ثامنا) - يوجد الاستمرار في العمل الذي يصدر عن كثيرين سواء كان ذلك يسبق اتفاق بينهم أو لا متى كانت غاية الجميع واحدة مثلا إذا أخذ أشخاص كثيرون بالمغاطون بكلمات السباب والتهديد وايداء المارة وتخريب ما يجب سدونه في طريقهم فنشأ عن ذلك ضوضاء أو هياج أو ثورة أو عصيان وهذا هو النوع الثامن

ولا يبعد أن تكون عاقبة الجرائم الدورية وخيمة جدا إذا الجريمة المقرى عليها تنتهي بالوقوع والايذاء البسيط ينتهي طبعها بإيداء لا عوض له وبالموت وتفرض أن الجريمة هي الحبس لاشك أنه يستعمل لارتكاب كل قضيعة فيستعمل ليطلق الرجل زوجته أو لينال الفاتن بغيبته أو لكيلا تؤدي شهادة تضر به صالح المجرم أو للحصول على سر من الاسرار أو لمنع المحبوس من طلب حق له أو لحاله على المساعدة في مكروه وبالجمله لا بد أن يكون الحبس غاية مخصوصة تختلف باختلاف مقصد فاعله

واعلم بان الغرض من الجريمة يختلف كما تختلف طرق اتمامها مثلا إذا قبض على السارق وخاف العقاب أو تالم لفقد غنيته لا يبعد عليه أن يقتل من امسكه وعلى القاضي أن ينظر في كل جريمة الى التي كانت تنتهي بها لاتخاذ الطرق الحاسمة في الحال ويجب عليه أن ينظر في نية الجاني فيوقع العقوبة عليه وان يلتفت الى جميع نتائج الجريمة الممكنة سواء لاحظها الجاني أولا وقصدها أولا ليتخذ الدواء المانع أو الحاسم

### (الفصل الرابع)

(في الطرق الحاسمة للجرائم الدورية)

اكثر نوع من انواع الجرائم الدورية طريقة حاسمة مخصوصة والطرق الحاسمة هي الطرق الممانعة التي قد عمدنا ذكرها وليس هنالك اختلاف الا في الزمن والاستعمال ففي بعض الاحيان تكون الطريقة الممانعة موافقة كل الموافقة لطبيعة الجريمة بحيث لا يحتاج الى الدلالة عليها اذ من اليدى ان الحبس يستلزم الافراج وان النشل يقتضى رد العين المسلوقة والصعوبة انما هي في معرفة موضع ذلك الشخص المحبوس أو الشئ المسلوب

ومن الجرائم ما يستلزم طرقا صعبة لازالة كالتجمع والجرائم العدمية كعدم أداء الدين وسنأق على ذكرها في موضعها

ومن الصعب حسم الصراخ الموجب لانه لا يفتن اذا الصراخ يعلو ثم يهدم ثم يظهر مرة أخرى وربما اشتد باشتداد طرق المتع وسترى عند الكلام على الطرق الممانعة بطريق الواسطة أيها النجح



في مثل ذلك ويجب أن تكون سلطة القاضي أوسع بالنسبة للطرق الحاسمة منها بالنظر للطرق  
المائعة والسبب في ذلك ظاهر إذ حسم الجريمة يستلزم وقوعها ووجوب العقاب عليها ولا ضرر  
في اتخاذ الطريقة المناسبة لها مادامت لا تزيد عن العقاب الموضوع وأما منعها فيقتضي شدة  
الحزم وطول التأمل اذ يجوز أن يخطئ الظن أما بالنسبة للجزية فباعتبارها أول ما تعزى إليه وربما  
كان ذلك الشخص سليم النية بالمرة أو أنه يقف من نفسه وكل هذه الاحتمالات تلزم الحاكم  
أن يتدبر كثيرا وأن يأخذ الأمر بالحكمة واللين خصوصا إذا كان من الممكن صرف الفعل إلى  
جهات متعددة

(في الطرق الخصوصية الحاسمة للعيب وابعاد الأشخاص بغير حق)

الطرق المذكورة تنحصر في الاحتياطات الآتية

(أولا) - يجب أن توجد دفاتر لجميع الأماكن التي تجزئ فيها الأشخاص فهراعتهم كالحيوم  
والمارستانات والمستشفيات الخصوصية

(ثانيا) - إيجاد دفاتر أخرى يتعين فيها أسباب الحجر لكل شخص بحيث يكون من القواعد أن  
لا يقبل مجنون إلا به - والكشف عليهم من الأطباء بخطهم وأوضاعهم وهذان الدفتران يجب  
وجودهما في كل محكمة بحيث يصرح لكل من اراد أن يطلع عليهما

(ثالثا) - الاتفاق على علامة مخصوصة يفعلها المجني عليه بحيث يعرفها المارة فيمنعونه من  
الوقوع في الضرر النازل به أو يسرون خلفه حتى يتحققوا من أمره

(رابعا) - إعطاء الحق لكل فرد من الناس أن يدخل بأمر من القاضي في أي منزل يظن أن فيه  
محبوسا ظاهرا (١) وعلى القاضي أن يجيب كل طالب لذلك

## (الفصل الخامس)

(ملاحظات على الأحكام العرفية)

من عادة الإنكليز في حالة التجمع للثورة أن لا يتقدم جند هارمي الرصاص بل ينذرا بالتجمع قبل  
الابتناع به فعند إعلان الأحكام العرفية لا يتحرك الجند إلا بعد أن يتكلم القاضي  
وغرض المقتن من ذلك حسن جدا إلا أن التنفيذ يخطئه على الدوام لأن القاضي يجب عليه أن  
ينتقل إلى محل التجمع ويلقي خطابا طويلا لا يسمعها أحد بالطبيعة فإن فرغ منه ومضت ساعة حتى

(١) شرط أنه أن لم يجده يعاقب والأصابت المنازل عرضة للنوى الأغراض وأصحاب الغايات خصوصاً وأنه  
يكفي لكسر ثلثيها من كثير من العائلات أن تجمع بمنزلها

الموت على من هزم من تلك الجهة وهو قانون مضر بالابرياء صعب التنفيذ على الجناة وعندى أنه  
يتربس من ضعف وقسوة ليس الا

والذى أراه أنه يجب على القاضى اعلان مجيئه ببعض العلامات الاستثنائية لانتالسى تأثير  
العلم الاحمر على النفوس أيام الثورة والقرنساوية ومن المعلوم ان القول الاعتيادى وقت الضجسة  
والهياج لا يبقى بالغرض المقصود هنالك لا يكون للجمع آذان تصق ولا أحلام تعى بل ليس للناس  
الاعيون تبصر فبن أراد ان يتكلم فليفعل بحيث يتكلم الى الابصار لان الخطابة تستلزم الاصغاء  
أما الاشارة ففعلها سريع يفهم منها الراى فى لحظة ما لا يقهسه المنصت من الخطيب فى ساعة  
ولا يدخله الشك فى معناها ومهما علا الصراخ واشتد الضجيج لا يمكن اخفاؤها

ومن جهة ثانية ترى الخطابة لأثرها الاحوال متعددة فان كان الخطيب مكروها كرهت العدالة  
لاجله وان كان فى خلقه عاء وجاح أو فى زيه شتى تشتمر منه النفس عم الاشتمل ازار وظيفته فازدرى  
الناس بها لذلك نرى ان يكون الكلام موجه الى الابصار بعلامات يحترمها الجميع وليس فيها  
محذور مما ذكر

وحيث كان من اللازم الجمع بين الاشارة والقول وجب ان يوجد بوق انا نفع فيه علم الجمع بما هنالك  
وفى صوته ارهاب واعظام لشأن العدل ومجلبة لاحترام السلطة الحاكمة

وهذه الطريقة مستعملة منذ زمن مديد فى العمارات البحرية لان الصوت يضيع بين تلاطم الامواج  
وصفير الرياح واقد تشبه الشعراء الامة النائرة كالبحر المضطرب وهو تشبيه محكم لا يليق ان  
تختص به الفنون الادبية بل ينبغى ان يأخذ القضاء لما فيه من النفع العظيم

وليكن الامر قصير العبارة وليجنب المتكلم ذكر اسم الملك وانما يذكر العدالة والقانون اذ لا يخلو  
الحال من أخذ امرين أولا - قد يكون الوازع مبعوضا وبغضه اما ان يكون اعتداء أو حق اور بما  
كان ذلك البغض هو سبب الثورة فذكر اسمه موجب لاحتدام التأثيرين لالتسكينهم ثانيا - قد  
يكون الوازع محميا فذكر اسمه ربما أوجب النفور منه وبالجملة ما كان من أعمال الخير والاحتفاء  
بالرعية ووجب الخير لها يجب اس- ناده لاميرها وما كان من أعمال الشدة والقسوة لا يجب ان يعزى  
الى أحد بل استبر براءة تلك اليد العادلة ومل بأفكار الامة الى ذات ذهنية وحاكم تصورى  
واصدع بالعدالة فهى بنت الحاجة وأم السلام يهابها الناس ولا يغضونها بل يعظمون قدرها  
ويرفعون منارها على مرور العصور وكرور الايام

## (الفصل السادس)

## (في الترضية)

الترضية هي المال المأخوذ في مقابل ضرر وهي في الجريمة مال يعطى للمجنى عليه تعويضاً للضرر الذي ألحق به منها

وتكون الترضية تامة إذا كان الخير المأخوذ مساوياً للضرر المحتمل بحيث لو تعددت الجريمة لا تؤثر في نفس المجنى عليه فان نقص التعويض عن الضرر فالترضية جزئية ناقصة

والترضية نوعان ماضية ومستقبلية فالترضية الماضية هي ما يسمى بالعوض والترضية في المستقبل عبارة عن إيقاف ألم الجريمة فان زال الألم من نفسه فقد أدت الطبيعة واجب القضاء ولم يعد للمحاكم عمل في ذلك

فان سرق مال امرئ تتم الترضية في المستقبل متى رد إليه المال تماماً ويبقى ان يعرض عليه ما خسرهم مدة دوام الجريمة

فان أتلف المال أو هلك لا تحصل الترضية الا باعطاء صاحبه ما لا مثله أو بدله عنه ويعرض عليه بمقدار حرمانه منه في الماضي

## (الفصل السابع)

## (علة وجوب الترضية)

الترضية لازمة لايقاف ضرر الرتبة الاولى وارجاع الحال الى ما كان عليه قبل الجريمة وليعود المجنى عليه الى الحالة التي كان فيها اذا لم تحصل مخالفة القانون

وهي أشد لزوماً لايقاف ضرر الرتبة الثانية اذا العقاب ليس بكاف وحده في ذلك نعم ان تنجسته تقليل عدد الجناة ولكنه لا يعموه بمالمرة اذ يبقى كل امرئ خائفاً من وقوع جريمة عليه فان أردت زوال هذا الخوف كلية وجب ان تتبع الجريمة بالترضية كلما وقعت كما تتبع بالعقاب اذ لو لم يكن هناك غير العقاب لكان في ايقاعه على كل مجرم دليل على أنه غير واف بالمقصود وفي ذلك انزعاج الهيئة بحسب الحال

وليلاحظ انه يكفي لازالة الانزعاج كون الترضية تامة في نظر المتدبر البصير وان صغرت في أعين المستفهمين بها لانه يتعذر تقديرها على حسب ارادة من وجبت له فالميل الى المنفعة يهيئ به عن الانصاف دائماً والخيل لا يقنع بحال وذو الاتفة لا يكتفي بأدلال خصمه اذن وجب ان تقدر الترضية كأنها تعطى لغرض لا ينظر اليها الا بعين الواجب بحيث يصير الألم نافعاً بجانبها



## (الفصل الثامن)

## (في أنواع الترضية)

## أنواع الترضية ستة

(أولاً) - الترضية المالية والنقود تقوم مقام كثير من الأضرار لأنها كافلة لمعظم الملاح لكن قد لا يقدر الجاني على دفعها وقد لا يليق بالمجنى عليه أن يقبلها وعرض المال على شريف أهله إهانة ثانية

(ثانياً) - رد العين وهو إرجاع الشيء المأخوذ بعينه أو نظيره مساو له

(ثالثاً) - الترضية العلنية إن كان الضرر ناتجاً عن كذب أو خطافي فهم أمر فالترضية تحصل بالاعتراف بالحقيقة أو الرجوع إلى الصواب

(رابعاً) - ترضية الشرف وهي - لـ من شأنه تثبيت أو إرجاع شرف من وقعت عليه الجريمة فثمنه أو كادت تلحق به عاراً

(خامساً) - ترضية الانتقام وهي كل أمر يوقع بالجاني عقاباً ظاهراً اذ فيه ارتياح لمن يجب الانتقام

(سادساً) - ترضية الالتزام وهي التي تجب على شخص غير الذي ارتكب الجريمة أما اختياراً أحده - هذه الأنواع فيستلزم شروطاً ثلاثة أولاً - سهولة أداء الترضية ثانياً - الضرر المراد تعويضه واحساس المجنى عليه بحسب حالته وستكلم قريباً عن كل واحد من هذه الشروط بالتفصيل على حدته

## (الفصل التاسع)

## (في كمية الترضية الواجبة)

لا يزول ألم الجريمة تماماً إلا إذا كانت الترضية وافية فبقدر ما ينقص منها يتخلف من الألم المذكور ولاجل معرفة الفرق بين الضرر والعوض ينبغي الالتفات إلى القاعدتين الآتيتين

(الاولى) - يجب أن تنظر إلى ضرر الجريمة من جميع أجزائه وجميع نتائجها حتى يقدر التعويض بحسب ذلك مثلاً الجريمة هي إيذاء جسمي لا يمكن زوال أثرها ففي ذلك اعتبار من جهةين فقد لذة وفقد آله رزق وظاهر أن الترضية هنا لا يمكن أن تكون من جنس المفقود فيجب إذن أن تكون متجسدة دائمة بدوام أثر الجريمة مثل آخر الجريمة هي القتل يلتفت هنا إلى ما خسرته الورثة

وتقدّر لهم الترضية إما مرة واحدة أو متجددة مدة معلومة من الزمن وسترى عند الكلام على الترضية المالية ما يجب اعتباره في تقدير عوض الضرر الذي يلحق بالملكية من الجريمة (القاعدة الثانية) إذا انبهم الأمر يجب أن يرجح جانب المجني عليه لا الجاني إذ صك كل العوارض والآفات تلزم هذا الأخير وكل ترضية ينبغي أن تكون زائدة أولى من أن تكون ناقصة لأن في الزيادة ردعاً عن ارتكاب جريمة مثل التي وقعت وأما النقص فانه يترك جزءاً من الانزعاج فإن كانت الجريمة ناشئة عن البغض فكل ضرر يبق منها يفرح به الجاني وإذا نظرنا إلى ما وضعته القوانين من القواعد في هذا الموضوع نراها ناقصة عند جميع الأمم فبعضهم لا يمتثلون إلا في القواعد ولا يهتمون بنقص الترضية على أن العقاب ضرر فإن زاد عن الحد اللازم فالزيادة ضرر يرغب بمقابل ومع ذلك قد أسرف الواضعون فيه وبخلوها بالترضية مع أنهم أخيراً قليلها وكثيرها

### (الفصل العاشر)

#### (في تحقق الترضية)

تحقق الترضية شرط لازم في الأمن العام فبقدر ما تضع الثقة بهما ينقص من الأمن لأن الثقة بهما ليست تامة في الأصل فلا يحسن بالواقع أن يزيد في إضعاف تلك الثقة ومن أجل هذا وضعنا القاعدتين الآتيتين

(القاعدة الأولى) لا تسقط الترضية بموت المجني عليه فما كان واجبا له في حياته يبقى واجبا لورثته من بعده

والحكمة في ذلك أننا لو جعلنا الترضية تسقط بموت المصاب بالجريمة كان ذلك موجبا لضعفها بالمرّة كما لو استبدل المعاش الدائم بمعاش لمدة الحياة فقط على أن المصاب لا يتأثر الترضية إلا بعد زمان وتعب فإن كان شيخا فخفه مترع كحياته وإن كان على سرير الموت فالحق كالعدم

ومن جهة ثانية إضعاف الترضية تقوية لادل الجاني في الهرب من العقاب إذ يرى أمامه الزمن الذي يتمتع فيه بثمرة جريمته ويحتمد بكل ما في وسعه حتى يؤخر الحكم بها وربما فاداه الطمع وحب الظفر إلى إعدام المجني عليه وبذلك يخرج من حماية القانون من هو أشد حاجة إليها ولا يقال بأن الترضية ليست هي وحدها عقاب الجاني بل يرافقها أذني بعدها العقاب القانوني لأن العقاب القانوني لا يؤثر كما تؤثر الترضية

(القاعدة الثانية) لا تسقط الترضية بموت الجاني أو الذي سبب الضرر فما كان واجبا عليه يبقى

واجبا على ورثته من بعده ولو لم يكن الامر كذلك لضعفت الترضية وتشجع المجرم على ارتكاب جريمة غير التي سبقت وايس من النادر ان رجلا يرى قرب أجله فيظلم غيره ليحصل مالا لورثته ولا يعترض علينا بأن الترضية بعد وفاة الجاني اضرار بورثته لان الفرق بعيد بين لذة الترضية عند المجنى عليه وألمها عند وارث الجاني اذا أمل الاول في الترضية جلي معين مقضي به ثابت بدرجة ماله من الامل في حماية القانون أما أمل الوارث فهو مجرد أمنية مهملة ليس موضوعا للميراث بأكمله بل الباقي منه بعد استئصال الديون الواجبة على أن ما يؤخذ من المال بسبب تعدي المتوفى ربما كان ينفع بمدة حياته في سبيل لذاته

### (الفصل المحادي عشر)

(في الترضية المالية)

أحيانا تكون الترضية المالية معينة بطبيعة الحال وتارة لا تسمى الاحوال بغيرها وينبغي استعمالها في الاحوال التي يرى أن لها تأثيرا عظيما أو يكون تأثيرها كذلك اذا كان الضرر اللاحق بالمجنى عليه والفائدة المائدة على الجاني من الجريمة ماليين كما في النشل واختلاس الموظفين أموال الحكومة والرشوة اذا دأب والدوا متحيا انسان ويمكن تقدير الترضية على قدر الخسارة والجزاء بقدر غرة الجريمة

الأنهم لا تبلغ هذه الدرجة الكافية اذا تسبب عن الجريمة ضرر مالي من جهة ولم تترتب عليه منقصة مالية من الجهة الاخرى كما يحصل ذلك في اتلاف المقتنيات تشفيا أو لاهمال أمر لعارض آخر

وتضعف الترضية كثيرا اذا عذر تقدير ضرر المجنى عليه وقائدة الجاني من الجريمة كما في الطعن الذي يחדش الشرف ومتى فقدت الجامعة بين الترضية والخسارة أو بين العقوبة وغرة الجريمة فالتعويض المقصود من الترضية والعقوبة

واقدر كانت الشريعة الرومانية القديمة غير كافية للشرف حيث جعلت عوضا لطمعة درهمين لان اللطمعة لا جامعة بينهما وبين الدرهم ولذلك كان التعويض غير مقيد سواء كان بصفة ترضية أو بصفة عقوبة

ويوجد أيضا في بلاد الانكليز قانون هو من بقايا الازمان المتبررة قائم -م يعتبرون ابنة الرجل كخادمته فان قتلها رجل لا ينال الا بغير تعويض مالي نظير ما حرمه من خدمتها بجملها أما في المصارف والمصارف فتارة تكون النقود كافية في المقصود وتارة لا تفي به على حسب ثروة المتخاصمين



ومتى أردت تقدير الترضية المالية فلا تنس طرفيها الماضي والمستقبل وإن الترضية في المستقبل عبارة عن حسم ألم الجريمة وفي الماضي تعويض الضرر الذي لحق فدفع المبلغ المستحق الدفع ترضية في المستقبل ودفع فوائد التي حلت ترضية في الماضي

ويجب أن تحسب الفوائد من يوم وقوع الضرر المراد تعويضه فإن كان الضرر ناتجا من عدم دفع مبلغ تجرى الفائدة من يوم استحقاقه أو من يوم سلب الشيء أو اهلاكه أو انلافه أو من يوم عدم أداء الخدمة الواجبة

و يجب أيضا أن تكون هذه الفوائد أكثر من الفوائد التي تعطى في التجارة أو المعاملات الاعتيادية خصوصا فيما إذا كان هناك سوية وهذه الزيادة لازمة لأنه إن كانت الفائدة مساوية للعتاد تكون الترضية ناقصة في بعض الأحيان وأحيانا يكون الربح للجاني وهذا الربح إما أن يكون مالياً إن كان الجاني أراد بالسلب أو السرقة أو اقترافاً قهرياً أو لذة انتقام إن كان أراد بذلك جعل المجنى عليه معذراً محتاجاً

لهذا السبب عينه يجب أن تكون الفائدة مركبة بمعنى أنها إن لم تدفع بعد الاستحقاق تضاف إلى رأس المال لتنتج معه فائدة واحدة على حسب الأدوار المقررة في العادة لأن صاحب المال الذي يحصل الفائدة كمال استحققت يجدها رأس مال ويستغلها أو أنه يستعملها في منافع أخرى فإن لم تكن الترضية وافية من هذه الجهة كان فيها خسارة للمجنى عليه ورجع للجاني فإن تعدد الجناة وجب تقسيم الترضية بينهم كل بحسب ماله مع مراعاة درجة اشتراكه في الجريمة إذا الترضية عقاب وشرط العقاب أن يكون واحداً بالنسبة للجميع فإن لم يراع ما ذكر كان فيه عذر وهو غير جائز

## (الفصل الثاني عشر)

(في رد العين)

رد العين مهم خصوصاً في الأحوال التي تكون العين فيها ذات قيمة عند صاحبها (كالعقار وبقايا العائلات والصور ومؤلفات الاعزاء والحيوانات المنزلية والتحف (أنتيكه) والأشياء الغريبة والواح النقوش والأوراق المكتوبة بخط اليد وآلات الطرب وبالجملة كل شيء فريد في ذاته أو يظهر أنه كذلك)

والرد واجب في جميع الأحوال إذ يجب على القانون أن يضمن لي يدي على كل شيء أملكه وإن لا يلجئني إلى أخذ عوض عنه لا يساويه عندي ولولا رد العين لضعف الأمن إذ لو صح فقد الجزء جاز فقد الكل

وقد يعرض أن شيئا تناقلته أي بكثرة مع سوء النية أو عدمها ينتهي أمره إلى ملكية ذي نية سليمة هل يجب رده في هذه الحالة إلى مالكه الأصلي أو يحسبه المالك الثاني والقاعدة أن يقضى به لمن هو أشد ميلا إليه منهما ويستدل على أكثرية الميل بالنسبة التي وجدت بين ذلك الشيء وبين كل واحد من الخصمين والزمن الذي مكث في ملكية كل منهما والمنافع التي تحصل عليها بسببه والمصاريف التي صرفها من أجله وهنالك أحوال تجتمع غالباً من جهة المالك الأصلي فإن كان الشيء مما يثمر كالكرم مثلاً والحيوان وحصلت الثمرة وتنوع فيها كان الحكم يقتضي هذه القاعدة عينها ولا يلاحظ أن حق المالك الأول بالنسبة للثمرة لا يساوي حق المالك الثاني لأن هذا هو ذوالأول بالنسبة للثمرة المذكورة

كذلك يرجح المالك الأصلي في حالة الشك وسببه أولاً - لجواز أن يكون المالك الثاني له دخل في حصوله على الشيء المتنازع فيه ويتعد اثبات اشتراكه ولا ثم في هذا الظن متى كان في القانون وغير صادق على الشخص بل على العين ثانياً - أن لم يكن مشاركا في الجريمة يجوز أن يكون مهملاً لا هماً لا شديداً أو غير متدبر كأن أهمل الوقوف على ما ثبت ملكية البائع أو تصديقه ظواهر لو تأملها المأخذ عنه ثالثاً - لو كانت الجريمة سطو الزم أن ينضل المالك الأصلي لكي يكون هذا بادعائه على الاهتمام بعرفة الفاعل رابعاً - أن كان الخبث هو طريق الاستحواذ فترك العين غير مالكة الأصلي مكافأة للمجرم على جرمه

ويجب رد العين التي بيعت بدون القيمة واستلام ما دفع لأن هذا الحال أن لم يثبت اشتراك المشتري في الجريمة يدل بداهة على سوء نيته إذ لا يتصور أنه جهل وقوعها من البائع لأن رخص المبيع ناشئ عن خوف تعريضه في السوق العام

فإن كان المشتري متدبراً بريئاً من هذه الشبهة وجب أن يقدر له التاضي أو يضاع ذلك وينبغي أن لا ينضل عليه في تقدير مصاريف الحفظ والتحسين والمصاريف غير المنتظرة لأن في ذلك انقضاء الثروة العامة ومنفعة للمالك الأصلي وإن كان هو الذي يدفع ما ذكر للمشتري لأن هذا يكون ميلاً إلى حفظ العين وانعائها ولا فرق في ذلك بين أن يكون المشتري سيئ النية أو حسنها إذ التعويض لا يعطى له لفائده بل لفائدة المالك الأصلي حتى بذلك يهتم بشأنه ومن الأولى أن يستغله ويتحصل منه على فائدة فلو كان سيئ النية ولم يحفظه ووضع عقاب على اتلافه لما ألزمه ذلك الاعتماده كما لو علم أن له من جده نصيباً وقد يصعب في كثير من الأحوال إثبات جريمة الإهمال ومع ذلك لو ثبتت واشتركت المكافأة مع العقوبة كانت النتيجة أعظم مما لو بقي العقاب دونها

هذا ولا يجب أن ينال أحد الخصمين فائدة تكون خسارة بالنسبة للثاني فإن كان لا بد في إجراء

القاعدة المتقدمة من خسارة أحدهما واجب أن يكون له حق الرجوع بمقدارها على الجاني أولاً .  
فإن كان معد ما فعله المبالغ الاحتياطية التي سبغها بعد مثلاً ضاع لزيد حصان قيمته ثلاثون  
جنيهاً فباعه عمرو وليكر بعشرة ثم علمت الواقعة وجب على بكر أن يرد العين لصاحبها أو يأخذ منه  
عشرة جنيهاً ولصاحب العين أن يرجع على الجاني بقيمة ما دفع أو يأخذها من الخزينة العمومية  
أما إذا حكم بالحصان لبكر كما يجب ذلك أحياناً إن كان المشتري مريضاً واعتمد على ركوبه وجب عليه  
أن يدفع قيمته بتمامها لصاحبه الأصلي والآخر هذا الأخير وربح المشتري ولمشتري إذن أن  
يرجع على المتهم بهذه القيمة أو على الخزينة (١)

فإن تعذر رد العين وجب أن يقضى بعين مثلهما على قدر الإمكان مثلاً زيد وعمرو يملكان وسامين  
من نوع واحد ثم استحوذ أحدهما على وسام الآخر وأتلفه أو فقده بفريطامنه أو عمداً وجب أن  
يقضى بوسامه لصاحبه

لأن التعويض بالمال من شأنه النقص في مثل هذه الأحوال وربما كان لاغرة فيه لأن قيمة الشيء  
عند صاحبه تقوت الآخزين في الغالب فليس كل ما وافق الواحد بالقدر الثاني ولا كل فائدة  
يتصورها زيد بواسطة العين المذكورة يدركها بكر مثله اللهم إلا إذا كان طيب النفس حكماً إلى حد  
الاعجاز هكذا ترى بائع الزهر في (مولده) يشتري بصله الترجس بوزنها ذهباً ويستر عن يشتري  
عينا قديمة (أنتيك) بثمن رفيع

منذ بضع سنين رفعت دعوى أمام إحدى محاكم فرانسا بخصوص عصفور صغير وأخذ أحد  
محرري الجرائد يصف الواقعة ويهزأ بالمخاصمين أما نحن فنرى غير الذي رأه لأن التصور هو الذي  
يرفع في عين الإنسان قيمة الشيء الذي يكون نفيساً عنده ومعلوم أن القوانين إنما وضعت بالمطابقة  
للاحتساس العام ومهما اجتهد المقتن في حفظ ما به سعادتهم فهو قاصر عن بلوغ غايته ومن أجل  
هذا وجب أن لا يحقر ميلنا واحساساتنا نحو الذوات التي تربت عندنا ونشأت بيننا وملتأ اليها ميلاً  
شديداً فهذه الخصومة التي رآها المحرر صغرية كانت في الحقيقة أمراً مهماً لأن أحد الخصام  
أضاع بسيم اشرفه وماله فهل تكون العين حقيرة وغنمها هذا الذي علمت

ولقد كان المقتن والقاضي غالباً من رأى العوام فوضعوا قواعد مستهجنة لأحوال تستلزم التدبير  
والفحص الدقيق ألا ترى أن تقديم عوض من النقود يعتبر سبباً في بعض الأحيان لا جنى عليه  
لأنه لا يجوز أن يعطى المال في نظير صورة أحد الأعداء

(١) يكون الحكم للمشتري الثاني مضر بالخزينة في غالب الأحوال لأنه اشتراء من السارق بعشرة ثم دفع

لصاحبه ثلاثين وهي التي له الرجوع بها على البائع ولما يجد عنده شيئاً يرجع على الخزينة



واعلم بان رد العين فقط يجعل الترضية ناقصة بقدر اللذة التي فقدها المحنى عليه مدة بقاء الجريمة فلا بد ان من تقدير هذه القيمة ولنضرب لك مثلاً بين به ذلك سلب امر وتمثالاً آخر قيمته مائة جنيه لو بيع بالمزاد كما قررته آله الخيرة وبعد سنة من تاريخ هذه الواقعة رد التمثال لصاحبه الاصلى ومعلوم ان فائدة المال هي خمسة في المائة فتكون الترضية في الماضي خمسة جنيهات ثم بقى علينا الترضية الجنائية المذكورة في الفصل الحادى عشر واتبعها بجنيهين ونصفا فيكون المجموع سبعة جنيهات ونصفا

ويجب في تقدير الفوائد ان يلتفت الى الخسائر التي ألمت بالعين سواء كانت عرضية أو لازمة في المدة التي تمر بين السلب والرد وربما لا يكون التمثال تغير في شيء مما ولكن لو كانت العين حساناً مثلاً فلا بد أن يكون طراً عليه شيء من التغير ومن الواجب أن يوضع كتاب لبيان الخسائر الطبيعية التي تعرض للأشياء كل سنة على حدتها وكل عين بحسبها

### (الفصل الثالث عشر)

#### (في الترضية العلنية)

هذه الترضية خاصة بالأحوال التي يكون فيها الضرر ناتجاً من كذب يحدث منه في الأذهان فمكر يضر بشرف المكذوب عليه أو ماله بحيث يتعدى تقدير قيمته وما يحدث عنه في المستقبل والضرر واقع أو يكاد يقع مادام الخطأ موجوداً في الأذهان وليس من سبيل لازالة الشك عنهم الا التصريح بالحقيقة

ولنورد عليك أهم جرائم الكذب

(أولاً) - الاخبار الكاذب البسيط كالارهاب بوجود الشياطين في مكان كذا أو في جسم فلان أو أن فلاناً مريضاً سيحرم من آخر وتشر اخبار كاذبة ينشأ عنها خوف شخص أو كدره كوت صديق وسوء مسيرة قريب وخيانة زوج أو زوجة وضياع مال أو اخبار ينزعج لها قسم من الناس كاتنفير بوقوع الطاعون أو اغارة أجنبية أو وجود حزب سرى يثير الفتن أو حريق وهكذا

(ثانياً) - الجرائم التي تضر بالصيت وهي أنواع منها القذف الحقيقي بذكر وقائع تشين أو كتابة جل تلم الشرف ومنها الضعاف الصيت وهو عبارة عن الاجتهاد في تقليل أهمية عمل لا يستطيع العدو انكاره بالمرء ومنها الحيلولة بين المرء والصيت وهي عبارة عن اخفاء الفعل الموجب لرفعة صاحبه أو اضعافه فرص الظهور عليه كان يدخل في ذهنه أن مشروعه مستحيل أو أن فلاناً شرع فيه من قبل وأتمه

(ثالثا) - الحيازة بطريق الغش كشرا أخبار كاذبة تتعلق بالتجارة العمومية كالأخبار التي تؤثر في أسعار ورق البورصة

(رابعا) - ایجاد اضطراب في تمتع الشخص بحقوقه الناشئة عن صفته المدنية مثلا انكار الزوجية على المتزوج حقيقة والبنوة على من صحت له هذه النسبة أو ادعاء ذلك كذبا

(خامسا) - منع غيره من الحيازة كشرا خبر كاذب يتعلق بالمبيع من كونه غير مملوك للبائع أو عاقته عن كسب صفة مدنية كالزواج بأن يخلق فيه ما يوجب تأخير عقده أو العدول عنه

ومعلوم ان تأثير القضاء لا يفي بالمقصود في هذه الاحوال ولا يدفع من اظهار الحقيقة عانا حتى يزهد به الكذب المنتشر وهي وظيفة سامة يجب تقليدها المحاكم الدرجة الاولى

أما طريقة الترضية العلنية فتختلف باختلاف طرق النشر كشرا الأحكام على مصالح المتهمة وتوزيع الاعلانات في الاماكن التي يعينها المجني عليه والنشر أيضا في الجرائد المحلية أو الاجنبية

وأصل هذه الترضية البسيطة النافعة ما خوذ عن القوانين الفرنسية اوية حيث كانت محاكمها تأمر على الدوام بنشر الاحكام الصادرة بقوة القذف أو ثلم الشرف على نفقة الجاني وكانوا يلزمونه أيضا ان يعترف بكذبه أمام الناس وهي طريقة مستقبة اذ لا يليق بالقضاء ان يلزم شخص ما بقول يعتقد مخالف للحق قبل النطق به فكأن القاضي يأمر بالكذب ان كان الخبير صحيحا ومن جهة أخرى كانت الترضية بهذه الطريقة ضعيفة لكونها مبنية على الخوف اذ المقتضى عليه لم يعلن خلاف ما قاله أو لا الاخوف من القضاء أو سلطته

نعم قد يمكن ان يكون الجاني سبيبا في الحكم على نفسه مع انه لا يخرج في قوله عن الصواب ويكون الحكم أيضا صادرا عن اعتقاد القضاة واحساسهم لاحساس الجاني اذ الذي يهيم الناس والمجني عليه ان يعترف الجاني نفسه بصدق الحكم كأن يقول حكم المجلس بأنني قلت كذبا أو خرجت عن حد الشرف أو ان خصمي لم يأت الاماوجب وفي ذلك اعلاء الكلمة الحق وخذلان للمجرمين ولا فائدة في جبر المجرم على الاعتراف بذلك فان هذا القول وان كان في الظاهر أشد قوة في النفس من الاول الا أنه أضعف منه في الحقيقة اذ الخوف هو الذي أملاه والخوف لا يغير الاحساس ان كان حقا فاللسان ينطق والقواد يكذب والناس تسمع - ذل ذلك

واعلم بأن الحكم لا يطابق اعتقاد المحكوم عليه الا اذا كان الموضوع فعلا من الافعال الوجودية والخطأ هنا قليل جدا أما اذا كان الموضوع رأيا أعني ان الحكم يستدري أيا للمتهم فانه يخطئ كثيرا ومهما كان صدق القاضي فانه يخطئ عشرات المرات في المائة حتى لو فرض وكان الجاني هادئ

الفكر فانه لا يزال يتخيل ظفر خصمه عليه وحب الذات موجود في جميع النفوس وقد يكون  
أخطأ لا عن قصد فالزامه بالاعتراف من أشد المؤثرات في نفسه فان كان من أهل الخير والصدق  
كان ألم شديد وعاقه أشد مما يجب كم من كذب محتمل نال أحكاماً بأنه صادق أمين وغريب  
أنها صدرت من قوم يعرفون أنه غير ما حكوا به وفضلاً عن ذلك فانه لا يترتب على الحكم بعدم صحة  
نسبة كذا الى فلان أن تكون بقية النسب كاذبة كما أنه لا يترتب على كون زيد مجنيا عليه اليوم أنه  
لم يقترب جرم مطلقاً وانظر الى حالة رجل عرف بالكذب وحكم له بالصدق في خصوص ترى بين  
الحكم والرأى العام تناقضاً بيننا وبذلك تفسد سلطة الاحكام ويحجم الناس عن التقاضى أمام من  
أصدروها لأنهم أضاعوا ثمرتها بتجاوزهم حد الواجب فيها

وأما التعهدات فالامر سهل فيها مادامت لا تتخل بالشرف والذمة مثل ما اذا ألزم شخص بالتعهد  
انه يحارب وطنه أو ينشق من حزبه لكن يمكن ان يلزم بأنه لا يحارب أصلاً لان ذلك لا يضيع شيئاً  
على حزبه ولا وطنه اذ أنه لو قتل أو أودع السجن لتعذر عليه أن يخدمهما

### (الفصل الرابع عشر)

#### (في ترضية الشرف)

تكلمنا في النصل السابق على الدواء الواجب استعماله بالنسبة للجرائم التي تضر بالصيت والسمعة  
ومصدرها الكذب ولكن هناك جرائم أخرى أشد خطراً وأعظم ضرراً اذا عداوة لا تعدم طريقاً  
فعالة في إثم الشرف المبعوض وهي لا تختفي تحت ستار النسيئة بل تظهر للعيان ولا يمكن من غير  
حدة ولا قسوة فلا تجعل شخص المذموم في خطر والغرض منها اذلاله لان التعرض لشخصه  
لا يحط من قدره بل أقل الوسائل ايلاماً بالجسم أعظمها تأثيراً في النفس لان ايلام الجسم يستلزم  
حنواً غير على المصاب واحتقار الفاعل والعدو يحترس من فعل ذلك واقد بلغ الحد منتهاه في  
اختيار طرق الاذلال وإثم الشرف لذلك وجب ان يتخذ لهذه الجرائم دواء يناسبها وهي ترضية  
الشرف

ولكي نقف على ضرورة هذه الترضية نبحث في الغرض من هذه الجرائم والاسباب التي جعلتها كثيرة  
والمبارزة التي استعملها الناس حتى الآن دواء لها وعدم نجاح هذا الدواء وهو بحث جليل يحتاج  
فيه الى التدقيق لانه يتصل بالطب احساس يقوم بالنفس وقد أعفاه الواضعون مع أن مدار  
كمال قانون الشرف متوقف عليه

أما أثر هذه الجرائم في النفس عند الامم المتقدمة في عصرنا هذا فهو أنها تضيق على المجنى عليه جراً



من شرفه بمعنى أنه بعد وقوع الجريمة يصير أقل اعتباراً بين الناس فيفقد بقدر ذلك النقص من لادته وما كان يناله من الخدم وحسن المقابلة والملاينة في اشغاله ويكون عرضة لما عساه يطرأ من احتقارهم اليه

وحيث ان الضرر الحقيقي انما يوجد به هذا التغير الحاصل في نفوس القوم وجبان تعتبرهم كأنهم هم الذين أحدثوه اذ الجاني لم يجرح الا جرحاً خفيفاً يتضاءل اذا ترك وشأنه وأما بقية الناس فهم الذين يرمون فيه السم حتى يصير خطراً وربما تعذر شفاؤه

ومن أول نظرة يرى الناقد في أحوال الناس واخلاقهم أن الشدة بالنسبة لشخص سببه غيره من أقطع المظالم ومع هذا نجد الرأي العام يميل الى ذلك فقد نشاهد ان الانسان اذا رأى قويا يسيء الى ضعيف يعدل عن الدفاع عنه ويختار ككالة الصماء الى جانب القوى مشتملاً من ذلك المسكين محقرا لانه بما يكون الموت أخف عنه أحيانا وان أشير اليه على برى انه مجرم تراه ينقض عليه ككاتب مفترس واقف بالطريق ليس بينه وبين اغتيال المارة إلا امر سيده هكذا يمنع الشرير من أراد به السوء من أهل الخير فهو يستعمل الاخيار بصفة منفذين لغاياته الخبيثة وهم لا يشعرون ولما كان الاحتقار بقدر القذف كان تلط الاشرار منه كناية قدر ما يستعملون في اغراضهم من القبحور

ومن الغريب ان الناس لا يحقون بمعرفة حال المجنى عليه وهل هو يستحق الظلم أولا - فالفاعل ينتصر وترى الناس منكبين على تجسيم الضرر كأنهم يرون خفرا في الشدة على الضعفاء وكان ما لحق بذلك المسكين من العار بسبب الجريمة قد فرق بينه وبين امثاله وصار لا يليق الاجتماع معه ومن هنا تبين لنا ان الضرر الحقيقي كما قدمنا آت من الناس أكثر من المجرم لان المجرم انما يدل على الغنمة والناس يفترونها فهو كما مر بالعذاب وهم المنفذون

مثلا نفرض أن شخصا يأخذ منه الغضب فيستقل في وجه آخر هل ضرر ذلك الفعل أكثر من قطرة ماء تنسى اذا سحبت ولكنها قطرة ماء تنقلب سريعا الى سم قتال يؤلم المصاب طول الحياة فان بحثت عن فاعل هذا الانقلاب وجدتته الرأي العام الذي يفرق الشرف والعار كيف يشاء بين الناس وذلك الشرير اللعين كان يعرف جيدا أن فعله نذير هذه الحالة

نتج من هذا ان فظا أو حقيرا من الناس يمكنه ان ينل شرف رجل فاضل مجمل وأن يجعل بقية حياته فكدا وكذرا والذي جعل ذلك يدوم بدوام الحياة فساد الاخلاق لانه قام مقام ذلك الحكم العدل الذي وجد في النفس يوم خاقت وهو الاحساس العام وقد وصلت درجة الفساد حتى صار الناس

في شرفهم عرضة لمن خبت نفسه من بينهم فجميعهم خاضعون لتنفيذ حكمه على من يختاره  
العذاب منهم

ولو صح ان تقام دعوى على الرأي العام لكانت هذه التي ذكرناها وهي لا تخلو عن أساس صحيح لان  
الناس يحبون بالقوة وهم في ذلك للضعفاء ظالمون ومع هذا فالمدقق البصير يرى ان الجرائم التي  
نحن بصدد اضرارها ادخل للرأي العام فيه ويعلم ان افكار الناس بالنسبة للمشتم لا تخاف  
الفعل غالبا كما يظهر ذلك في أول الامر أقول غالبا لان الرأي العام يكون أحيانا في غاية من  
الغربة والابحاف

ولاجل أن ندر ضرر هذه الجرائم حق قدره نفرض ان ليس لها من دواء مطلقا وأنه يجوز تجديدها  
كلما أراد مقترها فحينئذ أمام الوقاحة باب لانها يلقاها والمشتوم اليوم يجوز ان يشتم في الغد وما بعده  
وهكذا في كل ساعة وكل عار يلحقه من هذه الشتمة يجترعها آخر ومن المعلوم ان الاضرار  
بالجسم تشمل جميع الافعال التي تضر بالشخص بحيث يكون ألمها المادي وقيا ويدخل في ذلك  
الافعال التي تحدث اثمرا زائرا واضطرابا أو ألما ومن جهة أخرى توجد أعمال لو حصلت مرة  
واحدة تكاد أن لا تكون محسوسة لكن اذا تكررت أحدثت ألما شديدا وربما ينتج عنها عذاب  
أليم ولقد قرأت في بعض الكتب أن من أكبر أنواع التعذيب التي عثر عليها بنو الانسان هي  
تصويب الماء المقطر على رأس المتهم فكشوفة بعد حلقها وصبه نقطة نقطة

الآثر ان الصبيان يتدنون في ألعابهم بالمهارشة والزرزعة فيؤلمهم الامر الى التماسك والتلاكم  
وليس عندهم في سنهم من آداب الحياة ما يمنعهم عن ذلك لولا ضعف أحلامهم والشفقة الطبيعية  
التي توجد عند حديثي السن عادة تمنع من تعاطم الامر بينهم

ومن هنا نعلم ان الضعيف اذا صار عرضة لا يذأ القوي كلما شاء هذا الاخير وليس له قانون يحميه كما  
فرضنا يصير الى أنعس الاحوال ولا يلبث هذا الحال ان يصير استبدادا أو تسلطا بالنسبة للقوي  
واستعبادا مطلقا بالنسبة للضعيف

وزد على هذا أنه لا يكون مستعبدا الشخص واحد معين وانما هو بضاعة كل من أراد اذلاله من علم  
حاله فثله كمثل رقيق (اسيرطه) كل الناس سيده الخوف مستول عليه دوما والعذاب  
لا يفارقه والجميع يسخر به ويحقه رمية براء ناطقة شفقة ولا تخففه رجاء أبدا وبالجملة فهو في  
أدنى درجات الاسترقاق اذ الرقيق المعتاد مجبور على عبوديته والناس تساق عليه وأما  
الضعيف فهان لضعف عزيمته

على ان هذا الايذاء أكبر في الأهمية من المعاملة بالفسوة المعتادة لان المرء اذا غضب ففعل ما سولت

له نفسه حال قورتها بعد أعقب ذلك بلامهلة وكان الناظر يرى في فعله نهاية لحقه و غاية لغضبه بل ربما كان سببا في توبته أما الإيذاء الذي نحن بصدده فهو محفوف بالخيط ومن طبيعته أنه لا تسكن معه الضغينة بل ربما كان من أسباب احتدامها فإيرها المتأمل مقدمة لغيرها من غير عد ولا حصر ولذا كانت أشد أيلاما

وما قلناه بالنسبة للإيذاء البدني يصدق على التهديد لأن الأول لأهمية له الاستمالة والتهديد مندرج فيه

وأما الإيذاء بالقول فليس له ذات الأهمية المذكورة لأنه عبارة عن قذف غير محدود أي استعمال ألفاظ سب لا يمكن حتم معناها لاختلاف ذلك كثيرا باختلاف الأشخاص مثلا قول زيد لعمر وانه شقي ليس فيه استناد أمر معين ولكنه اتهام بأن يره ربما قاده الى حتفه وليست الألفاظ التي تعد قذفا كغيرها من الألفاظ الشائنة لأن القذف له معنى خاص ويمكن رده وفيه ترضية الشرف أما السب فهو عادة مبهم غير محدود المعنى ولذلك فهو لا يقتضي الترضية المذكورة ومراد الشائنة أن يظهر للشخص - ثم أنه محقر لدى العموم من غير بيان جهة التحقير والضرر الممكن فيه هو الخوف من تكرار هذه الشائنة ويخشى أيضا من أن خلق التحقير يسري الى أفراد كثيرة في الأمة لأن الناس ميالون بالسهمولة الى اجابة مثل هذه الشهوات يجرهم الى ذلك حب التظاهر على الغير والميل الى التقليد والانعكاف على تصديق الخبر بحسب ما على أنه يظهر لي ان أهمية هذه الشائنة انما أتت من عدم وجود عقاب عليها في القانون واستعمال المبالغة الشخصية فكان الأمة أرادت بهذه المبالغة إيجاد ما نقص في القانون

على أنه لا يستغرب اغفال الواضع هذه الصغائر لقلة أهميتها ولذلك كان تركها عاميا في جميع القوانين لأن الضرر المادي فيها يمكن محسوسا والضرر المادي هو مقياس الجريمة ومن هنا غابت نتائج هذه الأفعال على المقتشين الأولين لقلة تجربتهم بالطبع

ثم جاءت المبالغة لتقوم مقام ذلك النقض وليس من موضوعنا الآن أن نجث عن الأصل فيها وغرائب استعمالها بل مرادنا فقط بيان ان المبالغة موجودة وانما تستعمل لجبر خلد أهميته القوانين ولولا المبالغة لنشأ عنه ضرر عظيم

وهذه هي نتائج المبالغة فهي تحسم ضرر الجريمة أعني أنها تذهب العار اللاحق بالمصاب فانه يخرج من الحالة التي كان ضمه فيها موجبا لتعدي السفيه عليه ويزول عنه ما كان يجسده من الخوف فيصبح بذلك ما لحق بشرفه من العار على انه ان كانت الدعوة للمبالغة حصلت في الحال عقب



الشتيمة فالعارع تمنع من أول الامر اذا العيب ليس في أن المرء يشتم ولكن في تحمل الشتيمة بعد وقوعها ومن فوائد المبارزة أنها كالعقاب فهي تمنع من وقوع جريمة مثل التي سبقت فتجدها عبارة عن انذار يحذر الناس من الوقوع فيما جلبها وينذرهم بحرب تختلف نتائجها بين فضيحة وكسرة واعدام والشجاع الذي يطلب المبارزة يعمل على حفظ الامن العام بمحافظته على أمنه الخاص ومع هذا فالبارزة معيبة جدا من حيث كونها عقابا وذلك من وجوه

(الاول) - كون المبارزة ليست ممكنة لجميع الناس فالنساء والاطفال والشيخ والمرضى وضيفاء العزيمة لا يقدرون على استعمالها ومن الغريب ان الشرفاء الذين وجدت المبارزة في أيامهم لم يساؤوا فيها بين الكبير والصغير بل انها كانت محرمة على الفقير ان شتمه عظيم فلا يسعه طلبها نعم ان الشتيمة في هذه الحالة ربما كانت قليلة الهمية الا أنهم لا تزال شتيمة بغير دواء ومن هنا كانت المبارزة غير وافية بالغرض المقصود من العقوبات

(الثاني) - ان المبارزة ليست عقابا على الدوام لان الناس يظنون ان الظفر فيها يثوق بكثير ما يخصهم من الاخطار والظفر عبارة عن اثبات القوة والشجاعة وهما امر جع الشرف وقد كان هذا الشرف يبعث على المبارزة بقوة أشد من مخاوف المبارزة في الترغيب عنها حتى جاء وقت كان الرجل فيه لا يتم أمره الا اذا كان سبق انه تبارز مرة على الاقل لذلك كانوا ينتحلون لها الاسباب الواهية كعدم اتباع الخصم في محفل أو انه فضل الغير عليه أو نظرت نظرة غير اعتيادية وكان أحد هذه الاسباب كافيافي طلبها ومتى حل النصر نال الظافر الشرف الاعظم حيث يصفق له الجميع استحسانا من نساء ورجال وان كانت بواعث التصفيق مختلفة عند النوعين ومن هنا يضارى ان العقوبة بالنسبة لنتائجها لا تعد عقوبة حقيقية وعليه فهي غير وافية بالمقصود من هذه الجهة أيضا

(الثالث) - ان المبارزة معيبة لانها عامة والناس يفرطون فيها نعم انها تنتهي غالباً على أن لا شيء ولكن ما تكون مصيبة أحيانا والمبارزة في هتين الحالتين معرض لما ينجم من الدرجات كالخروج وفقد الأعضاء ونشويه الحلقة وغير ذلك ومعلوم اننا لو جعلنا الخيار للناس في تقرير عقوبة بدل المبارزة لاختاروا عقوبة غير مبهمة للغاية بحيث لا تذهب الى حد الاعدام ولا تنقص حتى تكون عدما

ومن الغريب ان المبارزة شاقة على المتعدى عليه والمتعدى سواء لان المشتوم لا يمكنه ان يطلب مبارزة الشاتم الا اذا كان مستعدا لتحمل خطر المبارزة معه وربما كان الخطر أعظم بالنسبة

للمصاب وقد يكون التفاوت غير ناشئ عن الصدفة ان كان المتعدى اختار من تعدى عليه فهذه العقوبة لأساس لها وفي السراف مضر (١)

(الرابع) - ان ضرر الجريمة يعظم اذا لم تطلب المبالغة ولم يثبت ان هناك مانعا قويا حال بين المصاب وبين الطالب فان أعرض المصاب عنها فقد برهن على ضعف عزيمته وقلة شرفه وضعف العزيمة دليل على فقد ذلك الخلق العظيم الذي تدافع به الامة عن حوضها وحوزتها وهو الشجاعة وقلة الشرف دليل على عدم الاحساس بأحدى فضائل الآداب الاولى فالصاب مع وجود المبالغة أسوأ حالا لو لم تكن موجودة في الاخلاق لانه ان أعرض عنها انقلب سمها فانا لا عليه

(الخامس) - ربما خيل للبعض احيانا ان المبالغة ليست قليلة الاهمية كما نقول ونجيب بان ذلك جاءهم من تدخل أجني برى فيها وعليه يكون العقاب غير واجب وهو مضر وذلك يأتي بالنسبة للأشخاص الذين لا يقدرّون على المبالغة للأسباب التي قدمناها أولئك لاحظ لهم منها الا اذا كانت الصدفة أوجدت لهم من يحميهم بحيث يكون قادرا ومريدا التعريض نفسه الى الخطر في المحاربة بدلهم كالزوج والعاشق والاخ بالنسبة لاخته وفي هذه الحالة يخجل لغير الناقد أن المبالغة واقية بالمقصود ولكنه نسي أن ذلك ما جاء الابتريض بنفس أجنيّة بريئة للخطر اذا الفعل الذي استوجب المبالغة لم يصدر منه وهو ضرر آخر فأمل

ومن المحقق ان اعتبار المبالغة بصفة قسم من اقسام القانون الجنائي اعتبار مستقيم قطيع ومع ذلك لايسعنا انكار أنه يأتي بالغرض المقصود منه أولا وبالذات وهو ازالة ما لحق بالشرف من عار الشتمية بالمرة واقصدنا بالسطا من علماء الاخلاق على المبالغة ولكنهم انما أيدوا بذلك ما نقول ومع هذا كله نحن لا ننظر في ان المبالغة مسالة أو غير مسالة لكن نقول بانها موجودة ولها سبب ومن الضروري ان يقف المقتن على هذا السبب لان ذلك من أهم الامور والزمها

فلنا ان الشتمية تجعل المشتوم محقرا لضعفه وجبنه فالعار يكسوه واليوم موجه اليه على الدوام فكأنه قد عد عن مساواة الرجال وسقط حقه فيما لهم من الاعتبار لكن اذا لم يرضخ للشتمية وطلب مبارزة من تعدى عليه واستمر بان الخطر عدل الناس عن احتقاره فان مات فقد تخلص من العار ومن سيطرة عدوه وان مات المتعدى صار هو حرا وقد لقي المسمى عقابه وان لم يصبه ما ضرر فالنائدة ردع المتعدى وامثاله ونيل المصاب غايته اذ يعلم المسمى ان الخطر امامه ان تعدى ثانيا لان المشتوم شجاع لا يرضى المذلة ولا يهاب الموت في استرداد شرفه المثلوم

(١) عادة أهل اليابان في المبالغة غريبة جدا لان طالبها اذا أراد فعل شيء خصمه فعله بنفسه أولا فالخصم يتبعه ولذلك أحيانا يقتل المشتوم نفسه فيفعل الشاتم مثله ويموت الاثنان بخلاف الاور وباوين فان الخصمين يتضاربان ولكل منهما ان يفعل بالآخر ما لهذا ان يفعله به

فإذا تحمل الشتمة ورضى بالمثلة فقد عرض نفسه لان متهان الجميع لانه ذلك يدل على خول في النفس والجول محقر في كل آن

لكن هل عدم الشجاعة من جملة الرذائل وهل الناس مصيبون في تحقير الجول أو مخطئون لورجعنا الى المنفعة العامة رأينا الناس مصيبون في رأيهم كل الاصابة لان اهتمام المرء يكون اولا بحفظ ذاته والشجاعة خلة عرضية وفضيلة منشؤها الاجتماع واعتبار القوم لها هو أعظم البواعث على ايجادها ونموها نعم قد يكون الغضب مثير الحدة آنية ولكن الشجاعة الحقيقية وهي التي لا غضب فيها انما تولد وتنمو بتأثير الشرف على الانسان ومن هنا كان احتقار الناس للخمول من الامور النافعة وما يلحق المحقر من الالم ليس من قبيل العقوبات التي لا فائدة فيها ألا ترى ان الحياة السياسية انما توقيف على شجاعة القائمين بالسياسة وأن أمن الامة من الخارج موكل الى شجاعة حاميتها وأن أمنها من الداخل متعلق بشجاعة افرادها وبالجملة فالشجاع روح الامة وقوتها التي تحمي افرادها من الاستعباد وتحميهم المصائب وتجعلهم رجالا لا يرضون ان يـ~~ي~~كونوا كالانعام أو الصوامت وعليه فبقدرة شرف الشجاعة يكون عدد الشجعان وبقدرة احتقار الجول يقل عدد الخاملين

وزد على هذا أن الذي يحتمل الشتمة وهو قادر فضلا عن كونه يبرهن على خوله فهو يخالف الرأي العام الذي أوجب عليه المبارزة ويـ~~ي~~كون ذلك دليلا على أنه غير حساس بما هو الشرف والسمعة

ومعلوم ان الرأي العام من أكبر عوامل أصل المنفعة وحليف الرأي السياسي مع ما فيه من القوة وعدم الخطر ولا خلاف بين قواعد الرأي العام وبين قواعد المنفعة بوجه العموم في هذا الموضوع لان الرجل ان كان حساسا بما هي مقتضيات الشرف والسمعة كان ميالا الى اعتناق الفضائل وان كان غير ذلك استولت عليه الرذائل من كل طريق ونتيجة ما تقدم كله ان الرجل الذي يحتمل الشتمة مع عدم وجود قانون يحميه ولا يعمل على حسب اشارة الرأي العام يضع نفسه في مكان التابع الحقير المعرض الى التزديل في كل حين ويكون فاقد الشجاعة التي عليها مدار الامن العام وغير حساس بمقتضيات الشرف والسمعة وفي ذلك بعد عن الفضائل وسقوط في أضدادها واقد يحدث في الرأي العام بالنسبة لاشياء وأظن أني وجدتته مستحسنا نافعاعا على العموم وان التغييرات والتعديلات التي حدثت في استعمال المبارزة قرنتها كثيرا من أصل المنفعة وجعلتها خاضعة لقواعده لان الناس لا يقضون بتحقير المشتموم من وقت ان يشتم وانما يحقرونه ان رغب عن



استرداد شرفه وهم في ذلك انما يعملون على حسب ما رسم فهو الذي حكم على نفسه بالتحقير حيث خالف مقتضيات الشرف

نتج من هذا ان الناس في رأيهم مصيبون على وجه العموم وان الخطأ انما هو من جهة الواضعين فهم مخطئون من ثلاثة وجوه أنهم تركوا ثلث الشرف بلا عقاب فنتج عن ذلك اختلال ألزام الناس باستعمال المبارزة وهي طريقة سيئة قبيحة وأنهم حاولوا منع المبارزة مع أنها هي الدواء الوحيد وان كان ناقصا وأنهم حاولوا منعها بطرق ليست على قدرها ولا وافية بغرضهم

قال الجامع الفرنسي لكن هل الرأي العام شاعر بنفسه وهل هو مسير بأصل المنفعة أو بمقتضى التقاليد الأسمى والألهام المبهم وهل المبارزة يفعل ذلك بعد النظر في منفعته والمنفعة العامة هذه مشكلة غريبة أكبر من نفعها واليك ملاحظة تنفع في الجواب عليها يجب ان نفرق بين شخص يعمل لطرق بواعث العمل وبين شخص يدرك تأثير تلك البواعث والمقرر المعلوم أنه لا عمل بغير سبب كما أنه لا حكم بغير داع والسبب لا بد له من مسبب ولا جل أن يدرك المرء تأثير باعث من البواعث عليه يجب ان يكون عقله متمكنا من نفسه بحيث يمكنه ان يتتبع وينصب على موضوعه لينظر الاشياء حتى في دقائقها وبعبارة أخرى يلزم في ذلك تقسيم العقل الى قسمين ليلاحظ أحدهما الآخر وهو عمل صعب قل من تعود عليه وقليل من الناس يصلون اليه

### (الفصل الخامس عشر) (في أدوية الجرائم التي تلم الشرف)

نبتدئ أولا بذكر الترضية الواجبة ان تلم شرفه وبعد ذلك نذكر الاسباب التي تجعلها مقبولة واعلم بأن الجرائم التي تلم الشرف تنقسم الى ثلاثة أقسام السبب بالقول وايداء الجسم والتهديد الذي يؤخذ منه السبب ويجب ان يكون العقاب موافقا للجرعة وكافيا في ترضية المصاب واليك بيان العقوبات اللازمة في ذلك

(أولا) - التوبيخ البسيط (ثانيا) - قراءة الجاني الحكم عليه علنا بنفسه (ثالثا) - جثو الجاني على ركبتيه امام المجنى عليه (رابعا) - التلظع بما يؤخذ منه الاهانة والتذلل (خامسا) - لبس ثياب مخصوصة في بعض الأحوال الخصوصية (سادسا) - التزيين بزي معين بأن تكون رأسه كراس الحية في حالة سوء الضمير أو كراس البيغان كان هذا في المقال (سابعا) - حضور شاهد الجناية وقت الترضية (ثامنا) - احضار من يهم الجاني احترامهم اياه وقت تنفيذ الحكم عليه (ثامنا) - اعلان الحكم واختيار محل الازديحام والتشريف بالجرائم والتوزيع (عاثرا) -

منع المجرم من الاجتماع في مكان واحد مع المتعدى عليه مدة معينة أو من الاجتماع مع أحبابه  
 فان كانت الجريمة وقعت في مكان عومي كاللهي والسوق أو المعبد يمنع الجاني من الحضور فيه  
 (الحادي عشر) - اذا كانت الجريمة جسمانية فالعقاب بالمثل بمعرفة المجنى عليه نفسه أو من يد  
 السيف فان وقعت الجريمة من رجل ضداً امرأة أو ألبس الرجل قلفاً امرأة وعوقب بالمثل من  
 احدى النساء وكثير من هذه العقوبات جديدة وبعضها غريب وقد اخترناها الذين بالتجارب  
 ان الوسائل القديمة لم تكن كافية أما غايتها فهي المستحسن فيها لانها تفي بالغرض المقصود من  
 رد العار الذي أراد المتعدى ان يلحقه بالبريء على ذلك المتعدى وأما كثرتها وتنوعها فلكثرة الجرائم  
 التي تلم الشرف وتنوعها أيضاً حتى يكون لكل جريمة عقاب يلائمها اذا الجريمة الواحدة تنوع  
 بحسب من وقعت عليه فلا يستوي في ذلك الرئيس والرؤس والمدني والجندي والشيخ والشاب  
 وفي الجهر به هذه العقوبات وجعلها علمية مختلفة الاحوال ترضية للمجنى عليه وازالة لما لحقه من الالم  
 بسبب الجريمة

ومن المعلوم ان الجريمة اذا وقعت بأحوال غريبة وجب ان تكشف تلك الاحوال عقابها حتى تكون  
 على قدرها وتقع عند الناس موقعها وضرر الجريمة التي نحن بصددھا آت من التفات الذهن  
 اليها لذلك وجب ان يكون الدوام من صبا على الفكر حتى يكون ناجماً هكذا يجب ان يكون  
 الشأن في القضاء فالجريمة احدثت عاراً فلا بد في برئها من احداث عار يقاها

وانظر الى آثار هذه الترضية ترى المشتوم أولاً يعد نفسه ساقطاً عن درجة الشان فيخاف  
 الاجتماع معه مرة ثانية لتصوره حصول الامر مرة أخرى ومتى حصلت الترضية القانونية  
 تجده قد نال ما كان قد عده واطمأن في نفسه واشترأت رأسه استظهاراً على عدوه وربما صار  
 أرفع درجة منه في الحقيقة لان الناس لا يرون فيه الضعف كما كان قبل الترضية المذكورة ولا  
 يعتقدون انه مهان ونسي تعديه فلا يحتقرونه اذ تقوى بقوة القضاء يخاف الناس ان يجنوا عليه  
 جناية أو الاخذ بالبعابها وسقط عن الجاني ما كان قد ناله من العظمة آناً من الزمان وتبين  
 للناس من عقابه انه لا محل للخوف منه أكثر من غيره وينسى تعديه ويبقى ذكر خيبتة ولا يمكن  
 ان يكون المصاب راغباً في الحصول على أكثر من ذلك وان نال قوة عنتره

ولو أن المقتن استعمال هذه الوسائل كما ينبغي لما وجدت المبارزة التي هي قائمة في الحقيقة بمقام  
 نقص القانون وكما استهدى الخلل بوضع عقاب يصان به الشرف تناقص استعمال المبارزة شيئاً  
 فشيئاً حتى اذا طابق العقاب جنايته تمام المطابقة في الرأي العام زالت بالمرّة وقد كانت المبارزة  
 تستعمل في مبداء الامر للحكم في بعض المسائل كما استعمالها بين المتخاصمين والاستدلال على أحقية

الغالب في الدعوى بغلبته لكن اذا حصل اليوم ذلك عداه الناس جنونا والسبب في هذا التغيير أن القضاء تعدل ووضعت للخصومات قواعد وأصول أغنت المتخاصمين عن المبارزة لاثبات ما يدعون ولم يزل الامر كذلك في فرنسا الى ان أصدر فيليب لبل (١) أمره في سنة ١٢٠٥ مسيحيه بإبطال المبارزة في المسائل المدنية وجعل البرلمان (٢) ثابتا في باريس ولاشك ان تكرار السبب يوجب تكرار المسبب فان تعدل القانون بالنسبة للجرائم التي تلم الشرف ابطل الناس قتال بعضهم لانهم لا يحبون الآلام ولا الموت ولا فرق في ذلك بين الجبان والشجاع وانما يكون القانون هو الذي ألبأ العقلاء الى الدفاع عن شرفهم بهذه الوسيلة السيئة لعدم وجود خلافها هذا ويجب ان تعرف الجرائم التي تلم الشرف تعريفا واسعا يشمل جميع الانواع حتى تكون الترضية وافية بالغرض المراد وعلينا في ذلك ان تتبع الرأي العام وترجمه مع المحافظة التامة على مرادة فكل شيء عدده مخالفا للشرف ويجب علينا أن نعده كذلك فان كانت الكلمة أو الإشارة أو مجرد النظر تعدده قذفا ويجب ان تكون هذه الاعمال جرائم في القانون لان ارادة القذف قذف فكل إشارة توجه الى شخص بحيث يراد منها احتقاره يجب ان يضع لها المقتن ترضية قانونية ورب معترض يقول ان الإشارة مبهمه المعنى ولا بقاء لها وكثيرا ما تكون تخيلية لذلك يصعب اثباتها ورب ما يرى بعض الناس الشبهة في إشارة لا تؤذيها وليست هي في الحقيقة كذلك فينتج من هذا إيقاع العقاب على البريء وهو اعتراض لأهمية له ولا خطر على البريء اذ من السهل جدا تمييز ما يقصده به الشتم من غيره بأن يسأل المتهم عن قصده فيما صدر منه فان أنكر ارادة القذف فقد حصل المراد من رد شرف المصاب أو الذي ظن نفسه كذلك حتى لو كان الاعتراف كاذبا لان الانكار ولو كاذبا فيه اعتراف بالخطا وقرار بالخوف والضعف وبالجمله دليل على التواضع والتذلل

وينبغي ان يستثنى من هذه الجرائم ما لا يعده الرأي العام كذلك وان عدده الافراد قذفا كالذي يأتيه المؤرخ في كتابه والناقد في رسالته والصديق في نصحه والرئيس في أمره

### (الفصل السادس عشر)

(في ترضية الانتقام)

هذا الموضوع لا يحتاج الى قواعد مخصوصة كثيرة لان كل عقوبة تتال الجاني تحدث عند الحق

(١) أحمد ملوك القرن الرابع عشر حكم من سنة ١٢٨٥ الى سنة ١٣١٤

(٢) البرلمان قديما في فرنسا هو المحاكم فيها الآن كان في باريس واحد واثنى عشر في الجهات الاخرى ولم تزل الى زمن الثورة سنة ١٧٨٩ وكان مجلس باريس ينتقل من مكان الى آخر حتى ثبته فيايب المذكور



عليه ارتياحاً وتشفياً بالطبع وهذا الارتياح ربح لصاحبه وهنا يقال بأن اللذة تخرج من الشقاء كالشهادة من فم الأسد وهو ربح بغير مصرف سابق (١) جاء من كل واجب هو العقوبة والناس يميلون إلى كسبه كغيره من الأرباح لأن لذة الانتقام في حذاتها خير لا شر ولا شيء فيها ما دامت لا تخرج عن حد القانون فإن تخطته أوقعت صاحبها في الجريمة على أن الانتقام ليس هو أعظم أخلاق المرء خبثاً وكبرها ضرراً انما أشد الأخلاق خبثاً هو النفور والحقد الناشئ عن العظمة والكبرياء أو عن الأوهام الفاسدة أو عن الدين أو السياسة وبعبارة أخرى ليس الضرر في الكراهة بسبب انما كل الضرر يأتي من الكراهة بغير سبب شرعي

أما الانتقام فهو نافع للشخص ونافع للمهيسة بل لازم لها لما لانه هو الذي يطلق لسان الشاهد بالشهادة ويقوى عزيمته المصاب في توجيه التهمة على الجاني ويحمله على خدمة القضاء بغير مبال بمصاعبه وما ينفق في سبيلها من المال وما يلقاه من حق الناس عليه وهو الذي يغلب على الشفقة العامة فيختار السبيل لمعاقبة المجرمين فإن فقد الانتقام تعطلت حركة القضاء ولا تسير المحاكم إلا بنقد الدراهم وفي ذلك زيادة في المصروف وضرر عظيم على القضاء (٢)

(١) هناك مصرف وهو الألم الذي حصل من الإصابة  
(٢) بنتم يشير هنا إلى تقييد دفع مصاريف الانتقال للشهود في الدعاوى وهو رأى صائب لأن المحاكم لا ينبغي لها أن تشتري شهادة لا تقصد منها غير اظهار الحق واجراء العدل بين الناس فتبرئ متهماً ظالماً أو تعاقب مجرماً ولجميع الناس منفعة في الحالين والشاهد منهم بالطبيعة وحيث أنه يجب على كل فرد ابداء ما لديه من المعلومات في شأن الجرائم المضرة بالامة فالشهادة أداء لهذا الواجب ولا يحسن أن يكثرى الإنسان لأجل ذلك أما القضاء المدني فالمنفعة فيها عامة على أحد الخصام دون بقية الامة فعلى الطالب أن يقدم المصاريف بما فيها أجره للشهود والضرر الذي أشار إليه المؤلف هو اقدام من لازمة له على أداء الشهادة زوراً أو من لم يشهد الواقعة على الحضور والاخبار بأنه لم ير شيئاً طمعاً في الحصول على المال المخصص له فإن قيل إن المصاريف تدفع للشهود ولكونهم يتركون أشغالهم معطلة مدة غيبتهم عنها ويحملون نفقات وتعابيف السفر لولا طلبهم لتوفر تعليمهم فجيء بأن هذه الرحمة يجب أن تعم كل إنسان تستدعيه الحكومة من مكانه ليوضح بعض الأمور خدمة للصالح العام كشأخ البلاد والفقراء والمزارعين وهكذا وغريب أن يكون العدل قاصراً على شاهد المحكمة وقاضى التحقيق دون شاهد النيابة ومأمورى الضبطية القضائية مع أنه هو الآخر يؤدي المنفعة بعينها فترى الرجل يطلب امام البوليس أو النيابة مراراً ولا أجر له حتى إذا طلب مرة واحدة في التحقيق أو أمام الجلسة وجب دفع نفوقه إليه

أما الأمل في تحصيلها من المتهم ضعيف أو مفقود ضعيف لأن شاهد قليل لا جدان يحكم عليهم يدفعون المصاريف والقسم الأعظم يفضل الحبس يومين على دفع قرش واحد ومفقودان حكم براءة المتهم أو كان معدوماً هو الغالب وعندى أن دفع المصاريف للشهود اضطراب في القانون واختلال بالحرينة من غير وجه قانوني ومجلبة لفساد الأخلاق واضعاف في سلطة القضاء واستهزاء بالعدالة

أما البسطاء من علماء الاخلاق فلا يتصورون هذه الحقيقة لتسكهم بالالفاظ فيقولون حب  
الانتقام قبيح فالترضية التي تبنى عليه مثلا واجل خلق المرء ان يعفو عن أساء اليه وانا أقول  
معهم بأن الخلق الذي لا يرضى بترضية مهمما كانت قبيح وان العفو خلق جليل الشأن ومن  
ضروريات الاجتماع لكنه لا يكون فضيله الا بعد أن يوفى العدل حقه بمعنى انه ينبغي ايجاد ترضية  
تعرض على المصاب أما قبل ذلك فالعفو عبارة عن الدعوة الى ارتكاب الجرم ثانيا ولقائل  
بذلك عدو للهية الاجتماعية لان الخبيث أحب اليه ان يكون آمن من العقاب واثقامن الغفران  
ولا يجب في تقرير هذه الترضية ان يلتفت الى ارادة المجني عليه بل يكتفى بأن تكون العقوبة وافية  
بما تقتضيه الترضيات الاخرى وان تكون على قدر الجريمة لان الزيادة وان قلت ألم لا فائدة فيه  
فعلى المقتن ان يقتن العقاب الذي ينبغي والمصاب وشأنه في الارتياح منه على حسب حالته واحساسه  
ومع هذا يجوز تنويع العقوبة بملاحظة اختلاف أحوال من تقع عليهم الجريمة بدون زيادة فيها  
عن الحد الواجب وقد قدمنا بعض الامثلة في الفصل السابق وسند كرغيرها عند الكلام عن  
اختيار العقوبات

### (الفصل السابع عشر)

(في ترضية الالتزام)

اثقال الجريمة بتحملها المجرم في الاحوال الاعتيادية لان ذلك فيه حسم للضرر وتقليل في الجرائم  
ولو تحملها غيره لما حصلت هذه النتيجة لذلك وجب انه اذا لمثل الغاية المقصودة قال اذا لم غير  
الجاني باثقال الجريمة وجب سن ذلك في القانون وهو يأتي في حالة عدم قدرة المجرم على أداء الترضية  
اللازمة وهذا يقع في الاحوال الآتية

(أولا) - ضمان السيد الخادم (ثانيا) - ضمان الوصي للقاصر (ثالثا) - ضمان الوالد  
لبنيه (رابعا) - ضمان الوالدة لبنها بصفتها وصية (خامسا) - ضمان الزوج لزوجته  
(سادسا) - ضمان شخص أجنبي ينال رجحا من الجريمة

(في ضمان السيد الخادم)

لهذا الضمان صبيان أحدهما يتعلق بالامن والاخر بالمساواة لان الزام السيد بتعويض ما أتى به  
الخادم من الضرر فيه تحذير من وقوع الجريمة مرة ثانية اذا السيد يكون مضطرا الى مراقبة  
أحوال خدمه ومعرفة أخلاقهم وسيرهم وله عليهم حق التربية والتدريب كمالهم عليه ان يتحمل  
عنهم ما لا يطيقون

ومن جهة ثانية حالة السيد تلزم طبعاً بعض السعة في المعيشة وحالة الجاني تشعر على  
العموم بفقره وحيث أنه لا بد من إيقاع ضرر بأحد شخصين فالأولى جعله على من هو أشد قوة في  
احتماله منهما

ولهذا الضمان محظورات ولا يمكن عدمه أقبح إذ لا يعد على رجل يريد تخريب حق جاره أو  
تعريض حياته إلى بعض الأخطار أو إقلاق خاطره أن ينتقى لهذه الأغراض خدمات أخلاقهم  
يشير إليهم بتنقيذ ما أراد من دون أن يأمرهم مباشرة أو يكون لهم شريك في العمل أو بعد التحقق  
من أنه لا دليل يثبت الفعل عليه معهم فهو قادر على الدوام أن يحرضهم ويسهل عليه في كل وقت  
أن يشكر عليهم ما يفعلون على حسب الأحوال مستفيداً في الحالتين غير خاسر شيئاً في واحدة منهما  
ينال ذلك منهم بإظهاره ثقته بهم من تكنا على ميلهم إليه ومحبتهم إياه واقتناعهم بحسبهم عليه  
كما كان من هنري الثاني ملك فرنسا الماسم من تشايع أحد كبار الديانة وغلظته حيث صاح على  
مسمع من حاشيته أني لسي الحظ إذ كثر خدامي وكلهم يفخر بإخلاصه إليّ وما منهم من يفكر في  
الانتقام لي من عدوي فكانت نتيجة هذه الصيحة أن قتل خصمه وطرق فعل الشر باستعمال الغير  
من دون الفات الذهن إلى شريكه كثيرة وقد اتصل بي عن أحد علماء القانون في فرنسا أن البرلمان  
(المحاكم) قديماً إذا كان له رغبة في تبرئة متهم ينتق من لأهلية فيه من قضائه أي قدم التقرير في  
الدعوى أم لا في وقوع خطأ يستفيد منه المتهم وهو ترفه في الاختلاس

ومع ذلك فمسؤولية السيد تخفف بمسؤولية خادمه لأن فاعل الجريمة الحقيقي هو الذي يسأل عنها  
أولاً وبالذات فيجب أن يتحمل الضمان على قدر طاقته وبذلك لا يرتكن الخادم الممهل أو سي  
الخلق في فعل الجريمة على سيده ظاناً أنه خلى من تبعها

وليست مسؤولية السيد واحدة على الدوام ولكنها تختلف باختلاف أحوال متعددة ينبغي التدقيق  
فيها

فأول أمر يجب الالتفات إليه درجة الارتباط بين الخادم والسيد فيفترق في المسؤولية بين السيد  
والاجير باليومية أو السنة وخادم الغيط وخادم البيت والمتعلم والعبد وظاهر أن وكيل الأعمال  
ليس خاضعاً إلى صاحبها كالأيس بالنسبة لصاحب العربة

ثانياً - يجب النظر في نوع الخدمة التي يشتغل الخادم بها فتكون مسؤولية السيد خفيفة إن  
كان الخطأ فيها موجباً لخسارة جسمية وتكون مسؤوليته أشد إن ضاعت الخسارة لأنه في الحالة  
الأولى يكون بالطبع قد أفرغ جهده في المحافظة لمنع وقوع الخطأ المذكور وفي الثانية لا يوجد



عنده باعت قوى يحدوه الى شدة الالتفات ومن هنا وجب ان يقوى القانون هذا الباعث بتشديد المسؤولية

(ثالثا) - تستند مسؤولية السيد اذا وقعت الجريعة من الخادم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها لانه كان يجب عليه ملاحظة العمل والتبصر في عواقبه بخلاف الجريعة التي تقع من الخادم وقت راحته فان السيد لا يتيسر له ان يراقبه كما ينبغي

وهناك حالة تتلشى فيها المسؤولية بل تتمعى بالمرء وهى التى يكون سبب الضرر فيها جريعة أخرى معاقبا عليهم فى القانون مثلا خادم زيد تضارب مع عمرو فاعتاط الخادم وأحرق منزل عمرو وأوغيطه فعلم ان السيد كان غير قادر على منع الخطر وزد عليه ان الخادم الذى لم يخف من الاشغال الشاقة لا يتصور انه يخاف من خروجه عن الخدمة

هذه هى الاسباب التى تنبنى عليها مسؤولية السيد لخادمه وهى مأخوذة من مظنة اهماله أو ثروته وغير ذلك واعلم بأن الشبهة تزول ان كذبهم الواقع مثلا سائق عربية أفرغ جملها فأصاب انسانا ووجب التعويض لنسبة ان صاحب العربية أعظم ثروة من المصاب لكن اذا ثبت العكس زال أحد أسباب الضمان بلا شبهة نتج من هذا ان الشبهة انما هى مرشد يستهديه الواضع فى تقرير القواعد العامة ويجب عليه ان يترك للقاضى النظر فى تعديله اعلى حسب الاحوال

ولا يلتفت الى ان ترك النظر للقاضى موجب للتعسف وظلم البرىء أحيانا لان هذا التعسف واقع على كل حال سواء ترك الامر للقاضى أو منع اذا فاعدا القاعدة العامة فى هذا الموضوع مضرة بأحد الطرفين كما هو ظاهر ولقد أهملت قوانيننا هذا التعديل فهى تقضى تارة على الخادم ودون سيده وتارة تلزم السيد دون خادمه وفى ذلك اخلال بالامن أو بالمساواة (١)

(١) نحن لانفق مذهب المؤلف فى الضمان لان اطلاق مسؤولية السيد بالنسبة لكل خادم أمر غير مسلم عقلا وعدلا فالاجير والكاتب والوكيل ورئيس الفعلة والتجار والطحان والبناء وخادم البيت الخصوصى كلهم افراد مكلفون بأنفسهم قائمون على شؤونهم الخصوصية ولهم جميع الحقوق القانونية كبقية الناس ونسبتهم لسيدهم انما هى اختيارية جاء من عقدا تفق الطرفان عليه فهذا يؤدى الخدمة وذاك يدفع قيمتها وكلهما مختار فى فتح العقد وترك الخدمة وعليه وجب أن تكون القاعدة الاولى العامة ان لا ضمان أما كون السيد غنيا فهو مجده أو من حظه وما يطلبه المؤلف من المساواة ترجيح بلا مرجع وهو راجع الى مذهب الموضوعيين وقد شاهدنا كيف كان الطعن عليهم والتنديبهم فى هذا الكتاب وأما كون السيد مظنة الاهمال فقبح جميع الافى أحوال استثنائية جدا كجمعه خدمه وعماله لرفع انقال مع اهمال الاحتياطات الواقية من حصول ضرر على أن الظن لا ينبى عليه الاصول اذا لهال عرضى والاصل أن كل أمر يجرى فى أفعاله كما ينبى فعلى من ظن بالسيد اهمالا ان يقيم حجة نتج من هذا أن تضمينه خطأ خادمه أو صانعه فى =

## (في ضمان الوصي للقاصر)

الوصية جل على الوصي فان كان للقاصر مال أخذ الضمان منه والا فالوصي يؤديه اذا ثبت بالدليل أو القرينة ان جناية القاصر وقعت باهماله فيحكم عليه اذن بغرامة لا تتجاوز حد الضمان (في ضمان الوالد لولديه)

قدمنا ان السيد ضامن لخدماءه ويجب ان يكون الوالد ضامنا لولديه من باب أولى لان واجب المراقبة أشد على الوالد لولديه منه على السيد لخدماءه فله عليهم حق الرئاسة وبين يديه عوامل المحبة ومؤثرات الانتساب وهو حارس حياتهم المادية وفي امكانه قمع شهواتهم النفسانية فالسيد غير معذور لانه كان يجب عليه ان لا يستخدم ذا الخلق الردي أو انه لا يقيه في خدمته وأما الوالد فهو المربي الأولي وكان في امكانه تهذيب نفس ولده وإبعاده عن كل خلق ردي فان فسدت أخلاقهم فمن اهماله في تربيتهم لذلك ان أضر وبالغير وجب ان يكون ضامنا لانه نتيجة اهماله ومن جهة أخرى اذا نظرنا الى الواقع وقطعنا النظر عن احساس الابناء رأينا انهم في عداد ما عاك الوالد ويجب اعتبارهم كذلك ومن تمتع بمزايا الملك وجب عليه ان يؤدي مغارمه والخير هنا زائد على الشر بكثير ولولا ذلك لكان من المستغربات ان يتحمل الاجنبي ضرر الاولاد مع انه لا يعرف

== الاحوال الاعتيادية ظلم محض فاذا به في خادم انصرف من خدمته بعد انقضاء وقتها اقتشاج في الطريق مع آخر وأصاب عضوا من أعضائه أو جبه له عطلة عن الكسب مدة معينة من الزمن أو دأما وما جرمه في أجبر نيط برعى الماشية فتركهاتنا كل زرع الغير أو أضرت بأحد المارين وما الذي جنت يدا في خادم سرق مالا من غيره خارجا عن منزله غاية الذي يمكن الزامه به هو تعويض الضرر والناسي من جرعة خادم اقترفها بواسطة آلة على كها أي السيد كالأور كض سائق العربية بها في الطريق وأصاب انسانا وليلاحظ أن علة هذا الضمان ليست نسبة الخادم لسيدته أو نر و هذا الأخير كما يريد المؤلف بل هي وجوب ضبط آلة الجناية فان تركها السيد زال عنه الضمان وعلى كل حال يجب أن لا يضمن زيادة عن قيمتها الا اذا ثبت أنه سلمها الغير مكلف بها أو لغير قادر على قيادتها أو استعمالها كما ينبغي ولقد رأينا الفعلة في أوروبا يضمنون ويستغيثون من القانون الذي لا يقضي لهم بتعويض ضرر أصابهم في خدمتهم أو بسببها وجميع الكتاب والمؤلفين متفقون على أن الحق من جانب أصحاب المعامل والاراضي لا من جانب الصناع وغاية ما نوصوا به ان التعويض في مثل هذه الاحوال أمر تقضي به الشفقة وتستلزمه الانسانية والمروءة الذاتية ولكنه ليس من الحق ولا من الواجب في شيء مطلقا

على أن هذا الضمان يقضي الى فساد أخلاق الخدم والصناع فانهم عادة لا مال لهم يكسبون غوث يوم يوم فلا ضرر عليهم مع الضمان فيما يرتكبون ولا شيء يصيبهم مما يخشون والواجب جعل العقوبة خاصة بهم كما هو مذهب المؤلف والراء بهم بالضمان متى قدر واعليه والافداك من جملة مصائب المصائب بالجرعة التي لا مفر منها كما يقع لو لم يكن المحرم خادما أو صانعا

منهم سوى الأذى ولم يصلاهم منهم غير الضرر ولا يتحملون له بهم بالحظ الا وقر من السعادة وله فيهم من الآمال ما يعوضه اضعاف ما يخسر في تربيتهم

واهمه المسؤولية محدودة ورشد الولد وزواج البنت لان سلطته تنقضي عند ذلك ويكون من الغدر ان يضمن اطلاقه لا يمكن في وسعه ان يمتعه أما جعل ضمانه أيديا بحجة ان سوء سير الابناء نائى من سوء تربيتهم فهو ظلم واعتساف لانه ليس بصحيح أولا - ليس جميع العيوب يأتي من عدم الاهتمام بالتربية اذ كثير من أسباب التلف التي تطرأ بعد الرشد تغلب أعظم التربية وأكلها على ان شفاء الرجل بمثل هذا الولد عظيم من طبعه فانه تجرع الغصص من يوم نشأته حتى بلغ رشده ولا يزال يتجرعها بعد هذا الحين لرجوع العيب اليه ولا يليق بالقانون ان يزيد حاله تعاسة وبؤسا والا لكان ضمانه أشبه شيء بتفهمه الجرح بالسم فلا أمل في اصلاح الماضي ولا طمع في التحرر من المستقبل وقد اتصروا بعضهم الى هذا المذهب الوحشي واستدلوا بقانون بلاد الصين ولكنهم نسوا أن سلطة الوالد على بنه لا تنقضي عندهم الا بانقضاء الحياة لذلك كانت قوانينهم عادلة

(في ضمان الام لولدها)

ضمان الام لولدها موقوف على حقوقها عليه فان كان الاب حيا فحقها مستقر في حقوقه وان مات والولد قاصر فهي وليته وهي التي يجب ان تكفله

(في ضمان الزوج لزوجته)

هذه الحالة بسيطة كالتى قبلها فضمان الزوج تابع لحقوقه على زوجته وقد يكون هو مدير الاعمال ومدير حركة المال دونها فان لم يضمن عز دواء المصاب والسبب في هذا الضمان كون المرأة خاضعة لزوجها كما جرت به العادة وحيث انه رئيسها وحارسها فهو كنييلها امام القانون والرأى العام يحمله مسؤولية أخرى أطف من هذه بالنسبة للاحساس لكن ذلك ليس من موضوعنا

(في ضمان برى يستفيد من الجريمة)

قد يحدث ان أجنبيا عن الجريمة يستفيد منها فائدة حقيقية محسوسة فمن الواجب ان يضمن التعويض لاجلها اذا غاب المجرم أو عجز عن الضمان وذلك واجب للاسباب التي قدمناها فمن جهة الامن يلزم المستفيد بالضمان لانه يجوز أن يكون شريكا في الجريمة ولا دليل عليه ومن جهة المساواة يلزم بالضمان لانه انما يحرم من ربح وهو أولى من أن الغير يخسر ولنورد بعض الامثلة لتسوير هذا الموضوع



مثلا زيد قطع الجسر فخرم أرض عمرو من الماء وسقى خالد أرضه به هذا الماء يجب ان خالد يتحمل على الاقل جزأ مما خسر عمرو (١)

وصاحب منفعة باعها لغيره ثم قتل وترك عائلة في حاجة يجب ان الغير يساعده هذه العائلة (٢)  
وصاحب حكر مات وترك عائلة ثم تولى الحكر غيره يجب ان الغير يؤدي اليها تعويضا يقوم بمحاجتها ويوازي نواله القائدة معجلا (٣)

### (الفصل الثامن عشر)

#### (في ترضية الالتزام العمومية)

وهي التي يجب على الخزينة العمومية اداؤها واعلم ان احسن مال تؤخذ منه الترضية مال المجرم لانها تكون في هذه الحالة ابقى بالمقام واقرب لان تكون عقابا لكن اذا كان المجرم معدما وجب ان لا يترك المصاب بدون ترضية لان الترضية لازمة كالعقاب كما يناله من قبل وعليه ينبغي اداؤها من الخزينة العمومية لانها امر غايته الخير العام وأمن ينتفع الكل به اما هذه الترضية فواضحة تكاد ان تكون من البديهيات لان الغرم المالى اذا انقسم بين جميع الاشخاص كان بالنسبة لكل واحد منهم أخف بكثير جدا مما لو تحمله واحد دون الباقيين

واقدر أينا التأمين نافع عامة فيد في الشركات التجارية كذلك هو مفيد في الشركة الاجتماعية حيث يجتمع الاشخاص بحكم الصدفة والقدر من غير ان ينتخب الواحد منهم شريكه ومن دون ان تكون لبعضهم قدرة على التحرز من مكاييد البعض الاخر وما ينصبه له من الحوائل والمصائب التي تنشأ عن الجرائم هي اضرار حقيقية في جسم الهيئة كالعوارض الطبيعية فنوم الرجل في منزله المؤن عليه لا يذ ويكون أكثر لذة اذا أمن أيضا من السرقة ولو قطعنا النظر عن التطرف الجائر حصوله في هذه الترضية لرأيناها من أحسن الترضيات فهي قابلة للتحسين على الدوام وبها يصير الضمان العظيم صغيرا ويأمن الناس شر غوائل المستقبل

الا انهم معرضة للافراط كغيرها من طرق التأمين بما يحدث فيها من الغش أو الإهمال فالغش يقع عن إظهار وصول ضرر راليه وهو غير الواقع طمعا في الحصول على تعويض لاحق له فيه والإهمال

(١) ان كان شريكوا الافرىحه ساقه القدر اليه وخسارة عمرو ولا ارادة له فيها وانما يتم حجب ذلك حنوا وترنقا ولكن الشفقة والحنو لا يأتیان الا بعد تقرير الحقوق وليساعده فيها

(٢) نعم يجب احسانا وما على المحسنين من سبيل

(٣) هندقوا عدتحتين لاتقنين

يأتي من جانب الملتزمين بتدبيرهم وسائل التحفظ والاحتياط أو من جهة المؤمن عليهم بعدم  
تحرزهم من الضرر المكن ارتكابه على التعويض وقد يخشى في طريقة التعويض معرفة  
الحكومة من الأمور الآتية

(أولاً) - تواطؤ شخصين يدعى أحدهما أنه مصاب ويتم الآخر في جريمة ليحصل الاثنان على  
ربح غير واجب (ثانياً) - اطمئنان الناس زيادة عن الحد الواجب لعلمهم أن التعويض لا بد  
منه فلا يجتهدون في منع الجرائم عنهم لكن هذا الضرر قليل الأهمية لأنه لا يتصور أن المرء يمل  
في المحافظة على ماله لأن ملكيته له حالة محققة ويطمع في نوال بديل عنه إن فقده وهيئات  
أن يكون البديل مساوياً لما ضاع منه فضلاً عما يجده في الحصول على التعويض من التعب وصرف  
النقود والحرمان المؤقت من ماله الضائع ومضض إقامة الدعوى والالتزام كل ذلك والنتيجة غير  
محقة وإن حسنت وسائل القضاء وكملت قواعد الخصام تنج من هذا ان اطمئنان المرء لوجود  
التعويض لا يدعو إلى الإهمال في المحافظة على أمواله

وأما الغش فضرره أكبر لأنه لا يتوصل إلى منه إلا بطرق مطولة سنأتي على ذكرها فيما بعد  
ونكتفي الآن بإيراد مثل واحد ولنفرض حالتين الأولى تكون منفعة التعويض فيها أكبر  
من ضرر الغش والثانية يكون الضرر فيها أعظم من المنفعة العمومية المذكورة فإن كان الضرر  
ناشئاً عن جريمة عقابها شديد وقاعاها معلوم للمحاكم وموضوعها معين يكون الغش متعسراً إذ  
الغش يكون في هذه الحالة عبارة عن أن المصاب قد اتفق مع المجرم على اقتسام فائدة الغش  
المذكور لكن لا يخفى أن ألم العقوبة أكبر بكثير من المنفعة المذكورة فلا يجوز أن المجرم يرضى  
به إلا إذا غفل عن هذه المقارنة

واعلم بأن معرفة المجرم مقدمة على دفع التعويض والاصارت الخزينة العمومية هدفاً لكل نهاب  
وسلاب إذ يسهل على الناس أن يدعوا كذباً بانهم سرقوا أو القاعل مجهول لقراره أو لكون الجريمة  
وقعت تحت طي الظلام وزد على هذا أنه لو تيسر وجود من يتعرض لمباشرة الجريمة فإنه لا يتيسر  
غالباً من يشترك معه لأن الاشتراك صعب في العادة إذ يخاف المشتراك أن يناله العقاب إذا  
اشتهر التواطؤ هذا ويعيد جد أن يحصل الاتفاق على واقعة مزورة بحيث يظهر للناس أنها  
وقعت حقيقة ومن هنا نرى أن التواطؤ لا يكون إلا نادراً (١)

(١) لو عاش بنفام ستة واثنتين في إحدى محاكم الوجه القبيح لعدل عن رأيه

وانما الخطر الذي يخشى منه هو المبالغة في ضرر جريمة وقعت فعلا انما يجب ان تكون الجريمة قابلة للبالغه وهو نادر (١)

ويخيل لي اذن انه يمكن وضع هذه القاعدة وهي اذا كان العقاب شديدا فلا خوف من ان انسانا يقدم على الجريمة طمعا في ربح وهمي

اما اذا كان الضرر نتيجة جريمة عقاب اخفيف اولا اثر له في الحقيقة فقد بلغ الغش منتهاه كما يقع في اعصار المدين فضلا عن ان الناس يعتمدون التعاقد مع المقلسين فتكثر الديون ويقل الدفع وتعجز الخزينة عن الاداء بالطبع على أن التعويض في هذه الحالة لا يكون واجبا لان العادة بين التجار ان الواحد منهم يضم الى ثمن المتجر الاصلى ربما معيناً ويضيف اليه مبالغاً آخر في نظير الخسائر المنتظرة وهذا هو السبب في ارتفاع الاعمان ولو كان التاجر آمناً كل الامن على اتمان مبيعه لنقصت الاثمان وعليه فان سرق فلاحق له في طلب التعويض من الحكومة لانه حاصل عليه من قبل كما تقدم والا لكان قد نال قيمة الخسارة مرتين وربما كان الاصول اتخذ صندوقاً تصاد تدفع منه خسائر الدائنين عند الحاجة لكن لا يجب ان يكون مال هذا الصندوق من الخزينة العمومية لان ما فيها انما تحصل بالصعوبة والاعناء فلا يبقى التبذير فيه بوجه من الوجوه

وهناك أحوال أخرى يجب ان تؤدي الخزينة فيها التعويض للمصابين وهي

(أولاً) - اذا حصلت مصيبة مادية كالخريق والغرق والعلّة في هذا التعويض مبنية على السبب المتقدم من ان في التوزيع تخفيفاً على ان الحكومة بصفتها حافظة للثروة العامة في البلاد يجب عليها ان تمنع الضرر الواقع بها وان تعيد طرق التخصيص التي فقدت وكان فردريك الاكبر يفعل ذلك والناس يقولون انما تلك من اياديه وفي الحقيقة هي أعمال بنيت على الحكمة وغاية حفظ الثروة العامة في البلاد

(ثانياً) - المصائب التي تنجم عن تخاصم الأئمة مع غيرها فان الذين يصابون من غارة العدو هم بالطبع أقرب الناس لممره وهم اول من دافع عن نفسه وبلاده فحقهم في التعويض ظاهر (ثالثاً) - المصائب التي تقع عن خطأ المحاكم مما لا يثبت له العمل عنه لان خطأ المحاكم نازلة توجب الحزن وتقضى بالاسف فان ظهر الخطأ ولم يؤد الى المظالم تعويض ما لحقه من الضرر انقلب النظام اختلافاً اذ من واجبات الدولة ان تعمل بمقتضى قواعد الانصاف كما تلزم الافراد بالمحافظة عليها وان من القبيح ان تستخدم سلطانها وقوتها في الحصول على ماوجب ادائه اليها وفي الامتناع عن اداء ماوجب عليها ذلك واجب غير محتاج الى الدليل حتى ان البيان فيه موجب لخفاؤه

(١) غنى سرق له ابريق فادعى بألف جنيه الجريمة فتحمل الصديق والكاتب والمصائب مظنة الثروة والاعباء كثيرون كل على حسب حالته



(رابعاً) - ضمان بلدة أو قرية لما ينشأ من الضرر عن جريمة وقعت في مكان عمومي بها والمسؤولية هنا ليست على الخزينة العمومية في الحقيقة وانما هي على خزينة تلك البلدة أو المركز التابعة له جزاء إهمال عساكر الضبط حتى وقعت الجريمة فان حصل تراحم بين الغرامة المحكوم بها للخزينة والتعويض المحكوم به للمجني عليه وجب تقديم التعويض على الغرامة اذا العقل يقضي بذلك وان جرت القوانين على خلافه لان الحسارة التي أصابت المجني عليه لم يشعر به وأما فائدة الخزينة فخير لا يشعر به أحد فالغرامة عقوبة ولا شيء غير العقوبة وأما الترضية فهي عقوبة وربما كانت أشد تأثيراً عند المحكوم عليه وهي ترضية للمصاب أي خير له أيضاً والدفع للخزينة بالنسبة للمحكوم عليه عبارة عن مجرد الحسارة كأنه رمى بنقوده في الماء اما اداء التعويض فانه بقوة تأثير العقوبة لان في التعويض اذلالاً لمن وجب عليه حيث يلزم بفعل خير ان أراد به هو سوءاً

### (القسم الثالث)

(في العقوبات)

### (الفصل الاول)

(في العقوبات الغير الواجبة)

الاحوال التي لا ينبغي تقرير العقوبة فيها أربعة وهي (أولاً) - اذالم يوجد سبب لوضعها (ثانياً) - اذا كانت غير مؤثرة (ثالثاً) - اذا كانت فضلة (رابعاً) - اذا كانت باهظة وانتكلم بالتفصيل على كل واحد من هذه الاحوال

(أولاً) - عدم وجود سبب للعقوبة اذالم يكن هناك جريمة حقيقية أعني انه لا ضرر من الرتبة الاولى ولا من الرتبة الثانية أو ان خير الجرائم فائدة على ضررها كما يقع عند استعمال السلطة السياسية أو المنزلية أو في دفع ضرر أو في المدافعة عن النفس فلا موجب لوضع عقوبة ما ومن وقف على معنى الجريمة الحقيقية سهل عليه التفريق بينها وبين الفعل الذي يعده الناس جريمة مع انه ليس كذلك لفساد اعتقادهم فيه أو لتفوقهم منه أو لسوء فهم الحكومة أولتهم خروجهم عن مقتضيات الزهد والنسك كما يظن الناس في بلاد كذا بعض الحشائش سامة أو قدرة مع انها من ألد الأكل كولد وأليقه بالصحة فالهجو والاختراع أو الابداع جرائم من هذا النوع

(ثانياً) - عدم تأثير العقوبة تكون العقوبة غير مؤثرة اذالم يكن لها وقع في نفس الجاني ولا سلطان على الارادة فهي لا تمنع وقوع الجريمة مرة أخرى

ويكون العقاب كذلك إذا حكم به على من جهل القانون أو أتى الفعل من غير قصد أو فعل الضرر وهو غير شاعري به كما إذا أخطأ في الفهم أو كان آلة تحركت بإرادة غيره فلا تأثير لقانون يعاقب الأطفال والبله والمجانين وإن كان في الامكان تطويعهم في بعض أمور بالتشويق والترغيب وكذلك لا يؤثر العقاب إن كان الجاني آلة في الجريمة معهودا بطرق أكبر من العقوبة أو أملا في الحصول على خير أكبر من أثمها فقد شوه هذا عقوبة المبارزة لا أثر لها لأن ذا الشرف يخشى العار أكثر من العقاب وإن الناس لا تماب قانونا يعاقب على اعتناق الدين الفلاني لأن أملهم في ثواب الآخرة يقويهم على احتمال العقوبة وهكذا على حسب قوة اعتقاد الناس في مثل هذه الأمور يكون تأثير العقاب فيهم ضعيفا أو شديدا

(ثالثا) - في العقوبة الفضلة يكون العقاب فضله إذا تيسر نوال الغاية المقصودة بطرق الطف منه كالتعليم والعبرة والتحذير والامهال والترغيب مثلا إذا أذاع رجل بين الناس أفكارا مضرة لا ينبغي أن يعاقبه القانون لأنه اغاشرها الفائدة الخصوصية ولا بد من وجود فائدة لقوم آخرين في ردها

(رابعا) - في العقوبة الباهظة تكون العقوبة باهظة إن زاد أثمها عن أثم الجريمة لأن المقتن يكون أحدث ضرا أكبر من الذي أراد منه فيكون اشتري الخلاص من أثم بأخر أشد منه والواجب أن يضع الالمين في كفتين ويرزن بحيث لا يزيد أحدهما عن الآخر

الآثر إن قانون الجنايات يحدث آلاما متنوعة فأولا - أثم الخطر إن كانت العقوبة مترتبة على فعل شيء منهي عنه ثانيا - أثم العقوبة عندما تنال المجرم وأثم الاضطراب الذي يناله خوفانها أو الذي ينال البري مخوفان الاتهام بالباطل وأثم الخوف من إقامة الدعوى وهو نقص يوجد في كل قانون جنائي خصوصا إذا اتهمت عبارة وفي الجرائم الوهمية فنقور الحاكم من أمر أو توهمه وقوع جريمة يبعثه على إقامة الدعوى مجرد التشبه والتظاهر ثم الالم المشتق وهو الذي يصيب أقارب المجرم وأصدقاء من عقوبته كل هذه آلام ينبغي للمقتن ملاحظتها عند تقرير العقاب

وهنا منشأ العفو العام عن الجرائم التي تحدث من تراحم الأحزاب لأن القانون ينال في هذه الحالة عندما كبير جدار بما بلغ نصف الأهالي أو أكثر ومحال أن يعاقبوا جميعا إذ يكون أثم العقاب بالضرورة أكبر من أثم الجريمة كذلك لو كان الجاني محبوبا لدى الأمة وعقابه يفضي إلى اغضابها أو أنه منتسب إلى دولة ينبغي استبقاء مودتها أو يمكنه إذا خدمته جليلة القدر للبلاد يجب العفو عنه لأن في ذلك تدبرا وحكمة والالكان ثمن العقوبة رفيعا جدا

## (الفصل الثاني)

(في التناسب بين الجرائم والعقوبات)

أشارمونتسكيو الى لزوم التناسب بين هذين الامرين ودل بكاريا على أهمية هذا التناسب الا انهما انما أوصيا بوجود النسبة من غير توضيح ولا بيان فلتجهد في سده هذا النقص بوضع القواعد العمومية لهذا الحساب الادبي

(القاعدة الاولى) - ينبغي ان يزيد ألم العقوبة على منية الجريمة وقد كانت هذه النسبة بين العقاب والجريمة فاقدة في القانون الانكليزي السكسوني فانه كان يعاقب على قتل الفقير بغرامة مائتي شلن وعلى قتل الشريف بستة أضعاف هذا المبلغ وعلى قتل الملك بضعة ستا وثلاثين مرة وكان يقع في بعض الاحيان ان العقوبة كانتهم لم تكن بالنسبة لما يناله الجاني من منية الجريمة

وهذا النقص لازم لكل عقاب محدود وانهاية على جريمة لا تحد منيتها

ولقد ذهب بعض كبار المؤلفين الى خلاف ما نقول وعدوا قوة الباعث على الجريمة من موجبات التخفيف في عقوبتها لدلالة ذلك على عدم فساد نفس المجرم بالمرة ولربما صح ما يقولون ولكن لا يترتب عليه تغيير قاعدتنا لانه يجب في منع الجريمة ان يكون السبب الرادع أقوى من السبب الباعث وان يكون مزيد الجريمة خائفا من العقاب أكثر مما يرغب في الجريمة فان كان العقاب ناقصا فهو ضرر كالمو كان قاسيا اذ ليس فيه فائدة لامة لبقائهم معرضة للخطر ولا للمجرم لانه لا يوجب زجره وتهذيبه ويكون مثله المقتن كمثل الجراح الذي يشفق على المريض فلا يتم علاه تخفيف الألم وليس من الانسانية ان يضاف الى المرض آلام عملية لا تفيد

(القاعدة الثانية) - يجب ان تشدد العقوبة بقدر ما يضعف من الثقة في تطبيقها فعلا على الجاني ذلك لان المرء لا يقدم على ارتكاب الجرائم الا وهو يؤمل الفرار من العقاب ولو كان متحققا من ان العقاب يناله على كل جريمة لامتنعت الجرائم بالمرة حتى لو اقتصر المقتن فيه على مجرد نزع فوائد الجريمة من يد الجاني لان الانسان لا يأتي عملا يشق من قبل بانه لا ينال فائدة منه فضلا عن العار الذي يلحقه من نسبته اليه وانما الجناة ينظرون الى امكان الهرب من العقوبة وعدمه ويربحون الاول فيلزم ان يكون العقاب شديدا تحصل الموازنة بينه وبين الجريمة مضافة الى أمل الفوز بها

نتج من هذا انه متى تمكن المقتن من جعل العقوبة بحيث تنال المجرم لا محالة وجب عليه ان يخففها وهي منية تأتي من قانون بسيط وتحقق محكم ويجب أيضا ان يكون العقاب عقب



الجريمة بقدر الامكان لان طول المدة بينهما يضعف تأثير العقوبة في الازهان ويولد في نفس المجرم  
أملا جديدا في الهرب منها

(القاعدة الثالثة) - ان كان هناك وجه للاختيار بين جريمتين وجب ان يكون عقاب أكبرهما  
ضرا أشد من عقاب الثانية حتى يقف المجرم عند الاختف منهما ويوجد الاختيار بين الجريمتين ان  
كان في قدرة المروءة ارادته ارتكابهما معا متلاقا طوع الطريق يمكنه ان يسرق فقط وان يقتل المار  
ثم يسلب ماله فيجب ان يكون عقاب القتل أشد من عقاب السرقة حتى يقف المجرم عند الاول  
وهذه قاعدة تقبل التحسين والكمال على الدوام خصوصا اذا أمكن تجزئة العقاب على قدر تجزئة  
ألم الجريمة لان العقاب ان كان واحدا بالنسبة لسرقة عشرة دراهم أو مائة درهم يكون من الحق  
ان لا يسرق المجرم سوى العشرة لذلك كان العقاب الواحد على الجرائم المختلفة من بواث ارتكاب  
أكبرها

(القاعدة الرابعة) - كلما عظمت الجريمة جاز للمقن ان يثد له عقوبة أملا في منعها  
ولا تنس ان العقوبة بمنزلة مصرف محقق للحصول على ربح موهوم فان كان العقاب شديدا على  
جريمة صغيرة كان الثمن باهظا واقدا خطأ قانون الانكليز جدا أيام كان يعاقب النساء على  
توزيع العملة الزائفة بالاعدام حرقا اذ لو أراد المقن جعل الاحراق من جملة العقوبات لوجب  
عليه ان يخصصه لمن يقتل الناس حرقا

(القاعدة الخامسة) - لا يجب ان يكون عقاب الجريمة الواحدة واحدا بالنسبة لجميع المتهمين فيها  
بل لابد من الالتفات الى الاحوال التي يؤثر بها العقاب على كل واحد منهم

لا تنالو تأملوا رأي العقاب وان كان واحدا في الاسم لكنه يختلف في الحقيقة باختلاف النوع  
والسن والمنزلة والثروة وغير ذلك من الاحوال التي لا تحصى مثلا لو عوقب على الضرب بغرامة  
كانت العقوبة ألعوبة بالنسبة للغني وظلما للفقير كذلك العقاب ان كان مخرجا بالشرف بطبيعته  
يكون قاسيا جدا بالنسبة لذى المكانة ولا يصيب الطبقة السفلى من الناس بشئ والحبس خراب  
لذي متجروا اعدام لشخص مدعوا رأبدي للنساء ولا شئ من ذلك كله بالنسبة لقوم آخرين

ومع هذا يجب ان لا يتمسك المقن بهذه النسبة بحيث يجعلها احصائية صرفة لان ذلك يوقع في  
الفسطة والاشكال وخفاء المعنى والخير كل الخير في البساطة والايجاز وأيضا يجوز ان لا يلتفت  
كثيرا الى هذه النسبة ان كان في ذلك تعظيم لوقع العقوبة في القلوب وتنفير للناس من الاخلاق التي  
تنبعث عنها الجرائم المعاقب عليها بالعقوبة المذكورة

## (الفصل الثالث)

(مضى المدة في العقوبات)

لا يزال الخلاف قائماً بين المقتنين في جواز عدم معاقبة الجاني بعدمضي مدة من الزمن ان لم يعاقب وقت وقوع الجريمة لعدم التمكن منه لان الاغراض والهوى دخلا كبيرا ولانه لا يمكن وضع قاعدة عامة في هذا الموضوع لاختيار الجرائم التي تسقط عقوبتها بمضي المدة وفي تعيين السنين اللازمة لذلك وعندى انه لا مانع من تقرير مضي المدة بالنسبة للجرائم التي منشؤها التهور أو الاهمال وهي الجرائم التي لا يدخل سوء القصد فيها اذ من يوم وقوعها يشهد احتراس المجرم فلا يخشى منه بعد ذلك والعفو عنه خيره وليس فيه ضرر لغيره

ويجوز العفو بمضي المدة عن الجرائم التي لم تتم لان المجرم يكون في المدة المقررة قد أحسن بالالعوبة خوفاً من الوقوع فيها ويكون الزمن قد هـذب وأبعد عن الشر فصار عضواً نافعاً للهيئة الاجتماعية وحاز صحتة الادبية بتمامها بدون استعمال الدواء الذي أمره القانون بالرضوخ اليه

أما اذا كانت الجريمة من الكبائر كسرقة جسيمة أو تعدد الزوجات أو هتك العرض أو السطو فمن القبيح ومن المصائب ان يكون مرور مدة من الزمان معينة للظفر الشقي على البريء فلا يجب التسامح مطلقاً مع أولئك الاشقياء وليدم سيف الثقة معلقاً فوق رؤسهم لان في منع المجرم بثمرة جريمته ظاهراً بين الناس حيث يحمله قانون هو منتهك الحرمات تشجيعاً لمثله على ارتكاب الجرائم وإيلاً لاهل الخير وخرقاً في العدالة والآداب

وان أردت ان تبين قبح مضي المدة في الجنايات فضع القانون على هذه الصفة أما اذا تمكن السارق أو القاتل أو مغتصب مال الغير من عدم الوقوع بين أيدي المحاكم مدة عشرين سنة فأنهم يكافئون على مهارتهم ذيؤمون على أنفسهم ويقررون على ثمره جريمهم (١)

(١) الامر فظيع كما ذكر بنفام لو كان دأراً على مجرد الظواهر لكن اذا كانت العقوبة مبنية على منفعة الزم أن يكون مرور الزمن مضعفاً في الادمان كما ذكره المؤلف في الفصل السابق حيث جعل من مستلزمات النسبة بين العقوبة والجريمة أن لا يمضي زمن كبير بينهما معناه لو مضت مدة طويلة لفضل تأثير العقوبة في نفس الجاني وعند غيره وحيث ان العالم الجريمة وطرق اثباتها ضيع حتى ان طال الامد عليها قساها الناس فيكون العقاب بعد ذلك من غير الحاطر الامة مشيراً لافكار مخزنة كانت قد نسيتها وهو ألم يقضي مذهب المنفعة بخبره أما منع الجاني ظاهراً بثمرة جريمته فهو رادرجة لما يكابته بذلك التسامح وليس القانون موضوعاً للشواذ بل للاحوال الاعتيادية المتعارفة بين الناس .

## (الفصل الرابع)

(في العقوبة القبيحة أو التي لا تصيب غرضها)

يجب ان يقع العقاب مباشرة على فاعل الجريمة حقيقة فان أردت ان تؤثر على زيد فعاقب زيدا وان عاقبت غيره بعقاب ما وجب الاعليه فقد أخطأت الغرض والعقاب قبيح

قالوا لو وقع العقاب على أهل وذو زيد كان واقعا عليه أيضا لان المرء يتأثر بما يتأثر به من عيل اليه وهو صحيح لكننا لانرى ذلك موافقا للنفعة لان فعل العقوبة في هذه الحالة على زيد لا يكون شديدا كما لو وقعت عليه مباشرة ذلك ان المرء لا يحب غيره كما يحب نفسه وعليه يجب ان لا يعاقب غير زيد من عيل اليه الا بعد افراغ كل عقوبة عليه مباشرة فلا يجوز ان تعاقب الزوجة قبل الزوج على فعل الزوج ولا الولد قبل أبيه على فعل أبيه

وانى أرى في هذه العقوبات القبيحة أربعة عيوب وهى

(أولا) - عقوبة غير الجانى لا تيسر على الدوام لان الامتناع من مال اليه المجرم كالوالدين والابناء والزوج والخدم وقد يعرض كثيرا انه يكون مجردا عنهم أجمعين وتكون النتيجة انه لا بد من عقوبته هو فلم لا يكون كذلك بالنسبة لغيره من أذنب وله أهل وأقرباء

(ثانيا) - هذه العقوبة تستلزم وجود المثل عند المجرم لمن تقع عليه عقوبة جريمته والمثل قد يكون معدوما فكثيرا ما يكون المرء قد تباعد عن أهله انفراقا من صغرا وأعداوة أو لغير ذلك فعقابهم مكانه غير مؤثر فيه بالطبيعة

(ثالثا) - من لوازم هذه العقوبة امتداد مصيبتها لان زيدا لا يتأثر من عقوبة ابنه أو أبيه فقط كتأثر من عقوبة نفسه وحيث انه يلزم ان يكون العقاب على قدر الجريمة وجب ان يعاقب أشخاص كثيرون من أهله لوده حتى يكون مجموع تأثيراته عليهم مساويا لما كان يتأثر به لو وقع عليه العقاب مباشرة وذلك من أقطع الامور وأشدّها ازعاجا للنفس كما ترى

(رابعا) - لا يمكن ان توافق هذه العقوبة بميل الناس ونفورهم لانهم لا يطلبون معاقبة غير المجرم نفسه فان عوقبت عائلته دونه حنقوا وأخذتهم الشفقة فأنحازوا الى جانب المظلوم وعدوا المقتن ظالمين واثقوا قانونه بالبور والخروج عن حد العدالة فيضعف احترامهم للحكومة وتقل ثقتهم بها وتكون نتيجة هذه السياسة الفاسدة ان يرمى صاحبها بالغباوة عند العقلاء والنوح عند العامة هذا واعلم بان علائق القرابة والوئاد مختلفة متشعبة بين الأشخاص بعضهم مع بعض بحيث يتعدى فصل حالة البرى من حالة الجانى فالعقاب الذى يتأثر المرء به ينعكس فيه الى كل واحد



انصل به وكانت بينه وبينه جامعة محبة أو قرابة أو شرف أو منقبة متبادلة فاعماله تحزن بقلمها  
لمصاب واحد منها وهو ضرر لا يحصى عنه مهما استعمل المقنن حكمته واتخذ من التدابير لوقاية  
غير المجرم منه - الا ان الناس لا تلوم الواضع من جهة لانه ليس عقابا صادرا عنه انظر الى الغرامة  
التي يحكم بها على الوالد تجدا للولاد يتأثر منها اولادك ذلك محتم لا مفر منه فان حكم بهذه الغرامة عينها  
بعد وفاة الوالد على ذلك الابن فهو ظلم له وخروج بالعقاب عن موضعه

وعلى المقنن واجبان يؤدبهما في هذا المقام أولا - يجب عليه ان يتسرع من وضع عقوبة لا تنال  
المجرم حقيقة في أول الامر فالبرى يكون له سياج في القانون يحميه من كل طارئ متهددان كان  
أبوه من أكبر الاشقياء وثانيا - ينبغي الاعتناء بتخفيف ألم العقوبة على غير الجاني ممن يميل اليه  
مثلا خرج رجل عن سلطة الحكومة فاستوجب المحاكمة وعوقب بالنق المؤبدا وبالإعدام هذا  
غاية ما يحكم به عليه لكن اذا زيد في العقوبة مصادرة في جميع أمواله كان ذلك ظما للعائلة  
أول زوجته وأولاده على الأقل وكفى بالعائلة انما أصيبت في رئيسها فلا تكون مصابة في حقوقها  
أيضا وحقوقها ألزم بالاحترام وفي أشبه الخزينة التي يتكون مالها من هذا البقايا كما كان  
تصاعد منه الروائح الكريهة التي تحدث العدوى بسببها

ولندكر هنا الاحوال الاعتيادية التي اختار المقنن فيها عقوبة على غير المجرم لتنال المجرم عينه  
(أولا) - المصادرة وهي بقية من بقايا التوحش ولا تزال مستعملة في جميع انحاء أوروبا وفي  
جرائم كثيرة أخصها التي تضر بالحكومة واعلم بأن المصادرة في الجرائم المضرة بالحكومة ليست  
عقوبة قانونية لان هذه الجرائم عبارة عن خروج فريق من الامة عن طاعة فريق آخر فيحصل  
الخصام بينهما والفريقان - منوالنية في الغالب وعليه فلا جريمة انما المصادرة في هذه الحالة  
احتياط يتخذ كل عدو بالنسبة لعدوه حتى تقل ذخيره وتتقدم مؤنته ومعالم ان الاحتياطات  
الحرية لا يستعان بها الا اذا أخطق الخطر واشتدت الحاجة ففي لم يكن هناك خطرات اوقات الوقت  
وجب العدول عنها أو تخفيفها على الأقل

والمصادرة عقوبة قبيحة سيما وهي لا تستعمل الا بعد فوات الخطر وليس فيها حكمة ولا تدبر لانها  
تسبب تلزم دوام الحق وتثبت حب الانتقام بعد حدوث مصائب من واجبات المقنن ان يجتهد في  
جلب ما ينسبها

(ثانيا) - فساد الدم وهو اختراع من المقننين ليستروا به المصادرة ومؤدام ان الحفيد اذا أجرم  
أبوه لا يرث جده وهو فساد من الغراية يمكن انما الفساد كل الفساد في عقول من اخترعوه وقلوب  
من جلبوا لانفسهم المعزة بنسبته اليهم

(ثالثا) - ضياع امتياز الطائفة بلجاية البعض من أعضائها ووجود قانون خصوصي لمعاقبة مدينة اندر من ذلك وعقدى انه لا يجب استعمال هذه العقوبة في حق أى مدينة أو طائفة لا تكون امتيازات امتناقية لمنفعة الحكومة

(رابعا) - حال أبناء السفاح ولا أقصده به حالهم من حيث الميراث فان حرمانهم منه ظلم كحرمان ثانيا الاولاد والبكر في انكثرت هو الذي يأخذ التركة دون ثانيا الاولاد وثالثهم بالطبع وربما نتج من اعطاء اولاد السفاح حقا في الميراث مشاكل شتى من حيث اثبات النسب ونفيه وانما أقصده به حالهم من حيث عدم أهليتهم للتقدم ببعض الوظائف العمومية وفقدانهم كثيرا من الحقوق الوطنية في بعض ولايات أوروبا لان هذه عقوبة حقيقية تنال بري الأبخاية في خطأ والديه

(خامسا) - الحاق المعرة بأقربا من ارتكب جريمة كبرى نعم ان رأى العام موافق على احتقار عائلة الشقي الذي اشتهر بالشقاوة لكن ذلك أتى بالتبعية للقانون والناس يتنازلون عنه اليوم قليلا قليلا

### (الفصل الخامس)

(في الضمان)

الضمان عبارة عن الزام شخص يخشى من بعض افعاله باحضار آخر يقبل ان يعاقب ان وقع الفعل المراد منعه ويظهر بادى بدء ان الضمان مخالف للقواعد التي قررناها قبل الآن فانه تعريض بري للعقوبة بدل الجاني وعليه يجب ان تكون منبتها أكبر من هذا المخطور حتى يجوز استعمالها وتلك المنزلة هي الاعتماد على الضمان في عدم وقوع الجريمة والتمكن من معاقبة شخص معين هو الجاني اذا وقعت

وغرة التضمين تأثيره العظيم في نفس المظنون به لانه متى علم ان أصدقاء كرام النفوس ضمنوه دل ذلك عنده على ائتمانهم اياه ومحبتهم له والامسا عرضوا أمه والهم وأنفسهم في نجاته حرية وشرفه فهم رهينة تقدموا اختيارا تودد اليه وبعيدان يكون من الدانة بحيث يستخدم نعمهم في الاضرار بهم وان لا يكون في قلبه مثقال ذرة من الشكر لصنيعهم فيجأه بالخيانة في المودة ويرضى ان يعيش منفردا بعنفه الوجدان ولو فرضنا انه طائش أو مجازف أو دنيء بحيث لا يمكنه ضمان نفسه من نفسه لو جئنا الضمان مفيدا أيضا لان ضامنه يراقب حركاته بالطبيعة وتيقظه لآعماله يغني عن اهتمامه هو بشخصه فيميلون الى هدايته ومنفعة هم من ذلك ميل النفس الى نوال طاعة غيرها ولذا في التمتع بالخدم التي تودعها الغير فضلا عن الاضامن من الحق في الخروج من الضمان في أى وقت شاء وهذه هي الاسباب التي كل الضمان بها مانعا من وقوع الجرائم

ومن فوائد الضمان انه يضعف النزاع لان فيه دأماً على حسن خلق المظنون به نوعاً أو على حاله وثروته فالضمان عبارة عن عقد تامين اذا أنت اطلب حبس زيد من الناس لمشروعه في ايدائك وصديق له يتقدم لانه يعلم ان هذه الشدة ليست واجبة قائلاً انا أعرفه أكثر منك واني أخبرك بكل تأكيد ان ليس هناك محل للخوف منه وانكي تكون على ثقة مما أقول قائلاً أقبل ان ينالني هذا العقاب عيونه ان تبين بعداني أخطأت في الاخبار

وبالجملة ففي الضمان ضرر الا انه يجب مقابله بما له من المزايا وأخصها عدم استعمال القسوة مع المظنون به على انه لو نشأ ضرر من الضمان فليس فيه نزاع ولا خطر لان الضامن يتلناه باختياره فان كان جازف أو أخطأ في الاعتقاد فلازمه على نفسه والضرر خاص به ولا يخاف غيره من وقوع مثل هذا الضرر به على ان الضمان انما يكون في العادة نتيجة الثقة فالرجل لا يضمن أخاه الا عالماً بان الخطر المنتظر ان يتحقق

ولنبعث الآن عن الاحوال التي يجوز استعمال الضمان فيها

(أولاً) - ينبغي استعمال الضمان لمنع الجرائم التي يخشى من وقوعها بين الاخصام أو التي تنشأ عن الشرف وأخصها المبارزة اذ الجانون في هذه الاحوال غير مجردين عن الميل الى اكتساب احترام الناس لهم وانما الشرف هو الذي يقضى بينهم الى التضارب والشرف يحرم كفرات النعمة أكثر مما يحرض على الانتقام خصوصاً اذا كان كثر ان النعمة هو استمالة في ضرر المنعم فان ضمن رجل ذا شرف فلا شك ان الضمان ينتج ثمرته

(ثانياً) - الضمان مفيد لمنع الجرائم التي تنشأ عن الخيانة في الامانة أو في الواجبات الناشئة عن الوظيفة اذ ليس أداء الوظائف قهرياً ومن الواجب ان لا تعطى الوظائف الا لذي ثروة أو ذي سمعة يكفل به أداء واجباته فان أخذ الضمان أيضاً فلا ضرر فيه على أحد وفيه فائدة

(ثالثاً) - للضمان منفعة عظيمة في بعض الاحوال السياسية مثل التحزب ضد الحكومة فان عدد اللجنة يكون كثيراً وكلهم مشتركون مع بعضهم وفي العادة يكون هؤلاء الاشخاص ضالين لا فاسدى الاخلاق ولهم على الدوام روابط وداد شديدة وتعداً كيدياً هدايا الشرف ولا يزال لهم علاقات محبة مع كثير من أعضاء الهيئة الاجتماعية وان خرجوا عليها فاذا ظهر تحزب يحسن طلب الضمان من الذين يخشى شرهم بالأكثر وایس الضمان ضعيف التأثير في هذه الحالة كما يظهر في أول الامر لان رؤساء العصبة ينزعجون عندما يعلمون ان الحكومة تراقبهم ومن جهة ثانية ما يوجد عند المتحزبين من احساسات الشرف وما يلجؤهم اليه الحال من وجوب الشكر اضا منهم بقضى عليهم بالعدول عن مشروعاتهم



(رابعاً) - ينبغي الضمان لعدم هروب المتهم وقت طلبه وفائده في هذه الحالة وضع حد فاصل بين الشاخص وأغراضه لئلا لو كان مرتكباً أو منساهلاً في واجباته لسهل عليه تمكين المتهم من الفرار بحيث لا يتألم بعد ذلك بحجة الإفراج المؤقت فينبجوا المتهم من العقاب البدني بالطبيعة وربما تجب أيضاً من العقوبة بالغرامة ويكون في وسعه أيضاً أن يبدل أشد العقوبات بالنفي وهو طرف لا يتمكن منه إذا حذر عليه الإفراج بغير الضمان الكافي

أما العقوبة التي تنال الضامن أن وقع ما خيف منه فأنها مدنية لا غير لأنها لو كانت غير ذلك لاقبها الناس وصارت بحيث لا تعويض فيها ثم إن العقوبة المالية تنقلب إلى بدنية فيجبس المحكوم عليه أن يجز عن الأداء ولكن لا يتحول الحال من أحداً أمرين فإما أن الضامن يكون مثلاً وقت الضمان فيكون غش المحكمة وإما أن يكون الأفلام حاداً بعدد وكان يجب عليه أن يتخلى عنه بالطرق القانونية وعلى كل حال فالضامن لا يلزم إلا نفسه ومع هذا يجب على المحكمة أن تميز بين الخطأ والمصيبة كما هو الواجب مع جميع المأسرين خصوصاً إذا كان الضمان هو سبب الاعتسار فتجب الشفقة إلى حد لا مزيد عليه

## (الفصل السادس)

### (في اختيار العقوبات)

لكي يكون العقاب موافقاً للقواعد التناسب التي بينها فيما سبق ينبغي أن تجتمع فيه الصفات الآتية (أولاً) - يجب أن يكون العقاب قابلاً للزيادة والنقص أعني أن يكون منقحاً مما وهذه الصفة توجد تماماً في العقوبات المتجددة أو الدورية كالحبس والنفي فإنها تنقسم إلى أجزاء متنوعة وكذلك العقوبات المالية

(ثانياً) - يجب أن يكون العقاب مساوياً لنفسه بالنسبة لجميع المتهمين في تهمة واحدة حتى يطابق إحساس كل واحد منهم وذلك يستلزم الالتفات إلى نوع المتهم وسنه وحالته المدنية وفقره أو ثروته وطباعه وغير ذلك من الأحوال العديدة والاصار العقاب ضعيفاً بالنسبة لبعضهم شديداً على الآخرين فيزيد عن غرضه أولاً يصل إليه مثلاً لو حدد القانون قيمة الغرامة فلا تكون مساوية لنفسه بالنظر لاختلاف ثروته المحكوم عليهم كذلك النفي تارة يكون باهظاً بالنسبة لزيد وكالعدم بالنسبة لعمرو

(ثالثاً) - يجب أن يكون العقاب مناسباً بحيث يكون للإنسان منه رادع عن ارتكاب الجريمة الكبرى إن كان في مكانه أن يرتكب جنايتين صغيري وكبرى من نوع واحد وذلك لا يكون إلا

إذا تحقق من أن الجناية الكبيرة تجلب له العقوبة الكبيرة فينبغي إذن أن يكون العقاب بحيث  
يتيسر للمرء أن يرتبه بفكره ويقدره حق قدره ونواله. هذا الغرض طريقان الأول أن يراد على  
العقوبة شيء من جنسها مثلاً يراد على الخمس سنين التي هي عقوبة جريئة كذا ستان إذا اقترن  
بالجريمة حال يوجب التشديد الثانية أن يضاف إلى العقوبة عقوبة أخرى ليست من جنسها كفقده  
الشرف

(رابعاً) - أن يكون العقاب موافقاً للجريمة لأن وجود المناسبة بينهما يجعل العقاب حاضراً في  
ذهن من يريد الجناية مؤثراً على فكره والقصاص أعظم عقوبة تتوفر هذه الصفة فيها فالعين  
بالعين والسن بالسن وهكذا من أعظم ما يكون في المطابقة لأن مراد الجناية بتذكير العقوبة مهما  
قصر عقابه إلا أن القصاص صعب التطبيق لما يلزم فيه من الدقة وموافقة التأثيرات وفي  
الغالب يكون باهظاً وهناك طرق مطابقة أخرى نجد ما إذا نظرنا للسبب الذي بعث المتهمم على  
ارتكاب الجريمة فنعاقبه من حيث أخطأ لأن في السبب بياناً لميله بالطبيعة فإن دلنا ذلك على  
أنه شره حريص على المال عاقبناه بالغريم أن كان مقتدرًا عليه وإن كان سقيماً عاقبناه بالتجبيه  
والاذلال وإن كان ممن يركن إلى البطالة قهرناه على العمل وإفادتهم موتاً يسكيهم من  
ذكر هذه الصفة في العقوبة بحيث ظن أنها تمنع كل غرض ذاتي فيها فقال إذا أخذ المقتن عقوبة  
من طبيعة الجريمة فقد اتصرت الحسرية وارتفع الهوى في العقاب وصار العقاب غير آت من  
الواضع بل من الجناية نفسها فلا يكون المرء معاقباً من عند أخيه (راجع روح الشرائع باب  
١٢ فصل ٤) ثم استرسل في هذا الفكر ولم يلبث أن أخطأ في استنتاجاته لخطئه في مقدّماته  
لأنه يقول يلزم معاقبة الجرائم الدينية بعقوبات دينية كعرضه الطرد من المعابد عقوبة لمن ينتهك  
حرماتها وهو عقاب لا معنى له لأن منتهك المعابد لا يتأثر أن يحجر عليه الدخول فيه

(خامساً) - أن يكون رادعاً إذا كان العقاب الحقيقي لا يؤثر عند الناس إلا إذا كان ظاهراً والفن كل  
الفن في تعظيم العقاب في الظاهر بدون تعظيمه في الحقيقة ويتوصل إلى ذلك باختيار العقوبة  
والاحتفال بتنفيذها فلو تمكنت العدالة من أن يكون لها ترتيب كما يحصل في الماء بذكرها فورا  
مبيناً لأن التنفيذ جهاراً عبارة عن تحزين عموماً يحدثه الواضع في نفوس الأمة وهي مجمعة وله  
من الأهمية والتأثير ما يفوق الوصف إذا لم يكن من جهة الصورة والحقيقة لعلم الناس أن  
ذلك نتيجة جريئة كلهم عالم بها وعندى أن تكون مناظر التنفيذ أعظم أثراً من مناظر الألعاب  
التيارية لأن الغرض الوحيد من العقوبة متوقف عليها ويكون في التشخيص رجال المحكمة  
والمشقة والسيافون بلا يسهم ويلبس المحكوم عليه لباساً خصوصياً وتقرأ الدعوات الدينية

ويكسى السيف حلة سوداء علامة على الحزن ليزداد الفزع ويحتفى عن أعين الأمة لأنها تظلم  
بجمعها مع أنه نافع في الحقيقة ولو كان للأمر الصورية بقضاء ودوام لكن المظهر عن حقيقة  
لكنها لازمة لحفظ تلك الظواهر

(سادسا) - ان يكون فيه تدبير اى عدم اسراف بحيث لا يكون فيه من الشدة الا ما كان ضروريا  
للعصول على الغرض المقصود منه وما زاد عن ذلك فهو ضرر محض فضلا عن وجود محظورات فيه  
من شأنها فوات غرض القضاء وهذه الصفة توجد خصوصا في العقوبة المالية لان الالم الذى  
يصيب المحكوم عليه يشعر به المحكوم له لئلا يباحا

(سابعا) - ان يكون قابلا للرد بحيث يكون ضرره قابلا للتعويض اذا تبين انه حكم به خطأ وهو  
أمر من الزم الواجبات مادام الظن يطرأ على الشهادة والظواهر خداعة وليس للناس ما يعززون به  
الحق من الباطل بوجه قطعى ولقد شاهدنا كثيرا ان الرجل يتم وتضعفه الحجج عن دره ثم ته  
فيقضى عليه وبعد ذلك تظهر براءته وما أضعف الانسان وأكثر خطاه تراه يحكم كأنه ذات  
محدودة ويعاقب كأنه معصوم وان عن الزال

ويضاف الى هذه الصفات السبعة ثلاثة أخرى أقل أهمية منها لكنها تزيد العقوبة تحسينا اذا تبسرت  
من غير اخلال بالغاية المقصودة

فن محسنات العقوبة ان تكون مصلحة للمحكوم عليه وأقصد بذلك انها تحدث تأثيرا في نفسه ينتج  
عنه اقلاع عن خلقه وعاداة الذميمة وان يكون هذا المؤثر غير الخوف وينال الواضع هذه الغاية  
اذا التفت الى سبب الجريمة فوضع لها عقوبة من شأنها اضعاف هذا السبب في نفس الجانى لذلك  
يجب ان يكون الحبس التأديبي منتظما متصل فيه كل فريق من المحكوم عليهم عن الآخر حتى  
يعطى لكل ما يناسبه من وسائل التربية والتدريب

ومن ذلك ان يكون العقاب معدا لقوة الاضرار من الجانى وهى غاية أسهل نوالا من السابقة  
اذ يكفي لاجلها الحبس الابدى وقطع اليد مثلا وهكذا الا أن ذلك يؤدي الى التطرف في تشديد  
العقوبة وما صارت عقوبة الاعداء كثيرة الامن هذه القاعدة مع ان الاحوال التى تعذر فيها  
اعدام قوة الاضرار مع الحياة نادرة جدا كالحرب المدنية لان الحزب ان دام رئيسه كان ذكرا اسمه  
مثيرا لخواطره ومع ذلك فالعقاب بالموت هنا لا يعد عقابا حقيقيا وانما هو عمل من أعمال اعداوة  
باتيه فريقا يتقيا شرا الفريق الثانى

ومن محسنات العقوبة ان يكون فيها ارضية للجنى عليه لان في ذلك حسم الضرر الرتبة الاولى  
وللانزعاج في آن واحد وهذه الصفة توجد في العقوبة المالية



ولنفرد من هذا الفصل بملاحظة عمومية مهمة جدا ذلك انه يجب على المقتن في اختيار العقوبات ان يتجنب ما يجرح الاحساس الثابت في الازهان منها فان رأى ان الامة اعتقدت قبح عقوبة وحكمت عليا بذلك وجب عليه ان لا يضعها في القانون وان اجتمعت الصفات السابقة كلها فيها لانها انما تضر بغير فائدة فمن الضرر ان تجرح احساسات الامة بوضع عقوبة مكروهة عندها فكان المقتن يعاقب عموم الناس لا المذنب وحده فتتخلع القلوب عن القانون وتأتي ان تساعد المحاكم في كشف الحقيقة هربا من تلك العقوبة وتسير الامة عدوة للقانون مع انه يجب ان تكون معينة على تنفيذه فهذا سهل للتمهل الهرب وذلك يغض الطرف عن الاخبار بما وقع منه والشاهد يمتنع عن الشهادة ما أمكنه ويثبت في الازهان ان من العار خدمة القانون في هذه الجريمة وربما تعاطف الاشرار في تعرض الناس بالقوة لمأذمة مأموري القضاء ولتنفيذ الاحكام هنالك يضعف القانون ويتمتع الجاني بنظر الامة عليه

واعلم بان الناس لا تكره عقوبة ما الا اذا لم يعتن باختيارها أما اذا كانت جامعة لما ذكرناه من الصفات قدرا لطاعة أقرها العقل واحترمتها العامة من غير شك اذ يقع في اذهان الجميع انها عادلة معتدلة مناسبة للأفكار مطابقة للجرائم متدرجة في الشدة على حسب خطيئة الجناية وينظر الجميع الى الحكومة بصفة أب رحيم يضع الامور في مواضعها فتميل أفكارهم اليها ومتى صارت الامة من حزب القانون قل أمل المجرمين في الهرب من العقاب

### (الفصل السابع)

#### (في تقسيم العقوبات)

اذا نظرنا الى كل عقوبة على حدتها وجدنا انه يتعدا استجماع الصفات اللازمة فيها ولذلك يجب تنويع العقوبات وجعلها أقساما متعددة كما ان الطبيب يحتاج الى تنويع الادواء واستعمال طرق مختلفة في مداواة المريض ومهارته هي في معرفة جميع الادواء والجمع بين البعض منها وجعلها صالحة للحالة التي هو فيها

أما فهرست العقوبات فهو فهرست الجرائم بعينه فالضرر الواحد يكون عقابا ان أصاب الانسان بقوة القانون ويكون جريمة ان أتاه من انسان مثله وكان مخالفا للقانون وبالجملة فطبيعة الضرر واحدة ولكن بين التيجتين ما بين المشرق والمغرب فالجريمة تزعم الخواطر والعقاب يثبت السكون وهي عدو للجميع وهو حفظهم وهي تقييد شخص او ضرر العموم وهو يضر شخصا ويقييد الامة بتمامها فان منعت العقوبة صار الاجتماع ملهى العاب النهب والاعتصاب واشتل نظامه

وان وجدت هـ دأت الخواطر وعاد النظام وضعف كل انسان فتأيد السلطة العامة اما أنواع العقوبات فهي الآتية

(أولا) - العقوبة الرئيسية وهي التي تعدم الجاني حياته (ثانيا) - العقوبة المهينة وهي التي تحدث المأحسنة انيا وقتيا بالحكم عليه (ثالثا) - العقوبة الدائمة وهي التي تحدث أثرا باقيا في الجسم كالكي بالنار وقطع الاعضاء (رابعا) - العقوبة الفاضحة وهي التي تعرض المحكوم عليه لاحتقار مواطنيه كالحكم عليه بطلب العفو من المصاب (خامسا) - العقوبة المنجزة وهي التي تحدث عند المحكوم عليه الخجل من عمله وتوجب لوم الناس عليه من غير تحقير ولا امتنان كالتى يعاقب بها الوالد الرحيم ابنه المحبوب (سادسا) - العقوبة الاستمرارية وشدة في مدتها ولولا المدة لصارت كالعدم مثل النقي والحبس وهكذا وتكون أبدية أو مؤقتة (سابعا) - العقوبة المقيدة وهي التي يقتصر فيها على مضايقة الجاني كمنعه من الاحتراف بكذا أو من الوجود في مكان كذا مما تميل نفسه اليه (ثامنا) - العقوبة الالزامية وهي التي تلزم الانسان بعمل أمر يريد أن لا يفعله كجبره على الحضور امام الحاكم في وقت معين وليلاحظ ان العقوبة ليست في الجني نفسه وانما هي في الالزام به (تاسعا) - العقوبات المالية وهي حرمان الجاني من نقده مدين أو من عين يملكها (عاثرا) - العقوبة الملحقة بالمالية وهي حرمان الجاني من شبه الملكية أعنى من الخدم التي يؤديها اليه شخص معين سواء كانت بسيطة أو مهافائدة مالية (الحادية عشرة) - العقوبة المشخصة وهي التي لها ارتباط شديد بالجريمة بحيث تكونان متلازمتين في الذهن وهذه العقوبة ليست قسما قائما بذاته لانها تدخل تحت الاقسام العشرة السابقة وانما التلازم يأتي من طرق التنقيذ مثلا لنفرض ان الذي يزيغ العملة لا يعاقب بالموت بل بعقوبة أخرى دائمة ككتابة مزيف بالنار على جبهته ورسم قطعتين من السكة المستعملة بالنار أيضا على خديه لاشك ان العقوبة تكون مشخصة للجريمة تماما

وكذلك في عقوبة تخطف الاطفال يمكن أن يضاف اليها جعل صورة طفل في رقبة الجاني مجوفة من الداخل مرسومة من الخارج ويوضع في داخلها ائقال كما يأمر القاضي ويحملها زمنا معينا ولا بأس من لباس المجرمين في الحبس التأديبي ليعاير رسم عليه علامة الجريمة التي ارتكبها كل واحد منهم فلا يفرقهم تذكر جريعتهم فقيامهم وقعودهم كأنه منادى بسلطة القانون والاعمال في نزع هذا العار وليس التوب الاعتيادي يعيل بهم الى سائر الطرق المثلثي

## (الفصل الثامن)

بيان العلة في تنويع العقوبة

قدمنا ان اختيار العقوبة يلزم فيه اعتبار امور كثيرة ومنها الصفات الواجب استجماعها في العقوبة ككونها قابلة للزيادة والنقص ومساوية لنفسها واطابقة للعقوبة وغير ذلك وقلنا ان من الصعب اجتماع تلك الصفات كلها في عقوبة واحدة ولذا وجب التنويع فيها وتقسيمها الى اقسام مختلفة حتى تحصل على المقصود

ولو جاء نامقن بموضوع قانون للعقوبات مبني على هذه القواعد لعدنا الناس تخيلا لطيفا يستحيل ابرازهم الى عالم الفعل والتقنين لانهم تعودوا النظر الى مثل هذه المسائل بعين الفتور والاعضاء وأفوا اليأس وعدم التصديق بما يجلب سعادة البشر ولذلك هم أسرع الى تقديم هذا الاعتراض الساذج لكونه يلائم كساحهم ويوافق ضعفهم عن القيام بالواجب الآن هذا القانون قد وضع وهذا المشروع قد برز فعلا الى عالم العيان مؤسسا على ما قدمناه من المبادئ والاصول وليس له صفة تميزها الا أنه واضح العبارة بسيط المادة عظيم الجمع والتدقيق على ان جميع القوانين الجنائية المستعملة الى وقتنا هذا لا تزال صعبة المأخذ بعيدة الفهم مبهمه للغاية مع انهم تات الا بعض الغرض المقصود

ولقد وجب علينا ان نتوقع العقوبات ان توفق بينها وبين الجرائم وأن تدل على طرق جديدة لتصير العقوبة رادعة عن الجريمة مشخصة لها الا ان من الناس من يؤيد مذهبنا مبدئيا ويرده من حيث التنفيذ ولكننا نقول ان من طبيعة العقوبة ان تثير النفوس منها اذا لوحظت دون جرمتها على أن الرأي المبني على الاحساس والتخيل متغير لاثبات فيه ولهذا يجوز أن يرى زيد عقوبة كذا باهظة جدا وعمر ويحسبها أقل من الواجب

واستأريد أن أدفع هنا سوى اعتراض واحد قالوا ان تنوع العقوبات مستلزم لشدها وهو خطأ لان كثرتها وتنوعها دليل على غزارة علم المقتن وعظيم اعتناهم بها أما اتخاذ نوع واحد من العقوبات أو نوعين فهو برهان على الجهل بالمبادئ القانونية والبحث بالنسبة الواجب ايجادها بين العقوبة والجريمة ويمكنني أن أذكر كثيرا من الولايات التي اشتد فيها الاستبداد وتأخر التمدن وكلها لا تعرف سوى طريق واحد في العقاب ويقدر البحث في طبيعة الجرائم وأسبابها وصفاتها وأحوالها تظهر لك ضرورة تنويع العقوبات لاجلها ان الجناة الذين هم أعداء الهيثم لا اجتماعية في الداخل الذين يحاربونها جريا عندها تنوع الحركات قد جمعوا بين طبائع جميع الحشرات المؤذية



فهذا يستعمل الغلظة وذلك يعيل الى المواربة والانداع والكل قادر على لباس مقصده ثوبا جديدا والوصول اليه بطريق مخصوص ولهم جميعا في السر أعوان ونصراء ولقد طاربتهم الهيئته ولم يخضعوا حتى الآن بل لا يزال عصيانهم موجودا والحق في هذا على نقص الاحتياطات القانونية وعدم صلاحية الآلات التي استعملت في قمعهم منذ القدم الى وقتنا هذا اذ من المحقق انه يجب استعمال قوة وفكر في حماية الأمة ومنع الجرائم كبر وأوسع مما يلزم لها اجتماعا وارتكاب تلك الآثام واذا أردت أن تعرف ان كان القانون قاسيا أو رحيمًا فانظر كيف يعاقب على الجرائم الاعتيادية وهي التي تضر بالملكية تر جميع القوانين التي وضعت الى الآن قاسية في هذا الموضوع لان واضعها أخطأ في اختيار العقوبات وفي تخصيصها الى الجرائم فاردوا جبر هذا الخلل بالتشديد واللازم وضع عقوبة خفيفة للجريمة التي تضر بالملكية حتى يمكن وضع عقوبة أشد لتضر بالنفس لان الضرر الاول يمكن التعويض والثاني غير ذلك وربما كان الضرر الاول واهيا جديبا استعمال التأمين على الاملاك ولكن مال قارون لا يفي باحياء قتييل ولا يرد ما أحدثته الجريمة في الناس من الهلع والازعاج على انه ليس المراد معرفة القانون ان كان قاسيا أولا فان ذلك من الشطط بل الواجب النظر في هل هذه الشدة لازمة أولا

ان من القساوة تعريض الجناة الى ألم لا فائدة فيه وهم كذلك اذا شدد العقاب كثيرا ولكن أشد قساوة من ذلك ايلام الأبرياء وهم يألمون اذا خفف العقاب بحيث يضيع تأثيره وخلاصة القول ان تشويع العقوبات كمال في قانونها ويجب على المقتن أن يتصر على احساسه فلا يرجع عن اتخاذ هذه الأنواع والسير يخاف ايجادها لما فيه من نفع الهيئة الانسانية فلا يستوى من يعاقب على كل أمر بالموت بمن يبحث عن حقائق الجرائم ويعاقب على كل منها بعقاب يناسبها

### (الفصل التاسع)

بحث في بعض العقوبات المستعملة - العقوبات المحزنة

العقوبات المحزنة لا تليق بكل جريمة لانها لا تكون خفيفة بالنسبة لجميع الناس ما خلا الطبقة السفلى غالبا وكل عقاب جسماني ينال المجرم علنا مخدش للشرف وهو كذلك ان أصابه في السر وتضيع منه هزية العبرة به

والعقوبة المحزنة الاعتيادية هي الضرب بالسياط وأقبح ضعة فيه انه ليس واحدا بالنسبة لجميع الناس فتارة يكون خفيفا جدا وتارة يكون مؤلما ايلاما مارعا ترهق معه الروح جامداً من اختلاف نوع السياط وقوة الضارب ومنزاج المضروب والمقتن الذي يأمر به جاهل بما يضع والقاضي الذي يحكم به جاهل مثله على التقريب وزد على هذا ان التنفيذ يكون هوائيا والسياط

مستعمله في انكساره للعاقبة على السرقة التي لم تبلغ قيمتها شئنا واحدا وفي ذلك مورد ثروة لصاحب  
السياط فلا يتألم منه الا السارق الذي لم يتفق معه من قبل

### (العقوبات الدائمة)

اذا اعتبرنا كل واحدة من العقوبات المحزنة الدائمة على حدتها وجدنا انها لا تقبل التنسيب والترقي  
لان اخفها لا يوجد الا بدرجة عالية فمنها ما تشوه الوجه ومنها ما تفقده وظيفة بعض الاعضاء ومنها  
ما تفقده الاعضاء كخدع الانف وقطع الاذن والرجلين أو اليدين ولا يجب استعمال قطع آلة  
العمل في الجرائم التي يكثر وقوعها كالقتل والتهريب وامثالها مما هو مسبب عن الفقر والحاجة  
اذ لا ينفع بالجرم بعد تكسيحه فان انقضت عليه الحكومة كان العقاب باهظا وان تركته آل أمره  
الى اليأس والمات ولقطع الاطراف محظوران الاول انه لا يقبل التمريض ولا التخفيف الثاني  
انه يشبه العارض السعالى فلا فرق بين من فقد ذراعه في الحرب ومن فقده بسبب جريمة ما  
وعليه وجب ايجاد مميز يخل به الجرم وينجويه المسكين من الفضيحة وعندى ان الاولى الغاء هذه  
العقوبات أو ادخالها للجرائم النادرة التي تشاكلها

وللعقوبة المذكورة تأثير مهم ولكنهم أساءوا استعمالها فكم من طرارين أو شبانين لم يسرقوا الا  
اندفاعا عن غواية تمرو ولا يبقى لها أثر في النفس وهم أقرب الى الرجوع الى الخير من التمادى في الشر  
لولا محل للعقاب بينهم وبين ذلك لانهم ان عوقبوا بعقاب دائمى تعذر عليهم ارجاع شهرتهم بين الناس  
كما كانوا قبل الجريمة وفاتهم ان يستروا خطأ ساعة وان استغفروا وتابوا بقيت العار أما عقاب من  
يصنع النقود الزيف بعقوبة دائمة فهو في محله لان ذلك تنبيه المن يعاملهم وهو لا يفقد بذلك العقاب  
طريق تكسبه فالتاس يمتثلون منه من حيث التجارة مثل لا ولكنهم يستعملونه صانعا أما اذا وقع  
هذا العقاب على من سرق أول مرة فقد انسدت في وجهه طريق المعاش اذ لا يجد من يستخدمه فلا  
تنفعه التوبة ولا تفيد التقوى وكأن الملقن أكرهه على ارتكاب الجرائم

واعلم ان علامة العار الدائمة لا تستحسن الا للدلالة على مجرم مضر بالهيئة فيبقى شره كل من رأى  
العلامة فيه أو لتحقيق تنفيذ عقوبة أخرى فان كانت الجريمة مستلزمة للعار وجب ان تكون  
العلامة مصاحبة للسجين المؤبد لكي يمنع هرب المحكوم عليه اذ تكون العلامة سلسله تغله  
وبذلك يصير السجين مهربه اذ حاله يكون في الخارج اسوأ منه في الداخل ولكي تكون العلامة  
تامة الظهور فيبقى ان تستعمل الجواهر ذات الالوان صبغة بدل الكي بالنار

### (العقوبات الفاضحة)

العار الذي يلحق الجرم من العقاب هو من أهم الوسائل التي تؤثر في الاخلاق تأثيرا حسنا الا ان

أفكار القوم في هذا الموضوع غامضة متضاربة والطرق التي استعملت للوصول الى هذه الغاية ناقصة فيؤخذ من مذهب الشارحين ان العار أمر واحد غير قابل للتجزى والانقسام فلا يتغير بتقص أو زيادة ولو كان مذهبهم صحيحا لعدا الحكم بالعقوبة التي من شأنها الفضيحة من سوء السياسة فضلا عن خروجها عن جادة العدل اذ أنه يلحق في هذا الحالة كل مذنب مع ان الجريمة تختلف شدة وضعفها وما لا يستحق صاحبها عليها عقوبة تستلزم العار وانا نقول بأن العار قابل للزيادة والنقص والتجزى متى استعملت الحكمة في الحكم به فهو بالنسبة للآداب كالقدارة بالنسبة للجسم وظاهر ان الفرق عظيم بين من يتلوث بجره من ثوبه وبين من يكسوه الطين من رأسه الى قدمه

كذلك قولهم فقد الشرف بجملة مبهمه المعنى والمقصود منها غير واضح وهي تشمل على فرضين كاذبين الاول ان الشرف خير لكل منه نصيب الثاني ان الشرف خاضع لحكم القانون وتحت تصرفه يعطيه من يشاء ويسلبه من يشاء ولو أنهم استعملوا لفظة خدش الشرف لكان ذلك أولى لان معناها قابل للزيادة والنقص بخلاف لفظة العار

والعار بمعناه المستعمل في العرف يلحق بالمجرم لا بالجريمة وهو من هذه الجهة أشبه شيء بلفظ يؤدي غير المعنى المراد منه ولو كان العار يلحق بالجريمة تنقسم الكان فآثيره أشد وأبقى ويسرقة يديره بحسب درجة الفعل ومعلوم انه يلزم في الوصول الى هذه النتيجة ان يوجد لكل جريمة خدش شرف مخصوص

ولانصل الى انقضاء هذا المشروع من عالم القوة الى عالم الفعل الا باتخاذ آلة جديدة في تقنين العدالة واصطناع نقوش ووسامات وملابس وصور مختلفة الاشكال متنوعة الاوضاع تنطبق كل واحدة منها على جريمة معينة وبالجمله يلزم اتخاذ علامات تنطق امام العيون وتؤثر على الخيل بواسطة الخواص بحيث تحدث في الذهن تلازما بين الجريمة والجرى الذي يلحق صاحبها بسببها وبهذه الوساطة يتسمر لنا ان تحول غضب الامم على المجرم وبجريمته لانه الآن أقرب الى القانون والقضاء منه اليهم اولا يشعرا الواضع من تقليد مظاهر الملائه لان ملازمة علام الجريمة للمجرم لا تكون عبارة عن مظهر للقوة والسيطان أو منظر يسخر به الناس بل تكون مرأى يعتبر به القوم اذ يفقهون منه وجهة العقاب الادبية فيستد احترامهم للعدالة حيث يعتقدون انما في القيام بما عهد اليها تشتغل بإفادة الغير وعبرته أكبر من اطفاء نار الانتقام والتشفي

ولذلك كانت عقوبة عرض المتهم على العامة من أعظم العقوبات بعدا عن المساواة وهي عبارة عن وضع المحكوم عليه في محل عموى معرض للناس تفعل به ما تشاء فاحيانا تحييه القوم ليخرج ظافرا



واحيا ناعقته وتذيقه كاس المنون حكم على أحد الكتاب به هذه العقوبة منذ بضع سنين لمقال هجو صدر منه فلما جئ به الى المكان المخصوص انقلب المنظر مدرسة هو استاذها وكل يمر عليه مؤديا واجب التعظيم والاحترام

وحكم به أيضا سنة ١٧٦٠ على كتي لكونه باع رسالة اشتملت على قذف وقول يشير الفتن فعند ما أوقف في ذلك المكان اكتب الحاضرون فجمعوا له ما يزيد على مائة جنية ومنذ قليل حكم به على رجل اعيب شنيع فذبحته العامة والشرطة تنظر اليها من دون ان تدافع عنه لذلك قام موسيو بورك في مجلس الامة منذراهم هذا الامر الشنيع فقال ان الرجل الذي يستوفي جزاءه لم يخرج عن حياية القانون فلا يجب اذن تركه لتفترسه الحيوانات الكاسرة فاستحسن السامعون مقاله ومع ذلك بقي الامر كما كان مع انه من السهل منعه بوضع سياج من حديد حول المكان الواقف فيه المحكوم عليه

### (العقوبات الدورية)

تصلح العقوبات الدورية كالنفي والحبس لعدد كثير من الجرائم الا انها تستلزم امعان النظر طويلا في احساس المحكوم عليه والمؤثرات التي يتأثر بها فالنفي مثلا لا يكون عقابا بالامساواة فيه البتة ان قضى به بغير اختيار وتميز فهو يختلف باختلاف طبقات الناس وحالتهم فهم من لا يعيل الى بلده ومنهم من تكاد ترهق روحه لفارقة منزله وماله وهذاذو عائلته وذلك منفرد بنفسه ومن الناس من تسددونه طرق الكسب ومنهم من يجد في النفي سبيلا للهرب من دائنيه وكذلك يختلف ذلك العقاب باختلاف السن والنوع لهذا يجب ان يكون للقاضي سعة في اختيار هذه العقوبة وتطبيقها والاقتصار على تقنين القواعد العامة ليس الا

كان من عادة الانكليز قبل استقلال امريكا ان يرسلوا عددا كبيرا من المذنبين في مستعمراتهم وكانت هذه الغربية استعبادا للبعض ونزهة للباقين فالصغار التي هم بحسن بفسادهم خاطروا السياحة كان يعد نفسه أحق ان لا يقترب جريئة حيث انما طريقهم الى الحصول على مقصده وصاحب المهنة كان يجده يابا فسيحا يكسب منه وأما الذين لا شان لهم الا السرقة فانهم كانوا يسرعون بالعودة ليقتربوا جريئة يحكم عليهم فيها بالاعدام فيرتاحون من حياة ثقل جملها هذا والجميع مهملون لا طبيب يعولهم ولا الحكومة تساعدهم فهم وشأنهم ما نوا من الفقر أو أفنتهم الامراض فلم يكن في العقوبة عبرة للناس فضلا عن عدم حصول الغرض المقصود منها كذلك ارسال المذنبين الآن في بوتاني باي (١) لا يفيد شيئا فقد اجتمعت فيه المعايير كلها وخلت عن الفضائل التي يجب وجودها في العقاب

(١) مستعمرة انكليزية على شواطئ جال الجديدة بأستراليا

أعدت الحكومة مقاماً في بلاد بعيدة وقالت من يريد سكناه فليرتكب جرماً وهو حق وخيط في  
الأمور بغير عقل إذا التقرب من أعظم شيء يمتناه المعدمون فلا يصح أن يشترط في أنالهم أياماً أن  
يكونوا من المجرمين لأن في ذلك غواية للناس وهو قبيح ويجب على القانون أن يعقب بين المراء  
وشهواته لينع وقوع الجرائم والآثام

وأما السجون فلا يمكن الحكم به لاحتياها من عدمها قبل أن تبين جميع الوازم الواجبة في بنائها  
وإدارتها الداخلية إذا السجون الأقلي لا تحتوي على كل ما يمكن للفكر أن يتخيله من البواعث  
القوية التي تفسد الجسم والروح معا

ولو اعتبرنا السجون من جهة بطلالة الموجودين فيها الرأي أنها تستلزم مصاريف باهظة وتؤدي إلى  
فساد عظيم لأن استمرار البطالة يضعف ملكات الشخص ويوجد اختلالاً فيها وتفقد به العضلات  
ما كان فيها من القوة والتمرن والمسجون مجرد عن شرفه بعيد عن عاداته في العمل فلا يخرج من  
السجن إلا مندفعاً نحو الجريمة يبعثه على ذلك العوز ثم انه خاضع لاستبداد بعض الموظفين الذين  
تفسد أخلاقهم عادة المناظرة أصحاب الجرائم والتعود على الظلم لذلك يأتي عليهم من المؤثرات المحزنة  
المؤلمة ما يفوق الوصف فيحدون على الهيئة الاجتماعية ويؤل أمرهم إلى التجلد على احتمال  
العقاب فمن الجهة الأدبية ترى السجن مدرسة يتعلم المسجون فيها الشقاوة والشروع بوسائل أشد  
تأثيراً في النفوس من التي تستعمل في تعليم الفضيلة لأن الملل وحسب الانتقام والحاجة من البواعث  
التي تعين على هذا الفساد فكل ما في النفس من القوى يتجه نحو الشر واشقى مسجون يوصل إلى  
غيره شقاوته كذلك ينتقل الحبس إلى البسيط والفساد إلى الصالح والمكر إلى الساذج وهكذا  
وبالجملة كل شيء يشين القلب ويعكر صفاء التخیل يدخل في نفس المسجون كأنه قائم مقام ما هو فيه  
من اليأس وكلهم قد جمعهم جامعة واحدة فهم يتبادلون يد المساعدة ليخلصوا من نير العار فينبون  
على اطلال الشرف الاجتماعي شرفاً باطلاً من البسالة والموبقات ونسيان المستقبل وبغض  
بني الإنسان وهكذا ينتقل كثير من هؤلاء المساكين إلى حب الجريمة وتعشق الشقاوة بعد أن  
كان في الامكان أرجاعهم إلى الفضيلة والسعادة

ثم إن المجرم بعد اذ امددة عقوبته في السجن لا يجب إطلاقه من راحته في الهيئة الاجتماعية من غير  
اختباره وأخذ الاحتياطات اللازمة بالنسبة إليه أما نقله دفعة واحدة من حالة كان فيها تحت  
المراقبة والقييد إلى حالة يكون فيها مطلق الحرية وتركه مضغة في أفواه الغواية التي تنشأ عن العزلة  
والانفراد والحاجة واعية في يد الشره المسبب عن الحرمان زمن أطويلاً فغير لائق لأن فيه ذهولاً  
عن الواجب الإنساني الذي ينبغي للقتل الالتفات إليه ولقد نشاهد في (لندره) عند الافراج عن

مسجون في القيد (١) انهم يقيمون أفراح الجرائم ويتشرون في انحاء هذه المدينة العظمى كالذئاب  
الجائعة التي صامت عن الأكل مدة طويلة ووجدت نفوسها بعد ذلك بين قطع من الأغنام فلا يلتقي  
القبض فانياعايم بما اقترفوه من الآثام الجديدة لا بعد ان يكون الامن قد ضاع في الطرق العمومية  
وفي شوارع العاصمة

### (في العقوبات المالية)

هذه العقوبات ثلاث مزايا كونها تقبل التسديد وتوفي بالغرض المقصود من العقاب وتصلح  
للتعويض على المجنى عليه ولكن تذكر القرا بان العقوبة المالية تكون غير متساوية بالنسبة  
لجميع الناس اذا قدرت قيمتها على أن ترى هذه الملاحظة البديهة قد فانت على جميع المقتنين  
فانهم قدروا الغرامات من غير التفات الى ما يناله المجرم من الحرية وما يألم به المجنى عليه منها وما يقدر  
على أدائه الخاني لذلك كانت الغرامة كأن لم تكن بالنسبة للبعض وخرايا بالنسبة للآخرين  
الابتدكر المقتن ما كان من أمر ذلك الشاب الوقيع في (رويه) الذي كان يصفع المارة ويقدم لكل من  
صفعه الدينار الذي هو قيمة الغرامة المنصوص عنها في الألواح الاثني عشر فعلى من أراد تقرير  
العقوبة المالية ان يلاحظ في تقديرها اثر وثلاثي أي انه يوجد نسبة بينها وبين الغرامة فيقرر  
بحرية كذا قسم معين من المال مع جواز التعديل فيمنع الصعوبات التي تنشأ من تنفيذ هذه  
القاعدة بنصها

### (في العقوبة المقيدة)

ليس من عقوبة أوسع مجالا في القوانين الجنائية أكثر من التقى وهي عقوبة وجدت في الزمن  
القديم (بفرنسا) ولها ذكر في قانون (الدانوا) فاذا أدخلنا بعض التعديل عليها كان فيها ادواء حاسم  
لبعض الجرائم التي تكون العداوة الشخصية سببا فيها مما لا تخشى منه الهيئة الاجتماعية في مجموعها  
وهذه العقوبة تجعل المظلوم منتصرا على الظالم وتعلم البريء على المتعسف وتمنع تجديد الخصاص  
وتحول بين المتعدي وبين الأيذاء انما يجب في تقريرها شدة الالتفات الى حالة كل شخص لانها  
عقوبة تخل بالشرف مباشرة

### (العقوبة الرئيسية)

كلما دققنا النظر في الاعداد ملنا الى مذهب (بيكارايا) لانه شرح هذا الموضوع في كتابه بافصح بيان  
بحيث لا فائدة في الكلام عليه بعده وعلى من أراد ان يطلع على جميع الحجج التي قامت لتأييده هذه

(١) نهر يمر بتلك المدينة وهناك محل للسجون



العقوبة والاعتراضات التي وردت عليها ان يعيد نظره على جدول الصفات التي يجب ايجادها في العقوبات

ولقد نظرف المقتن فاكثرم من هـ ذم العقوبة في القانون تطرقا لآثرى سببه الا الشدة وكسل الذهن لان في الاعدام اراحة له فلا يعود يقدح ففكره في أخذ الاحتياطات وقاية من شرور المجرمين اذ تقرير الاعدام لا يستلزم اعمال الفكرة ولا مقاومة الشهوة بل على المقتن ان لا يتأمل في الامر فيصل الى هذا الحد بالسهولة

قالوا ان الاعدام لازم كي لا يعود القاتل الى جريمته ونرى انه يجب بناء على ذلك اعدام المجرمين ومن شا كلهم فان الهيمنة الاجتماعية تخشاهم على الدوام فان كان يمكن دفع ضرره ولا بدونه فلم لا يمكن دفع ضرر المجرمين كذلك قالوا ان الاعدام هو الذي يؤثر في النفس تأثيرا شديدا والخوف منه يعلم على كل سبب يوجب في النفس قتل غيرها وتقول ان سبب القتل اما ان يكون العداوة أو الشره وهما شهورتان يكفي في منهما الاذلال والافقار والاسرأ كبر مؤثر من الاعدام فيهما واني لو كنت لقراء قانون عقوبات أمة اشتهرت بحب الانسانية وعلو المدارك لتعجبوا كل التعجب لان تلك الأمة لا يليق بها الا قانون جعل العقوبة مناسبة للجريمة مناسبة عظيمة ولكن مع الاسف قانونها قد أهمل تلك النسبة أو انه عكسها فهو يقضى بالاعدام في الجرائم الخفيفة ونج عن ذلك تعطيل تنفيذ القانون لان تلك الأمة تركزن بطبيعتها الى الهدوء والسكينة والقانون ميال الى تكدير الراحة فتري الاخلاق تعالو عليه ومن هنا كثر العفو ووضن الناس بكشف حقائق الوقائع وحنوا بالشهادة والعدول يهربون من الشدة فيقعون في الضعف لذلك كانت قوانين العقوبات عندهم متناقضة متناقضة جامعة بين الشدة والضعف متعلقة بحالة القاضي عند الحكم متأثرة بالاحوال والاشخاص تارة وحشية وأخرى كأنهم لم تكن ولقد أهمل الانكليز عقوبة الحبس مع الشغل مع انها موافقة من وجوه كثيرة فبدل ان يشغل المسجونون اضطروهم الى البطالة ولعمري ما سبب هذا سوى العادة فان المتأخرين وجدوا الحالة هكذا فهم غير راضين عنها ولكنهم لا يغيرونها الكسلهم اذ يجب في الشغل داخل السجن اتخاذ مقدمات كثيرة وتيقظ رائد ومراقبة على الدوام حتى يلائم حالة المسجون لكن حبس الرجل وتركه وشأنه أمر بسيط لا يستلزم شيأ من ذلك

## (الفصل العاشر)

### (في العفو)

من الواجب تشديد العقوبة بقدر ما ينقص من تحقيقها وكلما كان توقيعها أصعب وأوجب تشديدها وكلما كان سهلا لزم تحقيقها وحق العفو يجعل العقوبة غير محقة

نشاهد في الشخص كما نشاهد في النوع ان الشئ ومسايقه على الفعل لذلك كان سبب العقوبات في مبدأ الامر الغضب أو الانتقام ثم تقدمت الامم وبعثت اخلاقها عن تلك القوانين الاولى لما طرأ على أفكارها من التنوير فقام حق العفو وما طفا عندها شدة القانون فقبلته كأنه خير ولم تبحث في هل هو ضرر جديد أو لا ولقد طنطنوا بامتداد الشفقة وكرروا قولهم بأنهم أول فضيلة في الملك ونحن نوافقههم على ذلك ان كانت الجريمة موجهة نحو شخص أو عايشته ان في هذه الحالة يكون عفو عظيم القدر لان فيه نصرة له على شمواته لكن اذا كانت الجريمة موجهة ضد الهيئة الاجتماعية فالعفو ليس من الشفقة في شئ بل هو من وسائل الحل

واعلم بأنه اذا كان ضرر العقاب أكبر من خيره كما يحصل ذلك بعد الفتن والثورة والفتنة العمومية كان حق العفو نافعا بل هو واجب فاذا تقررت طريقة منتظمة واستعمل في هذه الاحوال صار من موجبات تنفيذ القانون أما العفو والذي لا يفي على سبب ظاهر بل يكون مصدره سمولة الوازع أو احتدامه بالمعفو عنه فإنه بمثابة اعتراف بأن القانون قاس على الافراد أو بان الحكومة متعسفة في الامة على ان ترى بين العفو والاحكام تناقضا والعقل لا يتناقض مع نفسه ولا يتأتى ان العدل يهدم باحدى يديه ما بناه بالآخرى والانسانية لا تأتي على الانسان عقوبة لحماية الابرياء وعفوا بتشجيع به الجناة

قالوا ان العفو أشرف امتياز ثبت للوازع ولكني أرى ان هذا الامتياز ثقيل عليه في الحقيقة لان أفكار الناس عند العفو تختلف فتم من يحسن ومنهم من يفرح ويصير الكل في هرج والوازع ان يفتح الى الرجاء عند ضعف العزيمة وان أعرض عن الالتماس دعى قاسي القلب فلا يفر اذن بهذا الحق الذي لا يحمده عقباء والوازع الذي يقدر الانسانية قدرها ويعطي العدالة حقها لا يرضى لنفسه ان يكون موضع نزاع بين الفضائل العامة والخصوصية

ولو سلمنا ان حق العفو واجب في الهيئة الاجتماعية وجب علينا ان نستثنى منه القاتل لانه ان كان في قدرة الامير العفو عن المحكوم عليه بالاعدام فقد صارت حياة الناس في قبضته وخلاصة القول ان كانت القوانين قاسية فالعفو ملطف لازم الا انه ضرر مع ذلك والواجب الاعتدال في القانون حتى لا يحتاج الى قضيب تلغى به أحكامه فان كانت العقوبة لازمة فلا معنى لرفعها وان كانت غير لازمة فلا يجب الحكم بها (١)

(١) شط المؤلف عن مبادئه التي رسمها في هذا الكتاب لان رأيناه يرغب عن الخوض في مجرد التخيلات ميالا الى تطبيق أصوله وقواعده بحسب ما يشاهد في الطبيعة الانسانية لذلك قلنا ان كان العقاب غير لازم فلا يجب الحكم به غير ناظر الى أن الطبيعة الانسانية لم تبلغ حد الكمال وانها غير منصومة عن الزلل في الاعمال =

## (القسم الرابع)

(في الوسائل الملتزمة من وقوع الجرائم بالواسطة)

### (مقدمة)

كل علم من العلوم له فروع اكتشفت قواعد بعضها وتنورت أصولها قبل البعض الآخر لتوقف هذه على اطالة النظر وادامة الاختبار زمناً كبيراً ولذا ترى في علم الحساب فروعاً لا تزال غامضة وأخرى قد اكتشفت تماماً

وهذا التمييز يصدق تقريباً على فن التقنين فأول فكر يطرأ على الانسان في منع الاعمال المضرة بالهيئة الاجتماعية هو خطرها وعبء قوبلة من يأتيها وهذه هي الطريقة التي اتخذتها جميع الامم وهي أبسط الوسائل في هذا الباب فكل طريقة مخالفة لها مؤدية الى الغاية نفسها تعد ترقياً في الفن وهي فرعاً على

وموضوع هذا الفرع إيجاد طرق تشريعية لمنع وقوع الجرائم نفسها بواسطة التأثير خصوصاً على اميال الأشخاص حتى تتلوى عن الضرر وتتبع الخطة النافعة لها ولغيرها  
(والطريقة الاولى) - التي هي مقابلة الجرائم بالعقوبات تسمى التقنين بغير واسطة  
(والطريقة الثانية) - التي تمنع من وقوع تلك الجرائم تسمى التقنين بالواسطة

= والالما أجهد المؤلف نفسه في وضع هذا الكتاب ولقد رأينا أحكاماً كثيرة صدرت عن نخبة رجال الامم مخالفة للواقع فاجتفت بحقوق البعض أو أدانت برياً وهو خروج عن الحق وبعد عن العدل وفيه الخلل بالامن وازعاج الخواطر فيكون ضرر القانون في هذه الاحوال أكبر من نفعه وأصل المنفعة العام الذي هو أساس التقنين يقضي بوجوب النظر في ذلك منعاً لهذا الضرر ولاشك أن الاصلاح متعذر في هذا المقام الا اذا كان القضاء من الملائكة المقربين وأصحاب الدعاوى من البررة المصطفين ومادام الكمال المطلق متعذراً والعصمة مستحيلة على الانسان يلزم اتخاذ طريق آخر لسد هذا الخلل ولا ترى الا العقوف فهو حق للوازع ليصلح به ما عوج ويرد به من الاحكام ما خالف الصواب وهو ملجأ البريء المظلوم ومرجع من استحق الشفقة ان شدد عليه العقاب وهو كفالة تضمن اللامة بتمامها أن لا تحرم من حدم رجل عز شأنه فيها وتعلق به آماله واقترنت باسمه مصالحها أو مخترع يفيد تجارتها أو متفنن في صناعتها طرأ عليه عارض فوقع في الائم وحكم عليه الاترى أن الناس جميعاً يحزنون لهذه النازلة ويكتئبون على رجلهم ويتشوقون أن يروا له منجاة بما أوقعه الدهر فيه ولا يساعدهم أصل المنفعة على نوال رغبتهم وهل الى ذلك من سبيل غير العقوف منه العقوأ بهي متم للعدل وأعظم حلية يتحلى الأمير بها وما ذكره بتمام من أن الضعف والاحتفاء في جملة أسبابه نادر لا يصح أن تبقى قاعدة عليه ولأن يرجع في احقاق الحق اليه



فالوازع يؤثر في الجرائم مباشرة عنها بعد تعيينها وتقرير عقوبة لمن خالف أمره ويؤثر فيها بالواسطة إذا اتخذ من الوسائل ما يمنع من وقوعها وهو في الطريقة الأولى يصلح الضرب بالعقوبة مباشرة وفي الثانية يقابل بطرق ملتفة ومثله في الحالة الأولى مثل من يعلن العدو بالحرب جهاراً ويلتحم معه في القتال ويستعد بسلاحه أمامه وفي الثانية لا يظهر له نواياه كلها بل ينصب له الحياتل ويتخذ له خدائاً من قومه ويحتمد في منع مقاصد العدو واتية ويكن في نفسه لمن قصده سرا بسوء

ولقد عرف رجال السياسة هذا المبدأ فأخذوه قاعدة لأعمالهم ولكنهم لم يتبعوه في التقنين بل قنسوا الطريقة الأولى منه لسهولة ولها وبساطتها وأما الثانية لصعوبتها واحتياجها الطول البحث والتدقيق لذلك لم ترتب ولم تقسم ولم تقر فيها قواعد ومهمة فوضوها لغيرهم لم يمس بعد

أما الكتاب من ذوى الخيل في السياسة فأنهم يقولون بأن الطريقة الأولى ضرر لا انهم لازمة لذلك لا يتكلمون عليها باشتياق بل يخضعون لحكمها اضطراراً فإذا دار البحث على الطريقة الثانية وهي التي يتطرق فيها إلى الوسائل المانعة من وقوع الجرائم الموجبة تحسيناً في أحوال الناس وثقافتهم في أخلاقهم ترى أذهانهم مشحذة وآمالهم ممتدة فيخيل للناظر في أقوالهم أن وراء ذلك ظهور العمل العظيم واكتشاف الخير العميم وأنهم لا يلبثون أن يلبسوا النوع الانساني ثوباً جديداً من الكمال والحال غير ذلك في الحقيقة لأن الانسان يحسن فكركه عادة في الامور الغامضة ان له مجال فيها وللتصور مذاهب واسعة في المواضيع المهمة التي لم توضع تحت البحث والتدقيق فإذا بحثنا جيداً في آمالهم وأقوالهم ودققنا النظر في مذاهبهم تبسرت لنا أن نرجعها إلى الحد الممكن في الوجود نعم إن بحثنا يضيع من أقوالهم تلك البهجة العظيمة ويذهب بلهجتهم القصيدة ادراج النظر والتأمل الاثنا متاض عن ذلك بالوصول إلى الحقيقة ومعرفة الصراط المستقيم

ولكي نفرق بين المسائل التي تدخل تحت كل طريقة من الطريقتين السالفتين ذكرهما يجب أن نعرف جيداً الطريقة الأولى وهي التي تؤثر مباشرة وإذا تأملنا رأينا الواضع يسير فيها بالكيفية الآتية

(أولاً) - يحدد الأعمال التي ينص بأن إجرامية (ثانياً) - يبين كل جريمة على حدتها ويصفها بأوصاف مخصوصة فتكون قتل أو سرقة وهكذا (ثالثاً) - يبين الأسباب التي حملته على اعتبار هذه الأفعال جرائم بحيث أنها أي الأسباب تكون ناشئة عن مبدأ واحد فيطبق بعضهم البعض (رابعاً) - تقرير عقوبة مخصوصة لكل جريمة مخصوصة (خامساً) - ذكر الأسباب التي تبني تلك العقوبة عليها

ومهما بلغت هذه الطريقة من الكمال الممكن لا تزال معيبة من وجوه (أولاً) - لأنه يجب أن

يوجد الضرر قبل تناول الدواء والدواء هو العقاب والعقاب لا يمكن الحكم به الا بعد وقوع الجريمة وكل حكم يصدر بعقاب دليل على عدم نجاح هذا العقاب نفسه في المرة الاولى ومشير الى انه سيحكم به ثانيا وثالثا وهكذا فيسبق في النفس شيء من الانزعاج والخطر (ثانيا) - لان العقوبة في حد ذاتها ضرر وان كان لازما لمنع ضرر آخر اكبر منه والقضاء الجنائي عبارة عن ضرر يتجدد بعد الاترك كما ان الاحكام يصدر بعضها اثر بعض والضررات من التهديد والقهر الحاصل على الناس بواسطة القانون ومن اقامة الدعوى قبل التمييز بين المذنب والبريء ومن عدم العصمة في الاحكام ومن محاكمة الابرياء قهرا عند الخطأ (ثالثا) - لان هذه الطريقة لاتنال قسما عظيمين من الاعمال المضرة ما اكثرها اولسه ولة اخفائها اولصعوبة وصفها وتعريفها ولا استحسانها خطأ من رأى العام فدائرة قانون العقوبات محصورة وسلطته لا تمتد الا على أعمال محسوسة قابلة للحجج الواضحة

وهذه العيوب كلها دعت الى البحث عن وسائل جديدة تقوم مقام هذا النقص والغاية من تلك الوسائل منع وقوع الجريمة من أول الامر سواء كان ذلك بالواء الذهن عن تصور الضرر نفسه أو بمنع القدرة أو الارادة عن فعله وتوجد هذه الوسائل بكثرة في فن توجيه الانعطافات الشخصية لان غاية هذا الفن اضعاف أسباب الغواية التي تعرض النفس على الشر وتقوية أسباب الصيانة التي تبعث الانسان الى الخير

واذن فالطرق التي تؤثر بالواسطة هي التي ليست عقوبة ولكنها تؤثر في الانسان أدبيا أو ماديا لتبئته الى اطاعة القانون وتنتزع منه أسباب الميل الى الجريمة وتسيره بمقتضى امياله ومعارفه وتضلل أعمال هذه الوسائل من المزية في لطفها وقبولها فانها تنجح حيث لاتنفع وسائل الطريقة الاولى ولقد لاحظ جميع مؤرخي العصر الحالي ان تطرف الكنيسة الكاثوليكية قل كثيرا من يوم انتشار الديانة البروتستانية بعد ان تعب الباباوات من اصدار الاوامر الملطفة لها فتركوا الامر الى المنافسة الشخصية وحصلوا الغاية من غير عناء لانهم خشوا ان يقتضوا باعمالهم فتكون عوناً لاعدائهم عليهم ونحن نرى ان هذه الطريقة التي تؤثر بالواسطة هي المنافسة الشخصية في الديانات اشد قوة في تطهيرها وتحسينها من أحسن القوانين ولنضرب مثالا آخر في علم التدبير المدني فنقول أراد علماء هذا الفن تخفيض أثمان الاشياء وفائدة النقود خصوصا ومعلوم ان ارتفاع الاسعار لا يعد ضررا الا بالنسبة للخير الذي يمنع من التمتع به لكنا راهاهم مصيبين في رغبتهم تخفيضه بالحالة التي هو عليها الآن فاخترعوا ذلك جملة من القوانين واللوائح وقرروا ثمتا محددا وفائدة قانونية وتبع عن ذلك ان أهملت تلك اللوائح والقوانين فشد دواعي العقاب المخالفين وصار



الضرراً كبيراً كان قبل ونرى ان لا تأثير في هذا الموضوع الا ما كان بالواسطة على انها طريقة لم تتبعها الا بعض الحكومات وهذه الطريقة هي ترك التجار يتنافسون ويتسابقون وذوى الاموال يتبارون فيهمون بمحاوية بعضهم البعض ويسعى كل منهم في الاستحواذ على مركز الاخر واستجلاب رغبة الطالبين بعرض المتاجر على شروط ترضيهم والمساابقة الحرة تقوم مقام المكافأة عند التاجر الذي يحسن بضاعته ويخفض أثمانها وهي مكافأة يتسارع كثير من الناس الى نوالها فتأثيرها فيهم أشد من تأثير العقاب لان العقاب لا ينالهم الا بعد زمن وربما هربوا منه وقبل ان أبين وسائل هذه الطريقة يلزمني ان أتبعه القراء على أن تقسيمها وترتيبها اختياري لا طبيعي محض بمعنى انه يمكن ادخال البعض منها تحت عنوان البعض الاخر اذ لو أردنا ان نميز كل واحدة منها تماماً عن الاخرى للزمنا ان نبحث بعمق فلسفياً يتعب الذهن كثيراً ولا يخلو من السفسطة ومن رأينا انه يكفي في نوال الغرض المقصود من هذه الوسائل عدم خروج أحدها عن أحد الأقسام التي بينها وان نكون قديماً للمقنن المبادئ العمومية التي يرجع اليها في التقنين ونزيد على ذلك ان هذه الوسائل كلها لا يمكن ان تكون صالحة لكل حكومة ولا ان كلها تصلح للحكومة واحدة وسنبين منية كل وسيلة في حد ذاتها عند الكلام عليها ولكل واحدة منها أيضاً عيوب نسبية لا يمكن بيانها الا بمعرفة الاحوال والتي يراد استعمالها فيها فليعلم القراء ان غرضنا من ذكر هذه الوسائل هنا هو بيانها وتوجيه فكر المقنن اليها وعليه ان ينظر في موافقتها لالحال بلده وعوائده وأهله وأخلاق قومه لئلا نريد الزامه باتباعها أبداً

### (الفصل الاول)

(في الوسائل التي تمتنع من القدرة المادية في الاضرار)

اذا اجتمعت الارادة في فعل شيء ومعرفة والقدرة اللازمة فيه حصل الفعل لا محالة فالإلزام والمعرفة والقدرة هي التي يجب ان تؤثر فيها القوانين لكي يثبتهن للناس طريق يسيرون فيه وهذه الكلمات الثلاثة تحتوي على جميع ما يمكن للمقنن ان يفعله في الطريقتين للتقدم ذكرهما وأبدياً أولاً بالقدرة لان وسائل منعها سبباً أكثر من غيرها ولانه اذا توصلنا الى منع القدرة على الضرر نتج المطلوب وتم النجاح

وتنقسم القدرة الى قسمين داخلية وهي التي تتعلق بملكات الشخص وخارجية وهي التي تتعلق بالاشخاص والاشياء الخارجية عنها اللازمة له في العمل اما القدرة الداخلية فمن الصعب جداً ان تمكن من حرمان المرء منها حرماناً يوصلنا الى المطلوب لان القدرة على فعل الشر ملازمة للقدرة



على فعل الخير فإذا قطعنا يد الرجل لم يمنع عن السرقة فقد منعناه أيضا عن العمل على أن هذه الوسائل غاية في الشدة بحيث لا يجوز استعمالها إلا مع الجناة الحقيقيين والسجن هو الطريقة الوحيدة التي يجوز استعمالها في بعض الأحوال لمنع جريمة منتظرة

وللقن وسائل شتى في منع الجرائم إذا وجه نظرنا إلى الأشياء المادية التي تستعمل في ارتكابها فيمكن منع القدرة على الضرر بحظر موضوع الجريمة وآلاتها وسياسة المقنن في ذلك تشبه عمل الخادمة في المنزل فهي تضع الحديد في الشبايك وحول النار وتختفي الآلات القاطعة أو المضرة لكي لا يتأذى الأطفال بها وهو يمنع بيع آلات ضرب السكة والجواهر السامة والسلاح الذي يسهل إخفاؤه وآلات المقامرة والحبال التي تتخذ لصيد حيوانات

لم يشق محمد (عليه الصلاة والسلام) بحكمة الناس فأراد أن تراعى قدرتهم على التطرف في المسكرات لذلك منع الشراب منعاً مطلقاً (١) ولولا أننا إلى طبيعة الأقاليم الحارة لرأينا التمييز فيها يجعل المرء كالمجنون أو الأبله وعلما أن هذا المنع المطلق أخف احتمالاً من الإباحة التي كان ينتج عنها كثير من الجرائم ويتبع ذلك عدد عظيم من العقوبات

وضرب الرسوم على المشروبات الروحية يؤدي إلى بعض هذه الغاية لأن ارتفاع الأسعار إلى حد لا يقدر عليه عامة الناس يمنع من وقوعهم في الإفراط فيه كذلك القوانين التي تمنع من دخول بعض الأصناف المضرة تدخل تحت هذا النوع وهذا هو الذي اشتهرت به قوانين مدينة (اسبرطة) حيث كانت المعادن النقيسة ممنوعة الاستعمال والاجانب محجور عليهم من الدخول فيها وأهلها لا يمكنهم الخروج منها وكان أهل (جنوة) لا يجوز لهم لبس اللباس ولا يملكون من الخيول الأعداد معينة وذكرنا هذه القوانين لئلا ينسى القسم الذي يجب أن تدخل تحته لئلا نجعلها أمثوزجا يتخذ المقنن مثالا

ويدخل تحت هذا القسم أيضا كثير من الأنواع الانكليزية المتعلقة بجريمة المشروبات الروحية إذ منعت عرضها للبيع علنا ولا بد في بيعها من رخصة لها رسوم باهظة وهكذا ومن ذلك أيضا منع فتح بعض محلات التفكه يوم الأحد والاحتياطات التي تتخذ لتفريق الرسائل المهيجة ومنع الأصوات المثيرة للحوادث والصور والنقوش المخلة بالآداب التي تعرض في الطرق والشوارع ومنع طبعها ومنع نشرها وهكذا وكان بوليس (باريس) قد يمنع الخدام من حمل السيوف والعصى وما شابهها ولا ندري هل كان ذلك لتمييز الخادم من المخدم أو لحفظ النظام

(١) ليس الذي حرم الخمر هو النبي صلى الله عليه وسلم لعدم وفرقه بحكمة الناس بل الذي حرمها هو الله سبحانه وتعالى وأمر باجتنابها في القرآن خلافا لما قاله بقنام

ومن الحكمة والتبصر منع حمل السلاح في الأماكن المظلمة الوازع وبهذا يكون الجرم الكبير مبيحا  
لارتكاب الجرم الصغير وكان اليهود لا يمكنهم في فلسطين ان يشهدوا مداهم ومناشيرهم الا عند  
الفلسطينيين وصنع السلاح وبيعه في الصين خاص بتره وأصدر جورج الثالث أمرا بمنع  
الاهالي من حيازة أكثر من خمسين رطلا من بارود المدافع ومنع التجار من حيازة أكثر من مائتين  
والسبب الذي ذكره لذلك هو خوف الفرقعة ولا يجوز المرور بأكثر من ثمانية أفراس من خيل  
العربات في الطرق العمومية يستثنى من ذلك عربات الجوز التي في خدمة الملك والتي تتعلق  
بالطوبجية والذخائر وعلم ذلك حفظ الطرق من التلف

وربما كان لهذه الوسائط غرض سياسي ولكن لا نقول به لكونه ليس من موضوعنا انما نحقق انها  
تؤدي الى منع الثورة أو تقلل تهريب البضائع

وأسهل طريقة في هذا النوع وأعظمها نجاحا هي التي استعملت لمنع سرقة تذاكر البنك في انكلترة  
ذلك ان البنك عندما يريد ارسالها الى البريد يقطع الواحدة نصفين ويرسلها هكذا مرتين فمن سرق  
النصف لا يفيد شيئا وسرقة النصفين متعذرة كما لا يخفى فالجريمة مستحيلة تقريبا

من المهن ما يحتاج مريدها الى اثبات أهليته لها ومنها ما لا يصح الجمع بينه وبين مهنة أخرى  
فكثير من أعمال القضاء محجورة على النيابة في انكلترة اذ يخافون ان اليد التي تشتغل سرا لصالح  
اليسرى وفي النمسا لا يجوز لمن مهنته سلخ جلود الحيوانات الميتة ان يبيع لحما وسببه ما قالوه من  
انه لو كان الحيوان سليما لما وقع في يده

كذلك متعهد والمؤن والذخائر في الجيش لا يجوز انتخابهم في مجلس النواب لانه يجوز ان يكونوا  
مجرمين في صنعتهم والحاكم عليهم هو المجلس المذكور فلا يليق ان يكونوا من أعضائه وهناك  
سبب آخر لهذا المنع وهو عدم تمكن الوزراء من تأييد نفوذهم في المجلس

## (الفصل الثاني)

### (طريقة أخرى)

هذه الطريقة هي منع الناس من تعلم المعارف التي تؤدي الى الضرر  
اعتماد الناس على التفريق بين معرفة الشيء والقسرة على فعله مع ان المعرفة في الحقيقة فرع عن  
القدرة التي مركزها النفس اذ يلزم للرجل قبل فعل أمر أن يعرف شيئين أولهما سبب ذلك الفعل  
ثانيهما طريقته فالمعرفة قسمان معرفة السبب ومعرفة السبل والاولى هي الميل أو الإرادة والثانية  
جزء من القدرة

هذا وما ذكرت تلك الطريقة الالادلالة على وجوب منعها لانها اتحت تقييد حرية المطبوعات والتدخل في الاسرار واستقرارها يؤدي الى نخول ذهن النوع الانساني واني اريد ان ابين هنا امرين أولهما ان انتشار المعارف ليس مضرانما لان الجرائم التي تنشأ عن التقدم في الفكر والترقي في المعارف أقل وخامسة من الجرائم التي يكون الجهل سبباً فيها ثانيهما أن أحسن طريقة لمنع الضرر الذي ينشأ عن معرفة مخصوصة هي التوسع في تلك المعرفة

وقد عارضنا الكتاب في قوائمان انتشار المعارف غير مضرانما فظنوا بان قيمة الناس تعلو بقدر نقصهم في المعارف وانه كلما نقصت معارفهم غابت عنهم معرفة الاشياء التي تبعثهم الى الضرر أو علمهم بوسائل فعله واني لا أعجب من ان هذا يكون مذهب المتعصبين لانه يوجد على الدوام تنافر مستقر بين معرفة الاشياء الحقيقية النافعة المقبولة عقلاً وبين معرفة الاشياء الوهمية التي لا تفيد ولا تصور لها العقل على ان هذا المذهب عام بين جميع البشر فتراهم يكون الزمان الاول حيث كان الناس لا يعرفون شيئاً ولقد اخطوا كل الخطا لانهم لم يقدروا ضرر الجريمة حتى قدرها والسبب في ذلك جهلهم بطريقة يتوصلون بها الى هذه الغاية

كذلك لا أعجب من تدارهم الى الجرائم التي تنشأ عن اتساع المعارف بتظراً كبيراً من التي تنشأ عن الجهل لانهم اتبعوا في ذلك مذهب النفور لا مذهب المنفعة ومذهب النفور ينظر الى الفساد الظاهري في الخلق المادول عليه بالجريمة فقط ولا يلتفت الى الاحوال الاخرى فذلك لان النقطة المهمة والموضوع الاصل الذي هو محل النظر في مذهب المنفعة لا يروق في عين من كانت الشهوات مذهبهم فكلما دلت الجريمة على شدة معرفة فاعلمها كان ذلك دليلاً على شدة فساد آمياله الادبية لكن ضرر الجريمة الذي هو محل نظر مذهب المنفعة لا يستدل عليه بفساد الخلق فقط وانما هو يتعلق مباشرة بما أصاب المجنى عليه من الآلام وما أحدثته الجريمة من الانزعاج في الهيئة الاجتماعية ثم فساد الخلق الذي يظهر المرء بجريمته حال مشدد للضرر ولكنه ليس من جوهر الجريمة في شيء

وأقل شيء من المعرفة يكفي لفعل أعظم الجرائم وأجهل الناس بعلم طريق ارتكابها فالاغراق أعظم جريمة من الاحراق والاحراق أكبر جرماً من القتل والقتل أكبر من السرقة والسرقة أعظم من القتل وهذه قضية يمكن الاستدلال عليها كقضايا الحساب بتقدير ضرر كل منها ومقارنة ضرر كل مصاب بأحدها مع ضرر الآخر وبعدد الاشخاص المصابين أيضاً ومعلوم انه لا يلزم للشخص معرفة عظمى ليعترف هذه الجرائم الفظيعة فالتموحيش والمثير برياً ثم ايسرولة تامة كذلك غصب النساء أقبح من غوايتهن أو من الزنا والغصب مألوف في الازمان المتوحشة



والاغواء والزنا أكثر وقوعا في الأزمان المتقدمة فانتشار المعارف والعلوم لم يكن سببا في ازدياد الجرائم ولا مذهبهم لا لارتكابهم أولئك أوجده تنويعا في طرق اقترافها فاستعملت وسائل أقل ضررا من التي كانت قبلها

مثلا يخترع النشل طريقة جديدة ليأثي السرقة من غير أن يشعر به أحد فيجني ثمرة فعله زمنا موقتا ثم لا يلبث أن ينكشف سره فيحتس الناس منه فيضطر إلى اختراع طريقة جديدة وبها تقتصر كالأولى وكل هذه طرق نشل بسيط أقل ضررا من السرقة والسرقة أقل ضررا من السطو والسبب في ذلك أن ميل الإنسان إلى الاحتباس والتحرز من الوقوع في الخطر والنظر الدقيق في الأمور يمنعه من الانزعاج في حالة النشل مثل ما ينزعج في حالة السرقة

وانفرض أن الأشرار يستفيدون من كل أمر وأنه يقدم معارفهم يسهل عليهم فعل الضرر فهل نتيجة ذلك بقاء الناس جيمعا في ظلمات الجهل ولو كان خيار الناس وشراهم منقسمين إلى نوعين ممتازين كالامة البيضاء والامة السوداء لقصرنا المعارف على الأولى وأبقينا الثانية في الجهل أكن تعذر ذلك وملازمة الخير للشر في الشخص الواحد تدعونا إلى القول بجعل الكل تحت نظام واحد قاصدا جهل مطبق للجميع وأما علم للجميع ولا واسطة بينهما على أن الدواء في الضرر نفسه لأن المعارف لا تساعد الأشرار على شرورهم إلا إذا اختصوا بها لكن إذا علمت سهل على غيرهم أن يعرفوا حباثلهم فيسقط تأثيرها الأثرى أن الأمم في أزمان الجهل ما كانت تعرف من السميات إلا ما نسق به أسنة رماحهم ولكن الأمم المتقدمة عرفت جميع أنواع السميات وعرفت أيضا كيف تقابلها بما يدفع شررها

كل إنسان يمكنه أن يفعل جريمة ما وذو المعارف وحده هو الذي يتمكن من وضع قانون لمنعها وكلما قصرت معارف المرء صار ميلا إلى فصل منفعة عن منافع الغير وكلما ارتفعت مداركه وسمت معارفه علم الجامعة بين المنفعتين

انظر إلى التاريخ ترى عسدا الجرائم المبنية على الغضب والقهر يوازي عسدا ببقية الجرائم الأخرى فالخشونة مجلبة للردائل غير مائعة لاحدها وما كثرت الصفات الكاذبة ولا الهبات المخترعة إلا من يوم أن علم رؤسا الديانة الكتابة والقراءة فانهم لا رتذاع درجة معارفهم عن البقية كانوا يتظرون إلى هؤلاء كما يتظر الواحد منا إلى خيله الجاحدة ويظنون أنهم لا يستطيعون تذليلهم إذا قويت ملكاتهم العقلية وكان من شرائع تلك الأزمان أن يتبارز الحصان في أمر فن غلب كان الحق له أو أنهم ما يسامان العذاب بالماء والنار فن اشتد تحمله للعذاب قضى له وما ذلك إلا لأن عقولهم كانت في حالة الطفولية فلم يميزوا بين شهادة الزور والشهادة الحق

انظر الى الحكومات التي أخذت على الناس في نشر أفكارهم والتي تركت كلاهما يقول ترى  
اسبانيا والپورتغال وايطاليا في حيز ثم انك لتره وهولنده وأمریکا الشمالية في حيز آخر وأي البلدين  
أعظم حظا من السعادة وحسن الاخلاق ياترى وفي أي البلدين تكثر الجرائم وأي الهيئتين أرق  
طبعا وأثبت خلقا (١)

أعجب بعضهم كثيرا بالقوانين التي كانت المعارف فيها متحررة بين الرؤساء كذا كان كهنة  
المصريين القدماء والبرهمانيين في هندستان والجزويت في باراجي (٢) ولذا على ذلك ملاحظتان  
الاولى ان استحقاق هذه الاعمال للحد انما هو من جهة نفعها للذين اخترعوها والذين خضعوا  
لحكمها نعم أسلم بأن تلك الامم كانت في سكون خاضعة تحت سيطرة تلك الحكومات ولكن  
لا اصدق بأنها كانت سعيدة وكل من علم بأن الاستعباد القهري والقاء الرعب دائما في القلوب  
وتكليف الناس بواجبات لا فائدة فيها وتشديد الخناق عليهم في جميع أمورهم وحرمانهم من كل  
لذة موانع في طريق السعادة يقول ما قلنا

(الملاحظة الثانية) - ان أولئك الناس لم ينالوا غايتهم حقيقة يجعل أهمهم في حضيض الجهل انما  
فالوها بنشر الاوهام واذا غلظ فيهم ولقد كان أولئك الرؤساء أنفسهم ضحية في هذه السياسة  
الخريجة اذ صارت الامم التي استمرت في السقوط لحظرقوا بنها عليها ان تصعد في مراقي التقدم  
فريسة للامم التي رقت معارفها فارتفعت قيمتها عليها لان الاولى شبت في الجهل وشابت في  
الطفولية تحت قيادة قوم أطالوا زمان خولها ظنا بأنه يسهل عليهم عملها لذلك سهلت تلك الامم  
فتح أبوابها للطالبيين اذ لا فرق عندها بين حاكمها والجديد فهي خاضعة وأولئك يحكون

ورب معترض يقول ليس الموضوع ان ترجع الامم الى الجهل فكل الحكومات شاعرة بضرورة  
المعارف انما تخاف من حرية المطبوعات فالحكومة لا تمنع نشر الكتب العلمية لكنها مصيبة في  
منع طبع الكتب المهيجة أو المغيرة للاخلاق لتعذر ملافاة ضررها بعد نشرها ومعاقبة المؤلف  
الجاني وسيلة مانعة لغيره من تقليده فنع انتشار الكتب الرديئة بواسطة ترتيب المراقبة على  
المطبوعات استئصال الداء من أصله

ونجيب بأن حرية المطبوعات محظورات لكن ضررها أصغر بكثير من ضرر المراقبة لان المراقبة  
يجب ان تكون مفوضة لرجل أسى مدارك من العالم أجمع لا يتصور الا الحق ولا يأتيه الباطل من  
بين يديه ولا من خلفه غير مبال الى الشتموات منزوع عن الاغراض حتى يكون قیما على جميع الاعمال

(١) ابداء الفكر في القسم الثاني مفيد في الاول

(٢) جمهورية في أمريكا الجنوبية قاعدتها اسومبيون وعددها سكانها ٢٠٦٨٤٤ نسمة

التي يتصور العقل الانساني ابرازها في حيز الوجود. ولا أظن ان (لوك) أو (لايبنز) أو (بوثن) كان يقوى على ادعاء المقدرة في اقيام هذه المهمة. وهذه السلطة التي يراد تخويلها الى رجل هو في العادة من أواسط الناس أشبه شيء في اجرائها بوسائل الاختلاس وطرق المطام والاعتساف اذ مراقب المطبوعات قاض غير مجرد عن الغرض متفرد برأيه مختار في قوله يحقق في سره ويحكم من غير ان يسمع ويقضي بلا استئناف فالسر من أخص اختصاصاته اذ محاكمة صاحب الكتاب جهازا عبارة عن نشره ليعلم ان كان يجب نشره

أما ضرر المراقبة فيستحيل تقديره لاستحالة معرفة حده فهو خطر موضوعه توقيف تقدم العقل الانساني في جميع السبل وكل حقيقة مفيدة أو جديدة لها أخصام ومنقادون لثائدتها ووجدتها فقط وليس من المحتمل ان يكون المراقب من اعوان تلك الحقيقة لان ذوى المقدرة على مخالفة أوهام الامة قليلون ولو كان منهم لمساءدهم كيلا يسقط اعتبارهم ان نشر الكتاب فكان دليلا على ان في الناس من هو أعظم منه علما فذهبه على الدوام منع نشر كل كتاب يخرج المؤلف فيه عن الافكار المألوفة ويخفض كل ذهن يرتفع فلا يخشى سوا في المنع انما السوء يأتيه من الاباحة وان أشكل عليه الامر فهو لا يالم وانما الحقيقة تبقى خافية لو كان بيد الناس القابضين على أزمة الحكم ان يسير والعقل الانساني لكننا اليوم في حضيض الجهل ولقد نال الدين والشريعة والقانون وعلم الطبيعة والآداب ولصارت الفنون كلها في زوايا الخفاء على اني لا أريد ان أسرد هنا أدلة صارت من البديهييات

ما المراقبة الحققة الامراقبة أمة تنورت اذهانها فهي تمقت كل فكر مضر أو غير مصيب وتشجع كل باحث في اكتشاف النافع أو اختراع مفيد وان اقدام كاتب هجوى في بلد حرة لا ينجمه من اللوم ان استحقه نعم للامة في هذا الموضوع شفقة وحلم كبير الا انهم باق درما للحكومة من القسوة فيه

### (الفصل الثالث)

(في الطرق التي تمنع الارادة في اقتراف الجرائم)

قدمنا ان التقنين لا يمكنه ان يؤثر الا على القدرة والمعرفة والميل وبيننا الوسائل التي يمكن التأثير بها في القدرة على الضرر وان السياسة التي تمنع الناس من اكتساب المعارف ضررها أكثر من نفعها وحينئذ جميع الوسائل التي يمكن استعمالها في هذا الغرض ترجع كلها الى تسير الانعطافات الشخصية وتطبيق قواعد جديدة غير ألوفة عند الناس نسميها علم منطق الارادة وهو منطق يظهر انه مخالف لمنطق الادراك والتصوري في الغالب



والوسائل التي منعرضها للقراءتها منع التجاذب أو الخلاف الذي يحدث في النفس وتقليل تناقض الاسباب المختلفة على ان هذا التناقض انما جاء من خطأ الواضع نفسه لانه أوجد خلافا بين المؤثر الطبيعي والمؤثر السياسي وبين المؤثر الادبي والمؤثر الديني ولأنه استعمل هذه المؤثرات كلها في غرض واحد لا تنظم ملكات الشخص وزال الخلاف فيها وامتنعت ارادة السوء فان كان لا يمكن نوال هذه الغاية بتمامها ووجب على الاقل تقوية أسباب الصيانة حتى تفوق أسباب الغواية

وانى أعرض الوسائل التي يمكن التأثير بها في الارادة في صورة نظريات سياسية أو أدبية وأبين حل كل واحدة منها بأمثلة متنوعة

النظرية الاولى - الواء الرغبات السيئة وتوجيه الانعطافات نحو الاعمال التي توافق المنفعة العمومية النظرية الثانية - ايجاد الوسائل التي ينال المرء بواسطتها غرضه من غير ضرر أو بأقل ضرر يمكن النظرية الثالثة - الابتعاد عن المشجعات على الجرائم النظرية الرابعة - تشديد مسؤولية الاشخاص بقدر عرضتهم الى الاضرار بالغير النظرية الخامسة - تقليل احساس الشخص بالنسبة للغواية النظرية السادسة - تقوية تأثير العقاب في التصور النظرية السابعة - تسهيل معرفة الجريمة النظرية الثامنة - منع الجريمة بنقع كسبين في منعها النظرية التاسعة - تسهيل الطرق التي يتسدى بها الى معرفة الجناة النظرية العاشرة - تصعيب الهرب على الجناة النظرية الحادية عشرة - تقايل عدم ثبات المرافعات والعقوبات النظرية الثانية عشرة - تحريم الجرائم الثانوية لمنع الجريمة الاصلية واذا فرغنا من ذكر هذه الوسائل الخصوصية تذكر وسائل أخرى عمومية كترية التعطف والشرف واستعمال المؤثر الديني وقوة التعليم والتربية

### (الفصل الرابع)

النظرية الاولى الواء الرغبات السيئة وتوجيه الانعطافات نحو الاعمال التي توافق المنفعة العمومية موضوع الطريقة الاولى في التقنين مضادة الرغبات السيئة بمنعها وتقنين العقوبات على الجرائم التي يمكن حدوثها عنها وموضوع الطريقة الثانية معاكسة تأثير تلك الرغبات بتقوية غيرها مما هو أقل ضررا منها ومنافرها وعليه فنظرنا في هذه الطريقة الثانية موجه الى أمرين الاول معرفة الرغبات التي يلزم اضعافها الثاني معرفة الوسائل التي تؤدي الى هذه الغاية والرغبات السيئة على ثلاثة أقسام الاول يشمل رغبات الشهوات الثاني شهوة المسكرات الثالث البطالة

ووسائل اضعاف هذه الشهوات ثلاثة أنواع النوع الاول تقوية الاحساسات الشريفة الثاني  
 عدم الجلاء الناس الى البطالة الثالث مساعدة استعمال المنشروبات غير المسكرة لتفضل المسكرات  
 ورعا عجب بعضهم من ان الاميال الرذيلة منحصرة الى هذا الحد من الحصر وانى اذكرهم بان  
 النفس الانسانية ليس فيها شهوة رديئة تماما فلا شهوة الا ويجب تسميرها وما من شهوة ينبغي  
 اهلاكلها ولما اراد الله ان يهيئ محمدا (صلى الله عليه وسلم) للرسالة اقتزع من قلبه حبة سوداء كانت  
 فيها جرثومة السوء لكن لسوء الحظ لا يتيسر لنا ان نجري هذا العمل مع من ليسوا من الانبياء ففي  
 قلوبهم تختلط بذور الشر وبذور الخير والاسباب حكمة على أميالهم والاسباب انما هي الآلام  
 كلها والاذائد كلها فالآلام يجب البعد عنها والاذائد ينبغي التقرب منها واذن لجميع الاسباب  
 تحدث جميع المصائب أحسنها وأقبحها فهي اشجار تحمل ثمارا طيبة أو سامة وما هذه حكمة على  
 حسب استعدادها وخدمة صانع البستان اليها ولان من والجو تأثير عليها والتعطف الخاص اذا  
 اشتد حصره في موضعه أو حصل خطأ في وسائله أنتج الجراثيم بلا شك والمحبة الشخصية ربحا نشأ  
 عنها ضرر مع انها على الدوام لازمة كذلك الشهوات الضارقة مع ما هي عليه من الاعوجاج نافعة  
 فانها تحمي صاحبها الحيوان وتضمن له عدم الاعتداء عليه من ذوي المنفعة الشخصية فليس من  
 غرضنا حينئذ ان نتزع أي ميل من النفس الانسانية لان لكل شئ في جهاز المنفعة بل غايةنا  
 ان نؤثر على كل واحد منهم بخصوصه مع بقاءه في الطريق الذي اتبعه شاخصين الى الآثار التي  
 يمكن صدورها عنه وان توجد موازنة لاثقة بينهما جميعها بان تقوى ما كان ميلا الى الضعف  
 ونضعف ما زادت قوته عن الحد اللازم كما يسير الزراع مجرى المياه حتى لا يبيس الزرع وحتى لا يموت  
 غرقا فاتخاذ الجسور كانه من ضاة الى الماء الذي يقتلع بقوته كل حائل آخر يوضع امامه  
 وشهوة المسكرات هي التي يمكن استئصالها من غير ضرر مطلقا لان الشهوات الرديئة مؤثرات  
 نافعة كما قلنا في الاحوال التي يحتاج اليها الشخص للدفاع عن نفسه فحب الراحة ليس مضرا في  
 ذاته انما البطالة ضرر لانها تقوى تأثير الشهوات المضرة ومع ذلك ينبغي معاكسة هذه  
 الرغبات الثلاثة على السواء اذ لا خوف من زيادة منع البطالة ولا من انزال الشهوتين الثانية  
 لادنى من الحد النافع

قلنا ان الوسيلة الاولى هي توجيه الانعطافات نحو الاعمال التي توافق المنفعة العمومية وتلك  
 الوسيلة فرع من علم كثرت عراقيله وتعددت تعريفه وهو علم تقدم القدم في العالم وتختلف حالة  
 التوحش عن حالة التقدم بعلامات سهلة التمييز اولها بقوة الشهوات الرديئة ثانيا بقله الملائات  
 التي تزيد الشهوات الطيبة

فاشتغال المتوحش عنهما يكون قد تحصل على اللازم له ماديًا ظاهر منحصري اطفاء نار الانتقام  
وفي السكران قدر عليه والنوم أو البطالة المحضة وكل واحد من هذه الاميال مناسب لتقوية الآخر  
والحق يدور بالسهولة في عقل من لا شغل له والبطالة تميل به الى السكر والسكر يحدث مشاحنات  
يزداد بها الحق - ويتنوع اما اذا اذ الحلب فيظهر أن ليس لها تأثير كبير في حياته لعدم اختلاط  
المحسنات الذهنية فيه عنده وهو لا يكتفي لشغله في أوقات الفناء كلها

واذا كانت الحكومة منتظمة قامت حماية القانون ومقام ضرورة الانتقام وعقابه كان مانعاً من  
التلذذ به كذلك قوة الكسل ضعيفة الا ان حب المسكرات لا يتغير ولا فرق بين الامة المتوحشة  
وبين امة أهلها كلها من الصيادين فعبثة الصياد أكثرها بطالة اذا كان عالمها وسائل حفظ صيده  
اما في الامة المتقدمة فالسواد الاعظم من الناس شغال وصانع وليس لهم من أوقات الفراغ الا بقدر  
ما يتامون ويستريحون والمصيبة هي ان شهوة المسكرات تنقضي بسرعة مهمة ما كان اشتغال  
مريديها فيشربون في أوقات فراغهم والفقراء لا يشربون الا قليلا لقله ذات يدهم أما الصناع  
فانهم يخصصون قسماً عظيماً من كسبهم لها ويربها قضي الاغنياء أوقاتهم كلها فيها لذلك نرى في  
الازمان المتوحشة أن الطبقة الرفيعة من الناس قسمت أوقاتها بين الحرب والصيد الذي هو صورة  
من صورهم والوظائف الحيوانية والاكل الطويل الذي كانت المسكرات أبهج منظر فيه ذلك هو  
تاريخ فلان الغني وزيد الامير في العصر القديمة وما امتاز هذا الحربي الشريف أو الصياد  
الرفيع الا بكونه خالداً هذه الصفات الوحشية زمناً طويلاً مع تقدم أمته في المدن

اذا تقرر هذا قلنا بأن كل اشتغال لا ضرر فيه يمكن للعقل ان يتصوره نافع من جهتين (أولاً) - من  
جهة الاندفاع التي تنشأ عنه (ثانياً) - من جهة كونه يضعف الاميال السيئة التي وجدت في المرء  
بأصل فطرته وأريد بالعمل الذي لا ضرر فيه كل أمر لا يقوم بليل على ضرره فإيجاده مساعد على  
سعادة الهيئة الاجتماعية ومن واجب المقتن الاغاثة عليه فان لم يقدر فليمتنع عن عرقته  
وسأذكر هذه الاعمال مبتدئاً بأبسطها منتمياً بالتى تستلزم شغلاً كثيراً

(أولاً) - ادخال التنويع في المأكولات وتقديم فن زرع البساتين فيما يتعلق بغرس النباتات  
المغذية

(ثانياً) - ادخال المشروبات غير المسكرة وأخصها القهوة والشاي لانهم ما وان تعجب ذوو العقول  
السطحية من جعلهما ضمن الاشياء الادبية نافعان جداً خصوصاً وانهم ما يقابلان المسكرات

رسم هو جرت الالمانى الشهير صور تيز مثل باحدا مامكانا يشرب الناس فيه البيرة وبالثانية محلا  
اشرب الزيب أو العرقى والناظر يرى من في الاولى فرحين أقوياء تلوح عليهم علامة الحياة والصحة



ويرى من في الثانية مساكين ضعاف الاجسام عليهم سيما المرض ولله دره فانه أفاد برسمه في الآداب ما لم يقدمه معاوها

(ثالثا) - التقدم في تحسين الزي والهيئة سواء كان ذلك في الملابس أو في المقروشات أو في تزيين البساتين وغير ذلك

(رابعا) - اختراع الألعاب والمسليات سواء كانت منتقلة أو ثابتة وأهمها لعب الورق انما يخرج منها لعب القمار وهذه الألعاب أوجبت تقريبا بين النوعين وثلاث السامة والمال اللذين هما آفة النوع الانساني والاغنياء منه على الاخص

(خامسا) - تقدم فن الموسيقى

(سادسا) - الملاحى والمجذبات والمسليات العمومية (قال المترجم الفرنسي) سمعت من موسيو درجنون انه شاهد أيام كان معاونا في البوليس زيادة الاضطراب والفساد في باريس مدة عيد الفصح حيث تقفل الملاحى خمسة عشر يوما فكان عدد الجرائم فيها أكثر من عدد الجرائم التي تقع في مدة فتحها وهي أربعة أشهر

(سابعا) - تقدم الفنون والعلوم والآداب

وإذا قابلنا بين هذه الاشياء وبين الضروريات اللازمة في الحياة عدنا تلك الوسائل من أعمال الزينة والتسكّر ومهما كثرت تطاول فيها واشتد ميل الناس اليها فهي لاتزال منبعا للفضائل لا للارذائل كما تخيلها البعض

ثم ان الامر لم يترك هذا الفرع في السياسة تماما بل اهتم به لغاية سياسية لا أدبية فكان غرضها من الاعتناء به ايجاد السكينة في الامة وجعلها خاضعة للحكومة لا تأييد روابط الاتحاد بين الافراد وتحصيل سعادتهم وتقدم صناعاتهم وقد كانت الالعب الجسمانية ذات اعتبار عظيم عند الحكومة الرومانية فكانوا يستعملونها من جهة واحدة للامّة من جهة واشغالا لها عن النظر في الامور العامة من جهة أخرى والناس يعملون كلمة (بيلاذ) الى (أوجست) وكان كرومول من مذهب الزهد غير ميل الى مثل تلك الالعب لكنه لم يجد شيئا يشغل به أفكار الامة الارميه في الحروب الخارجية

وكانت الحكومة في فينسيا تتبع الذائد كثير الناس استبقاء لسلطتها

ثم المواكب والاعياد الدينية في البلاد الكاثوليكية تقوم أحيانا مقام الالعب الجسمانية وكل هذه وسائل كان كتاب السياسة يعتبرون انها من مسيلات تجعل نير الحكومة لكونها تلفت الازهان الى الاشياء المقبولة عندها فتنتي عن الاشتغال بالامور العامة وبالحكومة نعم ان هذه الغاية لم

تكن سبباً في وضع تلك الشعائر والامادات ولكنهم اوضعت لاسباب أخرى الا انهم اساعدت الحكومة كثيراً في نوال مقاصدها

وكانت سياسة بطرس الاول (١) أوسع مجالا وأكرم أعمالاً تقدم ذكره فقد كانت أخلاق الروس اسيوية لا أوروبية الا القناعة منها فاراد ان يلطف تلك الاخلاق ويسهل ما في قوم من الخشونة واستعمل طرقاً أثرت فيهم بغير واسطة زيادة عن الحد واللازم فاستعمل جميع المنجعات والمرغبات وكذلك اتخذ القهر وسيلة لالباس قومهم زى أوروبا وغودهم على الملاهي (السيارات) والمنجعات والذنون الموجودة فيها وكانت نتيجة عمله ان قلدت أمتهم أوروبا وذلك هو عديتهم وتقدمهم على ان بطرس كان يقاسي العناء في مشروعاته فن قومهم الحدود والحق عليه والمحقق لآعماله وأميل الناس مستعصية على مطالبه وطباع التوحش فافرة من مبادئه غير راضية بالتقرب من أمة أجنبية عنها ولكنه ثبت حتى لم يعد للشهوات موضوع يعلم لان عملائهم التميز قد ضاعت فبازالة ظاهرها الخشنة ومحو معالمها الوحشية ألبأها الى اللطف والتعطف وجبرها على النظر الى عوايد أوروبا فاستكانوا وكانوا من الراجحين

ومما يخالف هذه السياسة شدة مراعاة أهل ايتوسيا وبعض جهات المانيا وفي انكلترا الى يوم العاطلة وينظر الى ان قانون ١٧٨١ هو من تاسيس زمن كرومولان من قوانين زماننا لانه وضع لينع الامه من كل لذة الا لذائذ الحيوانية والاخلال بالآداب وشرب المسكرات وعجيب ان المحافظة على الآداب هي التي أتمت ذلك القانون المخل بها فقد صار يوم الاحد موعداً قامة شعائر البطالة ونفع الشهوات والرذائل

ولا يمكننا ان نسلم بهذا القانون الا اذا فرضنا أمرين الاول ان المسليات والملاهي الموجودة في الستة أيام الاولى من الاسبوع تصير مضرمة مؤذية في اليوم السابع منه والثاني ان البطالة وهي أم كل رذيلة هي عماد الدين ولست أدري من ذا الذي يقتدر على التوفيق بين هذه المتناقضات على انه لو جازنا كتاب ادعى انه منزل وكان مخالفاً لآدابنا وجبت علينا طاعته لان آثاره في الوجود ظاهرة ولنا على حسن الآداب شواهد حقيقية وحجج دامغة لا يعادها تاريخ ديني مؤسس على حوادث خارجة عن حد الطبيعة البشرية فنصدق الآداب ونكذب الآخر لان الدليل في الحالة الاولى محسوس نراه باعيننا وأما في الحالة الثانية فنضطر الى الاخذ بشهادة الغيروهي قول تناقله الخلف عن السلف بعد ان تأثر بآثار قوم كل أمة وزمانها وعاداتها وواجبنا غير الذي كان عليه في مبدأ الامر

(١) ويقال له الاكبراشهر بحجة الروس وعلومه ركنه في تقسيمهم وغدتهم وهو الذي اختط مدينة سان بطرسبورج عاصمة المملكة الروسية الآن بحكم من سنة ١٦٨٢ الى سنة ١٧٢٥

على انه لا تناقض في موضوعنا بين القانون السياسي والشرعية لان الانجيل لم ينص عليه بل ان  
 ايجاب البطالة يوم الاحد مناقض لبعض نصوصه الصريحة ان قتيلاون كان يذم الرؤساء الرومانيين  
 لشدة تعصيمهم في بعض المناسك وطلب من الحكومة ان لا تأمر بإبطال ألعاب الخيول والرقص  
 والالعب الجماعية بعد الصلاة يوم الاحد مع ان (قتيلاون) كان عالما من المعتبرين في الشرعية  
 المسيحية

ومع ذلك فانا لا ألوم تخصيص يوم من أيام الاسبوع يستريح فيه الناس من الاشغال الاعتيادية  
 وتخصيص قسم منه لاداء الفروض الدينية لكن الفطاعة والقبح انما هو في معاقبة كل من يشتغل  
 ولو في الحقول يوم الاحد حتى ان كان العمل من ألزم اللوازم ومنع الالعب والتسالي بما لا ضرر فيه  
 على ملائمة الناس لان منع ذلك يعد منعه القسم من سعادة الامة لان السعادة انما يتربك من  
 مسايات واطائف ولاحق للمقنن ان يقضى على العامل المسكين بان يمضي يوما من الاسبوع في  
 البطالة لا يعمل شيئا مع انه كان ينتظر ذلك اليوم ليستريح ويلعب ويتريض كي ينسى قليلا مرارة  
 شغل الايام السابقة وكيف يدوغ له ان يقهره على الحزن طول ذلك اليوم من غير ضرورة التجوء اليه  
 منتهلا لذلك سببا دينيا

ولقد يوجب بطريقان لفعل الضرر بالامة فاما تقرير عقوبات واما منع من الذائد فان كانت  
 العقوبات غير جائزة فقمع الذائد كذلك وكلا الطريقين ظلم واعتساف فان لم يكن ذلك ظلما فلا ظلم  
 بعده ولا لاحظ اني أتطرق في قولي هذا الى آثار ذلك القانون غير عاقل عن ان الغرض من وضعه كان  
 تحصيل قسم من الخير للامة لكن التأمل السطحي أسهل من التحقيق في التقرير والنقل من  
 الحكمة الى الجنون أسهل من الثبات على واحد منهما واتباع الاوهام المألوفة أسهل من مقاومتها  
 ومع ذلك فابا ان ابصرت عن قصد المقتن ما دامت آثاره لا يادية السوء وما أسعد حال الامة التي ترفع  
 عن خشونة الطباع وتنزه عن نقائص التوحش وتعتنق اللطف ورقة الجانب وتعدل الى لذائد  
 الاجتماع وزينة الحداثق والبساتين ودرس الفنون والعلوم ومزاولة الالعب العمومية ورياضة  
 الاذهان اما الديانة التي تنزل الغم في النفوس والحكومة التي تتزعزع من القلوب ثقتما ببعضها وتفرق  
 بينها فهي أساس الفساد وفيها جرثومة أكبر الرذائل وطعمة أعظم الشهوات ضررا

### (الفصل الخامس)

النظرية الثانية ايجاد الوسائل التي ينال المرء بواسطتها غرضه من غير ضرر أو باقل ضرر ممكن

الرغبات التي يبتاعها والتي تستكمل عنها يمكن حصواها بطرق مختلفة وشروط متنوعة في جميع



درجاتها الادبية من مبدأ البراءة حتى الجريمة وأول غرض يجب ان توفيه انالة تلك الرغبات من غير ضرر لكن اذا لم تصل الى هذا الحد وجب علينا ان نقبلها بأقل ضرر ممكن بحيث يكون أقل من الضرر الذي ينشأ عن مخالفة القانون فان لم يكن لزمانا لا توجد من الوسائل ما يحمل المرء ان تنازعه جريمتان على اختيار أخفه وضررا وهذا الغرض الأخير وضيع لانه بمثابة اشتراط في الرذيلة كالتنازل ونعطي معها الترضيها بأقل ممن يمكن

والمعنى كلف نحصل على هذه المقاصد الثلاثة في ثلاثة أقسام مهمة من الرغبات وهي أولا الانتقام ثانيا النفاقة ثالثا العشق

### (القسم الاول)

يوجد طريقتان لارضاء شهوة الانتقام من غير ضرر (أولا) - ايجاد مقوم قانوني لكل نوع من أنواع التعدي (ثانيا) - ايجاد مقوم مناسب للتعدي المحل بالشرف وتوجد طريقة واحدة لارضاء تلك الشهوات بأقل ضرر ممكن وهي تحمل المبارزة الشخصية ولتسلكم عن كل واحد من هذه الامور

### (الامر الاول)

(ايجاد مقوم قانوني لكل نوع من أنواع التعدي)

رذائل النوع الانساني وقضائله مرتبطة كثيرا بأحوال الاجتماع فالضيافة منتشرة في البلاد التي هي لازمة فيها انتشارا أعظم من البلاد التي هي غير لازمة فيها وكذلك الانتقام لان المرء في حالته الطبيعية لا يخاف في استعمال قوته الامن الانتقام نخوفه في تلك الحالة منه بمثابة خوفه من العقوبة ان وجد في هيئة سياسية منتظمة وكل تقدم في ترتيب العدالة والقضاء مضعف لشهوة الانتقام مانع للأعمال التي تصدر عن الضغائن الشخصية

ثم المنفعة التي يجب ملاحظتها في ايجاد ذلك المقوم القانوني انما هي منفعة المحنى عليه والمتعدي نفسه فائدة من ذلك أيضا لان الترتكاه لخصمه ينتقم منه لما كان للانتقام حد فان جعلت له حدا في الانتقام وهو منعه عن الخروج عما تراه مناسباً لترضيته لفضل قبوله على ان يتعرض للعقاب ان أخذ حقه بنفسه وعليه فوجود المقوم القانوني منفعة ثانوية أيضا وبه تمنع المخاصمات ويكون المتعدي بعنايته عاقوبة في مأمن من عدوه تحت حاية القانون

ومن الواضح ان وجود المقوم القانوني على وجهه أكل يضعف في نفس المحنى عليه الاسباب التي تبعثه على الانتقام بنفسه ان هذا المقوم لذته في عينه وتصوره اللذة عقب تألمه من المتعدي يضعف

فيه شهوة الانتقام نعم في هذا المبالغة ولكن المبالغة لا تخلو من الحقيقة وهي كافية في اثبات ان تقدم القضاء في هذا النوع يقلل من شهوة الانتقام ولقد لاحظ (هوم) عند كلامه على تاريخ انكلترة أيام توحشها انه كان من الصعب الزام المجنى عليه بقبول الترضية المناسبة وان غاية القوانين التي وضعت لهذا الغرض كانت في الحقيقة تقليل المقد لا إيجاد لذة للمجنى عليه فان وضعنا عقابا قانونيا جازنا المجنى عليه على كرم الاخلاق ونكون أوجدنا في الحقيقة فضيلة من الفضائل لان كرم الاخلاق يدعو الى المغفرة والعفو على قدر المجنى عليه فوق قدر المتعدي ولا يمكن ان يرمى العفو الى الضعف لان سببه ظاهر لا يوجب الشك فيه

### (الامر الثاني)

ايجادمة قوم مناسب للتعدي المخل بالشرف

هذا التعدي يستلزم دقة نظر كبيرة لانه يحرك شهوة الازام بقوة شديدة وقد تكلمت عنه بما فيه الكفاية في الفصل الرابع عشر من الكتاب الثاني فلا حاجة للعودة اليه واقد كانت القوانين الفرنسية ارفع من غيرها في هذا المقام زمانا طويلا أما القانون الانكليزي فهو محتال للغاية لانه لا معنى للشرف فيه اذ طريقته الوحيدة في تقدير التعدي على جسم المجنى عليه هي اتساع الجرح أو ضيقه ولم يكن لواضعه نظري أن هناك ضررا آخر هو فقد الصيت والسمعة بل لا يتصور الا فقد النقود الذي ربما كان مسببا عن الاول فهو يعتبر الدرهم دواء لكل ضرر مرضيا لكل عار مناسب لكل تعد فن لم يتله فهو لم يتل شيئا عنده ولا ترضية فيه الا بالمال على انه لا يلزم ان نطعن على رجال عصرنا بخشونة الاعصر الماضية لان القوانين وضعت قبل ان يتربى احساس الشرف في النفوس والشرف اليوم موجود في محكمة الرأي العام ولا رأى أحكام يصدرها بقوة لا يعارضها أحد

ومع هذا الانشك بأن سكوت القانون عن هذا الامر أئج نتائج سيئة فالانكليزي الذي يذهب الى فرانس الايدان يرى تعظيم الشرف وتحقير النقود في جميع طبقات الامة حتى في الطبقة لوضعية جدا أكثر مما يشاهده في بلاده وهذا الفرق يظهر خصوصا في الجيش فان الجندي شديد التأثير بحاسة الشرف مختال باهداء نفسه الى الوطن وذلك موجود في نفوسهم جميعا حتى الانفجار فينباهون بالمسابقة فيه وأعظم مكافأة تطمح نفوسهم اليها احسان يهدي اليهم بعد الانتصار

### (الامر الثالث)

(تحميل المباراة الشخصية)

اذا لم يكتب المتعدي عايم بما في القانون من الترضية وجب ان تباح المباراة لانها ما وجدت في بلد

وسمعت بحدوث قتل أو تسميم فيه إلا نادرا لان الضرر الخفيف الذي يتأتى منها بمثابة ضمانه تكفل  
للأمة شر الجرمين المذكورتين فالبارزة صيانة في الآداب والسلام لان الخوف منها يهدم  
أساس المنازعات نعم سمعت بأن اليونان والرومان كانوا يعرفون بعضهم بشرف الحروب ولكنهم لم  
يعودوا المبارزة إلا ان احساسهم بهذا الشرف ما كان ليهدم فيهم شهوة القتل أو التسميم فقد رأينا  
أيام سقوط (أتينا) السياسي ان نصف الاهالي يتحزب على هلال النصف الثاني واطار الى ما يحدث  
في انكلترة واورانده وقابل بينهم ماو بين رومه واليونان ترى ان (كلوديوس) و (ميلون) لو كانا من  
الانكليز لا كفة فيا بالمبارزة ولكن أخلاق رومه بهشت كل واحد منهم ما على قتل الآخر  
وقد صارت المبارزة في جزيرة مالطانبر با من الجنون أو حربا أهلية فوضع أحدا منهم قانونا  
صار ما وشدت في تنفيذه وبذلك أبطلت هذه العادة ~~وال~~ كن تلتها عادة أخرى جمعت بين الجنين  
والقطاعة وهي القتل فاعتنقه الشرفاء وصار كثير الوقوع الى حد أسف الناس منه على ابطال  
المبارزة ولم يلبث الحال ان أباحت قانونا في أماكن وأوقات مخصوصة وجاءت النتيجة على وفق  
ما اعتاده الناس اذ لم يعد في نفوسهم من باعث يدعوهم الى اخفاء مقاصدهم لان المبارزة كفلت لهم  
اطقاء شهوة الانتقام وصاروا يستقبحون من يتخذ في ذلك سبيلا غيرها والمبارزة أقل انتشارا في  
ايطاليا منها في انكلترة وفرنسا الان القتل والتسميم أكثر وقد كانت قوانين فرنسا شديدة  
بالنسبة الى المبارزة لكن كان الاهالي يجدون سبيلا للهرب منها فيتفقون عليها ويظهرون انهم  
انما يتضاربون كالعادة

ولم يغير قانون انكلترة بين المبارزة والقتل ولكن العدول يقرقون بينهم ما على الدوام فيعلنون في  
المبارزة ان القتل بغير عمد وذلك لان الأمة تهتدي بذوقها الطبيعي أحسن مما تهتدي المشتغلون  
بالقانون به لزمهم واقد كان يحسن ان يكون الدواء في القانون أولى من وجوده فيما يخالفه

### (القسم الثاني)

(وخوافاقة وملتفت في هذا القسم الى منافع الفقراء أنفسهم ومنفعة العموم معا)

اذا حرم المرء طريق المعيشة كانت الحاجة من أقوى البواعث الدافعة له على ارتكاب أكبر الجرائم  
ليحصل ما يقتات به فاذا وجدت هذه الحاجة فلا فائدة في معالجتها بالارهاب من العقاب لانه يندران  
يكون ذلك الخوف مدهما عظم العقاب أشد تأثيرا في النفس من تلك الحاجة ففضلا عن انه لا عقاب  
أكبر من خوف الموت جوعا لان من شأن العقوبة عدم تحققها ولكونها لا تصيب من استحقها  
الابعد مضى وقت من الزمان وعليه لا يتيسر التوقي من غوائل الفقر الا باعطاء المعدم ما اشتدت  
حاجته اليه



ومن هذه الجهة يمكن تقسيم الفقراء الى أربع طبقات

الطبقة الاولى - الفقراء ذوو الصنائع وهم الذين لا يريدون سوى العمل ليتحصوا على معاشهم  
الطبقة الثانية - الشحاذون الكسالى وهم الذين يركنون الى احسان المارة راغبين عن العمل  
الطبقة الثالثة - ذوو الشبهات وهم الذين اتهموا امام المحاكم فبرأهم لعدم كفاية البرهان على  
ادانتهم فخرجوا منها لا بسين ثوبان من الانحطاط فلا يجدون شغلا يقوم بمعاشهم

الطبقة الرابعة - المجرمون الذين قضوا عقوبتهم في الحبس ثم أطلق سراحهم

ولا ينبغي معاملة هذه الطبقات الاربعة على مثال واحد بل يجب في التكاليف ان يفصل ذوو الشبهات  
من الابرياء لانهم قالوا في المثل النجعة المضايقة تعدى المشاية بتمامها فاذا أوجدت صنعة للفقير  
الصانع اكتسبت الهيبة من عمله ورجح هو أيضا معيشته والزمن كالحيمة فكما انها لا تدوم  
الا بالامداد كذلك هو محتاج ليقضيه المرء في عمل ما والا انسانية توجب على الامة ان توجد شغلا  
للأصم والآخرى والاعمى والكسيرة والمأطل لان فوائد البطالة لا تبلغ في الالة فوائد العمل

ولنفرض ان رجل اقاده الفقر الى ارتكاب جريمة سيق من أجلها امام القضاء فبرأه لاشك انه يجب  
على الحكومة ان تلزمه ببيان طرق معاشه ولو في السنة أشهر الاخيرة فقط ولا اعتراض عليها في ذلك  
لانه ان كانت طرق الكسب ممدوحة فالعلم به غير مضر وان كانت غير قانونية وجب اتخاذ  
الاحتياطات اللازمة على حسب مقتضى الحال ثم العمل متيسر للرجل أكثر من المرأة لان حالة  
النساء لا تمكنهن من مواصلة الاشغال الاعتيادية والرجال أعظم حركة وأكثر حرية وأسهل انقيادا  
لذلك نراهم ينكبون على جميع الاعمال حتى التي لا تليق بالانساء وتكون عيبا بين أيدي الرجال  
فنشاهد رجالا يبيعون ألعاب الصغار ويتحكون حوائط البيدينيات المختصة بالنساء ويحترفون بصنع  
نعالهن أو كسوتهن وفي أشبههم في صنائعهم هذه بالقابلات سواء بسواء وقد أمة من النظر  
طويلا في هذه العادة الظالمة ورأيت انه يجوز للقنن ان يقومها بحيث تحظر هذه المهنة عن الرجال  
فتختص النساء بها لما في ذلك من الفائدة وهي الوفاء اذهان النساء عن الفتنة والتفحيب واشغالهن  
بصنائع شريفة يقتتن منها

لكن لا يجب ان يكون المنع دفعة واحدة بل يلزم الاحتياط فيه لانه ان شاع هذا العادة تمتد الى استعمال  
الرجال في التوايد وذلك ما ألوف عند العظماء لشدة قلقهم وقله اضطبارهم وعند الاسافل حال  
الخطر فلا يجب في مثل هذه الحالة منع الرجال مطلقا الا اذا تربي من النساء من يقدرن على أداء  
هذه الخدمة كما ينبغي (١)

(١) لقد انتشرت عادة استخدام النساء في المعامل والمحازن ومحلات التجارة انتشارا عظيما في أوروبا وكثير من  
محلات الاكل بباريس لا يخدم فيها غيرهن والمحلات التجارية الكبيرة صقلت حاجات الرجال عن حاجات  
النساء فبأشر القسم الاول رجال ومباشرا القسم الثاني نساء ويشاهد ذلك بلاسكندرية في الدكاكين  
الشهيرة وفي القاهرة أيضا

ولا يمكننا وضع قاعدة عمومية لمعاملة الفقراء والاعتناء بشأنهم بل كل بلد عليها ان تلاحظ أحوالها  
الخصوصية وعوائدها فمثلا نرى الحكومة لاتهتم مطلقا بشأنهم في ايقوسيا الا في بعض المدن  
الكبيرة ونراها في لوندري تجمع لاجلهم ضريبة تبلغ الثلاثة ملايين جنيه (وقد زادت بعد ذلك على  
ستة ملايين) ومع ذلك فخالهم في ايقوسيا أحسن منه في انكلتري لان عوائدا لولى قائمة بالحاجة  
أحسن من القانون في الثانية لكن لا يجب علينا ان نغير طريقة انكلتري دفعة واحدة لكونها  
غير وافية بالمقصود لان نصف الفقراء يموتون جوعا قبل ان تتأصل حاسات الشفقة والحنان في  
النفوس والتعطف على الفقراء في ايقوسيا آت في الغالب من تأثير الرؤساء الروحانيين لانهم فقراء  
ولامعيشة لهم الامن روايتهم وليس لهم جمالات على البلاد مطلقا لذلك فتحبهم الناس وتميل الى  
العمل بمقتضى نصابهم وعكس ذلك موجود في انكلتري فالرؤساء الروحانيون مبعوضون من  
الاهالى لكونهم أغنياء ولهم الجمالات الطائلة

والفقراء في ايقوسيا وفرنسا واراوند متلطفون في حاجاتهم معتدلون في رغباتهم وهم في نابولي غير  
محتاجين الى التدفئة والسكن ولا الى الملابس تقريبا وبكاد الملابس ان لا يكون لازما في الهند  
الشرقية والاستر العورة فقط والاقتصاد حاصل في ايقوسيا على ما ينبغي الا فيما يلزم للنظافة  
واقصاد الهولنديين أحسن ما يكون في جميع الشؤون وهو في انكلتري أروا منه في جميع البلاد  
الآخري ومن جهة ثانية حاجات أهلها كثيرة متنوعة  
وأنتج الطرق في الهرب من النقران لا ينتظره المرء وان يجتهد في الابتعاد عن أسبابه وأجل منة  
تؤدي الى الفعلة والعمال ايجاد صناديق الاقتصاد تحت شروط تستلزم الثقة بهم فيميل العامل طمعا  
في الفائدة الى ان يدخر فيها ما يصل اليه امكانه من التوفير

### (القسم الثالث)

#### (العشق)

وهو أحد الرغبات التي لم نجد لها اسما بسيطا بحيث لا يلزمه تصور مدح أو ذم بل كان اسمها على  
الدوام مقرونا بأحدهما وبالأخير على الآخر والسبب في ذلك ان مذهب الزهادة يتعرض الى  
تقبيح تلك الوظيفة التي عليها مدار بقاء النوع والقريض هو الذي ندع عليه وأخذ يحسن التسم  
والتلذذ والعشق وهو مقصد جليل وعمل جميل لو أن الشعراء وقفوا عند احترام الادب وحافظوا  
على الاخلاق ولاحظوا مع ذلك ان هذه الاميال قوية بذاتها غير محتاجة الى تخيلات الشعراء  
ومجازاتهم وحيث ان هذه الرغبة تنال بالزواج بدون ضرر لاحد بل ينفع يعود على الهيئة الاجتماعية

وجب على المقتن ان يسهل له بمعنى انه لا يضع في سبيله عقبة الا اذا كانت من الضروريات ومن  
 أجل ذلك يجب اباحة الطلاق تحت شروط مناسبة لان عدم جواز الطلاق مع وجود الخلاف بين  
 الزوجين يجعل الزواج ظاهرياً فقط لكن اذا أبيع الطلاق صار الزواج حقيقة و نتيجة التفريق  
 بين الزوجين اما تحمل مشاق الوحدة أو اتخاذ الامر من غير طريقة القانوني ولكي نقصح القول  
 في هذا الموضوع المهم وينبغي رأينا مع سلامة في النية وإخلاص في الضمير بحيث لا نبقى من الفكر  
 شيئاً الا ونكون قد بيناه وجب علينا ان نعترف بأن بعض الناس من يبلغ أشده وتوقوا الجسمية  
 قبل ان يصل عقله الى درجة تمكنه من ادارة أعماله وسياسة العائلة وذلك صحيح سيما في الطبقة  
 الرفيعة من الامة أما في الطبقة الوضيعة فالمرء يلهي عن الالتفات الى الشهوات ويؤخر زمان  
 التمشق والتصابي والتخشن في العيشة والبساطة في الحالة تطيل مدة السكون في الذهن والحواس  
 على انه يصعب على الفقير ان ينال رضا النفس الا اذا تنازل له عن حريته و اذا قطعت النظر عن  
 الشبان الذين لم يبلغوا أشدهم ترى كثيراً من الرجال لا يقدرون على القيام بآعباء العائلة فان الخادم  
 والجندي والبحري غير ممكنين من حركاتهم ورغباتهم منقادون لغيرهم على الدوام وفي الغالب ليس  
 لهم مستقر معروف وذو المستقبل من الطبقة الرفيعة ينتظر فرص الزمان لينال مالا أو يكتسب  
 جاهاً حتى تستقر حاله ويتمكن من نفسه تماماً وجميع من ذكرناهم محرومون من الزواج  
 عائشون منفردين اضطراراً وأول مسهل لهذه الحالة يأتي على الذهن هو اجازة الاجتماع لمن  
 محدود نعم هذه الطريقة محظورات شتى لكن التسري موجود بالفعل عند كل أمة تفاوتت فيها  
 درجات الثروة بين افرادها فمنع هذه الاجتماعات قانوناً لا يمنعها في الحقيقة انما غايتها ان يعدها  
 من جلة الجرائم فتصير محققة عند الناس ومن تجاهر بماعتد خارجاً على القانون مارقاً من العادات  
 ومن أخفاها فقد عذب نفسه خوفاً من ظهورها

وقد اعتاد الناس على اعتقاد حسن الخلق عند المتزوجين ان كان زواجهم غير محدود واعتقاد  
 سوءه عندهم ان كان لا اجل معلوم واتباع المقتن هذا المذهب فخطر الزواج لسنة وأباحت طول  
 الحياة ولا ندري لاي سبب هذا التغيير مع ان طول مدة العقد لا تغير نتيجته ولا يجعل الاسود فيه  
 أبيض ومع ذلك فالزواج لا اجل محدود غير لاثق بشرف المرأة التي ترضى به كغيره وان كان خالياً من  
 الشبهة والحرمه في الحقيقة لان الزوج لا يحترمها كما يحترم امرأة تكون ملازمة له مدة حياته  
 وأول أمر يقوم بالذهن من أجلها هو أن المالك كانت درجته من الاعتبار كدرجة بقية النساء  
 لنات مثلهن أي لتزوجت بعده لا انفصال له فزواجها لا اجل معين دليل على نقص في الدرجة أو  
 الاهلية



الا ان القائدة في اباحة الزواج لا اجل محدود هي عدم وضع قانون يمنعها والناس لا تطيعه ولا تعمل بمقتضاه. ومن جهة أخرى هذه الطريقة تحفظ الناس من اتباع الهوى لانهم ان همون مرة آل آخرهم الى حال تعيسة جدا وكذلك أولادهم يجدون طريقا للعيشة لان الابوة تكون ظاهرة والاب مكاف بمعيشة بنيه

وقد كان الزواج المعروف بزواج اليدايسرى مستعملا في بلاد المانيا (معناه الحياة) وكان الغرض منه راحة في الداخل وحفظ الناموس الشرف في الخارج وللرأفة من هذه الحالة بعض مزايا الزوجة لكنها لا تساويها ولا تسمى بهذا الاسم كذلك الابناء كما كانوا يلغون درجة أولاد الزواج الحقيقي ولم تزل هذه العادة مألوفة في تلك البلاد حتى جاء قانون فريدريك فخرمها الا ان الملك حفظ لنفسه الحق في منحها بوجه الاستثناء لمزيشاء ولعلم القراء اني لأشير الى استعمال هذه الطريقة المخالفة للعوائد المألوفة عند جميع الناس لاني أعدها من جملة المنافع والتجارب ولا كفى أدل عليها كما لطف اضررتهم منه الهيئة الاجتماعية فان كانت أخلاق الأمة بسيطة والتفاوت بين افرادها في الثروة غير عظيم فكان من العبث ادخال طريقة متاعدها لانهم ادوا لاخلالة اعتيادية وبهذا الاعتبار نسوق القول على الاختلال أعظم من الزواج لاجل محدود وهو ضرر يوجب مد على الاخص في المدن الكبيرة وسيله الثقلوت في الثروة وتوفر الاسباب التي تحمل الناس على عدم الزواج وذلك الاختلال هو وجود المؤسسات

فن البلاد ما لا تعرض اليه ودمها مائة منهم ما شددت كاستكثره ومع هذا المنع نرى الفساد منتشر فيها انتشارا ظاهرا معلوما كافي غيرها من البلاد سواء بسواء أولا - لان الحكومة لا يمكنها التشديد فيه وان شددت غضب الاهالي فالفساد وجود مع المنع كان القانون لم يوضع الا انه أكبر ضررا

على ان عاوهذا الامر ليس آتيا من منعه قانونا فقط بل العار ملازم له طبيعة مهما كانت الحالة وان أغفلته القوانين بالمره فخلال الغايات قريب من الرق والعبودية وطرق عيشتهن غير ثابتة وكم نشاهد من خليقات للفقر والاعدام واسمهن يوجب خذلانا في الفكر ونفورا في الضمير حتى ان الناس قد اعتادوا على اعتبارهن سببا في الاختلال الذي هو سبب مصيبتن والناس في هذا الظالمون وما بالان معاملات الاحرار لهم كلهم يحقرنهن ويهونهن الا الا التي تجمعت أخسلاقهن وبلغن في الفضائل درجة عليا فليس للمؤسسات من نصير ولا معين فنتج من هذا انهن هالكات بالطبع ألم ترهن لم يتمكن من تشكيل جمعية تكافن بها هذا الاختصار العام ولو أردن ذلك لما وصلن اليه لان الحاجة والتماسد يزعمان بذور التافرو التباغض في نفوسهن فكل واحدة محبوبة من البقية

وربما كانت هذه الخلة هي الوحيدة التي نشاهد احتقارها من تلبس بها ومن الغرابة ان نجب  
الذات يلوى بالنفس الى معا كسة نفسها فكان المرأة تنسى نفسها أو تستغنيها بالتشد النكير على  
من شاكتها ثم ان عار المومسات لاحق بالعشوقات وسببه انهن وان لم يكن مومسات في الحبل  
فالمسافة بين الطرفين أقرب من جبل الوريد الا أن الواحدة منهن اذا طالت مدتها مع رفيقها تهجد  
عن حالة السقوط وتقرّب من حالة الاحرار لان طول الالة يجعل التفرق صعبا فيقوى الامل في  
دوامها

تلخص مما تقدم ان الدوام يوجد في نفس الداء فتي كان الامر ممقوتا بالطبع محقة إعادة لا يلزم  
الزيادة عليه من قانون مخصوص لان العقاب حاصل بوجود ذلك الامر وهو عقاب صارم جدا  
لوا اعتبرنا ان أسباب الرافة والحنان على المومسات ومن شاكتهن متوفرة اذهن من التعساء  
أضحى فريسة التفاوت في المال والمعيشة وتبتن على أبواب الياس من الحياة ومع هذا ليس من  
يشفق عليهن أو يترفق بحالتهن ومامن الاوقد سبقت الى هذه التعاسة رغم أنفها ولو وجد  
سبيل للهرب منها لفلن الا قليلا ولكن الابواب مسدودة في وجوههن والطريق كلها عقبات فلا  
يمكن من المسير فيها فكثير منهن وقعن في المقدور لهفوة جاءت خطأ أولع دم التجربة وصغر في  
السن أو لفساد آباتهن أو لجرم مغازلين أو لشدة القسوة في معاملتهن على خطا مضى مرة واحدة  
وأغلبهن لفقرهن وذلهن فالرأى العام ظالم مجحف في حقهن ولا يليق بالمقن ان يساعد على هذا  
الظلم ويجعل قانونه آله في الاجحاف بل حسبنا الرأى العام وكفى على ان نتيجة القانون زيادة في  
الفساد لانهن يلجأن الى المسكرات ليجدن منها معينا على تحمل آتاع التعاسة ونسيان الشقاوة آتاء  
من الزمان فيؤل أمرهن الى عدم الا كثرات بما يلزم حرقتهن من العار لشدة ما ينالهن منه على  
أنهن مصابات غير جانيات وتلك اضرار باهظة ومصائب جمة يحدتها القانون لينال خيرا وهم لا يتاله  
وان يناله أبدا ولقد جردت امبراطورة هنكارياء عزيمة ماضية وثبتت ثباتا غريبا في سبيل ازالة هذا  
الخلل واستعملت قوتها باكلها على مبادئ جيدة وأصول شريفة فلم تنل غايتها في الحقيقة بل اشتت  
الاذهان الى طرق متنوعة وكثرت مخالفة القانون سرا وقام زنا المحصنات مقام خفس المومسات  
وأسدل الكل أعتار الاغضاء على هذه الحال الجديدة واشترك في ذلك الحاكم ورأى القاضي فائدة  
في التساهل فعم الخلل وكثر الفجور والداخلى وراج سوق الارتكاب والاختلاس والتدليس وكانت  
العاقبة ان الضرر الذي حصل الاجتهاد في منعه اختفى عن الاعين تحت حجب السيوت وصار أشد  
ايلا ما وأكبر أثرا

وكان اليونان يغضون الطرف عن المومسات وحيانا كانوا يعينونهن على وقتن الا انهم خفروا

على الوالدين ان يجربا عراض البنات كذلك كان الامر عند الرومانيين أيام الجمهورية وكلمة  
(كاتون) (١) لاشاب الذي لاقاه في الطريق خارجا من أحد منازل المومسات شاهد على ذلك  
ومعلوم ان كاتون لم يكن ممن يعين على انتهاك حرمة القانون  
وهذه المهنة حرة في عاصمة الدنيا المسيحية (رومه) وكان ذلك أحد أسباب تشدد البروتستانتين في  
هذا الامر

وكانت مباحة أيضا في فينيسيا أيام الجمهورية  
وللغانيات في عاصمة هولندا اجازة قانونية  
وقد ألق (ريتيف دولابروتون) رسالة غريبة في بابها عرض فيها على الحكومة انشاء مكان  
مخصوص لقبول الغانيات فيه وخروجهن منه تحت قواعد معلومة  
ولا احتمال هتما المهنة بعض الفوائد في المدن الكبيرة أما المنع فلا يفيد شيأ بل يضر كثيرا  
ومن المستحذات المفيدة مستشفى لوندرة المخصص للنساء التائبات وغريب ان اخصام هذه  
الحرفة يدعون هذا المكان ويقولون انه من حسنات الحكومة فهم في ذلك يتأقنون انفسهم  
بأنفسهم لانه ان ساعد على اصلاح حال بعض الغانيات فهو مشجع بعض النساء على الفجور  
لذلك كان مستشفى شيلزن مشجعا للجنود ومستشفى في جرينويدس مشجعا للملاحين وعندى انه  
يجب وضع ضريبة سنوية تبدأ في وقت معين من أدوار الحياة بحيث توافق تلك الحالة البيئية  
التي تقصر مدة الثمرة فيها بالطبع وتكون فائدتها عظيمة في بعض الاحيان وهذه الضريبة  
تدخر لهن فتتوفين رغبة التوفير والمبلغ الزهيد الذي لا يمكن جعل رأس مال اليوم يصير في الغد  
مالا عظيما

أما من جهة الآداب وكونها توافق ذلك أولا توافقها فالواجب استطلاع آداب كل أمة في بلادها  
وفي ذلك تسريح للفكر وتخلص من القيود المالية وأوهام البلاد الخسومية

### (الفصل السادس)

(النظرية الثالثة - الابتعاد عن المشجعات على الجرائم)

التنبية بأنه يجب على الحكومة ان لا تكافئ المجرمين على جرمهم وان لا تضعف قوة المؤثر الادبي  
أو الديني في النفوس عند لزومه دلالة على أمر واضح من نفسه غير محتاج الى اقامة البرهان عليه  
ومع ذلك فهو مهممل في غالب الاحيان والامثلة الساطعة على ذلك كثيرة لذلك لا أريد سردا  
وانما أريد ان أبين بعض أحوال دقيقة لا تدركها العامة عادة

(١) روماني اشهر بتقشف الاخلاق



(أولاً) - وضع يد الغير على العقار بغير حق

لا يجب ان يسمح القانون لشخص استحوذ على ملك الغير من دون حق ان يستفيد منه قبل رده لانه  
أى القانون يكون شريكاً في هذا الضرر واقد كثرت الاحوال التى من هذا القبيل عند الانكيز  
ولانص فى قانونهم للجهة من هذا التعدى فكثيراً ما يتمكن المدين من الخلاص من الدين بأن  
يتأخر عن أداء فائدته الى ان يموت فيذهب معه رأس المال أيضاً وفى أحوال أخرى يجوز له أن  
يطلب موعداً وله حق الحصول عليه ويمكن فى خلال ذلك من استغلال المال المطلوب منه  
ويمكنه ان لا يدفع رأس المال بل يداوم على دفع الفائدة كما قررها القانون فيستمر القرض قهراً عن  
صاحب المال

ولكى تمنع هذه المضرات يجب اتخاذ الاحتياطات الآتية

(أولاً) - ان المسؤولية فى الملكية لا تسقط بموت أحد المتخاصمين (ثانياً) - ان الفائدة على  
التعويض تبدأ من يوم وجد الالتزام (ثالثاً) - الالتزام يوجد من وقت حصول الضرر لامن  
وقت تقديره (رابعاً) - ان تكون فائدة التعويض المذكوراً كبير من الفائدة المقررة قانوناً  
هذه طرق بسيطة بديهية وانى لا يجب كيف ان المقنن لم يقرر هامشاً زمن مديد ولكن لا يجب  
فان للعادة والكسل والذهول عن الخير العام وواجب القانون والمنافع الذاتية والتحيز أحكاماً  
وعلماً

(ثانياً) - اعدام المال بغير حق

اذا أخذ الانسان تأميناً على ماله من مصيبة عليها نظراً عليه وكان مبلغ التأمين أكبر من قيمة المال  
كان له فائدة فى حدوث المصيبة التى يخشى من وقوعها فيحرق بيته أو يغرق سفينته فإذا أباح  
القانون ذلك كان مشجعاً على حدوث هذه الجرائم ولكن لا يلزم من هذا منعها بالكلية بل  
ينبغي ان يلزم أصحاب شركة التأمين باتخاذ الاحتياطات الكافلة لمنع وقوع ما ذكر بحيث لا تعيق  
أعمالها فوجب عليها أى الشركة ان تقصر أولاً حالة المال المراد تأمينه وتطلب شهادات من أهل  
الفن بقيمة الحقيقية وتلزم صاحب المال عند وقوع المخطور بتقديم شهود عدول على انه صادق  
فى تصرفاته غير جان فيما وقع ومشاركة المال فى أى وقت شاخت حتى داخلها الشك فى حالته وهكذا

(ثالثاً) - الخيانة

لوجاز تأمين سفن العدو وصارت الدولة عرضة للخطر (أولاً) - لان تجارة العدو تصبح رائجة  
(ثانياً) - لان شركة التأمين لا يبعد عليها ان تخاطر بسفرتها كدولتها أو سفنها الحربية لتأمين  
سوء العاقبة

ومع ذلك فالضرر الاول لا يعد ضررا الا اذا كان من العسير على العدو ان يؤمن سقنه ومرا كبه في بلاد أخرى أو انه لا يستطيع تصريف تجارته في جهة ثانية وأما الضرر الثاني فهو من الله -م الا اذا كان للشركة مركز يسهل لها اعطاء أخبار لا ينالها العدو ويغيروا مظهرها ولو اتفق النقاد والطائفة ولم تراعى الشركة في ذلك ما يلحقها من العار وما يدهمها من العقاب

هذه هي حالة التأمين من جهة مضارها ما فوائده فظاهرة فالاحصاء يدلنا على ان هذه الشركات تربح ربحا يفوق خسائرها بكثير فالتأمين مورد كسب مهم يمكن اعتباره ضريبة على العدو

#### (رابعاً) - الاختلاس

جرت العادة في تشييد المباني ان يعهد بها الى مهندس معماري يكون له مبلغ معين في المائة على مجموع المنصرف في البناء وهذه الطريقة تؤدي الى أكبر اختلاس مضر بالهيئة لان الخسارة تعظم كلما قصد جانب التوفير عما يكسبه المتهمد ويعظم الخطر في أبنية المصالح العمومية حيث لا فائدة لاحد في منع الاسراف وكثير من الموظفين يجدون منفعتهم في التواطؤ عليه ومن الوسائل المانعة من ذلك ان يقدر البناء بعد اقامته كما يستحق ويعطى للمقاول مبلغ في المائة على هذه القيمة بقطع النظر عن المبلغ الذي صرف وهذه الطريقة تمكن من ازال المنصرف عن قيمة التقدير وفيه فائدة كما لا يخفى

#### (خامساً) - خيانة عظماء الدولة

اذا كان راتب بعض رجال الدولة الذين لهم يد في السلم والحرب عظيم ازم من القتال كان ذلك باعثا لهم على اطالة مدته فان زاد الراتب بقدر المنصرف جاءهم ذلك على التبذير فمكس الحال عندى أجدر بالاتباع

#### (سادساً) - جرائم متنوعة

اذا تراهن شخص مع آخر على وقوع أمر وعدمه كان لاحدهما منفعة في حصول ذلك الامر بقدر قيمة المبلغ المتفق عليه فان كان ذلك الامر ممنوعا قانونا فالسعي في حصوله أو ايجابه جريمة من دون شك فيندفع المربوحتين الى ارتكابها محبة الفائدة والخوف من الخسارة فان أبيحت المراهنة يغرقيد كان ضررها عظيما وكثر الفساد بازدياد الجرائم تحت حماية القانون وان منعت بالمرة خسرت الامة في أمور ~~كثيرة~~ أخصها شركات التأمين لان التأمين عبارة عن مراهنة في الحقيقة وقد تقدم الكلام على فوائده وانه كافل لمصائب كثيرة والواجب منع التراهن اذا كان مؤداه حصول ضرر واجازته ان كان فيه خير للناس بحيث يفوض للقاضي مع ذلك النظر في ان الخير كان المقصود منه حقيقة

## (سابع) - الجرائم الشخصية

إذا استخدم المرفق وظيفة تدوم مادام هو خاضعاً للشروط مخصوصة من شأنها أن تضر بشخص من دون فائدة لغيره كان إيجاده هذه الوظيفة مخالفاً لاصل المنفعة على خط مستقيم لان القانون الذي يقضى بوجودها يكون معينا على كثرة الاكام وتقليل الذائد  
تلك حالة الاديرة في البلاد الكاثوليكية والتزهد في بلاد الانكليز قالوا انه لا ضرر في هذه الاحوال لان الشخص لا يدخل فيها بغير اختياره وهو جواب سديد لو جاز أن الخروج منها يكون كذلك بالرضا والمصيبة ان الرضا متى حصل أولا استحال آخر اوصار الا لزام مؤبدا نعم توجد حالة يكون الرضا فيها مطلو بالنواها ولا تزول به أبدا وهي حالة الجندي المتطوع الآن: نفعة العسكرية وضرورتها في المعالك مجوزة لتلك الامال لان الامة لا تقوم الا بجيشها ولا جيش ان كان للجندي ان ينسحب منه متى أراد

## (الفصل السابع)

(النظرية الرابعة - تشديد مسؤولية الاشخاص بقدر عرضتهم الى الاضرار بغيرهم)

هذا الامر خاص بالوظفين لا تقوى اليد عليهم الا اذا اشتد خوفهم من فقد الشرف أو المال فرائهم ضمانه عاينهم في حالة الاختلاص لانهم لا يحرص اهرم عن فقد هذه الطريقة أليق بمن يتأط بهم أمر النقود وما على الحكومة الا ان ترفع راتب الصراف فوق فائدة المال المفوض اليه اذ الزيادة تكون مانعة له من الخيانة لانه يخسر خائنا ويربح مستقيما كما ترى وللولد والماله الى وروابط العائلات والدين تأثيرهم في حسن سيرهم اتصف بهم افعهى كفالة في العادة على استقامة ولقد شاهدنا بعض القوانين تمنع بعض الوظائف على غير المتزوجين كان المقتن رأى في الزيجة والاولاد ضمما با يقدمه الانسان لوطنه على امانته واستقامته

## (الفصل الثامن)

(النظرية الخامسة - تقليل احساس المرء بالنسبة للغواية)

تكلمنا في الفصل السابق على الوسائل التي تضمن عدم خيانة الانسان ونريد ان نتكلم هنا على الوسائل التي لا تضعف احساس الرجل المستقيم أي التي تحميه من أن يكون عرضة لتجاذب أسباب الغواية

أولا الاجور - اذا اعتبرنا النقود كما يتداولها الناس بينهم علمنا انها تستعمل بها قاتلا أو دواء حاميا فقتضيات المصلحة تستلزم ان يكنى الموظفون حاجتهم -م باكلها خصوصا في الخدم التي



يسهل عليهم بواسطتها كسب المال من غير طريقه القانوني وقد شاهدنا ان قلة الرواتب كانت سببا عند الروسية في خلل عظيم فان كان الموظف معوزا ودفعته الحاجة الى استعمال سلطة وظيفته وصار لهم ما خافنا مختلنا وجب ان نقسم اللوم بين الحكومة التي نصبت قلة راتبه فخالا مائه لان الموظف الذي يجده نفسه مضطرا الى المعيشة ويرى استحالة التمايع الصدقة والاستقامة يذهب بالطبع الى ان الخيانة متمم قانوني فيها وان ذلك يباح من قبل الذي استخدمه

ولا يمكن في قضاء حاجتهم ان تسهل عليهم المعيشة المادية فقط لان ان لم يوجد التناسب بين الشرف الحائز له الموظف بسبب وظيفته ووسائل حفظ ذلك الشرف صار متاعا محروما مما هو لازم له فلا يمكنه القيام بما عهد اليه كان يحفظ مركزه في الدرجة المطلوبة منه وبالجمل فالحاجات تزداد بازدياد الرفعة واللازم الضروري يتغير بتغير الوظائف فان وضعت رجلا في منصب رفيع ولم تقدمه ماله يحفظ مركزه قد ساءت عاقبته لان علو درجته تحمله على اساءة العمل أي الخيانة وسلطته تسهل له الحصول على غايته

اشتد الخناق على شارلس الثاني لتضييق الشورى عليه في المصروف فباع نفسه الى لويز الرابع عشر حيث بسط له يده بالمال الكثير فرجا الاول الخروج من هذه الضيق وتراخي بين يدي الثاني كشخص انقلت كاهله الايون فاقترب الجريمة ليخلص منها وكانت نتيجة هذا التشديد ان اصطلح الانكليز نار الحرب مرتين ثم اصطلحوا على شروط أشد ضررا منهما نعم كان للبرلمان وجهة في التشديد على الملك لان مطالبه فاقت حد التصور لتأصل الفساد من نفسه ولكن المثل لا يزال قويا يعلم الناس منه ان راتب العائلة الملكية على ارتفاع قيمته ضمانة في السلم العام وان ظنه البسطاء اسرافا وتبذيرا على ان المال ملازم للشرف فهو يزيد في عظمته وكل أمر يزيد في عظمة الملك وبهائه يزيد أيضا في بأسه ومطامانه فالحدث للملك أشبه بحلية البناء التي تزيد بهجة وبهاء وهي تقسمها من موجبات تأييده وقوته

ولقد خالف الكاثوليك هذه القاعدة العظمى وهي تقليل الاحساس بأسباب الغواية فأوجبوا عدم الزواج على رجال الكنائس وفوضوا اليهم أطفال الوظائف وهي اختيار الضمائر وكشف السرائر وتدير أمور العائلات لذلك صاروا في حالة سيئة متجاذبين بين اطاعة قانون شديد لفائدة فيه أو الخروج عنه وهم كاسون توب المذلة والعار

لما أمر جوار السابغ في رومه ان الشماسين المتزوجين أو المتسربين لاحق لهم في تلاوة الصلوات صرخوا جميعا منذ مرين ورموه بالبدع وقالوا (اذا صمم على رأيه تركنا الكهانة وأمسكنا علينا نساءنا وعليه ان يأتي بملأ فم يخدمون له الكنائس) وقد أراد الفرنساويون ان يردوا حرية

الزواج الى القس لكتهم كانوا منذ ذلك الحين الى الان قد تغيروا من الانسية فصاروا ملائكة  
مقربين

### (الفصل التاسع)

(النظرية السادسة - تقوية تأثير العقاب في التصور)

العقاب الحقيقي مضر في الواقع ونفس الامر والخير انما يأتي من العقاب الظاهري واذن وجب  
علينا ان نتخذ من الاول صورة اقوى به الثاني فالشقة الانسانية تكون في التشبه بالقساوة من  
غير اتيانها حقيقة

اذا أردت ان تحرك عواطف القوادف ليكن تأثيرك موجه الى الابصار فالصو الجان قديم مثل  
هوراس (مخترعه) والتجربة التي دعت الى ايجاده قديمة كالانسان وكل من ايشعربم هذه العادة  
ويحاول استعمالها فيما يه فائده فالمشخص والاراف والطبيب ورئيس الديانة كلهم يجتهدون  
الى استعمال تلك القوة فيجب على المقتن ان يفعل مثلهم وان يجعل في العقاب عبرة للغير بان يصبه  
بمظاهر محزنة عند ايقاعه مستمدا في ذلك من فنون التشخيص ومعارف التمثيل وان يكون تأثيره  
بالاخص على الاطفال

فلو البست المشقة ثوبا أسود وهو علامة التأم واتمزا المنفذون بازار الحداد وتقلد السيفان ثوبا  
يزيد الفزع منه ويحجبه عن آعين الناظرين ووضعت آلات الجريعة فوق رأس المحكوم عليه ليعلم  
المتفرجون على عذابه ماذا كانت جريمته اكان ذلك مقيدا مؤثرا ويزداد التأثير كلما كملت هذه  
المظاهر كأن يطوف رجال التنفيذ حول المجرم وهم سكوت وتعزف الموسيقى بالخان الحزن والحداد  
ويحضر القاضي هذا الاحتفال وان لا يشعثر من التروس عليه

وينبغي للمرء ان لا يرغب عن الاستفادة وان تعلم ان أسوأ أعدائه بل يجتهد الى مناصحة النفور  
ويستمد من العذاب ما أفاد ويذهب بجميع المسالك ويستعمل كل الوسائل ويقارن بين جميع  
المذاهب ويستخلص الدرس بين الاقدار ولولا ذلك لما جازله ان يتقلد السلاح ليدافع به عن  
نفسه لان القاتل يستعمله في ارتكاب جريمة

فان البسنا موقدا النار في المتاع ثوبا عليه صورتها ولهيبها اكان في ذلك تشخيص جريمة لا عين  
الناظرين فتتجه أذهانهم الى قطاعم اولا تلتفت الى العقاب ويشاعته ولو تقرر في القانون ان  
يشخص كل عقاب عند تنفيذها بما يناسب جريمة الجاني ذلك يقع عظيم فيجذب فيه الشاعر بابا  
للقرىض والخطيب محالا لا فكار والراوى مسلكا للقصص والناس موضوعا للحديث وكما  
مؤثرات في النفس ترسم فيها صورة الجريمة وتبهدها عن الميل اليها

ولقد فطن رؤساء الكاثوليك الى هذا المذهب واسـتفادوا منه فائدة كبرى ساعدتهم على تأثير  
أفكارهم الدينية وتثبيتها في الأذهان فشاهدت نفسي في بلدة (جراڤلين) قسـا يرى الجمع يوم  
صلاة التطهير المألوفة في الديانة المسيحية صورة عظيمة الحجم فيها خلق كثير وسط الهييب وواحد منهم  
يخرج اسـانه محترقا من النار طالبا قطرة ماء ومن الواضح ان هذا المثال انما ينبـه الفكر الى فظاعة  
الفقر لا الى شناعة الجرم الذي لا يسع المعدم ان يشتريه وكانت غاية القس من ذلك جعل النفوس  
على دفع عن الترتيل بأي صورة كانت لان جميع الجرائم يكفرها المال في مذهبهم الا الفقراء  
لا يكفرا بها

قتل ملك (بولونيا) في القرن الحادي عشر أحد رؤساء الديانة فاتخذ القسس عادة عند تولية كل  
ملك جديد ان يطلبوا الى الخرج ما تاتي أهرق فيه سادم رفيقهم ويتموه بأنـه هو القاتل وكان الملك يأتي  
صاغرا من تحقاه انه انظـاءة الجناية معربا عن برائه منها وبغضه اياها طالبا العفو عنه متوسلا  
بالقتيل سائلا منه الرأفة به والسندقة على عاصـمته وهو تصور غريب في يابه يدل على مهارة  
القسس وعلمهم بطرق التأثير على الأفكار وغير خاف ما كان ينتج عن هذا الاحتفال من التعظيم  
والاعتبار للقتيل في عين الملك ورعيته

هذا ولم يكن اختيار القدماء لانواع العقوبات أحسن من اختيار المتأخرين فلا تجد في عقوباتهم  
أدنى ملاينة بينها وبين الجرائم التي وضعت لها وانما كان التقرير بالصدفة والاتفاق

على أني لا أريد اطالة الشرح في أمر ظهرت آثاره لكل متأمل في الوجود (وأقول) ان طرق التنفيذ  
عندنا في انكثاره لا توجب تعظيما ولا احتراما فتراهم ينقذون المحكوم بالاعدام من غير احتفال  
ولا استعداد فتارة يكون المظرم لهي تسخر منه الناس وتارة يكون المجرم معرضا لاحقاد المـتفرجين  
وربما ناله الضرر منهم لم لعدم حمايته من المنفذين وشدة الضرب بالسياط على قدر التقوى التي  
يأخذها المنفذ من الجاني واحراق اليد بالغاز تارة يحصل بحديد بارد وتارة بحديد يتسع كالهب على  
حسب ما يقع بين متولي الحرق والمحكوم عليه من التوافق وعدمه واحيانا يكون الاحراق  
بالحديد المحي لكن على قطعة لحم من الخنزير فتري النار تنفذ والمحكوم عليه يصرخ باعلى صوته  
متوجعا والناس يتفرجون عالمين بماهـالك فيضحكون ويهزؤون ورب معترض يقول ان تشخيص  
الجرائم عند تنفيذ العقوبات ربما أحدث ضررا ثانيا لان النفوس تشتم من تلك العور فتغضب  
على المقتن وتسوء العاقبة وأنا لا أظن فـلا أبدا لان هذا التأثير السيئ ان صح وجوده فلا يكون  
الاعـدالا وباش وفاسدى الاخلاق فقط اما خيار الناس فالتشخيص يوجد السكينة في نفوسهم  
ويسكن روعهم من الجريمة على ان الفكر لا يغضب من التشخيص الا اذا لم يتصور الجريمة ولكن



موضوعنا جرمية ظاهرة محدودة مهلزمة عند الجميع وكل قادر على عدم ارتكابها وعليه فالارهاب  
بالشخص لا يمكن ان ينشأ عنه خطر مطلقا ومع ذلك يجب التحرز جيداً من ان هذه المظاهر  
تحتوى على أمور تحدث في الفكر تصورا باطلا أو وهما غير حقيقى لان في ذلك ضرراً عظيماً كانت  
صورة الملكية في الصحيفة الاولى من قانون (ترين) مخاطبة بوسامات تشخص صور المشقة والعجلة  
وقضبان الحديد وآلات أخرى مما كان يستعمل في تنفيذ العقوبات فكانت تظهر للناس بصورة  
يشترون منها ثم حذف ذلك وعوض عنه بصورة واحدة فيها جميع صور آلات العذاب وهى صورة  
مجزئة كان كل مطلع عليها يتصور ما يمكن أن يحصل به من الهوان وان كان برياً لوبدل ذلك وعمل  
مختصر قانون العقوبات وعليه صورة كل عقوبة على كل جريمة يسهل تشخيص المكان التأثير  
حسناً ويشعر كل مطلع على ما بان هذا هو عقابه ان أصبح مجرماً ومن هنا تبين لك ان فن التقنين  
دقيق لا يفرق فيه بين الضرر والنفع الاثنى يسير

### (الفصل العاشر)

(النظرية السابعة - تسهيل معرفة الجريمة)

من المسائل ما تجب على القاضى معرفته قبل اداء واجبه في الحقوق الجنائية معرفة العمل أو الفعل  
الذى وقعت به الجريمة ثم شخص الجاني ومتى تبين هذين الامرين بياناً كافياً قد تم التحقيق  
وتختلف درجة الوضوح بالنسبة لكل واحد منهما باختلاف أحوال كل جريمة فتارة يظهر الفعل  
تماماً ويخفى الجاني أو يحصل الشك فيه وبالعكس وستكلم في الجمل الآتية على الطرق التي يسهل  
بها معرفة الفعل المذكور

### (الجملة الاولى)

(وجوب استعمال الاوراق الكتابية)

الكتابة هي الدليل الوحيد - الذي يدوم مع الزمن ويعتبر صحيحاً ولو كانت المعاملات شفهية لادت  
الى مخاصمات لا تنتهى اللهم الا اذا كان موضوع التعامل أمراً بسيطاً جداً وقد أوصى محمد (صلى  
الله عليه وسلم) أنصاره ومن تبع شريعته باستعمال الكتابة في معاملاتهم كما جاء في سورة البقرة

### (الجملة الثانية)

(ذكر أسماء الشهود في أول الورقة)

ينبغي ان يكون للعد شهود وان يذكر حضورهم فيه بكتابة أسمائهم في أوله وان يراعى على ذلك

مشخصات كل واحد منهم حتى يسهل الاستدلال عليه عند الحاجة فيجب اتخاذ الاحتياطات الآتية

(أولاً) - ان تفضل كثرة الشهود على قلتهم لما في ذلك من تعسر التواطؤ وسهولة الاستشهاد عند الضرورة

(ثانياً) - ان يفضل المتزوج على غير المتزوج والسيد على الخادم وذو المناصب والوظائف على من هم أقل ظهوراً والشبان أو من هم في زهرة العمر على الشيوخ والمقعدين والمعرفة على غير المعرفة

(ثالثاً) - اذا تركب العقد من جملة أوراق ينبغي ان يعطى الشهود على كل ورقة منها فان حصل قشط أو شطب وجب تحرير قائمة مخصوصة ببيانها ناكلاً وختمها من الجميع ويجب ان تكون الاسطر كلها تامة وان يذكر عددها في كل صحيفة

(رابعاً) - أن يضاف الى كل اسم شاهد لقبه ومنعته وسكنه وسنه وحالته المدنية من زواج أو عدمه

(خامساً) - ان يبين محل تحرير الورقة وزمانها بكل اعتناء فالزمن يبين باليوم والشهر والسنة والساعة والمحل يدل عليه بالمرکز أو الخط حتى وبالبيت واسم ساكنه حال التحرير لان في ذلك ضماناً مهمماً في عدم انتزوير فالمرء يحجم عنه اذا علم ان العقد لا يتقد الا اذا احتوى على هذه الايضاحات كلها فان أقدم سملت معرفة تزويره

(سادساً) - ان تكتب الاعداد بالاحرف لا بالارقام خصوصاً التاريخ ومقادير النقود الا في دفاتر الحسابات حيث يكتب في كتابة الجمل بالاحرف فقط ويستثنى من ذلك أيضاً اذا تكررت المبلغ أو التاريخ مراراً في العقد عينه والسبب في هذا الحرص ان الارقام ان لم تكن مكتوبة بغاية الاعتناء يسهل تغيير حقيقتها وربما التبتت ببعضها وأقل التغيير له نتائج جسيمة فبلغ المائة يمكن تحويله الى الالف بغاية السهولة

(سابعاً) - ينبغي ان تبين هذه الاجراءات بخط الطبع على الورقة التي يكتب العقد فيها واعلم بأن بعض هذه الاحتياطات واجبة أي يجب على القانون ايجابها وبعضها محمودة أي لا يجب عليه ذلك فيها ومن جهة ثانية ينبغي ان يترك المقتضى للقاضي مجالاً يبحث فيه عن الاحوال التي منعت من اتخاذ تلك الاجراءات كلها أو بعضها حتى الواجبة منها فقد يجوز أن يكون المتعاقدان في مكان لا يوجد فيه الورق المطلوب أو العدد الكافي من الشهود وهكذا فيمكن الحكم بصفة الورقة مؤقتاً حتى يتيسر تحريرها ثانية على الطريقة القانونية

و يجب التحقير في الوصية أكثر من غيرها من العقود الأخرى لان الموت لا ينتظر محامياً ولا شأها ومن عادة المراء التسوية من يوم الى آخر حتى يمنع الامكان بما يحول بينه وبين التصحيح والتنقيح ومن جهة ثانية ترى الوصية محتاجة الى الاعتناء الزائد في كتابتها لان تزويرها سهل في العادة وضررها جسيم اذ لو كان العقدين الاحياء اسهل على من زور عليه عقد أن يناقضه أما في حالة الموت فالامر صعب كما هو ظاهر

ولولا ضيق المقام بسطنا الكلام على الاحترازاات الواجب اتخاذها والاستثناءات التي ينبغي قبولها في مثل هذه الحالة ولكني لخصت على انه لو لم يترك محل فسيح للتصرف والاحتياط في كل مسئلة بحسب أحوالها لما كان هناك محل للحكم بأن عدم مراعاة الاجراءات الفلانية يبطل للعقد بالمرة

فان نشرت الحكومة هذه الاحتياطات مال الناس كلهم الى مراعاتها في معاملاتهم ولولم يتقرر وجوبها في القانون لان كل امرئ يرغب عادة في الحصول على أكبر ضمانه تكذبل له صحة المعاملة مع غيره فان أهملها شخص كان ذلك موجبا لظنة بفساد عمله الا اذا أقام البرهان على ان تركها كان قسرياً بالامور الجائئة الى عدم مراعاتها بجهله أو وجود عائق منعه من انماها

### (المجلة الثالثة)

#### اتخاذ الدفاتر لحفظ العقود

يجب اتخاذ الدفاتر لتسجيل العقود لما في ذلك من الفائدة فالتسجيل ضمانه من التزوير في المحررات باختراعاتها أو بتغيير حقيقةتها ومن ضياع الاصول ومن التعاقد مرتين على امر واحد ويكتفي في الحالة الاولى والثالثة ان يسجل مختصر العقد الا أن تسجيله بأكمله أكل وأما في الحالة الثانية فتسجيله بتمامه واجب

ولا يكون التسجيل مانعاً من اختراع المحررات الا اذا صار واجبا بحيث يكون العقد باطلا بدونه الا في حالة العوارض وهو امر يتعلق نظره بالقاضي كما تقدم وثمره ذلك ان الورقة اذا لم تسجل ومضى ميعاد تسجيلها صارت ساقطة الاعتبار من نفسها وفي هذا تضيق على المزور لان قصر الزمن لا يسمح له ان يخفي الادلة على غشه

كذلك يلزم ان يكون التسجيل واجبا اذا كان الغرض منه منع بيع العقار مرتين أو رهنه أو لمنع الزواج باثنين فلو لم يكر واجبا لما اتبعه المتعاقدان لعدم فائدته عندهما بل ان الملتزم له فائدة في عدمه فان كان من الاختيار فربما خشي اشاعة البيع أو الرهن لما فيه من تقليل الثقة به وان كان من الفجار فهو يطمع في الاستيلاء على القيمة مرتين



والوصية أشد العقود سهولة في الاختراع فيلزم إيجاب تسجيلها والإكاتب باطلة وقد اعترضوا بأن ذلك داع لأن يكون الموصي قريباً غرض من يلزمه وقت موته لأنه لم يعد قادراً على مكافأتهم ومجازاتهم ونردهم هذا الاعتراض بأنه يكفي في إرضاء هذه الرغبة أن يصرح للموصي بالتصرف في عشر ماله بورقة أخرى غير الوصية بحيث تكون نافذة عليها والاوراق التي يجب تسجيلها هي كل عقد فيه صالح لشخص ثالث غير المتعاقدين والتي لها أهمية - تلزم التسجيل

وينبغي أن يكون التسجيل علنياً أي تباح للناس معرفته بالتسبب لعل عقود بين الأحياء إذا كان فيها صالح لفـ غير المتعاقدين كالرهن والزواج وأما الوصية فيجب حتماً أن يكون تسجيلها مبرراً لا يجوز لأحد أن يطلع عليها مدة حياة الموصي ويجوز أن يجعل التسجيل سرياً في العقود التي لا تلزم نقل ملكية العقار أو ترتيب حقوق عليه بشرط أنه يباح الاطلاع عليها الكل من له صفة في معرفتها وعليه فالسجل ينقسم إلى قسمين علني وسري وقهرى واختياري فان خففت رسوم التسجيل الاختياري صار كثيراً ما لوقا لأن الحزم يميل بالإنسان إلى حفظ صورة العقد خوفاً من الضياع ولن يجد محلاً لحفظ تلك الصورة أشد ضماناً من دفاتر التسجيل

ووجوب تسجيل رهن العقار مانع من الاسراف لأن الرجل يتجمل عادة أن يقترض على رهن ليصرف النقود في شهواته ليس إلا وهذا الملاحظة تدفع المتخذت اعتراضاً على لزوم التسجيل فكانت سبباً لمنعه حتى الآن

وقد قررت جميع الأمم طريقة التسجيل في قوانينها مع التعديل والتحوير وفرانساً أعد لها في هذا الموضوع والقانون غير موحد في أكثره فيوجد التسجيل بولايي مبدل سكس ويورك منذ زمن الماسكة (آب) وكان الغرض منه منع بيع العقار مرتين بخلاف فائدة عظمى ولذلك أسعار الاطيان في هتين الولايتين ارفع منها في غيرهما ومن الغريب أن هذه التجربة لم تكف هذا الزمن كله بل عمل التسجيل عومياً والتسجيل موجود في أيرلنده لأنه اختياري وقد تقرر أخيراً في أيقوسيا

### (الجملة الرابعة)

#### (الطريقة المانعة من التزوير)

توجد طريقة يمكن الاستعاضة بها عن التسجيل وهي أن يلزم بائع الورق المخصوص كتابة العقود أن يضع عليه عند بيعه تاريخ البيع باليوم والسنة واسمه واسم المشتري وأن لا يباح بيع هذا الورق إلا إلى أناس مخصوصين محدودى العدد وأسماءهم منشورة في قائمة على الأهل وأن تكون

دفاترهم معتبرة يقيد فيها ما تقدم ذكره أيضا وتحفظ بعده وتم في إحدى المصالح العمومية وفي هذا مانع من تزوير أى عقد أو تأخير تاريخه ولو أوجبنا أن تاريخ مشترى الورقة يوافق تاريخ تحريرها بالتمام لكانت الصعوبة في التزوير أشد ويمكن كتابة تاريخ صنع الورقة في نسجها وكذلك اسم صانعها وفي هذه الحالة يحدّر تزوير ورقة بتأخير تاريخها إلا باشتراك الصانع نفسه

### (الجملة الخامسة)

(إيجاد دفاتر تسجيل الوقائع التي تكون عنوانا على عقود أو معاملات)

ضرورة تسجيل المواليد والوفيات واضحة بديهية كما أن في منع الدفن قبل الكشف على المتوفى بمعرفة أحد ضباط الشرطة مانع من اخفاء جناية القتل ومن الغريب أن تسجيل الزواج لم يكن واجبا في أنكلتره بل كان أمرا موكولا إلى علم جميع الناس به لما شاهدوه من الاحتفال يوم الاقتران والسبب في ذلك أنه عقد بسيط واحد بالنسبة لجميع الناس إلا في التعهدات المتعلقة بالاموال ولم يزل الحال كذلك إلى أن تولى غليوم الثالث ورأى أن في إيجاد الدفاتر لتسجيل هذه الوقائع صالحا للخزينة فأوجد هاتم الغيت الرسوم وبقيت الدفاتر مع فائدتها ومع ذلك فالأمن على هذه العقود غير ثابت الدعام كما ينبغي لأنه لا يوجد دفتر واحد في الاقليم مع أنه يجب أن يكون لهذا الدفتر ضرورة في مصلحة أكبر

### (الجملة السادسة)

(النافذ من الامة إلى الاحتراس من جملة جرائم)

(أولا) - من السم فينبغي نشر التعليمات اللازمة عن المواد السمية وبيان خواصها وكيف تعرف وكيف تقاوم أكن لو انتشرت هذه المعلومات بين جميع الأفراد ربما نتج منها ضرر عظيم وهذه إحدى الأحوال التي يضر العلم فيها أكثر مما ينفع والطريقة الأولى بالاتباع هي جعل هذه المعرفة خاصة بمن يعهد فيه الكمال ولا تشتم منه رائحة الجريمة بحيث تكون أخلاقه وتربيته مانعة له من التطرف في استعمال معارفه كوقسا الاخطا وضباط الصحة ولذا ينبغي أن تنشر هذه المعارف باللغة اللاتينية التي هي معلومة لهم قانونا (١)

انما يوجد نوع من السميات تأتي من ذاتها ويمكن للبسطاء أن يتعاطوها أو يصفوها لغيرهم على جهل منهم بحقيقتها وهذه يجب تحميم معرفتها مثل ماء الشوكران ومدا التماس اذ وجودهما

(١) الحكماء والمشرعون في أوروبا عالمون باللغة اللاتينية لاشتقاق كلمات كثير من العلمين عنها

عام والناس عادة لا تعرفهما وفي هذه لا خوف من انتشار العلم لان فائدته أعظم من ضرره اللهم  
الا اذا كانت الامة قد باغت من فساد الاخلاق وسوء النية مبلغا عظيما

(ثانيا) - من الموازين والمقاييس المزورة فيجب على الحكومة ان تنشر التعليمات التي تلقت  
ذهن الامة الى معرفة الموازين والمقاييس الصحيحة من المزورة وكذلك الطرق التي يستعملها  
الباعة في ادخال الغش على المشتري ولو بالموازين والمقاييس الصحيحة كالميزان ذي الكفتين غير  
المتساويتين والموازين التي لها جوفان وغير ذلك وكلما انتشرت هذه المعلومات عظم نفعها اذ  
لا ضرر فيها وكل مخزن أو حانوت يجب ان يكون فيه لوحة تكتب عليها هذه التعليمات اشارة الى ان  
الغش لا محل له فيه

(ثالثا) - من الغش في النقود فيجب على الحكومة ان تبين للناس كيف يعيرون النقود الحقيقية  
من الزائفة فان ظهر صنف مخصوص من النقود الزائفة وجب الاخبار عنه بطريقة عومية  
ولذلك فان ادارة النقود في فينا اعلن الصنف الزائف بمجرد ظهوره ليكون الناس على حذر منه  
وضرب السكة عندها مضبوط ضبطا يصعب معه تقليدها

(رابعا) - من الغش في اللعب فينبغي للحكومة ان تبين للناس كيف يغش ظهر الطاولة (الزرد)  
وكيف يحصل الغش في لعب الورق عند اعطائه من ذي اليد الى اللاعبين وكيف انه يشير الى  
مشاركه بما يقصد من اعبه وكيف انه يكون مشاركا لبعض المتفرجين ويجب ان تنشر هذه  
التعليمات في جميع أماكن اللعب بحيث تكون اذنا للشبان فيتبين لهم معايب المقامرة  
ومضار اللعب النصيب ويجب ان ترتب الحكومة مكافأة لمن يكشف طريقة ابداء الغش  
والتدليس

(خامسا) - من احتيال الشحاذين فبعضهم يتصنع الامراض مهمما قويت صحتهم وبعضهم  
يؤلمون أنفسهم بالاماخيفية ليظهروا مصابين بأشدها وأقبحها وبعضهم يقص مصيبة كاذبة  
كفراق اصابه أو حريق ألم به وغيرهم يقترضون الاطفال أو يخطفونهم ليستعملوها آلة في صناعتهم  
فيجب على الحكومة ان تنشر هذه الاحوال على الامم من جهة وان تنبهها الى التيقظ من جهة كي  
لا تقسو القساويب على مصاب في الحقيقة ولو كان البوايس منظاما كما ينبغي للزم ان لا يتربط شخص  
بجول في الطرقات بحالة سيئة بل يجب تسليته في الحال الى التيكات وأما كن الخيرات

(سادسا) - من السرقة والنصب والاحتيال فيجب على الحكومة ان تنشر على الامة جميع  
الطرق التي يستعملها النصابون والمختالون لنوال غايتهم وقد كتب بعض اللصوص والنصابون  
في هذا الموضوع بعد توبيخهم كتابا مدونة عرضوها على العامة وبعضهم يخاطبوا هذا النحويين لعقوان



هفواته السابقة وهذه الكتب رديئة التأثير ولكن يمكن ان يؤخذ منها ما فيه نفع للناس وأعظم هذه المؤلفات كتاب (بواتير) المشهور باسم بكستره وهو الذي طبع ست عشرة مرة في مدة ست وعشرين سنة وهذا برهان على ان الحكومة لو نشرت كتابا من هذا القبيل لاقتناء الناس جميعا لانه يكون كتاب آداب من وحال النفوس

(سابعاً) - من البدع في الدين فيجب على الحكومة ان تبين للامة شعبذة بعض المتدينين الذين يدعون علم الغيب وفن السحر فاما من أمة مسيحية الا وكان ذلك سبباً في وقوع جرائم فظيعة عندها وأول قانون نال الشرف في ابطال جريمة السحر هو القانون الانكليزي واما قانون تريبز فالحقوبة فيه كثيرة على هذا النوع (١)

### (الجملة السابعة)

(نشر أسعار التجارة لمنع الغلو فيها)

من المعلوم انه لا يمكن للقن أن يجعل اءالاً أسعار من جملة الجرائم الا انه يسأل على الحكومة ان تنبه الناس لضرر هذا الارتفاع وتنهاهم عن المشتري متى لم يكن لهم دافع اليه وهي في ذلك تستعمل عقاباً بالواسطة لتعذر العقاب مباشرة على ان الضرر ليس بكثير وغريب ان السبب في ذلك كثرة المشتريين في حصوله لان كل تاجر يريد ان يرفع قيمة تجارته وعلى الحكومة ان تنذر الناس بالضرر فيفتح باب التراحم وتخفيض الاسعار

ويدخل تحت ذلك الربا لانه عبارة عن عذري التجارة ان تسليف النقود في الحقيقة عبارة عن بيع مال في الحال بمال في الآسنة تقبال يتفق المتعاقدان عليه أو يعلق اداؤه على شرط معلوم أو حال من الاحوال فلا ينبغي منع التعامل على هذه الصفة لان المنع يؤدي الى اخفاء التعامل وزيادة القيمة وهو ضرر في الحقيقة

### (الجملة الثامنة)

(نشر رسوم المصالح والدوائر)

جميع المصالح الا التادير رسوم وهذه الرسوم معتبرة في الواقع جزاً من مرتب الموظفين وهؤلاء كالصناع يبيعون عملهم باعلى ثمن ممكن ومعلوم ان قيمة اثمان الاشياء التي تباع لدى التجار في البلد لا ترتفع زيادة عن الحد لجود التراحم بينهم وعدم اختصاص أحدهم ببيع صنف دون الباقيين

(١) تريبز ماريه تريبز امبراطورة النمسا وللكة بوهيم اشتهرت بمصدق العزبة وشجاعة القلب ولدت سنة

١٧١٧ وماتت سنة ١٧٨٠

اما اذا كانت الحكومة هي البائعة فقط صار الصنف محتكرا بين أيدي أولئك الموظفين فان ترك البائع وشأنه آل الامر الى تحديد الثمن بقدر حاجة المشتري وهو ضرر فيجب عليه تحديده بصفة مستمرة واعلان الناس به حتى لا يتطرف الموكلون بالبيع في الاملة مع الاهالي فان لم يفعل كان هو المسؤول عن العذر في الحقيقة لا الموظف الذي يعيل الى الطمع

### (الجملة التاسعة)

(نشر الحسابات التي للامة صالح فيها)

اذا كان الحساب لا يعرض الا في زمن معين على اشخاص معينين وربما كانوا مختارين فلا يبعد أن يؤثر ذلك على اذهانهم وتزعزع عليهم الاغلاط من دون ان يشعروا بها وما من واحد منهم يهتم باظهارها خصوصا وان لم يراقب غيرهم عليها الكن اذا نشرت الحسابات كثر المراقبون وصار المفسرون غير قليلين فيبحث الناس في كل باب من ابوابها ويتطرون في منفعته وعدمها ويعلمون ان كان المصرف لازما وان الموكول اليهم امره اخترعوه ليوجدوا بابا للمصرف جديدا وتحصل المقارنة بين الاسعار التي تشتري بها الحكومة والتي تشتري بها الافراد شيئا معينا وهل لم يفضل جانب المتعهد بالعلم على جانب الحكومة وهل لم يكن في العمل فائدة للمسئوب غير معلوم أو انه لم ينل فائدة بحجة غير صحيحة وهل لم تستعمل الدساتير لمنع المزايدات وهل لم يحصل اخفاء شيء في الحساب وغير ذلك من المسائل العديدة التي تمر بالذهن عند الاطلاع على كل نوع من أنواع المصرف بحيث تستحيل معرفتها اذا لم ينشر الحساب علنا لجميع الناس لان الاقتدار في نشره على عدد محدود ومضرب لاذ اللجنة التي تعين لفحصه تؤلف من رجال ربما وجد فيهم من لم تسلم ذمته أو من لم تكف معارفه فذوالفهم البطي يصر على الامر سريريا ويفضل عدم فهمه على ظهور عجزه فيه وذوالفكر المقلد لا يميل الى التفصيل لكونه يدركه من الاجمال وكل واحد يترك هذا التعب غيره وجميع هذه النقائص الخاصة بجمع محدود من الناس غير موجودتها بالطبع في الامة بتمامها اذ فيها الخبيث والطيب وكلاهما يؤدي الى الغرض المقصود فالخسود والبغضة والخبيث تقوم بعمل عظيم في المراقبة وتكون فائدتهم الأعظم لان هذه الشهوات تحمل صاحبها على النشاط والثبات

تتج من ذلك ان العامل الذي يعلم بان جميع الامة ناظرة الى عمله يضطر الى اداء واجبه كما ينبغي طوعا في نوال نخر الاستقامة أو هربا من عار الاتيكاب ولقد بحثت في جميع أعمال الحكومة فوجدت ما لا يجب نشر حسابه سوى أمرين اثنين أولهما ما لا يقدور على التصرف في نشر الحساب والتي

تصرف في الخدم السرية بطبيعتها لان الاول طفيف ومعلوم لاغلب الناس ولان نشر النوع الثاني مضر كما لا يخفى

### (الجملة العاشرة)

(ايجاد وحدة للكميات في الموازين والمقاييس)

الموازين تدل على ثقل المادة والمقاييس تدل على مقدار الصنف الواحد ومنفعة هاهي (أولا) - ان ينال كل شخص من مراده قدر حاجته (وثانيا) - عدم وجود سبب للخصام (وثالثا) - عدم وجود محل للغمش في المعاملة وقد اشتغلت كل أمة بتوحيد مقاييسها وموازينها واشتغل كثير من الفلاسفة ودولة فرانسا أخيرا بتوحيدها عند جميع الأمم وهي خدمة شريفة في الحقيقة لان من النادر وعلاؤه ان تستغل أمة لوضع احد الاصول الضرورية في ارتباط النوع الانساني ببعضه

ومعلوم ان توحيد المقاييس والموازين في حكومة واحدة وبين الأمم التي اتحدت لغتها أمر يسهل يكاد ان لا يحتاج الى بيان منفعة والمرء اذا جهل مقدار المقياس فقد جهل أيضا ولو اختلفت مقاييس مدنتين في الاسم والكمية صارت معاملات الافراد فيهما معرضة الى الخطأ المحفوفة بصعوبات عظيمة وصار البلدان من هذه الجهة كأن أحدهما أجنبي عن الآخر فان كان ثمن الشيء واحدا في الجهتين والمقياس مختلف فالثمن مختلف في الحقيقة اللهم الا اذا كان المتعاملان في غاية التيقظ على الدوام ورفع الثقة معطل للأعمال فان كان مبناها عدم الثقة تطرق اليها الخطأ واندرس الغش تحت تلك الوحدة الاسمية

ولتوحيد المقاييس والموازين طريقتان الاولى ايجاد وحدة رسمية ونشرها في جميع المراكز والاقاليم ومنع استعمال ما سواها الطريقة الثانية ايجاد الوحدة المذكورة وترك استعمالها للناس واني لا اذكر بلدا اختارت الطريقة الاولى أما الثانية فقد استعمالها الارشيدوق ليوبلدا في التسكان ونجح فيها

وقد أصدر البرلمان الانكليزي أكثر من ثلاثة عشر قرارا في هذا الخصوص بغير فائدة ويجوز ان يصدر ألف قرار جديد من دون ثمرة أيضا أولا - لان الشروط التي وضعت لايجاد التوحيد غير كافية ثانيا - لان الحكومة لم تتعلق ارادتها بصنع المقياس أو الميزان ونشره فلم يوجد منها الا قليل بعضه في هذا البلد وبعضه في البلد الآخر والكل موكول الى الصدفة والاتفاق فيجب أن ترسل في كل بلد وحدة رسمية ويسن قانون لعقاب كل مناع يصنع مقياسا أو ميزانا على



غير شاكلتها وتلغى جميع المعاملات التي تقع بغير ذلك الميزان أو المقياس على أن هذا الاحتياط الأخير غير لازم لأن الاثنين الأولين كافيان

ولا يوجد هذا الضرر بعينه من هذه الجهة بالنسبة للامم المختلفة لأن تباين اللغة وحدها كاف في التعرّض من الوقوع في الخطأ ومع ذلك فعدم الوحدة بين الأمم يجلب عوائق كثيرة في التجارة والغش يدخل بالسهولة على الجاهل عيران البلد الذي يوجد فيه ولعدم الوحدة ضرر مهم آخر وإن كان محدود الوقوع في حيز معين وهو فن الطب إذا اختلف موازين أمة تجعل صيداياتها غير صالحة لنفع الأمة الثانية الأقلية وبسبب هذا الاختلاف يصير الأطباء عرضة لأغلاط تسوء عاقبتها وفي ذلك عائق عظيم في انتشار المعارف من أمة لأخرى وهذا الضرر بعينه يوجد في القنون الأخرى التي يتوقف نجاحها على النسب الدقيقة في المقاييس أو الموازين

### (الجملة الحادية عشرة)

(إيجاد وحدة الجنس)

لو أردنا أن تبين ما يجب على الحكومة عمله لإيجاد المميزات في أجناس الأشياء وقيمتها على كثرتها وقابليتها للتغيرات بجهة للزمن وتفصيل عمل فخر المحل غير كاف لتمييز جنس المعدن المركب من ذهب وفضة ومعرفة قيمته ومعياري السوائل (أيدومتر) منضبط للغاية بالنسبة لمعرفة جنس السائل وطرق الغش الواجب الاهتمام بمعرفة نهاي التي تضر بالصحة كخلط دقيق الخبز بالخير وتراب العظام المحترقة واستعمال الرصاص في إزالة حوضه النبيذ ووضع الزئبق فيه لتكثيره وطرق اكتشاف هذه الخلط كلها موجودة في علم الكيمياء انما يجب لمن يريد استعمالها أن يكون على جانب من هذا الفن ومن غيره

ويمكن حصر تداعيل الحكومة لهذه الغاية في ثلاثة مواضع (أولا) - تشجيع الناس على اكتشاف طرق الاختبار في الأحوال التي لم توجد فيها بعد (ثانيا) - نشر هذه الطرق بين الأمة (ثالثا) - تعيين موظفين ينيط بهم هذا العمل

### (الجملة الثانية عشرة)

(إيجاد علامات للدلالة على كليات الأشياء الواجب صنعها بمقتضى وحدة معينة وبيان جنسها)

هذه العلامات عبارة عن شهادات مختصرة ويجب في ذلك مراعاة أمور خمسة (الأول) الغرض من الشهادة (الثاني) - الشخص المكلف بإعطائها (الثالث) - موضوع الشهادة وتفصيلها (الرابع) - وضوح إشاراتها وسهولة فهمها (الخامس) - دوامها وعدم إمكان محوها

ومنفعة هذه الايضاحات ظاهرة فهي تستعمل بفائدة في المسائل الآتية

(أولاً) - تثبيت حقوق الملك ويمكن للحكومة ان تترك ما يتعلق بملكية الاشخاص الى ارادتهم وأماما يختص بها فلا بد من وجود علامة رسمية تدل عليه لذلك كان الاشياء المملوكة للبحرية الملوكة في انكثرة علامات لا بد من وجود للبحرية التجارية استعمالها وكذلك خشب المباني في الترسانات مرقوم به لامة قوس والاحبال يتخللها خيط لا يسوغ للامة استعماله

(ثانياً) - لتأمين المشتري على جنس الاصناف التجارية ومقاديرها حتى يتسنى له معرفة كسبه لذلك توجد في بلاد الانكليز انواع مختصة بالعلامات التي يلزم وضعها على اشياء كثيرة معرضة للبيع مثل كتل الخشب والجلاد والخبز والنحاس والقضيات والسكة وأقمشة الصوف والخورابات وغير ذلك من المصنوعات

(ثالثاً) - للامن على تحصيل الرسوم المقررة لانه ان خلا الشيء المضرورة عليه الرسوم عن العلامة الموضوعة لاجله كان ذلك دليلاً على ان رسمه لم يحصل والامثال لا تحصر كاشكولاته والشاي والخطابات والورق والصابون والجرأيد وورق اللعب والتقاويم والعربات والحرار الاجنية وأنموذج أوراق المرافعات وهكذا

رابعاً - اطاعة القوانين التي تمنع جلب صنف معين الى البلد

### (الفصل الحادي عشر)

(النظرية الثامنة - منع الجريمة بنفع كثيرين في منعها)

ساضرب مثلاً خصوصياً ينطبق على ما ذكرناه في الفصل السابق وعلى هذا أيضاً لان الجريمة تمنع اما بتعيب طرق اخفائها او اما بنفع كثيرين في منعها

كانت مصلحة البريد في ان يكثره غير منتظمة عارية عن الضبط فكان السعاة يقفون متى أرادوا أو اذا وجدوا في ذلك منفعة وكان أصحاب الخواريث لا يستجيبونهم في الرحيل وهذه التأخيرات كلها كانت تأتي على خلاف القواعد المقررة للبريد وما كان يمكن للقنن ان يتخذ سبيلاً لاصلاح هذا الحال الا المراقبة وصاحبها سريع الملل ومن العادة ان يحصل التساهل في العقوبة شيئاً فشيئاً فيقل ظهور التأخير ويعود المقرطون ثانية الى ما كانوا عليه من الاهمال وقد اخترعوا طريقة بسيطة من غير احتياج الى القانون والعقاب والتبليغ وجاءت بفائدة أكبر وتلك الطريقة هي ضم مصلحة كثيرين كاتما منفصلتين وهما مصلحة البريد ومصلحة قوافل السواح فصل التجار العظيم ونضاعت سرعة البريد وزادت خدمة السواح انقانا وذلك لان السواح صاروا مراقبين على

حركة البريد تعلم بعدم من الممكن ان يحتفى السعاة عن أعينهم بل شجعوهم بما منحهم ومتيد  
الاحسان اليهم وخاف السعاة أيضا من الشكوى اذا تأخروا في السير لا يقانهم بأن السواح يلغون  
عن أعمالهم لاجالة فن هذا التأليف البسيط نتجت جميع هذا الفوائد فصارت الخطا ظاهرا بالطبع  
واعتيض عن العقاب بالمكافأة وبوقرت النقود التي كانت تصرف للمراقبين وقلت أسباب الحكم  
بالعقوبة وصارت المصلحتان منتظمتين من هذا الاجتماع وجرت أعمالهما على ما يرام من السرعة  
والتوفير

وانى أذكر هنا كلمة موسيو (بلر) التي هم النظر اليها في التقنين قال يجب التأمل الى العمل الذي  
أتى بفائده في موضع مخصوص كي تعلم منه كيف نستظهر على الصعوبات التي توجد في نوع  
آخر ومتى يحتاج في سبب هذا النجاح توصلنا الى ايجاد قواعد عمومية تستفيد منها في غير الموضوع  
الذي دار البحث فيه

## (الفصل الثاني عشر)

(النظرية التاسعة - تسهيل الطرق التي يهتدى بها الى معرفة الجناة)

سبب ارتكاب معظم الجرائم أمل المجرمين في الهرب من العقاب فكل أمر من شأنه تسهيل معرفتهم  
والقاء القبض عليهم يزيد في الامن العام لذلك كان الخوف قليلا من الذين لهم مسـتـقر معروف  
أو ملكية أو عائلة والضرر انما يأتي من الذين لا مال لهم ولا رابطة مماثلة قد دم ذكروه فيسمل عليهم  
اختفاء سيرهم على رجال العدل

لذلك كانت قوائم البواليس التي يكتب فيها اسم كل شخص وسكنه وسنه ونوعه وصنعتة وصفته من  
زواج وغيره من معدات حسن نظام الشرطة في البلاد  
وينبغي ان يصرح للقاضي ان يطلب من كل شخص ذي شبهة بيان طرق معاشه وان يكل من ليس له  
صناعة ولا مورد كسب الى مكان مخصوص لمراقبته وملاحظة سيره

وفي هذا المقام ينبغي لنا ان نلاحظ أمرين (أولا) - ان لا يتسدد رجال الشرطة بحيث ينتج من  
تشددهم ان يؤخذ الناس بخطار بما يقع منهم أو ان يعتسوا بالصعوبة القواعد التي وضعت لسيرهم  
وكثرت لان الاحتياطات الضرورية التي تلزم في زمن الخطر أو الثورة لا ينبغي ان توجد في زمن  
السلم والسكينة كما ان قانون الصحة في زمن المرض لا ينبغي ان يستمر بعد النقاهة منه (ثانيا)  
ينبغي ان لا تكون هذه الاحتياطات مخالفة لافكار الامة وكل بلد لا يتحمل طريقة الشرطة في  
بلد آخر مثلا من قانونها في قاعدة اليابان ان يضع كل شخص اسمه على ثوبه ومعلوم ان هذه القاعدة  
انما استعملت في بلد آخر بحال تأت بفائدة أو كانت ظالمة على حسب أفكار أهله



وعما يلائم موضوعنا لباس الممير للاشخاص قال لباس الممير للنساء عن الرجال لطيف المأخذ  
مسهل للضبط والربط كذلك للباس الجندي والبحري ورؤساء الديانة قوائمها أخصها انقياد  
الافراد بشموله ان تقلدها وتلازمة المدارس في انكثره لباس لا يشعرون منه الا اذا ارادوا  
مخالفة العوائد الموضوعة لسيرهم كذلك لتلازمة المدارس الخيرية لباس واحد وفي بعضها رقعة  
عليها عمدة يلبسها كل تلميذ

ومن سوء الحظ عدم وجود قاعدة منتظمة لتسمية الاشخاص فان تلك المميزات التي اخترعت منذ  
نشأت الهيئات الاجتماعية لتمييز عيش المساكن عن بعضها الا توفى بالغرض المقصود منها في أمة  
كبيرة والحاصل ان الخلط في الاسماء الشخصية مضر جدا وأعظم ضرره اشتراك كثيرين في اسم  
واحد وهو موجب لشيوع الشبهة بينهم جميعا وذلك مما يسهل للمجرم ارتكاب جريمة  
وقد يمكن تحرير قوائم باسماء جميع الاشخاص وتسمية كل منهم باسم لا يسمى به غيره أما في الحالة  
الراهنة فصعوبة التغيير أكبر ضررا من قوائمه انما يحسن ان تتخذ هذه الطريقة في المستعمرات  
الحديثة

ليك انموذج التسمية العمومية فيجب (أولا) - ان يكون لكل شخص اسم واحد يطلق على  
العائلة لا يباد الوحدة في الاجناس (ثانيا) - اسم خاصي كلقب (ثالثا) - محل الولادة  
وتاريخها وان يلزم الشخص بذلك هذه الاجزاء الثلاث في جميع معاملاته وللمشتغلين باللغات  
ان يمتثلوا باختصارها مع الدلالة عليها

من العادة عند رجال البحرية الانكليزية ان ينقشوا اسماء عائلاتهم واسماءهم على قبضة أيديهم  
بمعروف ثابتة لا تتغير لكي تسهل معرفتهم عند الغرق ولويسهل تعميم هذه العادة كان ذلك مقوما  
جديدا في الاخلاق وقوة جديدة في القانون وماتعاهم ما من وقوع كثير من الجرائم خصوصا ما بني  
منها على عدم معرفة الاشخاص لان التعامل يصير سهلا اذ يكفي لمن لم يعرف من يتعاهده معه أن  
يتطرق الى مكان الاسم المرقوم ليعرفه

وهذه الطريقة تصير مهيئة على الحرية الشخصية لما فيها من التأثير الشديد ولانها تجعل البحث  
عن الاشخاص سهلا ويصير الحبس الذي غايته التحفظ على الاشخاص نادرا لان الاشخاص  
يصيرون كأنهم مقيدون بسلسلة

وربما اعترض على هذه الطريقة بان كثيرا من الابرياء لم يشروا من مخالف الثورة الفرنسية الا  
لاختفائهم وعدم معرفتهم من الثائرين فلو كانت هذه العلامة وجودة لاستحال عليهم ذلك واني  
لأنكر ان الرأي العام لا يرضى بتابع الخطة التي ندل عليها الآن الا انه من الممكن تغييره مع التاني

واستعمال الخدق والتدبير خصوصا اذا بدا فيه عظماء الامة مثلا لو فرضنا ان كبراء القوم ينقشون على جباههم نقشا مخصوصا لاشك ان الامة تفهم من ذلك العمل ان تلك العلامة دأبل على القوة والافتخار أما رأينا النساء في مجرا الخنوب ينقشن على أجسامهن نقوشا تعبئة العمل والناس يحسبونهن من التجميل والتخلي لان النقش يصنع بواسطة رؤس إبر تتخلل نسيج البشرة بعد غمسها في سوائل ملونة تدخل في البشرة بواسطة المدق بتلك الابر

### (الفصل الثالث عشر)

(النظرية العاشرة - تصعيب الهرب على الجناة)

الطرق التي تستعمل في هذه الغاية متوقفة على موقع البلد الجغرافي وحواجزها الطبيعية أو الصناعية فقلة السكان في بلاد الروسية وصعوبة الاقليم والمواصلات أعانت رجال العدل فيها وزادت قوتهم ما كان يتصور أن تلك الدولة تحوزها في ملكيتها التاسعة ومن الواجب في بطرسبرج وفي ريغان الشخص اذا أراد أخذ تذكرة المرور وجب عليه ان يعلن سفره مرارا قبل ذلك في الجرائد وهو احتياط يساعد كثيرا على الثقة في المعاملات التجارية ويدخل في هذا الباب كل أمر من شأنه ان يسهل الاخبار اما أوراق اثبات الشخصية فمناقصة قليلة الفائدة ونواتجها ذات تصوير بدلا عنها كان أنجح في الوصول الى الغرض المقصود وذلك سهل لخص عن التصوير ويمكن استعمال التصوير للذنيين والعساكر الذين يخشون هربهم ولا اشخاص المشبوهين الذين لا يراد حبسهم فورا

### (الفصل الرابع عشر)

(النظرية الحادية عشرة - تثبيت قواعد المرافعات وتصعيب الهرب من العقاب)

ليس من غرضي ان أدخل في موضوع المرافعات التاسع لان ذلك يستلزم كتابا كاملا لا فصلا صغيرا ولكني اقتصر على ملاحظتين عموميتين أو ثلاثة ان من منفعة الهيئة ان يخبر القاضي فوراً بالجرعة عند وقوعها وان يكون الاخبار جمعا للأسباب التي يجوز له بها توقيع الحكم ومن منفعتها أيضا اثبات صحة البلاغ من عدمها فيجب حينئذ أن تكون قواعد الشهادة والمرافعات منتظمة بحيث يسهل التبليغ على كل صادق فيه ويصعب الاخبار على كل كذاب

وقد جاءت الطبيعة بمثال عظيم في المرافعات انظر الى ما يحصل في العائلة بين رئيسها ورئيسها من أبناء وخدم وعمال ترفيعا لعلام العدل الاصلية التي صارت تحت طي الخفاء بين أيدي رجال

غير قادرين على تمييز الحقيقة أو منتفعين من اخفائها والقاضي الحقيقي هو رئيس عائلة كبيرة قالقواعد التي يسير عليها هذا الرئيس صالحة لاتباعها بمعرفة القاضي هذا هو مصدر المرافعات في مبدأ الامر وما كان من الواجب التباعده عنه بعد ذلك نعم لتأني رئيس العائلة ثقة ليست اثافي القاضي لان هذا الاخير مجرد عن آميال الاول وليس عرضة الى التغير بماله من المنفعة الشخصية الا أن ذلك دليل على وجوب التحرز من تفضيل القاضي وعدم استقامته بوسائط لا يلزم اتخاذها في جانب رئيس العائلة ولكن ذلك لا يقوم دليلا على ان طرق المرافعات وقواعد الاستئناف يجب ان تكون مختلفة في الجهتين

وقد قررت القوانين الانكليزية القواعد الآتية

(أولا) - انه لا شهادة لشخص في دعواه (ثانيا) - انه لا يقبل من أحداتهم نفسه (ثالثا) انه لا شهادة لشخص منتفع في الدعوى (رابعا) - انه لا يؤخذ بالقول بالسمع (خامسا) انه لا يحاكم شخص مرتين على جريمة واحدة وليس من همى في هذا الفصل ان أبحث في هذه القواعد الخمسة لا بين انما هي السبب في افضلية طرق المحاكمات الانكليزية على غيرها من بعض الوجوه أو انما هي السبب الوحيد في ضعف قوة البولييس وارتكاب عدد عظيم من الجرائم انما الذي أريده هو ان جميع الاحتمالات التي ليست ضرورية في حماية البرياء تكون سببا في حماية المجرمين أيضا وأسوأ قواعد المحاكمات هي التي تجعل القضاء يناقض بعضه بعضا قالوا عدم عقوبة مائة مذنب أولى من عقوبة بري واحد وهم في ذلك مخطئون لانهم فرضوا أمر غير موجود في الحقيقة اذا تأمين البرياء يمكن حصوله من غير تسبيل عدم عقوبة الجناة فضلا عن ان هذا التأمين لا يتم الا بهذا الشرط فهرب كل مجرم تهديد الامن العام وليس من حماية البرياء جعلهم عرضة الى شر ذلك المجرم لذلك نرى ان عدم محاكمته عبارة عن ان المتسبب في ذلك فاعل معه في الجريمة التي يقر فيها بعد ذلك

ثم الصعوبة في طلب معاقبة المجرمين سبب في هربهم من العقاب وفي اضعاف سلطة العدالة فان كان القانون واضحا وكان من السهل حضور القاضي أو الحضور امامه عقب وقوع الجريمة صارت وظيفة الادعاء قريبة من صفة الشاهد فلو وقعت الجريمة تحت نظر القاضي نفسه لما زعم في الحكم سوى وجود شخصين اثنين وهما القاضي وقاعل تلك الجريمة اذا السبب في ان القاضي لا يعد شاهدا بعدم عادة عن محل وقوع الجريمة لكن قد يتفق انه لا يتيسر جمع شهود الفعل أو معرفة ذلك الفعل نفسه الا بعد وقوعه بزمن أو ان المتهم يدافع عن نفسه بامور لا يمكن التحقق منها في الحال وهذه الاحوال موجبة بالطبع لوجود المواعيد والمواعيد يتسبب عنها مواعيد أخرى لما يتخللها من



الجواري فتصعب اجراءات العدالة لذلك وجب ان تكون اقامة الدعوى موكولة الى شخص معين  
ليتمكن من اتباع جميع هذه الاجراءات والسير فيها كما ينبغي من دون خطأ فينتج من هذا وظيفة  
جديدة وهي الاتهام ويجوز ان يكون المدعي أحد الشهود أو شخصاً له منفعة في الجريمة أو ضابطاً  
تعيينه الحكومة لهذه الغاية خاصة

ولقد تنوعت وظائف القضاء بحيث صار القاضي الذي يسمع شهادة الشاهد القريب زمنها من زمن  
الواقعة لاحقاً في الفصل في الدعوى بل يجب عليه ان يحول المسئلة الى قاض آخر ولا ينسفي  
لهذا الاخير ان يتطرق فيها الا بعد ان تكون قوماً لادلة قد زالت تقريباً فتقررت على اثر ذلك مع  
مرور الزمن في كثير من البلاد اجراءات لا فائدة فيها ولزم عليه تعيين موظفين مخصصين لقيام بها  
وجاءت طرق المرافعات صعبة جداً حتى صارت علماً صعب الفهم والتعليم فمن اراد اقامة دعوى  
جنائية وجب عليه ان يلقى مقاليد امره الى نائب عمومي والنائب العمومي لا يمكنه ان يقيم هذه  
الدعوى الا اذا تلقى التعليمات من موظف أكبر منه ليرشده بنصائحه فيسلكه بلسانه  
ويضاف الى هذه العيوب اثنتان آخران

أولاً - ان المقتن سداً باب المحاكم امام من اشتدت حاجته الى الدخول فيها حيث ضرب على القضايا  
رسوماً لا أساس لها وكان في ذلك من افساد نفسه بنفسه

الثاني - ان الناس تنطرب عين المقت الى كل شخص ينصب نفسه مقام المدعي أو المند  
للقانون وهو وهم قاسد خبيث شجع المقتن الناس عليه غالباً ولم يلتفت أبداً الى مقاومته  
والذي ينتج عن هذه الموانع والكثير ما تراكمت والاجراءات الطويلة هو صيرورة القوانين معطلة  
التنفيذ فاذا كان الحال قاصراً على الدرجة الاولى في المحاكم كانت مصاريف الشخص الذي يحاكم  
امامها قليلة لكن اذا تعددت الاشخاص الواجب حضوره امامهم زادت تلك المصاريف واذا  
أضفنا ضياع الوقت والمال وعدم اليقين بالنجاح لانجب ان الناس يحجمون عن الشكوى أو  
التبليغ بما يضرهم من الجرائم وهذا هو السبب في قلة التبليغ ولن يزال كذلك مادام الناس  
يعلمون ان اقامة الدعوى كاللعب بالنصيب وان مخاوف الخسارات كثيرة جداً

وتزول هذه الصعوبات كلها باقامة مدعي عمومي متصف بصفة القاضي توكل اليه اقامة الدعوى  
وتحمل المصاريف وان لا يخصص للمخبرين الامكافاة صغيرة جداً على ان التبليغ في هذه الحالة  
يكثر ولا يريد المبلغ عنه بيلاً وكل قانون وضع لا يلبث في حال سرية ان تظهر آثاره سيئة كانت  
أوطية وعلى القائمين بها ان يجتنبوا الطيب ويحتنبوا الخبيث فمن بلغ حجاب المنفعة العمومية كان  
جديراً بالثقة ولا يجدر المذنب به لذلك لاهرب سبيلاً لانه لا يكون للتواطؤ محل بينه وبين من وكل  
اليهم اقامة الدعوى

نعم من القواعد في قوانين الات. كثيرا ان لا يتفق المتهم مع المدعى في خصوص الدعوى الات. تصريح  
من القاضي ولكن الاضرار منها لانه لو فرضنا وكان هذا المنع مطلقا بحيث لا يجوز الاتفاق بينهما  
أبد المأثري بفائدة ما لا يمكن منعه في الواقع ونفس الامر

## (الفصل الخامس عشر)

### (النظرية الثانية عشرة)

#### تحريم الجرائم الثانوية لمنع الجريمة الاصلية

يجوز للمقن ان يعتبر الاعمال التي احدثت في حصول واقعة خبيثة بان كانت سببا فيها مشلا لجرائم  
ثانوية بالنسبة للجريمة الاصلية التي هي تلك الواقعة

وحيث ان الجريمة الاصلية محدودة في السهل معرفة الجرائم الثانوية لها كالاعمال التي تجهزها أو  
التي يظهر بها مقصد الخاني وكل تميزت هذه الاعمال التحضيرية ووضع المقن لها عقابا مخصوصا  
سهل عليه منع وقوع الجريمة الاصلية لانه اذا لم يرجع المجرم عن قصده في الدرجة الاولى  
يرجع في الثانية أو في الثالثة والمقن في هذا العمل أشبه بالقائد الحاذق الذي يستطلع مواقع  
العدو الخارجية لكي يوقفه عن اغراضه فيضع له في كل مضيق وكل منفذ أعمال متنوعة على حسب  
الاحوال ترتبط جميعها ببعضها بحيث ان العدو يرى امامه على الدوام عقبات وخطارا

ولو نظرنا الى مقننى الامم في عملهم لما رأينا منهم من اتبع هذا الطريق تماما ولرأينا انهم جميعا اتبعوه  
الى حد معلوم

فمثلا قسموا اجرائم الصيد الى عدة جرائم ثانوية على حسب طبيعة الصيد ونوع المصيد أو آلات  
اللازمة فيه كذلك منعت الحكومة تهريب البضائع بمنعها الاعمال المجهزة له كما فعلت في منع  
غش النقود واليك بعض الامثلة المشابهة لذلك مما يمكن للشرطة استعمالها

مثلا لكي يمنع القتل والالام الجسمية ينبغي ان يمنع حمل السلاح المضرب الذي يسهل اخفاؤه وقد  
علمت انه يصنع في هولنده آلة على شكل الابرة يقدفها الواحد من داخل أنبويه فيجرح المقصود  
بها اجرا عمتا فيجوز للمقن ان يمنع صنع مثل هذه الآلة ويبيعها وحيازتها بصفة كونها مسجلات  
للقتل

كذلك طبخجات الجيب التي يستعملها قطاع الطريق في انكثره يجوز منعها الا أن منفعة المنع  
مشكوك فيها لان أقل طرق السرقة خطرا على المسروق منه هي التي تقع بواسطة استعمال  
السلاح الناري اذ مجرد التهديد كاف للحصول على الغرض المقصود والاص الذي يطلق رصاصة

من أول الامر كانه ينزع سلاحه بنفسه فضلا عن كونه يأتى قسوة لا فائدة فيها فان أبقى الطلقة  
نفعت في الدفاع عند الحاجة أما الذي يستعمل السيف وما شابهه فليس له من سبب يمنعه عن  
الضرب أو لا بل ان الضربة الاولى تكون سببا في الثانية ليصير خصمه غير قادر على الدفاع عن  
نفسه

كذلك ينبغي منع بيع الجواهر السمية انما يلزم ان يكتب بها قايمة ولا يجوز المنع بالمرة بل اللازم  
جعل ذلك تحت قاعدة منضبطة كأن يلزم البائع بعرفة المشتري وان يستشهد عليه وان يقيد  
المبيع في دفتر مخصوص وغير ذلك مع ترك السهولة في التناول عند الضرورة القوية وتحتاج هذه  
الوائح الى تفصيلات مطولة لتكون كاملة ومنفعة تختلف على حسب اختلاف البلاد وعوائد  
أهلها فان كان القتل بالسهم شائعا فموجب اتخاذ تلك الاحتياطات كما كان ذلك لازما في روم  
القديمة

وتنقسم الجرائم الثانوية الى أربعة أقسام

القسم الاول - يشمل قصد المريد في ارتكاب الفعل الاصلى ويسمى بالتأهب أو التحضير مثلا وضع  
جندى يوم الاستعراض في بندقيته وصاصة فعرف الضابط قبل صدور الامر بالضرب ففعله هذا  
تحضير يرى فان كان أطلق الرصاصة على شخص أو على جمعية أشخاص ولم يصب فهو الشروع  
وان كان قتل بالفعل فهو القتل نفسه

الثاني - يشمل الاعمال التي لا تدل على ان الشخص يقصد الجريمة حالا لكن هي أحوال تجعله  
في حال يخشى منه لانها تمهيد الى قصد الجريمة كاللعب والاسراف والبطالة مع القسوة كالقسوة  
على الحيوان فانها تؤدى الى القسوة على الانسان وهكذا

الثالث - لا يستلزم قصد اجتناب في الحال أو في المستقبل بل يكفي فيه بإمكان حصول الضرر  
ولو بطريق العرض كما يعرض للحكومة أنها تعدم من جـ له الجرائم مخالفة اللوائح التي تسنم الملافاة  
مصيبة عامة مثل منع بيع السم والبارود ولو لم يقصد المخالف تلك المخالفة

الرابع - يشمل الاعمال التي تعتبر دليلا على الجريمة سواء كانت تلك الاعمال مضرة أولا  
لذلك يوجد في بلاد الانكليز قانون يعاقب المرأة بعقاب القاتل اذا ظهرت في سيرها علامات  
مخصوصة لان تلك العلامات تدل على انها قاتلة ولها ومن جملة الجرائم عندهم اجتماع عدة  
أشخاص متسلطين واختفاؤهم لان ذلك دليل على تأهبهم للقتل كذلك من وجد عنده مال  
مسروق ولم يبين طريقة وصوله اليه ياتى كافييا بدمش - تركا في السرقة ومن أضع علامة  
البضائع التي غرقت بعد مجرما لان ذلك دليل على قصده في السرقة



ومن مستلزمات هذه الجرائم المبنية على الشبهة أمران أولهما - عدم الثقة بطرق المرافعات  
ثانيهما - عدم الثقة بحكمة القاضي وكان مقتضى الانكيز تخيل ان العدو لميلهم الى الشفقة  
غالب الا يرون في هذه الشبهة دليلا على الجريمة فعند الفعل الذي تؤخذ الشبهة منه جريمة بذاتها غير  
تابعة لغيرها أما اذا حازت المحاكم ثقة المقتن ويجب ان توصف هذه الافعال بما يستحقه وتدرج في  
قسم الجرائم المخصوص بها وتعتبر شبا فقط ويترك للقاضي ان يستنتج منها ما يراه

وايتنبه المقتن الى ثلاث قواعد يجب عليه مراعاتها في الجرائم الثانوية

القاعدة الاولى - يجب عليه عند تحريمه عملا بجريمة أصلية ان يطلق التحريم على أعمالها  
التحضيرية والشروع فيها ويعاقب عليه بعقاب أخف من عقاب تلك الجريمة وهي قاعدة عمومية  
لا ينبغي الاستثناء فيها الا لسبب معين مخصوص

القاعدة الثانية - يجب في وصف الجريمة الأصلية ادخال جميع الجرائم الثانوية التابعة لها متى  
كانت قابلة للوصف والتحديد

القاعدة الثالثة - يجب في وصف هذه الجرائم الثانوية ان لا يضيق المقتن على حرية الاشخاص  
وأن لا يعرض الأبرياء الى خطر تؤدي اليه السرعة في فهم ما أراد ووصف الجريمة الثانوية يكون  
مضرا على الدوام اذا لم يكن للقاضي حق النظر في تقدير درجة الشبهة التي تؤخذ منه فان خوله  
هذا الحق كان ايجاد الجريمة الأصلية بمثابة الفات ذهنه الى الفعل وتركه هو وشأنه فيه ليعاقب  
صاحبه أولا

وقولنا يلزم تحقيق عقاب الجريمة الثانوية مبنى على انه لو كان العقابان واحدا لما كان هناك  
محل للذم أو لتغلب البصيرة على الطيش فان وجد شخص في حالة من أحوال الجرائم الثانوية مال  
الى فعل الجريمة الأصلية لكونه لا يخسر شيئا

## (الفصل السادس عشر)

### (تربية التعطف)

التعطف أمر قائم بذاته لا يختلط بحسب السمعة والصيت وكل واحد من هذين الأمرين يمكن ان يؤثر  
في الشخص على انفراد بدون الآخر والتعطف احساس الهامى وموهبة فطرية في الغالب  
ولكنه يأبى أيضا من التربية وتهذيب النفس ولولا التربية لما قويت عوامل التعطف في القلوب  
على أن لا نجد لذلك مثلا عند أى أمة من الأمم في مبداء نشأتها أو بعد تقدمها في القمدن ومعلوم ان  
التعطف قابل للزيادة والنقص وهو لا يزداد الا بواسطة الامر الثانى الذى أوجده الفطرة في القلوب

وهو حب السمعة فالمشتغل بالآداب الذي يصف لنا التعطف بكل الصفات وأشدّها وقعاً في النفس ويذم حب الذات وقساوة القلب بأعظم الاوصاف قبحاً انما يقصد بذلك أن يوفق بين الامرين وهما المبدأ الايجابي أي التعطف ومبدأ محبة الذات من جهة ومحبة الغير من جهة أخرى وهو حب السمعة ويريد هذا العالم بذلك توجيه المبدأين الى غاية واحدة وتقوية كل منهما بالآخر فلو فُجِح مقصده في النفوس لما تيسر لنا ان نحكم بان الاثر المترتب على ذلك ناشئ عن أحدهما دون الآخر بل الحقيقة أنه نتيجة هاتهما قال تعطف بسبب قريب ومحبة الذات بسبب بعيد والرجل الذي يميل تحت بواعث التعطف لا يعتقد انه كان قبل ذلك منقاداً الى مبدأ الذي منه تلك حالة توجد في أشرف النفوس الانسانية بحكم الطبيعة لان النفس لا تقبل الاعتقاد بان وجودها متوقف على غيرها

وعمل المقتن في هذا الموضوع يرجع الى تقوية أسباب التعطف في النفوس وينتظم السير فيه حسب ما تقتضيه المنفعة

(فاولاً) - اذا أراد المقتن ان يعلم الناس التعطف وجب عليه ان يتقدمهم في ذلك فيحترم حياة الرجال وكل أمر من شأنه ان يؤثر على احساسهم ووضع القوانين القاسية مدرجة الى تقسية القلوب خوفاً من الوقوع تحت أحكامها أو تقليد الهأأواتقامانها فان كان القانون رحيماً تلطفت بسببه أخلاق الامة وحذار رؤساء العائلات في عائلاتهم حذوا الحكومة في أمورها

فيجب على المقتن منع كل أمر من شأنه ان يعود القلوب على القسوة وقد كانت مناظر المصارعات الوحشية التي أدخلت في رومها في أواخر زمن الجمهورية معينة على تخشن طباع الرومانيين وقسوة قلوبهم التي استعملوها في حروبهم الاهلية لان الامة التي تعودت احتقار الحياة الانسانية في ألعابها لا تحترمها اذا هاجت ضمائرهم

وينبغي لذلك منع القسوة عن الحيوان سواء كان استعمالها للتسلية أو لمجرد الشر في المأكول فجارية الديوك والثيران وصيد الارنب والثعلب والاسماك وغير ذلك تدل بالطبع على عدم التبصر أو فقد الشفقة لانها عبارة عن اذاء مخلوقات بأشد العذاب وقتلها اقتلا تطول مدته وترافقه أعظم الآلام فينبغي ان يباح قتل الحيوانات ويمنع تعذيبها والقتل بالطرق الصناعية أقل ألماً من الطرق الطبيعية وذلك مما يستدعي وجوب النظر في الاولى ويوكيل مباشرتها الى الشرطة وليس للمقتن حق في عدم حماية كل مخلوق حساس اذ لا بد من زمن تم الرأفة فيه كل مستنشق للهواء فقد رأينا الاف ~~ك~~ ارب توجهت الى الرأفة بالريق ولا بد ان يؤل الامر الى الشفقة على الحيوانات التي نستعين بها في أعمالنا وحوائجنا

ولست أدري هل أراد متشرو والصين بما أوجبوه من مراعاة قواعد الآداب في جميع الأعمال  
حمل النفوس على التعطف أو إيجاد السكينة والانتقياد فالأدب في الصين كأنه ديانة تهتم الأمة  
بتربيته في النفوس اهتماماً لا مزيد عليه لذلك ترى حركات تلك الأمة العظيمة الخارجية منتظمة  
متعمدة كأنها جيش منتظم ولكنني أشك في أن التعطف له محل في الواقع عندها لأن مضايقة  
النفس بالآداب إلى هذا الحد لا توافق طبيعة الإنسان لذلك كانت التعاليم في هذا الموضوع غير  
مفيدة ولا فضل لصاحبها في التمسك بها

ولو تأملنا في كل أمة لوجدنا فواعل النفور من دسيسة في تركيبها السياسي ومن الصعب استئصال  
تلك الفواعل فهذه أمة تباعضت أهلها لفرقة في الدين أو لوجود ثار قديم بين عائلاتها الرفيعة  
أولاً تميز بعض الطبقات عن البعض الآخر مما لا يمكن معه الجمع بين الطبقتين وتلك أمة  
فاتحة لا تيسر لها أن تحتل طمطمعاً مع الأمة المتغلب عليها وزد على ذلك ما يوجد في نفوس بعض  
الأفراد من الحق على البعض الآخر لمظالم ماضية ومن كراهة الحزب المنهزم للحزب الظافر  
وهكذا وفي جميع هذه الأحوال السيئة ترى القلوب تتقارب من بعضها في الحق ولا في المحبة  
فيجب على المقتن أن ينفذ تحقيق ما به من الخوف وما هو واقع عليهم من التأثير ليكون التعطف محل  
فيها وأجل خدمة تخدم بها الآداب في هذا الموضوع إزالة الأوهام التي تنبئ عليها تلك  
المنافسات

لذلك كانت سياحة (مونجوبارك) (١) في أفريقيا مفيدة جداً بالنسبة لأولئك السود فقد  
دلنا على بساطتهم وتمكن المحبة المنزلية من قلوبهم ووصفوا أخلاقهم وطهارتها وذلك مما زاد  
الشفقة بهم والتحنن عليهم

والهجوم مضعف لاحتساس التعطف لأن الإنسان إذا قرأ كتب فولتير لا يعيل إلى محبة اليهود ولو  
تعطف عليهم هذا المؤلف ووصف ما هم فيه من الخلف والارزواء لدل على أخلاقهم القبيحة وبين  
الدواء بجانب المرض وأكبره وثر على التعطف هي البيانات التي لا يمكن أصحابها من احتمال من لم  
يكن منها الاعتقادهم أنه خائن عدوه

وقد تشبنا الانكليزي في طرق حمل الناس على التعطف بواسطة نشره وأذاعته فإذا أرادوا عملاً خيراً  
يستلزم مصاريف كثيرة تألفت لذلك جمعية من أهل الخير الذين اشتهروا بالهمة والنشاط وأخذوا  
يجمعون المال بطرق الأكتاب وينشرون مقدار ما دفعه كل شخص بجانب اسمه فجاء ذلك النشر  
واقنياً بغراض كثيرة والغاية منه تحصيل المبلغ اللازم وفيه أيضاً مرضاة لمحبى الافتخار

(١) سائح انكليزي تفقد طرفة أفريقيا في أوائل القرن التاسع عشر ونام في أواسطها سنة ١٨٠٥



ومن ذلك تعيين المشتركين السنويين في التبرعات بصفة مديرين فيتمكنون من مراقبة أموالهم التي خصصوها للبر والاحسان فيلاحظون ادارتها والمرء يحب تتبع الخير الذي يفعله والتمتع بالسلطة التي ينفذها وقرب اهل الاحسان من المساكين والفقراء وتعودهم على مشاهدتهم يحى فيهم روح التعطف لان التعطف يزاد بمشاهدة موضعه ويضعف ببعده عنه

والجمعيات الخيرية في لوندرا أكثر عددا من الاديرة الدينية في باريس وكثير من هذه الجمعيات مخصص الى امور معينة فمنها العمى ومنها الليتامى ومنها للمقعدين ومنها الارامل ومنها للملاحين ومنها لانباء الروحانيين وغير ذلك لان كل شخص يتخصص بصفة من المصائب أكثر من غيرها وميله الى امر دون آخر تابع لبعض أحوال خصوصية عنده لذلك كان من التفتن تنويع طرق الاحسان وتقسيمها الى اقسام مختلفة ليكون لكل طريق فئة ويكون لها كل الاحسان

ومن الغريب ان هذه الجمعيات لم توجه انتظاراتها الى استعمال ما عند النساء من الاستعداد الى الاحسان في هذه الغايات لان التفقة عندهن أكثر منها في الرجال وكان يوجد في فرنسا جمعيتان من هذا القبيل الاولى جمعية البنات اللاتي وقفن انفسهن على خدمة المستشفيات وجمعية الامهات الخيرية في باريس التي من شأنها زيارة النساء في جلهن والاعتناء بالاطفال عند ولادتهم

(وثانيا) - قد يفرق التعطف عن المنفعة العمومية ولا ييسر التوفيق بينهما الا بالتعليم فالامر والقهر لا يفيان بالمقصود لكن الذي يفيد هو الاقناع وتنوير الافكار وتعليم الناس شيئا فشيئا كيف يفرقون بين مراتب المنفعة وكيف يضعون التعطف موضعه كما ينبغي وأعظم مثال في هذا الباب هو ما قاله (فينلون) مما دل على ما في ضميره قال اني افضل عائتي على نفسي ووطني على عائتي وبنى الانسان على وطني فيجب اذن ان يكون هم المقتن في تعاليمه العمومية توجيه آمياله الناس الى هذه الغاية وان يتخذ من الوسائل ما يمنع به الخروج عن موجبات التعطف ويبين لهم منفعتهم في المنفعة العمومية فيجعلهم من محبة العائلة ومحبة الحزب التي تضاد محبة الوطن ومن محبة الوطن المضرة التي تغاير محبة الامم الاخرى ويرغبهم عن الخروج من نظام الامة وشق عصا الطاعة وعن الانضمام في زمرة المجرمين ويبين لهم الضرر الذي ينجم عنه اعتقادهم بان من الشفقة تسهيل هربهم وعدم عقاب المذنبين وتشجيع الكذبة في الحالة التي تضر بالصناعة وبالجملة يعلمهم كيف يتوسطون في أعمالهم فلا يميلون الى التطرف أو الافراط فيهما وفيهم الى مضار الاغراض والاهواء والتجاسد والمخالطات الوقسية التي تضر بالمنفعة العمومية والمنافع الدائمة وكلما استنار فكر المرء اتسع نطاق التعطف عنده لانه يرى ان اسباب ارتباط منافع الناس ببعضها

أكثر من أسباب تناقضها وقد عاملت الأمم الجاهلة بعضها في التجارة كأخصام لا تقوم حياة الواحدة منها إلا على اطلال الأخرى وكتاب (آدم سميت) عبارة عن رسالة في التعطف العام لانهيين أن التجارة مفيدة لجميع الأمم حتى من يتباغض منها فكل واحدة تستفيد من التجارة على حسب منفعتها وقد رفسائلها الطبيعية والأمم مشتركة لا مختلفة بالنسبة لمنافع النوع الإنساني

## (الفصل السابع عشر)

### (الشرف)

يجب على المقنن أن يقوى حاسة الشرف في النفوس وأن يتظم استعمالها وقوة الرأي العام تكون على قدر اتساعه وتمكنه واتساعه يؤخذ من عدد أصحابه ويستدل على تمكنه بدرجة استحيائه للأمراء واستقباله ولتقوية الرأي العام من حيث بسطته طرق كثيرة أخصها حرية المطبوعات ونشر جميع الأعمال التي للامة فائدة فيها كعلانية جلسات المحاكم ونشر حسابات الامنة وسجلات الاخلاق التي لم يكن هناك من سبب خصوصي في اخفائها فالعوم اذا تنور وكان موضع القوانين والشرف ومنظم المؤثر الادبي يصير محكمة عليا يقضى في جميع الامور وعلى جميع الاشخاص ونشر الاعمال يسهل لتلك المحكمة جمع الاستدلالات واصدار الاحكام وحرية المطبوعات تمهد سبل النطق بتلك الاحكام وتنفيذها

ولزيادة الرأي العام قوة يوجد طرق كثيرة أيضا كالعقوبات التي تجلب عارا على من تناله والمكافآت التي يكون الغرض منها بكارشأن من حازها

وهناك طريقة سرية تمكن من القبض على زمام الرأي العام من دون ان يشعر هو بذلك وهي أن يحصل التصرف في الامور بحيث يضطر كل امرئ في الخلاص من الامر المطلوب منه اذاؤه ان يستعمل امر آخر غير مقبول عند الرأي العام من قبل فيميل الى المطلوب هربا من الوقوع في الامر المستقبح مثلا اذا أردنا ان نحصل الضريبة من شخص وادعى أنه دفعها ألزمتنا ان نحلف عينا على ذلك أو ان يقدم قيمة الدفع ومعنا ان اليمين الكاذبة أو تزوير القيمة أمر مرذول عند الناس مهما كان السبب الحامل عليه وهذه طريقة توصل بها الى جعل الجريمة مخلة بشرف فاعلمها

ولقد سمعنا حكاية من مصدر ثقة وهي انه حصل هياج في (مدريد) أيام حكم (كارلوس) الثالث وسببها أمر الحكومة بعدم حمل البرانيط المدورة وكان هذا المنع مبنيا على كون هذه البرانيط تغطي هيئة الانسان فاذا لبسها وتقلد بالعبادة من تحتها من الصعب تمييزه فكان

الاص ينتهز تلك الحالة فرصة في عمل ما يريد من غير أن يعرفه أحد وكان الامر اذن في محله ولكن  
الاهلى لم تكن مرتاحة اليه لان حمل هذه البرنيطة كان عاما في جميع البلاد فظنوا الامر  
بابطالها خلا لاجريتهم وهاجوا واجتمع الكثير منهم على أبواب الملك فردتهم الجند فاشتد الخصام  
وعلمت الثورة وحصل قتل بعض الأشخاص واضطر الوزراء الى التنازل عن مناصبهم وأبقى الامر  
المذكور ثم جاء الكونت (اراندا) وتقادر رئاسة الوزارة فأمر سيا في مدن اسبانيا كلها أن تحمل  
تلك البرانيطة فلم يلبث ان زال خمسة عشر يوما حتى انفراد السياقون بلبس هذا النوع وهذه طريقة  
تقنين ترجع الى موضوعنا الذي نحن بصدده

وقد يعرض أن مجرد تغيير اسم الشيء يوجب تغييرا في الاحساس بالنسبة اليه فكان الرومانيون  
يغيثون اسم الملك ولكنهم كانوا يرتاحون لاسم القيم أو الامبراطور ولو أراد (كرامول) أن  
ينادي بنفسه ملكا لما تمكن من ذلك في بلاد الانكليز ولكنهم سمى نفسه حامى دمار الدولة فصارت  
له سلطة أعظم بسطة من سلطة الملوك وتنازل (بطرس) الاول عن تسمية نفسه بالمستبد وأمر أن  
تسمى عبيد الامراء بالراعايا

ولو كانت الامة حكيمة في انظارها لما نفعت هذه الطريقة بشيء الا أن الحكماء أنفسهم كالامة في  
هذا الموضوع فكثيرا ما خدعهم ألفاظ الحرية والمساواة وكثيرا ما رأينا الامم تقبح الاكثار من  
الزينة باسم الزينة وتسحق الاكثار منها باسم الرفاهية وطيب العيش  
ويجب على المقتن أن لا يأتي أمر ا يكون عونا للرأى العام على مغالبة أصل المنفعة في الحالة التي  
لا يتفقان فيها لذلك يجب عليه أن يعوم من القانون تلك الجرائم التي زعموا أنها ناشئة عن البدع  
والسهر لكي لا يكون وجودها حجة قانونية في تعلق الاوهام بها وبالجملة يجب أن تكون قاعدة  
المقتن اذا لم يقدر على ابطال خطأ عام بين الناس أن لا يفعل أمرا من شأنه تقوية ذلك الخطأ في  
أذهانهم

ومن الصعب جدا استعمال الشرف في حل الناس على خدمة القانون ضد المجرمين لان المكافاة  
المالية التي تعطى الى المبلغين لم تأت بالغاية المقصودة منها اذ الخوف من العار يغلب الباعث  
على الكسب فصار القانون أضعف مما كان قبل حيث انه قضى بأمر مردول عند الناس وصار  
المبلغ يخشى من التبليغ لان سببه وهو المكافاة في عند الناس فان لم يعتن المقتن باختيار طرق  
المكافاة كانت سببا في اجماع الناس عن التبليغ لاداعيا الى اقدامهم عليه ويمتنع الاخبار  
لحوض خدمة الامة ويكره انوال القائمة وأعظم الاشياء تأثيرا في تغيير الفكر العام هو أن يوثق له  
بمثل ذي بال يتخذ قدوة في سيره لذلك خضع (بطرس الاكبر) الى قوانين العسكرية فترقى في رتبها



واحدة بعد الاخرى وكان ذلك عاملا لاشرفاء أمتهم على الخضوع لتلك القوانين ومن هذا القبيل ما كان من أمر (كترينا) الثانية حيث تغلبت على أفكار الامة في تلقيج المادة الطبية فاستعملتها لنفسهم اللعبريين كما فعلت الملكة (آن) فتبعها الامة في فعلها

### (الفصل الثامن عشر)

(في استعمال المؤثر الديني)

لترية الدين في النفوس غايتان الاولى - تقوية هذا المؤثر في النفوس والثانية - تسخير هذا المؤثر كما ينبغي فان سار على غير نظام كان ضعفه موجبا لضعف الاثر الناشئ عنه لذلك كان الواجب في الديانة أولا وبالذات أن يلتفت الى وجهتها التي تسير فيها أما اختيار الطرق التي تقوى تأثيرها فامر ثانوي ويجب أن يكون سير الديانة مواثقا لمقتضى المنفعة فالديانة باعتبارها مؤثرا تتركب من عقاب وجزاء فعقابهم يجب أن يكون موجها ضد الاعمال المضرة بالهيئة الاجتماعية فقط وجزاؤها يكون موقفا على الاعمال التي تنفعها فقط وهذه هي القاعدة الاولى والطريقة الوحيدة في الحكم على سير الديانة هو النظر اليها من جهة الخير السياسي في الامة فقط وما عدا ذلك لا يلتفت اليه

وكل امرئ يرى رأى المقتن وجوب استعماله يصير مضر للناس لذلك في الزام الناس به طريق التهديد والعقاب لان الأشخاص الذين يريد أن يؤثر عليهم ينقسمون الى ثلاثة أقسام فمنهم من يكون من رأيه ومنهم من يكون على خلافه ومنهم من يكون بينهما ولا فائدة في الاجبار بالنسبة لمن وافق رأيه ولا فائدة فيه أيضا بالنسبة لمن خالفه لان الرجل اذا تكوّن فكره استحتم على العقاب أن يرجعه عنه وذلك أمر بديهي على أن العقاب ينتج غير غايته في هذه الحالة فيثبت المخالف على مخالفته اذا استعمل القوة اقراره في أن صاحبها ليس محقا في رأيه ومن جهة أخرى لان من العادة ان طرق القوة توجب مقت الأفكار التي استعملت القوة لتأييدها وغاية ما يمكن أن يناله المقتن بتقرير العقاب هو أن يظهر الناس أنهم يصدقون وان لم يصدقوا حقيقة

فان منع الاعتداء والشرف بعضهم عن القول بالتصديق أصابهم العقاب ونولاهم الاضطهاد وهو عبارة عن ألم لا مقابل له من الآلة ولا فرق بينه وبين الألم الذي ينال المصاب من الجريمة الا ان ذلك صادر عن القاضي نفسه وهو حال يزيد في شدة الألم امام من لم تثبت عزائمهم فميالون الى القول بالتصديق من غير اعتداء خوفا من العقاب وحذرا من الضرر الذي يتهددهم فانهم يهربون من هذا العقاب ويقعون في ألم ضمايرهم ان كل لهم ضمائر ويحبون عليهم احتقار الامة حيث ترميهم

بالخسة لانهم من المقلقين المناقين فينتهي الحال الى ان قسما من الالهالي يتعودوا حتمنا قسم آخر  
ثم يذهب الفكر الى السفسطة في تميز الكذب البدي من الكذب المعاقب عليه ويمتاز الاول  
بكونه يصلح للوقاية من الظلم وتبيل النفوس الى حلف اليمين الكاذبة وعدم الوفاء بالعهود  
لاعتبارها هذه المسائل من قبيل التظاهر فقط ونتيجة هذه السفسطة ضعف احترام الحقيقة  
والخلط بين الشر والخير وانزلاق الفكر الى استسهال الكذب المضر بعد تعوده على الكذب الذي  
لا ضرر فيه فينقسم الرأي العام ويتبع كل قاض من قضائه قانونا مخصوصا فلا يفرقون بين  
الافك المعاقب عليه وغيره وسفرق سبل الهداية فيختل المؤثر الادبي بفقد المنظم فيه لذلك  
كان المقلن الذي يلزم الناس باعتداده مادام ردي مخصوص بمثابة رجل نصب نفسه الى افساد الامة  
فيضحي الفضيلة في الدين على ان الدين لا يكون قويا الا اذا كان معينا على اكتسابها

بقى علينا القسم الثالث وهو الذي لم يكن له اعتقاد مخصوص عند سن القانون وربما أثر عليه  
القانون في تكوين اعتقاده لا يرى الخطر محققا به من جهة والا من يرغبه من الجهة الاخرى  
فيميل بالطبع الى استحسان أدلة الرأي المطالب ويرغب عن الاخذ بالرأي المعاقب عليه لان  
الدليل الذي يريد الانسان ان يكون صحيحا يؤثر فيه تأثيرا شديدا من الدليل الذي يريد ان لا يكون  
صحيحا وبهذه الوسطة يصل الرجل الى التصديق أو الى عدم رفض قضية ما كان يعتقد صحتها  
لوتركها وشأنه فيها الا ان الضرر في هذه الحالة موجود أيضا كما في الحالتين السابقتين لان العقل  
لا يركن في جميع الاحوال الى ما تميل اليه النفس ولو حصل ذلك وكان سبب الايقان الخوف من  
العقاب فلا يهدأ بالموقر غاما ويصير كل يوم على حذر من العدو من هذا اليقين ومعلوم ان  
الحقيقة الواضحة في علم الاخلاق لا تنزعزع النفوس في تصديقها اما التصديق بقاعدة موضوعية  
فغير ثابت على الدوام

ومن هنا جاء الخوف على الذين يطعنون فيها لان أهلها يخشون البحث والمناظرة اذ يشعرون من  
انفسهم بأن قدمهم غير ثابتة فهي كالبناء الذي لم يثبت أساسه لا يجب تحريك شئ فيه وبذا  
تضوف ملكة الادراك ويرى الفكر راحته التامة في التصديق من غير بحث أو تدقيق وتحوم  
حوله جميع الاغلاط التي يمتدحها غلطة نسبة ما ويخاف ان يبين انفسه المستحيل من الممكن  
فيميل الى خلط الاثنين ويحب كل معين على السفسطة ويرغب في كل أمر يكون عقبة في طريق  
الفطنة الانسانية ومن شأنه ان يتحقق الداس منه بأنهم غير آمنين في البحث والتدقيق ثم لا يلبث  
أن يعبر مستعدا الى افكار اليديهيات واسناد أضعف الحجج وعدم الاضغاء الا الى حرب واحد  
ويتعود على التعبدية قياسية فيه العقل وبالمجمل فن أراد الدخول في هذا المذهب فعليه ان يضع على  
عينيه غشاوة كي لا تصاب بصوء النهار

كان العقاب الذي يستعمل لتقوية الدين مؤثرا رديا على أخلاق الناس الذين تعودوا احترام الحقيقة والرأى العام كذا يقول اليوم محبو البيانات المنورون الا ان قليلا من الحكومات لاحظوا هذا الامر نعم ان الاضطهادات الطبيعية قد انقضت لكن توجد اضطهادات مكتومة نراها في الحرمان من بعض الحقوق المدنية أو السياسية وفي تقنين القوانين التي تشتمل منها راحة التهديد وفي عدم احتمال الناس بعضهم بعضا وتلك حالة موجهة للغد لان المرء لا ينال الراحة الا بالتفرق والتساح

ولكي نقف تمام الوقوف على مزية تقوية المؤثر الديني يلزم ان نبين ثلاث أحوال (الاولى) - الحالة التي يكون فيها الدين تابع للحاكم السياسي (الثانية) - هي التي يشارك فيها مع غيره (الثالثة) هي التي يكون الدين مرؤسا برئيس مستقل قائم بذاته

وفي هذه الحالة الاخيرة تكون السيادة العظمى منقسمة في الحقيقة بين حاكمين وهما الحاكم الشرعي والحاكم السياسي ومن لوازم هذه الحالة ان الحاكم السياسي يكون متخوفا على الدوام من تغلب الحاكم الديني على سلطته أو معارضته فيها ويكون كل أمر يأتيه لتقوية المؤثر الديني عائدا عليه بالخسارة من حيث اضعاف سلطته وقد رسم لنا التاريخ ما ينجم عن هذا التجاذب من الاضرار فترى الحاكم السياسي يأمر الرعية بفعل أمر والحاكم الديني ينهى عنه فتقع الناس في الحيرة لانهم ان أطاعوا واحدا عافهم الثاني فهم مترددون بين الخوف من سيف أحدهما ومن نار الآخر الازلية

والرؤساء الروحانيون في البلاد البروتستانتية تابعون لصاحب السلطة السياسية فقواعد الدين لا تتعلق بالامير الا ان مفسري هذه القواعد تابعون اليه ومعلوم ان حق تفسير القواعد كانه هو حق وضعها لذلك سهل في البلاد البروتستانتية اتفاق الدين مع السياسية فالقسس متمسكون بالوطنية أكثر من غيرهم لكونهم متزوجين وليسوا طائفة بين الطوائف يمكن ان يخشى منها اذ ليس عندهم الاعتراف ولا غفران الذنوب

الا اننا اذا اعتبرنا الوقائع ونظرنا الى الحوادث في البلاد الكاثوليكية والبلاد البروتستانتية معارأينا والحق يقال انه كان لذلك الدين دخل مهم في مصائب الامم اذ يظهر انه كان عدوا في غالب الاحيان للحكومة لا لمساعدتها ولا يكون المؤثر الادبي قويا في النفس الا اذا اتحد مع المنفعة ولكن من سوء الحظ يظهر ان المؤثر الديني تزداد قوته كلما اختلف معها حتى ان الذين لهم المنفعة العظمى في تقوية هذا المؤثر عملوا على الدوام في اضعافها فلم يؤثر ذلك الدين في الخير ولكن تأثيره



في الشركان كبيرا وكان المؤثر الذي حيا في الخير العيم الذي أتى به (كودروس) (١) وامثاله  
و(ريجولوس) (٢) واضرابه و(روسيل) (٣) ومن هذا حذوه و(الجرون) ومن اتبع طريقته  
وكان المؤثر الذي عله في ان صار (فيليب الثاني) (٤) مصيبة على البلاد الواطية (٥) (وماريه)  
داهية على بلاد الانكليز و(كارلوس التاسع) نكبة على بلاد فرانس

وقد اعتاد الناس في كل هذه المسئلة ان يذهبوا الى ان الخير كله آت من الدين والشركه آت من  
الاوهام وعندى ان التمييز بين الاوهام والدين في هذا المقام خطابي فقط لان الامر لا يتغير لكون  
الانسان يستعمل لفظة الدين في موضع وانظرة الاوهام في موضع آخر اذ السبب المؤثر عليه في  
الحالتين واحد في الحقيقة وهو على الدوام خوفه من الضرر وأمله في الخير اللذين ينالانه من قبل  
ذات عظيمة الساطان لكل فيهما تخيل مخصوص ومن أجل هذا اذا فعل الرجل أمرا عزاه بعضهم  
الى الدين وعزاه البعض الآخر الى الاوهام

ومن الأدلة المبرجحة التي سارت بين الناس قولهم ليس من العدل ان يتخذوا افراط في الامر دليلا  
على قبح استعماله لان أحسن آلة تأتي بالضرر اذا حصل افراط في استعمالها ومن علمنا ان بين  
بطلان هذا الدليل لان الآثار الطبيعية التي تحدث عن شيء من الأشياء هي استعماله والآثار السيئة  
هي التي تسمى بالافراط فيه فقولهم لا يجب الطعن على الاستعمال بالافراط بمثابة قولهم ان الانسان  
اذا لاحظ غاية السبب يجب عليه ان لا يلتفت الا الى خيره فقط دون نظرا الى شره نعم ان وسائل  
الخير اذا استعملت بها تجلب الشر لكن آلة الخير لا يتم كمالها الا اذا استعملت على الاستعمال في  
الشر كما ان كثيرا من العقاقير النافعة جدا في الطب ربما انقلبت الى سم قتال الا ان هذه العقاقير

(١) كودروس هو آخر ملوك اثينا ببلاد اليونان اشتهر بحبه وطنه حتى صار اسمه منوآ على الاخلاص في محبة  
الوطن

(٢) قائدروماني اشتهر بالتجرد عن الغرض والتزهد من الغاية وحارب قرطاجنة فمزمته وأمرته وبناء على طلبه  
أرسلته الى رومه ليطلب منها مبادلة الاسرى فحضر اليها ونصح لمجلس الاعيان ان لا يقبل الطلب مفضلا  
حب الوطن مقدما منفعة على صالحه الخصوصي ثم أراد العودة الى قرطاجنة حسب وعده فترجته زوجته  
وأولاده فلم يقبل وغلب عليه حب الوفاء بالوعد فرجع الى مكانه حيث أتى عذبا بالآلما

(٣) أحد رجال السياسة الانكليز الشهيرين ولد سنة ١٦٣١ ومات سنة ١٦٨٣ محكوما عليه  
بالاعدام

(٤) هو ابن الملك شارل كان ملك اسبانيا وبلاد الواطية ولد سنة ١٥٢٧ ومات سنة ١٥٩٨

(٥) البلاد الواطية اسم مطلق قديما على الهولنده وبلجيكا أيام اجتماعهم تحت ملك واحد وصار اليوم على  
الاولى فقط

لا يحسن استعمالها. كالتى تأتي بالقائمة عينها من دون ان يسكون فيها الضرر المذكور فالزئبق والافيون نافعان جدا ولكن الخبز والماء كبرنة هاتهما

هنا ناقده قلت قولى من دون محاولة ولا اجسام فأبدت رأيي فى منفعة الدين ولا أريد ان أنسى فى هذا المقام ان الدين يتخلص شيا فشيا من القواعد الفاسدة السيئة التى أدخلت فيه ويتقرب من الآداب الحقيقية والسياسة الصحيحة فلا تظهر اليوم عدم الدين بظواهر فاسدة مغايرة لآداب جالبة للجرور والتعسف وهى تجربة تكفى لمن سلم عقله ان يبين الخطة التى يجب عليه اتباعها لكن لا ينبغي للحكومة ان تتظاهر بارادتها فى سلك هذا الطريق المستقيم لانها تخطئ غرضها وحرية النقود والمناظرة هى التى أصححت خطأ الجهل فى القرون الماضية ورجعت بالدين الى غايته الحققة كذلك حرية المناظرة هى التى تتم تطهير الدين من الاخلال وتوفقه مع المنفعة العامة

ولسنا هنا فى مقام البحث على المنافع التى يمكن ان تنشأ عن الدين من حيث كونه مسليا على المصائب التى تلازم النوع الانسانى أو كونه مرشداً لادبائهم المأخذ عند السواد الاعظم فى الامة أو انه معين على تقوية الاخسان فى النفس وباعث على الاخلاص فى الاعمال النافعة التى لا تنال بغيره فلا نريد تشجيع الناس على اقامة التسكيات وبذل الاحسان للشهادين فان ذلك ليس من الدين الحقيقى فى شئ وغاية زيادة عدد الفقراء مع ان الواجب تخفيف حالة الفقر وان كانت الاديرة فى اية الاواسيا سبباً لزيادة عدد الشهداءين فيها فهى بمثابة قانون يحجر على التجارة ان تقدم الى تمتد ساحة الكسل

وأهم الامور التى يستعمل لاجلها الدين فى القوانين المدنية والجنائية تقوية اليقين وتقوية الثقة بين الناس وبعضهم

والانسان يرتبط باليمين من جهتين - من جهة الدين - ومن جهة الآداب - والارتباط باليمين عام بين جميع الناس من جهة الادبية أمام من الجهة الدينية فلا يرتبط به الا المتدينون فان حنث المتدين فى يمينه فقد عرض نفسه للعقاب الدينى والعقاب السياسى ولاحتقار الناس أيضاً والرابطة الدينية أشد وضوحاً فى اليمين الا ان الرابطة الادبية أعظم تأثيراً فيه فتأثير الآداب عام وتأثير الدين خاص كما علمت وعليه فليس من الحكمة استعمال اليمين من جهة الادبية دون جهة الدينية

ومن الاحوال ما يكون لليمين قوة عظيمة وهى التى يحلف فيها على أمر يقره رأى العام عادة ومن الاحوال ما لا يكون لليمين أثر فيها المرة وهى التى يحلف فيها على أمر يخالفه رأى العام أو يهمله كاليمين التى تطلب الجوارك من التجار على ان بضاعتهم من صنف كذا أو من واردات الجهة الفلانية وهى التى يكلف بها التلاميذ فى بعض المدارس

ومن الامور المهمة لدى المقتن معرفة القوى التي يمكن استعمالها كاليهم ذلك فائدا للجيش ولا يجوز له ان يجتهد في عدم التفات الاذهان الى جهة ضعفها بحجة ان ذلك غير مرض للناس فانه يكون دليلا على عدم اقدامه ووقفه شجاعته وما يظهر ضعفه تأثيرا لليمين من جهته الدينية للعيان بالانحطاط مدرسي الدين أنفسهم فانهم استعملوه بكثرة من غير ان يقدرروا الامور حق قدرها فظهر مجردا عن الرابطة الادبية وبيان للناس ضعفه

وتضعف قوة اليمين حتما ان كان موضوعه اعتقادا بالخلف بالامر المخوف عليه أو رأيه فيه لتعذر معرفة الحنث في مثل هذه الاحوال ولأن الذهن متقلب على الدوام يتغير بتغير الاحوال فلا يسع المرء ان يضعه في المستقبل لانه ليس في امكانه ان يتحقق بان رأيه اليوم أو اعتقاده في امر معين يدوم كذلك الى عشرين سنين فهذه الايمان انما يستفيد منها من لادمة له اضرارا عن حسنت ضمائرهم وطهر احساسهم

وكذلك تضعف قوة اليمين ان كان موضوع الخلف نافها أو كان الحنث فيه معلوما من قبل لكونه العادة جرت على فعل ما حصل الخلف بالامتناع عنه اذا كان موضوعه فعل امر تمت عنه العدالة والانسانية أو ترك امر تأمر ان به

ومن عادة الفكر في الانسان ان يأتى الظلم فلا يتصور المرء ان الله الذي كلمت صفاته يجيز قانونا ظالما أو غير مفيد وكان مقتن الامة في الزامه الناس باليمين يريد ان يتعالى عليه جل شأنه لانه يتبرر بعقاب لا منذله الا الحكم الاعظم أى الذات الالهية ولولا هذا التقدير لم يعد للدين تأثير في اليمين ومن الغريب ان قوة اليمين كادت تزول بالمرّة في انكثرت استعماله في أمور نافهة مغيرة للآداب مع ان هذه الامّة متبصرة متمسكة بالدين

ولكي ابين تأثير العادة في فساد الاخلاق من بعض الوجوه اقل هنا عبارة عن الاورد (كميس) قاضى الجنابات في ايقوسيا من كتابه في التريّة قال

صارت اليمين في الجمارك هذه الايام كأن لم تكن وما سبب ذلك شدة الفساد في الاخلاق وانما هو لان الناس لا يعيدون اليمين بعد أدنى التفات فرسوم الجمارك على نبيذ فرانسوا واحدة في انكثرت وفي ايقوسيا ولكن فقر الاهالى لا يساءلهم على دفعها فامتنع ورودها ورأى أرباب الامر أن التجار لو دفعوا عايم رسوم أنبذة اسبانيا لكان في ذلك ربح للخرينة فغضوا الطرف عن التدقيق واخذ نبيذ فرانسوا في الورد حتى اذا وصل الجمارك يحلف التاجر انه من نبيذ اسبانيا ويدفع الرسم المقرر على هذا الاخير وكان هذا اليمين الغرور معاقبا عليه في الاصل لان فيه غشا للخرينة لكنه صار اليوم صوريا فقط ولا يؤخذ منه حجة الخبر المندرج تحتهم من عدمها وجرى على الالسنه كالفاظا للجنابات



الاعتبادية مثل قولهم في آخر الخطابات عبدكم الخاضع وما أشبهه وترى اليوم تجارا يعيشون من هذه الايمان والناس تشق بهم مع ذلك في المعاملات ذات البال من دون خشية ولا رهبة وكانى بالقارئ وهو لا يصدق بان هذا مقال أحد علماء الاخلاق وأحد قضاة المحاكم ان من الغريب ان قاضيا من القضاة ينزل باليمين الى درجة التحية العادية مع ان بعض الناس يعتبر القول بالامر حلف عليه وحيث ان اليمين لم يعد يؤخذ منه صحة المحلوف عليه من عدمها فافلا فائدة في ان يحلفه الناس ولا في طلبه منهم اذ لا تأثير له وحيث ان الديانة صارت اقل الامور في الاهمية والاعتبار وصارت محنقة الى هذا الحد فافلا فائدة اذن في صرف النقود الطائلة عليها ومن العبث تعيين القسس لتعليم الناس الديانة وقد مويدهم على عدم اليمين الباطلة مع وجود مقنن وقضاة عاملين على اضعاف تأثيره في النفوس

### (الفصل التاسع عشر)

(في تأثير التعليم)

ليس التعليم فرعا قائما بذاته وانما فردا ميباب مخصوص لتجمع فيه بعض افكار متمفرقة فنقول لا ينبغي للحكومة ان تأتى كل عمل لازم بقوتها اذ القوة انما توجد لها الاعوان وعليها استخدامهما ولا تعتمد سلطة الحكومة على الافكار الا باستعمال الحكمة والتدبر فاذا ما درت امر اطاعه الناس لمنفعة ظاهرة فقط لكن انما امارت بصائرهم وأوقفتهم على حقائق أعمالها انقادوا اليها طائعين مختارين انقيادا قلبيا لا يتحولون عنه وأحسن طريقة في تعليم الامة هو نشر الوقائع عليها وربما لزم في بعض الاحيان ان تساعد الحكومة على الحكم بصلاحيته تلك الوقائع نفسها وقد يعرض في بعض الاوقات ان الحكومة تشرع في أمور نافعة جدا لامة ولكن جهل الامة يعارض تلك المشروعات فتسقط ويلوح في بادئ الامر انهم المخطئة لا تريد ان تسمى وراة سعادتها لكن من تأمل في الامور وتدبر حقائقها علم ان هذه المعارضة كانت خنثية لان الحكومة اعتادت على التحصن بكبرياء عظمتها فلم تعهد سبل مشروعاتها في الازهان ولم تبدأ بإزالة أوهام الامة واجتلاب ثقتها ولذلك فالغضب انما يكون على الحكومة التي استبدت في عملها الاعلى الامة التي جهلت اعمال الحكومة فلم تفقه مرادها

ولقد دلت التجارب على خلاف المنتظر ان نشر الاحوال في الاوراق الرسمية من أحسن الطرق في قيادة الرأي العام وسياسته لما في ذلك من تهدئة البال واماطة الجباب عن الكاذب وتفنيد أراجيف أعداء الحكومة الذين يريدون تشويش الازهان واغلاق الخواطر فبالنشر ينزل التعليم

من الحكومة الى الامة أو يرضع من الامة الى الحكومة وكلما أطلق فيه سراح الحرية اقتدرت الحكومة على معرفة حقيقة رأى الامة فلا تخطئ في عملها

ولكى نعرف مقدار فائدة الاوراق الرسمية التي تنشر على الاهالي ينبغي ان نرجع البصر الى الازمان التي لم توجد فيها تلك الاوراق لنقف على البدع السياسية والدينية التي كانت تلعب بأفكار تلك الامم حيث جهلت القراءة والكتابة وكان آخر أولئك المبدعين في السياسة هو (بيجاتشف) ولو وجد هذا الرجل في أيامنا هـ ذم لما قامت له قاعة في فرنسا أو في انكلتره مثلا لان الناس كانت تفقه مكايده وخذاعه على الفور وقد صارت تلك البدع نادرة بل لم يعد واحد من الناس يجزأ على ارتكابها الان سهولة معرفتها تمنع من استعمالها

وهناك مكاييد كثيرة ينبغي للحكومة ان تنبه الامة عليها كالغش الواقع في التجارة والصناعة وفي أتمان الماكولات وأنواعها ويكتفى في كشف الحقيقة نشرها وكالجواهر السامة والعقاقير المضرة التي يستعملها دخلاء الطب ويجعلونها سرامن الاسرار ويسهل ارجاع ضعفها العقول عن الاعتقاد بهذه الترهات بنشر تركيب تلك الادواء وكالافكار الفاسدة والالوهام الباطلة التي تذاع في الامة فتوقعها في الضرر والخطا ولو عرفت الواقع لبعدت عنها مثل ذلك ان بدعة التنويم لما ظهرت في باريس انخدع بها كثير من ذوى البطالة في تلك المدينة ثم أخذت تنتشر في أوروبا فألفت الجمعية العلمية تقريرا أعربت فيه عن حقيقة التنويم وكانت نتيجة ان هوى صاحب هذا الاختراع وهو (ميزمر) الى درجة الدجالين والعرافين ولم يبق له من الاتباع الا شريحة من الحق وكان ذلك قاضيا عليه بالخذلان الى الابد فان أردت ان تشفى الامة من مرض الجهل والالوهام فأرسل في البلاد والقرى رجالا من المشعوذين والدجالين ليدهشوا الناس أولا بنجربلاتهم ثم يظهر والهم بعد ذلك حقيقة أمرهم فيقفوا على كنه تلك العجائب وتستنبص أمرهم اذ كلما تقدمت معارف المرء في غرائب الطبيعة ضعف اعتقاده بالسحر وأهله

وأهم أمر يجب على الحكومة تعليمه للامة هو القانون لانه لا يتأتى أن يطاع القانون الا اذا عرفه الناس ولا يعرفه الناس الا اذا نشر عليهم بطريقة بسيطة وعبارة سهلة المأخذ بحيث يتيسر لكل فرد من الاهالي أن يجد فيه بنسبه القواعد التي يلزمه السير بموجبها ويمكن للحكومة أن تؤثر على رأى العام اذا كانت اناسا قادرين بتأليف كتاب يجمع فيه آداب السياسة يكون أشبه بالقانون مقسما مثله الى قواعد عامة وقواعد خاصة ويعتنى في هذا المجموع بإيضاح أهم المسائل المتعلقة بكل حرفة وكل صناعة وينبغي أن لا يقتصر فيه على التعاليم البسيطة التي لا مشوق فيها بل يضاف اليه قطع تاريخية يجاد اتقاؤها حتى يكون نسيانها يميل اليه الناس على اختلاف أعمارهم وطبقاتهم

وتأليف هذا المجموع يكون بمثابة الدلالة على الأفكار التي يجب أن تكون للامة في المسائل السياسية والأدبية التي تعرض لها ويمكن أن يضاف اليه كثير من أوهام الامة التي تريد الحكومة استئصالها من نفوسهم وتبعتها باللاحظات والتعاليم المرغوبة عنها ولوراجعنا التواريخ فلما وجدنا الملوك أظهروا سلطانهم لائمهم مع الامة والعزماً كثيراً (كثيرة الثانية) (١) لما نشرت التعاليم التي جمعتها في هيئة مجموع للقوانين وهو عمل جليل وصنع كريم يجعله كل من وقف عليه وعلم ان تلك الملكة الرفيعة الشأن تنازلت في عظمتها ونزلت من عرش نصرتها لتمدين الامم النوحشية وتعزيراً ببلغ حكم حكما وقتها لعلماء زمانها فجاءت من كتب أولئك الافاضل كل ما راق من الحكم وشاف من المواعظ والتعاليم وعززت أقوالهم بأمرها فأفادت أولئك العلماء أكثر مما علموها وكأن لسان حالها يقول لرعاياها (لقد جعلتموني موضع ثقنكم العظمى فرغبت في نصحي لكم أن استرشداً بكبر علماء دهرى ولست أخشى ان اشترك مع هؤلاء الذين ملكوهم الحوق وتسلطوا في الفضائل ومكارم الاخلاق حتى يكون لي من ذلك رادع أخجل منه أمام هذا الوجود ان تجرأت على تكذيب أقوالهم أو تنفيذ حكمهم اه) وكانت هذه الملكة تقسم تقنين القوانين بين رجال معينتها ثم انها كانت في بعض الاحيان مثل (بديير) (٢) الروماني حيث تعب من رق مجلس الاعيان وكان مع ذلك عدو الكل من تطلعت نفسه الى استنشاق نسيم الحرية فأنت بعض المتناقضات الآن العهد الذي تعهدت به أمام الممالك والحكومات جاءت حصنام نبيعا بين الناس وينها فلم تخلف الوعد ولم تنس عهدا الا قليلا

## (الفصل العشرون)

(في تأثير التربية)

التربية عبارة عن ساطة الحكومة يستعملها الحاكم المنزلي ووجه التشابه بين العائلة والحكومة ظاهرة يقف عليه المرء من أول نظرة أما الفرق بينهما فدقيق نوعا يجب بيانه (فأولا) - من لوازم الحكومة المترتبة انها تكون أشد تيقظا وأكثر التفانا الى الجزئيات من الحكومة المدنية ولولا هذا التيقظ لما استقام أمر العائلات وأحسن شيء تفعله الحكومة المدنية هو أن تضع ثقها في تدبير الاشخاص وحكمتهم بالنسبة لمنافعهم والخصوصية الذين هم أدرى

(١) امبراطورة الروس وزوجة بطرس الثالث تولى الملكة وحدها من سنة ١٧٦٣ الى سنة ١٧٩٦ وكان ما كان مجيدا

(٢) ثاني امبراطورة الرومان هجاء مراسين الكاتب الشهير وأصاب في هجومه لصداقته محلا فيه قوله من سنة ١٤ الى سنة ٣٧ بعد المسيح



يم اعلی الدوام منها قرئیس العائلة مضطرداعا الى مراقبة رؤسیه حتى یعوض علیهم ما یفقدونه من التجربة والاختیار وهو فی هذا بمثابة قیمر یراقب من قوض الید امرهم وقد قدمنا أن المراقبة قبیحة فی الحكومة المدنية

کذلک یسهل علی الحكومة المنزلیة أن تبعد عن افرادها معرفة الامور المضرة بهم وتلاحظ سیرهم مع غیرهم وتختبر من قبل الکتب التي یطالعونها وتساعد علی تقدم معارفهم أو تأخرها بحسب الاحوال

(ثانیاً) - استعمال هذه السلطة علی الدوام یؤدی فی الحكومة المدنية الى الافراط الا أنه لیس کذلک فی الحكومة المنزلیة لان للوالدین بالنسبة لابنائهم شفقة طبعیة أكبر من شفقة الحاكم بالنسبة للعکومین فالترفق طبعی عندهم أما الشدة فلا تأتي الا عن تدبر وروية

(ثالثاً) - یتکون للحكومة المنزلیة فی کثیر من الاحوال أن تعاقب بعقوبات لا یتيسر استعمالها للحكومة المدنية لان رئیس العائلة یعرف کل فرد منها بنفسه - ومقنن الأمة لا یعرف الا النوع فقط فأساس العقوبة عند الاول الیقین وأساسها عند الثاني الظن والتخمین کما ان الفلکی ربما أمکنه حل مسئله العرض وذلك متعذر علی المقنن فلا یمكنه أن یأمر الفلکی بهذا الا کتشاف وأن یعاقبه ان لم یفعل ولكن المربی الخصوصی یعلم حق العلم درجة کل تلمیذ وقد رتبته علی مسئله کذا من علم الحساب مثلاً فان تکامل أحدهم وأظهر عدم القدرة علی العمل لا یلیث المعلم أن یعرفه أما المقنن فإنه ینغش فیهِ بالطبیعة

والاخر کذلک بالنظر لکثیر من المعائب فالحاکم المادی لا یسهه اصلاً لاجها اذ یجب وضع المراقبة وارسال الهمیون فی جمیع العائلات أما رئیس العائلة فان وجود الذین کلف بتربیتهم تحت نظره وفی قبضة یدیه یسهل علیه أن یستأصل من أول الامر بذور تلك المعائب من صدورهم ومعلوم أن القانون لا یعاقب علی المعائب الا فی آثارها الظاهرة بعد تمکنها من النفوس

(رابعاً) - تختلف هاتان الحكومتان فی تأثیرهما بالنظر للمکافأة فجمیع الالعاب والمسلیات التي یمیل الیهان نفوس التلامذة یمکن جعلها بصفة مکافأة تعطى علی عمل مخصوص وكأن الغلمان یعدون فی جزیره (مینورک) علی أن حیاتهم متوقفة علی مهارتهم فی الرمی بالنبال وكانت أكبر فضیلة عند الشبان الحرییین فی (قدمونیا) تحملهم لآلام أمام الناس ومعلوم ان الحكومة مهما كانت ثروتها لا یمکنها أن تصل الى هذه الدرجة بالمکافأة کما انظاها ان کل رئیس عائلة مهما کان فقیر لا یتعذر علیه ما یشوق به أبناءه

و ینبغی للمقنن أن یوجه نظره الى الشبان کی یتکون من تسیر انعطافاتهم نحو الرغائب التي توافق

الثقافة العمومية لان زمن الشباب هو الذي ترسم فيه الافكار وتدوم مع صاحبه بعد ذلك  
 المؤثرات التي مرت عليه ولقد توصل رجال الروس الى ترغيب شبان الشرفاء في دخول الخدمة  
 العسكرية فاستعملوا طرقا مالة لطيفة جدا ونجح عن ذلك نظام عظيم بالنسبة للحياة المدنية وان لم  
 تنل الغاية المقصودة منه في الحرية فتعود أوائلك الشبان على حسن النظام والسيقظ والالتقياد  
 اذ يخرجون من خلواتهم حيث كانت لهم السيادة على العبيد مما يفسد أخلاقهم ليلبارزوا في  
 العيان غيرهم بجانب أقرانهم ورؤسائهم وضرورة الاجتماع تجر الى الرغبة في استمالة الغير  
 واختلاط الرجال من طبقات مختلفة يقلل كثيرا في أوهامهم فيتمثل شرف الولادة امام وظائف  
 الخدمة وسبب ذلك في بلاد الروسية ان الاستبداد المنزلي كان بالغاحده فآل أمره الى تنظيم  
 حكومة عسكرية ذات حدود معروفة وما كانت الروسية تجد طريقا أحسن مما ذكر

لكن اذا نظرنا الى التربية من حيث كونها سبياما ناعما من وقوع الجرائم ويجب ادخال اصلاحات  
 جمة فيها فالاعتناء كل الاعتناء يجب أن يكون في الطبقة المهمة فكما صار الآباء غير قادرين  
 على تربية أبنائهم اشتد واجب الحكومة في أن تقوم مقامهم فلا ينبغي لها أن تقتصر على موالاة  
 اليئامى الذين لا مال لهم بل يجب عليهم أن تهتم بشان الاطفال الذين لا يكون آباؤهم موضع النقطة  
 بالنسبة للتربية وأعنى بهم الاطفال الذين ارتكبوا بعض الجرائم أو الذين لا حامي لهم ولا من يدافع  
 عنهم ولا مال يقتاتون منه فهم بالطبع منجرون الى غواية الفقر وهذه الطبقات المهمة في أغلب  
 الحكومات هي التي تتولد فيها الجرائم والاثام

ولقد أسس الموسىو (بوليه) وهو من أكبر رجال البر والاحسان يتنافى باريس أوجد فيه أكثر  
 من مائتى غلام اختارهم من أشد الناس فقرا وأخذهم ذنبهم وكانت طريقته مؤسسة على أربعة  
 أصول وهى

(أولا) - عرض وسائل تعليم كثيرة متنوعة وترك كل واحد من التلامذة يختار ما يميل اليه منها  
 (ثانيا) - تعليم التلامذة بعضهم ببعض وجعل الوصول الى درجة الاستاذ أكبر مكافأة يتناها  
 المجتهد في درسه

(ثالثا) - تكليفهم بجميع الخدمة المنزلية كي يجمعوا بذلك بين التعليم والتدبير

(رابعا) - أن يحكم بعضهم بعضا ويكون كل واحد منهم تحت مراقبة الاقدم منه بحيث يكون  
 الكل متكافلا متضامنا فكان المتخرج على هذا المكان يشتم منه رائحة الحرية والسرور ولم يكن  
 فيه من عقوبة على أى مخالفة كانت الا البطالة وتغيير الملابس

وكان العقاب بالبطالة نوعين البطالة الصغرى والبطالة الكبرى وهي طريقة غاية في الاتقان لان واضعها عرف كيف يجعل الرذيلة عقابا يهرب منه كل انسان وكان التلاميذ المتقدمون يتقنون كثيرا بتقديم اقرانهم كما يتم المؤسس نفسه ولم يرل الحال كذلك والمذروع اتخذ في التحسين والاتقان حتى جاءت الثورة الفرنسية فانهدم هذا المكان وصار نسيانسيا

و يمكن للحكومة ان توسع نطاق مثل هذه الاماكن باقل مصرف ممكن كأن تكثر في امن الورش والمعامل أو ان تبقى التلاميذ فيها الى الثامنة عشرة أو الى العشرين من عمرهم حتى يكونوا بذلك قد أدوا المصاريف التي صرفت على تربيتهم وساعدوا على تربية المتأخرين وبهذه الطريقة تصير المدارس موارد كسب لا مصارف صرف للحكومة انما ينبغي ان يكون للتلاميذ في هذه المدارس فائدة خصوصية فتؤدي لهم أجر كالفعله في الخارج ويوفر جزء من تلك الأجرة يعطى اليهم عند الخروج من المدارس

### (الفصل الحادى والعشرون)

(الاحتياطات العمومية الواقية من التطرف في السلطة)

أريد أن أذكر في هذا المقام بعض الوسائل التي يمكن الحكومة استعمالها لمنع الموظفين الذين فوضت اليهم قسم من السلطة ان يتعدوا حدودهم فالتقنين في علم الحقوق الاساسى قسمان تقنين بالواسطة وتقنين بغير واسطة والقسم الاول هو تقرير المصالح التي تنقسم بين السلطة السياسية ولا تتعرض له في هذا الكتاب والقسم الثانى يشمل الاحتياطات العمومية التي تتخذها الحكومة لمنع الموظفين عن التطرف في سيرهم ولكي لا تستخدم الاذوى الاهلية وتمنع خيانتهم سواء كانوا رؤساء أو مرؤسين وانى لا أريد ان أسرد وسائل هذا القسم كلها ولكنى أوجه الفكرة فقط الى هذا الموضوع وأبين ان صياح بعض الكتاب السياسيين يكتشفهم طريقة أو طريقين من هذه الوسائل لا محل له لانهم ظنوا انهم اكتشفوا العلم بتمامه وهم في الحقيقة لم ينفوا على محيطه فضلا عن مفصلاته

(أولا - ينبغي تقسيم السلطة الى عدة فروع)

تقسيم السلطة تحسين دلت عليه التجربة والطريقة الطبيعية التي يتصورها المرء في مبدأ الامر هي السلطة بتمامها في قبضة رجل واحد لان وضع الامر في جهة والطاعة من جهة أخرى عقده سهل الترتيب مادام الحاكم لا شريك له وقد جرت هذه العادة عند جميع حكومات الشرق الى أيامنا



هذه فالسلطة تنبثق من الملك وتنزل درجة فدرجة الى أصغر الموظفين ولما سمع ملاك صيام سفير  
الهولانده يتكلم عن الحكومة المقيدة أخذها الحجب واستلقى من الصمك

هذه هي الطريقة الاولى أكتفى بالإشارة اليها ولا أبحث في عدد الفروع الممكن تقسيم الحكومة  
اليها ولا في بيان أحسن تلك التقسيمات لان ذلك يستدعي كتابا في السياسة الاساسية انما  
ألاحظ فقط ان التقسيم الذي يفضل على غيره مهما كان لا ينبغي أن تكون نتيجته ايجاد سلطات كل  
واحدة منها قائمة بذاتها متفكة عن الاخرى ومن جهة ثانية ينبغي وجود سلطة عليا فوق جميع  
السلطات الاخرى بحيث يكون لها القول الفصل في جميع الاحوال ويدها حق التقنين وفي  
امكانها نقض القوانين وتعديلها على حسب الاحوال

(ثانيا - ينبغي توزيع كل فرع من فروع السلطة بين كثيرين وفيه

بيان من ايا هذا التقسيم ومعايه)

كانت فروع السلطة كلها في بلاد الروسية قبل نشر قوانين ( كرينا الثانية ) عسكرية وبمالية  
وقضائية مجتمعة في مصلحة واحدة فكان نظام الحكومة الى ذلك الحين متساويا للاستبداد الشرقي  
الا ان سلطة الحكومة كانت محدودة بسلطة المجلس ومن هذه الجهة كانت هيئة الحكومة تقرب  
من الحكومة المقيدة أما الآن فقد انقسمت السلطة القضائية الى عدة فروع وصار لكل فرع  
عدة قضاة يحكمون بالسوية وأخذوا عن بلاد الانكليز قانونا وضع لحماية الأشخاص من جور  
الحكومة فصاروا كما لا يمكنه ان يؤذي الناس بغير حق  
ومن ايا التقسيم المهمة هي الآتية

(أولا) - انه يمنع خطر السرعة في العمل (ثانيا) - انه يمنع ضرر الجهل (ثالثا) - انه يمنع  
ضرر عدم الاستقامة وهذه المزية الاخيرة لا تأتي مع ذلك الا اذا كثر عدد العمال بحيث يتعذر  
فصل منافع الاغلبية عن منافع بقية الامة

ولهذا التقسيم عيوب أيضا لا يستلزم الطولة في العمل ويحرك الخصم بين العمال وانحصار يؤدي  
الى انحلال الحكومة ويمكن ملافاة ضرر الطولة بترتيب التقسيم على حسب ما تقتضيه طبيعة  
الوظيفة من كثرة المداولة وقلتها والطرفان في هذا الموضوع هما السلطة التنفيذية والسلطة  
العسكرية فالاولى تستلزم طول المداولة والمباحثة والثانية تقتضي الاسراع والتجديد أما  
انحلال الحكومة فلا يكون ضررا الا في احدى الحالتين الآتيتين الاولى ان تكون الحكومة  
الجديدة أقبح من القديمة الثانية أن يتخلل الانتقال من احدهما الى الاخرى مصائب وحروب  
أهلية

وأ كبر ضرر ينشأ من اشتراك كثيرين في عمل واحد سواء كان ذلك في المحاكم أو الإدارة هو تقليل المسؤولية من جهات متعددة لأن من عادة الجمع أن يعتقد احترام الناس لأعماله فيرتكب من المظالم ما لا يجزأ الحاكم المفرد عليه وإذا ظهر رقيب عمله للناس أخذ كل واحد يلقى تبعته على الآخر فالأمر صادر عنهم -م أجمعين- ومأمونهم الأمن يتبرأ منه وكلما كان عددهم كبيرا قويت أفكارهم وقاوموا أفكار العموم في أعمالهم فيصرون ~~كأنهم~~ حكومة في الحكومة ويستحسنون عمل كل فرد منهم وإن قصه الناس في تعودون على عدم الاكتراث بالرأى العام والتوحيد أولى بالاتباع في كل أمر لا يستلزم اجتماع أفكار متنوعة أو إرادات متعددة كمسائل التقنين لأنها أي الوحدة مختص المسؤولية أدبية كانت أو قانونية على شخص واحد وهذا الشخص لا يقتسم شرفه وعمله مع غيره كما أنه يتحمل وحده ما يترتب عليها من الأوزم فيرى نفسه وحيدا أمام الناس أجمعين ولا عماله الاستقامة سيره ولا مدافع عنه إلا احترام الناس له فلو لم يكن مستقيما بالطبع لصار كذلك رغم انفعاله لأنه يوجد في مركز لا تنقل فيه منفعة عن واجبه ومع ذلك فالتوحيد في الوظائف المرؤسة يسهل كثيرا للملك اكتشاف ذي الأهلية الحققة من غيره في زمن قريب فذو الفكر المعوج والذهن المحدود يخفى أمره زمانا طويلا إذا كان له مشاركون كثيرون أما إذا انفرد في العمل وصار ظاهرا للعيان بنفسه لا يلبث عدم كفاءته أن يظهر للوجود ويخشى الذين هم من أواسط الناس في الذكاء والاختبار أو الذين لا قدرة لهم -م على العمل البتة من تعريض أنفسهم إلى عمل يتركون فيه وشأنهم ولا نصير لهم من الخارج عليه لأن عاداتهم أن يسارعوا إلى طلب المنفعة في الوظائف التي يحتمون فيها بمهارة غيرهم ودرايته ومع ذلك فقد يتيسر في بعض الأحيان الجمع بين مزايا العدد والكثير ومزايا الفرد الواحد ففي المجالس يوجد على الدوام شخص بصفة رئيس وعليه الاعتماد الأول في العمل وبجانبه شركاء يستفيد من آرائهم لكي يكونوا شهداء عليه إن طرد عن طريق الواجب لكن لا يلزم في الوصول إلى هذه الغاية أن يكون الشركاء مساوين له في الاختصاصات ولأن يكون لهم رأي معدود معه بل اللازم هو أن يكون الرئيس ملزما بعرض كل أمر يفعله عليهم وأن يعطى كل واحد منهم رأيه بالكافية مخالفا كان أو موافقا ففي الأحوال الاعتيادية يجب أن يكون العرض قبل صدور الأمر أما في الأحوال الاستثنائية التي تستلزم التعجيل فيمكن أن يكون العرض عقب صدور الأمر فورا وفي ظني أن هذه الطريقة تقوم بعلاقة الضرر الذي ينجم عن التطويل في العمل والتساهل فيه

(نأنا - أن يكون حق نقل الموظفين لغير من له الحق في انتخابهم)

نقلنا هذا الرأي عن رسالة نشرها أحد النواب في امر يكاسنة ١٧٧٨ عندما كلف بالبحث في شكل الحكومة المراد إيجادها (مساخوزيت)

وسببه ان كبرياء المرء لا يمكنه من العدول عن رأيه حتى ان الرئيس وان لم يكن عنده ميل للرؤسية لا يرغب في سماع الشكوى ضدهم كالمو كان غير رئيس لهم لان في هذه الحالة يتمسك بهم بالطبع ومن هنا نقف على السبب الذي أتى الى خروج الموظفين عن حدودهم في الحكومات الملكية لان المرؤس له سلطة واحدة وليس عليه ان يحاسب في عمله الا الذي عينه وكذلك الموظفون بالانتخاب لان صوت كل منتخب بانضمامه مع غيره لا تأثير له في الواقع ونفس الامر واختيار النظار في انكلترة خاص بالملك الا ان للشورى قدرة على احباطهم ان جاءت الاغلبية ضدهم ومع ذلك فهذه الطريقة انما تقرب من التي نذل عليها

(رابعاً - ينبغي ان لا يبقى الموظفون زماناً طويلاً في اقليم واحد)

يجب اتباع هذه الطريقة بالاختصاص في الاقاليم البعيدة عن مركز الحكومة العمومية لان الحاكم الذي يخول سلطة واسعة يفسره ان يسعى الى الاستقلال ان تمكن من ذلك فكلام اطالت مدة بقائه في مركزه قويت شوكة بتأليف حزب يكون من انصاره أو بانضمامه الى حزب يكون موجوداً من قبل ويصير ظالم البعض الرعية محايلاً البعض الآخر وعلى فرض عدم وجود اشراف بالمرء يسهل عليه ان يتطرق في اعماله ويتخطى حدود سلطته من دون ان يتجرباً أو يريد أحد من الناس شكايته الى الملك لان دوام سلطته يحدث في النفوس خوفاً منه أو رغبة فيه وذلك مفيدة فيصير له منافع يرونها الحاكم الوحيد في اعماله - هم ومن تألم منهم يخشى اظهار المصلحة كي لا يجرح خاطره اذ لا أمل له في امكان نقله أو خلع له وما قدمناه يصدق بالاختصاص على الامور التي تضر بالحكومة أكثر من التي تضر بالافراد

ومعاييب كثرة التغيير هي رفع رجل من خدمته بعد أن تمرن على اعماله او عرف صالحها من فاسدها والجديد معرض الى الخطر جهلاً منه بسير الاعمال ويمكن ملافاة هذا الضرر بايجاد مجلس دائم يحقق سير الاعمال على غلط واحد ويكون مسؤولاً لما كتم فتوصل الحكومة بذلك الى اضعاف سلطته التي ربما ضرت بها انما يخشى من ان يكون ذلك موصلاً الى عدم التدرب على الاعمال وهو ضرر أولي بالاتباع اذا خيف العصيان

ويجب أن يكون الدور مستمراً كي لا يكون للمحاكم مندوحة عنه فينبغي تعويدهم على العلم بوجوب التغيير في أزمان معينة فان لم يحصل التغيير الا في أحوال مخصوصة كان جالبا للضرر المراد منه بوجوده

على ان الخوف من خروج الحكام على الحكومة لا يتأتى الا في الحكومات الضعيفة المختلة النظام كما كانت عليه رومهم اذ لم نشاهد في تاريخها من مبدا (سيزار) الى (اغسطس) الا اقواماً وولاً



يرفعون راية الاستقلال وما كان السبب في هذا أن حكومة رومها هملت الطريقة التي تتكلم  
عنها بل كان التغيير مستقرا عندها الا انه كان مستعجلا بطريقة غير جيدة أو أن الحكومة لم تشدد  
المراقبة ولم تكن ماضية في عزمها وربما كان للثورة اسباب أخرى

كذلك عدم وجود نظام مستقر من هذا القبيل هو السبب الحقيقي في أن بعض الدول الكبرى  
الشرقية مهددة على الدوام بخروج أهلها عن طاعتها وهو دليل على عدم حذق حكام هذه الدولة  
في الاغلب

وأحوج الحكومات الأوروبية الى هذا النظام هي إسبانيا في مستعمراتها بأمريكا وكاليفورنيا في  
أقاليمها الهندية

من النادر في البلاد المسيحية المتقدمة في التقدم عن غيرها أن يخرج الوالي عن طاعة الحكومة ولم  
يحصل هذا الأمر إلا مرة واحدة منذ قرنين وهي خروج البرنس (جارجارين) حاكم سيبريا عن  
طاعة (بطرس الاول) ومع ذلك فأنما وقع هذا الأمر في دولة لا تزال حافظة لشكل الحكومة  
الاسيوية أما الثورات التي حصلت في البلاد الأخرى فكان سببها أمر آخر أقوى من عدم تغيير  
الحاكم وأجدب الاعتبار وهو قوة أفكار الأمة وتغيير احساساتها وحب الحرية

(خامسا - تجديد قسم من المجالس الحاكمة بطريق الدور)

وسبب ذلك ما قدمنا من وجوب عدم بقاء الحاكم أو الوالي زمنا طويلا في مركزه لان الحكومة  
إذا جعلت المجالس أو مشايخها من الجمعيات الحاكمة دائمة لا يتخلوا الحال من أحد أمرين فإما أن يتفق  
الأعضاء كلهم ومن الظن أن يكون سعيهم موجه في كثير من الأعمال الى خدمة منافعهم الشخصية  
ومنافع أصداقهم اضراراً بالأمة التي فوضت منافعها اليهم وإما أن يختلفوا ثم يتفقوا بعد ذلك  
ومن المحتمل أن يكون الاتفاق بعد التخاصم على ما يضر بالأمة أيضا لكن إذا بدلت الحكومة قسمها  
منهم مرة واحدة وكان ذلك ناشئا عن تطرفهم في العمل كان لها أمل في اصلاح سير الباقين بواسطة  
الجديدين الذين لم تتعد أخلاقهم بعد فإذا كان الجزء الذي يبقى أكثر عددا من الذي يتغير يخشى  
أن الطريقة القديمة الناسدة تستمر على الدوام وإن كان ذلك الجزء أصغر يخشى من تغيير طريقة  
السير القديم وربما كانت مفيدة جدا ومهما كانت الحال فجرد الحق في التغيير لا ينبغي بالعرض  
المقصود خصوصا إذا كان اجراءه متعلقا بالمجلس نفسه انما يستعمل هذا الحق في الاحوال  
الاستثنائية جدا

ومن جهة أخرى لا يتخلوا الحال بالنسبة للذين تغيروا من أحد أمرين فإما أن يجوز انتخابهم ثانية ولا  
بدأن يعودوا ثانية الى أماكنهم فيرجعوا الى ما اعتادوا عليه وإما أن يقضى بعدم جواز انتخابهم

ثانية قصر الحكومة من أفكارهم وطول اختيارهم وبالجمله فان هذه الطريقة ليست ناجحة الا ان اجتمعت مع غيرها من وسائل التحسين التي سنأتى على ذكرها فيما بعد ونخص بالذكر منها علانية الاعمال ونشر الحساب وقد أدخلت انكثرت هذه الطريقة في الشركات الكبيرة واختارتها أيضا مندبضع سنين في ادارة شركة الهندوراعت في هذا التغيير انالة كل فرد من أفراد الادارة جميع الامتيازات التي لها

ومبنى كتاب (هارتجتون) المشهور في السياسة المسمى بالاوقيانوس وجوب التغيير في أعضاء الحكومة ولكن المؤلف لم ينظر الى العلم في جميع أجزائه بل اقتصر على احدى مسائله وشرحها ثم طبقها في جميع الامور ولم يراها وما وراءها ومثله في ذلك مثل متعلم الطب فكلاما قصر عن ادراك مرقى هذا الفن ظن انه وصل الى معرفة روح الحياة واكتشف دواء عمومي والوقوف على سر مكنون وأولى من ذلك عندي ترتيب طرق التحسين والكمال ليقف الفكر على هذه الوسائل كلها

(سادسا - ينبغي قبول التبليغات السرية)

كل يعلم أن التبليغات السرية كانت مقبولة (في فينيسيا) فكان يوجد حول سراى (سان ماركو) صناديق توضع فيها التبليغات ويطلع عليها المراقبون في كل يوم ويقال انه بناء على هذه التبليغات المجهولة الاسم كانت الحكومة تقبض على المتهمين بما جاء فيها وتودعه في السجن أو تنفيهم وربما عاقبتهم بالاعدام من دون تحقيق ولا دليل ولو صح هذا الخبر لكان القسم الاول من هذه الطريقة من أحسن ما يكون ولكن القسم الثاني من أقبح الامور في الوجود ولكن المراقبون أضروا بحكومة (فينيسيا) من غير حق لانها كانت حكومة محكمة الترتيب بدليل دوامها من اطويل افي رعد وسكنة

ومن سوء الحظ ارتباط مشروع مقيد بها آخر مضر لان كل الناس غير قادر على تمييز الطيب من الخبيث ولست انرى ضررا في قبول التبليغات السرية ولو كانت من مجهول الاسم مادامت تقدم لحاكم أول درجة نعم انه لا يجوز اسقاط شعرة واحدة من رأس أحد أو ازعاج خاطره أقل ازعاج بناء على بلاغ سرى واذا كان الامر كذلك فلا داعي لطرد منة نفعه هذا السبيل وللقاضى أن يتظر فان كان البلاغ لا يستحق الالتفات أهله وان كان له أهمية يستدعى المبلغ ويسمع الواقعة منه فان رآه مخططا صرفه ممتدح احسن نيته ويمسك اسمه مجهولا وان ظهر ان البلاغ صادر عن نية سيئة وخداع وجب اعلام المتهم بالواقعة مع بيان اسم المبلغ واذا تبين ان الواقعة أساسا من الصدق لزم تحقيقها وعلى المبلغ ان يحضر شاهدا في الدعوى امام العموم

فان سأل سائل على أى قاعدة يستند في جبر المبلغ أن يشهد على بلاغه أجبت بان هذه القاعدة

هي التي ينبغي عليها الاقتراع الاسمي ومن جهة أخرى يجب في حال سير الدعوى أن يكون المدهي عليه عالم باسماء الشهود الذين ستسمع شهادتهم ضده الا أنه لا ضرورة في علمه بذلك قبل السير فيها لان الشخص الذي يكون له معلومات متعلقة بها اذا خشي من المتهم لا يعرض نفسه مطلقا الى الخطر طمعا في خدمة الهيئة الاجتماعية وربما لم تقم الدعوى ومن هنا جاء أن كثيرا من الجرائم تقع ولا تشعر بها الحكومة خوفا من الناس من التخاصم وعدم يقينهم بنجاح الامر ان بلغوا عنه وقد ذكرت هذه الطريقة في باب تعدى الموظف في حدود وظائفهم لان أثرها بالنسبة اليهم أظهر منه بالنسبة لغيرهم فسلطة الموظف المبالغ عنه توجب اجسام الالهالى عن التبليغ فان وصل الخبر الى الرئيس استيقظ وان سكت أول مرة سهل عليه اظهار الجريمة في الثانية ثم ان رغبة الحكومة في قبول التبليغات السرية لا تفيد شيئا الا اذا صارت معلومة عند الناس كافة الا انها متى علمت ضعف الخوف منها وقبل استعمالها فلا يخشى منها بعد الا المذهب أو من يريد ارتكاب جريمة ما وما على البرى من بأس لان علانية التحقيق تضمن له السلامة وتكفل معاقبة المبالغ الكذوب

(تابع - استعمال القرعة في العرائض التي تقدم للملك)

اذا اقتصرت التبليغات على الوزراء كانت فائدتها غيرة تامة فيلزم حينئذ أن يتمكن الناس من إيصالها الى الامير نفسه وكان (فردريك الأكبر) يقبل المخاطبات من أدنى رعاياه وكثيرا ما يكون الجواب بخط يده ولولا أن هذا الامر واقعى محقق لما صدقناه لكن لا يلزم من ذلك أن يكون استعمال هذه الطريقة محمودة في هذا العصر

ولكل فرد الحق أن يقدم شكوا مباشرة الى الملك عند الانكيز الا أن غاية الشكوى معلومة من قبل فهي تسلم الى أحد علمان السراى ومشهور عندهم أن هذا العرائض وريقات تستعملها الخادومات ولذلك كانت هذه الشكاوى نادرة على أنها ليست ضرورية لان حماية الأشخاص مرتبطة بقانون لا يتعلق بالملك فهناك طرق أخرى للرعية في نوال حقوقها ووسائل أخرى للملك في الوقوف على أحوال الرعية

انما يجب رفع الحجاب بين الرعية والامير في الحكومة المطلقة الصرفة لكي يتحقق كل فرد أن الملك يحبه ويعتقد الملك بأنه حر في تصرفاته

ومهما كانت الامة مؤلفة من الرعاى أو الالو باش يجب على أميرها أن يقبل شكوى الاقل فيها لانه ان لم يفعل فلا تزداد سلطته بل تضعف في الحقيقة اذ لا يكون حينئذ مختارا في افعاله وانما يصير آلة في يد أولئك الذين يتسمون بخدامه وربما يخيل له أنه يحكم بنفسه ويفعل ما يريد والحقيقة



انهم هم الذين يحكون لانهم يهتدون بجميع الاسباب في أوامره ومهي السبب هو موجد المسبب من غير شك ومن لم يسمع ولم يرا الا ما ارادت حاشيته أن تسمعه أو تريه فهو متقاد بالظبع الى مقاصد هم كيف شاؤوا والثقة المطلقة بالوزراء ثقة مطلقة يقوم منفعتهم الكبرى أن يتطرقوا فيها وقد تذلت أمامهم جميع الصعاب في الاقراط بسيمها

أما من جهة الوزير نفسه فان كان مستقيماً صادقاً فلا حاجة له بتلك الثقة وانى أو كد من غير سطة في المقال انه كلما كان الوزير بخير بثقة الامير رغب عن نوالها

فان كان وقت الامير لا يسمح له بتلاوة العرائض التي تقدم اليه كلها أمكنه أن يعهد بذلك الى بعض رجال حاشيته ويتخذ من الوسائط ما يمنع من غشهم أو عدم توصيل المهم منها اليه فيفرقها بعرفته ويطلب كل واحد من العمال بعمله في أوقات غير مهيود لهم وهذه طريقة نكتفي بالدلالة عليها وللامير الشأن في ترتيبها ووجهها موصلة للقصد وهو أمر من السهولة يمكن

(تامنا - حرية المطبوعات)

عالمه الذوق السليم أنه اذا أصغى الانسان لجميع النصائح فلا تضره وربما أفادته وإباحة حرية المطبوعات عبارة عن الاصغاء للنصائح الناس أجمعين نعم ان نصيحة الرأي العام ربما لاتصل آذان الحكومة الا بعد تنفيذ الامر الواقع النصائح فيه وقايلها ما تصلها قبل ذلك ومع هذا فالنصيحة مفيدة في تنقيح القوانين وفي الاعمال الادارية التي يتكروا جراؤها اذ معلوم أن الرأي الصائب ان اهداه صاحبه الى الوزير فربما أغفله أو نسى أما ارشاد الامة فليس كذلك فزبد لا يتفقد منه ولكن عمر لا يتفقد به وان لم تظهر فائدته اليوم تظهر غدا وان أخطأ صاحبه في كيفية ابدائه للناس جاءه غيره في صورة جديدة تسميهم اليه فالعلم بذور ينبغي تجربتها في أراض متنوعة مختلفة وعلى الزارع أن يكون صبورا لان ثمرة العلم تأتي متأخرة في الغالب

وحرية المطبوعات أنجح من طريقة العرائض المتقدمة في ازالة الحجاب عن الملك لانه مهما اجتهد في انتقاء وزرائه فانما يختارهم من عدد قليل تقدموا عنده بحكم الصدفة والاتفاق اما لشرف في المولد أو لثروة في المال وحينئذ لا يبعد عليه أن يعتقد بأن في الامة من هو أكبر منهم علماً وأوسع اطلاعا فان فتح باباً تأتبه منه أفكار متنورة الامة وجعل لمعرفة أشخاصهم مكاناً عنده زاد ذلك في سلطته وممكن حريته

الا أنه قد يمرض أن ذا الرأي لا يبيديه كما ينبغي بل يخلط فيه السذاهة بالبحث في الاجراءات المتقدمة عليها فيعرض حينئذ الى الشخصيات غير مقتصر على الاعمال ذلك انه يلزم في التمييز بين هذين الامرين مهارة عظيمة ودربة خصوصية اذ يتعذر على العامة أن يطعنوا على عمل أو أن يقصوا

وأبايدون ان يس ذلك صاحبه من احدى الجهات ومن هنا كانت حرية المطبوعات نادرة الوجود بقدر وضوح منفعته للناس فمن اختصاصها الخوف على حب الذات منها ومع هذا فقد تساعح فيها (يوسف الثاني) و (فرديريك الثاني) وهي موجودة في بلاد السويد وانكثرت ويمكن ايجادها في جميع الممالك مع اتخاذ الوسائل المانعة من التطرف في استعمالها

فان كان الامير لا يريد أن الرعية تبدى مآلديها من الملاحظات على الاجراءات والاعمال الادارية مراعاة لعوائد بلده أو لبعض الاحوال الخصوصية لزم ان يبيع النقد على القانون بالاقل ويكتفى هو ان يمتاز بالعصمة عن الخطا لكن لا ينبغي ان يقضى بعصمة من يخلفه أيضا فان كان ذا غيرة على سلطته العليا غير مبال الى مس جانب كل ما قدسته أو امره الملوكية فله ذلك انما ينبغي أن يسمح للناس حق ابداء رأيهم في كل أمر يتعلق بالعلم كأصول القوانين وقواعد الخصائص ومبادئ الادارة وغير ذلك

ولو قيل ان حرية المطبوعات مضر من حيث نشر الصحف والمقالات التي توزع على العامة من دون تفریق بين المتشور من الامة وغيره فان هذا السبب لا يوجد بالنسبة للكتب المهمة التي وضعت بعد طول البحث والتدقيق فلا يقرؤها إلا العلماء ودقيل في الامة وليس لها أثر يظهر عقب التلاوة مباشرة وذلك يسهل للحكومة اتخاذ الوسائل الواقية من ضررها ان كان

ولقد كان يكتفى في الزمن السابق بفرنسا أن يطبع كتاب في العلوم الادبية بطابع مدينة باريس ليشتريه منه الناس ويخشوا عاقبته حتى ان تعاليم ملكة الروسية التي ألقتها على مجلس نوابها منع نشرها في فرنسا لان عبارتها والاحساسات التي وجدت فيها ظهرت للحكومة الفرنسية اوية كأنها مؤثرة على أفكار الامة فمنعها ومن المعلوم ان الاهمال وقلة التبصر كانا يضاعفان ضررا الاستبداد في بلاد فرنسا وفي غيرها وكان انتقال اسم الاجنبي مسهلا لذي العلم أن ينشره كما ان شدة المراقبة ما كانت تأتي بفائدة غير اتقال تجارة الكتب من الامة الى غيرها وكان في ذلك اشتداد في الطعن على الحكومة مع أن المراقبة ما وجدت الا مانع مثل ذلك

(عاشرا - ينبغي نشر الاسباب التي بنيت عليها القوانين والاعمال الادارية)

هذه الطريقة من لوازم كل سياسة بنيت على الترفق بالامة ومن ضروريات حرية المطبوعات فنشر اسباب القوانين واجب على الحكومة للامة ونشر اسباب الاعمال الادارية واجب عليها لنفسها فان كرهت الحكومة ايقاف الامة على الاسباب التي تحملها على اتهام شخص بأمر مهم مشاكف كانت تعلن بذلك انها تريد التعويل في جميع اجراءاتها على القوة وانها لا تعتد بالرأي العام في شيء

والذين من مذهبهم اطلاق سراح السلطة من غير قيد لا يذهبون الى ما نقول فلا يريدون تنوير افكار  
الامة ثم انهم يحتمقونهم لانها ليست متشورة فكأنهم يقولون للافراد انكم غير قادرين على  
الحكم في الامور لانكم من الجاهلين ولا بد من بقائكم في الجهل حتى لا يكون لكم اقتدار على  
التصرف فيها هذا هو الحصن الذي يتحصنون به على الدوام وهي سياسة وضعية تتيجتها تولد الحق  
في الامة ثم يزداد شيئا فشيئا بتصويرها من الافكار التي تتعالى احيانا فيها وتعتقدها صحيحة لعدم  
تمسكهم من البحث فيها والمناظرة عليها فتري الوزير يشكك من عدم اعتدال الامة في أحكامها  
على أعماله وينسى انه لم يمهدها طريق هذا الاعتدال وان خطأها في فهم اجرائها هو نتيجة  
حرصه في اخفاء سيره عليها ومن أراد معاملة الرجال فلا يس له الا أن يتبع أحداً من ان أراد أن  
يكون عمله سائراً على وتيرة واحدة مبنياً على قواعد واحدة فاما ان يتخلى أمره بالمرة واما أن  
يصرح بضميره تماماً فيجبر على الامة ان تدخل في الاعمال البتة أو يبيع لها النظر فيها مطلقاً  
وبذلك يمنعها من الحكم في أي أمر كان أو يسمل لها طريق الحكم بأحسن ما يكون من الاسباب  
وبالجملة اما أن يعاملها معاملة الطفل أو معاملة الانسان الكامل وعليه ان يختار أحد هذين  
الطريقين

والطريقة الاولى كانت منبذة عند كهنة المصريين القدماء والبرهمنين في هندستان واليسوعيين  
في باراجي والثانية مستعملة في بلاد الانكليز وابتت موجودة في قانون الامة الا في ولايات امريكا  
المتحدة واكثر الحكومات الاوروبية مضطربة بين هاتين الطريقتين من دون ان تتظاهر باجتماع  
احدهما دون الاخرى لذلك جاءت اعمالها احياناً متناقضة لانها تريد أن تكون الرعية صانعة  
متشورة وتخشى ان تعينها على البحث والمناظرة

وقد يكون من الضرر أن تنشر أسباب الاعمال الادارية في أغلب فروع الادارة قبل اجرائها فيلزم  
التمييز بين الاحوال التي يجب فيها إيقاف الامة على حقيقة الامر لكي لا تعمل خطأ بسوء فهمها  
ولكن يجب على الدوام بيان اسباب التقنين لان القاء عدة العمومية انه لا يجب من قانون مهما  
كان الا ان يبقى على سبب أدى اليه سواء كان ذلك السبب معيناً أو مفهوماً لدى الناس بطبيعة الحال  
ولا يعد القانون جيداً الا اذا أمكن لقننه أن يبينه على سبب جيد وعلى كل حال لا بد من سبب  
في وضع القانون طيباً كان أو رديئاً لان الاثر دليل على المؤثر فان اكرم الوزير ببيان اسباب اعماله  
خشى الملامة من عدم وجود اسباب جيدة لديه وخاف أن يقدم للناس نقوداً راققة وهو ملزم ان  
يضع بجانب تلك النقود محكالا يختارها

وهذه الطريقة وسيلة للملك في استدامة حكمه بعدموته لانه ان كانت اسباب قوانينه محدودة صارت



قوية ثابتة واضطر خلفاؤها الى ابقائها تعظيما لقدرها وهكذا كلما أسعد الملك أمنه سعدت خريته

### (الحادي عشر - منع لاغراض)

قال مونتسكيو في كتابه روح الشرائع (كتاب ثاني جزء ثاني عشر) سن كلوتير (١) قانونا يقضى بعدم عقوبة أى متهم الا بعد سماع أقواله وذلك يدلنا على أن هذه القاعدة ليست متبعة في بعض الاحوال أو عند بعض الامم المتوحشة اهـ

وكأنى بمونتسكيو ولم يقتدر على اتمام ذكره لانه عندما كتب هذه الجملة لابد أن يكون جال بضميره تذكرا للكاتب السرية وطالة نظام ادارة البوليس التي كانت موجودة في زمانه والكتاب السرى عبارة عن امر بتوقيع عقوبة من دون دليل على فعل لا يعاقب عليه القانون وكان هذا التطرف سائدا في قرائنا وفينيسيا باعظم ما يكون من الشدة ومع ان هاتين الحكومتين كانتا معتسدين فقد جلبتا على نفسيهما العار بالنسبة لهذه الحالة فعرضتا أمتهم الى التهم الباطلة وانقلب ذلك بالثورة الهائلة لان هذه الاحتيالات التي توقع الرعب في القلوب هي التي تولد الخطر تقول الحكومة للأشخاص حسنوا سيركم فلا يكون لكم عدو فيحييها الشخص حقاقت ولكن أنى لي أن آمن على ذلك والوزير يكرهني أو خادمي يغضني أو خادم خادمه حاقده على ولولم أصكن كذلك اليوم برصاصه في الغدا وربما صار ما أحد غيبي وأخذت من أجله وحينئذ ليس الامر موقوفاً على سيرى وانما هو موقوف على ما يتصوره من هو أقوى منى بالنسبة لسيرى وقد كانت المكاتب السرية في أيام (لويز الخامس عشر) من ضمن أصناف التجارة فان كانت هذه حالة حكومة عرفت باللين والاعتدال فبالإلهافى بلدم تبلغ الاخلاق فيها درجة تمدنها على انى أرى أنه ان لم يكن فى الحكومة ميل الى العدالة والترفق بالناس فعزتها كافية فى الغام هذه البقايا الوحشية لان المكتوب السرى ربما كان له تأثير أيام كان يظن به الناس سر من أسرار الحكومة لكن الامر ليس كذلك فى أيامنا هذه وأول فكر يقوم بالناس بالنظر لمثل هذه الحالة هو قوله أهلية الحكومة وشدة ضعفها لانها أو كان فى قدرتها أن تسمع أقوال من تهمها أمست على الكلام فامسا كهها على فهدليل على خونها منه

### (الثاني عشر - وضع قواعد وتعاليم مخصوصة لسير العمل فى الادارات)

يجب تحديد سلطة المصالح المرؤسة سواء كان ذلك فى الحكومة المطلقة أو الحكومة المقيدة لان الملك لا يجوز له أن يطلق السراح الى جميع عماله بحيث يصرون مثله فى هذا المقام والقوانين التي

تحدد سلطة الموظفين المرؤسين تنقسم الى قسمين : فاما ما يحدد الاسباب التي يجوز لاجلها استعمال السلطة المفوضة اليه ومنها ما يبين الاجراءات التي يلزم اتخاذها في استعمال تلك السلطة فينبغي أن تبين هذه الاسباب وتلك الاجراءات في القانون بياثنا كليا وتعلن الامة أنه لا يمكن التعدي على حرياتهم أو العيث براحتهم أو بملكيتهم أو بشرفهم الا اذا كان التعدي مبنيا على أحد تلك الاسباب وعليه فأول قانون يجب وضعه في مجموع القوانين العمومي ينبغي أن يكون موضوعه الحرية لكي يحدد السلطة المخولة للموظفين ويقتصر استعمالها في أمور مخصوصة وأحوال معينة

(الثالث عشر - اباحة حق الاجتماع للوطنيين ليدينوا أفكارهم ويعربوا عن رغباتهم فيما يتعلق باجراءات الحكومة العمومية)

هذا هو أهم الحقوق التي يجب على الامة أن تحفظها لنفسها عند تشكيل الحكومة ومع ذلك فلا فائدة هنا في الدلالة على ذلك بوجه مخصوص لان الامم التي حازته لا تحتاج الى التوصية في المحافظة عليه والامم التي لم تحزه بعد لا أمل لها في الوصول اليه الا قليلا اذا ادعى يحمل حكماها على تخويلها اليه

ويظهر بادي بدء أن حق الاجتماع مناقض لوجود الحكومة وأنا أرى أيضا ان وجوده بصفة كونه قامعا للحكومة من العيث والتناقض في العمل ولكن الامر على خلاف ذلك فإذا تعدى واحدا أو أكثر من أعضاء الجمعية حده وجب عقابه كما يعاقب أي فرد من أفراد الامة واذا تعذر العقاب لعدم قدرة الحكومة دل ذلك على ان الجمعية نالت تقدما مبنيا على سبب صحيح وعليه فليس ذلك ضررا أو هو ضرر لازم فان كانت الحكومة ذات قوة عمومية وسلطة منتظمة في جميع أجزائها وتوصلت الجمعيات مع ذلك الى اعنائها وارهائها ولم يكن لها منها نصير مع أن لديها من الوسائل ما تنال به الاغلبية كان ذلك برهانا قاطعا على أن فكر الامة الصادر عن الروية والسكينة ناقم على الحكومة وحينئذ فليس من سبب يدعو الى بقاء الحال على ما هو عليه بحيث لا تسمع ارادة الامة نعم ان الامة المؤلفة من رجال لا يمكن أن تكون معصومة من الزلل فهي تخطئ في فهم منافعها كما يخطئ رؤساؤها لكن حيث الاغلبية صارت من جهة والحكومة من جهة أخرى فذلك دليل على أن غضب الامة مبنى على سبب صحيح

ولست أرى في الجمعيات سبيبا يدعو الى الثورة ولكنني أحسبها من أعظم الوسائل لمنع هذا الضرر لان الثورة انما هي نتيجة الوصول الى أقصى درجات الضعف او وصول المرء الى الحد يوجد فيه روحا تناقضه بسبب ما يقوم فيه من اليأس الوقتي وتلك نزعات الرجال الذين لا يتمكنون من ابداء آرائهم أو لا يمكن نفاذ مشروعاتهم اذا أظهرهم للعيان أما الاحزاب التي تكون أفكارها مناقضة



لا فكار الأمة العمومية فإنها لا تنجح إلا بقوة وباستعمال القوة فالذين يؤلفونها لا يرجون نجاحها إلا بالقسوة والذين يعتقدون بأن الأمة من جانبهم لا حاجة لهم باستعمال الشدة إذ لا داعي يدعوهم إلى التعرض للتهلكة من دون فائدة وبما تقدم أرى من المحقق أن الناس الذين يباح لهم حق الاجتماع فيجمعون تحت حماية القانون لا يذهبون إلى الثورة مطلقا إلا في النادر جدا عندما يكون الحال قاضيا عليهم ذلك وعلى شكل حال فسواء أبيع حق الاجتماع أولا فإن للعصيان أوقانا لا يتخطاها

والذي رأينا الجمعيات التي تألفت ظاهرة في إرلندة سنة ١٧٨٠ لم ينشأ عنها ضرر البتة بل كانت معينا على تثبيت السكينة وتأييد الأمن في تلك البلاد مع أنها متوحشة نوعا وفيها من عوامل الحرب الأهلية ما لا يحصى عددا وفي نظري أنه يمكن بإباحة الاجتماع وصيرورته من الوسائل المهمة على مساعدة الحكومة ولو كانت مطلقة محضة لأن الحكومة المطلقة معرضة على الدوام إلى الثورة والعصيان فهم ما يحدثان فيها بغتة والجمعيات تمنع من حصول هذه القلاقل ولو كان لرعايا الرومانيين تعود على الاجتماع لما صارت حياة الأمة وحياة ملوكها تساع بالمرزابين أيدي المنوطين بحفظها

وبالجمله فاني أعلم أنه لا يمكن تخويل العبيد حق الاجتماع لأن الناس ظلموهم ظلما لم يعد معه محل إلى الأمن من مكرهم سواء كان ذلك بلهولهم أو لحقدهم فلا ينبغي تخويل حق الاجتماع في جزائر أمريكا ولا في بلاد (المكسيك) ولكن توجد ولايات كثيرة في أوروبا ينبغي أن تعامل بمقتضى هذه السياسة الرحمة كذلك أرى أن جهل الأمة بوجوب الخوف من الجمعيات ولكن ذلك دليل على أن الجهل مضر وليس دليلا على أن الاجتماع لم يكن خيرا ومع ذلك فوجود الجمعيات مانع من ضررها إذ كلما اتسعت الجمعية التي تألفت في زمن السلم عرف الناس أساسها فاستناروا وتمكنت الحكومة من نشر جميع الأعمال فزال الخطأ عن الأمة واستلفت الحرية مع التعليم فالأولى تسهيل تقدم المعارف وتقديم المعارف يقوم ما عوج من الحرية

ولست أدري كيف تتصور الحكومة أن في منح هذا الحق للرعية اخلا لا براعتها وكل حكومة تخشى من الأمة وتعتقد بأن من الواجب مناصحة أرادتها ومواقفة أفكارها وأقبل الحكومات أقداما أشدها استبدادا فأى سلطان من السلاطين يأمن على نفسه وسلطانه في استعمال ما له من السيادة كما يأمن ملك الانكليز ترى الانكشاريين ورعا ع الأمة يزعمون خاطر السراية والسراية تزعم خواطر الرعا ع والانكشاريين وصوت الأمة يسمع في بلاد الانكليز وسط الجمعيات القانونية



وفي القسطنطينية يتغير صوت الامة بالشتم وأمة الانكليز يتبدى رأيها بالكآبة والامة في القسطنطينية تبين ارادتها بالحرائق (١)

ورب معترض يقول ان الضرر كل الضرر الذي ألم (بولونيا) جاء من الجمعيات ولكنهم مخمطون لان الجمعيات كانت تتولد من الفوضى لا الفوضى من الجمعيات على أنى في دلائل على هذه الطريقة كما طف للحكومة أفرض حكومة مقررة ثابتة وأدل على دواء لاعلى غذاء يوحى ولاخطأ أيضاً أنه قد يعرض من الاحوال للبلاد المستعمل فيها هذا الحق ما يجب معه تنظيم سير الجمعيات الا ان ذلك لا يندرج تحت قاعدة عمومية بل هو تابع لمقتضى الحال فقد رأيت في بلاد الانكليز أيام الحرب الاخيرة أن الشورى حظرت الاجتماع على أمر سياسي الا بعد بيانه وأخذ الرخصة به من الحكومة مع جواز حل الجمعية في جميع الاوقات وكان ذلك التقيد في وقت مطلوب فيه من الاهالى أن يجندوا الجنود لحماية الدولة حيثما للحكومة وثقت تمام الثقة في ذكاء الامة وفطنتها ولما انتقضت الازمة بقي الحال على ما كان عليه وخيل للاجنبي أن القيد لا يزال موجودا والامر على خلاف ذلك لان الامة الآمنة على حقوقها تتمتع بهامع السكينة والاعتدال ولا تتطرف فيها الا اذا خافت علم افتهورها ناتج عن خوفها

### (الفصل الثاني والعشرون)

(في الاحتياطات التي يجب اتخاذها لمنع النتائج السيئة التي تنجم عن جريمة وقعت)

خلاصة هذا الكتاب

من القواعد والمبادئ التي ذكرناها في علم التقنين الجنائي يحدث عندنا أمل زناح اليه ورجاء في تنقيص عدد الجرائم وتخفيف العقوبات وهذا الموضوع لا يروق بادى بدء في أعين الناظر لانه يدخل عليه بأفكار محزنة وصور آلام مؤلمة الا أنه متى اشتغل بتخفيف تلك الآلام حدث في نفسه تغيرية تسلي عندما ينكشف له أن قلب الانسان لا يحتمل على فساد طبيعي يستحيل برؤيه وان تعدد الجرائم انما يأتي من الخطأ في التقنين وأن هذا الخطأ سهل التعديل والتنقيح والضرر الناشئ عنه ممكن التعويض بالسهولة

وعلم التقنين في المسائل الجنائية يرجع الى هذين الامرين وهما تنقيص الضرر الناتج عن الجرائم بدرجة يسهل معها تعويض آثاره بالمال ثانياً ان يتحمل انقال هذا الدواء فاعل الضرر فان لم يكن فالامة بتمامها ويمكن المقتن أن يتوصل في هذه المسئلة الى غاية أكبر من التي يتصورها قبل أن يتبدى في العمل

(١) بنجام كان يكتب في زمن فيه بقية من الانكشارية وقد انقضوا انما وصارت القسطنطينية اليوم كبقية مواضع الممالك الاخرى ودوا ونظاما

وقد استعملت لفظة دواء لا اعتباراً أن الشخص أو البلية الواقعة عليها ضرراً بالجرعة أشبهه المريض والتشبيه منطبق ودال على الوسائل الملائمة في المداواة من غير أن تختلط بهم الشهوات ولا أن تكتنفها الاحقاد التي من طبيعة الجرائم أن تثيرها حتى في نفوس المقتنين ومصادر الجرائم المهمة ثلاثة أنواع وهي عدم العصمة والكراهة والشره فالجرائم التي تنشأ عن عدم العصمة لا يكاد ينجح فيها التعويض المالي لأن استعماله لا يفيد إلا في بعض أحوال الغواية وزنا المحسن إلا أنه لا يغني عن الضرر الذي يلحق بالشرف وتكدير راحة العائلة

وللاحظ أن ضرر الجرائم التي تنشأ عن هذا النوع يزاد كلما انتشرت معرفتها بين الناس بخلاف الجرائم الأخرى التي تقل أضرارها بانتشار خبرها فلو فرضنا رجلاً محباً لوطنه رأياً يوجب على نفسه التبليغ عن عمل من أعمال الغش والخيانة يكون قد وقف عليه ولكنه يجتهد في إخفاء خطائهن عن العشاق لأن إخفاء الغش والخيانة بمثابة الاشتراك في فعله وإظهار الضعف في نفس العاشق عبارة عن إيجاد ضرر بغير تعويض لأن ذلك موجب لتزيت ضمير من يلحقهم العار ولا تعويض فيه وإنني أحسب من الأعمال الخيرية التي تتشرف بها الإنسانية في عصرنا تلك الملاجئ السرية التي اتخذت للولادة والمستشفيات التي تربي فيها اللقطاء لأنها منعت من ظهور آثار اليأس السيئة حيث أسدلت الغطاء على ما يقوم به بعض النفوس من الطيش والخفة والطمع على هذه الأما كن مبني على سبب فاسد

وأما الجرائم التي تنشأ عن الكراهة فلا تكون في الغالب قابلة للتعويض المالي ولو أمكن الحكم بالتعويض لكان ناقصاً لأنه لا ينقض ما أبرم ولا يرد اليد على من قطعت منه ولا يعيد ابنه إليه ولا والد العائلة إنما التعويض يؤثر على حالة المصاب فيقدم له قسماً من الخير مقابل قسم من الشر فيحصل التعادل نوعاً

وللاحظ أن هذه الجرائم تقل يوماً عن يوم بتقدم التمدن في البلاد فإنا نشاهد أن الجرائم التي تنشأ عن الاحقاد النظرية في الإنسان نادرة الوقوع في أغلب ولايات أوروبا مع أنها هي الأكثر وقوعاً في مبدا الجمعيات الإنسانية ومن العار على الحكومات أنها تأخرت في تنظيم محاكمها وقوانينها فلم تصل إلى هذه الدرجة الرفيعة ولم تتمكن من قهر حاسات الانتقام بيقين العدالة الموجودين يديها وأما الجرائم التي تنشأ عن الشره فهي القسم الأعظم والشره هو العدو الذي لا ينال المستعد على الدوام لا تنهار القرص فيجب محاربته بلا انقطاع ويلزم في ذلك استعمال الخلق والتدبير اللذين أهملا حتى الآن

فينبغي للمقتن أن يكون شفوفا بالنسبة لهذه الشهرة مادامت قاسرة على التعدي بطرق هادئة وأن يقتصر على حرمانهم من نوال الفائدة التي اكتسبها بغير حق ثم يترقى في الشدة إذا اشتد تأثيرها وسلك صاحبها مسلك التهديد والقسوة فإذا بلغت حد الشدة بان قُلت وأُحرقت وجب عليه أن يفرغ ما عنده من الشدة أيضا في مداركتها وفق التقنين مبني على هذا الترتيب

ولا ينس المقتن أن كل نظام يتخذ لمنع وقوع الجرائم انما هو ضرر مختار مفضل على غيره فعليه بصفتهم مدير العقوبات أن يكون الميزان بين يديه حتى لا يخطئ في العمل فيؤثر الامر الى احداث جرائم عظيمة بعد ان كان الغرض منع جرائم صغيرة

والاعدام دواء اما غير لازم أو غير ناجح فهو غير لازم بالنسبة لمن يتيسر ارجاعهم عن الجريمة بعقاب أقل منه أو بمجرد الحبس وغير ناجح بالنسبة لمن أقدموا عليه وطلبوا نواله بعد بأسهم من الحياة وسياسة المقتن الذي يعاقب على كل امر بالموت أشبهه بشئ بالطفل الذي عيت كل حشرة لا يروقه منظرها ومع ذلك اذا كانت أحوال الامة وكثرة الجرائم العظيمة تستلزم تدبير عقوبة الاعدام في القانون فعلى المقتن أن يحكمها بما يجعلها ماثرة جدا في النفوس بشرط أن لا يزيد في آلامها فينفذها بمظاهر محزنة واحتفال تخشع منه النفوس (١)

وعلى كل حال ينبغي أن لا يتساهل في الاعتقاد بان عقوبة الاعدام لازمة اذ بعد الحكم بما يتوصل الى منع جريمة القتل فمن اللازم أن يحمل الانسان على اقتراح أصغر الجريمة ان وجد امامهما معا وبعبارة أخرى يلزم حمل المرء على أن يعدل عن القتل الى السرقة والاول لا تعويض فيه والثانية يمكن تعويضها

وكل جريمة سهل التعويض فيها صارت كأنها لم تكن اذ ينسى الضرر الحاصل منها بنوال ذلك التعويض فإذا نال كل مصاب تعويضاً عن مصابه زال الانزعاج من النفوس تماماً وصار لا يذكر وينبغي ان يؤخذ التعويض من مال الجناة أو من العمل الذي يلزمونه فان أمكن ذلك صار الامن ملازماً للبراءة ولازم الخوف والالم كل من مال الى تكدير صفة الراحة في الهيئة الاجتماعية وهذه هي درجة الكمال التي ينبغي للمقتن التطلع اليها وان كان لا يصل لنوالها الا بالتأني ومداومة العمل وهما آفاق دلت على الغاية وعلى الحكومة ان تدأب خلقها وتثابر على قصدها حتى تسعد بنوالها

فان لم يكف مال الجناة أو ما يتحصل من عائلهم في التعويض على المصابين لزم أن يؤخذ هذا التعويض

(١) المؤلف يذهب الى أن عقوبة الاعدام غير قانونية الا في حال مخصوص وهو مذهب كثير من علماء هذا العصر وقد تقرروا في سنويس اترك الامر الى المحاكم فان شاءت حكمت بالاعدام والا فلا تترك الامر للموضوع جليل طويل



من الخزينة العمومية أو من شركات التأمين الخاصة ومن الظاهر البين أن قوانيننا لم تكن وافية بهذا الغرض إذ نشاهد أن المصاب بالجريمة في نفسه أو ماله يترك وشأنه مع أن الهيئة الاجتماعية التي تؤيد وجودها بمساعدته وكان واجبا عليها حمايته ملزمة بالتعويض عليه لأن أصابته دليل على أنهم لم تحمِه كما ينبغي كذلك إذا تحمل شخص ثقتنا إقامة الدّعى ضد أحد المجرمين وإن كان هو المصاب فهو مدافع عن الهيئة أيضا كالذي يحارب العدو والاجنبى فالخسائر التي يخسرها في منفعة العموم يجب أن تعوض من مال العموم

أما إذا أخطأت المحاكم فقضت على برى بالعقوبة أو أنه قبض عليه أو حبس أو توجهت إليه الشبهات عانا ومرت عليه آلام المحاكم أو طال سجنه فإن الواجب على العدالة له ولها أن تقدم له التعويض اللازم لأن العدالة ما وجدت إلا دفع الضرر فلا يجب أن تتأذى بأحدائه

هذا ولم تعمل الحكومات أي عمل يقوم بأقل تعويض مما ذكرناه وقد تأستت جمعيات وطنية في لندره لهذه الغاية وعندى أن شركات التأمين مفيدة في هذا الموضوع أيضا بشرط أن يتخذ فيها من الاحتياطات ما يمنع الغش والاهمال على أن التأمين في هذه الحالة غير وافي بالمقصود إذا الشركة تلزم بالتعويض لأنها تأخذ مبلغ التأمين فهي مستعدة للخطر من قبل أما طالب التعويض فإنه يدفع التأمين مقدما وهي خسارة محققة طمعا في الحصول على تعويض ما عساه يضيع منه وهي خسارة محذرة فقط ومن هذه الجهة يكون الأولى دفع التعويض من مال الخزينة العمومية ولا ضرر في ذلك لأن تجزى التعويض على جميع أفراد الهيئة يجعله خفيفا للغاية

والغش امر يوجب في الخزينة العمومية والخصوصية وذلك يقلل من منفعة التأمين الا أنه لا يضرها بالمرة كما أن المرء يغرس الاشجار المثمرة مع أن الثمر معرض للضياع بما يطرأ عليه من العواصف السماوية ولقد نجحت صناديق الرهونات في كثير من البلاد وأسس صندوق منها بمدينة لندره في أواسط القرن الماضي فسد من مبدأ الامر لخيانة المديرين وأحجم الناس عن ايجاده ثانيا ولو كان كل امر معرض للخطر لا يجوز استعماله لوجب الحكم بأن السفن لا تصلح للعب بدليل أن المركب المسملة (روايال جورج) غرقت في المرفأ لعدم قفل منافذها

ويقتضي بالتأمين من الجرائم أمران أولهما - ايجاد مبلغ احتياطي لتعويض المصابين في حالة فقر الجناة أو عدم الاهتمام اليهم ثانيهما - أداء الرسوم القضائية في المحاكم الابتدائية ويمكن استعمال ذلك أيضا في القضايا المدنية بالنسبة للفقراء

أما طريقة الحصول على التعويض فخارجة عن موضوعنا الآن وقد وضعت قواعدا فيها تقدم وأكتفى الآن هنا بتلخيص نتيجة هذا الكتاب وهي

اذا وضعت قوانين منتظمة تسهل جعل الجرائم قابلة للتعويض بالمال وبذلك يزول ضررها انما  
 وذكر هذه النتيجة بهذه البساطة لا يؤثر في الخيال من أول وهله انما يجب التأمل فيها ليقف القارئ  
 على أهميتها ومئاتها ولست أقصد بذلك استمالة افراد الامة الذين يرغبون في الظواهر انما أقدم  
 كتابي الى رجال الحكومة وولاة الامور وأعرضه على أفكارهم وأسألهم ان يحكموا بما يشاؤون  
 والعلم الذي أردت أن أضع أصوله لا يروق الا في أعين ذوي النفوس الرقيقة الذين شغفوا بحب الخير  
 العام وليست بمسألة سياسية أمة تحسب الضرر والمناوشة في جملة وسائلها وتفتخر بوضع  
 مشروعاتها في السروج وتبني مجدها على المصائب وتعتد بآثارها انما تقوم بالخطا غير ها وتنتظر  
 الى ضبط حكومتها في الامور كما أنها أعمال حكمة واعتصام انما أريد منها نفع الانسانية وأقصد  
 تهذيب الاخلاق وتقويم طبيعة الامم ورفع مناراً من الافراد وأرغب في نوال أعظم الخير من جميع  
 الحكومات على اختلاف اشكالها ذلك هو الغرض المقصود من هذا العلم السياسي الخالي عن  
 الغش والمواربة المبني على الشفقة وكرم الخلق الذي لا يبحث الا عن الحق ولا يريد الاختصاص بأمر  
 دون غيره ولا يرى وسيلة أنجح في استدامة أياديه الا اذا عمت جميع الامم

تم طبع الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله في المرقبة





فهرست

الجزء الثانى من كتاب أصول الشرائع  
لبنّام

(فهرست الجزء الثاني من كتاب أصول الشرائع لبنتمام)

الرقبة

٢	المرقبة .....
٦	التفصيل بين الادارتين العمومية والخصوصية .....
٨	فصل النساء عن الرجال .....
٨	فصل المسجونين بحسب أنواع جنائياتهم .....
١٠	الشغل في السجن .....
١١	في المأكل .....
١١	في اللبس .....
١١	النظافة والصحة .....
١٢	التعليم .....
١٢	الجزآت .....
١٣	الاحتياط للمسجونين الذين يطلق سراحهم .....
١٤	نشر القوانين ونشر أسبابها .....
١٦	طريقة نشر القانون العام .....
١٦	في المدارس .....
١٦	في المعابد .....
١٦	تعدد مواضع النشر .....
١٦	ترجمة القانون .....
١٧	القوانين الخصوصية .....
١٧	القوانين المختصة بالعقود .....
١٧	نشر أسباب القوانين .....
٢٦	القانون الجنائي .....
٢٦	ايضاح .....
٢٧	العقوبات .....
٢٨	الاحوال المشددة .....
٣٠	الاسوال المخففة .....
٣٠	ملاحظة عمومية .....
٣١	طريق آخر في التحقيق .....
٣٢	ايضاح أسباب القانون .....

٣٦	تأثير الزمان والمكان في القوانين .....
	الفصل الاول
٣٧	قواعد نقل قوانين أمة لدى أمة أخرى .....
	الفصل الثاني
٤٨	وجوب ملاحظة القوانين الموجودة في البلاد .....
	الفصل الثالث
٥٣	القواعد التي يجب مراعاتها في نقل القوانين وهو يتضمن عدة قواعد .....
	الفصل الرابع
٥٩	في أن معايير القوانين تظهر رجيداً بانتقالها من أمة لأخرى .....
	الفصل الخامس
٦٣	تأثير الزمان .....
	الفقرة الاولى
٦٤	نظرة في الماضي .....
	الفقرة الثانية
٦٧	نظرة في المستقبل .....
٧٠	نظرة عامة في مجموع القوانين .....
	الفصل الاول
٧٠	تقسيم عام .....
٧١	التقسيمات المستعملة .....
٧٢	تقسيمات جديدة .....
	الفصل الثاني
٧٣	بيان الرابطة بين القوانين والجرائم والالتزامات والخدم .....
	الفصل الثالث
٧٦	في الرابطة بين الجنائي والمدني .....
	الفصل الرابع
٧٨	في طريقة ترتيب مجموع القوانين .....
٧٨	قواعد الترتيب .....



## الفصل الخامس

٨١ ..... في نظام القانون الجنائي

## الفصل السادس

٨١ ..... في تقسيم الجرائم

٨٢ ..... تقسيم الجرائم الخصوصية

٨٣ ..... أنواع القسم الاول

## النوع الاول

٨٣ ..... الجريمة التي تضر بالشخص

## النوع الثاني

٨٤ ..... الجريمة التي تضر بالشرف أو الصيت

## النوع الثالث

٨٤ ..... الجرائم المضرة بالشخص والشرف

## النوع الرابع

٨٤ ..... الجرائم المضرة بالملكية

## النوع الخامس

٨٦ ..... الجرائم المضرة بالشخص وبالملاكية

## النوع السادس

٨٦ ..... الجرائم المضرة بالصفة

٨٨ ..... أنواع الجرائم المضرة بالصفة

## القسم الثاني

٨٨ ..... في تقسيم الجرائم الشخصية

٨٨ ..... أنواع الجرائم الشخصية ستة

## القسم الثالث

٨٩ ..... تقسيم الجرائم العمومية عموماً ومحددات وفيه ستة أنواع

## القسم الرابع

٩١ ..... تقسيم الجرائم العمومية عموماً ومطلقاً وفيه تسعة أنواع

## الفصل السابع

٩٦ ..... يلين مزية هذا التقسيم وفيه مميزات الأقسام الأربعة

١٠٠	الفصل الثامن
١٠٠	أبواب القانون الجنائي .....
١٠١	الباب الأول
١٠١	الجريمة الجسمية البسيطة وفيه فصلان .....
١٠١	الفصل الأول
١٠١	أصل المادة .....
١١٠	الفصل الثاني
١١٠	في الطرق التي تنتهي الجرم بمقتبها .....
١٠٥	الفصل التاسع
١٠٥	الباب الأول
١٠٥	العمومي من القانون المدني - في الاشياء .....
١٠٨	الفصل العاشر
١٠٨	الباب الثاني
١٠٨	العمومي من القانون المدني - في المكان .....
١٠٩	الفصل الحادي عشر
١٠٩	الباب الثالث
١٠٩	العمومي من القانون المدني - في الزمان .....
١١٠	الفصل الثاني عشر
١١٠	الباب الرابع
١١٠	العمومي من القانون المدني - في الخدم وفيها أقسام .....
١١٣	الفصل الثالث عشر
١١٣	الباب الخامس
١١٣	العمومي من القانون المدني - في الالتزام .....
١١٤	الفصل الرابع عشر
١١٤	الباب السادس
١١٤	العمومي من القانون المدني - في الحقوق وفيها أقسام .....
١٢١	جدول تقسيم الحقوق .....

١٢٣	الفصل الخامس عشر
١٢٨	الباب السابع
١٣٠	العمومي من القانون المدني - في الحوادث المولدة والمعدمة للعقود
١٣٠	ملاحظات على الاحوال التي سبق ذكرها
١٣٠	جدول الاحوال المولدة
١٣٠	الفصل السادس عشر
١٣٢	الباب الثامن
١٣٢	العمومي من القانون المدني - في العقود
١٣٢	أقسام العقود
١٣٤	الفصل السابع عشر
١٣٤	الباب التاسع
١٣٤	العمومي من القانون المدني - في الاحوال المنزلية والمدنية
١٣٥	الفصل الثامن عشر
١٣٥	الباب العاشر
١٣٥	العمومي من القانون المدني - في الاشخاص الذين لهم أهلية اكتساب الحقوق والتعاقد
١٣٥	الفصل التاسع عشر
١٣٥	في أبواب القانون المدني الخصوصية
١٤٠	الفصل العشرون
١٤٠	في السلطات السياسية الاولى
١٤٤	الفصل الحادي والعشرون
١٤٤	تابع السلطات السياسية الاولى وفيه عدة أقسام
١٤٧	الفصل الثاني والعشرون
١٤٧	نظام القانون السياسي
١٤٨	الفصل الثالث والعشرون
١٤٨	نظام القانون الدولي
١٥٠	الفصل الرابع والعشرون
١٥٠	نظام القانون البحري
١٥١	الفصل الخامس والعشرون
١٥١	نظام القانون العسكري



١٥٢	.....	الفصل السادس والعشرون
١٥٣	.....	نظام القانون الديني
١٥٤	.....	الفصل السابع والعشرون
١٥٥	.....	نظام القوانين المشوقة
١٥٦	.....	الفصل الثامن والعشرون
١٥٧	.....	التدبير المدني
١٥٨	.....	الفصل التاسع والعشرون
١٥٩	.....	نظام القانون المالي
١٦٠	.....	الفصل الثلاثون
١٦١	.....	نظام المرافعات
١٦٢	.....	الفصل الحادي والثلاثون
١٦٣	.....	في كمال مجموع القوانين
١٦٤	.....	الفصل الثاني والثلاثون
١٦٥	.....	في وجوب خلو القانون عن الامور التي ليست منه
١٦٦	.....	الفصل الثالث والثلاثون
١٦٧	.....	في عبارة القانون

\*(تت)\*



(الجزء الثاني)

(من كتاب أصول الشرائع لبنتام)

---

(ترجمه من اللغة الفرنسية الى اللغة الشريفة العربية)

﴿ أحمد افندي فتحي زغلول ﴾

(رئيس النيابة العمومية لدى محكمة الاسكندرية الاهلية)

---

﴿ حقوق الطبع محفوظة للترجم ﴾

---

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الاميرية العامة ببولاق مصر القاهرة

سنة ١٣٠٩ هجرية



## (في المرقبة) (١)

ان من أهم الامور لدى الامة ان تصل الى طريق تمكنها من الوقوف على حركات جملة من افرادها وسكناتهم وأن تتصرف فيهم تصرفاً يؤثر به على تفويضهم بما تحسن معه حالهم وان تخبر جميع أعمالهم وتطلع على الروابط الموجودة بينهم وبالجملة ان تقف على مجمل معيشتهم ومفصلها بحيث تتمكن بذلك من الوصول الى الغرض المقصود

ليست تربية الانسان النتيجة الاحوال التي اكتشفته وهو صغير والقيام بتربية طفل عبارة عن النظر في أعماله وجعله بحال يسر في التأثير عليه كيفما يريد المرء بالتقاء الاشياء التي تعرض اليه واختيار الاحوال التي يوجد فيها ولا يمكن قد لا يتيسر لشخص واحد ان يقوم بملاحظة أشخاص متعددين بل ان أشخاصاً متعددين يعسر عليهم أن يلاحظوا فرداً واحداً تمام الملاحظة ولكن الافراد تتغير والافهام تختلف والطرق تتعدد

وأحسن الطرق وأقر بها في هذا الباب هي التي تمكن الفرد من مراقبة كثيرين مراقبة حقيقية تامة وهذه هي المسئلة التي حلها (بقام) حيث دل على طريق به تتوصل الحكومة الى معرفة سير المسجونين ودرجة تقدمهم في التهذيب وتتمكن من تنظيم أعمالهم وحفظ الصحة عليهم وابتعاد النظام بينهم واشغالهم بما تأتي منه المنفعة داخل تلك الاماكن التي تنزع بها المادى والادبي وتأييد النظام والامن العام وتقليل المصاريف وتلك الطريقة هي بناء مكان لسجن المجرمين على نسق يكون فيه كثير من المسجونين في قبضة رجل واحد وتحت مراقبته مباشرة

ووصف ذلك السجن هو بناء على شكل المنشور أو منزلين يكسف أحدهما الآخر وأما كن السجن تكون في الخارج منهما وترتفع فوق بعضها ست طبقات وكل مكان له درجة مطلية على الداخل وتكون الواجهة الداخلية من حديد على هيئة شبك يمكن الناظر من رؤيتها كلها ومخلات كل طبقة توصل الى طرقة واحدة توجد فيها الابواب وفي الوسط برج يسكنه الملاحظون مركب من ثلاث طبقات كل طبقة منها تشرف على طبقتين من السجن وحول البرج عمشة يسترها سوار من خشب متصل ببعضه ببعض اتصال لا يحجب النظر أن يمر منه فيرى الملاحظ جميع أما كن

(١) ألف موسيو بننام كتاباً كبيراً في السجون بين فيه كيفية بنائها وادارتها وتشغيل المسجونين فيها وجمع فيه كل ما يمكن للحكومة أن تتخذ من الاحتياطات في هذا الموضوع ولخص منه المترجم الفرنسي ما ذكره من قديمها الجمعية التقنية بفرنسا وكرهاها بتعليمها وقد رأينا فيها ما لاحتهم القراء مطالعته لعدم تعلقه بالعلم ولا بالقواعد التي ينبغي للحكومة وضعها وانما هو متعلق بالتنفيذ لذلك اخترت ترجمته القسم العلمي يتبناه واختصرت ما تعلق بالادارة المحضة تميم الفائدة وحصر ما على وقت القراء

المسجونين ولا يرونه بحيث انه في برهنة وجيزة يمكنه أن يرى ثلث جميع المسجونين وهم لا يعلمون وجوده من عدمه فهم على الدوام على حذر

ثم يتخفى كل سجين أنبوبة من الصفيح توصل الى برج الملاحظة بحيث ان الملاحظ يخاطب المسجونين ويدير أعمالهم من دون احتياج الى الانتقال أو معاناة المشقة ويجب ان يكون بين البرج وبين السجن فضاء كاف حتى لا يتمكن المسجونون من الايقاع بالملاحظين وبالجلاء فجموع هذا البناء أشبهت بشئ بعش النحل كل خلية منه توصل الى نقطة الوسط ويسمى هذا المكان بالمراقبة

ومزية هذا المكان ظاهرة من البديهيات اذ وجود المسجونين تحت مراقبة دائمة حقيقة تباعد عنهم فعل الشر بل تنسبهم ذلك الشر بحيث لا يريدونه ومن فوائده أيضاً أن يكون بقية الموظفين والخدمة والعمال تحت مراقبة الملاحظ الأكبر للمسجونين فلا يعملون شيئاً الا ويراها وكذلك فيه فائدة للمسجونين من حيث ايصال شكاواهم الى من يشكهم فانهم في السجن الاعتيادي لا يتمكنون من حكاية ما بهم الى الرئيس لبعده عنهم فليس لهم من حيلة فيها سوى الصبر والتحمل وذلك ممنوع في المراقبة اذ عين الرئيس في كل مكان فلا يؤذى المسجون من الموظفين ولا المسجونون يقعدون على الايقاع بالعمال وبذلك يمنع كثير من المخالفات فتقل العقوبات وهو أمر مشكور يجب السعي اليه

ومن جهة ثانية فان ادارة هذه السجن تكون من أدق الادارات وأحسنها في السير اذ الجرائم فيها ترى بمجرد وقوعها لان الجاني والمشتكى والشاهد والقاضي كلهم حاضرون وها فتحصل الشكوى ويتم التحقيق وتسمع المرافعة ثم يصدر الحكم في بعض دقائق من دون غدر ولا إجحاف بحق من الحقوق ولا خفة ولا طيش ويمكن تخفيف العقوبة جداً اذا لم يهرب منها البتة وتصور ذلك من دواعي الردع عن الوقوع في المخالفة

ولو تأملنا الى القوانين والنظامات التي وضعت في انكثاره وغيرها من البلاد للمستشفيات والمعامل ومحلات الشغل والسجون رأينا ان واضعها لاحظها واجبات الانسانية والرحمة ووضعها على قواعد التدبر والحكمة وان غايتها الحقيقية هي منع ما يقع عادة في مثل هذه الاماكن من الامور المغايرة لمكارم الاخلاق المضرة بحسن السير والسيرة وان يقوم كل موظف بعاهد اليه من الواجبات فيجب ان يتردد على الغرف ويتاقي ما يعرض عليه من الشكاوى وعلى الرئيس ان يتفقد حالة الاشخاص وان يذهب عندهم وقت لا علم لهم بملاقاته مرة في الاسبوع على الاقل ومن الموظفين من يتايط بهم زيارة المسجونين فيسألونهم عن حالهم ويبحثون في ملايسهم وما كانهم وتظافتهم وزيتهم وساعات عملهم وغير ذلك من بقية لوازمهم ومع تعدد الوظائف وزيادة الاهتمام

ومعاناة المشاق نرى ان النتيجة الحاصلة واهية جدا بخلاف ما اذا كانت الملاحظة عامة منحصرة في عدد قليل من الموظفين فان الفائدة تكون أعظم وذلك انما يحصل باستعمال السجن الانفرادي

ومن خواص هذا السجن كونه يسهل على كبار الموظفين عملهم اذ القاضي مثلاً المكلف بالتفتيش يحتاج في السجن الاعتيادية ما كل نظامها الى تنضية وقت كبير في زيارة القليل منهم وربما لا تفيد زيارته شيئاً لضرورة مخالفة تلك الاماكن للاحوال الاعتيادية من عدم النظافة وقلة الاعتدال وهو غير محتاج الى مقاساة هذا العناء في السجن الانفرادية فكل الابواب مفتحة اليه ونظرة يسيرة تكفيه لمراقبة مشات من المسجونين

ومن الاسباب التي توجب الاشمئزاز في زيارة السجن الاعتيادية ما يوجد فيها طبعاً من العفونة والرائحة الكريهة بحيث كلما شئت الحاجة الى زيارتهم قوى الاشمئزاز منها وكل هذه أمور لا توجد مع السجن الانفرادي وسرى انه يمكن تنظيف هذه السجن الانفرادية كما تنظف صراكب (كوك) أو منازل الهولنديين

وزد على ذلك انه من السهل اخفاء حقيقة حال المسجونين في السجن الاعتيادية مهما كثرت زيارة المفتشين وتغيرت أوقاتهم اقيموا مشرف على جهة واذا بالعمال يميئون لقدوم جهة أخرى ويكون هناك من الزمن ما يكفي لاشعار المسجونين والتنبيه عليهم بما يلزم في تلك الزيارة من الاجابة للفتش اما في المراقبة فيتعذر ذلك اذ بمجرد دخوله تنكشف له جميع الاحوال ويضاف الى هذا مراقبة الآل والاصحاب ومن يصحبه المفتش مما يجعل هذه الطريقة أجهل وسيلة للوصول الى الغاية المقصودة

وبعد ذلك أخذ المؤلف بفصل حالة هذا السجن الذي اخترعه وبيّن كيفية وضعه وبنائه وما يلزم لوقايته من الداخل وما يحويه من الخارج بحيث يكون حصناً حصيناً من ثورة الاجنبى وغير ذلك من الامور الواجب اتخاذها فيه ولا حاجة لذكرها هنا فانم اختلف باختلاف البلاد وعوائلها وحالة معيشتهم

وقد اعترض بعضهم على بنام بان تعريض المسجونين لرؤية الناس موجب لزيادة الفساد في أخلاقهم وتمكن الشر من نفوسهم لذهاب الحياء عنهم بتكرار المشاهدة فاجاب بان الاعتراض واه في الحقيقة اذ كل متفرج لا يقع بصره على كل مسجون بانفراده لان المسافة بين الفريقين مانعة من ذلك ولان المسجونين عند دخول الزوار يشغلون بالنظر اليهم أكثر من التفكير في كونهم مرعيين ومع هذا فلولا ما لنا رأيناه من المتظرين من أعظم الوسائل في عبرة المتفرجين



وزجر المجرمين اذهول لا يشغلون بالنظر الى أولئك قيقة ~~ك~~كرون في حالتهم ويعلمون مقادير الحرية التي هم ممنوعون بها والشرف الحائزين له فيقطعون عما في نفوسهم من الضرر ويعلمون الى الدخول في طريق الخير والزائرون يلقون على حال صاحب الجناية ويقررون عنه فيهربون من الوقوع فيها وبذلك تتم الفائدة ويحصل الغرض المقصود وبالجملة يكون السجن يوم الزيارة كملهى أدبي تنبته حب الخير وإيقاع الرعب في القلوب من الجناية وبعد هذا كله فان هذا المنظر غير متجدد الا في أيام معلومة أما الزائرون في غير تلك الايام فلا يراهم المسجونون لوجودهم في محل الملاحظة وهي على حالتها الاعتيادية أي سائرة من فيها عن أعين المسجونين ثم تكلم على الحرارة والبرودة وان الحبس انما هو نزع حرية المحبوس فلا تليق معاقبته بأزيد منها الى غير ذلك مما هو خاص بالمهندسين

ولنرجع الى عمل المقتن وهو ادارة السجن ونظامها

اختلف المؤلفون كثيرا في كيفية ادارة السجن ونظامها فمنهم من ذهب الى وجوب التشديد فيها بحيث تنزع عن المسجون كل لذة وكل شهوة حتى يقلب الى الآلام فيصلح حاله ومنهم من عد ذلك توحشا وقسوة لا يجوزهما العقل ولا تقتضيهما طبيعة العقوبة فأراد الاحسان الى المسجون والرافة به

ولنبحث أولا عن الباءت على اتخاذ السجن حتى اذا وقفتنا عليه تيسر لنا الاشارة على طريقة ادارته ونظامه

الغرض من السجن عدول الجاني عن طرق الجناية وعدم تمكن المسجونين من اتيانهم امدة سجنهم مع ايجاد الوفاق بينهم وحفظ صحتهم وتطاقاتهم ومنع فرارهم وتيسر معيشتهم عند خروجه وتعليمهم ما يليق بهم وتعويدهم على الفضيلة وحمايتهم من سوء المعاملة بلا حق ولا سبب ثم الحصول على هذه الامور كلها بواسطة تجمع بين الاقتصاد ورغبة النجاح ووضع نظام يجعل العمال تحت امره الرئيس والرئيس تحت مراقبة العموم وجميع النظامات التي وضعت الى الآن لم تصل الى الغاية المقصودة لكونها اشدت في القسوة او زادت في الشفقة أو أوجبت مصاريف باهظة وهذا السبب الاخير هو أكبر الدواعي في العدول عن أغلب المشروعات التي عرضت في هذا الباب ولذلك يجب في نجاح هذا المشروع الجمع بين اللين والشدّة والاقتصاد

فاللين يحصل بأن لا يعامل المسجون معاملة بدنية تضر بصحته أو بجيانه خصوصا اذا كان مسجوناً لمدة طويلة

والشدّة بأن تكون حالة المسجون في السجن أحسن منها في الخارج

والاقتصاد بأن يكتفى بالاحتياجات الضرورية اللازمة للحياة والمعيشة وان لا يصرف شي في طريق شفقة لا تجب أو شدة لا تليق

فلا تبقى الشدة في غير محلها لكون السجين اذا طال يكون بطبيعته أشد وربما أتى الى الموت والشدة اما ان تكون آتية من المتفد وهو جو ر واما ان تكون آتية من المقن وهو خر وج عن حد الانسانية

والذين في غير محله مضر جدا لان المسجون الذي يرى حاله أحسن منها في الخارج يميل الى الجنابة ليحصل على تلك الحالة وان لم يعل فلا عبرة قيم الغير

والاسراف موجب للوقوع في العكس أو للعندول عن مشروع مفيد للهيئة الاجتماعية وقد شاهدنا ان المعامل العمومية من طبيعتها الاسراف وأما المعامل التي للاهالي فانها دائما مثمرة مفيدة فيجب اذن ان تكون المنفعة الشخصية موجودة في السجون حتى يتيسر الاقتصاد

### (في التفضيل بين الادارتين العمومية والخصوصية)

الادارة الخصوصية عبارة عن عقد يو جدين الحكومة وبين أحد الاهالي يتكاف فيه هذا الاخير بما يلزم للمسجونين وله جعل مقدر على كل مسجون ويكون له ما يتحصل من عملهم كالمقدم والقوله

وأما الادارة العمومية فهي تولية واحد أو أكثر على السجون والصرف على العمل من الخزينة العمومية ثم توريد ما يتحصل من عمل المسجونين في تلك الخزينة

ومن المعلوم ان مهمة الشخص الذي تعود عليه منفعة العمل كلها أكبر من مهمة الذي لا ينتفع منه الا قليلا لان الاول ينال المنفعة ويحمل الخسارة وأما الثاني فانه ينال المنفعة ولا يتحمل شي من الخسائر ولان منفعة الاول تكون بنسبة استقامته في عمله وأما منفعة الثاني فتأتيه أحسن الادارة أو أساء

والاقتصاد عدوان اختلاس الموظف والاهمال والادارة العمومية معرضة لاحد ههنا من دون شك وأما الادارة الخصوصية فيبعد معها الاهمال ويستحيل فيها الاختلاس

فعم يوجد من الموظفين من يبعثهم حب الجاه والتمسك باهداب الشرف والتطلع الى المعالي ورغبة نوال الشكر من الناس على احسان العمل والاجتهاد فيه الا ان هذه الاسباب توجد أيضا في المتعهد فضلا عن كونها أسبابا كثيرا ما تخفف سورتها بالسرعة أما حب المنفعة فهو قائم على الدوام على انه لا يمكن ان تكون الادارة العمومية في المنفعة مثل الادارة الخصوصية لان الطيب والخبث نسيان وربما كان طيب الادارة العمومية اليوم ضحكك ذلك لقمها بالامس فقط لانها بلغت

الحسد في الطيبة ومن أراد ان يعرف قلبه ان يساهم المن يتفقد منها شخصيا هناك يظهر الفرق وتنكشف الحقيقة

جعل الموظف سبب في ان يسعى الى الوظيفة لكنه ليس من دواعي الاهتمام بشؤونها فهو يضعف النسبة بين المنفعة والواجب وكلما كبر الجعل أوجد صاحبه في مكانة ارفع من منزلته الحقيقية وهوى به الى الشهوات وباعد بينه وبين القيام بواجبه فيعد ما اذالك مهنة ساذلة فان كبر الجعل الى حد معلوم احتاج الموظف الى عامل صغير اخذ جعله لازهدا ويكون هذا الجعل الصغير هو الذي يسير الادارة لا ما يأخذ الموظف الا كبر ومن طبيعة الجعل ان يقع الانتخاب للوظائف على أقل الناس جدارة بها اذ الوظائف التي عظم أجرها محط آمال المتلقين أرباب الدسائس خدام ذوي الوظائف السامية الذين صادفتهم العناية فأهليتهم في ثروتهم والقابهم في احتياجاتهم وكبرهم فوق سير أعمالهم وذكاؤهم تحته بكثير

يوجد بلا شك رجال يريدون ان يخدموا البلاد بلا جعل بل بمجرد الشرف والاعتبار وهؤلاء يحسنون العمل أكثر من المأجورين لانهم لا يصلون الى درجة المتفعين انما كل من يحب الجاه والسلطان في مكانة يميل أيضا الى اتعابها بل ان حب الوظائف وهي جديدة يشار اليها باطراف البنان لا يدوم اذا ذهبت بجتها واعتاد الناس على مشاهدتها وكلما اشتد يقين المرء في ثقة الناس به ضعف عزيمته في استحقاقها

الغيرة روح الادارة وهي كفيها المستمرة لانهم لا تدوم اذا لم يكن هناك من الرقيب من يرصدها ويتفقد ها على الدوام

انظر الى المتعهد ترى الغيرة تحفه من كل مكان فكل يطر اليه ويتربص حركاته خوفا من أن يظلم المحبوسين ويحملهم فوق طاقتهم فيضاعف غاظاته ويكشف القناع عن هفواته أما المدير الذي لا جعل له فانه نقور باحسانه ينتظر من الكل شكرا ويرجو من العموم اعتبارا وكان فيه في عظمة قضائه ينادي الناس (ان رجلا مثلي يخدم بلا منفعة تعود عليه ويحتقر الدرهم والدينار بخير بثقة العموم وحسن الرعاية فلا يسوغ ايقاع الشبه عليه ولا توجيه اللوم اليه وان تفضل ببيان أعماله فذا لمن احسانه وافضاله) وترى القوم من مذهبه وعلى مشربه فان قام أحد هم ببيان جوره وتعيده وكشف عمله واعوجاجه فيه ساقوه بالسنة حدا دور موه بالتشريد والفساد

أما الادارة في يد كثيرين فمحظوراتها غير خافية على من اختبر الامور وجرب الاعمال اذ كثرة المديرين تذهب بوحدة النظر وتوجب الاضطراب الدائم في الاجراءات وتوجب التفرق والخلاف وبعد طول العناء واشتداد المنازلة يبقى العنيد أو الشديد فارس الميدان ولو صرح ان تجزأ السلطة اتفق



القائمون به على جعلها مطلقة بالنسبة لكل واحد منهم في عمله وكان الطبيعة تصلح خطأ الطبيب كذلك الاتفاق الضمى يصلح عيب قانون قضى بتعدد العمال

ومع هذا كله ترى الناس يصرخون من هذا المشروع ويدعون أنه مضاف للنسائية مغاير لواجبات الحكومة فلا يليق بها أن تلم المسجونين إلى متعهدي حملهم المشاق ويسى معاملتهم ولا ينكحهم من المأكل إلا ما خبث فهم خدام منفعتهم عبيد قائلته وهو صراخ مظهره الشفقة وفائدة العدل عن هذا المشروع فيبقى المسجونون كما هم عليه في أسوأ الأحوال

فالتعهد أحسن طريقة لإدارة السجون انما يجب اتخاذ الوسائل التي تباعد بين المتعهد وبين اساءة المسجونين بأن تراد فائدته على نسبة حسن ادارته ومعاملته وتنقص على تلك النسبة أيضا واستعمال التأمين على الحياة في هذه الحالة من أنجع الوسائل وطريقته تفرض ثلثمائة من المسجونين ونقدر أنه بالنسبة لحالتهم يموت منهم خمسة في المائة فلو قدرنا للتعهد عشرة جنيمات عن كل تفرع يموت بحسب هذا الفرض والزمناء يدفع تلك القيمة عن كل تفرع يموت أو يهرب زيادة عن ذلك العدد لتحصلنا على نتيجة مهمة جدا هي حفظ صحة المسجونين ومنع كل ما من شأنه أن يوجب هربهم أو موتهم ومائة وخمسون جنيمات تصرف في هذا السبيل قليلة جدا لا تصعب على الحكومة وعظيمة جدا بالنسبة للتعهد كما هو ظاهر

ويضم إلى ذلك تمكين الناس من زيارة السجون ومراقبة العموم لأعمال المتعهد والزامه بنشرها وبيان أنواعها وتأثيرها وله في نظير ذلك أن يبقى على تعهده وان لا يتقص عما وقع الاتفاق على أدائه إليه

### (فصل النساء عن الرجال)

أول طريقة يخطئها الإنسان للوصول إلى فصل النساء عن الرجال إيجاد محلين منفصلين عن بعضهما إلا أن ضروريات الاقتصاد تمنع من ذلك فضلا عن أن النساء لا يلفن ثلث المسجونين فإذا اتخذ محلا كان في أحدهما عدد كبير من المحبوسين وفي الثاني عدد قليل بحيث تعذر المساواة فيهما فهربا من ذلك كله ينبغي أن يقسم المحل الواحد إلى قسمين بحيث تكون حبوس النساء من جهة وحبوس الرجال من جهة أخرى وتتخذ الاحتياطات اللازمة في الحفظ والصيانة لعدم اختلاط الجنسين ببعضهما

### (فصل المسجونين بحسب أنواع جنائياتهم)

أكبر مسئلة توجب في السجون هي توزيع المسجونين داخل السجون كل بحسب درجته وما يلزم

له وأقبح الطرق وأردوها جعلهم في معبد واحد قترى السارق بجانب القاتل والصغير والهرم والجاني والمدين دهافتفسد الاخلاق أو يتم فسادها ويتعلم كل مسجون صفة مضاجعه وتذهب صحتهم لتراكم أنفاسهم المتنوعة في مكان واحد فلا فائدة اذن من حبسهم اذا الضجيج المستمر والاصوات المتتابعة وكثرة اللفظ حال الهدوء كل هذه أمور تشوش الفكر ولا تدع للمسجون وقتا يتفكر فيه الى أمر فيستوب ويجهد النفس على حسن السير والسيرة

ومن نتائج هذه الطريقة أيضا تقوية القلب على عدم الاكتراث بالعار لان كلاناظر لاختيه ومنظوره فلا عتاب ولا نصيحة اذ لا يتصور والنصح من جان لجان لان المرء بعيد في العادة عن الطعن في ذاته فكل واحد يبحث على اتخاذ الاحبة والاصدقاء ممن يوجب دينهم رغم أنفه فاذا تمكنت اللفة وضعوا لهم قانونا قام به أشدهم خبنا وأخسهم خلقا ثم استأنفوا أحكام الهيئة امام أنفسهم فيبطلونهم ويرجون ويعرجون وهذا يكون الصوت الاكبر لمن ثبت قدمه في الشقاوة والعريضة فيضعف صوت الوجدان الخالص والسيريرة الصافية ويقابل هذه الطريقة طريقة الحبس الانفرادي الكلي فانها تتحمل الجاني على التفكير في جنايته وما أدت اليه من العذاب فيرجع عن قصده ويتوب عن ذنبه الا ان (هوارد) (١) رأى ان هذا الامر غير دائم عند أولئك المسجونين وكثيرا ما شاهد ان مكنتهم منفردين يحملهم على اليأس وقتل أنفسهم ويفضي الى قبحتهم أو فقد الاحساس عندهم بالمرء وتلك في الحقيقة نتيجة مناضلة المرء نفسه ثمورا وأياما فالحبس الانفرادي ربما أتى بفائدة تمثل قمع النفس النائرة لكن لا ينبغي التطويل فيه أكثر من اللازم لذلك كما ان الادوية التي من شأنها اصلاح المعدة وتقويتها على الهضم لا يصح استعمالها كالاغذية الاعتيادية

على ان الانفراد الكلي أمر يخالف الانسانية ويستلزم نقودا كثيرة لبناء الحبوس المتعددة بقدر عدد المسجونين ومن يستجنون وللزوم تجزئة الاحتياجات ومن لوازمه أيضا قصر العمل على أنواع مخصوصة لضيق الحبس فلا شغل الا في الاعمال التي يمكن القيام بها لشخص واحد ومنها انه يضر بالصناعة لان التعلم والتعليم فيه غير متيسر وهناك طريقة ثالثة تنفرع في الحقيقة عن الثانية وهي عبارة عن توسيع الحبوس الانفرادية وجعلها تسع شخصين أو ثلاثة أو أربعة مع اعدادها على حسب حالة المسجون ومجته وليس من خوف بان يهربوا لان المكان اذى وصفناه مانع من ذلك ورب معترض يقول ان هذه الحالة أشبه شي بحالة الحبس العمومي من حيث امكان الفساد في كل

(١) عالم انكليزي من عائلة شهيرة جدا أعضاؤها كانوا قواد الجيوش ما عرين وقد نبغ منهم كثير من في الجيش والادارة

ونجيب بأنه يمكن خلافه هذا الضرر بتقسيم المذنبين الى درجات يلاحظ فيها العمر والجناية وفساد الاخلاق بحسب المعالوم وما يظهر من حال المسجونين وعلامات توبتهم وهذا امر يجب على الملاحظ ان يقوم به وهو سهل عليه اذا التفت اليه

وطرق التقسيم معروفة لانه لو سمح ان كل مسجون جان فليس كل مسجون فاسد الاخلاق فلا تقاس السرقة بالاغتصاب لان السارق جبان والمغتصب ظالم جبار ولا من جنى جناية حمله عليها الفقير كن كان دأبه التسرر والايذاء ولا من جنى تحت سلطان التمركن ارتكب الاثم وهو متع بقواه العقلية ولا من يلوح عليه الاستعداد للارتداع والرجوع الى الطريقة المثلى كن ظهرت عليه بوادر الاصرار والتمادي في الشرور وكل هذه ملاحظات تلزم مراعاتها في توزيع المسجونين واذاتم هذا أمن السجن من المضاربة والاسباب او الاخلال بالآداب الى غير ذلك ويكون في المسجونين ميل الى التناصح والتواضع والنظر في ماضيهم والتأمل لحالهم والتبصر في مستقبلهم فتحسن حالتهم وقد قالت الحكيم صغيرا لجمعيات محببة المحبة وهي اخذت الفضيلة فان وجد بينهم من فيه ثورة افرد حتى يرجع الى نفسه ويعلم منزلة الاجتماع وهناك يرد الى جمعته

### (في الاشغال)

الشغل لازم للمسجونين لانه ينبغي ان لا يترك أولئك المساكين سدى يتقلبون على جمرات البطالة وهي ام القبايح بل لابد من اشغال وقتهم فيما يفيد الهيئة الاجتماعية مراعاة للاقتصاد ويقتد المسجونين الذين يحتاجون عند خروجهم من السجن الى شيء من النقود يساعدهم على المعيشة في مبدأ أمرهم

وليس من موجب في تعيين الاشغال للقرن فهو أدري أيها أكبر نقما ولان المقنن اذا أخذ على نفسه تحديد الاعمال وبيان أنواعها وكيفية انجازها فانه يغش غالبها هو ما يدل على أقبح الاعمال فبشرعية مضره واما ان يتيسر الى احسنها فشرعية لازوم لها وفضلا عن هذا فانه يكون دائما محتاجا الى تجديد طريقته وقانونه اذ الموضوع متغير على الدوام مختلف باختلاف الزمان والاحتياجات

ثم تكلم المؤلف على لزوم تخفيف الشغل بمعنى عدم استعمال الاشغال الثقيلة ومنه تدرج الى ذم الاشغال الشاقة وقال ان كانت الامة تريد عملا جسيما فتوصل اليه بالكفاة لا بالعقاب اذ يصعب جدا ان يشتغل المسجون الذي قهر على الشغل كالفاعل الذي اتاه باختياره جاني المكسب ويجب ان يدوم الشغل طول النهار الا في اوقات الاكل والاستراحة ويستحب تنويع الاشغال فينقل المسجون من عمل يجب له الثبات في مكان واحد الى آخر تنبني فيه الحركة



### (في المأكـل)

زعم البعض ان اللازم تحديد كمية الطعام الذي يقدم للمسجونين وهو رأي من القسوة بمكان يخالف  
للاسانية بالنسبة ان لا يكفيهم المقدار المعين فن لم يشبع منهم ذاق ألوان العذاب بين الغذاء  
والغذاء فيجب ان يغذى كل مسجون حتى يكتفى

ولقد أخطأ أيضاً من ذهب الى وجوب تنويع الاطعمة للمسجونين فطالبوا (ومنهم هوارد) ان يقدم  
لهم اللحم مرتين في كل اسبوع على الاقل غافلين عن ان سكان الارياف وأغلب اهل المدن يتعسر  
عليهم الحصول على هذا الامر الفاخر ولا يلبق بالدولة ان تحقق لبعض الناس وهم مجرمون آمالا  
تطلعوا اليها ولم ينالوها وهم صالحون ومع هذا فان ترى الامر بعكس ما قلنا في بلاد الانكليز فترى  
العامل الفقير يكاد ان لا يصله شئ من اللحم يوم الاحد والفقير الذي يعيش على مصرف الحكومة  
أو الجمعيات الخيرية يتناوله أربع مرات في الاسبوع وأما المسجون فيأكل منه في كل يوم

أما نحن فنقول بان طعام المسجون يجب ان يتخذ بين الاطعمة الاعتيادية جداً في البلد لانه لا يسوغ  
ان يكون حال المسجون أحسن من حال رجال الامة الشغالين ولاداعي تنويع الطعام أو خلطه  
حيث لا ضرورة في تنبيه شهوتهم والمال اغنيهم من الاشربة فيقدم لهم الخبز ان كان هو  
الطعام الاعتيادي ومع ذلك فهو يحتاج الى صنع ويوجد كثير من النباتات والحشائش المغذية  
لا يحتاج الى صنع كالبطاطس (الارنديون لا يأكلون لامنها) الا انه يجب التصريح للمسجون  
ان يشتري ما يريد من الاطعمة بما تحصل عليه من عمله لكي يكون ذلك من جملة الادايع الى جده  
واجتهاده وحيث في الكسب من طريق العمل وهو المقصود من سجنه انما ينبغي ان تقدم لهم التقود  
اللازمة لذلك بصفة كونها هبة أو مكافأة ليكون وقعها في النفس أقوى وتأثيرها على الاخلاق أشد

### (في الملابس)

كل ما كان أقرب الى الاقتصاد أو أبعد عن الاضرار بالصحة فهو يليق بالملبس وينبغي ان يكون في  
الثوب علامات تدل على الخزي والمهينة ليمفع العقوبة وأقرب طريقة في ذلك جعل الكين  
غير متساو بين وذلك ينفع في معرفة الهارب أيضاً فلا بد من وجود أثر بين الذراع الذي كان  
مكشوفاً وبين الآخر

### (في النظافة والصحة)

ذهبوا الى انه يجب تطهير المسجون قبل ادخاله السجن وان يحاط ذلك بصلاة أو موسيقى خشنية  
ليكون مؤثراً على فكره ثم يلبس لباساً خشناً يفضي إلى حنطته نظيفاً ويحلق رأسه أو يقص

قصا جيسدا ثم ينبغي الاستحمام في أوقات معينة ويلزم منع التدخين وكل عادة لا تليق بمنزل تطيق  
ثم تغير الملابس في أيام مخصوصة

كل هذه الامور ليست ضرورية في الصحة لكنها لازمة في السجن الذي هو محل ارباب وتخويف  
قال في المثل اذا أردت تقويم السهم فاقنه الى الجهة الاخرى.

على انه يوجد بين التمتع الجسمي واعتماد الملوك النفسانية ارتباط شديد لاحظته كثير من  
المؤلفين فان النظافة تبع الكسل وتحمل المرء على التمر في أعماله والتسك بالوقار في أطواره  
والرابطة بين نظافة الجسم وطهارة النفس شديدة جدا حتى ان شرائع المسلمين حثت عليها حثا  
كليا وجعلت من الواجبات الاولى فمن لم يصدق بتلك الاديان لا ينكر تأثيرها الجسماني  
ومن دواعي حفظ الصحة التمسح في الهواء الخالص لكن يجب فيه ان لا يكون سببا في زيادة  
الصرف أو مخافة الطريقة التي استعملت في السجن من محدود واما الانفصال وان يحل بالشغل  
المناسب وانصروا في هذا المكان باستعمال العجلات التي تدور بمجرد النقل وأرادوا ان تكون  
مركبة في بعض آلات تنج الدورة فيها عملا مخصوصا

ومع هذا فلك الملاحظات ليست مبنية على قاعدة أساسية بل انها تختلف وتتنوع حسب  
مقتضيات الاحوال وانما الواجب كل الواجب ان لا يبق المسجونون في العطالة لان ذلك يخالف  
بالعيس الذي غاية ثقيف الاخلاق

### (في التعليم)

يجب ان يكون كل سجين مدرسة فان ذلك ضروري أولا بالنسبة للاطفال المسجونين وربما واجب  
تحتينا كليا عند الرجال فالكفاية والقراءة والحساب لوازم ضرورية لكل انسان والرسم كذلك  
مفيد جدا فان كان الملتزم ماهر اذقا فاجتهد في استعمال ملكات المسجونين المختلفة لان ذلك يعود  
عليه وعليهم بالنفع العيم

فاذا جاء يوم البطالة منعت الاشغال المادية وأخذ علماء الدين يعظون المسجونين وقتل من النهار ثم  
يستغلون بالمطالعة وقتا آخر وهكذا وهذا يؤتي بهم في مكان واسع عام ويجلس كل واحد منهم في  
مكان مخصوص ليلقي عليهم الدرس أو الوعظ أجمعين بحيث يكون اجتماعهم على حالة لا تضر  
بالملاحظة ويؤمن فيها من مكرهم

### (في الجزاءات)

يجب أن يكون الجزاء على الجرائم التي تقع داخل السجن مناسبا للجناية فالسب أو البس أو العقلة  
ولا ضرب الباس القميص الضيق المستعمل للبعائين وللامتناع عن العمل منع الغذاء ولا يجب

ان توقع تلك الجزاءات لا بحضور أحد القضاة مع هذا الانفراد ويجب استكمال قانون التضامن في هذه الحالة فعند وقوع خطأ من واحد في السجن يؤخذ شخص مطلقاً ويفرد حتى يقول الحق ويدل على الفاعل

### (الاحتياط للمسجونين الذين يطلق سراحهم)

لا ينبغي ان يطلق سراح المسجون مباشرة عند انقضاء مدة العقوبة المحكوم بها عليه لانه يكون كطفل ضائع خائفه مدة من الزمان ثم أطلق سراحه مرة واحدة فهو عليل الى قبل ما كان مريضه ينهض عنه يحكم ان النعم من مبالاة عادة الى فعل المنهيات والاولى ادخال من مضت مدة عقابه في الخدمة العسكرية أولاً اما برأ أو بجرالاة متعود على الطاعة فان كان للدولة مستعمرات أرسلتهم اليها وهم أنفع في الاستعمار من الاشقياء انما لا يكون ذلك الا باختيار الشخص وبشرط تأهيله وتقديم ما يجب لسفره من الاوزار وهناك طريقة أخرى هي ضمانهم بمعرفة شخص من ذوي المال مقابلة مبلغ يدفعه ان أخل المضمون بحسن السير والسيرة فاما ان يدفع المبلغ واما ان يأتي بالمضمون ولا شبهة في ذلك على المسجونين لانهم مخيرون بين الاستقامة فيجدون بالسيرة من يضمنهم وبين الاعوجاج فيسبقون في العناء وهناك وسائل أخرى تسهل الضمان وهو التصريح بالضامن بامضاء عقديته وبين المضمون يعطيه حقاً في استخدامه بطرفه مدة من الزمن فان تعدي عليه أحد جاز أن يطالبه بالعطل والضرر

ولا جل ان يكون الضامن قوياً يجب ان يكون نصف مسؤوليته على حاكم السجن لانه يكون اذن مضطراً الى معرفة حال الضامن جيداً وعدم التفريط في الوقوف على حقيقة حاله فان وجد مسجون انقضت مدته وليس له من يضمنه ولم يرض ان يذهب الى المستعمرات وجب ادخاله في مكان آخر تعطى له فيه حرية كبيرة فيمتزج ويتعاقد ويستغل بدون اخلال بقواعد الضبط والملاحظة ولا ينبغي تركه وشأنه لان ذلك يرميه ثانية في مهاوى الشقا ولا يمكن مقاومته في السجن لان هذا يخالف القانون فيبقى كذلك في هذا المكان ولهذا الغاية يجب اتخاذ مكان آخر للعمل يكون فيه للمسجون حرية أكثر من قبل



## (باب في نشر القوانين ونشر أسرارها)

### (أولا نشر القوانين)

لم يبق بعد سن القانون والتوقيع عليه من الوازع الا السير بموجبيه ولكي يسير الناس على مقتضى القانون يجب ان يعرفوه ولكي يعرفوه يجب نشره ولا يكفي في نشر القانون اعلام مدينة بصدوره ولومع البوق ولا قراة على الامة وهي مجمعة في مكان واحد ولا الامر بطبعه فكل هذه طرق نافعة لكن اذاؤها لا يؤدي الى الغرض المقصود لان ظاهرها أكثر من حقيقتها ونشر القانون في الحقيقة هو عرضه على أذهان الذين يطالبون باحترامه واتخاذ الطرق التي بها يكون حاضرا في ذاكرتهم وتسل وسائل مراجعته اذا قام بهم شك فيما نص عليه وللوصول الى هذه الغاية طرق كثيرة لا ينبغي اهمال واحدة منها والعادة انها أهملت بتمامها وقد جاء عدم اهتمام المقتن من هذه الجهة فوق ما كان العقل يتصوره خصوصا مقتنوه هذه الايام ولوقت شتافي الاعصر الماضية رأينا من الامثال ما يحسن اتباعه ومن الغريب ان المثل الذي كان يجب على جميع الامم المسيحية اتباعه لم يؤثر عندهم أبدا فانهم اتهموا عن موسى قوانين ذات منفعة نسبية خاصة ببعض الجهات ولم يقدروا في الامور التي هي مظهر الحكمة الموافقة لجميع الامكنة والازمان

اشتغل (ياكون) (١) باستخراج الحقائق الادبية من قصص الخرافات ولواطلع على حكاية العصفور الذي ذكره قدماء المشتغلين بالعلوم الطبيعية وقالوا انه أشد الحيوانات غباوة لانه يترك بيضه في الرمال فيفقس بالصدفة والاتفاق لشبهه بذلك الحيوان مقتن الامة الذي ين القوانين ثم يتركها مضغة في يد الصدفة ويظن ان قد فرغ من عمله ثم يشرع بعد في أهم الواجبات عليه ومن المعلوم ان نشر القانون يستلزم وجوده والقانون الذي لم يكن مكتوبا غير موجود في الحقيقة وانما هو قانون ظن وتخمين تشتغل به أفكار العلماء ولا يمكن لا يتيسر معرفته للامة فان نشرت الحكومة القواعد التي تحكم المحاكم بمقتضاها صارت قوانين مكتوبة أي حقيقية ولم تعد متعلقة بعادة غير ثابتة ولا يشرع متغير بحسب الاحوال ولا معرضة لبحث يكثر فيه الخطأ بل تصير قانونا حقيقيا كما هو الواجب أعني انها تكون مصدرا رادة وجودية معلومة من قبل بان ويجب عليه ان يلاحظها في سيره ونشر القوانين الانكليزية على ما هي عليه الآن أعني أحكام القضاة السابقة

(١) هو فرنسوا باكون الحكيم الانكليزي الشهير وضع كتابا في ترتيب العلوم والمعارف بحسب أنواعها ومناسباتها وهو الذي بدأ في رد مذاهب الفلاسفة المتدينين وبيان خطئهم وبين أن الدين والفلسفة أمران كل منهما منفصل عن الآخر ولد سنة ١٥٦٠ ومات سنة ١٦٢٦

الماضية أو قرارات الشورى لا يقيد شيئا بالنسبة للإلهالى لانها عبارة عن مجموع لا يتيسر فهمه  
ومجالات خفية لا تنفع من استغرق علمه وقته وقد قال علماء الحساب ان النقطة لا بحر لها كذلك  
القضاء لا جزاء

وانى أوافق على ان من القوانين ما يضر نشرها كالتى تتعلق بالطريق القديرية المجحفة بحقوق  
الاشخاص فالاولى عدم معرفتها كذلك لا ينبغي معرفة قوانين المرافعات اذا سهلت الهرب من  
الجريمة أو من دفع الضرائب أو مهدت غش الدائنين ~~والصحيح~~ من جهة أخرى طريقة تقنين  
القوانين التى لا يجب العلم بها قبيلة كما لا يخفى

ومن القوانين ما يعلمه الناس بالطبيعة وهى المتعلقة باقتراف الجرائم المضرة بالاشخاص كالنشل  
والقذف والضرب والغش والقتل وهكذا الا ان هذه المعرفة لا تناول العقوبة مع ان العقوبة  
هى السبب الذى اعتمد عليه المقتن فى صيانة القانون ~~فكذلك~~ لا تناول تلك المعرفة الاحوال  
التى تسمى جرائم ثانوية لكونها مدرجة الى الجرائم الاصلية فيجوز ان يعلم الانسان مثلا ان من  
المحرم عليه استعمال السلاح فى جرح غيره ولكنه قد يجهل ان حمل السلاح من حيث هو ممنوع  
أيضا

ويجب ان يكون نشر القوانين مناسباً لتساع دوائرها فالقانون العام ينشر للعموم والقوانين الخاصة  
تنشر لطبقات الامة المتعلقة بها وهذا هو الذى جعل للفرقة بين القانون العام والقوانين  
الخصوصية أهمية ومجموع القوانين كما أشرت اليه يتركب من قطع تجتمع مع بعضها وتتفرق  
ويمكن وضع عدد كبير منها مع بعضها على حسب اقتدار الاشخاص واحتياجاتها فقانون البريد نافع  
جدا للمسافرين ~~والصحيح~~ لا يهم غيرهم من الناس والذى يهم جميع الناس ان يعرفوه هو القانون  
العمومى لانه مشتمل على قواعد الآداب أيضا فالولى يمكن مفيد من جهته قانونا لا فاد من جهة كونه  
كتابا فى الآداب

ان التعاليم الدينية تأمر الناس باتباع العدل فى أعمالهم وكتاب القانون يبين لهم ماهى العدالة  
ويعدد جميع الافعال التى تخالفها

ومدار الآداب على ثلاثة أمور هى الاستقامة والتدبر والاحسان ويجب ان يكون القانون  
شاملا لجميع الامور المتعلقة بالاستقامة مما يعلم الناس ان يعيشوا من غير اذى بعضهم فبقى  
اذن لعلم الاخلاق التدبر والاحسان ومتى مهدنا السبيل للاستقامة سهل على الناس التدبر لعدم  
وجود ما يخالفه المرء من غيره ومتى منعنا الناس عن اذى بعضهم بعضا خفف الحمل على  
المحسنين

## (طريقة نشر القانون العام)

### (في المدارس)

يجب أن يكون القانون العام أول كتاب يقرأ في المدارس وأول تعليم يعلم فيها كذلك كانت التربية عند العبرانيين كما قال الطفل جوناثان إلى (أتالي) بأنه لا يستغل في المعبد إلا تلاوة قانون الله ويجب في الأحوال التي يطلب فيها من الشخص تربية شخصية لآلته وظيفته من الوظائف أن يقدم نسخة من القانون مكتوبة يده أو ترجمته إلى إحدى اللغات الأجنبية وأن يحفظ عن ظهر قلبه الجزء المهم منه كما يحفظ كتاب الصلاة كالجزء المشتمل على تعريف الجرائم والأسباب التي دعت المقتن إلى اعتبارها كذلك

وإنني أريد أن يكون الطفل عند بلوغه السادسة عشرة من سنه حائز المعرفة قوانين بلده معرفة أكبر من المستغنين بالقوانين الذين شابت رؤسهم في المحاماة الآن وذلك بدون إخلال بتعلمه في المعارف الأخرى وهذا التفاوت متعلق بطبيعة القوانين نفسها فيجب على الأمة أن يترجموا قانون أمتهم إلى اللغات المنسوبة وثرة اللغات الحية وينظموه بالأشعار لأن القريض هو لسان القوانين الأولى قال أحد الفلاسفة القدماء علماء أولادكم ما يجب عليهم معرفة وهم رجال لا ما يجب عليهم جهله ولوعرض ما أقول على هذا الحكيم لآقره

### (في المعابد)

لعمري لم لا تكون تلاوة القانون جزءاً من التعبد كما كانت عند اليهود فإن في اتحاد الفكر من منفعة كبرى ومن المستحسن أن تشخص الذات العلية في الأذهان بصفة كونها حامية للقوانين حافظة للملكية والأمن ولوليت القوانين المتعلقة بالآبوة والأمومة والبنوة في احتفال التعميد وقوانين الزواج في احتفال العرس لراذ ذلك في الاحتفال بهجة وعظمة وقراءة القانون في المعبد تفيده العامة كثيراً ولا تكلفهم شيئاً وبذلك لا يضيع وقت التعبد سوى ويسهل أن يتلى القانون مراراً عديدة في السنة

### (تعدد مواضع النشر)

القوانين الخاصة بآما كن معينة كالأوقاف والملاهي والمجالات العمومية يجب لصحةها في تلك الآما كن نفس النكوص حاضرة في ذهن الأهالي لأن قليل من الناس يقوى على انتهاك حرمة القانون وهو أمامه إذ نشره نصب العيون بمثابة استنهاد كل من يمر عليه على من يتملك حرمة

### (ترجمة القانون)

إذا تألف في الأمة لغة واحدة لقانون واحد من شعوب مختلفة اللغات يجب ترجمة القانون



ترجمة رسمية الى جميع تلك اللغات ويستحسن أن يترجم أيضا الى أهم لغات أوروبا لان منافع  
الامم مختلطة فهي محتاجة لمعرفة قوانين بعضها وفي ذلك صيانة للاجنبي من أن يخطئ خطأ  
ناشئا عن الجهل بقانون البلاد وان لا يؤخذ على غرة في الخارج وينتج من ذلك أمن كبير على  
التجارة وثقة تامة بالمعاملات بين الامم وبعضها وتكون هذه الطريقة دليلا على حرية الضمير  
وصفاء النية

عند ما يمر المرء في الجمارك يسأله الموظف ألم يكن عندك ما يخالف أمر الملك وهو سؤال سخيف فهل  
ذلك الاجنبي الغريب عن البلاد عالم بتلك الاوامر وهل الملك نفسه عالم بها ومعلوم ان الجواب اما  
أن يكون نكاحا يصاد به صاحبه أو جنائية والاولى ان تقدم كل أمة قانونها الى الامم الاخرى مترجما  
بلغاتها فان حاد عنه افرادها عند اللزوم جازا لها ان تعاقبهم على ما يقتضون

### (في القوانين الخصوصية)

يجب على كل وطني يحترف بحرفة ان يكون عنده قانونها وينبغي تسهيلات ذلك أن يطبع  
القانون على هيئة كتاب أو جدول ويعين المكان الذي يوافق فيه وتكلف الشرطة بملاحظة  
وجوده في الحوانيت والملاهي وأماكن الترفيه العمومية وإلزام الخبثاء الى اخفاء هذا الشاهد  
المعنت كما يروى عن بعض العباد الذين يجتهدون في اخفاء مظاهر الديانة في مقابر الاولياء عند  
ارادتهم ما يغيرونها

### (القوانين المختصة بالعقود)

يوجد نشر وصي متعلق بالعقود بين الافراد وبانتقال ملكية الاموال فان كان المتعاقد عليه  
ذات أهمية ينبغي ايجاب كتابة العقد على ورق متين مكتوب على هامشه مذكرة بالقوانين التي تنص  
على القواعد المتعلقة بالعقد المراد وهذه الطريقة مأخوذة من قواعد المحاكم الانكليزية الا أن  
الاحوال التي تستعمل فيها قليلة جدا بالنسبة للتي تركت ومن المنافع استعمالها في الجميع

ها قد جهت على عمل حجة من نبات جديد أبذر هالكي تتشزر زراعتها

### (ثانيا) - (نشر اسباب القوانين)

يكفي في كتابة القانون أن يكون الانسان عالما بالكتابة وفي سنه أن يكون حائرا للسلطة اللازمة  
والصعوبة هي في سن قانون جيد والقانون الجيد هو الذي يبنى على اسباب جيدة ولا يكفي سن  
قانون يمكن تأييده باسباب جيدة بل اللازم هو ايجاد تلك الاسباب نفسها ووجهها بحيث يمكن  
عرضها على الناس بطريقة مفيدة وأصعب من ذلك كله هو بناء جميع القوانين على مبدأ واحد  
واضح والتوفيق بينهما وبين بعضهما وترتيبها باحسن ترتيب وجعلها بسيطة للغاية واضحة العبارة

على قدر الإمكان ثم انه لا يلزم الاقتصار على إيجاد سبب جيد للقانون بل ينبغي ان يتمكن الناظر من الحكم بان هذا السبب أجود من غيره وذلك لا يتأتى الا بالوقوف على سبب وضع القانون والسبب الذي يناقضه وان يكون سبب الوضع مرجحا على سبب المنع اذ لا ينبغي للمرء أن يعتمد على سبب الا اذا علم بأنه هو الاولى بالاتباع

وقد اعتاد المفسنون حتى الآن على النظر الى اسباب القوانين كما مرتانوى ولا يهبط في ذلك لانهم إنما التفقوا الى الامور المهمة بشكيرة تشبه الالهام فشعروا بالضرورة بمختلف انواع دواعي بحسنها مما من غير ان يميزوه تمام التمييز فسوا القوانين كما ينبت المدن في بلاد امرها والباحث على طريقة منتظمة مذهب معلوم في هذه القوانين والاوامر كالباحث على قواعد هندسية في تلك العتش والا كواخ وقد كان المشرعون في مبدأ الامر وضعوا قاعدة مقتضاها ان القانون دليل على السبلطة المطلقة ليس الا ولم يرد (باكون) أن تذكر اسباب القوانين مع ان هذا الرجل ساعد كثيرا على اصلاح قوة التفكير والاستنتاج عند بني الانسان لانه كان يرى في نشر اسباب القوانين مدرجة الى المنازعات وسبيلا الى اضعاف قوتها وبالجمله فقد كان ذلك منه عبارة عن جزية يؤديها مرضاة لافكاره ومنه واستجلايا للامير الذي كان يحتفل به كل الاحتفال فقد كان مذهب جميع أوامك القدماء ان حكمة الملوك لا يمكن الشك فيها ومن جهة اخرى من المسلم ان الافكار في المبادئ القانونية كانت غير تامة حتى تصلح قاعدة لطريقة ظاهرة الاسباب وكان باكون اقدر الناس على ادراك ضعف احسن الاسباب التي كان يتيسر الاتيان به التأييد القوانين الموجودة في ذلك الوقت فكان حينئذ يرى من الواجب عدم تعرض القوانين الى بحث لا تحمله

ولوطن واضعو القوانين انهم ارفع الناس طبقة في المعارف والفنون كما هم أعظم منهم قوة وأشد بأسا لكثرت القوانين المسيبة اذ من علم من نفسه القدرة على بيان اسباب عمله لا يحجم عنه لان ذلك أبهى قسم في عمله فان لم يكن محتاجا اليه في نفع الامة فهو محتاج اليه مرضاة لنفسه لعله ان المرء لا ينجح الى الحصن بجبل العصمة وعدم جواز الخطا الا اذا لم يقدر على التمسك باهداب العقل والحكمة فمن كان قادرا على اقناع الرجال عاملهم معاملة الرجال ومن اقتصر على اصدار الاوامر والزام الناس بالطاعة اليها فهو معترف بعجزه عن الاقناع

وتأليف مجموع قانون ايس من عمل الامير في شئ لان الاحوال التي تكتنفه والمعيشة التي تربى فيها والواجبات اللازمة عليه تمنعه من معرفة المفصلات اللازمة إيجادها في عمل مثل هذا ولولا الزنا قيصرا لرومان أوشرلمان أو فردريك الا كبريا لحوض في تيه القضاء والاحكام اصاروا قوما اعتياديين أقل درجة ممن شابت نواصيهم في مطالعة الكتب والتفكير في الامور المعنوية المحضة

ولكن ما يطلب من الملك انما هو القدرة على التنفيذ باجراء عمل عام فيه منفعة عمومية أما تنفيذ ذلك فيستلزم تجربة خصوصية ليس من واجبات الملك ان يعرفها ويكفي في الدلالة على فضل الملك وعلو مداركه انه عيّن قانونا يكون على أحسن ما يكون من الوضع وبغير جانب المساعدة من قبله وبناء على ذلك فاسباب القوانين اذا نشرت لا تعتبر آتية من الملك ولكن محررات القوانين هو الذي يجب عليه بيانها وهو المسؤول عنها دون غيره وليست الاسباب قانونا يعمل به وانما هي شرح للقانون وليست حائزة لصفة التنفيذية مثله وان صاغت به فلا قوة لها في العمل مطلقا

واعلم بان سطوة الملك تكون اعظم في زمنه منها بعده أما سطوة صاحب الافكار العالية فتمتد على المستقبل أكثر منها في الحال لان السلطة نلذا التخيل وتتحد بالطبيعة مع التبصر والحكمة الا أن الموت يحل هذه الرابطة ولا يمكنه يزيد في احترام الناس الى من سمى مداركه لانهم لم يكونوا مطلعين على ضعفه ولم يخشوا بعده من خاصته قسمة تبدأ لقوانين من هذا الاحترام ويصير اسم محررها حاميا لها من ارادة الغير في تغييرها بغير تدبر وتفكير وكأني بهذا المقتن الذي يظن هذا العمل الشريف حال تقديم نتيجة اختباره وتجربته وزيدة درسه مدة حياته يتدنى في كتابه بما يأنى

أيها الملك ان القوانين التي اعرضها عليك لم تكن ناتجة عن الاغراض أو الالهواء ولم يدخل فيها نص من النصوص الا اذا كان مؤمسا على مبادئ المنفعة بعد ان رأيته أحسن ما يمكن وضعه بالنظر لحوال الامة ولقد رأيت هذه الاسباب بسيطة واضحة سهلة المأخذ عن مبدأ واحد حتى تيسر لي بذلك عرضها في مكان محدود فتري فيها أن كل قانون موافق للغرض الذي وضع لاجله وكل نص موافق لسببه وان لم يخطئ نظري في اعتقادي اني لا اغش من يطلع على كتابي ولم أجنح الى التستر تحت غياهب العلم الغامضة بل رجعت في على التجربة والاختبار ولا أريد أن يؤخذ كتابي قضية مسلمة بل اطلب بحسنه والتدقيق فيه

أيها الملك لما خضعت الى ضرورة عرض اسباب كل قانون بجانبه أردت ان تكون واثقا بطريقة استعمال سلطتك فيبطل الاستبداد لان الظلم لا يلبس هذه الصورة اذ هي خصمه ولأن القانون ان كان قاسيا صادرا عن الهوى فهو قانون تقوم ضده اسباب قوية ولا يمكن بناؤه على سبب واحد وأدنى المشتغلين بالقوانين ترتد فرائضه وترتعش يده ان أكره على مدح قانون مخالف للعدالة لان في ذلك ضياعا لشرفه امام العالم ولقد كثروا وضع القوانين التي من هذا القبيل الا أنها جاءت من طريق الامر باتباعها لامن طريق اقناع الناس بوجوبها وقد أوجدتها الحكومات بحجة انها لازمة سياسة كأنهم اسر من أمر الدولة التي لا يجوز لامة ان تطلع عليه والعدالة هي التي لا تخاف ان يعرفها الناس اذ كلما ظهرت زاد احترامها



كذا كان يجب على مستشار فردريك أن يخاطب هذا الملك العظيم أن كان قدم إليه قانونا مبين  
الاسباب بدل جمعة قانونا من كتب (جوستينان) (١) لأن فردريك كان جديرا بهذه المقالة ولكل  
شاهدنا من ذلك الحين وجود الائتلاف بين السلطة التي تأمر الناس بالانقياد الى القوانين وبين  
الحكمة التي تدلنا على اسباب وضعها

ولم يدخل في تفصيل الفوائد التي تنجم عن هذه الطريقة فنقول لا بد في كل مسبة تحدث من بيان سببه  
فان كان الاحداث يشمل جميع القوانين أو تغيير المذهب الذي يثبت عليه ويجب ان تكون الاسباب  
قوية جدا

فان كانت الاسباب صاحبة للقوانين تحصلنا على الغرض المقصود منها بأحسن ما يكون لأنها  
تكون ألقى الدرس والمطالعة وأقرب للفهم وأسهل في التعليق وأبقى باجتلاب ميل الناس اليها  
وبجميع هذه الفوائد مرتبطة ببعضها من نال احداها فقد تدرج الى نوال البقية

وان كانت مطالعة القوانين صعبة فذلك آتيا من طبيعة موضوعاتها بل هو من كيفية وضعها  
والذي جعل كتب المشتغلين بها صعبة الفهم مملّة هو اختلاط المواضع او كثرة الخلط وعدم ارتباط  
موضوعاتها ببعضها والاكتناز من سرد المسائل وصعوبة الوقوف على اسباب هذه القوانين الغامضة  
المتناقضة والجامعون لها انما اختبروا ملكة الصبر في انقوسهم لان عمالهم كله راجع الى الذاكرة  
مهملين استعمال العقل والتفكير فان وضعت القوانين على طريقة صعبة الفهم فانما يحسب المرء  
من جهة وجوب طاعتها وذلك أمر محزن لجناء لفظ القانون وتجرده عن الرأفة والحنانة  
فاذا نشرت اسباب القوانين كان ذلك مجلبة للراحة في هذه المهنة الشاقة ويلد الانسان اذا كان  
من السهل ان يعرف حل المشكلات عند عروضها عليه ويرتاح ضميره اذا وقف على مغزى نصائح  
العقلاء واشترك مع مقنن القانون في أسرارها وصارت مطالعة كتب القوانين مفيدة له من الجهة  
الأدبية والفلسفية معا وبذلك تصير القوانين مشبع فائدة تظهر في دراستها التي يسأم منها اليوم كل  
من لم يكن مضطرا الى مطالعتها فتتميل اليها الشبان والمطرفون وكل متفهم بالتعقل والحكمة  
ويتعود الناس على مطالعتها ثم لا يلبثون زمنا طويلا حتى يصير من العار عدم الوقوف عليها

وبيان اسباب القوانين يسهل فهمها اذ معلوم ان النص اذا جهل سببه لا يتأصل في الذاكرة  
ولا يلزم به الفهم تماما لان الانسان لا يدرك الامر كما ينبغي الا اذا وقف على سببه ولا يمكن في

(١) هو امباراطور الدولة الرومانية الشرقية وكان مقره القسطنطينية اشتهر بالميل الى القانون وفي عصره جمعت  
قواعد القوانين الرومانية في ثلاثة كتب خصص أحدها للتلاميذ المدارس وهو الذي لا يزال قرأ بدارس  
فرانك الدرجة الدكتورية حكم من سنة ٥٢٧ الى سنة ٥٦٥

ذلك جعل ألفاظ القانون واضحة وأخذها من المتداولة بين الناس بل لوزدنا على ذلك بيان السبب  
لزدناه أيضا وزال الشك بالمرّة في فهم مراد المقتن إذ يرتفع الحجاب بين ادراكه وادراكه من بطلان  
كتابه

فإذا جهل ادراك القانون سهل تعليقه والاسباب أشبه شي بذاكرة عملية فهي رابطة بين نصوصه  
التي بدونها تصير قطعة مفرقة وإذا تجرد القانون عن الاسباب صار مثله كمثل قاموس كلمات أما  
إذا صاحبته أسبابها صارت كاللغة المصاحبة لمبادئها وأصولها  
ونشر أسباب القوانين دليل يهتدى به إذا جهل القانون فيتمسك للانسان بواسطتها ادراك  
نصوصها ومعرفة مراد المقتن بما تعلمناه من مبادئه وما وقفنا عليه من خطته كما يقدر على استنباط  
ارادة من عاشره وعرف مبادئه

وأكثر الفوائد التي تنجم عن نشر أسباب القوانين هي التوفيق بين الافكار وتوحيد الفهم  
عند جميع الناس وجعل الطاعة الى القانون مبنية على ارادة الأشخاص انفسهم لا على ارهاهم  
وتخويفهم

وقد شاهدنا ان الحكومة اذا خشيت من الامّة أعلمت بأسباب القانون الذي تضعه ولكن هذه  
الطريقة قلما تنجح لانها استثنائية اذا لامّة تشعر بان الحكومة تريد ان تدلس عليها فتنبه وتقبل  
الى الاحتراس منها فان غابت أسباب القوانين كان الحكم برداءتها والتعصب لها مبنيا على جهل  
مطبق فحبوا الاسخداث يرون ان احسن قانون هو ما كان مبدؤا للظلم والابحاف وجمهور  
المقتنين يرى ان القانون اذا جهل أصله يكون مثالا للحكمة وان كان مثالا للسخافة في الحقيقة  
فنشر أسباب القوانين مضعف لحجة المعارضين والمتمسكين لان فيه تحديد الموضع النزاع فالمقتن  
كأنه يقول هذا هو القانون وهذا هو السبب الذي بني عليه ويدور البحث في هل السبب طيب  
أوردي فيتمحور الموضوع جدا كما ترى ومعلوم لدى الذين تتبعوا استفعال الخصام السياسي ان  
غرض الرؤساء هو الابتعاد عن البحث في المنفعة وعدمها لان الشخصيات والقديميات والقانون  
الطبيعي وحقوق الامم وكثير غيرها من الوسائل انما اخترعت لمقاومة طريقة الاختصار وحل  
المشكلات

والقانون المبني على أسباب يشبث في الازهان ويصير معيارا لافكار ويكون له دخل في سير  
الافراد الشخصية الذي هو متعلق بعلم الاخلاق في الحقيقة ويصير فكر الانسان مشابها لما يؤخذ  
من واجباته القانونية فتتفق الانسانية والوطنية ولا يكاد الانسان يفرق بين الطاعة للقانون  
وبين الشعور بالحرية

ويقيد الشرح الذي تبين فيه الاسباب في تطبيق القوانين لانه يكون أشبه بوصولته يمتد بها  
القضاة وجميع موظفي الحكومة في أعمالهم لان ظاهرا والسبب يرجع على الدوام الى غرض المقنن  
كل من حاد عنه وكل تفسير مبني على خطأ لا تروج بضاعته لان هذا السبب يخالفه ويقبل الخطأ  
مع عدم سوء القصد حتى يصير كالمسحوق ويسهل اظهار الاختلافات ويستتير طريق القانون  
في جميع اجزائه وتصير الافراد قضاة على القضاة

ومن جهة أوسع مما تقدم ترى نشر أسباب القوانين لازما لانه يعين على تحسينها اذا السبب الموجود  
الآن ضامن لعدم تغييرها الاسباب أحسن منه ومن جهة ثانية يفيد في تقويم ما عوجج من مبر  
القيام بتنقيده اذا المرء اذا اضطر على الدوام الى ذكر أسباب عمله التزم التفكير لا النقل  
وانساق الى البحث عن أفكاره تكون خاسمة به والى عدم قبول شيء بغير دليل لذلك لا سبيل الى وجود  
تقسيم غير لازم في القانون أو نص لا فائدة فيه أو تضيق لا تقتضيه الاحوال فاذا خالفت النتائج  
مقدماتها صارت ظاهرة للعيان ويهتدى الى اختلاط الطيب بالفاسد مريعا ويهتد المقنن على  
الدوام بتحسين الجزء الفاسد من القانون وإبلاغه درجة الكمال ومتى حصلت هذه الغاية ثبت  
كمال القانون لانه يكون قد بنى على أحسن الاسباب فلا يستطيع ذوو الغايات تغييره ولا يقوى  
تجبر الاستحداث على تبديل مهم ما بلغت قوتهم اذ تصير قوة القانون مسددة من قوة الفكر الذي  
أحدثه كالهلب الذي يمنع المركب أن تضطرب مع الرياح أو أن تتزعزع من محله من غير شعور  
أصحابها بقوة مجرى خفي

ورب قائل يقول ان القوانين الأولية اللازمة قائمة بالطبع على حقائق محسوسة لكل الناس فلا  
حاجة الى اقامة البرهان على وجوبها اذ الغرض من التسيب هو الاقناع وحيث ان الاقناع حاصل  
من قبل تمام فلا فائدة في استعمال الفكر لا يجاده ونجيب بأن من الحقائق ما يجب اقامة الدليل  
عليه الاثباتها لانهم معلومة معترف بها بل للاستدراج الى اثبات حقائق أخرى متعلقة بها فينبغي  
بيان الحقائق الظاهرة لحل الناس على قبول الحقائق الخفية انبهذه الحقائق يتوصل الانسان  
الى الاقناع بصحة المبدأ الحق الذي اذا قبل مهد في النفوس طريق الاعتقاد بالحقائق الأخرى ان  
قتل النفس عمل قبيح وكل الناس يعلمون ذلك كذلك كل الناس يقول بوجوب تشديد عقوبة  
القاتل ومع هذا نحن محتاجون الى البحث في نتائج هذا العمل السيئة لتتوصل الى حل الناس  
على تحسين ما يوجد في القانون من اختلاف العقوبات المقررة على أنواع القتل على حسب جرم  
الفاعل ودرجة فساد خلقه

ورب جريمة ظاهرها القتل وحقيقتها غير ذلك كقتل الانسان نفسه والمبارزة وقتل المولود وقتل  
غيره بعد التخريض الشديد وهكذا



كذلك البحث في السرقة ليس الغرض منه حصول الاجماع على تقييدها ولكنه بيان حقائق أخرى غير ذلك لولا اقامة البرهان على السرقة لما علمت تماما وعلى الخصوص ينبغي البحث في السرقة لكي يلحق بهم ما كان مشابها لها في الحقيقة من الاعمال مما اعتاد الناس على ظنه غير ذلك ولكي تخرج منها جميع الاعمال التي لا تصف بصفقتها وان ألحقها الناس بهم افترضنا ان يصل بذلك الى جمع أنواعها ووضع الاختلافات في العقوبة على حسب الاحوال

والسبب في أن قوانين كل أمة غير معلومة لدى الأخرى هو أنها تركت وشأنها بدون رابطة بينها ولا إيجاد تناسب فيها ولا وحدة تجمع بينهم - ما ومن المحقق ان اختلاف الاحوال في كل بلد يستلزم اختلاف قانونهم عن قوانين غيرهم من الامم الا اننا لو تأملنا رأينا انه يمكن تقليل عدد هذه الاستثنائات الى درجة كبيرة لا يصدق بها الانسان من أول وهلة

فينبغي التمييز من هذه الجهة بين الامور الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها ابدًا وبين الامور اللازمة مؤقتا والاختلاف المبني على الضروريات الاولى لا يمكن زواله لعدم زوال تلك الضروريات أما الاختلافات المبنية على اللوازم الموقته فسهل زوالها مع الزمن

ولو بحثنا عن طريقة تقرب الامم من بعضهم الما وجدنا غيرة التي تدل عليها وهي تأسيس القوانين على أسباب ظاهرة واضحة فتى وضعت تناقضتها الكتاب من جهة الى أخرى وانتشرت في جميع الانحاء وكل قانون مؤسس على أسباب ظاهرة يئنه تكون غايته أن يصير عامًا في الدنيا ولقد رأينا الحكماء منذ أخذوا في المقابلة بين قوانين الامم وبعضها يعدون من الاختراع والاكتشاف عشورهم على بعض أسباب هذه القوانين ووقوفهم على نسبة أو رابطة أو مشابهة أو مخالفة تجمع بينها ولو كان واضعوا القوانين اتبعوا مذهب المنفعة لما صار لاجتماع أولئك الحكماء محل لان القوانين تكون مؤسسة على مبدأ واحد وموجهة الى غاية واحدة فلا تقبل تنويع المذاهب التي هي في الحقيقة مبنية على التخيل لا على الحقيقة حيث يجتهد أصحابها في تعليل كل أمر وغايتهم منها انهم اذا وجدوا أي سبب لاي قانون اعتقدوا أنهم أقاموا الدليل على وجوبه

ولقد أضل (مونتسكيو) غالب القراءه فقرأه استعمل فكره أعنى فكره الوفاة في اكتشاف الأسباب التي تكون حجت واضحة القوانين على تقييدها ويريد أن يصفهم بالحكمة وان تناقضت قوانينهم وحازت من الغرابة قسما عظيما ولست أدري لوسلما عليه انه اكتشف على أسباب وضع تلك القوانين الحقيقة ما الذي تستنتجه من ذلك غاية ما في الامر ان تلك القوانين بنيت على سبب من الأسباب أما كون هذا السبب طبيبا أو قبيحا وان كان طبيبا من بعض الوجوه فهل ما كان يوجد أحسن منه وهل اذا كان أولئك الواضعون أرادوا وضع قوانين أخرى مناقضة لتي سنوها فما

كانوا ينجحون ذلك بحث لم ينظر اليه المؤلف ابداعا مع انه هو الواجب ان يبحث فيه على ان علم  
القوانين وان لم يكن متقدما فهو ايسر مما يتخيله الانسان بعد مطالعة كتاب مونتسكيو فبدأ المنفعة  
يرجع جميع الاسباب الى مركز واحد والاسباب التي تؤيدها النصوص المتعلقة بالمفصلات  
ليست الامنافع ثانوية مشتقة من تلك المنفعة الكبرى

فاسباب القوانين المدنية تؤخذ من أربعة مصادر أي من أربعة أمور يجب على المقتن الالتفات  
اليها في وضع نصوصه وهي المعيشة والرغد والمساواة والامن وتؤخذ أسباب القوانين  
الجنايية من طبيعة ضرر الجرائم وطبيعة الادوية التي تناسبها والادوية على أربعة أقسام وهي  
الادوية المانعة والادوية الحاسمة والادوية المرضية والعقوبات وأسباب قانون المرافعات تؤخذ  
من الاغراض التي يراد نالها وهي اعتدال في الاحكام وسرعة في الاعمال وتوفير في الاموال  
والقوانين المتعلقة بالمالية تسبب بامرين مهمين وهما توفير في المصروف لمنع ضرر الاضرار  
واختيار الضرائب لمنع المحظورات الثانوية

ولكل فرع من القانون أسباب قائمة بذاتها يستدل عليها من الغاية التي وضع لاجلها وكلها تابعة على  
الدوام الى الغاية العمومية وهي المنفعة

ولقد يدو جد بعض قوانين خصوصية اعتاد المقتن على بيان أسبابها في الغالب كالقوانين المتعلقة  
بالشرطة وبالمالية وبالتدبير المدني لان موضوع هذه القوانين جديد فاضطر المقتن الى بيان جميع  
ما يلزم فيها وايجاده من عنده لانه لم يجد في القوانين القديمة شيئا يستعين به فجاءه بعناية استحداث  
على القوانين القديمة ومخالفة حقيقية لبعض العوائد والادعاءات والتمسك في هذه المخالفة الى الرد على  
تلك الادعاءات في أسباب ذلك وهذا هو السبب الذي حمل موسيوتورجيو وموسيوتو (ناكير) (١)  
على وضع مقدماتها في مبادئ القوانين التي اشاروا وضعها بمعمالهم في مخر وشرف

لكن توجد قرائن أخرى أكثر أهمية لم يتعود المقتن على بيان أسبابها كالقانون المدني والقانون  
الجناي وقانون المرافعات والخصائص المدنية وقانون المحاكمات الجنائية وليس السبب في عدم  
ذكر أسباب هذه القوانين عدم افتداده المقتن بل ذلك لكونه لم يكن عالما بها فقد كان المشتغلين  
بالقانون لغة خصوصية لا يعرفها غيرهم وأسباب منقولة واختراعات متفقون عليها وطريق  
استنتاج تعرفه المحاماة وكانوا يشعرون بان العامة اذا وقفت على أفكارهم ترددها عليهم ولا  
تخذو حذوهم في التفكير فهم القانون فقروا الامر على أنفسهم ولو كان وزراء الملوك

(١) وزيران فرانسوا وبان الاول بعد لثاني في زمن لويز الرابع عشر وقد اشتهر بالحزم والتدبير والتضلع في فن التدبير  
المدني خصوصا الاول

مثل قورجونا كيرل أو الشرف في بيان أسباب الأوامر لا في سنها إذا التقين سهل على صاحب الوظيفة ولكن وضع قانون ظاهر الأسباب لا يقدر عليه إلا من كان ذا استحقاق لنوال تلك الوظيفة

واعلم بان السبب المنعزل عن غيره ليس شياً يذكر وأسباب القوانين إذا كانت حسنة ترتبط مع بعضها ارتباطاً بحيث أنه إذا لم يتيسر للمرء تخضيرها في مجموعها مرة واحدة استحال عليه أن يضع لكل قسم مخصوص سبباً مخصوصاً على سبيل التحقق والتثبت ومن هنا يؤخذ ان الرجل الذي يريد أن يأتي بسبب جيد لقانون من القوانين يجب عليه أن يكون قبل ذلك قد وقف على أسباب جميع القوانين أي على مذهب التقنين نفسه لذلك وضعنا طريقة معقولة في الآداب وكشفنا القناع عن أصل المنفعة وميزناه عن ذينك المبدأين الباطلين

وبيان سبب وضع القانون عبارة عن موافقته لغاية المنفعة وبناء على ذلك لا يكفي لنا في تحريم عمل من الأعمال اشتمالاً زائفاً منه لان ذلك المنع انما يكون مبني على مذهب النور كذلك ميلنا الى عمل لا يكفي في اباحته لان ذلك انما يكون مؤسساً على مذهب الميل

والغاية العظمى من القانون التي لا يشك اثنان في ضرورتها هي منع الأشخاص حال سعيهم وراء سعادتهم من أن يهدموا من سعادة غيرهم جزءاً كبيراً من الذي يطلبونه وتقييد سلطة الانسان في منفعة الشخصية خاص بالتربية يتولى ذلك الراشد بالنسبة للقاصروالقيم للسفيه وفي النادر يتولاه المقتن بالنسبة للامة

وليس المذهب الذي أدل عليه مذهب تخيل فقط لا يمكن ابرازه الى عالم التقييد فذلكته في القوانين الجنائية وأتبعها بشرح ينت فيه أسبابها غير مهملة أقل نص من نصوصها وانما معتقد كل الاعتقاد ضرورة عرض هذه الأسباب كما فعلت اعتقاداً يحتملني على ان لا أغفل عن ذلك طرفتين مهمات عبت أما الارتكان على ما يسمونه الهام العدالة أو الشعور بالحق فهو منبع خطأ وضلال فقد شاهدت بعد التجربة العديدة أن أكبر الخطأ يختفي في الاحساسات التي لم يدقق النظر فيها ولو كان الاحساس الذي هو أول دليل للانسان وأول مظهر من مظاهر العقل عادلاً كما يدعون لسهل على الدوام ترجته بلغة العقل والتفكير فالآلام والذائذ هي مصدر الافكار الميئنة في علم الاخلاق كما كررت ذلك مراراً ومن السهل تعود الناس على هذه الافكار لان الشرح الذي يبين أسبابها لا يغير شيئاً اذا لم يكن عند الامة بمثابة أول كتاب بسيط في الصلاة

واني أضع هنا الفصل الاول من قانون العقوبات ليكون من الاعلى هذا المذهب على أني لا أكتب هذا الفصل تماماً ولا ألبس جميع الصور التي تجب لو كنت مكلفاً بوضع القانون نفسه لان ذلك



يكون فضله في هذا الكتاب انما اضع قسما من هذا الفصل ليكون بمثابة تلخيص لهذا الكتاب وبرهانا على الطريقة التي تستعمل بها المبادئ التي يتناها وكيف يتقل المرء من البحث والتقرير الى التنفيذ والتحرير

(القانون الجنائي)  
(وهو عنوان خاص)  
(المادة الاولى في الجرائم الخصوصية البسيطة)

الجريمة الخصوصية البسيطة اما وجودية او سلبية وتكون الجريمة الخصوصية البسيطة وجودية اذا احدث شخص أو مساعد على احدث ألم جسماني في شخص آخر بدون مسوغ قانوني سواء كان الألم جسميا أو خفيا بدون ان ينتج عن ذلك ضرر مستقبل جسماني آخر وتوجد الجريمة الشخصية البسيطة السلبية اذا رأى شخص شخصا آخر في حالة خطر وامتنع عن مساعدته بدون مسوغ قانوني فتنتج له من ذلك ضرر

(ايضاح)

بدون مسوغ قانوني أحدث	راجع مسوغات الجرائم لا فرق في الطريقة أو في الكيفية التي حصل الضرر بواسطتها بين ان يكون المصاب قد ضرب أو جرح وبين ان يكون الجاني استعمل الماء أو الهواء أو الضوء أو النار وبين أن يكون عرض لانتظار أو للمس أو الذوق شيئا قبيحا شتم منه النفس وبين ان يكون أعطى المصاب بالقوة أو بواسطة غيرها عقاقير مضرّة وبين أن يكون استعمل في جريمته كلبا أو حيوانا آخر أو شخصا بريا وبين أن يكون الضرر نتج بواسطة المصاب نفسه كالألزام بالمشي على فخ أو على حفرة وبين أن يكون المجرم أبعد عنه وسائل المساعدة اللازمة كالعيش بالنسبة للجائع والدواء بالنسبة
--------------------------	--

للريض وجميع هذه الطرق وغيرها مما يقصد  
بها الضرر تدخل تحت تعريف الجريمة الشخصية  
البسيطة

راجع الباب المتعلق بمشاركى الفاعل فى الفعل  
كل ما يحدث ضده اذا اراد المصاب ولو اقل من  
خفيف فضرره هذه الجريمة يتدى من الاشهر ازار  
الخفيف الى اقصى درجات العذاب

اذا حدث ضرره فيما بعد فلا تتعلق الجريمة بهذا  
النوع بل تصير جريمة شخصية لا يمكن تعويضها  
كالجس وما أشبهه

راجع الفصل المتعلق بالجرائم السلبية  
كل شخص ملزم بمساعدة من احتاج الى  
المساعدة متى قدر على ذلك بدون ان يعرض  
نفسه الى محذور محسوس وهذا الواجب يستند  
كلما عظم خطر المصاب وضعف ألم المساعد فى  
اذا قدمته كماله رجل نام بقرب نار و آخر يرى  
ثيابه تحترق ولا يطفئها وتعمم الجريمة اذا كان  
الامتناع ليس مبنيا على مجرد الكسل بل نلت  
فى النفس أو لتطاع الى منفعة مالية

ساعد

جسما أو خفقا

مستقبل

سلبية

يمنع عن مساعدته

### (العقوبات)

ويكون للقاضى فيه الحق التصرف  
باختيار القاضى أو بتصرفه  
باختيار القاضى أو بتصرفه

باختيار القاضى أو بتصرفه

أولا - الغرامة

ثانيا - الحبس

ثالثا - تقديم كفيل على حسن السلوك

رابعا - فى الاحوال الجسمية منع المجرم عن

الحضور فى المحل الذى يوجد فيه المصاب مدة

معينة من الزمن أو مؤبدا

خامسا - الحكم بالمصاريف

وكل واحد من هذه الامور يستلزم البحث عنه في الفصل المعقود للعقوبات وهناك نيين معنى قولنا باختيار القاضى أو بتصرفه فعنى الاختيار انه يجوز للقاضى أن يستعمل العقوبة أولا ومعنى التصرف انه يجب عليه استعمال هذه العقوبة وله تخفيفها أو تشديدها على حسب القواعد العمومية الموضوعة في فصل العقوبات

ومن الصعب بيان جميع الايضاحات مرة واحدة اذ ذلك يستلزم نشر قانون العقوبات بأكمله لحل جميع المسائل التى تعرض فترجوا من المطالع ان يلاحظ بأن الغرض الوحيد من هذا المثال انه هو بيان كيفية استعمال الشرح الذى نين فيه أسباب القانون

### (الاحوال المشددة)

(أولا) - التقدم فى السن من جهة الجنى عليه وذلك باقى عندما يكون المصاب كوالد الجانى أو جده بالاولى

(ثانيا) - النوع وذلك فيما اذا كان المصاب امرأة أو الجانى رجلا ويجب ان تكون الزيادة فى العقوبة مشخصة للجريمة وذلك باختيار القاضى أما نشر الحكم وعلانية التقييد فتصرفه

(ثالثا) - الضعف ومحلها اذا كان المصاب أقل من الجانى قوة سواء كان ذلك ناشئا عن الضعف الطبيعى أو عن عدم مساواة آلات المضاربة بحيث انه لا يمكنه أن يساوى خصمه فى الدفاع عن نفسه

(رابعا) - العدد وذلك فيما اذا عجز المتعدى عليه عن الدفاع لكثرة عدد المجرمين (خامسا) - الأثوة وذلك فيما اذا كان المصاب والدا أو والدة أو جدا أو جدة للجانى ويجب ان يلزم الجانى فى هذه الاحوال بان يتوب توبة علنية فى مكان مخصوص ويدهام مشدودتان فوق رأسه وعلى صدره كتابة تدل على جرمه

(سادسا) - شبه الأثوة وذلك اذا كان الجانى قاصرا أو المصاب وصيا عليه أو وكيل اشغاله أو مؤدبه لان المربي أب ثامن ويستمر ذلك ولو صار الجانى راشدا

انما هذه الحالة السادسة قاصرة على الاشخاص الذين لهم رعاية على الجانين كالوصى أو الشخص الذى سلم اليه ولد ليربيه فلا تشمل حيثما الاشخاص الذين يكلفون بتربية الطفل من بعض الوجوه فقط كعلم الخط ومعلم الدرس الا اذا وجد شرط يخالف ذلك فى العقد المتفق عليه (راجع القوانين المتعلقة بالمعلمين والخدمة والفعلة وصبيان ذوى الحرف والصنائع والعبيد)



فان لم يكن هناك ما يوجب التخفيف مطلقا وجب تشديدا لعقوبة تشديدا يميزها عن غيرها حتى توافق الجريمة

(سابعة) - سبق الاصرار اذا اصر المجرم زمنا طويلا على فعل الجريمة قبل تنفيذها وجب التشديد لا محالة لانه جاء في المثل لا تغرب الشمس وانت غضبان

(ثامنا) - السطول لا وذلك يأتي في حالة ارتكاب الجريمة السابق الاصرار عليها في الليل بعد ان ترصد المجرم حتى جاء الوقت المناسب ثم كسر الابواب او شرع في ذلك توصلا لدخول في منزل المصاب ويجب ان تكون الزيادة مشخصة للجريمة وذلك باختيار القاضي اما نشرها قليلا او كثيرا في تصرفه

(تاسعا) - التردد وهو عبارة عن مفاجأة الجاني خصمه بغتة لياخذته على غرة كما لو اختفى خلف حائط أو سوراً وفي مضيق طريق متربصا لعدوه

(عاشر) - انتهاك حرمة المنزل

(الحادي عشر) - انتهاك حرمة النوم

(الثاني عشر) - الاختفاء وذلك يكون في الحالة التي يجتهد المجرم فيها باخفاء نفسه أو الهرب من أيدي القضاء

(الثالث عشر) - تغيير الزى وهي الحالة التي يلبس فيها المجرم صورة أو كسوة تتغير بها هيئته لكي لا يعرفه الناس

ويجب ان تكون الزيادة في العقوبة علانية ويستعمل في تنفيذها مع المجرم ما استعمله هو عند ارتكاب الجريمة

(الرابع عشر) - الجعل وهي الحالة التي يكون المجرم فيها مؤجرا بالنقود ليرتكب الجريمة والحكم بالزيادة يكون بتصرف القاضي ويجب ان يجعل المجرم في رقبة علامته تجوره

ومن الاحوال ما لا يجب فيها تطبيق هذه العقوبة الا اذا كانت الجريمة جسيمة جدا فلا محل لها مع عدم سبق الاصرار اذا برهن المجرم على سبق تحريضه من قبل المصاب او اذا كان المجرم اضعف من المصاب او ارفع منه درجة مع سبق التحريض

(الخامس عشر) - ارادقا لعنات والالزام وذلك يأتي في الحالة التي يكون الغرض من الجريمة حمل المصاب على فعل شيء أو تركه بشرط أن لا تكون الجريمة سرقة أو اتلاف شيء خفية بالقوة وتكون الزيادة مشخصة للجريمة كلبس قلنسوة والتوبة وذلك باختيار القاضي أو الغرامة بقدر جميع ما يملكه الجاني أو النقي أو تعيين محل مخصوص للإقامة أو الاشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدية وذلك بتصرف القاضي

### (الاحوال المخفية)

يجب تخفيف العقوبة اذا حصل تخريض بالفعل من المصاب الى الجاني أو اذا اعتقد هذا الاخير حصول ذلك والتخريض عبارة عن خطأ وخطأ اما قانوني أو أدبي وايضاح ذلك أن الاعتقاد الحقيقي بحصول خطأ ولو وهمي ايدع والى تخفيف العقوبة ولا فرق بين أن يكون هذا الوهم الخطأ متعلقا بوقائع أو بمسئلة قانونية وهو يتعلق بالوقائع اذا ظن المرء أنه أصابه ضرر من خصمه مع أنه ليس كذلك و يكون متعلقا بمسئلة قانونية اذا ظن ان ليس لخصمه حق في أن يضره مع أن الامر ليس كذلك

ولا فرق بين أن يكون ضرر التخريض لاحقا بالفعال نفسه أو بشخص عزيز لديه أو بالعموم لان المنافع العمومية يجب ان تكون عزيزة لدى الجميع أو بالشخص الذي صدر التخريض عنه لان كل انسان يجب أن يكون عزيزا عند غيره وعليه فاذا رأى الانسان شخصا كفاعا على احدى الرذائل وتكدر من سوء سيره فهاجث نفسه الى ضربه كانت جريمته أقل مما لو ضربه في مشاجرة سيها مصلحة الضارب ومنفعة

والخطأ اما أن يكون قانونيا أو أدبيا وهو قانوني اذا عاقب القانون عليه وأدبي اذا كان مضرا بالمصاب والناس تقضيه سواء عاقب القانون عليه أولا كالوقاحة والخيانة وكفران النعمة

### (ملاحظة عمومية)

يعظم تخفيف العقوبة المبني على التخريض باعتبار الاحوال الآتية  
أولا - اذا كان الخطأ عظيما ثانيا - اذا كان حديث العهد ثالثا - اذا صعب على المصاب نوال المقوم الشرعي وايضاح ذلك انه لا يجب اعتبار جسامه الخطأ في هذه الحالة باعتبار ضرر الجريمة بالنسبة للهيئة الاجتماعية فقط بل يجب اعتبار ما تؤول اليه تلك الجريمة من تحريك الضغائن والاحقاد فالسب أو القذف يكون محرضا أقوى من القتل

أما من جهة حدوث عهد التخريض فتارة يكون شديدا وتارة يكون خفيفا في الزمن الواحد على حسب عظم سببه انما يجب وضع حد فاصل ونقول بأنه لا يلزم اعتبار التخريض في التخفيف بعد مضي شهرين حصوله ووقوع الجريمة التي يدعى أنها مبنيّة عليه ويعتبر تاريخ التخريض من يوم حصول معرفته عند المصاب وكل حال استعماله المحرض في التخريض يصل الى معرفة المصاب بعد حدوث الفعل الاصلى يعتبر بصفة مجدد للتخريض كالو علم رجل أن فلانا ضرب ابنه وبعد ذلك بشهر علم أن ابنه فقد ذراعه بواسطة ذلك الضرب أو أن الضارب انقض متسلطا على ابنه وهو أعزل وضربه ولم يرجه فضرب الوالد الضارب ابنه خففت عقوبته

## (طريق آخر في التخصيف)

إذا أتى الرجل حال مدافعتة عن نفسه أو ماله بضرراً كثيراً من اللازم في هذا الدفاع كانت الزيادة  
 جوعة إلا أنه يعذر عليها لما قام به من التعريض وهذه هي أحسن الأحوال التي يلزم فيها قبول  
 عذر الجاني لأن الفعل مقارن للتعريض ويجب لعرفته ما إذا كان من الممكن دفع الهاجم بأقل  
 ضرر مما حصل أن يضع القاضي نفسه مكان الشخص المتعدى عليه ويتذكر أنه لا ييسر للإنسان  
 في حالة اهتزاز العقل أن يقدر الوسائل التي يستعملها كما ينبغي ويختار أقلها ضرراً بالنسبة لخصمه  
 والفرق ظاهر بين رجل يندفع إلى الفعل بقراءة وبين رجل يتفكر فيه قبل أن يأتيه ولنفرض أن  
 إنساناً يفاجئ آخر بعصا في يده وكان بالقرب منه عصا وقضيب من حديد فتناول هذا الأخير وضرب  
 به مفاجئته ضربة خطيرة فقتله لا شك أن فعله هذا يعد مدافعة عن نفسه إلا إذا ثبت أنه إنما  
 تناول القضيب بعد تروؤ وتدبره فضلاله على العصا فاصداً أن يقتل خصمه أو يجرحه جرحاً كثيراً  
 من اللازم في الدفاع عن نفسه



## (ايضاح اسباب القانون)

لاى سبب اعتبرت التعديات الخفيفة جدا من الجرائم التي يعاقب القانون عليها  
لان هناك سببا على الدوام يوجب المعاقبة اذا قل شعورا واحساسا من ماضيه ف يمكن أن يصير عذابا  
شديدا اذا استمر أو تكرر فاذا فرضنا أن رجلا يمس آخر لسا لا يشعر به يجوز أن يكرر ذلك مرارا  
حتى تنقل الحياة على صاحبها فيصير الماوس عبد الله ويعيش خائفا منه ويشعر دائما بأنه أدنى منه  
في الدرجة على أنه ان كان التعدي خفيفا فالعقاب خفيف مثله وكما خفف التعدي سهل تخفيف  
العقاب على قدره لان للقاضي سلطة واسعة في التخفيف والشدة

ولاى سبب يعاقب القانون على الجرائم السلبية التي من هذا القبيل كما يعاقب على الجرائم الوجودية  
لان العقاب واجب في الحالتين للسبب عينته فهو نافع ولازم

ولاى سبب يضاف الى الالتزام بتعويض الضرر عقاب آخر مع أن الالتزام عقاب في حد ذاته  
لان له لولا اضافة هذا العقاب الثاني لا يمكن التحقق من أن قيمة العقوبة تفوق قيمة التعدي اذ لا يوجد  
سبيل لتأكيده بان التعويض الذي حكم به القاضي مناسب تماما فان كان ناقصا خسر المجنى  
عليه وكسب الجاني ونفلا عن ذلك فان اختلاف الثروة يترجم معه ايجاد نسبة بين الحالتين  
فترى المبلغ المحكوم به أحيانا كثيرا بالنسبة للمحكوم له وقليلا بالنظر للمحكوم عليه وأحيانا  
بالعكس ونوكان العقاب قاصرا على التعويض لتحقيق الاغنياء من أنهم احرار في نوال أغراضهم  
وارضاء شهواتهم عن هم أدنى في الدرجة عنهم يدفع مبالغ معين من النقود

ولاى سبب كانت الغرامة من جلة العقوبات

لان النقود اذا أخذت من صاحبها بصفة تجريم تفيد أمرين أولا - لانها معتبرة عقابا بالنسبة  
للجاني ثانيا - لانها ضرورية يمكن بها تخفيف أثقال ذوي الاخلاق الحميدة

ولاى سبب كان الحبس

ليقوم مقام الغرامة ان لم يقدر الجاني على دفعها وثانيا لجواز عدم تأثير الجاني بالغرامة اذا كان له  
من الاعوان والانصار السريين من يؤيدها عنه

ولاى سبب كان الضمان

لكي يكون مانعا للتعدي من الالتمام من خصه لانه دعاء أمام القضاء وعرضه للعقوبة

ولاى سبب كان الامر بالابتعاد عن المكان الموجود فيه المصاب

لان هذا العقاب يوجب خذلان المتعدي في بعض الاحيان ولكي لا ينال المتعدي عليه آلام

اخرى

وجرائم هذا القسم متنوعة جدا فكل ألم شديد يدخل فيها وقد يتفق أن مجرد نظر المتعدى يكون عذابا بالجمامة طويلة من الزمن بالنسبة للمتعدى عليه وحيث أن الواحد منهم ملزم بالهرب من رؤية الثاني فن المستحسن أن يلزم بالابتعاد المجرم لا المصاب المتألم

ولاي سبب كان السن حالا مشددا في العقوبة

لكي يكون نص القانون بمنزلة درس يهذب الاخلاق فيضطر الشبان عندما يرونه يحتضن من هم أكبر سنا بمنزلة مخصوصة الى معاملتهم باحترام مخصوص على الدوام وبالعمري كنسب الناس التجارب وبالتجارب تنال الحكمة فاحترام الشبان للرجال يفيد الاثنين معا

ولاي سبب روعي جانب النساء في وقايتن أكثر من جانب الرجال

لكي يكون ذلك مهذبا للاخلاق أيضا فن اللازم أن يكون احسان النساء بالشرف عظيم الطيفا وينال هذا الغرض بتجسيم الضرر الذي يصل اليهن ومن جهة أخرى يجب على القانون أن يلجئ الرجال الى زيادة اعتبار النساء لانهن لسن جميلات كاهن ولان جمالهن لا يدوم الا زمنا وينقضي ولان الرجل أشد قوة من المرأة وربما كان أكبر من مائة لاسواء كان ذلك طبيعيا أو مكتسبا ولاي سبب تشدد عقوبة الجاني اذا وقع منه تعد من هذا النوع على أحد والديه

اغاية أدبية كذلك لان احترام الوالدين مفيد الاولاد أنفسهم حتى يتقادوا بسهولة الى الذين يعرفون منفعتهم أكثر منهم والذين لا يريدون الاسعادتهم والاحترام نافع للوالدين لانه بمثابة مكافأة على أعمالهم والخاوف التي اجتازوها والاعتناء بالتربية ونافع أيضا للامة لانه يشجع الرجال على الزواج وتكوين العائلات التي هي مصدر ثروتها ومنبع قوتها

وينطبق بعض هذه الاسباب ما خلا السن على الاوصياء والمربين والمعلمين

ولاي سبب كان سبق الاصرار حالا مشددا للعقوبة

(أولا) - لان خوف الهيئة الاجتماعية من المجرم يزداد كلما كان غني - دافى أفعاله ثابت القدم في اعتقاده والرجل اذا دامت رغبته في الانتقام زمانا طويلا كذا الناس يوقنون بأنه لا بد من انتقامها فلوفر ضئلا العدو اذا غضب يرمى المغضوب عليه بالماء والنار وكان غضبه لا يدوم الا يوما واحدا الكفى في التحرر من شره أن تحتاط منه يوما واحدا لكن لو علمنا أنه الثبات في غرضه وأنه يستمر حنة عشرة أيام لكان الضرر الذي نحن معرضون اليه أكبر من الاول بعشر مرات ومن عرفوا الحالة بين الخصمين يشعرون بذلك وتولاهم حيرة داخلية في النفس لاعتقادهم أن بينهم رجلا لا تخشى عاقبته والعادة أن الانسان لا يجد السبب في تلك الحيرة وهذا هو الذي يختلف به الاحساس العام بالنظر للاشخاص الذين تطول مدة غضبهم أو تقصر

(وثانياً) -- لان الرجل اذا خضع لسلطان الغضب والعدوان زماناً طويلاً دل بذلك على فساد طبعه وخشونة أخلاقه فيلزم اذن ان يشدد العقاب ليؤثر في ذلك الخلق الشديد اذا العقاب الذي يكفي لاصلاح حال ذي الاحساس اللطيف لا يكون له أدنى تأثير على من قسا قلبه وتوحشت طبعه فيجب قهره باستعمال قوة أكبر

ولاي سبب عدت بعض الاحوال مشددة في العقوبة كلافاجأة ايلوا كالتربص وانتهاك حرمة المسكن مادام سبق الاصرار بوجوده

كل هذه الاحوال ترجع الى زيادة الخطر والفرع عند المصاب خصوصاً اذا فوجئ في منزله وهو حصنه الوحيد وملجأه الخصوصي الذي يدخر فيه أحسن ممتلكات يداوم وينام وهو هادي القواد ولو كان العدو ينتظر المصاب خارجاً لا يمكنه التحوط والتحرز حتى اذا دخل بيته كان آمناً لكن اذا كانت الابواب والاسوار لا توقف المتعدي عن تعديه فلا أمن أنى وجد الانسان وهذه حالة تفرق بين كل انسان لذلك عم الارعاج منها

أما اذا كانت المسئلة مضاربة وكان البدء في الاقوال اليلية لا تكون حالاً مشدداً وكذلك لو كان صاحب المنزل عالماً بأن خصمه سيهجم عليه فيه لسبق صدوزم ديدمه اليه لما كان دخول المنزل ليلا مؤثراً هذا الاثر العظيم لانه كان في إمكان المصاب ان يتحرز ويحتمل ولاي سبب كان الاخفاء حالاً مشدداً

لانه يزيد في ضرراً للجريمة فيجمع بين الهلع والالم وقد يؤل بالانسان المتعدي عليه الى حالة سيئة جداً نخوفه من تتابع هذا التعدي وهو لا يرى نهاية له اذ ليس في الامكان ان يتحرز الانسان من عدو لا يراه في الاحوال الاعتيادية التي يعرف المرء فيها خصمه يصير تحت جاية القانون ويتأصكه المتعدي عليه ولولم يعرض عما أصابه أن ضرره لن يزداد وأن الجرم لا بد ان يعاقب لكن اذا احتال الجرم على ان لا يراه الجاني عليه واحتاط في أمره بحيث تعذرت معرفته فقد نال كل ما يرجح من الجريمة وهزأ بالقوانين وصار يتسلل بالهلع الذي يلقيه في النفوس فيجب حينئذ ان تتزع من قلبه رغبة استعمال هذه الطرق بتقرير عقاب شديد للغاية على فعله فاذا انصوره ضعف انجذابه الى تلك الحيل مادامت مقرونة بهذا العذاب المنتظر

ولاي سبب عجز اخفاء الزنى والهينة عن بقية طرق الاخفاء

لان اخفاء الزنى قد يوجب الفرع الى درجة كبرى فليس صورة وجهه مشوهة أو اذراً بيض يغطي جميع الجسم ربما أحدث في تصور المتعدي عليه خصوصاً ان كان ضعيفاً موصوساً أو مريضاً أو امرأة أو طفلاً تأثيراً كبيراً وعاقبته وهو حال يوجب تشديد العقوبة لينزع عجم الجرم كما أزعج المصاب



ولاى شيب كان يتعل حالامشدا

لانه يزيد في الارزاج والخطر اذا الرجل اذا تضارب بنفسه مع آخر لا يخشاه الامن كان بينه وبينه  
سبب مضاربة أما اذا التزم انسان أن يتضارب بدل شخص آخر في نظيرة قودينها فان الناس  
يخشونه جميعا لانه قد يعرض لبعضهم أن يتشاجروا وهذا الرجل قد اتخذ التشاجر حرفة له  
وكثير من الناس يتشاجرون مع أضعف منهم ويظفرون بهم ويأمنون شرعائلتهم فاذا علموا أن في  
الوجود من يبيع اهم قوته ودية طبعه خافوا منه وأصبحوا في حيرة وقلق اعلمهم أن أخصامهم  
الضعفاء قد يستعملون أولئك الاشرار في تنفيذ أغراضهم ويزداد خوفهم كلما كان عدوهم  
غنيا وهو حال يزيد في الاضرار الناجمة عن تفاوت الثروة ويجعل للاغنياء طريقا يساكونه بالسهولة  
في اذلال الفقراء والاحفاف بحقوقهم

ثانيا - لان الرجل الذي يتشاجر بطريق الاستئجار يكون دينيا فاسدا الاخلاق اذا سبب المنفعة  
المالية أقوى عنده من أسباب حب الاجتماع بدرجة ظاهرة لا عيان فلا شيء يوقفه اذن عن ذلك  
الاعقاب ما لم يقابل تلك الطبيعة الواسية  
ولاى سبب كان التعريض حالامشدا

لانه يقلل من ضرر الجريمة أى من ضرر الرتبة الثانية فيها فان الانسان اذا عرض غيره حتى حمله  
على فعل الضرر لا يكون مضر الا في هذه الحالة فقط فاذا عومل كما ينبغي أن يعامل جميع الناس  
لا خوف منه ولا يخشاه الامن أضمر له السوء وجعل يحرضه لافها رمة قاصده عليه والتعريض حال  
مخفف ولو كان تصوريا مادام الخطأ غير مقترن بسوء النية الا أن التخفيف المبني على التعريض  
التصوري يكون أقل من التخفيف المبني على التعريض الحقيقي لصعوبة التحقق من واقعة الحال  
وهي اخلاص من ظن أن عدوه يحرضه في ظنه وحسن نيته

ولاى سبب كان الدفاع عن النفس حالامشدا لا يقو به بالنسبة للزيادة عن اللازم  
سببه ما تقدم في الجواب عن السؤال السابق لان الرجل الذي يزيد في الاضرار وهو يدافع عن نفسه  
لا يخشى منه الا من يتعدى عليه

## (تأثير الزمان والمكان في القوانين)

بعد الفراغ من تقرير طريقة سن القوانين المدنية والجنائية الحاضرة لدرجة الكمال الممكن يجب علينا أن نبين الطريقة التي ينبغي استعمالها في وضع تلك القوانين لامة معينة في زمان مخصوص واني اخال القراء الذين يجاد والمطالعة كتابي الى هذه النقطة يخاطبونني قائلين (من المستحيل أن لا تكون في سعيك وراء إيجاد أحسن الطرق في وضع القوانين متخيلا بلدا مخصوصا مملوفا بالديك في زمان معين مع ما يلحق بامة ذلك البلد من الاحوال كطبيعة أهلها وامتداد أرضها ودرجاتها من الفنون والمعارف والثروة وديانها وطبائعها وعوائدها ومن المحتمل أن تكون تلك البلد التي استحضرها ذهنك وهو يشتغل بهذا الامر السياسي هي التي ولدت فيها الماعنك من الميل الطبيعي اليها أو لوقوفك تماما على حالتها ولان عادة الافكار ان تتعلق بالاشياء التي تمر عليها غالبا فهل تلك القوانين التي عرضتها لبلدك صالحة لغيرها أليس هناك مانع من وضعها في بلدة أخرى مخالفة لها في القوانين والاخلاق والديان والمعتقدات والاقليم والسكان والامتداد والجوار والتجارة وهكذا وما هو تأثير هذه الاحوال العديدة في قوانين أمة من الامم وما هي الاختلافات والموافقات التي توجد بين قوانين كل أمة وأخرى على فرض ان القانون في ما بالغ حد الكمال الممكن) واني لأخفي عن نفسي أهمية هذه المسئلة وصعوبة حلها وأرى من الهذيان التعرض الى الاجابة عليها يتوع خصوصي عند كل أمة من الامم اذ يجب في ذلك معرفة جميع الاحوال التي سبق ذكرها عند كل أمة على حدة كما ينبغي انما الذي أراه ممكنا هو ضرب مثل يحدو الناس حذوه وبيان الاصول العمومية والقواعد الكلية التي يهتدي بها مقتن كل أمة في سن القوانين الموافقة لها

وعلى القراء ان يتسامحوا معي في جميع ما أدعيه افتراضا فقط واعتمادا على ذلك أفرض نفسي صاحب السلطة العليا في الوجود الانساني وأضع هذه القوانين التي أوجدتها لبلاد الانكليز وما كنت اقصد بتقرير مذهبي قبل ذلك سوى عرضه على بحث الحكماء ونقد العارفين وبعد ذلك تابع فتوحاتي القانونية وأبحث على وجه البسيطة عن بلد آخر أطبق فيه امذهبي ولا أريد أن اختار بلاد الصين لان المعلومات التي لدى عن حالة أهلها متناقضة فلا أجد سبيلا لتأسيس قواعدي فيها كذلك لا أرغب في (كندا) (١) لانها تابعة للانكليز ويسهل على نقل قوانيني اليها خصوصا وانها

(١) كندا اقليم في امريكا الشمالية وكانت تابعة لفرنسا وهي الآن تابعة لبريطانيا العظمى وعلمتها كبلن وعدد سكانها ٣٦٨٦٥٩٦٨ نمة





الجزء الأول صحيفه ٢٠٢) وهناك يرى المقتن جميع الأصول التي يسير بمقتضاها في تنقيح القوانين لجعلها مطابقة للزمان والمكان

وينبغي عليه لكي يضبط عمله أن يكون أمامه على الدوام جدولان - الأول يشتمل على جميع التفاصيل المتعلقة بالقوانين التي يتخذها أساسا لعمله كجدول الجرائم والأعداء والأحوال المشددة أو المخففة والأحوال التي يجب فيها عدم العقاب وجدول فصول القانون المدني والقانون الأساسي والثاني يحتوي على جميع الأحوال التي تؤثر على الاحساس واستعدادات الأمة الدينية والدينية وجهات نفورها أو ميائها ومحصولاتها الطبيعية أو الصناعية وموازينها ومقاييسها وسكانها وتجارها وهكذا وأريد بهذين الجدولين أن يكونا موجودين حقيقة أمام الواضع أثناء سنه القوانين كي لا يتسكل على ذاكرته وعقله لأن ذلك من درجة اللغط والنسيان وبعد وضع هذا الأساس كما قدمنا بتدري في التغييرات اللازمة تابعين فصول القانون الذي فرضناه نموذجاً واحداً بعد الآخر وأريد فقط أن أبين حكمة هذه الطريقة في بعض تطبيقات قليلة وهي تكفي ليعلم المطلعون منها أنه متى أوجد المقتن هذين الجدولين اللذين تكلمت عنهما أمامه انحصر عمله في مجرد مناورات عقلية لينقل بها قانون الانكليزي إلى بلاد البنغال

وهذه إحدى منافع بيان الأحوال التي تؤثر على الاحساس وقد اعتبر موتسكيو كثيراً منها موصلاً إلى مطابقة قوانين الأمم المختلفة إلى حاجات أهلها انما موتسكيو جعل الأحوال القانونية عندنا أحوالاً أولية وقد بينا أنها سميناها ثانوية لكونها لا تؤثر إلا بواسطة الأحوال الأخرى التي سميناها أولية وكان قبل ظهور كتاب موتسكيو إذا كلف أحد الأوروپاوين بسن قانون لأمة بعيدة عن بلده لم يتخير في الأمر بل كان يتخذ الانجيل أو قانون الرومانيين على حسب ميله قاعدة وحيدة في عمله يجدها في كل شيء أراد من غير اهتمام به واند البلد التي يضع لها القانون ولا يدايتها وأقليمها وهكذا أما بعد موتسكيو فيجب على المقتن زيادة الاعتناء والبحث والتنقيب ويلزم له أن يعرف حالة الأمة جيداً ويقتف على عاداتها وأفكارها وديانها وأقليمها وأشياء أخرى كثيرة قبل أن يتعرض لوضع قانون لها ولترجع إلى تطبيق الطريقة التي دللنا عليها فنقول

هذه لا تكاد تتغير بتغير الامكنة فهي واحدة في لونها وفي لكونه لان الاحساس المادي وان اختلف في الدرجة واحد في طبيعته بالنسبة لجميع الناس ومع ذلك فالبحر في بلاد حارة رديئة الهواء يمكن أن ينشأ عنه نتائج خطيرة

(أولاً) - الجرائم الجسمية البسيطة

بجلافة في بلاد صحية باردة ونزع ملابس شخص عن بدنه  
في بلاد سيبيريا (١) أو الهندستان ليس واحدا لان  
ذلك ربما يكون من قبيل اللعب في البلاد الحارة ومن  
قبيل القتل في البلاد الباردة المصحدة

يجب على المقتن أن يبحث هنا في وجوب بقائه الخصى  
من عدمه وهذه العادة ربما كانت أقل بعدا عن  
الصواب في بلد اتخذ فيه الاغاوات حراسا على الاخلاص  
في الزوجية لافي البلاد التي يكون ذلك فيها متخذا  
لاستعمال الاغارات في التسليلات الموسيقية

آثار هذه الاعمال تختلف كثيرا باختلاف الاقاليم  
والعوائد والديانة فلو فرضنا أن مئات من الانكليز  
يجبسون ليلة واحدة في حبس ضيق بمدينة كالكونه  
بالمون آلاما نظيمة من الحرامز هق للروح وعدم وجود  
النفس الكافي وربما هلكوا أجمعين في زمن قريب  
ولكن انا حبس هذا العدد بعينه في أيام الشتاء بأحد  
سجون سيبيريا ومكثوا فيه الزمن بعينه لما لموا مطلقا  
وحبس رجل من رجال بعض الهنود وربما جلب عليه  
في بعض الاحوال الانفصال عن عشيرته وهي مصيبة  
أكبر عليه من الموت كذلك النقي له مثل هذا الاثر اذا  
منعه عن الاشتغال بترتيل دياته وهذه الاعمال تخرج  
وجدانه وهي لا تؤثر هذا التأثير كله بالنسبة لآخر  
الاوروبايين

ولوريت الناس على حسب احساسهم الديني لو وجدت  
الهندي في مقدمة الجميع ويليها المسلم ثم اليهودي ثم  
النصراني اليوناني ثم المسيحي الروماني وجميعهم معرضون  
للاله بسبب واحد كل على قدر تصور في واجباته الدينية

(ثانيا) - الجرائم الجنسية التي  
لا عوض لها

(ثالثا) - الحبس بغير حق والتقى  
كذلك

(١) جزيرة في المنطقة المصحدة الشمالية تابعة للدولة الروسية وهناك ينفي المحرمون

فإذا قهرت المسلم على عدم الوضوء أو ألزمته بصوم غير الذي اعتاده في حياته واليهودي إذا ألزم بأكل اللحوم القذرة أو انتهاك حرمة يوم السبت واليوناني والمسيحي إذا أجبروا على فض صيامهم أو على عدم سماع القديس كلهم بالمولون كذلك البروتستانت المتعبدية الم إذا لم يحضر إقامة الصلاة في بعض الأحوال وهذه أحوال ينبغي للفتن أن يلاحظوها على حسب درجات أفكارهم

(رابعاً) - الجرائم الأدبية البسيطة

قد يتفق أن سكان بلد يالمون كثير من رؤية منظر مخصوص أو من سماع خطاب مخصوص وهذا المنظر أو ذلك الخطاب بعينه لا تأثير لهما في بلدة أخرى وأحزاب كل ديانة والعوام منهم على الأخص يخافون من عوامل غير مرئية وتلك العوامل تسمى بأسماء مختلفة وكل يصفها على حسب وهمه وخياله فبمجرد أن ينطق شخص بهذا الاسم ترتفع فرائص سامعية فالهندي يفرع كل الفرع لمجرد تصور عقله حضور (يشوش) أمامه والنصراني الجاهل يخاف من السحرة والشياطين والقديسين والاشباح وهكذا ومعلوم أنه ينبغي تنويع الاحتياطات الواجب اتخاذها في منع المشعوذين من إزعاج الخواطر بهذه الصفة وذلك على حسب درجة الأفكار والطريقة المتبعة في لونه هي حيس الأنبياء المدعين الذين يزعمون أنهم عالمون بآخر الحياة ويعاملونهم معاملة حسنة لذلك عدد المجانين من هذا القبيل قليل

والموسوسون في جميع الديانات يعدون من أكبر التثائم أقل إشارة تدل على احتقار ما أجمعوا على احترامه وهذا الاحساس الديني الذي يسهل على الناس جرحه خصوصاً وأنه يتعلق بأمور غير معلومة عند العامة هو مصدر شهوات



الاتقام والنضارى يتخيلون أحد أشخاص التثليث على صورة حلقة وهي صورة تشع بالهدوء والسكينة ومكتوب على قرون يحكمون على من لم يصدق به هذا الجلاء بالخرق بالنار

وتوجد أنواع جرائم أخرى خاصة ببعض البلاد دون غيرها فيكتفى عند الهنود والمسلمين من الطبقة العليا أن يمر شخص في بيت امرأة متزوجة ليكون ذلك في نظر الزوج من أكبر الجرائم التي لا عوض عنها ولو طلب شخص من آخر زيارة هذا المسكن لكان ذلك من العار ولو تكلم عنه فهو من قلة الحياء وهذه أنواع جرائم لا توجد عند الأوروبيين

واختلاف العنصر في الهندستان يوجب تحقيقاً أو تشديداً في الجرائم على حسب الأحوال

فإن لمس أحد الأصاغر كبيراً فكانه أدخل بشرفه والكبير يجرد سيفه ويقتل هذا المسكين في مكانه ولا تأثير لهذا الفعل عند القاتل والهنود يعدونه شرعياً كما لو كان القاتل يدافع عن نفسه فالوهم المتأصل في النفس الذي بهذه الكيفية مهما كان بعيداً عن العدل ومهما بلغت درجته من الوحش يستلزم من قبل المقتن تساهلاً عظيماً فيجب عليه أن يستعمل الحدق حتى يطفئه ويقاومه وعندى أن الأولى ترك الحال على ما هو عليه لكي لا يصير أحسن القوانين تخيلاً لأقبحها عند الناس تطبيقاً

كثير من الولايات والأقاليم معرضة لمصائب خصوصية على حسب أوضاعها الطبيعية وأقليمها وطبيعتها محصولاتها وطرق حمايتها وغير ذلك وهذه الأحوال تستلزم طبيعياً تغييراً في نظام الضبط والربط عند كل واحدة منها فالبلاد

(خامساً) - الجرائم العامة عموماً  
محدوداً

التي توجد فيها عناصر الطاعون مثلاً أو المعرضة لهذه  
الآفة يجب عليها اتخاذ احتياطات خصوصية تقابلها  
جرائم خاصة تلك البلاد في عدم الجرائم مثلاً انتقال  
الإنسان من بلد إلى آخر أو رسيانه في مرافق أو  
خروجهم من المركب قبل الزمن المحدد أو تنزيله البضائع  
من مركب تجاري وهكذا

كذلك جزيرة بريطانيا العظمى غير معرضة إلى الجماعة  
الناشئة عن الاحتكار وكيفية تصرف النقود لأن  
حكومتها المالية واتساع أراضيها وكثرة مرافقها وحالة  
تجارتها مانعة من ذلك لكن لا ينبغي أن نتخذ مثلاً تقاس  
عليه حالة جزيرة صغيرة قليلة الخصوبة ضعيفة التجارة  
محكومة بحكومة مخالفة للحكومة الانكليز ولقد حصل  
سنة ١٧٦٩ في بلاد البنغال مجاعة هلك بسببها ملايين  
من الناس ولا تظن سببها في الحقيقة ونفس الأمر الأمن  
قساوة الأقليم وعدم تبصر الحكومة التي غيرت شكل  
الإدارة بأجمعها من غير أن تتخذ ما يلزم في ذلك من  
الاحتياطات ومن المحقق أن رجال التجارة وأصحاب  
الأموال كان يمكنهم أن يجلبوا عليها تلك المصيبة  
بتدابيرهم المالية كي يفتنون لقله المأكولات وارتفاع  
أثمانها

فتشاهد في بعض البلاد البحرية الواطية الضعاف ذات  
الأرض الرخوة الرملية تظهر نباتات متنوعة خصوصاً  
من نوع البوص يلتف بعضها ببعض وتلتوى جذورها  
حول نفسها فتصير الأرض صلبة قوية على مصادمة المياه  
لذلك منعت قوانین كثير من البلاد الأوروبية إتلاف  
هذه النباتات لكونها بمثابة جسر طبيعي ومن الواضح  
أن هذه القوانين تكون فضلة في بلاد ليست هذه حالتها

كذلك، تخفّاض شواطئ بلاد فلاندر ١ وهولند ٢  
أوجب تيقظا شديدا ووضعت الحكومة لذلك لوائح  
متعددة امتتق بها غوائل البحر ومن البين أن لا حاجة  
لثلاث اللوائح والقوانين في بلد شواطئها مرتفعة

البرد في بعض البلاد يستلزم أن تكون المنازل محكمة  
الجدران وقلة القضاء فيها يلجئ الناس إلى بناء المساكن  
طبقات بعضها فوق بعض ومن هنا خيف من تهويل تلك  
المنازل فوضعت الحكومة قوانين لوقاية الناس من هذا  
الخطر وظاهرا أنه لا محل لتلك القوانين في بلاد حارة حيث  
المنازل أشبه شئ بمظلة واسعة

تراكم المياه الراكدة في البلاد الحارة يضر بالصحة فعلى  
المقنن أن يسن قانونا يمنع ذلك وهذا القانون غير لازم  
لبلاذ لا توجد فيها تلك المياه

تألم سيسيليا وبعض جهات إيطاليا من الهواء الحار  
المسمى (سيروكو) وهذه حالة بعض أقاليم الشرق حتى  
أن بعض السواح يقولون أن أول هبوب هذا الريح يكون  
موديا بحياة من يستنشقه فان وجد في تلك البلاد غابات  
أو أحراش أو جدران تحمي المنازل المجاورة لها من غائلة  
هذا الريح كان اتلافها جريما فيجب العقاب عليها ولا  
حاجة لمثل هذا القانون في بلاد لا تخاف هذا الضرر  
بثراء لا تقوم قيمته في صحراء بلاد العرب فسدده أو ردمه

(١) فلاندر إقليم بين فرنسا والبلجيكا وهو محصور بين البحر الشمالي ونهر اسكو بفرانس ثم هيربرايان ونهر  
هينبو بالبلجيكا وقد انقسمت إلى ثلاث مديريات أحدها شرقية وقاعدتها جاندو وعددها سكانها ٨٧٩٦٨٢  
نسمة والثانية غربية وقاعدتها بروج وعددها سكانها ٦٩٣٥٣٠ نسمة وهما تابعان للبلجيكا والثالثة  
يقال أنها فلاندر القرنسأوية ضمت إلى فرنسا سنة ١٦٦٨ وقاعدتها مدينة ريليل وهي الإقليم  
الشمالي من بلاد الجمهورية

(٢) مملكة مستقلة في الشمال الغربي من أوروبا عدد سكانها ٣٩٨١٨٨٧ نسمة وقاعدتها لاهاي



عبارة عن تعرض آلاف مؤلفة من النفوس الى الموت  
عطشا وموجب لتعطيل المواصلات بين جهة وأخرى  
صك ذلك من أكبر الضرر هدم المنازل الصغيرة في قفار  
سيبيريا التي يتخذها السواح ملجأ للراحة فيجب حينئذ  
وجود قانون يمنع من ذلك ولا حاجة له في بلاد أخرى  
النبيذ في الأقاليم الشمالية يجعل الرجل كالابله وفي  
الأقاليم الجنوبية يصيره كالجنون ففي الأولى يكتفى  
بالمعاقبة على السكر كأنه عمل خشن وفي الثانية يجب  
منع ذلك بطرق أشد لانه شبيه بالتشرد ولقد حرمت ديانة  
محمد (صلى الله عليه وسلم) جميع المشروبات المسكرة وهذه  
من محاسنها

(سادسا) - الجرائم الشخصية

تختلف هذه الجرائم باختلاف حالة الأفكار والأخلاق  
فنرى ضمن العلامات الكثيرة التي تدل على أخلاق اليونان  
ما حكا (اكرينوفون) عن نفسه من أن تعشق  
النساء لم يكن أمرا عظيما عندهم والحال كذلك عند  
المسلمين لان غيرتهم الشديدة على النساء غيرت موضوع  
الشهوات أما في بلاد الانكليز حيث القانون يعاقب  
بالاعدام على هذا الفعل والمنوط بهم اجراء ذلك يتفادونه  
بهمة واعتناء لا يوجد في غيرهم من العقوبات فان اتهم  
شخص بهذا الامر من أعظم التهم حتى ان مجرد الظن  
يلحق العار بالمظنون به وكأنه يطرد من بين عشيرته كما هو  
حاصل عند الهنود

(سابعا) - الجرائم التي تضر بالصيت

زارع الانكليز لا يهتم ان يقال عنه بأنه زرع الانوبروخيس  
والقصة في أرض واحدة ولكن ذلك عند العبرانيين  
من أكبر الشتم كذلك لا يتأثر تاجر المواشي الاسبانيولى  
من نسبته الى تربية البغال ولكن اليهودي يعتبر صيته  
قد زال بالمرّة اذا عزي اليه هذا الامر

(ثامنا)

(ثامنا) - الجرائم التي تضر بالخصر  
والصيت معا

الافكار التي تستتج من ألفاظ الشائم الحالة على تمكن  
الشهوة أو الفسق تتغير على حسب أخلاق الامم وآدابها  
فترى النساء تغطي قسما من جسمها في بلاد بكل احترام  
والنقات ولا تستعمل ذلك في بلاد أخرى ففي بلاد آسيا  
تحتجى النساء تحت الغطاء وفي أسيرطه تظهر البنات بين  
الناس بثوب مفتوح متموج وعندنا تختلف عادات  
اللبس باختلاف البدنيات والمستحدثات ومن الغريب  
أن أفكار الناس تختلف في الامور المتعلقة بالخروج عن  
حد الآداب اختلافا كبيرا في بعض الاحوال كما حققه  
السواح فقد دانا السائح (اتكنس) أنه شاهد في بعض  
قبائل السودانين يلاذغينا أن الملك عندما يشرب يرفع  
خادمان أمامه ستارا كي لا يراه الناس وهو يشرب الآن  
النيذ لا يتفق مع التواضع لذلك كان الخادمان يملان  
ونظيفتهما متى سكر الملك

وجاء في كتاب يارير الـ على (يفاندروف) ذكر كثير من  
السواح القدماء عزوا هذا التأدب الغريب الى عدة  
قبائل من أفريقيا فقالوا ان سكان سنيغال (١) يستقيمون  
من كشف الوجه كأي قسم من أقسام الجسم فلا  
يكشفونه الا عند الاكل وربما كان ذلك ناجما من بعض  
الاوهام وسكان بلاد (مالاديزيا) (٢) يخفون تماما عند  
تناول الطعام لانهم يخافون من أن يرى عليهم بعض شيء  
من السحر في الطعام

(تاسعا) - الجرائم التي تضر بالملكية

التغير هنا لاحتله والاقواع كثيرة بقدر عدد الكلمات  
التي تستعمل للدلالة على كيفية التملك فلو دخلنا في هذا  
الباب لوجب علينا ان نسير في جميع طرق الملكية

(١) اقليم في افريقيا من الجهة الغربية تحت حماية فرنسا قامتها صان لوز وعدد سكانها ١٢٥٠٠٠٠ نسمة

(٢) ارجيل أي مدينة جزائرية بجانب بعضها في الاوقيانوس الهندي كائنة في الجنوب الغربي من بلاد الهندستان

وما يتفرع عنها مما هو خاص بالقانون المدني وذلك بما  
يطول شرحه

وقد تكون الفائدة دلالة على عقدين مختلفين بحسب  
وفرة النقود وقلتها ففي بلاد الانكليز يعد من الربأ أخذ  
سنة في المائة أما في بلاد البرتغال فاثنا عشر في المائة يعد  
ربحاً طفيفاً

طبيعة الحكومات تستلزم تغييراً عظيماً في تعريف هذه  
الجريمة فينبغي اتخاذ احتياطات كثيرة لوقاية الافراد في  
بلد مفتوح أو خاضع لسلطة مطلقة أكثر مما يلزم لذلك في  
بلاد حرة ومن جهة أخرى اذا صارت الجمهورية فاتحة  
كانت أشد قساوة على البلاد المتغلب عليها من حكومة  
ملوكية فاتحة أيضاً وقد يجوز أن يكون الملك شرهاً لا  
أن له منقعة في رد جناح ضباطه ورجال دولته وفي  
الجمهوريات كأنه يوجد اتفاق ضمني على تعدى الحد  
والاعتدال بين جميع القائمين بأمر الحكم في البلاد كما  
شاهدنا ذلك في مجلس أعيان روم

ومن الديانات ما تعرض أصحابها إلى خسائر مالية كديانة  
الهندو الآن كل الديانات لم تقرب من هذه الجهة إلى  
ما كان من أمر رؤساء الديانة الكاثوليكية الذين كانوا  
يخطبون الفقر في الناس فكانوا ان يصلوا بذلك إلى  
امتلاك النساء بأجمعها أما البروتستانتى فليس عليه أن  
يدفع شيئاً في التطهير ولا في التعميد ولا في الاعتراف  
ومعلوم أن هذا الاختلاف يستلزم اختلافاً في القوانين  
يجب على المقتن الذي يريد وضع قانون أمة أجنبية لامة  
أن يلاحظ أن كان مواطنوه مساوين لافراد تلك الامة في  
الحالة الحقيقية والاسمية معاً

حالة الزوجية ليست واحدة عند الشرقيين كما هي عند

(عاشرا) - الغصب

(الحادي عشر) - الجرائم التي  
تضر بحالة الشخص



الغربيين فعندها لا ينعقد الزواج بين الرجل والمرأة  
بصفة عامة سواء بين في الحقوق تقريبا أما عند أوائك  
فالزواج يشير إلى شبه استعباد الرجل للمرأة فهنا تستعد  
المرأة إلى أن تكون حرة وهناك خصوصاً عند ذوى الثروة  
تدخل المرأة في الزوجية وهي عالمة بأنها ستكون في  
حصن مغلق فتزعم حرية النساء في أوروبا بل ثقل  
لا تطيقه وإطلاق سراحهن في آسيا عبارة عن هدم  
سعادة الزوجين كذلك تعدد الزوجات عند المسيحيين  
عبارة عن الاقتران بأكثر من واحدة وعند المسلمين  
انما هو الزيادة على الأربعة خلافاً للجواري وعند  
المسيحيين الزواج يدوم طول الحياة وعند المسلمين الطلاق  
موجود

ومن عوائد بلاد هندستان أن المرأة لا تصبح حرة بعد موت  
زوجها كما هي عند نابيل أقرب الورثة للتوفي بصير وصياً  
عليها ويكون له عليها جميع حقوق زوجها ما خلا المتعلق  
بنفس الزوجية منها فتعيش على الدوام صادقة مصانة من  
غير أجر على ذلك

ونشاهد في أسبانيا (١) علام سلطة الأزواج مما هو  
مأخوذ عن العادات الآسيوية التي ثبتت في تلك البلاد من  
أيام فتوح العرب ولا تزال باقية حتى الآن وإن عفت  
ديانة العرب وسلطتهم في تلك البلاد وفي روسيا ترى  
الأخلاق الغربية تنقلب على عوائد الشرق التي هي أصلية  
في تلك البلاد

وهذه الامثلة التي ضربناها تكفي لمقتن كل أمة إذا  
أراد أن يضع لها قانون أمة أخرى في تنبيهه إلى ما يلزم  
اتخاذها من الوسايط وما يجب عليه من ملاحظة عوائد

أمنه وملاطقة اجسامها حتى يحى قانونه موافقا الى  
الاحوال التي تكتنفها عملا محيضا عنه  
ولقد كنت أريد أن أسوق القول على الجرائم العمومية  
عموما مطلقا لأن الموضوع شتيت ويتعلق في الغالب  
بالقانون الاساسي فالجرائم التي تضر بالسلطة العظمى  
تختلف طبعاً على حسب شكل الحكومة من جمهورية  
أو ملكية وهكذا

## (الفصل الثاني)

(في وجوب ملاحظة القوانين الموجودة في البلاد)

يعلم القارئ من الامثلة التي مر ذكرها في الفصل السابق أن الاحوال التي تستلزم تغيير القوانين  
وتنقيحها تنقسم الى قسمين فبعضها آت من أسباب طبيعية محضة وحينئذ لا يتيسر للمقن مغالبتها  
والبعض الآخر يتعلق بأسباب اديية وهذه قابلة للتغيير فالاقليم والارض والاحوال الجغرافية  
تحدث تغييرا واختلافا بين الامم وبعضها ثابتا لا يتغير وشكل الحكومة والديانة والعوائد تستلزم  
اختلافا أيضا لا يبلغ درجة الاختلاف الاول في الضرورة والاستقرار ورب ما يترض بقول ان  
الاحوال الطبيعية تؤثر على الاحوال الاديبية وكما أنه لا يمكن تغيير الاولى كذلك لا يمكن اخضاع  
الثانية تماما فطبيعة الاقليم مثلا توجب عدم تمكن المقن من وضع قانون كذا أو قانون كذا  
مهما كانت حالته ونجيب بان هذا التأثير الطبيعي حاصل لاشك فيه الا أننا لا نسلم بأنه يستعصى  
على المقن بل نقول انه خاضع لحذقه وتابع لدرجته والتاريخ ياجعه يشهد بان طبيعة الاقليم أو  
الارض لا تنافي سعادة الانسان عناقا مطلقة وأنه أنى أمكن للرجال ان يعيشوا تيسرا أن يكون لهم  
حكومة وديانة وأخلاق يمكن ان تكون سببا في سعادتهم ولقد كانت الدنيا باجة مهما من يوم خلقت  
الى هذا الوقت ملعب تغيرات ومرسخ تقلبات هذه مصر لا تعبد الا آل الله ايريس فيجوز ان  
ان تنفى الهند عن التصديق بالوهية برهمة وتلك ايطاليا قد ارمطت عوائدها الحربية في جميع  
البلاد ثم صارت اليوم باردة الطبع ساكنة الحركة فكيف يكونها ليس ناتجا بالطبع عن حالة اقليمها  
كذلك اليونان كثرت فيها الجمهوريات في الزمن السابق ولا يبعد أن يصير سكانها كاهم كالانعام  
يسوقهم راع واحد وانظر الى محمد (صلى الله عليه وسلم) كيف تمض بقبائل العرب الهادئة  
وبث فيهم روح الحرب والطعان وقلبهما كان ثابتا منذ القدم عند تلك الامم من القوانين وبدل

ديانتهم وغير عوائدهم ونوع أفكارهم وأوهامهم عساسة بعض أنصاره  
فإن لم تقتنع بهذا المثال فاليك مثلاً : مؤسس الروسية (١) فإذا نظرنا إلى ما فعل رأيه أن متركه من  
حيث التقنين لا يعزى إلى طبيعة الاقليم فليس الاقليم هو الذي جعل نجاحه محدوداً لأن ذلك  
الرجل وصل إلى الغاية التي تصورناها عقلاً ولو كان في ذهنه قانون أكمل مما وضعه لسهل عليه  
الامر في ايجاده أكثر مما سهل عليه ايجاد ما هو أقل منها كلاً انما أنت العوائق التي حالت بينه  
و بين اتمام مشروعاته من خطئه

وما هذا الموضوع بالذي يستوقفنا لان هناك ما هو أهم منه وأولى بالاعتبار فلنبحث في المسائل  
المتعلقة بالاحتياطات التي يجب اتخاذها في تنقيح القوانين وكيفية الاجراء في ذلك

فينبغي للمقنن أن يقارن بين الحكومة التي يريد تنظيمها وبين التي يتخذها مثلاً ولا يخفى لو الحال اما  
أن يجدها مساوية لها أو زائدة عليها أو ناقصة عنها ومعلوم أنه كلما اتفق أن تكون حكومة زائدة  
على الحكومة التي يريد اتخاذها مثلاً المخالفة ذلك إلى الغرض الاصلى اذ قانون تلك الامة  
الاجنبية لا يكون هو الواجب الاتباع وان وجدها ناقصة عن الزمة ان يبحث بحثاً آخر ليقف على  
أكبر الضررين النائي أحدهما من هذه القلة والآخر من الطرق التي تستعمل في التغيير  
وبعبارة أخرى ينبغي له أن يميز بين الضررين ضرر المرض وضرر الدواء وهو موضوع صعب  
المدخل يشتمل على كثير من المسائل اذ من اللازم معرفة ما اذا كان ضرر الدواء وقياً وضرر  
المرض مستمراً وما هو القسم الواجب تفضيله من السعادة الحالية أم لا في حصول الخير المستقبل  
وبعد ايجاد هذه النسبة ينبغي أن ينظر إلى الزمن اللازم في اجراء ذلك

ومن المسائل ما يسهل لاجلها هذا البحث لان الضرر واضح جداً والتغيير ظاهر الفائدة كذلك حتى  
انه يكفي في الجزم بوجوب التغيير مقابله بالاصل وبالعكس من المسائل ذات الاهمية ما يحتاج  
إلى اطالة البحث والتدقيق حتى ان العقل يقف حيران في بعض الاحيان تتجاذبه اسباب التغيير  
تارة وأسباب البقاء تارة أخرى الا أنه يجب أن يستمر في البحث حتى يقف على موضع الصعوبة  
وان كانت لاتغالب ويدل على جميع الشروط الواجب اداؤها في حل المشكلة وان لم يتمكن من  
الوصول إلى ذلك بطريقة كاملة وفائدة ذلك أن يبقى الموضوع غير ثابت في إحدى الحالتين البقاء  
والتغيير فلا يقدم احد على ترجيح احدهما ولا يشق المقنن بأفكار اصحاب الواحدة منهما مادامت

(١) هو بطرس الأكبر وقد مر ذكره



الحقيقة غايته فيها ويمكن الناس بذلك من كشف ستار اقوال المغالطين ورد مذاهب المتفهمين  
 فالسير بالحكمة والاختيار بالحزم والتبصر في كل حال يكون الشك مدخل فيها أولى بالاتباع من  
 الاقدام على اتيان الامر حيثما كان من غير نظري في العواقب نعم ان الحكيم الذي يعلم الناس الشك  
 في الامور لا ينتظر شكر انا كبير من قبلهم لان الشك لا ترضى به النفوس وهو قتال لذوى الشهوات  
 التي تحمل على العمل وتدعو الى الحركة وعامة الناس لا تعلم التشكك اذ الامة في مجموعها تسير دوما  
 على تقبض ما يراه المحققون ومن هنا جاء تأثير الخطباء المتفهمين الذين يعلمون أنهم انما يقنعون  
 سامعهم بقوة اللفظ والمشافهة لا بقوة التحقيق والاعتدال في الافكار ومن هنا ايضا جاء تصديق  
 العامة بالمشعوذين والعرافين والمتجهمين واضرابهم الذين يصفون ادوايم كدون أنهم اشافيه للداء  
 قطعاً فينالون ثقة العامة بقفخة افاظهم وضخامة عباراتهم واطهارهم الثبات في اقوالهم مما  
 يجلب عليهم احتقار ذوى الفضل والعقلاء

ومن الواضح ان كثيرا من المسائل المتعلقة بشكل الحكومة وبالديانة وعلى الاخص بالعوائد  
 والاخلاق ما لا ضرر فيه ولا يهمل المقتن الاعتناء به ومن هنا نرى ان ترك الموجود على ما هو عليه  
 أولى من التغيير

وقد يجوز ان يكون القانون المستحسن في بلد غير صالح لبلد آخر حيث يتخلف عنه أثره لاجوال  
 مخصوصة وليرجع في ذلك الى البنغال وانكلترة ففي بلاد الانكليزا يجاد الحاكم مع العدول المخلفين  
 منظور اليه بعين الفائدة لانه ينتظر في بعض القضايا من العدول المخلفين تنزه عن الغرض أكثر من  
 القاضي أما في البنغال التي هي مغلوقة لغيرها فقد يجوز ان تكون العصمة متوقفة عند القاضي  
 أكثر من غيره خصوصا اذا تألفت جمعية العدول المخلفين بالطريقة المتبعة في انكلترة واقداتهم  
 الانكليز في البنغال بالشراهة وقيل انهم ميالون الى امرين مضرين وهما اغتصاب ما في يد  
 الهنديين واغتياال اموال الحكومة ومن ذلك نشأ اتفاق طبيعي بين الهنود والانكليز على ان  
 يتساهل هذا الذالك ويحمي كل رقيقه عند الحاجة توصلا الى نوال ما ربه فان تألفت جمعية العدول  
 من الانكليز برأت جميع المتهمين مهما قويت الادلة على ادانتهم لتواطؤ الكل على عدم أداء  
 العدالة تحقها ولو صدقنا قولهم لكان الاسيويون في حالة اضطهاد زائد وأموال الحكومة  
 مسبوكة ولا وافي من ذلك واهذا رأى بعضهم انه اذا عين قاض ليست له أدنى صلة مع أهالي البلاد  
 فحمله على اغتصاب ما في أيديهم ولا في حكومتهم وظيفته تدعوه الى الاختلاس بل له من كرت يستوقف  
 أنظار الناس وذات روية يترفع به عن العامة ودام مسؤولية التجوئه الى الاختيار بالحزم في عمله كان ذلك  
 القاضي أشد بعدا عن الاغراض وأظهر نعمة من جمعية العدول المخلفين التي يستحيل عليها ذلك

للأحوال التي قدمنا ذكرها وعلى هذا نرى أنه لا يجب وضع قانون في البنغال لمنع الاغتصاب أو الاختلاس فاما أن تلغى جمعية العدول واما أن تؤلف من الانكليز والهنود اذا تيسر ذلك وهذا هو الطريق الذي سلكته الحكومة فأهالي البلاد صاروا في أمن لم يتألوه أيام حكمهم الاصليين فلا يخافون بعد على أملاكهم ولا تتألهم الاضطهادات ولا يفتنى أحد عندهم بسرعة كما كان ذلك من قبل

وهذا المثل لا يفيد شيئاً اذا كان ما عزي الى الانكليز غير حقيق ومع ذلك فانه يصلح الى بيان القاعدة التي وضعناها وهو ربما استحسن قانون في بلادواستقبح في بلاد أخرى بالغايرة الاحوال والحال كذلك بالنسبة لبعض مسائل الدين اذا اعتبرنا الدين من جهة السياسة وبالنظر الى بعض العوائد اليومية التي تتألف منها أخلاق الامة فقد يكون من المستحسن المقيد في بلاد البنغال ان يصرح الى الرجال بحجب نسائهم وان تكون النساء مستعدات الى قبول هذا الحجاب كما انه من المستحسن في بلاد الانكليز ان لا يكون للرجال أمل في ذلك وللنساء استعداد الىه فان كانت هذه الاخلاق المتغايرة ملائمة للبلاد الموجودة فيها بمعنى أنها عند هذه الامة تقيد في سعادتها كما تقيد نقيضها عند الامة الاخرى فلا داعي للتعرض اليها

وقد تكلم مونتسكيو عن هذا الامر الا أنه لم يذهب في كلامه مذهب الفرض بل لفظ بما يدل على تأكده وتحققه من الموضوع فقال في الفصل الحادي عشر من الكتاب السادس عشر من روح السرائع ما يأتي

ليس تعدد الزوجات هو السبب الوحيد الذي أوجب بحجب النساء في بعض جهات الشرق بل ذلك يرجع الى الاقاليم أيضاً فمن اطاع على القضايع والجرائم والخبائات والشائعات واستعمال السم والقتل التي تسببت عن حرية النساء في بلادجاوه وفي مستعمرات البورتغال وفي بلاد الهند حيث الديانة لا تبيح الزواج الا بامرأة واحدة وقابل بينها وبين براءة نفس نساء الترك والعجم والموغول والصين واليابان وطهارة اخلاقهن علم انه يلزم غالباً فصل النساء عن الرجال عند الامم التي لا تبيح الزواج الا بواحدة كما هو حاصل عند التي تبجها أكثر منها

واني لأظن صحة هذا الاسناد اذ من المحقق ان نساء الانكليز في بلاد الهند حائزات لحرية تامة كنساء البرتغاليين على الاقل ولم يسمع أحد بصدور هذه القضايع عنهن او بانها أكثر في البنغال منها في جهة أخرى ولو تأمل موتسكيو الى ذلك لما حل هذه الاعمال كما هو على تأثير الاقليم كما انه لو عم النظر في موضوعه أكثر لما فعل لداخله الشك ولم يحزم بحجة ما يقول كما فعل

ولكي يقف الانسان على قوايين بلد من البلاد ويقدرها حق قدرها يجب عليه أن يميز أمرين

الاول موافقة القانون لموضوعه الثاني وجوب حفظ ذلك القانون بمجرد وجوده أى لان ضرر التغيير يثوق ضررا لحفظ ومن الصعب تمييز ذلك على الدوام وربما استحال في اللفظ تمييز أمرين مختلطين طبيعة يعضهما وقد ذكرنا في الفصل السابق العوائد التي ينبغي للمقن ملاحظتها في انتحال قانون أمة أجنبية لكن لم يتيسر لنا ان نبين قبح هذه العوائد وحسنها في حد ذاتها بل اكدفينا بتنبيه القارئ على أن الكلام في قانون من القوانين أو عادة من العوائد أو مسألة في الدين وجوب عدم مسهم من قبل المقن إلا بسبب يدعو إلى ذلك ليس من قبيل القول بحسن هذا القانون أو تلك العادة أو هذه المسألة الدينية بل هو من قبيل عرض هذه الأمور واستلقات أنظار المقن إليها

وقد جاء مونتسكيو بمثلة كثيرة تدل على هذا الاختلاط ونحن نكتفي بإيراد واحد منها ذكر هذا المؤلف قاعدة في الفصل السادس عشر من الكتاب الثالث والعشرين مؤداها أنه إذا كان تناسل الأهل في بلد من البلاد يزيد على حاصلاتهم بحيث تتعدى التغذية فلا فائدة في وضع قانون يحمل الناس على الاكتثار من الذرية ثم ذكر ثلاثة أمثال يلوح أنه جامع اليقظة تلك القاعدة والامثلة ذكرها ومع ذلك فحال عليه هو ان يسلم له هذه الامثلة قال يجوز في بلاد التونكين وفي بلاد الصين للوالدان بيع بناته وأن يعرض أولاده في الأسواق والسبب في ذلك هو الذي جعل قانون سكان جزيرة (فرموزه) (١) على أن لا يبيع للنساء الولادة إلا بعد الخامسة والثلاثين من عمرهن فان حملت احدهن قبل هذا السن جاءت القسيمة وضغطت على بطنها لتسقط حملها والبعد عظيم بين قاعدة مونتسكيو وبين تلك القوانين التي ذكرها ليسندها عليها فلو حكمت في الأمور مقتضى قاعدته لكانت النتيجة أن من الجنون جعل الأمة قانونا والتفويض من سعادة الموجودين لزيادة عدد الأمة تكون من نفهمهم من دون احتياج إلى قهرها على ذلك ولو حكمت بالمثل الأول وهو تعريض الاطفال للبيع لكانت النتيجة أن من الحكمة أن يباح إلى الآباء قتل ابنتهم لكونهم كلا عليهم ولا بالموت لفقدتهم ولو حكمت بالمثل الثاني لرأينا من الواجب أن يباح إلى الرجال اعطاء بناتهم لأزواج من غير مشورتهم وان كرهتهم ولو حكمت بالمثل الثالث لرأينا من السهل على الاجنبي أن يكدر صفاء العائلة ويعرض حياة المرأة إلى الخطر فيوقعها في أشد العذاب من غير سبب ولا باعث وعلى ذلك فمن الصعب أن نقف على حقيقة ما أراد مونتسكيو والظاهر انه خلط بين الواقع وبين اللائق فوضع قاعدة وأن ثلاثة أمثلة لا تعاقبها بها إلا في شيء يسير ومع ذلك يظهر انه يسوق الكل مساقا واحدا

(١) جزيرة صينية في المحيط الهادي عدد سكانها ٣٠٢٠٠٠ نسمة



## (الفصل الثالث)

(القواعد التي يجب مراعاتها في نقل القوانين)

القواعد الآتية هي عبارة عن ملخص المبادئ التي فرغنا من ذكرها ولها منفعة عظيمة تسهل لنا ان نخرج بها الى القراء في صور مختلفة لكنني لما تكلمت على نقل قوانين أمة عند أخرى ذكرت أشياء كثيرة تنطبق على استحداث القوانين أيضا ومن الصعب تمييزها بين الحالتين التي تدخل غالباً احدهما في الأخرى

### (القاعدة الأولى)

لا يجب تغيير أي قانون أو عادة إلا لسبب مخصوص  
فعلى المقتن ان يبين مزية هذا التغيير قبل احداثه

### (القاعدة الثانية)

لا يجب أن يعد من انخير تغيير عادة لمجرد منافاتهم العوائد المقتن واحساساته  
لان في ذلك مرضاة لشخص واحد أو لعدد قليل وأما لجميع الناس أو للسواد الأعظم منهم وهذا سبب كاف في منع التغيير على انه لو صح مجرد الميل أو النفور سببا في التغيير لما وقف عند حد فان كان ذوقى مبيها يحتملنى على التغيير فذوق غيرى سبب يحمله على عدمه والملاك الذى كان يريد حذف احد الحروف الابجدية تسمى أن يفكر أن خلقه ربما أعاده هذا الحرف كذلك كان يجب على الملكة (إليزابيث) التي اعتنت كثيرا بلباس القميس ان تخشى أن المولى بعد ها يغيرونها  
وكان الدكتور (هنتر) يميل الى ذكر جراح عرض له ان يصنع عملية جراحية في يد رجل كسرت فبعد ان قطع أربعة اصابع منها قطع الخامس أيضا ولم يكن مصابا نفسا لهنتر عن سبب ذلك فاجابه بان وجود هذا الاصبع الصغير بمفرده كان قبيحا ولو صح سبب هذا الجراح لا اتخذ كثير من المقتنين عمادا في أعمالهم

### (القاعدة الثالثة)

لا يجب على القوة السياسية ان تتدخل في الامور التي لا ضرر ولا نفع فيها بل ينبغي ترك ذلك الى المؤثر الادبي وحده

والصعوبة هي في تغيير الاشياء المهمة من غيرها وهناتبين لك مزية جدول اللذاثذوالآلام اذ بواسطته يتوصل المرء الى ايجاد الوسائل التي يحل بها هذه الصعوبة فان رأى امرأ من الامور لا ينتج

ضرر من الرتبة الاولى ولا ضرر من الرتبة الثانية فهو في عداد الاشياء المهمة (راجع الجزء الاول الفصل العاشر)

لما اراد الناس ان يستعينوا بالملك (فردريك الاكبر) في الخلاف الواقع في مسائل التوحيد التي اضطربت لاجل مدينة (نيق شاتل) (١) المتعلق بايديّة العقوبات أجاب سائليه بأنه اذا كان سكان تلك المدينة مرتاحين لان يقضى عليهم أديافهم ولا يعيل الى نزع هذه الراحة عنهم

#### (القاعدة الرابعة)

اسهل الاستعدادات هو الذي يحصل بامتناع المقنن عن تقرير عادة مقيدة لحرية الافراد فيكفي للبلاد المنتشرة فيها الديانة المسيحية ان لا يقر القانون الناس على تفرغهم للعبادة في الاديرة ليكون ذلك مانعا من تقييد الحرية الناشئة عن وجود الاديرة وقد يعرض أحيانا في بلاد الهندستان أن المرأة تصمم على احراق نفسها بعد وفاة زوجها لتدل على شجاعتها وحنانها وربما كان من التعسف المعارضة في ذلك لكن لا يجب اباحة هذا الفعل الا بعد موعد مخصوص وبحيث يتبين منه جليا أنها مختارة في ارادتها

#### (القاعدة الخامسة)

يجب ان تكون حرية القانون الحقيقية مساوية لمزية العقلية بعد حذف الاشتمال على النتائج عنها والمحظورات التي تحدث عن ذلك الاشتمال

من عادة المحدثين المتشددين في أفكارهم أن لا يلتفتوا الا الى المزايا العقلية والاشتمال لا يؤثر شيئا عندهم فهم يتعجلون في نوال اللذة وذلك هو العائق الاعظم في نجاحهم ومن هنا كان خطأ الملك (يوسف الثاني) لان أغلب التغييرات التي أراد ايجادها كانت حسنة عقلا لكنه لم يلتفت الى استعداد الامم لها فخاب مشروعه لعدم تبصرته وان كان مقصوده من أجل المقاصد واسماها وما أعظم انخداع الرجال بالالفاظ كأنهم يتصورون ان السعادة العمومية هي غير الرضا العام

#### (القاعدة السادسة)

قيمة الاشتمال تقدر باعتبار الاشياء الاربعة الآتية

- (أولا) - عدد المشتملين (ثانيا) - درجة قوتهم (ثالثا) - درجة تأثير كل واحد منهم
- (رابعا) - مدة بقاء هذا التأثير فاذا كان عدد المشتملين قليلا كان الامل في النجاح قويا انما ذلك لا يكون سببا لعدم استعمال اللطف في معاملتهم فلو لم يوجد سوى فرد واحد مشتمل من التغيير لوجب على المقنن مراعاته وملاطفته فيجب عليه ان يجرد عمله من شائبة الاحتقار لمن لم يرضه وأن

(١) من أعمال ألمانيا بأوروبا

يكون مولد الامل مفتوح الابواب للراغبين فيه بعد رغبتهم عنه وان يسدل ثوب العفو عن  
 المخطئين وللتغييرات النافعة حقا قوة توجد فيها ذمالة على الدوام  
 ولكل نوع من أنواع الاشتمزاز ذمالة محضة فان كانت الخسارة مالية لزم التعويض المالى وان  
 فقد أحد الافراد سلطته أمكن التعويض عليه اما بالمال أو بالشرف وان فقد أحد املاطف حاله  
 بوسائل تفتح له أبواب الرجاء (انظر الى الاصول التى اتخذت قاعدتها فى ضم ايقوس - بيا الى انكثته  
 وكذلك فى ضم ارانده اليها)

### (القاعدة السابعة)

استعمال التقنين بالواسطة أولى من التقنين مباشرة فى ملافاة الاشتمزاز  
 الاين أحسن من الشدة فالعبرة والتعليم والوعظ يجب ان تقدم على صدور القانون أو ترافقه أو  
 تقوم مقامه اذا أمكن ذلك فلا دعصار استعمال التلقين عام فى بلاد الانكليز بمجرد المناظرة فيه  
 علمنا وليسان من اياه واستعماله فى بعض الاحوال الخصوصية وذلك يكفى فى بيان انه لا يجب ادخاله فى  
 الامة بقتضى قانون يأمر به مباشرة لانه يكون مضر المافيه من ازعاج خواطر العائلات  
 وكانت كثرته الثانية ماهرة فى فن الاستيلاء على الافكار فلم تضع قانونا لزام شرفاء الروس أن  
 يدخلوا فى الخدمة العسكرية التى كانوا يرفعون عنها الا أنهم اينت المناصب وحددت الدرجات  
 ورتبت التشرىفات حتى فى الملكية على حسب الرتب العسكرية فعملت من يعمل الى  
 حب التفتحة والظهور على مغالبة الكسل والبطالة وخشى شرفاء البلاد والاقاليم ان يكونوا أقل  
 درجة من رؤسهم فسارعوا الى نوال شرف الخدمة العسكرية

### (القاعدة الثامنة)

اذا أراد المقتن ادخال عدة قوانين فعليه أن يتدبى بالذى يكون مسملا لغيره منها

### (القاعدة التاسعة)

التمهل فى العمل من جملة الاعتراضات عليه الا اذا كان التمهل طريقا لملافاة الاشتمزاز فانه يفضل  
 على السرعة

اذا كانت أودام الامة شديدة عتيقة يخشى من ان المقتن يعمل الى التقريط أو الافراط فاما ان  
 يتجه ضد هذه الاوهام ويريد استئصالها من غير ان يزن آثار أعماله الحسنه أو السيئة بعين المنفعة  
 واما ان يستكن الى تلك الاوهام ويتخذها حجة فى الكسل والتحول فيترك الداء بالادواء

على ان الحكومة الطيبة والآداب الجيدة لا تعدم مهربا من تأثير الاوهام المضرة وانقواء عدا الفاسدة  
 فان فيها على الدوام ماطفا وعلى المقتن ان يستولى على هذا المطلق ويستعمله فى حاجاته فيهرب



منها وبوقف آثارها السيئة وهو متدثر بدثارها كذلك فعل (فرانس والاول) لابطال المساعدين في المباراة كما لاحظته (روسو) في كتابه الى - وسيو (دالمير) فان هذا الملك جعل من الجبن والخسة استعانة المتبارزين بغيرهم فقاوم الشرف بالشرف ولما كان الغرض من المباراة اظهار الشجاعة أحجم المتبارزون عن الاستعانة بغيرهم فيها

فاذا لم يتمكن المقتن من الوصول الى حل هذه العقدة وجب عليه قطعها من غير تردد فان سعادة السواد الاعظم لا يجب ان تتوقف على عناد العدد القليل ولا سعادة المستقبل بتململه على راحة اليوم

وأعظم الاوهام شدة واستعصاء ~~يكن~~ قهرها باستعمال الخدق والملاطفة فمن الهنود من يعتد من العار الزامه بالحضور امام المحاكم وعندى ان لا ضرر في هذا لان هذه الافكار لا توجد الا عند ذى الثروة في العادة فيسمل على المحاكم ان ترسل لجنة تسأله عن اللازم وعليه أن يؤدي نفقة تها ومن الهنود ذوى الشرف من يتحمل كل أمر ولا يتصاع الى حلف اليمين فلا ينبغي الاهتمام بذلك أيضا لان الرجال الذين من هذه الدرجة يكونون جديرين بالثقة لمجرد القول من دون حلف كما يوثق بغيرهم بعد اليمين وعلى المقتن ان يعاقبهم على مجرد الكذب كما يعاقب غيرهم ان حشوا في ايمانهم ومن ذلك ما هو حاصل في بلاد الانكليز من قبول شهادة الكاكير (١) بغير يمين كما ان الآباء يشهدون أيضا في بعض الاحوال بدونه

ومن الصعب على المسلمين والهنود ان يدخل أحد الضباط القضائيين في حرمهم لئلا ينتهك على المقتن ملاطفة هذا الاحساس من غير خروج عن القانون في الاحوال التي يقضى بالتفتيش فيها كأن يعين نساء لهذه الغاية فيفتش الاشكال ويصطح الرأى العام والقانون

تترجع نساء الانكليز من تفتيشهن في الجمارك الا انه تجرى ملاطفتهن من قبل هذه المصلحة فيذهبن الى فرانس ويعدن الى دوفر (٢) حاملات أقنعة كثيرة يمررن بهن بغير معارض فالامر اذن دائر بين حالتين اما جرح حاسات الملك النساء واما الاغصاء عن غشهن ومن السهل مداركة الاخرين بتعيين النساء للتفتيش

ويرى بعض قبائل الهنود أن براهمة أو حتى اليهسم أن يسرقوا كل شيء يجب دونه وان يقتلوا كل شخص يقع في قبضتهم فهل يجب على المقتن أن يسمح لهم هذا العمل احتراماً لاعتقادهم كلاً لأنه لو كان هو براهمة ان أولئك القوم يعيشون من هذه الخرقه فن هوام أيضاً ان ينالوا نتائجها

(١) فرقة دينية في انكلترا لها أنصار في امريكا ومن قواعدهم علم حلف اليمين ولو صدقا

(٢) بلدة على شاطئ بحر المانش وهي مرقأ لاد الانكليز تجاه مدينة كانى التي هي المرقأ المقابل في فرنسا

كلنا يعلم ما كانت عليه حال القاتلين ورئيسهم الملقب بشيخ الجبل فكان كل واحد منهم بطبع  
أوامره طاعة عمياء فيسبى بخاف قتل شخص أتى وبعده لكي يعد من الخاصين وانتشرا فزع  
من هذه العصاة في أقاصي البلاد حتى خاف الملوك على عراكرهم وحرار الناس فيما يقدمونه مرضاة  
لشهوة أولئك الاشرار ولم يزل الحال كذلك حتى أتى أحد أمراء التترو علم مكنهم فقابل هذا الماء  
بالدواء المناسب واستأصل شجرتهم من جذورها فأعدمها ولم يعد لها فرع يظهر في الوجود وقد  
بحث موسيوس واستشكر في الدواء الواجب استعماله مع الهنود الذين تقدم ذكرهم ودل على  
طريقة الطب من طريقة الملك التتري وهي إخضاع تلك القبائل وإدخالها في الرق والاستعباد  
لان الرق باعتبار عقوبة لا يكون باهظا في بلد عدت الحرية السياسية وباعتباره طريقة مانعة  
من وقوع الجرائم فهو مؤد إلى الغرض المقصود

قال مونتسكيو في الفصل الرابع عشر من الكتاب التاسع عشر اذا أراد المقتن تغيير عوائد الامة  
وطبائعها يجب ان يكون ذلك بواسطة استبدالها بغيرها لا بواسطة القوانين لان القوانين هي  
تأسيسات خصوصية من المقتن أما الاخلاق والعوائد فهي تأسيسات عمومية من الامة وترى  
ان القاعدة صحيحة من بعض الوجوه ولكن سيم غير مسلم اذ كل أمر يمكن للقانون تحريره يجوز  
أن يكون عملا من أعمال الامة بهامها اذا لم يتدخل القانون في منه ولكي نقف على جهة صحة  
هذه القاعدة ونعرف السبب فيها نأخذ المثل الذي أتى به المؤلف اذ لو أمثاله لما قرأوه في ادراكه  
مغزى مبادئه

وضع بطرس الاكبر قانونا ألزم الروس فيه ان يقتصوا الحاهم وان يلبسوا ثيابا قصيرة كالاوروبايين  
وكانت العساكر تكن في الطرقات لتقبض على من خالف هذه الاوامر وتقص الثياب الطويلة  
الى قبيل الركبة قال مونتسكيو وتلك طريقة مجعفة لانه لم يكن من حاجة لهذا الملك ان يضع  
قانونا حتى يتوصل الى هذا التغيير بل كان يمكنه الاكتفاء بفعله هو بنفسه ليتخذ الناس مثالا  
وغرض بطرس الاول من هذا الامر اما أن يكون ارضاء لشهوته الخصوصية من حيث استقباحه  
لباس أمتة اقدم واستحسانه لباس الاوروبايين واما أن يكون مراده تهذيبهم وجعل أخلاقهم  
وطبائعهم على مثال الاخلاق الاوروباية التي كان يعتقد بانها أحسن طريق توصلهم الى السعادة  
وهذا الامر الاخير هو الاقرب الى اليقين والاحق بان يعزى الى هذا الرجل العظيم ويظهر ان  
مونتسكيو يسلم ذلك فان كان غرضه مجرد الشهوة كان القانون غير مناسب لان العقاب يكون  
مجردا عن الاساس وعليه فهو قاس مجحف اما اذا كان غرضه الامر الثاني فالطريقة التي  
اتخذها طريقة تقنين بالواسطة استعمالها المقالومة جميع العوائد المضرة التي كان يرجو اصلاحها



يحمل رعاياه على التشبه بالاوروبين فرأى ان التشبه في الاخلاق يلزم ان يتقدم عليه التشبه في  
 اللباس ليكون في ذلك مشابهة في الفكر بين الاثنين فكأن لسان حاله كان يخاطب قومه قائلاً أنتم  
 أوروبابوين فسيروا مثلهم وعاملوا نساءكم واتباعكم كما يعامل أمثالكم نساءهم واتباعهم في أوروبا  
 واجتازوا من الاتهام على المسكرات والانقياد لسلطان القسوة التي يترفع عنها كل أوروبابوي  
 مهذب التأديب وثقواء عقولكم واطفوا طبايعكم واستعملوا الجميل والتأديب في الفنون والاذائد  
 كما يفعلون ولا نرى انه كان يمكن لهذا المثل ان يغير خلق قومه من غير تغيير لباسهم ولا ان يدخل  
 اللباس الاوروبابوي بينهم بمجرد لبسه ايام ولوا ممكنه ذلك لما كان العقاب غير مفيد كما ذكره وتسكيو  
 انما كان غير لازم وكان يجب عليه ان ينظر هل الخير الناتج في الاخلاق من تغيير اللباس عظيم  
 بحيث يشتري بتلك القسوة القانونية فان كان غير ذلك فالعقاب باهظ لاشك هذه هي الطريقة التي  
 يجب استعمالها لمعرفة الغاية من القانون وموافقته الاصل المنفعة من عدمها ولا يلتفت الى طولها  
 ودقتها لانها لا يخطر على حسابها ولا يخطئ من تمسك بها

وعلى المرء ان خاض في هذه الموضوعات المهمة ان يتجنب ما استطاع طريق الجزم والتحقيق فيجب  
 ان تكون نتائج مباحثه نظمية في مبدأ الامر وعليه أن يبين كل طرف من المسئلة بما يرض عليه  
 من موجبات عدم الايقان بصحته تماما فليحذر القراء من أولئك الذين يستعملون الحدة في الالفاظ  
 والتعدي في العبارة مظهرين ثقتهم فيما يقولون ليعوضوا بذلك ما يلحق بأدلتهم من الضعف وأول  
 أمر يجب على رجل الحكومة أن يقف عليه هو أن التقنين لم حساب أدبي وان مجرد التصور أو  
 التخيل لا يقوم مقام العمل والمثابرة

أصدر مجلس النواب الانكليزي في سنة ١٧٤٥ قانوناً يقضى على سكان جبال ايقوسيا أن  
 يتركوا لباسهم الملي وكان الغرض من هذا القانون أمر اسيا لان أولئك القوم كانوا متعلقين  
 بهذا اللباس ويحتقرون سكان السهول لكونهم تقلدوا باللباس الاوروبابوي من زمن بعيد فلما  
 لبس زعيم أولئك الجبلين هذا اللباس العتيق اهتزوا طربانه واجتمعوا حول رايته وثاروا على  
 الحكومة فأخضعهم وأطفا نار العصيان وأرادت حينئذ محو هذا اللباس الذي كان يهيج في  
 نفوسهم أفكارا قديمة ويجعلهم كلهم حزبا واحدا الا ان هذا الامر الذي صدر لينسبهم ذلك  
 اللباس كان يذكركم به على الدوام واستمر العمل به مدة نصف قرن تقريبا حتى ظهر للحكومة ان  
 لا فائدة فيه وأنهم مضروفاً لفته وصاروا أعظم جندى مخلص شجاع عند الانكليز هم رجال تلك الجبال  
 الذين ربما لو استعملت ضدهم ابرأت قسرية لفترتهم وضعفت عزائمهم فنج من هذه  
 القواعد أن المقتن اذا أراد احداث تغيير مهم في الامة يجب عليه أن يسير الهويانا من غير طيش



ولا تطرق وعليه ان يجتنب من ابقاد نيران الشهوات وتحريك النفوس على الاستمتاع الذي  
ربما أغضب به وليجتهد ما استطاع ان لا يوجد له اعداء قد شغلهم اليأس والاولى به ان يلاطف  
الجميع ويوفق بين غرضه ومرضاتهم ويحترم جميع المنافع ويعوض على من يخسرون ويتقدم مع  
الزمان حيث كان لان الزمان هو أكبر ساعد على كل تغير فهو كالكمياوى يرافق بين  
المتضادات ويذلل جميع الصعاب ويجذب قلوب المتشعبين ومنى كانت القوة الحقيقية في قبضة  
الانسان لا ينبغي له استعمالها ليربها للناس بل يحسن ان يكشف عنها نصف الغطاء لان ذلك أدعى  
الى النجاح وكل انسان يرى منفعته في المسارعة بالانضمام الى الحزب ذي القوة الحققة ولا يتماهى  
في العناد مع علمه انه لا يقيد الا اذا كان هناك جرح للاحاساسات

### (الفصل الرابع)

(في ان معاييب القوانين تظهر جيداً بانقالها من أمة لأخرى)

بعد ان بينا المحظورات التي ترافق ادخال قانون أمة فرضناه بالفاحد الكمال عند أمة أخرى نرى انه  
لا يلزم اقامة الدليل على ان هذا المحظور يكون أكبر اذا كان القانون غير كامل والذي نريد ان ننبه  
عليه هو ان نقص هذه القوانين يظهر أكثر في البلاد المنقولة اليها مما هو في البلاد الموضوعة فيها  
وهي ملاحظة يجب على الحكومات ان تقدرها حق قدرها اذا أرادت ان تسن قانون الأمة  
الفاتحة للأمة المتغلب عليها

والأمة في كل بلد تمسك بالقانون الذي عاشت تحت أحكامه فهي تعتبره ميراثاً عن اجدادها ولا تعلم  
شياً أحسن منه ولا يتيسر لها ان تقابل بينه وبين غيره وجميع الامتيازات التي تنالها من الهيئة  
السياسية متفرعة عن ذلك القانون فالخير الناشئ عنه ظاهر والضرر الملازم له خفي والأمة ميالة  
الى نسبته لغير القانون وتعتقد بأنه نتيجة النقص الملازم للفطرة الانسانية وتعتبره ثنائياً لا تنال  
خير القانون والقانونون بأمر القانون يثبتون الأمة على هذه الاوهام لانهم مقيدة لهم في تمكين  
نروتهم وتقوية أهميتهم اذ لو قصت الأمة أعينها فآراء معاييب القانون لسقط اعتبار من لا قيمة له  
الا بالمحافظة عليه فاذا سقط الدين سقط وزراؤه معه ومنى ضعف احترام المعبود ضعف احترام  
القائمين به لذلك اتحدت أصوات المتقنين أي الذين يشتغلون بشرح القوانين وتوضيحها في تبجيل  
الموجود منها والأمة تستر خلف هذا الاتحاد فلا تلتفت الى البحث في منفعة أولئك الملاحين  
وسبب احتمال الامم للتطرف في قوانينهم ونفوذها من القوانين الاجنبية آت من اختلاط جهلها  
بأوهامها فالمرء يرضى عادة باحتمال المضار التي تعود عليها او يأبى احتمال ما لم يتعوده والتشيع

يسدل الستار على الاوهام التي يشأ الانسان فيها كانه يفتخر بصدورها عن الامة لذلك يتفر كل  
 النفور من الاوهام الاجنبية لبهدها عنه وغرايتها عليه

فاذا نقلت قوانين الامة الفاسحة وكانت ناقصة الى الامة المتغلب عليها كان نظر كل أمة منهم الى  
 تلك القوانين مغايرات نظر الاخرى فهذه تعتبرها أكثر من قيمتها وتلك تبالغ في احتقارها

وأحسن قوانين الانكليز وأقربهم الى الكمال من وجوه كثيرة هي القوانين الاساسية لان كيفية  
 تشكيل القوة التقنية عند هذه الامة قاربت حد الكمال الممكن ذلك هو ما قاله العدا الكثير من  
 اشتغل بالقضاة وتنزه عن الغرض فقد عرف الناس مدح مونتسكيو لهذه القوانين في كتابه روح  
 الشرائع ورسالة موسيو ويلوم على كيفية تشكيل الحكومة الانكليزية وهو رأى صائب خصوصا  
 اذا اعتبرنا تلك القوانين من حيث نسبتها الى حالة البلاد الممتنع بهذه المزية الكبرى والاحوال  
 الخاصة به كذلك ترتيب المحاكم في بلاد الانكليز جدير بالذكرو المدح بالنسبة الى احوالها من بعض  
 الاصول الاساسية كملانية المرافعات وحضور العدول في المسائل السياسية وحرية المطبوعات  
 والحق في البقاء خارج الحبس حتى يصدر الحكم بالضمنان وحرية الاجتماع والعرض وبعض  
 قوانين آخر مما هو عماد الحرية العمومية والشخصية وهذا القسم مرتبط بالقوانين الاساسية  
 ارتباطا عظيما وتلك قاعدة جلية في قوانين الامة الانكليزية لاهميتها الانها جرم من مائة  
 بالنسبة لبقية قوانين هذه البلاد ومع ذلك فالناظر في حال الامة يرى احترامها للقوانين الاساسية  
 عمدا بالطبع الى بقية القوانين فان خير ساعد على احتمال الضرر ولا يدخل في فكر شخص  
 أن الامة التي أبلغت هذه القوانين الى حد الكمال تكون قد غفلت عن البقية فتركتها رديئة  
 وهكذا يتخلق في الناس وهم طبيعي عيّلهم الى التسكع بمجموع القوانين اذا اعتبروا العظيم  
 لا يجمعان مع الاحتمار ومتى ثبت لدى الامة حسن هذا القانون وكاله امتنعت عن الدخول في كل  
 بحث نتيجته تحقير البقية اذ لا يصدق العقل ان القانون المدني والقانون الجنائي عند الامة التي  
 قانونها الاساسي على جميع قوانين الامم ليس الامم لاجتماع اخلاط وأموار متناقضة ونتائج بغير مقدمات  
 ولا يسلم امر وان المبادئ الحققة قد اختلطت بالفاسدة في قوانين هذه الامة انما تظهر هذه المضاربة  
 وتبين تلك المغايرة لمن تمن النظر ولكن لا ترد على أفكار العامة التي تميل الى التسكع بالاعجاب  
 المطلق وكثرة القوانين التي يبلغ مجموعها مكتبة لا يقدر على مطالعتها المجتهد في عشرينين فضيحة  
 تلك القوانين وكثرة عبارتها عن غلاف من الخفا يحجبها عن اللوم والاعتراض كما قال احد قضاة  
 الانكليز خدام القانون المعبد يريد بذلك مدح هذا القانون بتشعب فروعه وتشتت مبادئه وما  
 قال في الحقيقة الا بدم عظيم فان لم تصدق أيها القارئ فخر ب الأمر مع بعض المشتغلين بهذه



القوانين وتجبر على ذمها أمامهم ترميهم بجهلهم ويجهلون بخطأ تلك بقوله مستظهرا غلبك  
بـك ونك لم تطالع تلك القوانين ولم تحط بمجموعها ولا تيسر للمرء أن يحكم على فرع منفصل عن  
المجموع إذا لكل داخل تحت مذهب واحد فان انتزعت من هذه السلسلة حلقة واحدة فقد  
قطعتها

قد تألفت القوانين الانكليزية من جملة قوانين جاء بعضها على اثر بعض وهي تنقسم الى قسمين  
الاوامر والقانون العمومي أي العادة أما الاوامر فهي القوانين التي أصدرتها القوة التقنينية  
فحررتها بكل دقة واعتناء ولا حظت في وضعها أحوال بلاد الانكليز ومنافعها بفحاشات موافقة لها  
ولذلك لن تؤثر في رغد البلاد الاخرى التي استولت عليها الدولة البريطانية وكانت غائبة عن الذهن  
أيام وضع تلك القوانين وأما القانون العمومي أي القانون الغير المكتوب الناتج عن العوائد  
فتجسست فيه المبادئ الصادقة النقية باضدادها وتجتمع السفطة بالهذيان والخلط في الاحكام  
فلا يصدق الانسان بان واضع هذا القانون أراد به خیرأمة من الامم أيا كانت

كم من عيب في القانون الجنائي فهو خال من الترتيب مجرد عن الجامعة بين قواعده لا تجد فيه لاقسام  
أغلب الجرائم أسماء مخصوصة وترى بعكس ذلك حدودا وتعاريف لا موطئ لرجل فيها أسماء  
خصوصية تغني عنها ولا عقاب فيه على كثير من الاعمال المضرة ويعاقب على كثير من الاعمال التي  
ليس لها ضرر محسوس قد أهملت فيه بالمرة قواعد التناسب بين العقوبة والجريمة سواء اختياريه  
لانواع العقوبات فصار لارابطة بينها وبين الجرائم وافرط بل يذرف استعمال تلك العقوبة التي  
لا تقبل الانقسام وليست متساوية بالنسبة لجميع الناس وليست مفيدة ولا تخيل اليها الامنة  
ولا تقبل التعويض وهي الاعداد يكاد المطلاع ان لا يرى فيه التفاتا الى قواعد عدم وجوب  
العقاب في بعض الاحوال ولا نظرا في اسباب التشديد أو دواعي التخفيف أو بواعث العذر أو قاعدة  
مستقرة أو مبدأ حقيقيا تقدر بواسطته صفة المكافأة أو التعويض وقيمتها

لوسألت أحد مقنني الانكليز عن صحة قاعدة كلما عظم الجرم ضعف دوا المصائب به لا جابلك من غير  
شك انهم اظالمه وانهم امن قبيل القول الهراء وضعت لامة اهلها كلها من الجهال فهي تشبه تلك  
الصور التي تشخص فيها الامور على عكس حقيقتها نسبة للاطلاق كما يشخص الخنزير وهو يشوى  
الطباخ والسارق وهو يشق القاضي ومع ذلك فان هذه القاعدة موجودة في كثير من الاحوال  
في قانون الانكليز العام لذلك اذا قار الرجل عين أخيه كان للمصاب حق التعويض فان اضاع له  
الاثنين فلا تعويض لان الذي يؤخذ من المجرم ملك للخرينة لا للمصاب وان قتل زيد جيو انابكر  
لزم بقمته فان قتل ابنه فلا تعويض لان التعويض يأخذ غير ولي الدم وان احرق البيت



نظرا ان كان الحريق قضاء وقد راق لصاحبه الحق في التعويض وان كان يفعل فاعل ٤٤ فلا تعويض  
بل اذا وجد عند المجرم مال صادرة الحكومة فيه منزلة فيها وزجعا عطته بعد ذلك لرجل لم يصب  
بشيء أصلا ومن المحامين من يذهب الى ان ذلك كله سواء يقولون حيث ان هناك تعويضا فقد  
وقت العبدالة واجبها وليس من المأمور ان ينال ذلك التعويض زيد أو عمرو واني أرى مكافأة  
هؤلاء المذكرين على أعمالهم في القضاء يجب ان تكون دفع ما يشترطون عليه مع أرباب الدعاوى  
الى الخزينة العمومية والامريسيان

أما اختلاف طرق المرافعات امام المحاكم وطول مدتها وتعدد اجراءاتها وما يوجد في طريقها من  
العقبات والعوائق وما تستلزمه من الرسوم القادحة فذلك موضوع آخر يتعذر علينا ان نبين  
مفصلاته نعم ان استقامة قضاء الانكليز وحرية ضمايرهم منزلة عن كل ريب خالية عن كل  
عيب الا ان المرافعات ليست بسيطة ولا ظاهرة ولا مختصرة وهي الامور التي يجب على المقتن  
ملاحظتها بنوع أخص

ولكي أبين حالة المرافعات الانكليزية أضرب لك المثل الاتي

جاء رجل الى وقال لي ولداي في نزاع على العوبة فالتكبير تناولها وزعم ان أخاه اعطاها اليه والصغير  
ينكر ذلك فما أصنع لا وفق بينهما واصل الى حقيقة الامر فأجيبه الامر مهم يستلزم الاعتناء  
فيه غصب وكذب واني أتصمك ان تتأمل الى المنازعة جيدا وان لا تذهب فيها بالخفة والطيش  
واحد من طلب ولدك امامك واستنطاقهما بحضور بعضهما واستجواب الشهود على اثر ذلك  
فوروا والتجمل بالحكم بل افعل بان تأمر الصغير ان يكتب شكواه من أخيه ويوجه اليه جميع  
الاسئلة التي تعين له من دون ان تخاطبه أو تخاطب أخاه أو تسمع لهم ما بالكلم معك ثم أعط الى  
الآخر زمنا لا تقا يحضر فيه أجوبته فقدر له أولا ستة أسابيع في المرة الاولى ثم ثمرا ثم ثلاثة  
أسابيع ثم خمسة عشر يوما فان كانت أجوبته خارجة عن الموضوع فاتبع الطريقة بعينها وامنع  
الشاكى مواعيد كما تقدم ليتمكن فيهما من وضع أسئلة جديدة لأخيه على حسب ما يظهر له من  
أجوبته ثم صرح للمسؤل بزمان يجب فيه كما فعلت معه في المرة الاولى وقد يجوز ان الكبير يريد  
حكاية حاله وتوجيه بعض أسئلة لأخيه وله الحق في ذلك فيجب عليك اجابة سؤله فاذا وصلت  
القضية الى هذا الحد وتم التحقيق والكتابة على هذا النمط فطالع الاوراق أو اطلب من أحد الناس  
أن يستخير من العائلة عن معلوماتها في الواقعة متجنبيا في كل ذلك ان تخاطب ولدك فاذا بلغك  
صاحبك نتيجة ما كلفته به فقدم يأت القضية للحكم فيها نعم ان في خلال تلك المدة يكون ولدك قد  
صرف اقيمة عن الالعوبة في مشترى الاقلام والورق ويكون أثر الواقعة قد انمحي من الفكر وولدك

تدري في فن الكذب والمشغبة وضاع عليك وعلى أولادك وصاحبك زمن طويل وتحزب جميع من في البيت الى الصغير أو الى الكبير منهم - ما يتمكن الشقاق بينهما الا انك تكون قد اكتشفت الحقيقة وأظهرت أهمية المنازعة عندك فيعود ولدك الى المصالحة ولست أدري بعد ان يسمع مني الرجل هذه النصيحة ان كان يراني من العقلاء أو من المجانين الا اني أدري بانني قد بسطت سير قضية امام المحكمة من دون مغالاة ولا تغيير ومع ذلك لم أدخل في المسائل الفرعية التي تعرض غالباً في الدعاوى فتعيق سيرها أكثر مما سبق ولم أذكر اللفاظ الفنية التي هي سر من الاسرار بالنسبة لغير المستغلين بالقانون واعلم أيضاً ان الامة أكبر من العائلة فانا أطلب من احزاب هذه الطريقة ان يبينوا الى السبب الذي أوجب ان طرق المحاكمات التي تؤدي الى الغاية المقصودة من العدالة المستعمله في العائلة الخصوصية لا تصلح لاستعمالها في الامة بتمامها وان لم أكن من المهجين بهيئة المحاكمات امام قضاة الشريعة الاسلامية أراها أشبه بكيفية محاكمات الرجل لافراد عائلته وأبعد عن الطريقة التي وضعها

ومن الغريب الذي لا يكاد أحيد صدق به ان هذه الترهات ليست من بقايا زمن التوحش وانما هي نتيجة تأنيق العصر الحالية فانا لا نزال نرى في التاريخ زمناً كان فيه لقاضي الانكيز الحق في الحكم بسرعة فكان كل متخاصم مستعداً الى الجواب والسؤال أمام القاضي وكان عدداً الهامين اذا ذلك قليل ولا نبابة ولا رسوم الا بعد معرفة من يقوم بدفعها فلم تترك هذه الكيفيات البسيطة النقية ولم تتبع في البلاد التي أنشئت فيها المحاكم حديثاً ان ذالشيء يحجب

### (الفصل الرابع)

#### (تأثير الزمان)

نفرض ان أحسن القوانين الممكنة بالنسبة لبلد من البلاد قد وجدت فيما حلالاً ثم نبصت هل هذه القوانين أحسن ما يمكن وضعه أيضاً بالنسبة للزمن المستقبلي ومعلوم ان هاتين المسألتين من قبيل النظريات فقط لان الزمنين ليسا داخلين تحت سلطتنا الا أنه اذا توصلنا الى معرفة بعض الافكار السليمة في هذا الموضوع وعربما ساعدتنا على الاحتراز من الخطأ في العمل فن النافع اذن أن نجري البحث في هذه المسئلة

ليس الزمان شياً في حد ذاته فتأثيره اذن عبارة عن تأثير الاسباب الطبيعية أو الادبية اما اختلاف الاسباب الطبيعية المحضة فغير مهم على الدوام فيجوز ان تتغير الارض بتأثير المياه أو النار أو يصنع الانسان كالوصفات مستتعة جففت أو جافة فأغرقت بالماء أو انفصلت بحيث يزيات عن

الأرض أو اندكت قم الجبال مجرد ثقليها الطبيعي أو تكونت جزاً ترقى بمصب الأنهار أو عقدت وفات  
البراكين كذلك جزر البحر ومدى ما أحدث تأثيراً في الشواطئ إلا أن هذه التقلبات لا تغير طبيعة  
القوانين ولا تحدث جراثيم جديدة. غاية ما ينتج عنها بعض تعديلات في اللوائح الخصوصية لكي  
تطابق تلك الأحوال الجديدة

والحال كذلك بالنسبة للأقليم وتاج الحيوان أو النبات فنشاهد أن كمية الحرارة المنتشرة على وجه  
الأرض تتغير في بعض الجهات سواء كان ذلك بسبب الزراعة والناسل أو بسبب أسباب أخرى غير معلومة  
تماماً ونرى المناطق المحترقة تتعدل والأقاليم الباردة تصير حارة نوعاً بلا شك فقد نقلت نباتات من  
أمريكا إلى أوروبا ويتبع هذا التغيير تغيير المزروعات وذلك يستلزم تغييراً في القانون إلا أنه يرجع إلى  
شيء يسير كالذي ذكرناه سابقاً بالنسبة للأحوال المحلية

أما تغيير الأسباب الأدبية فهو أكثر من ذلك جداً لأن الأمم التي تنورت أفكارها وتهذبت طباعها  
لم تصل إلى ذلك إلا بعد أن مرت بآزمان الخشنة والتوحش فكانت أخلاقها وحشية قاسية  
وديانها غامرة مفرجة تنحصر في بعض ترهات منقطعة الصلات مع الأمم الأخرى كما قلت صلوات  
الأفكار بينها وبين بعضها وكانت القوانين بنسبة الأمة حتى أن أعظمها مما تحدث به القدماء  
لا تبلغ شأواً من تخالفة اليوم مثلاً للكمال فنرى على الأخص قوانين الهنود مخشوة بتقييدات لا فائدة  
فيها وأعمال دقيقة جداً ونسيان لأمور مهمة ولو خير الرجل العاقل لما رغب أن يعيش تحت لوله هذه  
القوانين وأكبر رجال الحكومات توجه إلى أيامنا هذه قادر على وضع قانون أحسن وأرقى من  
قوانين روما وغيره

ومع ذلك فإننا نرى تلك القوانين كانت موافقة لتلك الأمم الخشنة لأنها ما كانت تطبق قانوناً  
أكمل ولو فرضنا أن رجلاً ذابصيرة أراد أن يسن لهم ما تخيله مثلاً للكمال من القوانين لما جاء  
ملائمة لطباعهم وأفكارهم وعوائدهم وأخلاقهم وعليه فالعيوب التي نراها في تلك القوانين  
تدل على أن المقتن انما اضطر إلى وضع قوانين بها ليصطلح مع أوهام الأمم ومن ذلك نستنتج أن  
أحسن قوانيننا اليوم لا يمكن أن تكون كذلك في الأزمان السابقة

### (الفقرة الأولى - نظرة في الماضي)

هل أحسن قانون ممكن في الحال يمكن أنه كان أحسن قانون ممكن في الماضي  
انقسم أصحاب النقي إلى قسمين فمنهم من قال بعدم وجوب الإصلاح والتنقيح لكونهم من  
الكسالى أو الجبناء أو لأسباب أخرى أخف من ذلك فحفظهم فيما بهم أعد على عدم حركتهم  
لذلك يشهدون الأذهان لكي يتزعوا من حسن قانون يعرض عليهم اعتراضاً قوياً بوجهونه على



مريد وضعه ويقولون ان المؤلف وهام أو مجنون يخشى منه ولو تأملنا في برهانهم لما وجدناه الامر كما من القاطب متناقضة ومع ذلك فقليل من الناس يقدر على التمعن واطالة النظر في الترهات التي تلبس ثوب الاقضية في الاحكام فمن المستحسن ان تطبيق هذا الدليل القاسد على قوانين الزمن الماضي حتى تعود الافكار على الخطا ويمكن نقل ذلك الى القوانين الحالية وليست هذه أول مرة اقترع السفسطائيون فيها من قدم الشيء ما يستولون به على الافكار والقسم الثاني هم الذين يدافعون عن الديانات الكاذبة الحالية من المعنى التي كان لها دخل في بعض أجزاء التقنين.

فان جاء رجل غير مسيحي الى بلاد الانكليز وكان ذاعقل وتفكر ومكث فيها عددا من السنين لانذهل من آثار حكومة تلك البلاد وأعجب كثيرا بحرية الديانات وحرية الاشخاص وتقدم المعارف والعلوم والصناعة ثم لا يلبث ان يرى في تلك القوانين الوضعية حكمة أرقى من حكمة قوانينه المعزولة لاله فاذا فرضنا انه لم يتخلع عن أوهام طفولته رأينا ميلا الى الهر بعمن الوقوع في ذم شريعة ديانته فيلتبس له سبيلا يخرج منه ويذهب الى أنه لاحق على مشرع تلك الشرائع ويرمي الامة بالجهالة والتوحش والفساد وميلها الى عبادة الاصنام والاونان ثم يقول انها في ذلك كانت كالحيوان الشارد فلا بد له من معاملة قاسية حتى تذله فاذا همدأ خاطره واستكن ضميره من هذه الجهة العمومية اعترف بعد ذلك بان هذا القوانين كانت رديئة من بعض الوجوه ولكنه يناضل عنها من وجوه أخرى ويرغم انها أحسن القوانين الممكنة فيدعي انها ربما كانت رديئة علما ولكنها كانت حسنة عملا ويتجهها بالنسبة لامة أخرى لكنه يستحسنها في الامة التي وضعت لها وبالجملة يذهب الى ان ظاهرها فيج وباطنها حسن.

وهذا الدليل إذا اقتصر المطلاع عليه على فهم ألفاظه بعناها العام أما اذا نظر فيه نظرا مدقق وأخذ يطبقه على المسائل والوقائع ترى الخيرة قد علمت ذلك المتدين وانكشف له ان ما قام بذممه صكان خيالا فقط هب ان الامة بانغت من الوهم والحسونة مبلغا عظيما فافتدتها في وجود أعظم الجرائم مستورة في القانون ولا عقاب عليها وما منقعهما من ايقاع أكبر العقوبات على جرائم لم تقع الا في الخيال وما نفعها في ترك قواعد التشديد وأصول التخفيف ومبادئ الاعذار وترك المحاكمات هدران تلعب بها أيدي الهوى كيف شامت واعانت الامة بالتضييق عليهم في كل أمر والزامها باجبات عقيمة وفروض مجدية والحكم عليهم بالبقاء في الجهل والاستعباد السياسي ومنعها من التقدم الى أي نحو كان يجعل جميع قوانينها وادخال جميع عوائدها في شرائع يزعمون أنها أتت من خالق السموات وان الامة لا تيسر لها ان تنقحها أو تعدلها الا اذا ارتكبت جرما في حق الخالق

سبحانه وتعالى (١) فلا شيء سبب لم يتظر المقتن إلى حال الأمة في المستقبل يوم أن تتقدم في المدنية وترقى في الحضارة ولم يترك لها سبيلا في تهذيب قانونهم وتخفيف عقوباتها فهل جهل الأمة سبب في عقوبتها على ما لا عقوبة عليه بالطبع هل جهل الأمة سبب في عقوبتها من غير اختيار لنوع العقوبة ومن غير بيان نقدرها هل جهل الأمة سبب في عدم تحديد الحقوق وتعيين الواجبات وتقييد السلطة هل جهل الأمة سبب في ترك القانون المدني ناقصا كما ترك قانون الجنائيات إن قيل بأن التعاريف والحدود والقيود التي نطلبها كانت تستلزم معارف لم توجد في ذلك الحين عند الأمة فكان يتعذر على المقتن ادخالها في أذهانهم فهذا الجواب لا يثبت كثيرا لأننا لو تأملنا في ذلك القانون لوجدناه يحتوي على أصول تصلح للتفريع عن الأمة

نسبوا إلى سولون أنه قال بأن قوانينه كانت أحسن القوانين بل أحسن من كل قانون يمكن لأهل آتينا وضعه وهو قول يستند عليه المقتنون الذين يؤخرون تنقيح القوانين ولكننا نشك بأن سولون مهما بلغت درجة تنويره بين اليونانيين كان قادرا على وضع أحسن القوانين الممكنة فلا نرى أبدا من فلاسفة اليونانيين معرفة مبادئ التقنين الحقة ولم يقيم عندنا دليل بأن سولون كان أرقى في التنوير من غيره إذ لو كان كذلك لظهرت معارفه في بعض من تخرج عليه ونحلف لنا ذلك الأثر الذي زعموا أنه مثال الكمال لينسخ الناس على منواله من بعده وليكون مجد الأسماء

ومع ذلك ربما كانت كلمة سولون حقة من بعض الوجوه أعني من حيث القسم المتعلق بأساس الحكومة من شرائعه لأن مبادئ أساس الحكومات قابلة للتغيير والتبديل ويتدخل فيها الاختيار الشخصي أكثر من القانون المدني والقانون الجنائي فهي تتعلق بعوائد الأمة ومصباح آمالها ومرعى خوفها ومن المحتمل أن سكان آتينا الذين تعودوا على القسوة والغيرة الناشئة عن الحكومات الديمقراطية ما كان يمكنهم أن يعيشوا سعداء تحت حكومة تشابه شكلا لحكومة القديسين وغيرهم من جمهوريات إيطاليا واليونان وهذه الأشكال الأساسية قابلة للتغيير من غير تدخل بالمنفعة العمومية على أن ذلك لا يفيد إلا أن أحسن القوانين التي وضعت عند أمة متوحشة تقرها كآلة آتينا لا يمكن مراعاتها ولا تنجح آثارا حسنة إلا عند أمة متقدمة لكن لا يؤخذ من أن القوانين الناقصة تطاع وتنتج أحسن من القوانين الكاملة ويجوز أن ~~سكان~~ آتينا العزيم بأوامرهم ربما رفضوا قانونا أحسن من الذي وضع لهم ولكن ليس من المحتمل أن قانونا أقل

(١) هذا كله في غير شريعة الاسلام اما هي فعلى أتم قانون وأعدلته فلا تقبل تنقيحا ولا تعديلا كما يشهد بذلك من تنور قلبه وعقله

درجة منه كان يفيدهم أكثر لذلك كانت كلمة سولون تدل على أسف لا على اختيار فكانه يقصد  
بالمثل لا وضع قاعدة تسير الناس من بعده عليها

### (الفقرة الثانية - نظرة في المستقبل)

هل أحسن قانون ممكن في الحال يجوز أن يكون كذلك في المستقبل  
من المسائل المعضلة معرفة ما إذا كان الإنسان قد وصل - حد الكمال الذهني الثابت في علم التقنين  
أو أن التقدم غير محدود أمام فكره فيكون قانونه الذي يراه اليوم مكملًا ناقصًا في عين خالفه كما يرى  
هو هذا النقص في قانون السلف

قال مؤلف كتاب (النعم العام) إن حالة الإنسان تحسن منذ بدء الوجود إلى يومنا هذا وعلى  
الأقل هو في هذا القرن أحسن منه في القرون الماضية ومن المظنون تحسنه في المستقبل أيضا  
ونظرف الدكتور (بريستلي) في أمانيه فذهب إلى أن الإنسان سينال درجة من السعادة لا يتصورها  
العقل في هذا الحين فتقدم المعارف وتهذيب الاخلاق وتتيقن القوانين تفتح أبوابا جديدة  
للسعادة وتعمد جميع المصائب والآلام على التقريب

ولو نظرنا إلى هذه الامنية المستقبلة من حيث ظاهرها لوجدناها من قبيل التخييلات الشعرية أو من  
أفكار القوم الذين عاشوا أيام طفولية النوع الانساني ان كان كذلك فتقديم احتمال السعادة  
ليشتغل بها التخييل واحداث الامل لتنبهت عنه الاعمال أولى من فتح باب اليأس والقنوط الذي  
يثبط الهم ويثني العزائم لكن اذا كان المقصود البحث في مسائل مثل التي نحن بصدد ها فلا ينبغي  
تشويه العقل بالاهام

ولقد يتعذر الوقوف على سبب صحيح تبني عليه الحكماء أمانيهم في حصول كمال مستقبل لا يمكن  
لرجال اليوم تصوره فالفاظ الموضوع معارضة لنا جميعها وليس هنالك سر مكتوم عنا ورجال الغد  
الذين يتصورهم أولئك الحكماء سيخلقون كما خلقنا من طبيعة واحدة ويعيشون في الاقاليم التي  
عشنا فيها ولن يختلفوا عنا في الحواس ويكتشفهم ما يحيط بنا من الاشياء والموجودات وما آخذ  
لذاتهم ومصادر آلامهم واحدة عندنا وعندهم ونحن نعرف أرقى رتبة في الذات وأشد درجة في  
الآلام مما يسهل الإنسان التمتع به أو احتماله فان خلق له حس زائد عن حواسنا فقد سقط اعتراضنا  
الأنه في هذه الحالة لا يكون هو رجل موضوعنا بل يكون ذاتا أرقى في الخلقة من الإنسان وعليه  
فلا نرى كيف أن تحسين القوانين وتقدم الامم في المعارف يحدث في الإنسان ملكات جديدة فعلى  
من أراد اثبات الامكان في حصول سعادة غير متناهية أن يبين لنا طريق ذلك التأثير وعندى أنه  
لا يتيسر للإنسان الحكم بان القوانين بلغت حد كمالها والناس أقصى سعادتها المتعلقة بهذه القوانين



الاذا بطلت الجرائم الفظيعة وتنوسيت ومحى من جداولها ما كان مبنيا على حصول ضرر ظاني  
وتخلدت واجبات كل امرئ وتبينت - تنوكة المدنية بحيث لم يعد هناك محل للتقاضى على نزاع  
قانونى وتسبلت طرق المرافعات بحيث ان المنازعات التى تعرض بين الافراد فى منافعهم تنتهى  
بطرق سهلة وبأقل رسوم ممكنة وتقل أشغال دوائر القضاء فلا تستغل على الدوام وان قمت فى  
جميع الايام وألقت جنود الامم سلاحها ورجعت الى أوطانها بمقتضى المعاهدات لا بحكم الضعف  
العام وعدم احتمال هذه الحال فتقل ضرائبها ولا يدفع الناس منها الا يسيرا وصارت التجارة حرة  
بحيث لا يعطى للواحد عمل يجوز اشتراك كثيرين فيه وتخلص من الرسوم الفادحة والمفاضلات  
الخصوصية ومنع الدخول أو الخروج الذى يعوق سيرها الطبيعى وقالت الصناعات المحتاجة الى  
الحرية حفظها منها وحصلت فروعها الضعيفة ما هي منتقرة اليه من المدد والمساعدة وكل وضع  
القانون الاساسى فانقسمت حقوق القابضين على زمام السلطة وواجباتهم بينهم على الوجه  
الاكمل وتم تهيئة الامة للطاعة والانقياد حتى يصير الرغد والهناء الناشئان عن الاسباب المتقدم  
ذكرها فى مأمن من الخطر ويعود القانون الذى هو قاعدة سير الناس موجزا واضحا مفهوما  
لا عوجاج فى نصوصه معلوما للجميع تلك هي السعادة العظمى وهى ترجع مع ذلك الى زوال  
قسم من الالم بجميع أنواعه مما خلق المرء خاضعا بالطبع لسلطانه والزيادة فى السعادة التى تنجم على  
ذلك عظيمة تكفى لاستنهاض ذوى الفضل الى السعى فى سبيل هذا الكمال المفتوح أمامنا ولكن  
ليس شئ من ذلك مجهول لنا أو مستورا عنا بل كانه تدركه أفكارنا ويحيط به التصور الانسانى

وما زاد على ذلك فهو من قبيل الوهم والخيال قاله سعادة التامة تدخل فى قسم الحكمة الوهمى كعلم  
الطب الباحث عن دواء عام وعلم الكيمياء الباحث عن طريقة تحويل المعادن الى بعضها فان تزال  
النار فى زمان الكمال الاعظم تحرق ما وقعت عليه والريح تغرق السفن فى البحار والانسان هدفا  
لعوارض الطبيعة ومصائب الوجود يغشاها التقوض ويأتيه الاجل وغاية ما فى الامكان تقليل  
الشهوات المضرة لاستئصالها فواهب الطبيعة المختلفة غير المساوية تولد نيران الغيرة فى النفوس  
على الدوام ولن يتفك تعارض المنافع فلن ينتهى الخصام وان تعدد الاحقاد ولن يبرح المرء  
يشترى الاذنب بالآلام والتمتع بالحرام ولن يخرج السواد الاعظم عن عمل شاق أو خدمة  
يومية أو حالة تقرب من الفاقة ويدوم اشتراك الكبير والصغير فى رغبة يعز عليهم ما نوالها وميل  
تعبس مغالبته اذا لآمن المتبادل لا يثبت الا اذا امتنع كل انسان قهرا عما يضرب بحقوق غيره  
القانونية فهب ان القانون بلغ حدا اعتداله ووصل الى أقصى كماله أليس هو على الدوام مبنيا على  
التقييد والتحديد والتقييد مهم ما عظمت قوائمه هو هو ألم يصيب المرء مباشرة

وقد يكون الكمال غير متناه بالنظر الى بعض الامور فقد لا يسع التأمل أن يضع حداً لتقديم الفكر في صناعة الشعر وقنون الادب وعلامه كالنصوير والموسيقى وغيرهما ولكن من المحتمل أن ينابيع الخلد يد تنضب وأنه كلما ترقهت معدات الذات اشتدت أنفة الذوق فيها

وعرض الحال على هذه الكيفية أولى من المغالاة التي يغتري بها السامع فيمتلي أملا ورجاء ثم لا يلبث أن تنقر عزيمته ويدركه اليأس كأن المبالغ قد كذب عليه في الاخبار ووعد به نوال سعادة لا حقيقة لها فلندع اذن ما لا يمكن بما يمكن وبحال الامكان فسيح لدى الفكر الرفيع لكنه صعب على أعظم الاخلاق دماثة وكلا فلا يسعنا أبداً أن نجعل هذه الحياة الدنيا مقام سعادة تامة وجنة نعيم كاملة لانها اذا بلغت حد كمالها الممكن لا تصير على حسب أفكار الاسبغياتنا ولكن هذا البستان يكون مقاماتنا النفوس فيه وهو أحسن من تلك الغابات المتوحشة التي ضل المرء فيها زناطويلا

والله كان يلزم أن أخوض في هذا الموضوع وأتى بهذا البيان لأبين أنه في الامكان وصول الحكومات الى درجة حتى في الكمال وان يصل الناس الى الوقوف على موضوع التشريع وقوا محققا الا اذا فهم وامبدأ المنفعة الا كبحق فهمهم وميزوه عن ذينك الاصلين الباطلين اللذين وجدوا معه على الدوام وتبين أنهم بواسطته الغرض الذي يجب أن تسعى نفوسهم لنواله وظهبرت لهم وسائل الحصول عليه واستحضروا جميع معدات التقنين ورتبوا أصوله الاساسية وقواعده الاصولية فان حصلنا هذه الاشياء كما يرغب الحكما بطل قولهم بأن الكمال محال بل الكمال يكون حينئذ قد أتى مقاليد بين يدي صاحب الفكر والتدبر ويكون الانسان قدأ حاط بدائرة اتساعه نعم لا يتيسر لموجود أن يصل الى تلك البقاع الموعودة ولكن من أحاط بهذا المجموع ذي الشأن الرفيع يلذ كما كان يلزم موسى (عليه السلام) حيث خرج من الصحراء وصعد الى قمة الجبل فانكشفت له محاسن الاقاليم التي كان افتتح طريقها

## (نظرة عامة - في مجموع القوانين)

قال المترجم الفرنسي كان المؤلف يعتبر هذا القسم دليلاً اتخذته مرشدته في تأليف موضوعه وكان يراه قلباً للاتساع غير لائق بأن ينشر بين الناس وفي الواقع لم أجدين خطيده في بعض الفصول الا فقرات صغيرة وجد اول فقط ولكن الطريق كان مسلو كاظاهرا فلم أخضع من الحيادة عن الغرض المقصود واقدرايت من حسن الترتيب وجوب البدء بما يقف القارئ منه على مجموع هذا العلم كي يرى تقسيماته العمومية ومواقع اجتماع مبادئه وأصوله وأما كن تفرقها لكي يتمكن من التحير في فن التقنين

ولذلك جاء تقسيم الجرائم التي سيكون مقدمة بسيطة في بسط الكلام على أصول الآداب والتقنين في محله اللائق به ولكنني لم أقدم على اطالة التدقيق والتطس بل لزممت الشاطئ خوفاً من الفرق

ولم أزل الحكماء المتقدمين وذوي التأمل يحنوا في هذا التقسيم القانوني الذي هو أشبه بفن تخطيط الارض فهو موضوع لا أثر للناس فيه حتى الآن وسيتري شرحاً بسيطاً نوره على ظلام ذلك الموضوع في الزمن السابق

ومن الظاهر أن كتاباً موضوعه الترتيب والتقسيم ليس كتاباً للتساية والتريض وأحسن شيء يتحلى به هذا الكتاب هو التحقيق في التقرير والظهور في التعبير ومن أراد أن يدخل عليه تنقيحاً في العبارة عما لا يحسنه الموضوع فهو ذو ذوق سقيم ومن لم يكن ميالاً بالطبع أو ملزماً بحسب واجبه على مطالعة علم التقنين والقوانين ليس له أن يقف عنده هذا الكتاب فليس ذلك لازماً له والقارئ بعد أن يطلع على الكتاب تماماً يرجع الى هذا الترتيب والتقسيم الذي ستعرضه عليه بمنفعة أشد وفائدة أكبر

## (الفصل الاول)

### (تقسيم عام)

مجموع القوانين أشبه شيء بغاية فسيحة كلما اختلفها الانسان ازداد علمها بما فيها ولكي يتمكن الانسان من تحرير ذلك المجموع على ما يجب له من الكمال ينبغي أن يعرف جميع الاجزاء التي يتألف منها وأن يعرف كل جزء منها على حدته ويقف على النسبة التي تجمع بينه وبين غيره وذلك يحصل عندما يتطرق في هذا المجموع ويقسمه الى قسمين بحيث ان جميع مسائله تدخل في أحدهما ولا يوجد بعضها فيهما معاً وهذه هي الحالة التي يكون التقسيم فيها كاملاً

(التقسيمات)



### (التقسيمات المستعملة)

(أولاً) - ينقسم القانون الى القانون الداخلى وقانون حقوق الامم  
فالاول هو علم الحقوق الملى الذى يسمى باسم البلد الموضوع له فيقال القانون الفرنساوى والقانون  
الجرمانى وهكذا

ويتفرع عن هذا القانون الملى قسم يختص بسكان مدينة معينة أو اقليم معين أو خط مخصوص  
ويسمى باسم القانون المحلى

والقسم الثانى هو الذى يحدد المعاملات المتبادلة بين المالك والامم ويسمى علم حقوق الامم وهذا  
التقسيم تام الا أن أجزائه غير متساوية ولا منفصلة عن بعضها تماماً

(ثانياً) - ينقسم القانون الى جنائى ومدنى وقد نسوا ادخال قانون حقوق الامم فى هذا التقسيم  
حتى يكون كاملاً

(ثالثاً) - ينقسم القانون الى جنائى ومدنى وسياسى ولكى يميز القانون السياسى عن قانون  
حقوق الامم ينبغى أن يسمى بالقانون الاساسى كما فعل الانكليز وهذا التقسيم معيب لانه يجب أن  
يدخل النوع الثالث فى النوعين الاولين

(رابعاً) - ينقسم القانون الى مدنى أو سياسى والى دينى أو روحانى وهو تقسيم تام الا أنه غير  
متساوى الاجزاء وفروعه مختلفة مشتتة

(خامساً) - ينقسم القانون الى مدنى وحربى أو عسكري وهو تقسيم يدخل تحت القانون الداخلى  
واقظة مدنى التى توضع فى مقابل جنائى وروحانى أو دينى وسياسى وحربى لها أربع معان مختلفة  
تلبس ببعض اعلى الدوام وهى من أشد الالفاظ غموضاً وابهاماً فى علم التقنين

(سادساً) - ينقسم القانون الى مكتوب وغير مكتوب أو عادات  
يمكن أن يوجد القانون بهيئة كتاب أو فى صورة عادة والكتاب هو القانون المسطور وهو القانون  
الوضعى الحقيقى أما العادة فهى قانون تخمينى يؤخذ بطريق الاستنتاج من الاحكام السابقة التى  
أصدرها القضاة فى أحوال مشابهة للحالة المعروضة عليهم

(سابعاً) - ينقسم القانون الى طبيعى وتديرى أو اقتصادى والى سياسى ويقال انه يدخل فى هذا  
التقسيم واجبات المرءة فردا وواجباته بصفته فردا من أفراد العائلة وواجباته بصفته عضواً فى  
الهيئة الاجتماعية ولكنى ما رأيت رجلاً منقردا غير موجود فى هيئة اجتماعية وعلى فرض  
وجوده فمن أين تأتبه تلك القوانين وماهى القوانين الطبيعية التى لم يضعها أحد من الناس وكل  
واحد يفرضها على حسب رغبته وهواه وماهى تلك القوانين الاقتصادية ان لم تكن سياسية

وأرى ان هذه التقسيمات لا معنى لها فإلهام فيها أشبه بمن يقسم علم معرفة طبقات الارض الى  
أوهام والى علم معرفة طبائع الخيرو علم معرفة طبائع الحيوانات ومع ذلك فجميعهم ذهبوا الى هذه  
التقسيمات وفيهم الاعظم مثل دالمير وديدرو وأشرالاقتصاديين فليتأمل المطالع وليحكم على  
حالة العلم في ذلك الزمن

وقد انتزعوا أيضا من مجموع القوانين اجزاء عظيمة لا يرى الانسان لها مبدءا ثابتا في التقسيم ترجع  
اليه لان الافاظ التي وضعوها للدلالة عليها لا تقابل لها حتى يتيسر له ان يقف على بقية المادة  
المنقسمة كقولهم القانون البحري وقانون الشرطة والقانون المالي وقانون التدبير المدني وقانون  
المرافعات وغيرها وظاهر أن هذه الاجزاء غير بيّنة النسبة مع الاقسام العمومية ومكانها مجهول فيها  
كذلك قولهم القانون الجنائي غير محدد والمعنى لا نقسم من أقسام قانون العقوبات اذ لفظة  
جنائي تدل على نوع مخصوص من الجرائم يسمى بجناية وهو ما يقع في أحوال مخصوصة كزيادة  
الضرر وقبح الطريقة التي استعملها المجرم وسوء نيته وشدة عقوبته

### (تقسيمات جديدة)

التقسيمات الآتية اما جديدة أو انها لم تستعمل كثيرا أو أن العلماء لم ياتوا اليها وإن أذكرها لانها  
تفيد الموضوع بآنا وتسهل العمل كثيرا

(ثامنا) - قوانين الموضوع وقوانين الصورة أو الشكل وهذه الأخيرة هي قوانين المرافعات  
وسميتها بقوانين الشكل ليس لتمييزها عن القوانين الأصلية أي المتعلقة بالموضوع ومعلوم ان  
قوانين المرافعات لا توجد في الخارج أو في الذهن الا اذا وجدت القوانين الأصلية التي وضعت هي  
للمعاقبة عليها وهذه التسمية هي اللازمة في الحقيقة لهذين النوعين لان من عرف معنى هاتين  
التسميتين في كتب اللغة عرفه أيضا في التقنين

(تاسعا) - القوانين القاسرة والمعاقبة والقوانين الجاذبة المكافئة فالاولى تقوم بالعقوبات المبيّنة  
فيها والثانية تنبئ على المكافآت

(عاشرا) - القوانين التي تؤثر مباشرة والقوانين التي تؤثر بالواسطة فالاولى هي التي ينال الغرض  
منها باسم طريق ممكن من حيث ~~كونها~~ كونها تأمر بفعل العمل المراد أو تنهى عن مباشرة والثانية  
هي التي لا يتوصل الى الغرض المقصود منها الا باستعمال الطرق البعيدة وتطبيقها على أفعال غير  
المقصودة في الواقع مرتبطة بامن جهة ما فالنهي عن القتل لا يكتفي لا يقتل المخالف قانون يؤثر  
مباشرة في منع الناس عن القتل والنهي عن حمل السلاح قانون يؤثر بالواسطة في ذلك

(الحادي عشر) - القوانين العمومية والقوانين الخصوصية فالاولى هي التي يلجئ الناس فيها

منفعة واحدة أي تتساوى فيها منفعة كل فرد منهم . والثانية هي التي لا ينتفع منها مباشرة إلا قسم من الأمة أو طبقة معينة ولهذا التقسيم فائدة عملية كبيرة لكونه يسهل معرفة القوانين (الثاني عشر) - القوانين الدائمة والقوانين الوقية وهذه الأخيرة هي التي تنعدم من نفسها عند زوال الأمر الذي أوجب وضعها كالتى تختص بسير فرد من الناس وأغلب هذه القوانين يسمى لوائح وهي عبارة عن أوامر خصوصية تتغير حتمًا ولا تعلق إلا بأحوال معينة (الثالث عشر) - مجموع القوانين ومجموع الصور تكون الصورة جزأ من القانون متى أمر بها المقتن كالتصريحات والمحاضر والشهادات والعقود وما شابه ذلك وأكل هذه التقسيمات كلها هو الثالث الذى يقسم القانون إلى عقابي ومدنى وأساسى وهو أكثرها استعمالاً وأكثرها تداولاً وهو الذى سأتخذه محوراً أرجع إليه جميع الأجزاء أما الكتاب فى التقنين فقريقتان فريق يقصر ماداً القانون ثم يفسرها ويشرحها ويقارن بينها وبين بعضها مثل هينكس سيوس فى القوانين الرومانية وبلاكستون فى القوانين الانكليزية وفريق يشتغل بفن التقنين نفسه سواء كان ذلك بتبيانهم أصوله الأولية وألفاظه العمومية كالسلطة والحقوق والمستند والعقد والالتزام والجريمة وهكذا أو يبحثهم عن الأصول العمومية التى يجب ان تبنى القوانين عليها أو ينظرهم إلى شرائع بلاد مخصوص وبيان صححها من فاسدها وقلمنا نجد كتباً ممتازة فى هذا الموضوع وقد جفت كتب جروس سيوس وبوفاندرف وبورلاما كى هذه الصفات كلها وكان غرض موتسكيو من روح الشرائع وضع كتاب فنى وجرى ذلك فى مبدأ الكتاب لأنه صار فى أبوابه الأخيرة بحثاً عن سير القدماء حتى شبهوا كتابه بنهر مرقى أقاليم عظيمة وأخصبها ولكنه لم يصل إلى البحر بل ضاع فى الرمال وأما هوب وهارنجتون فاشتغلا بأصول القوانين الأساسية بطريقة عمومية إلا أنهم - ما نظرنا فى ذلك إلى الحاجات المحلية واقتصر بكاريا فى كتاب الجرائم والعقوبات على القسم الفلسفى فقط

## (الفصل الثانى)

(بيان الرابطة بين القوانين والجرائم والالتزامات والخدم)

كل نص فى القانون موضوعه إما جريمة أو حق أو التزام أو خدمة فينبغى إذن أن نفهم معنى هذه الألفاظ المعنوية ولذلك يلزمنا معرفة كيفية تولد هذه المدلولات وما يوجد بينها وبين بعضها من الروابط

ولنفرض زمناً كان الناس يوجدون فيه ولا علم لهم بالقانون ولا بالالتزامات أو بالجرائم أو بالحقوق ولم يكن موجوداً فى تلك الجمعية سوى الأشخاص والأشياء والأعمال فالأشخاص والأشياء



الذوات الحقيقية والاعمال لا توجد الا لحظة في زمان معين وتموت بمجرد وجودها الا ان لها أثرا يستمر بعدها ومن تلك الاعمال ما كانت سببا في مصائب عظيمة وتلك المصائب تتكرر اربابا للذات الذهن الى الحصول على الافكار الاولى في علمي الآداب والتقنين وتعرض الأقوياء الى ايقاف سير هذه الاعمال المضرة فاقاموها جرائم ثم أبرزوا ارادتهم من حيز القوة الى حيز الوجود وألبسوها علامة ظاهرية هي التنفيذ فسميت قانونا

وعلى هذا كان النهي عن أمر معين بواسطة وضع قانون يدل على ذلك النهي عبارة عن أن ذلك الامر جرمية وكان تأمين الاشخاص على حيازة مال كذا أو كذا عبارة عن منحهم حقوقا وكان أمرهم بالامتناع عن جميع الاعمال التي يتأتى منها ضرر لتلك الغير بحاله عبارة عن تكليفهم بالالتزامات وكان تكليفهم بإجراء عمل للمساعدة على ان لا يغيرهم لذة من اللذات عبارة عن التزامهم بخدمة من الخدم فدلالات القانون والجريمة والحقوق والالتزام والخدمة توجد حينئذ من الاصل سوية وبينها وبين بعضها ارتباط تام فلا يمكن فصلها وهذه المدلولات مؤلفة اثنان اثنان كبير بحيث ان الاقفاط التي وضعت لواحد منها يمكن ترجمتها بغيرها بمعنى ما وضع الآخر فنقول القانون يأمر زيدا بالانفاق على عمره وهو يكلف زيد بالتزام ويمنح عمره حقوقا في التعيش من زيد ويجعل الامتناع من قبله جرمية ويقهره على أداء خدمة لعمره وهي الاطعام وتقول نهاني القانون عن قتلك فهو يكلفني بالالتزام أن لا أقتلك ويمنحك حقاه وأن لا تقتل ويجعل الفعل الوجودي الذي آت به اذا قتلك جرمية ويكلفني بأن أقدم لك خدمة سلبية نهى امتناعي عن قتلك

ولا يمنح القانون حقامن الحقوق الا اذا أقام بعض الاعمال مقام الجرائم فان منح حقنا فانما ذلك يكون بوضعه بعض الاعمال التي تعوق التمتع بمزية هذا الحق بكونه جرائم واذن فتقسيم الحقوق يمكن ارجاعه الى تقسيم الجرائم

والجرائم اذا اختصت بفرد معين تنقسم الى أربعة أقسام نظرا الى الجهات الاربعية التي يصاب الانسان منها أولا الجرائم المضرة بالشخص ثانيا الجرائم المضرة بالشرع ثالثا الجرائم المضرة بالمال رابعا الجرائم المضرة بالصفة المدنية

فتقسم الحقوق كذلك الى أربعة أقسام وهي حق المرء في الامن على نفسه وحقه في الامن على شرفه وحقه في الامن على ماله وحقه في الامن على صفة المدنية

وعلى هذا فالتمييز بين الحقوق والجرائم اقل من تمييزها في الافكار مطلقا اذ لا يتصور الانسان حقامن الحقوق الا اذا تصور الجريمة التي تقابلها وكأني بالمقنن وهو مشرف على أعمال الناس على قدر استطاعته يحرم بعضهم او يأمر بعضهم بفعل بعضها ويمنع البعض من غير أمر به أو نهى عنه فبنيهم عن بعضها توجد الجرائم الوجودية وبأمرهم ببعضها توجد الجرائم العدمية ومعلوم

أن إيجاب جرمية وجودية عبارة عن إيجاب التزام بالامتناع عن عمل وإيجاب جرمية سلبية عبارة عن إيجاب التزام بعمل كذلك إيجاب جرمية وجودية عبارة عن إيجاب خدمة سلبية وهي الامتناع عن عمل مضر وإيجاب جرمية سلبية عبارة عن إيجاب خدمة وجودية وهي إتيان عمل مفيد ينتج من هذا أن إيجاب الجرائم إيجاب لالتزامات أو الخدم القسرية وإيجاب لالتزامات أو الخدم القسرية هو بعينه من الحقوق التي تقابلها

أما إهمال المقتن ببعض الأعمال بغير نهى أو أمر فإنه لا يوجب جرمية ولا التزام ولا خدمة قسرية إلا أنه يمنع الناس شبحه حق أو أنه يترك أهم القدرة التي كانت لهم قبل وضع القانون على فعل تلك الأعمال أو تركها كيفما يشاؤون فإن كان يوجد قانون سابق على قانون ذلك المقتن ينص على هذه الأعمال المهمة - ملة اليوم ينهى أو أمر وألغى المقتن قلنا بأن الحق الذي يعود للناس في استعمالها أو عدمه ممنوح لهم بمقتضى القانون أو أنه مردود عليهم والفرق في الحالتين هو أن هذا الحق المردود إنما أتى من فعل المقتن أما في الحالة الأولى فإنه كان موجوداً لإهماله من القانون وفي الحالة الجديدة يظهر كأن الإنسان إنما حاز هذا الحق بسلطة القانون فقط أما في الحالة الأولى فيتحيل أنه حازه بمقتضى القانون والطبيعة معاً فكان يحوزه بمقتضى الطبيعة من حيث أنه استعمال ملكة من ملكاته الطبيعية وكان يحوزه بمقتضى القانون من حيث أن المقتن كان يمكنه أن يحجر على هذه الأعمال نفسها

ومن جهة أخرى فإن القانون يمنع الناس حقاً مخصوصاً بالنظر إلى هذه الأعمال المهمة فيه وهو حق استعماله أو تركها بدون معارض ففي قدرة المرء أن ينتصب قائماً أو أن يجلس أو يدخل أو يخرج أو يأكل أو لا يأكل وهكذا وليس للقانون دخل في ذلك إلا أن الحق الذي له في هذا الاستعمال يأتيه من القانون لأنه هو الذي عد من الجرائم أن يمنعه الغير بالقوة عن فعل ما أراد

ها قد علمت النسبة بين هذه الذوات القانونية وهي القانون ونسبه باعتبارات مختلفة فتوجد بوجوده وتعدم بعدمه وذلك أمر بسيط في الفهم والمسائل الحسابية ليست أشد ظهوراً وأعظم ثبوتاً منه ولقد كان هذا البيان لازماً ليكون للإنسان فكر واضح في فهم القانون ومع ذلك لا يوجد شيء من هذا في أي كتاب من كتب التقنين إنما الموجود هو العكس فكلم من خطأ حصل في هذا الموضوع حتى تيسر لنا أن نرجو بأن منابع الخطأ قد نصبت

والفاظ الحقوق والالتزامات هي التي رفعت تلك الحجب المتكاثفة التي كانت تحجب النور عن الأفكار في فهم أصول القوانين حتى ذهلت الناس عن معرفة أصولها وتأهوا في التخيلات والمعاني وأخذوا يبحثون في هذه الفاظ كأنها ذوات أبدية لا تأتي من القانون بل هي التي توجد ولم يعتبروها أثر من آثار إرادة المقتن بل حسبوها آتية من حق وهمي وصفوه بالطبيعي أو بعلم حقوق الناس

واني أزيد على ما تقدم كلمة واحدة لا بين الأهمية التي للناس في فهم منشأ الحقوق والواجبات كما ينبغي فهي بنات القانون ولا يجوز أن نعارضه به بل الواجب أن نجعلها تابعة مثله إلى المنفعة العمومية

والجريمة هي الأساس الأول الذي يصلح لتفسير غير من المدلولات كالحقوق والالتزامات إذا الجريمة واضحة بنفسها لأنها تدل على صورة ذهنية يسهل إدراكها بالحواس وكل الناس يفهمونها من سمع لفظة جريمة تصور عملاً ينشأ عنه ألم ومن سمع لفظة عمل وجودي تصور اتجاهها إلى الحركة ومن سمع عملاً سلبياً تصور ركونا إلى السكون والجسم مقهر كالجسم ساكناً صورة من الصور ترسم في الذهن بالسهولة كذلك من الصور المدركة بالسهولة تخيل شخص جريح أو متألم بفعل من الأفعال والحال ليس كذلك بالنسبة للذوات الفرضية كالحقوق والالتزامات فلا يمكن تشخيصها بصورة ما إلا إذا جردناها عن مدلولها الذهني وطبقناها على أشياء حقيقية فنقول الحق في فعل العمل الفلاني والالتزام بفعل العمل الفلاني أو تركه وبقدرة تقريرها من مدلول الجريمة يسهل فهمها

### (الفصل الثالث)

#### (في الرابطة بين الجنائي والمدني)

جميع المؤلفين يقولون إن الفرق بينهما هو أن القانون المدني يحتوي على بيان الحقوق والالتزامات والقانون الجنائي يحتوي على بيان الجرائم والعقوبات ومن فهم ما قلناه في الفصل السابق يرى أن هذا التمييز فاسد لا يائنا أن إيجاد الحقوق والالتزامات هو بعينه إيجاد الجرائم وإيجاد الجريمة والحق المقابل لها موضوع قانون واحد فان قيل إن الحق الذي لك في أن أغذيك يتعلق بقسم مخصوص من القوانين يجب أن تسمى مدنية وإن الجريمة التي ارتكبتها إذا أهملت تغذيك تدخل تحت قسم آخر من القوانين يجب أن نسميها جنائية كان ذلك تمييزاً غير واضح ولا مفهوم

والحقيقة أنه يوجد بين هذين الفرعين من التقنين رابطة شديدة فيقابلان بعضهما في جميع نصوصهما وكلمات حقوق والتزامات وخدم وجرائم توجد في القوانين المدنية كما توجد في القوانين الجنائية إلا أنه على حسب اعتبار هذه الأشياء تختلف التسمية وتتغير الألفاظ فان نظرنا إلى القانون المدني استعملنا الألفاظ والتزامات وحقوق وخدم وإن نظرنا إلى القانون الجنائي استعملنا الألفاظ الزام ونهي وجريمة ومعرفة النسبة بين هذين القانونين هي معرفة ترجمة أحدهما إلى اللغتين الأخرى

فيري بما تقدم أن التمييز بين القانونين صعب ومع ذلك فاني بأحث فيه

القانون المدني هو الذي يضع الحق والقانون الجنائي هو الذي ينادي بمصالح ذلك الحق في القانون



المدنى بأمر يعاقبه من انتهك حرمة وعلى هذا فالقانون الذى يقتصر على منع القتل مدنى فقط والقانون الذى يأمر بإعدام القاتل هو الجنائى

وليس القانون الذى يصقت فعلا من الافعال بكونه جريعة والقانون الذى يأمر يعقوبة على هذه الجريعة قانونا واحدا فى الحقيقة وليس اجرائين من قانون واحد فالقانون الذى يأمر الناس بعدم السرقة هو الذى يوجد فى الجريعة والقانون الذى يأمر القاضى بوضع السارق فى الحبس هو القانون الذى يوجد فى العقوبة وهذان القانونان ممتازان عن بعضهما لان كل واحد منهما يتعلق بعمل مخصوص ويخاطب أشخاصا مخصوصين ولا يستلزم الاول ثانيا والثانى يستلزم الاول بالطبيعة لان أمرنا لاقتضاة يعاقبة السارقين مستلزم لابقى نهينا عن السرقة وبهذا المعنى يكون القانون الجنائى كافيا فى هذين الغرضين

الا ان أغلب القوانين يحتوى على الفاظ مشككة لا يمكن فهمها الا بعد تفسير طويل وبحيث دقيق فلا يكفي منع السرقة بوجه عام بل ينبغى بيان الملكية وبيان السرقة فعلى المقتن أن يبين أمرين أولا - الحوادث التى يكون بها المرء حق فى امتلاك مال كذا وكذا والثانى - بيان الوقائع التى تهدم ذلك الحق

وهذه المواد البسيطة هى التى تختص بالقانون المدنى دون غيره أما الاوامر المندرجة فى نصوص العقوبات فهى تختص بقانون الجنائيات ويمكن أن يدخل فى القانون المدنى جميع القوانين التى لاتنص على جزاء أو التى تأمر فقط برد مال الغير فى حالة الاستيلاء عليه من غير قصد سبي ثم يدخل فى القانون الجنائى جميع القوانين التى تنص على عقاب فوق ذلك الرد كالحبس والاشغال الشاقة والغرامة وهكذا والذى يلقى الذهن الى القانون المدنى هو ما يجبى عليه من وصف الجريعة أو الحق والذى يميز القانون الجنائى هو انصه على العقاب

وكل نص مدنى ينتهى دائما الى نص جنائى وكل نص جنائى عبارة عن تمة وخاتمة لذلك النص المدنى

فوجب اذن أن يكون فى القانونين فصول عمومية يتعمد فيها المقتن بيان المسائل التى تتشرفى الفصول الاصولية من تعاريف وحدود واطلاق وتقييدات وتقسيم فى الاشخاص أو الاشياء وهكذا ولا يلزمنا ان ننسى ان هذين القانونين قانون واحد فى الحقيقة بالنسبة لطبيعتهما وموضوعهما وانهما لم يتفصلا عن بعضهما الا لسهولة تقسيم المواد فقط ومن الممكن عرض جميع القوانين فى صعيد واحد ونقسمها على خريطة واحدة

فان جاء المقتن بوصف جميع الاعمال التى يعدها من الجرائم فقد أتى بمجموع القوانين كاملا فرجع الاخر اذن الى الجنائى وان أوجد المقتن جميع الالتزامات وجميع الحقوق التى تقابلها لوين

الوقائع التي توجد بها تلك الحقوق وتنتهي فقد أوجد مجموع القوانين كاملاً أيضاً ورجع الكل إلى المدني

وعلى هذا ترى أن مجموع القوانين لا يربح الباحث لسعته لأنه بما تقدم يقف على طرق مقياسه والاحاطة بمجموعه وارجاع جميع اجزائه إلى محور واحد

### (الفصل الرابع) (في طريقة ترتيب مجموع القوانين)

من الناس من يحتاجون إلى معرفة مذهب القوانين بتمامه وهم المكلفون بتأديتها وتطبيقها ومنهم من يحتاج فقط إلى معرفة القسم الذي يخصهم بحيث يكون من الضرر عليهم أن يجهدوا وهم الذين يكلفون بالانقياد إلى القوانين

حينئذ يجب علينا في اتخاذ طريقة لترتيب القوانين أن نلاحظ مصلحة القسم الأكبر من الأمة وليس للعامة وقت يمكنهم من مطالعة القوانين مطالعة دقيقة وليس فيهم كفاءة في التقريب بين النصوص المتباعدة ولا يفهمون معنى الالفاظ الاصطلاحية التي يستلزمها اتخاذ طريق مخصوص حسب ما يتصوره واضعه فالأول هو عرض المسائل بأهل نظام يمكن لتناولها الفهم البسيطة فيكون ذلك النظام مفيداً بالنسبة لأهمية المواد وبالجملة ينبغي أن يكون الترتيب موافقاً للحالة الطبيعية وأعني بالحالة الطبيعية النظام الذي تسهل معه مراجعة القانون والعثور على النص الذي يتطابق على الخصوص بمراد وفهم معنى ذلك النص كما وضع فاحسن ترتيب هو الذي يسهل معه العثور على ما يبحث عنه

### (قواعد الترتيب)

(أولاً) - يجب أن يتقدم القسم الذي تظهر فيه ارادة المقتن لأول نظرة على القسم الذي لا تظهر فيه إلا بالتأمل والاستنتاج وجب من أجل هذا أن يقدم القانون الجنائي على القانون المدني والقانون السياسي وهكذا إذا المقتن في القانون الجنائي يظهر علناً أو امره أمام كل فرد من أفراد الأمة فهو يجوز ويأمر وينهى ويرسم إلى كل واحد قواعد سيره وخطابه في هذا أشبه بخطاب الوالدانية والمربي لتلاميذه أما في القوانين الأخرى فهم على الاختص هو التنظيم والبيان وذلك لا يفهمه جميع الناس وليس أهم فيه منفعة متساوية في جميع الأزمان

(ثانياً) - يجب أن تقدم القوانين التي تنيل الغرض المقصود للهيئة الاجتماعية مباشرة على التي لا تظهر فيها تلك المنفعة سر يعامهم ما عظم ومن أجل هذا أيضاً يجب أن يقدم القانون الجنائي على القانون المدني وهذا على القانون السياسي إذا عظم شأنهم الهيئة الاجتماعية مباشرة وبوفى به رضاهم القوانين التي ترسم للأفراد طريقة سيرهم الشخصي مع بعضهم وتنعمهم من

الايذاء وحيث ان الجريمة هي أساس في التقنين ومنها تنقر ببقية موادها واليه ترجع جميع نصوصه فيجب أن يتدنى المقتن باستيقاف الانظار عليها

(ثالثا) - يجب أن يقدم ما سهل فهمه من فصول القانون على ما صعب

ففي قانون الجنائيات يجب أن تقدم النصوص التي تتعلق بحماية الأشخاص لكونها أشد ظهورا على التي تتعلق بحماية الملكية ثم يتبع ذلك النصوص المختصة بالشرف ثم المتعلقة بالصفة المدنية ثم المشتركة بين الشخص والملكية ثم المشتركة بين الشخص والشرف وهكذا

وفي القانون المدني يجب أن تقدم النصوص المختصة بالأشياء لكونها مواد محسوسة على التي تتعلق بالحقوق لكونها معنوية ثم يأتي بعد ذلك ما يتعلق بحقوق الملكية وبعقبه ما يختص بالصفة المدنية وهكذا

وفي قانون المرافعات تقدم الطرق المختصرة على الطرق المطولة

(رابعا) - اذا وجد أمران وأمكن الكلام على أحدهما من غير ذكر الآخر وكانت معرفة الثاني تستلزم معرفة الاول وجب أن يقدم الاول

ففي القانون الجنائي يجب أن تقدم الجرائم التي تضر بالأشخاص على التي تضر بالعموم ثم التي تضر بالشخص على التي تضر بالشرف

وفي القانون المدني ينبغي أن تقدم حالة السيد والخادم وحالة الوصي والناصر على حالة الأب وابنه والزوج وزوجته لان الوالد والزوج يعتبران كالسيد من بعض الوجوه ومن بعض الوجوه الاخرى كالوصي على الاطفال وعلى الزوجة

وبمقتضى هذه القاعدة ينبغي أن يتقدم القانون المدني والقانون الجنائي على ترتيب المحاكم وقانون المرافعات اذا قامة دعوى تستلزم طبعاً طلب التعويض عن ضرر أصاب الطالب من جريمة أو طلب خدمة مترتبة على حقه والجرائم والخدم والحقوق توجد في قانون الجنائيات وفي القانون المدني فاذن وجب الابتداء بهم ما

أما قانون المرافعات فهو طريقة للوصول الى غرض من الأغراض وهو وسيلة لاستعمال تلك الآلة المسماة بالقانون فبيان الطرق التي بها تستعمل تلك الآلة قبل بيان الآلة نفسها اقلاب في النظام وغير متصور في العقل

كذلك ايجاد طريقة جديدة في المرافعات مع ترك القوانين الاخرى مختلفة ناقصة عبارة عن اقامة بنيان على أساس منهدم والابتداء في تصليح البناء المتخرب بقمته ومن اللازم ايجاد التناسب والتوفيق بين جميع أجزاء التقنين فلا يتيسر للتقنين أن يجعل قانون مرافعات منتظمة مع قوانين غير منتظمة



(خامسا) - القوانين التي كذل نظامها أي التي تمت جميع المعدات لظهور أثرها أي لتنفيذها تقدم على التي نقص فيها هذا الترتيب

وهذه حالة قسم من علم الحقوق السياسي فالقوانين التي تلزم الرعية بأمر من الأمور مقدمة على التي تقيد سلطة الوازع إذا الأول كامل معصوب بالنصوص الدالة على عقوبة المخالف وبيان كيفية المرافعات التي يتوصل بها إلى تنفيذها أما القانون الثاني فلا يتيسر إيجاد هذين المساعدين معه إلا إذا تغيرت طبائع الأشياء فلا يمكن تعيين عقوبة لجريمة يرتكبها الوازع أو الهيئة الحاكمة بتمامها ولا تشكيل محكمة واجبات طرق لتحقيق تلك الجرائم أمامها وما أوجدت الحكمة الإنسانية إلى الآن إلا مجرد احتياطات وطرق تؤثر بالواسطة ولكنها ما عثرت قط على طريق تقني في هذا الموضوع فجواز العزل مثلا يستعمل لتوقي من شرور الارتكاب الذي يقع من الهيئة الحاكمة إذ طبيعة الأمر لا تحمل طريقة قضائية أو محاكمة منتظمة

كذلك هذا حال علم حقوق الأمم إذا ما هدت بين أمتين عبارة عن التزام لا ينال من القوة بالعقد يبرم بين فردين خاضعين لامة واحدة والعوائد التي يتركب منها علم حقوق الأمم لا تسمى قوانين إلا بطريق التغليب وعلى سبيل المجاز وهي لا تزال ناقصة في نظامها مختلفة في ترتيبها أكثر من القوانين السياسية وسعادة النوع الإنساني انما تثبت إذا أمكن للأمة أن يضع هذين النوعين من القوانين على ما ينبغي من الكمال وحسن الترتيب كغيرهما

ولو نظرنا إلى جميع القوانين الموجودة حالاً لرأيناها تشترك في أمر واحد هو عدم ترتيبها على مقتضى هذه القواعد التي ذكرناها

فالملك جوستنيان ذهب في كتبه مذهبين ممتازين عن بعضهما أو غير مبنيين على قياس وتبعه فيهما المقنون بعده ومن أراد منهم أن يصلح خطأه تعذر عليه ذلك إلا بالرجوع إلى مذهبه وأراد هينكسيوس وهو من أكبر مقتني الرومانيين في سلامة الذوق أن يرجع نظام جميع القوانين إلى طريقة كتاب جوستنيان المسمى بمجموع القوانين وأراد بيجراتباع طريقة كتابه الثاني المسمى بالتأسيسات وعندي أن الطريقتين معينتان

لأننا قد منا أن الجريمة هي المصدر الأول الذي ترجع إليه مادة القانون ومن تأمل في كتب قوانين الرومانيين يصدق ما نقول لأنه لا يرى فيها أبداً كاملاً تحت عنوان جريمة من الجرائم بل قسموا جميع المواد إلى ثلاثة أقسام حقوق الأشخاص وحقوق الأشياء ثم المرافعات والجرائم توجد منشورة بطريق التضمن هنا وهناك حتى أنك تجد ما اختلفت فيها بالطبع متباعداً وما اختلفت مقارباً

وليس نظام قوانين الاعصر الحالية بأحسن من نظام قوانين الرومانين فقانون الدنوا يتبدى بالمرافعات وقانون السويد يتبدى بالجزء المتعلق بالصقة المدنية من القانون المدني وقانون فريدريك ذو العنوان المقخم وهو (القانون العام) يتبدى بالقانون المدني ولا ينتهى بغيره مع تركه ناقصا وقانون سردينيا يتبدى ببعض النصوص الجنائية إلا أن الجرائم التي نص عليها تتعلق بالديانة ثم يأتي بعد ذلك القانون المدني والقانون السياسي مختلطين ببعضهما على نظام مشئت وترتيب مشوش وقانون الملكية تيريز جناني محض ولكنه يتبدى مع ذلك بالتجديد ثم يتبعه بالردة ثم يتلوهم بالسحر والمرافعات آتية في الجزء الاول وبلا كستون اقتصر على بيان القوانين الانكليزية وحصرها في ترتيب الالفاظ الاصطلاحية الاكثر استعمالا عند الانكليز ترتيبا موافقا وطريقته اختيارية لا طبيعية الا انها أفضل من طرق المتقدمين عليه فمما يدل على تنور بالنسبة لأعمال السابقين التي كانت تترك القانون تحت طي الخفاء

### (الفصل الخامس)

#### (نظام القانون الجنائي)

قلنا ان القوانين الجنائية هي التي يمكن ترتيبها على نظام كامل والقوانين المدنية ليست الا فقرات منفصلة عن تلك القوانين الجنائية وأصلها اراجع اليها كما سبق القول فاذا تجردت القوانين عن المؤثر الصناعي ضعف أثرها بحيث لا يجب الركون اليها ان أمكن كذلك القوانين التي تؤثر بطريق المكافأة ضعيفة فضلا عما تستلزمه من التفقات الطائفة فلا يجب ان يصدر بها مجموع القوانين فلم يبق الا القانون الجنائي وهو المادة التي تصلح حقيقة لوضع أساس بناء القوانين ووضع قانون جنائي عبارة عن ايجاد جريمة فترتيب النصوص الجنائية يكون اذن على حسب ترتيب الجرائم فاذا بينا الجرائم وسميناها ورتبناها وقسمناها نكون قد فعلنا ذلك بالنصوص الجنائية وان نجعلنا في هذا الترتيب سهلا علينا ترتيب بقية القوانين هذا هو النظام الذي يؤنس على قاعدة متينة لا تتغير وبه يتقضى زمان التشويش وانى آتية بدى بذلك الترتيب واتبعه ببيان الاعتبار التي حلت في عليه والمزايا التي تستنتج منه ادعى من يريد فهم الشرح ان يطالع قبل ذلك على المتن

### (الفصل السادس)

#### (في تقسيم الجرائم)

لا ينبغي في مذهب المنفعة أن يعد العمل جريمة الا اذا كان مضرا بالهيئة الاجتماعية والعمل يكون

كذلك اذا أضر بشخص أو بأشخاص من أفرادها سواء كانوا معينين أو غير معينين والشخص المعين الذي تضر به الجريمة اما أن يكون هو نفس الجاني أو غيره ومن الاعمال ما يضر بأشخاص كثيرين غير معينين ويجوز أن يكون الضرر متعصرا قاصرا على طبقة من الطبقات أو اقليم من الاقاليم كما يجوز أن يعتد الى جميع أفراد الهيئة ومن هنا جاء تقسيم الجرائم الى أربعة أنواع

(أولا) - الاعمال المضرة بأشخاص معينين غير الجاني وهذه هي الجرائم الخصوصية  
(ثانيا) - الجرائم التي تضر بهما علما فقط وان أضرت بغيره فانه ذلك بالتبعية لما أصابه وهي الجرائم الشخصية

(ثالثا) - الافعال التي تضر بأشخاص غير معينين بينهم جماعة خصوصية كشركة تجارية أو طائفة من الطوائف الصناعية أو الدينية وهذه هي الجرائم المضرة بقسم من الامة ونسبها بالجرائم العامة عموما محدودا

(رابعا) - الافعال التي تضر بعدد غير معلوم من أفراد الامة أو تحدث خطرا يخشى منه عليهم بدون أن يكون واحد منهم معرضا اليه أكثر من غيره وهذه هي الجرائم التي نسبها عمومية عموما مطلقا نتج من ذلك أربعة أقسام هي

(أولا) - الجرائم الخصوصية (ثانيا) - الجرائم الشخصية (ثالثا) - الجرائم العمومية عموما محدودا (رابعا) - الجرائم العمومية عموما مطلقا

ونلاحظ ان الحد الفاصل بين الجرائم الخصوصية والجرائم العامة عموما محدودا والجرائم العامة عموما مطلقا لا يمكن تمييزه على الدوام فقد تكون الجريمة خصوصية مثل القتل فان ارتكب في مسئلة تخاصم علميا حزبان فهي مضرة بجميع أعضاء حزب المقتول ونصير الجريمة اذن عامة عموما محدودا فان حصل القتل من عصابة متسلحة فقد هددت الهيئة بتامها فتمت قرب الجريمة اذن من الجرائم العمومية عموما مطلقا وان كانت الجريمة عمومية عموما محدودا كقتالهم في حق طائفة من الطوائف وكان عدد افراد تلك الطائفة قليلا يسهل تمييزهم قربت الجريمة من الجرائم الخصوصية وان كثرت عدد أولئك الافراد قربت من الجرائم العمومية عموما مطلقا وعلى هذا فالأنواع الثلاثة قابلة للاختلاط ببعضها وهو عيب لازم لكل تقسيم ذهني يستعمل في توزيع أمور لا يمكن الحكم عليها بجمعة

(في تقسيم الجرائم الخصوصية)

رغم الانسان وأمنه أي لذاته وعدم تألمه متعلقا أو لا بشخصه وثانيا بالاشياء الخارجة عنه فان تألم انسان من جريمة كان ألمه اما في شخصه مباشرة واما في النسبة التي بينه وبين الاشياء الخارجة



عن نفسه والخارج عن النفس اما أن يكون شيئاً أو انساناً قالشى يستعمله في رغبة متضى حق الملكية والشخص ينال منه منفعة بموجب الخدم التي يؤدى اليه واستعداد الشخص لاداء الخدم اما أن يكون مبنياً على الرابطة العمومية التي تجمع بين الناس من حيث هم كذلك أو مبنية على رابط خصوصى يجمع بين أشخاص معينين أكثر من غيرهم وهذه الرابطة الخصوصية كأنهم املكية صناعية أدبية تسمى بالصفة والصفة امل منزلية كالنسبة بين الوالد وبنيه والزوج وزوجته واما سياسية كالرابطة بين سكان مدينة واحدة وهكذا

واذا اعتبرنا الرابطة العمومية بين جميع الناس كان استعدادهم لخدمة بعضهم البعض عبارة عن التعطف والتعطف امتياز أو فضل محض وحظ كل امرئ في نوال هذا الفضل عبارة عن ملكية صناعية تسمى بالشرف أو الصيت فالصيت اذن كأنه رأس مال وهو الثقة بنوال هذه الخدم الاختيارية التي لا مقابل لها الناشئة عن ذلك التعطف

ومن المعلوم ان الانسان لا يتالم الا بالافعال التي تؤثر عليه من احدى هذه الجهات الاربعة شخصه وماله وصفته وصيته ومن هنا أخذ تقسيم الجرائم الخصوصية فهي تنقسم الى أربعة أنواع (أولاً) - جريمة مضرة بالشخص (ثانياً) - جريمة مضرة بالملكية (ثالثاً) - جريمة مضرة بالصيت (رابعاً) - جريمة مضرة بالصفة

وتكون الجريمة بسيطة اذا لم تؤثر الا على جهة واحدة ومركبة ان أثرت على جهتين أو أكثر منها فيزداد اذن على هذا التقسيم قسمان آخران فيقال (خامساً) - الجرائم المضرة بالشخص والملكية (سادساً) - الجرائم المضرة بالشخص والصيت (في أنواع القسم الاول)

ينبغي اعتبار الشخص مركباً من جزأين مختلفين الروح والجسد فما يضره يؤثر عليه مباشرة بدون تدخل لارادته أو بواسطة التأثير على تلك الارادة وهذا التأثير اما ان يكون وجودياً بان يكاف المرء بعمل ما يكره أو عدمياً بان يمنع عن فعل ما يريد والضرر الذي يصيبه اما أن يكون قاتلاً أو لا فان لم يكن قاتلاً فهو اما وقتى أو مستمر وأما الضرر الذي يؤثر على النفس فقد يكون أما حالياً أو مستقبلاً ومن هذا البحث المختصر في جميع الآلام التي تلحق بالمرء تنزع تسعة أنواع من جرائم القسم الاول

(النوع الاول - الجريمة التي تضر بالشخص)

(أولاً) - الجرائم الجسمية البسيطة التي تحدث المواقى (ثانياً) - الجرائم الجسمية التي لا تعوض وأنواعها التشويه وقطع أحد الاعضاء أو اتلافه بحيث لا يعود يتفح في وظيفته التي خلق

لها (ثالثا) - الجرائم الادبية البسيطة أى التى تضر بالنفس مباشرة من دون أن تؤثر على الجسم كالاعتات (رابعا) - التضييق ومصادفه المنع (خامسا) - القهر (سادسا) - النقي (سابعا) - الافراد (ثامنا) - الجسم (تاسعا) - القتل والانواع السبع الاخيرة يجب أن تكون غير قانونية

### (النوع الثانى - الجريمة التى تضر بالشرف أو الصيت)

انما يألم المرء فى شرفه أو صيته من جهة واحدة وهى ضياع قسم من تعطف الناس بالنسبة اليه ويمكن أن يفقد ذلك القسم أولا بسببه الخصوصى ثانيا بسببه غيره بالنسبة اليه فان عزى الى المرء عمل نتيجة تقليل تعطف الغير عليه فهو القذف وان قيل فى حقه كلام أو أشير عليه بإشارة يؤخذ منها الاحتقار وكان ذلك مقلدا من اعتبار ملدى غيره فهو التحقير وكما أنه يمكن للغير أن يضيع على الانسان تعطف الناس به كذلك يمكنه ان يحول بينه وبين نوال ذلك التعطف بمنع شرف وجب نواله أو بسد الطرق فى الوصول اليه ومن هنا تأخذ أربعة أنواع من الجرائم المضرة بالشرف وهى (أولا) - القذف (ثانيا) - المقالات السبائية أو الاشارات السبائية (ثالثا) - اغتصاب صيت الغير (رابعا) - منع الغير عن اكتساب الصيت

### (النوع الثالث - الجرائم المضرة بالشخص والشرف)

من الاسباب المختلفة كالحب والبغض ما يحمل الانسان على عمل يضر بشخص غيره أو بشرفه ويكون غرض الفاعل اما ارضاء شهواته أو رغبته فى التلذذ بالالم الذى يحدثه فان نال الداعل شهوته باختيار من أثر عليه اختيارا غير قانونى فهو اغواء وان ناله اقهرا فهو غصب وان استعمل السباب فى العرض ولم ينل به هاتين الجريمتين عد السباب من ضمن جرائم الفجور البسيطة

فان كان الغرض هو التمتع بتألم الغير لا يخلو الحال من أحد أمرين اما أن يمتد السباب الى افعال جسمانية واما أن يقتصر على مجرد اللفظ

نتج من هذا ستة أنواع من الجرائم التى تندرج تحت النوع الثالث وهى

أولا - التعدى على الجسم ثانيا - التهديد بالسباب ثالثا - الاغواء رابعا - الاغواء بالتهديد خامسا - الغصب سادسا - الفجور البسيط

### (النوع الرابع - الجرائم المضرة بالملكية)

تنوع هذه الجرائم كثيرا بحيث يصعب تقسيمها تقسيما شافيا الا اذا وضع لذلك كتاب قائم بذاته

وقد تسمت هذا الجرائم في العادة باسماء غير معينة لمفهوما ولا موافقة له ولذلك لم يصب أحد في تعريفها فعلي المقتن وله وحده ان يحدده منها

وجرائم هذا النوع اما ان تتعلق بحق الملكية أو بالتمتع بالشئ المملوك أو باستعمال ذلك الحق أما الجرائم التي تضر باليد القانونية فهي اما ان تؤثر على يد حالية أو على يد مستقبلية واليد المستقبلية تعطل في حالتين أولا - بتسليم عمل لازم لحيازة تلك اليد وهذا هو الذي نسميه عدم تقليد حق الملكية ثانيا - باجراء بعض اعمال من شأنها عاقبة حصول هذا الحق أو رفعه كما يحصل ذلك في انتقاله من المالك القديم الى المالك الجديد وهذا هو الذي نسميه عاقبة الملكية فان كان الضرر وقع على اليد الحالية فقد يجوز ان الغرض من الجريمة يكون حرمان المالك من ملكيته بدون انالتهال غيره ونسبى هذا الفعل اسقاط الملكية وقد يكون الغرض منها حيازة الجاني عليها وذلك هو اغتصاب الملكية وقد يكون الغرض انالتهال الشخص ثالث وذلك هو انالة الملكية بغير حق

فان كانت الجريمة مما يضر بملكية التمتع بالشئ المتنازع فيه وجب ان يكون ذلك الشئ من الانواع التي ينال بها المرء خدمة ما والمرء يحرم من الخدمة التي ينالها بواسطة الشئ اما بتغيير طبيعة ذلك الشئ واما بتغييره تغييرا يخرج به عما وضع له فان كان التغيير في الماهية عظيما بحيث لم يعد الشئ صالحا لمنفعة ما فهو الاعداد وان كان التغيير مقللا من قيمته فقط فهو الاتلاف فان نزع الشئ من يد صاحبه زنا معين من دون اتلافه فهي الحيازة غير القانونية والشئ اما ان يكون أخذ من المالك برضاه أو بغيره ففي الحالة الاولى عدم اعطائه يكون عبارة عن عدم ادا دين وفي الحالة الثانية اذا كان الحائز للشئ معتقدا ان لاحق له عليه وتعمد حيازته دوا ما أو اراد التخلص من القضاء فهو ما يسمى بالسرقة أو النشل فان استعمل القوة أو التهديد ضد المالك أو ضد شخص آخر اراد منعه عن تلك الحيازة غير القانونية كانت الحالة سطوا فان كان حازه برضا المالك وكان ذلك الرضا ناشئا عن غش فهو النصب أو التزوير فان كان الرضا صادرا عن خوف من ألم ينال المالك من الطالب بسبب وظيفته فهو الاغتصاب

وهذا البحث وان كان غير كامل الا انه كاف لبيان أنواع الجرائم المهمة التي تتدرج تحت النوع الرابع وهي

أولا - عدم تقليد حق الملكية بغير وجه قانوني ثانيا - عاقبة الملكية بوجه غير قانوني ثالثا - اسقاط الملكية بوجه غير قانوني رابعا - اغتصاب الملكية خامسا - تقاعد الملكية بغير وجه قانوني سادسا - عدم رد الخدم التي لصاحبها عليها حق الملكية وهذا الجرائم



الستة تضر بحقوق الملكية نفسه سابعاً - اعدام الشيء المملوك بغير وجه قانوني ثامناً -  
التكليف بالمصاريف كذلك ثامناً - الحيابة كذلك عاشراً - منع اليد كذلك والمراد  
بمنع اليد منع التمتع طدى عشر - حيازة الشيء بغير وجه شرعي ثاني عشر - النشل ثالث  
عشر - اكتساب الملكية بطريق الغش أى بالنصب أو التزوير في بيع العقار وشرائه رابع  
عشر - الاخفاء خامس عشر - الاغتصاب سادس عشر - عدم أداء الدين وهذه الانواع  
العشرة الاخيرة تؤثر على استعمال الملكية

### (النوع الخامس - الجرائم المضرة بالشخص وبالملكية)

إذا كان القهر أو القوة واقعين على المالك نفسه ليرتكب القاعل جريمة مضرة بالملكية كالتى سبق  
ذكرها نتج عن ذلك جرائم مشتركة تدخل تحت هذا النوع الخامس وهى  
أولاً - منع حصول الملكية بالقهر ثانياً - اعدامها قهراً ثالثاً - غصبها كذلك  
رابعاً - تقليدها للغير كذلك

وهذه الانواع الاربعة تقع في العقود والاوراق المتعلقة بالملكية

خامساً - الاتلاف بالقوة سادساً - الاستيلاء على المنقولات كذلك سابعاً - الدخول  
قهرًا كما لو حصل ذلك في بيت مسكون ثامناً - حيازة المنقول قهراً تاسعاً - حيازة العقار  
كذلك عاشراً - السطو والسرقة والاغتصاب والحصول على ما لا يجب بالقوة

### (النوع السادس - الجرائم المضرة بالصفة)

يلزمنا أن نبين أولاً معنى صفة الشخص ككونه زوجاً أو أباً أو سيداً أو وصياً أو شريكاً أو وصياً  
أو طبيباً أو مدافعاً والصفة انما تأتي من التزامات تفرض على جهة تقابلها حقوق في جهة أخرى  
والنسب التى تحدث من ذلك متنوعة جداً ونقسمها أولاً الى قسمين أصليين الاول النسب التى  
توجد في العائلة الخصوصية والثانى النسب التى توجد في غير العائلة فمن النسب الاولى  
تحدث الصفات المنزلية ومن النسب الثانية تحدث الصفات المدنية

والصفات المنزلية مؤسسة على نسب وروابط طبيعية أو انما قانونية محضة والنسب القانونية  
كالتى بين السيد والخادم والوصى والقاصر تأتى من حقوق وواجبات ينشأ عنها الفرق بين  
رئيس وممّوس وعلى هذا ينبغي لنا أن نتطرق في هذه النسب الى وجود من يه لا حدا الطرفين  
وتكليف على الطرف الثانى فالسلطة التى خولت للسيد على خادمه انما خولت له في منفعة هو  
أى السيد أما التى تخول للوصى فانما هى في منفعة القاصر وقد تألفت الروابط القانونية أى  
الحقوق والواجبات التى للزوج والوالد والولد وعليهم من النسب الطبيعية الموجودة من اجتماع

الرجل والمرأة وجود نسل منهما وهذه الحقوق والواجبات هي بعينها التي ذكرناها في الحالتين السابقتين فالزوج وصي على زوجته من بعض الوجوه وسيد لها من البعض الآخر والوالد وصي على أولاده من بعض الوجوه وسيد لهم كذلك

أما الصفات المدنية فلا يسعنا تعدادها إلا إذا فرغنا جميع وسائل الحصول على حق أو التزام لانا قدمنا ان الصفة المدنية انما تأتي من الالتزام بواجب أو حيازة حق ويمكننا مع ذلك أن نرجع هذه الصفات المختلفة الى ثلاثة أقسام

أولا - التكليف بالأمانة ثانيا - المنزلة أو الدرجة ثالثا - المهنة

فالتكليف بالأمانة يكون في الحالة التي توجد بين شخصين أو أكثر منتهة عين وأحدهم له سلطة زائدة أو حق ومكلف بناء على ذلك في استعمال سلطته أو حقه بأن يلتزم ببعض القواعد لضمانة الآخرين وهذه النسبة توجد صفتين الأولى صفة المدير الموثم والثانية صفة الشريك الموثق

أما الدرجة فتتفق غالباً مع السلطة الموكولة لأمانة الانسان وأحياناً تفتقر عنها فشرقاء الزمن السابق كانوا ينالون هذه الصفة بتخيمهم بعض الاعمال كالتمشي باسم مخصوص أو حمل أسلحة معينة أو وضع شرائط مخصوصة ويمنع غيرهم من فعل ذلك والقانون في هذا يمنع من زيادة لقوم ويفرض واجبا على بقية الرعية وهو واجب سلبي موضوعه عدم فعل بعض امور معينة

أما الصفة التي تأتي من الحرية فتسهل الوجود وهي عبارة عن أن القانون يسمح لشخص باستعمال صفة على نحو مخصوص كببيع الصنف القلاني وصنع النوع القلاني وفي غالب الأحيان لا يكون التصريح صريحاً بل يقتصر المقتن على عدم المنع وفي بعض الاحوال يصريح باستعمال الصفة لشخص مخصوص ويمنع غيره منه ومن هنا أتى الاحتكار والامتياز

فاذا امتنع المقتن عن الزام شخص ببعض القيود التي فرضها على الجانب فقد أعطاه بذلك وصف الرعية الطبيعي وان ألزمه بتلك القيود فقد أعطاه صفة الاجنبي وان منحه بعض امتيازات لا يمنحها للعامة فقد أعطاه صفة الشريف وان أبى منحه ذلك المزايا فقد ألزمه بصفة الوضع

ومن هذا البحث المختصر يعلم القارئ ما هو المراد بالصفة ويقف على الجرائم التي تضر بها فاذا اردنا أن نبين في كل جريمة على حدتها واجب علينا أن ننظر الى كل صفة على انفرادها ونعدد جميع مزاياها ومتاعبها ونوضح جميع الطرق التي يتمكن الانسان بها من عدم احتمال تلك المتاعب أو من حرمانه من هذه المزايا الا أن هذه الطريقة تستلزم تكراراً رائداً ينبغي لنا العدول عنه والأولى أن نبين أنواع الجرائم الشائعة بين جميع الصفات وبعد ذلك نبين الأنواع الخاصة بكل صفة منها

### (أنواع الجرائم المضرة بالصفة)

أولا - عدم تقايدها ثانيا - اعاقتها ثالثا - اسقاطها رابعا اغتصابها خامسا - تقليدها  
سادسا - التنازل عنها سابعا - رفضها ثامنا - الالتزام بها تاسعا - إيجاد الخلل في  
حقوقها

ويشترط في هذا كله أن يكون الفعل غير قانوني

### (الجرائم المختصة بصفات من لهم سلطة على غيرهم)

(عاثرا) - التطرف في السلطة (حادى عشر) - عدم أداء الخدم الواجبة (ثاني عشر)  
سوء الادارة (ثالث عشر) - الارتكاب السلبي (رابع عشر) - الارتكاب الوجودي  
(خامس عشر) - الاختلاس

### (الجرائم المختصة بصفات المحكومين)

(سادس عشر) - الهرب (سابع عشر) - عدم الطاعة (ثامن عشر) - عدم أداء  
الخدم الواجبة

### (الجرائم الخاصة بصفة الزوجية)

(تاسع عشر) - الزنا (عشرون) - تعدد الزوجية

## (القسم الثاني)

### (تقسيم الجرائم الشخصية)

الجرائم الشخصية هي في الحقيقة ناتجة عن خطأ أو عدم احترام وقد رأينا عند الكلام على الحد  
الفاصل بين الاخلاق والتقنين أنه لا ينبغي معاملة فاعل تلك الجرائم كمعاملة فاعل غيرها لان  
القانون لو عاقب عليه ما فقد حدث ضرر أكبر من الذي زعم المقتن منعه ومع ذلك فن النافع  
تقسيم تلك الجرائم لكي نعلم أيها لا ينبغي العقاب عليه والتي يلزم وضع عقوبة من أجلها لاسباب  
خصوصية

وتقسيم هذه الجرائم هو بعينه تقسيم الجرائم الخصوصية لان الم الذي يصيب المرء من غيره يصيبه  
من نفسه

### (أنواع الجرائم الشخصية ستة)

#### (النوع الاول - الجرائم المضرة بالشخص)

(أولا) - الجرائم الجسمية البسيطة كالصوم والتطرف في العصمة وحرمان النفس وتعد ذبيها

والافراط



والافراط (ثانيا) - الجرائم الجسمية التي لا عوض لها كقطع أحد الاعضاء وفقد الأهمال أو التهور أو الافراط

(ثالثا) - الجرائم الادبية البسيطة كالخوف ديانة لسبب غير الاسباب المضرة بالهيئة الاجتماعية والسامة من الكسل واضعاف الملكات العقلية للافراط في استعمالها أو للتفريط فيه

رابعا - التقييد خامسا - القهر ومثاله ما الزهد عن شيء أو حرمان النفس من شيء وفاء بتزديني سادسا - النقي سابعا - الحبس ثامنا - العزلة ومثاله ذلك الزام النفس بالبقاء في الاديرة وفاء بنذروالحج قهرا كذلك تاسعا - قتل النفس

(النوع الثاني - الجرائم المضرة بالشرف)

أولا - الاعتراف بأمر وجب كتمان ثانيا - سباب النفس ثالثا - اهمال الصيت

(النوع الثالث - الجرائم المضرة بالشرف والشخص)

أولا - فقد البكارة في غير الزواج ثانيا - استعمال ما لا يروق في عين الغير

(النوع الرابع - الجرائم المضرة بالملكية)

أولا - اتلاف المرملة ثانيا - اهمال طرق الكسب ثالثا - الاسراف وفيه اللعب

بالمال الكثير رابعا - الكسب مع تحمل الدين خامسا - التعاقد مع عدم التبصر

(النوع الخامس - الجرائم المضرة بالشخص والملكية)

أولا - قطع عضو يمنع من استعمال حرفة مفيدة ثانيا - المرض الناشئ عن الافراط المترتب عليه صرف وخسارة

(النوع السادس - الجرائم المضرة بالصفة)

أولا - الدخول في صفة غير لائقة كالزواج بغير الكف ثانيا - العدول عن صفة مفيدة كالطلاق لغير علة

### (القسم الثالث)

(تقسيم الجرائم العمومية عموما ومحدودا)

لا تأتي الجريمة المذكورة من ضرر حال أو ماض لأنه لو كان الضرر حاليا أو ماضيا لتيهت معرفة الأشخاص المصابين به وكانت الجريمة خصوصية وعلى هذا فالجريمة العمومية عموما ومحدودا تأتي من ضرر ينتظر وقوعه في المستقبل والضرر المنتظر يسمى خطرا والخطر يحدد بكل جهة من الجهات التي يتألم الإنسان منها فتقسيم جرائم هذا القسم هو إذن تقسيم الجرائم الخصوصية

(النوع الاول - الجرائم العمومية عموما محدودا بالمضرة بالشخص)

أولا - الجريمة الجسمية البسيطة ثانيا - الجريمة الجسمية التي لا عوض لها مثال ذلك صنع الاصناف وبيع المواد الغذائية المضرة بالصحة واحداث المجاعة بالاحتياال

ثالثا - الجريمة الادبية البسيطة كعرض الامراض المبهشة على الانتظار واثبات ما يخالف الآداب علنا واذاعة الاخبار الكاذبة زمن الحرب بحصول مصيبة أو نكبة عمومية ونشر القصص الخييفة المتعلقة بالسحر والشعوذة وغيرها

رابعا - التهديد سواء وقع بالاعلانات أو الكتابة في الجرائد أو الكتب أو بالمخاطبات ويكون المقصود بها طبقة معينة أو طائفة أو فرقة مخصوصة وهكذا

خامسا - التقييد

سادسا - القهر وذلك كالخطب والمكاتب والاعلانات التي يقصد بها قهر بعض الناس على فعل أمور معلومة أو على امتناعهم منها مع كونها مباحة كالزينة والسير بالمواكب والاجتماع وما أشبه ذلك

سابعا - النقي

ثامنا - العزلة مثل قطع المواصلات بواسطة اتلاف الطرق والقناطر والجسور وهكذا

تاسعا - القتل كالذي يحصل في حال تنحاصم الحزبين وهي جريمة خصوصية بالنظر الى المقتول وعمومية عموما محدودا بالنظر الى حربه أما الحبس فغير متصور في هذا القسم كما هو ظاهر

(النوع الثاني - الجرائم العمومية عموما محدودا بالمضرة بالشرف)

(أولا) - القذف وهو عزو بعض طرق جنائية أو نسبة بعض أعمال محلة بالشرف الى طبقة مخصوصة من الناس كالبروتستانت أو الكاثوليك وغيرهم ثانيا - الهجو وهو يأتي من الخطب أو نشر المقالات أو التماثيل التي يؤخذ منها بغض طائفة من الناس أو احتقارها من غير سبب ظاهر أو حقيقي

(النوع الثالث)

لا يوجد تحت هذا النوع جرائم عمومية عموما محدودا بتضرر بالشرف والشخص معا

(النوع الرابع - الجرائم العمومية عموما محدودا بالمضرة بالملكية)

هذه الجرائم هي التي ذكرناها عند الكلام على الجرائم الخصوصية فالجريمة تكون عمومية عموما محدودا اذا كان الشئ أو الخدمة التي وقعت بسببها الجريمة مملوكة لأشخاص كثيرين أو رؤساء قسم معين من الامة وأنا أكثر عدد المصايين الى حد يتعدى معرفة ضرر كل واحد منهم كما يحصل

ذلك عند الغش في ألعاب التصيب (اللوترية) وإذاعة الأكاذيب لترويج أشغال البورصة

(النوع الخامس - الجرائم العمومية عموما محدودا بالمضرة بالشخص والملكية)

(أولا) - سقوط الصخور وكتل التلوج من الجبال وتم ايل المعادن أو المنازل المتداعية  
(ثانيا) - الغرق ثالثا - الشرق رابعا - الصاعقة خامسا - الحريق (سادسا) -  
انفجار المواد الالتهائية سابعا - الزلزلة ثامنا - هبوب الرياح المضرة بالصحة (تاسعا) -  
الامراض المعدية عاشرا - القحط وما أشبهه من نضوب القوت (حادى عشر) - الاضرار  
الآتية من الحيوانات المؤذية كالقترسة والنمل والحشرات (ثانى عشر) - الاضرار الآتية  
من الاطفال كالازب والابله وغيرهما

ويكون للانسان دخل في المصيبة العمومية أولا اذا ساعد على حصولها ولم يقص - بذلك كالذى  
يتخلف قواعد الحجر الصحى أو يتقل متجرا من مكان فيه الطاعون وهكذا ثانيا اذا أهمل استعمال  
الوسائط التى فى القدرة لمنع المصيبة أو تخفيف وطأتها

واعلم بأن هذه المصائب لا تصيب الشخص والملكية معادوا ما فلا تقابل هذه الجرائم بجرائم النوع  
الخامس عموما ولكن حصولها يكون مضر بالشخص والملكية غالبا

(النوع السادس - الجرائم العمومية عموما محدودا بالمضرة بالصفة)

تقع هذه الجرائم فى أحوال مخصوصة كالتي تضر بالزوجية بأن يطعن انسان فى صحة الزواج بين  
افراد طائفة مخصوصة كالبروتستانت وغيرهم والتي تضر بالأبوة أو البنوة كالادعاء بأن أطفال  
البروتستانت غير قانونيين والجرائم المضرة بالصفة المدنية كالولادة والموت وما أشبه ذلك جميعها  
عمومية عموما محدودا اذا لاحظنا أن صاحب الصفة يدخل بسببها فى طبقة مخصوصة من الناس

### (القسم الرابع)

(تقسيم الجرائم العمومية عموما مطلقا)

تختلف الجرائم المضرة بالمنفعة العمومية اختلافا عظيما ولم نأت على تقسيمها كما ستراه الامن باب  
التجربة ونحن عالمون بنقصها ولو سردنا جميع أنواع هذه الجرائم لطلال بنا البحث حتى أوجب  
فتور الهمة والملل ومن الصعاب المهمة فى هذا الموضوع أن ليس لكثير من تلك الجرائم اسم  
مخصوص ويلزم فى توضيح مفهومها استعمال جمل مطولة قد لا تكون ظاهرة المعنى وحيث ان العلم  
ناقص فى هذا المقام فبيان أنواع هذا القسم ناقص كذلك بالطبع وحيث ان البيان غير تام  
فلا يتأتى للباحث أن يضع تقسيما متقنا



### (النوع الاول - الجرائم المضرة بالأمن من جهة الخارج)

هذه الجرائم هي التي تعرض الأمانة الى اغارة الاجنبى عليها

(أولا) - الخيانة وهي التواطؤ مع أمة عدوة أو السعى في جعلها كذلك ثانيا - التجسس في صالح الأمانة الخاصة أو المناظرة ثالثا - الجرائم ضد الجانب كالاخصائية في البصر على مرآة كالأجنبي رابعا - الجرائم المضرة بالجانب المتأثرين كالتى تضر بالسفراء ووكلاء الدول وما أشبه ذلك

### (النوع الثانى - الجرائم المضرة بالعدالة)

الغرض المقصود مباشرة من انشاء المحاكم هو حفظ نظام القوانين أى المعاقبة على الجرائم التى يخرج منها فاعلمها عن حدود القانون فالجرائم المضرة بالعدالة نوعان الاول ما يرتكبه عمال العدالة اخلا لا بواجباتهم المفروضة عليهم والثانى ما يرتكبه غير أولئك العمال مما يعوق سير المحاكم أو يعدل بها عن المنهج القويم

(فأولا) - سوء ادارة الموظف القضائى ثانيا تعديده حدود وظيفته ثالثا - اغتصاب الاختصاصات القضائية رابعا الخيانة كارتكاب الموظف القضائى خامسا - اغتيال نقود الخزينة سادسا - التعدي وهو أخذ حق الغير ظلماء رفة الموظف سابعا - عدم أداء الخدم الواجبة للموظف ثامنا - عدم تبليغ الجرائم اليه - تاسعا عدم اطاعة الاوامر القضائية عاشرا - عدم الحضور أمام الموظف حادى عشر - الانتقال من المكان المعين ثانى عشر - الهرب من السجون ثالث عشر - اليمين الكاذبة امام المحاكم رابع عشر - الخروج عليها خامس عشر - الاخلال بنظامها سادس عشر - الظلم فى التقاضى

### (النوع الثالث - الجرائم المضرة بالشرطة أى الضبط والربط)

البوليس بوجه العموم عبارة عن احتياط غاية منع وقوع الجرائم أو منع حصول المصائب ووظيفته ترجع الى التنبؤ عن المضار وادخار الوسائل عند الحاجة والاعمال التى تعوق سير رجال الضبط أو تناقض ما اتخذوه من الاحتياطات تعتبر جرائم مختلفة باختلاف تلك الاحتياطات والتنوع فى هذه الجرائم كبير والاختلاف عظيم حتى يكاد تعددها أن يكون من المستحيلات

ويمكننا ان نقسم الضبط والربط الى ثمانية فروع

الفرع الاول - ما يتعلق بالأمن من حيث منع وقوع الجرائم

الفرع الثاني - ما يتعلق بالامن من حيث منع وقوع المصائب  
 الفرع الثالث - ما يتعلق بالصحة من حيث منع تفشي الامراض المحلية  
 الفرع الرابع - ما يتعلق بالصدقة والشحاذين  
 الفرع الخامس - ما يختص بالموصلات الداخلية  
 الفرع السادس - ما يتعلق بالمسليات العمومية  
 الفرع السابع - ما يتعلق بالسواح والاخبار الحديثة  
 الفرع الثامن - ما يتعلق بالتسجيل وعناية حفظ الوقائع التي للناس منفعة فيها كقيد المولودين  
 والمتوفين وتسجيل عقود الزواج وتمداد الاهالي والمنازل وبيان حالة العقارات وتسجيل العقود  
 والدعاوى وغير ذلك

(النوع الرابع - الجرائم المضرة بالقوة العمومية)  
 وهي التي يكون الغرض منها معارضة سير القوة العسكرية أو إضعافها والقوة العسكرية هي  
 المكلفة بصيانة الامن من اعدائها الخارجيين والداخليين الذين يتهذرون على الحكومة اخضاعهم  
 الابقوة للجيش

أولاً - الجرائم المضرة بالقاب وموظفي الجند ووظائهم ثانياً - هرب الجندي من الجيش  
 ثالثاً - الجرائم المضرة بما هو مخصص للنافع العسكرية كالترسانات والحصون والمدافع والذخائر  
 والسفن الحربية والميادين وهكذا

(النوع الخامس - الجرائم المضرة بالثروة العمومية)  
 الثروة العمومية هي عبارة عن مجموع ثروة الافراد فالاعمال التي تنقص من ثروتهم تضر بالثروة  
 العمومية ولورجعنا الى فن التدبير المدني لرأينا أنه لا ينبغي تداخل الحكومة الحماية الاشخاص في  
 اكتساب الملكية والتمتع بها وان لا تتدخل في كيفية تملكهم أو تمتعهم الا قليلاً وكبر الموانع من  
 زيادة الثروة العمومية تأتي في جميع الاحيان تقريرها من القوانين التي وضعت لاعنائها والذي نراه  
 من الجرائم في هذا النوع اثنان

أولاً - البطالة ثانياً - الاسراف

(النوع السادس - الجرائم المضرة بالحرية العمومية)  
 وهي التي يكون الغرض منها تقليل الارادات أو معارضة الطرق التي تستعمل لانتمائها  
 فأولاً - عدم اداء الخدم الواجبة كالعونة وما شاكلها ثانياً - عدم اداء الضرائب ويدخل في  
 ذلك تهريب البضائع توصلا الى عدم دفع الرسوم المترتبة عليها ثالثاً - اطلاق اهل الحكومة  
 كالطرق العمومية والبريد والمباني وهكذا

ولاحظ ان الحكومة بصفة شخص مدني لها حق التملك فهي ان تنصب في املاكها كما يصاب  
أحد الاهالي

### (النوع السابع - الجرائم المضرة بعدد السكان)

أولا - قتل النفس ثانيا - الهجرة ثالثا - اسقاط الحوامل رابعا - عدم الزواج  
اختيارا خامسا - الزنا وما شاكله والاحظ للقراء اني ما أتيت على ذكر هذه الانواع الا لاتبه على  
خطا المتقدمين في جعلهم هذه الجرائم مضرة بعدد السكان مع أن تأثيرها في ذلك غير محسوس انما  
استثنى منها الهجرة فهي التي قد تستلزم في بعض الاحوال تلفات الحكومة اذا كثرت عدد المهاجرين  
وبعد ذلك فعدد السكان تابع لطرق المعيشة فهو يكثر بتوفرها ويقل بقلتها

### (النوع الثامن - الجرائم المضرة بالسلطة العظمى)

من الصعب جدا بيان هذه الجرائم اذ يلزم قبل ذلك توضيح شكل الحكومة والامر متعذر تقريبا  
في بعض الحكومات ولكي نصل الى حل هذه المعضلة نبهت أولا عن موضع السلطة العظمى  
الحكومة اسم يمد على جميع الاشخاص المتقلدين وظائف الامة السياسية ويوجد عادة في  
كل حكومة شخص أو جمعية اشخاص من حقوقها توزيع وظائف أعضاء الحكومة عليهم وبيان  
ما لهم من الامتيازات والاختصاص

فالشخص أو الجمعية التي لها حق التقنين وتسيير السلطة الادارية وعراقبتها وبوجه أعم من له  
السيطرة الكبرى في جميع الاعمال هو الذي يسمى بالوزير والجرائم المضرة بالسلطة العظمى هي  
التي تكون غايتها معاكسة اجراءات هذا الوزير أو اضلاله وذلك يستلزم بالطبع معاكسة سير  
الحكومة أو اضلالها

أولا - العصيان سواء كان عدوانيا أو دفاعيا ثانيا - القذف السياسي أو نشر ما يخالف  
السياسة ثالثا - التحزب ضد شخص الوزير أو شكل الحكومة

### (النوع التاسع - الجرائم المضرة بالدين)

ليس للحكومة في مقابلة الجرائم على اختلاف أنواعها سوى أمرين وهما العقاب والمكافأة  
فالعقاب يحكم به على الجميع في الاحوال الاعتيادية والمكافأة لا تعطى الا للترايسير وفي احوال  
استثنائية ولكن من طبيعة هاتين الطريقتين أن يتطرق اليهما النقص فتخطئ المرمى ولا تصيب  
أحوال جميع المجرمين ولا تنال كل أثم وهذه فطرة النوع الانساني لا محيص عنها ولذلك احتاج  
الناس لسد هذا النقص فعمدوا الى التصديق بسلطة أكبر من سلطة الحكومة ينال بها الغرض  
المقصود لئلا يها وهي سلطة ذات أعظم لآراما لا بصار وهو الحافظ انتظام القوانين في الامم فيعاقب



من تخطيطه سلطة بني البشر وكافئ من نسوه كما ينبغي ان يكون ذلك على الوجه الاكمل وكل ما من شأنه ان يشب في الاذهان الخوف من تلك الذات المعظمة يسمى بالديانة ولو ضوح المعنى المراد تجدد المؤلفين محدثون عن الدين نفسه كأنه ذات ذهنية وصورة تخيلية لها اختصاص معدوم فن تعرض لتقليل تأثير الدين في الاذهان أو فساد معتقد الناس به فقد أضر بالمنافع التي تنالها الامة بواسطة من عقاب المجرمين وتشجيع الناس على التحلي بالفضائل وهذا هو ما نسميه بالجرائم المضرة بالدين

ولاحظ اني أنظر الى الدين هنا من حيث منفعة في الهيئة الاجتماعية لا من حيث حقيقة وكونه صحيحاً أولاً وليس من موضوعنا أيضاً ان نبحث في آثار الدين التي يمتدونها الى نوال حياة ثانية ثم بعد فهم أكثر من هذه الدار لذلك خصصنا الجرائم بالدين وهو الامر الذهني ولم نضفها الى الله وهو الذات الموجود لانه لا يتصور عقل أن انساناً ضاعياً من بني البشر يتجرأ على مس جانب الذات القدسية ولا ندري لو وقع هذا في أي قسم تدخل هذه الجريمة فليس بظاهر ان كانت مضرة بشخص المعبود سبحانه وتعالى أو بماله أو بشرفه وكل ذلك محال كما لا يخفى والجرائم المضرة بالدين قسمان القسم الاول ما تكون نتيجته اضعاف المؤثر الديني وهو ثلاثة أنواع

أولاً - الكفر ثانياً - التجديف ثالثاً - انتهاك حرمة معالم الدين

والقسم الثاني - ما يؤدي الى فساد استعمال المؤثر المذكور وأسميه فساد الاعتقاد وأنواعه ثلاثة أيضاً

أولاً - الاعتقادات المضرة وهي التي تنسب للخالق أموراً مخالفة لمصلحة عباده العامة وأنه خلق الآما أكثر من اللذائذ ورسم عقوبات باهظة لا فائدة فيها وأنه يغفر ما وجب لاجله العقاب ويكافئ على اعمال لا منفعة لها البتة وهكذا

ثانياً - الاعتقادات المهمة كاليقين بأمر يستلزم منفعة أدبية وتأثيرها سيئ على من اعتقدها ومن أنكرها

ثالثاً - الاعتقادات الفاسدة وهي التي ينسب فيم النفور الى الله عز وجل وأنه صاحب شريعة غامضة لا معقول لها

وافساد الاعتقاد آثار سيئة جداً في الوجود فهو ينجس على ذهن الامة ويجهلها على ايذاء العقلاء ويعلا القلوب من الرعب ويحرم عليها أظهر اللذائذ وهو الداء الآداب والتقنين ولو وضع عقاب لمن فسد اعتقاده لكان مبنياً على سبب صحيح هو خال الفساد لانه لا يقيد شيئاً ولا دواء لهذا السم سوى الحقيقة وبيان بطلان تلك العقائد فيبطل تأثيرها وتختف وطأتها عن الامة ونصير هزأة

يسخر بها الناس فن تعرض للمعاجة فيها واجب التعرض له بالمناظرة والمباحثة لان السيف لا يزيل الخطأ وإنما شفاؤه الحرية والنظر ولو استعمل السيف في مغالبة الافكار لما انتج الادلالة على القصور والتعسف

وكذلك تجب مغالبة النكفر بقوة البرهان وان كان الكفر ضررا لانه انكار امر موافق لمبادئ المنفعة تنسلي به النفوس في نكباته وتستعين به في كساب المحامد ومع ذلك لا ينبغي عقاب صاحبه بل يترك للآداب أن تأخذ بناصر الحق منه وسأبرهن على هذا الرأي في موضع آخر

### (الفصل السابع) (بيان مزية هذا التقسيم)

اني اقتصر هنا على بيان أهمها

فأولا - هذا التقسيم هو الاقرب لما يجده الانسان من نفسه طبيعة أي الاسهل ادراكا على الذهن واخرازا على الحافظة لان التقسيم الطبيعي بالنظر الى شخص معين هو الذي يجول بخاطره بادى النظر ويدركه من غير تعب ولا عناء فاذا اخترع الانسان تقسيما في موضوع من الموضوعات كان عنده أقرب الى الطبيعة من غيره وهو كذلك في الواقع لكن اذا اعتبرنا الناس جميعا رأينا أن التقسيم الطبيعي بالنسبة اليهم هو الذي تعرض عليهم فيه الاشياء ظاهرة بأوضح مشخضاتها وأكبر منافعها ولا شيء يدركه الانسان ويفقه منافعه أكثر من أعمال الانسان من حيث الضرر الذي يصيبه ويصيب أمثاله منها

ثانيا - هذا التقسيم بسيط متناسق وان كثرت اجزاؤه لانها كلها متشابهة مأخوذة من بعضها ظاهرة النسبة لادنى تأمل واضحة الجامعة بينه القائل فن عرف القسم الاول عرف الثاني والثالث ثم الرابع مؤسس على القاعدة نفسها الا أن جهة التقابل فيه غير ظاهرة تماما كما في البقية وبالتأمل نرى أن الجميع متماثل لانه لو فرضنا ان جرائم الاقسام الثلاث الاول غير مضره لكانت جرائم القسم الرابع كذلك

ثالثا - هذا التقسيم يسهل الدرس والخطاب ويهديان الحقائق المتعلقة بالموضوع الحاصل البحث فيه فعدم انتظام الخطاب في جميع المعارف بأنواعها علة في الجهل والخطا ومعاول لهما وسرد المفردات لا ييسر الا اذا انكشفت الحقيقة اذ يتعذر النطق بالصواب قبل أن يصدق الفكر في حسابه ولا يصدق الفكر في النظر مادامت الالفاظ الموضوعية لا يرازه في الوجود مركبة تركيبا من شأنه أن يخطئ من استعماله في ترجمة معانيه

رابعاً - هذا التقسيم تام فكل قانون يتصوره العقل مكان فيه مادام ذلك القانون متعلقاً بأمر مضر بأي صفة كانت فإن كان القانون نفسه صادراً عن الهوى مضر في الهيئة كان محله بين الأعمال المضرة قيد دخل في قسم الجرائم

خامساً - أسباب هذا التقسيم مدينة لأنه يرسم على صفحة كل أمر احتوى عليه سبب وضعه في التقسيم الذي أدرج فيه فهو يدل على جهة ضرر الشيء وفي هذا كفاية لبيان السبب في النظر إليه من هذه الجهة وبالتقسيم المذكور تستنير بصيرة المطالع فينجذب إليه فالرعية تقبله لأنه يوقعها على أسباب الواجبات المقررة عليها والوازع يخشاه ويعتبره فإن كان ذاوهم وشهوة ارتدع به واستنار وان غاب عنه نوع من أنواع الضرر وقف عليه بمجرد النظر إلى التقسيم المذكور وان أراد أن يدخل فيه جرعة من تخيله عز عليه وجود محل لها فيتنسبه إلى خطئه اذ كل قسم ينفر عن جرعة لا تتعلق به والجريمة التي تنزع من ضرر وهي انما تخفى اذا اختلط الموضوع ببعضه وخلا عن التقسيم والترتيب أما اذا كل هذا النظام صارت الجريمة المذكورة فيه كأجنبي يحاول اغتصاب رتبة الاصيل وهي قبول ينسبه وبين أفراد الطائفة التي يحاول الدخول فيها ظهر غشه وبان نقصه فالتقسيم المذكور فوز عظيم على حكومة الهوى وساطة الهوى وهو بذاته يغني عن تقرير قوانينها وتسقيها أحكامها

سادساً - التقسيم المذكور عام لأنه مؤسس على مبادئ عمومية لجميع الناس فلم تلاحظ في وضعه أمة دون أخرى وهذه المزية تجعل له منفعة في حد ذاته لا تتوقف على قبوله عند حكومة من الحكومات فان رغبت عنه الحكومات أفاد العلماء ليسترشدوا به في ابحاثهم ويتطموأ على نسق مذهبهم التي لا تزال خارجة عن القياس وبواسطته تسهل مقابلة القوانين التي وضعت على نسق واحد فان صفت قوانين جميع الدول الجنائية اراء بعضها بمقتضى طريق تتناظرت معانيها من غير احتياج إلى دقة نظراً واستنتاج فيرى الناظر في هذا انساباً لبعض الجرائم الحقيقية وفي ذلك جرائم وهمية وفي الثالث أنواعاً لا تخص للنشل والسرقا والجرائم الخصوصية المتعلقة بالشخص وفي الرابع نوعاً واحداً وبالجملة تقسيمنا بالنسبة إلى علم التقنين آلة نظرو قياس كعيار الجور ومقياس الحرارة في علم الطبيعة

وأكبر منية لهذا التقسيم أن جرائم كل قسم توجد تحت عنوان واحد تجمع بينها صفات مشتركة فيها فيؤخذ من ذلك أن جرائم كل قسم لها خاصيات عمومية توجد في كل واحدة منها وخصايات خصوصية لا تشترك فيها مع جرائم القسم الآخر وعلى هذا يتيسر لنا أن نذكر لكل قسم قواعد مخصوصة تشمل جميع أجزائه



ولو تعمس على الباحث وضع قواعد واسعة بحيث تكون منضبطة وصادقة من كل الوجوه لصار العلم المبحوث فيه ناقصا ناقصا يؤسف عليه لانه في هذه الحالة لا يتيسر له الا أن يذكر حقائق منفردة تختص ببعض أمور لا جامعة بينها فلا مبدأ يرجع اليه ولا غرض يقصده منه ولو كانت فصليات النبات والحيوانات مما تارة عن بعضها بحيث لا تجمع بينها صفة من الصفات لصار علم التاريخ الطبيعى فى أقل من مهد الطفولية اذ يضطر الناس الى معرفة كل نبات على حدته ولا يكون لاحدهم تصور عام شامل لانواع فصيلة واحدة أو فصليات شتى فيكون علم كل فرد غير مفيد علم الاخر شيئا

وسأقدم هنا للقراء قواعد العمومية التى يتشخص بها كل قسم من الاقسام الاربع المتقدمة فعليهم أن يرجعوا النظر اليها وبقاها بين قواعد كل قسم وجرائمه حتى يتحققوا من صحتها

(مميزات القسم الاول - وهو المشتمل على الجرائم الخصوصية أو التى يصاب بها أشخاص معلومون)

(أولا) - اذا وقعت جريمة من هذه الجرائم نتج عنها ضرر من الرتبة الاولى وضرر من الرتبة الثانية غير استثناء (ثانيا) - الاشخاص المصابون بها مباشرة معينون على الدوام وذلك يصدق على الشروع والتجهيز كما يصدق على الفعل نفسه (ثالثا) - جميع هذه الجرائم قابل للتعويض (رابعا) - يمكن عقاب فاعل الجريمة بمثل جريمته أى بالقصاص تماما ولا يلاحظ أنى أقول يمكن القصاص لا يجب ولا أزعم أيضا ان القصاص يسهل فى جميع الاحوال بل فى بعضها (خامسا) - يوجد على الدوام شخص له منفعة طبيعية ذاتية فى السعى وراء معاقبة فاعلها (سادسا) - الضرر الذى ينتج عنها محسوس ظاهر على الدوام (سابعا) - جميع الناس فى جميع البلاد يتقدمون عليها وكذلك يجب أن يكون (ثامنا) - قلما تختلف باختلاف الامم بل هى غالبا فى كل زمان وكل مكان وبالنظر الى الصفات الثلاثة الاخيرة جرت العادة على لسان بعضهم بتسمية هذه الجرائم مخالفة للقانون الطبيعى وهو استعمال مبهم ونومعايب لا تخصى (تاسعا) - اذا اكتنفها بعض الاحوال المشددة انقلب جرم عمومية عموما محدودا أو مطلقا (عاشر) - اذا اكتنفها الاحوال المخففة كفى فى عقاب التعويض على المصاب لانه اذا كان ضرر الرتبة الاولى ضعيفا ولم يحدث عنه انزعاج كان التعويض واقيا بالمطلوب

(مميزات جرائم القسم الثانى - وهى الجرائم الشخصية)

(أولا) - يوجد شك فى أن هذه الجرائم تحدث فى الاحوال المنفردة ضررا من الرتبة الاولى وذلك لان الشخص الذى يجب أن يشعر بالالجريمة أكثر من غيره على فرض وجود ذلك الا لم يبرهن بإيصال ذلك الالم الى نفسه على أنه لا يشعر به

وهذه الجرائم لا تحدث ضررا من الرتبة الثانية على التحقيق

(ثانيا) - لا تصيب الجريمة الشخصية أى إنسان الا اذا أصابت الفاعل نفسه - ما عدا بعض الاحوال الخصوصية ومع هذا فتساووا بها غير فاعلها لا يكون بطريق الا زوم بل بطريق العرض (ثالثا) - لا تشمل التعويض ولا القصاص (رابعا) - ليس لاحد منفعة في معاقبة صاحبها الا من باب التعطف او اذا وجدت رابطة منفعة بين الفاعل وطالب الدعوى (خامسا) - ليس من شأن الضرر الناجم عنها أن يكون محسوسا وظاهرا وهو غالبا مشكوك فيه بخلاف ضرر جرائم الاقسام الاخرى (سادسا) - كثير منها محفوت عند الناس أكثر من الجرائم العمومية عموما مطلقا وذلك يقع بتأثير ذينك الاصلين الفاسدين أصل الميل والنفور وأصل الزهادة (سابعا) - هي أقل اختلافا من بقية الجرائم باختلاف الزمان والمكان (ثامنا) - النذور من فاعلها سبب فعال في معاقبته أكثر من الميل الى الهيئة الاجتماعية (تاسعا) - أقوى الاسباب التي تحمل على معاقبة فاعلها هو احتمال حدوث ضررها وليلاحظ ان ذلك الضرر اذا وقع جعل الجريمة عمومية عموما مطلقا وذلك يصدق بالاخص على الجرائم المضرة بعدد السكان وبالثروة العمومية

(مميزات جرائم القسم الثالث - وهي الجرائم العمومية عموما محدودة)

(أولا) - أنها لا تحدث ضررا من الرتبة الاولى بل تحدث شيئا من الانزعاج والخطر (ثانيا) - الاشخاص المصابون بها مباشرة غير معلومين (ثالثا) - مصيرها تنتهي بضرر من الرتبة الاولى وبذلك ترجع الى الجرائم الخصوصية (رابعا) - لا تقبل التعويض ولا القصاص (خامسا) - ليس لاحد من منفعة دائمة في طلب معاقبة فاعلها بل المنفعة في ذلك كبيرة تتعلق بقسم معين من افراد الامة (سادسا) - ضررها أقل ظهورا من ضرر الجرائم الخصوصية الا اذا تعينت الاشخاص المصابون بها (سابعا) - مقت الناس بها أقل منه بالنسبة للجرائم الخصوصية ولكن أكبر منه بالنسبة للجرائم العمومية عموما مطلقا (ثامنا) - تختلف باختلاف البلدان أكثر من الجرائم العمومية عموما مطلقا (تاسعا) - تجوز معاقبة فاعلها قبل اقامة البرهان على ضررها أو على ان ضررها كما يجعل بشخص معين لان انبساط الضرر يقوم مقام الدليل على التخصيص (عاشرا) - التعويض لشخص معين لا يكتفى عن العقاب لاجلها اذ يبقى من ضررها بعد ذلك أثر على الدوام

(مميزات جرائم القسم الرابع - وهي الجرائم العمومية عموما مطلقا)

(أولا) - ليس لها ضرر من الرتبة الاولى وضرر الرتبة الثانية منحصري في خطر بغير انزعاج وهذا الخطر عظيم القدر الا أنه مجهول النوع (ثانيا) - المصابون بها غير معينين الا اذا رجعت الى

الجرائم الخصوصية (ثالثا) - لا تشمل التعويض ولا القصاص (رابعا) - ليس لأحد معين منفعة ذاتية في طلب معاقبة فاعلها إلا من أضرت بمنافعه الشخصية وكان ذا وظيفة في الأمة (خامسا) - ضررها أقل ظهورا وأضعف تأثيرا في الناس (سادسا) - مقت الناس لها أقل منه غيرها (سابعا) - قابليتها للتغيير باختلاف الحكومات أكثر من غيرها (ثامنا) - إنما تحدث غالباً من جريمة خصوصية مقترنة ببعض الأحوال المشددة ففي زاد الضرر العموي على الضرر الخصوصي دخلت الجريمة في عداد الجرائم العمومية ٤ وما مطلقا (تاسعا) - (وعاشرا) - هذان المميزان هما اللذان ذكر الجرائم القسم الثالث

## (الفصل الثامن)

### (أبواب القانون الجنائي)

هي نوعان عمومية وخصوصية فكل جريمة تأتي تحت عنوان خصوصي وأما الأبواب العمومية فهي التي تذكر فيها أمور تتعلق بعدة أبواب خصوصية وفي ذلك فائدتان اجتناب التكرار وبسط التأمل وتدقيقه والميلكيان الأبواب العمومية

(الباب الأول) - في الأشخاص الخاضعين لسلطة القانون

(الباب الثاني) - في الجرائم الوجودية والسلبية

(الباب الثالث) - في الجرائم الأصلية والثانوية

(الباب الرابع) - في المشتركين في فعل الجريمة

(الباب الخامس) - في المسوغات

(الباب السادس) - في الأحوال المشددة

(الباب السابع) - في الأحوال المخففة

(الباب الثامن) - في الأحوال التي تستلزم سقوط العقاب

(الباب التاسع) - في العقوبات

(الباب العاشر) - في التعويض والترضيات التي تعطى للمصاب بالجرائم

أما الأبواب الخصوصية فكلها موضوعة على نسق واحد بحيث أن من عرف الباب الأول عرف البقية والميلكي مثالا لها



(الباب الاول)  
(في الجريمة الجسمية البسيطة)  
(الفصل الاول)  
(أصل المادة)

تكون الجريمة جسمية بسيطة اذا أحدث شخص أو ساعد على أحداث ألم أو تعب جسماني الى شخص آخر بدون مسوغ قانوني ومن دون أن ينتج عن ذلك ألم جسماني آخر  
(الايضاح)

راجع الباب العمومي في مسوغات الجرائم	بدون مسوغ قانوني
راجع البلب العمومي في الاشخاص الخاضعين لسلطة القانون	شخص
راجع الباب العمومي في المشتركين في فعل الجريمة	ساعد
لا فرق في الطريقة أو الوسيلة التي حصل الضرر بواسطة كائن يكون المصاب قد ضرب أو جلد أو جرح بألة أو بغيره أو بآلة أو بواسطة حجر أو جسم صلب آخر أو استعمال الماء أو سائل آخر أو الهواء أو الضوء أو الحرارة أو المواد الكهربية أو ان يكون الجاني عرض للخطر أو اللس أو الشم أو الذوق شيئا قبيحا شتم النفس منه أو استعمال بالقوة أو بغيرها عقاقير مضرّة فانتجت قيا أو ألما آخر أو أن الطرق كانت لا تنتج الفعل مباشرة كما لو استعمل كلبا أو حيوانا آخر آلة في أحداث الألم أو باغراء شخص يرى على الفعل أو يحمل المصاب نفسه عليه كما لو حسن له المشي بمكان نصب له فيه فخا أو به يترمط بالخشاش أو عرضه الى ما يضر بصحته أو أن يكون منع عنه وسائل المساعدة اللازمة في دفع ألم حادث من الطبيعة كالعيش بالنسبة للجائع والعقاير الشافية بالنسبة للمريض	أحدث
راجع باب الجرائم الشخصية ومنه الى فصل الجرائم	شخص آخر

الخصوصية التي نحن بصددھا راجع أيضا باب الجرائم  
العمومية عموما محدودا ومنه الى اللوائح المتعلقة بالمعامل  
والصنائع التي اذا حصل افراط فيها نتج عنه ألم أو تعب  
أو خطر لاشخاص غير معينين كالوقادين والقضاة  
والمرشحين (بالكسر) وغيرهم

تعب

مهما خفت ملامسة الجسم ويكتفى في حدوث التعب  
أن تحصل الملامسة رغمًا عن المصاب ومن هنا تعلم أن ألم  
هذه الجريمة يتبدى بالاشتراك وينتهي الى أقصى درجات  
العذاب

ضرر آخر

فان حدث عن الفعل ضرر آخر دخلت الجريمة في قسم  
آخر بصفة كونها غير قابلة للتعويض كالطيس وغيره  
راجع أقسام الجرائم

### (الفصل الثاني)

(في الطرق التي تنتهي الجريمة بها)

الاحوال الآتية اما ان تذكر هنا أو يحال القارى لمراجعتها وهي  
أولا - الحق أو القدرة في مقاومة تعدد حق ثانيا - الحق أو القدرة والالتزام بمساعدة  
الغيران حصل عليه تعدد حق (ثالثا) - الحق والقدرة والالتزام على موظفي الشرطة  
بالمساعدة رابعا - حق الافراد والالتزام بهم بطلب المساعدة من الموظفين المذكورين ان تعدى  
عليهم انسان بغير حق

### (العقوبات)

(أولا) - الغرامة ب باختيار القاضي أو بتصرفه ث أو أن القانون يحددها بحيث  
لا تزيد عن قسم ج معين ح من أموال الجاني  
ثانيا - الحبس خ باختيار القاضي أو بتصرفه أو الى حد لا يزيد عن سنة د مثلا  
(ثالثا) - الضمان على حسن السلوك ذ باختيار القاضي أو بتصرفه  
(رابعا) - منع المجرم عن الحضور ر في المحل الذي يوجد فيه المصاب لاجل أو مؤبدا وذلك  
يكون في الاحوال الجسدية م

(خامسا)

(خامسا) - الحكم بالمصاريف ومعنى الحروف الموضوعية على بعض الالفاظ أنه ينبغي للقارئ مراجعة الفصول الواردة في باب العقوبات العمومية ليقف على معاني الالفاظ المذكورة مثل قولنا باختيار القاضي أو بتصرفه فباختياره معناه أن يجوز للقاضي استعمال العقوبة أولا وبتصرفه معناه أنه يجب عليه الحكم بها انما له حق التخفيف والتشديد على حسب القواعد العمومية المذكورة في باب العقوبات

### ﴿التعويض﴾

على القارئ أن يراجع الباب العمومي المتعلق به ونحن نذكر هنا فقط ما ينبغي التنبيه عليه بنوع خاص وفي هذا المقام نرجع القارئ الى أبواب المرافعات فالاجراءات التي تنتهي بها الجريمة لا محل بها هنا الا اذا اختلطت الجريمة بأخرى مما يصيب الحرية الشخصية وأما الاجراءات التي تستعمل لمعاقبة المجرم أو لترضية المصاب فهي الاكثراستعمالا خصوصا الاولى وأما الاجراءات الاحتياطية فيرجع فيها الى باب العقوبات حيث يجد فيه القول على الضمانة بحسن السلوك وراجع باب الاحوال التي تستلزم سقوط العقوبة

راجع باب الاحوال المشددة وأريد بها الاحوال التي لا تخرج الجريمة عن صفتها الاصلية وتجعلها غير عامها وداخل في القسم المدرجة هي تحتها والتي تجعلها عمومية وعموما محدودا والتي تجعلها عمومية وعموما مطلقا

راجع باب الاحوال المخففة فان وجد في الجريمة حال تشديد جاز تشديد العقوبة نفسها أو الانتقال منها الى عقوبة من نوع آخر وهذه العقوبة الثانية تسمى العقوبة العالية للتمييز فان كان الامر بالعكس سميت العقوبة الثانية العقوبة الادنى

### ﴿مثل آخر﴾

تضرب هذا المثل في الملاكية لكي نبين كيفية استعمال طريقته في المسائل المدنية أيضا وليلاحظ ان الموضوع جنائية على الدوام واختار الاتفاق لبساطته

### ﴿أصل المادة﴾

يوجد تلف مضر اذا أعدم شخص بدون مسوغ قانوني ب أو ساعدت على اتلاف ث شي ج ذى قيمة ح نوعا

وانى أترك ما يتعلق بسوء القصد تسهيلاتهم المثال وأجعل أن الفاعل انما يستحق العقوبة لاهماله أو رعونته أو خطئه قانونا



ب مسوغ قانوني

ت ساعد

ث أتلف أو عطل

ج شيء

ح قيمة

راجع باب المسوغات ونزید علیها واحد جدید او هی  
ملکیتہ الثقی الذی حصل اتلافہ أما سبب الملكية وکیفیتہ  
اثباتہما فیرجع فیما لی باب الملكية

راجع باب الاشتراك

أتلف الشيء أي أعدمه خواصه التي يكون بها نافعا  
للإنسان وعطله أعدمه بعض هذه الخواص فان غيّر ما  
بغيره أقل قيمة منه فالأمر واحد وعليه فالأتلاف والتعطيل  
لا يختلفان إلا من حيث مقدار الخواص المندمجة  
فالأتلاف أقصى درجة للتعطيل والتعطيل جزء من  
الأتلاف

راجع باب الأشياء وأنواعها

لا فرق بين أن تكون القيمة تجارية أي أن الشيء ينفع كثيرا  
من الناس على حد سواء كالأكولات أو أن قيمته محدودة  
أي منفعة مقصورة على شخص معين كورقة كتب فيها  
صاحبها مذكرات لا تفيد سواه أو أن تكون القيمة مستمرة  
أو عرضية انما يشترط أن تكون القيمة آتية وقت وقوع  
الجريمة كسور اتخذ لحفظ الغرس أو جسر أقيم لضرورة  
وقفية ويدخل في قولنا القيمة ما كان محليا كالحد الفاصل  
والموافق عليه كالعقود والصورية كالشيء الذي يستعمل لنوال  
غيره مما له قيمة في ذاته والعمومية كالورقة التي يعلم الناس  
منها أن فلانا خاضع لقانون كذا في التصرف بأمواله كالجزر  
والطفولية وقولنا نوعا لأن قيمة الشيء تنعدم اذا صار في حالة  
يسمح فيها من أشرب قلبه قطرة من الإنسانية أو من كان ذا  
أدب باعطاءه لمن يطلبه كالقول التي تختلف في الحقول  
بعد جمع المحصول والأثمار المهملة الطبيعية وعلى المالك  
أن يأتي عملا يظهر منه أن الشيء لا يزال ذا قيمة عنده هذه  
هي الطريقة في وضع القانون وما ذكر كاف في الدلالة على  
ما بقى

## (الفصل التاسع)

## الباب الاول العمومي من القانون المدني - في الاشياء

كان من الواجب وضع الابواب الاتية مع اصول القانون المدني لكن لما كان الكلام فيها على الاشياء باعتبارها امورا ذهنية علمية فضلت وجودها في هذا القسم الذي هو تفصيل علم التقنين وتشريحه

عاش (رونيسون كريوزي) (١) سنين عديدة لم يكن له فيها اثر البتة على احد من الناس وما كان يمكنه ان يعصم نفسه كذلك بالنسبة لاشياء

وانواع الاشياء كثيرة لا تحصى ولا يخرج واحد منها عن دائرة القانون لان جميع المصنوعات الفنية او الطبيعية داخله تحته ولو كان من الواجب تعدادها واحد ا فواحد الصار محيط اللغة فصلا من فصول التقنين ولكن لا تريد ان نشغل بهذا البحث الطويل العريض فلسفنا محتاجين الا الى الاشياء التي اختلفت أحكام القانون بالنظر اليها وهي التي أسس المقتن عليها تقرير الحقوق والواجبات ومن اجل ذلك نقسمها الى تقسيمات يسهل علينا ان نتكهن من هذا الموضوع الشاسع فنبحث في الاشياء باعتبار منشأها واستعمالها وطبيعتها

تنقسم الاشياء

أولا - الى طبيعية وصناعية فالطبيعية هي التي لها أسماء تدل عليها بالحالة التي اوجدت بها قبل ان تتأثر بصنع الانسان وهي الارض وأجزاؤها وما تنتجها وأما الاشياء الصناعية فهي التي ما سميت باسماء المعروفة بها الا لتأثرها بصنع الانسان فالغيط وان زرع والكرم وان غرس والسياح وان كان نباتا اشياء طبيعية والمنزل ومعمرة النبيذ والسياح المتخذ من النبات المنفصل اشياء صناعية وبين هذين النوعين اوجه تشابه عديدة ومن المتعذر ايجاد حد فاصل بينهما ومع ذلك فالحد الفاصل من أهم اللوازم في القانون المدني لكي تبطل المنازعات والا لاستمرار الناس في خصام وشقاق والفاصل الذي يوحده المقتن لهذه الغاية لا يكون طبيعيا بل اختياريا فليتناقبوله مهما كان ان غرضنا وجوده مطلقا

ثانيا - الى منقول وعقار وبينهما حد فاصل طبيعي فالمنزل عقار في العادة اذ توجد منازل من حديد وخشب تسير على عجل من مكان الى آخر وقد صنع بعضهم بيتا من ورق سميك وارسله الى جراث (الاقيل) (٢) منذ عشرين سنة وكانت بعض العشائر الاوروبية تسكن على هذا المنوال

(١) هو اسم مخترع في بعض القصص يمثل به لرجل الطبيعة أي المفرد عن العالم

(٢) هو بحر بين امريكا الشمالية وامريكا الجنوبية

كأهل قبائل التتر الآن والمراسك منازل أيضا وبعضها كأنها جزائر تروج في الماء والجبال والتلال تختلف مواقعها أحيانا وشوهد في بعض الجهات أن أرضا انقلبت من مركزها الأصلي وهذه الظواهر الطبيعية معروفة بالآثار في البلاد التي توجد البراكين بها وبعد حدودها تترى الناس يتخاصمون على ملكية المواضع القديمة والاطلال (١)

ثالثا - إلى شيء يستعمل وشي يستهلك فالأول هو الذي يؤدي منفعة وهو باق على حاله والثاني هو الذي لا يقيد الأبعد منه فالقسم الأول يشمل المنازل وأدوات المطبخ والثاني يشمل الأشرية والمأكولات ولأننا أكثر من الأمثال لأن الحد الفاصل بين هذين النوعين صعب المعرفة جدا مثلا الخشب يمكن استعماله في المباني أو حرقه للتدفئة والثور إما أن يحرق الأرض أو يذبح لذلك يعسر معرفة نوعهما (٢) والطبيعة عبارة عن تغير متجدد في كل شيء يستعمل يمكن أهلا كما وما أعدم على شكل مخصوص يظهر بشكل جديد لذلك كان التمييز بين أغلب الأشياء من هذه الجهة قابل الحدود لا تحصاره في قسم صغير منها (٣)

رابعا - إلى أشياء لكل منها قيمة مخصوصة وأشياء لا تقدر إلا بمجموعة فالأولى كالمنازل والأثاث والملابس والثانية كالمعادن والبقول والأشربة والحد الفاصل هنا أيضا غير يقيني إذ كثير من الأشياء لها قيمة فرادى ومجموعة على حد سواء فإذا أراد المقتن وضع هذه التقسيمات وجب عليه أن يتخذ بجانبه رجلا منطقيا يقيس له أحكامه في هذا الموضوع بمقياس العقل المحكم فيمكن أن يلزم مقياس الأرض كذلك يلزم مقياس للعقل لكن الأول سهل والثاني متعسر

خامسا - جعل الرومانيون الحيوانات من الأشياء وكان يجب عليهم لذلك أن يقسموا الأشياء إلى شاعرة وغير شاعرة لكنهم غفلوا عن هذا وكان العجل الذي صنعه (ميرون) (٤) من النحاس في أعينهم كالعجل الحقيقي على أن هذا التمييز كان بعيدا عن أذهان أولئك القوم الذين حسبوا الإنسان إذا وقع في مصيبة الرق شيئا من الأشياء والله أعلم بما كان يصيب الرقيق والحيوان من هذا الاعتبار

- (١) لكن هذه عوارض شاذة والقانون إنما يوضع للأحوال الاعتيادية  
 (٢) الأشياء بحسب إرادة مالكها فإن خصصها للاستعمال فهي من القسم الأول وإن اتخذها للاهلاك فهي من الثاني  
 (٣) بنظرنا التقسيم من حيث الطبيعة ولا يلتفت إلى أحكام القانون مع أنها لا تتوقع الإغراء أعمال البشر وأعمال البشر معروفة مدلول عليها آثارهم الظاهرية واحتياجاتهم العاشية وما على المقتن إلا أن يضع الحكمين وعلى من رغب في أحدهما دون الآخر عند التنازع أن يثبت مقصده ومن هنا ترى الصعوبة مذلة كثيرا  
 (٤) مصور على الحجر فهو يوناني كان حييا في القرن الخامس قبل المسيح



الذي يدل على فقد الاحساس وشدة الضير ترى القانون الذي كان ينبغي له ان يدافع عن هذه المخاوف ينزل بهم الى درجة الانحطاط فالمتن يذكرها بهبارات كأنه يريد بها اطفاء كل احساس يعيل بالنفس الى الاشتاق بهم والواء الذهن عن الرابطة الموجودة بينها وبيننا ولو كان لابد من خطا بالنسبة الى هذه الذوات المشكود طالعها انضلت بخافة من عبد الحيوان على قساوة من يسومهم سوء العذاب نعم افضل تلك الشهوات الخرافية التي أتت بها القصص وغراميات (بسفياى) (١) على ذلك الحرب بين النيران حيث كان الفن فيه أن يباغ الهياج والالم من الثور أشده وهو يسلم الروح تسلياً للمتوحشين الذين يتفرون (٢)

سلسا - الى بسيطة ومركبة والمركبة ما طبيعية أو صناعية والشيء المركب قد يكون متكوناً من أشياء بسيطة كل منها قائم بذاته أو من شئ معتبر قائماً بذاته ومضاف اليه أشياء آخر معتبرة ثانوية فقسم من البر يتكون من أشياء كل منها قائم بذاته وقطعة أرض ببعضها زرع وفيها منزل تتكون من أشياء بعضها قائم بذاته وبعضها ثانوى والرابطة بينهما طبيعية وقد تكون الرابطة اختيارية كالميراث المتفرق في الجهات ورأس مال التجارة وثروة المتزوجين فان الرابطة بين هذه الأشياء انما انت من كون مالك التركة أو رأس المال واحداً من نص القانون (٣)

أما اذا حصل نزاع في الشئ الاصلى القائم بذاته والاشياء الثانوية وفي أن حكم الاصلى يسرى على الثانوى فيرجع فيه الى ما بين المتخاصمين من العقود (راجع باب العقود)

قسم الرومانيون لاشياء الى مادية وأدبية أى أشياء غير موجودة فهي اشياء لاشياء وترى هذا التقسيم لا يفيد شيئاً الا هم الا زيادة الخلط في الافكار وما هو اشياء أدبية انما هي حقوق قائمة على خدم انسانية أو مرتبة على أشياء حقيقية مادية كما سنبين ذلك عند الكلام على الحقوق

واعلم بان المقتن لا يحتاج الى تقرير حكم قانونى على شئ الا اذا كان لذلك الشئ قيمة ما والقيمة متغيرة جداً فعليه أن يبين هذا التغييرات ولا يمكننا أن نشير بتوضيح ذلك في باب ٤٠ وى أو في أبواب خصوصية متعلقة بالجرائم كباب الاتلاف أو التعطيل الابعث الفراغ من اجراء القانون كلها ولكل شئ موجود كى - معلومة فان عرف نوعه كانت قيمته على قدر كيمته ولا تعرف الكمية

(١) اسم خرافى

(٢) كان من - ايات الرومانيين العمومية المعتنى بها ان يحارب الرجل الثور في مرمح عموى يحضره الاعيان وكبار

الامة وينقسم الجميع قسمين يتعصب كل منهما الى شريعة من المحاربين

(٣) قوله نص القانون راجع الى اتحاد ثروة الزوجين فانه اذا تزوج رجل وامرأة ولم يتفقا على أمر مخصوص بشأن

أموالهما كانا مشتركين فيها والرجل ادار المالين واستثمرهما وذلك بمقتضى القانون

الابالمقاييس أو المكاييل وهذه تبين لنا كمية المادة أو الفراغ الذي تشغله فتعريف المقاييس والمكاييل وكل ما تعبر به الاشياء ويبان النسبة بينها يجب أن تذكر في باب عمومي نراه لازما لكل قانون

وليست الصعوبة منحصرة في بيان الانواع بل يلزم أيضا بيان الافراد في أحوال كثيرة فعلى المقتن أن يعنى بذلك في كل باب خصوصي يقتضيه مثلا استأجر زيدا يتوجب أن يبين ما يندرج تحت لفظة يديت ان كان يشمل الفرض والاقتال وما يوجب في كهوفه وهل يشمل الذراع المربع ما في جوف الارض الى ما لانهاية أو يقتصر على سطحها وهكذا ولم يكن للرومانيين فكر واضح في هذا الموضوع مع انهم أطالوا القول في الاشياء

قال (جوستينيان) الاشياء إما ما دخل في ملك الاشخاص أو خارجة عنه وهذه إما من حقوق الاله أو من حقوق البشر والاولى إمامة قدسية أو دينية أو مطهرة والاشياء التي من حقوق البشر إما ملك للناس على انفرادهم أو مملوكة للجميع بالافرق وكل هذه تقسيمات صورية لا محصل لها والمطلع عليها يجب أن المقتن يسمى كل شيء باسم مخصوص وهو حسب ان غير الواقع فانه أي المقتن تخشى هذا الامر وتركه تتنازع فيه آراء المقتنين كانه يقول لامته أنا المقتن لا أقدر أن أعبر لكم عن ارادتي وأنتم حيث وجبت عليكم طاعتي عايكم أن تفاهموها ان استطعتم فوا عجايب السيد يشرح ارادته لحكوميه على هذا النمط المشوش المبهم ويذكر لهم الاشياء بوجه عام ويترك التفصيل والتوزيع ويعاقبهم لانهم لم يستطيعوا فهم ما عجز عن تعبيره

ان تاريخ (بختنصر) (١) لفظة كبرى للمقتنين فانه كان يقتل الناس لكونهم لم يتنبؤوا أحلامه وكم من صانع قانون فعل فعله ولم يشتر مثله

## (الفصل العاشر)

(الباب الثاني العمومي من القانون المدني)

(في المكان)

لا يوجد الانسان والاشياء الا في مكان فحال المكان يلزم غالباً في جميع أجزاء القانون المختلفة ليكيف الاشياء والاشخاص ويحدد أنواعها وفرداتها أحياناً بالطريقة العمومية الصادقة في تعريف الانسان هي تشخيصه بحالي المكان والزمان

(١) هو بختنصر الثاني ملك بابل وبنينوى حكم من سنة ٦٠٦ الى سنة ٥٦٢ قبل المسيح وكان سعيد الطالع في الحروب فلما انتصر على جيرانه من الملك أخذته العزة وتكبر وتسمى الها وطلب من الرعية أن تعبدته ثم اختلت قواه العقلية وتخيل له أنه صار ثوراً من البقر فترك المملكة وركن الى الماشية في القلوات والغابات ومكث كذلك سبع سنين ثم عاد اليه عقله واستولى على الملك مرة أخرى

وفي هذا الباب يجب على المقتنين بيان حالة الارض التي تسرى عليها أحكام القانون ومقدارها أي مسطحها أو أقسامها الطبيعية ومواقع الحدود الفاصلة بينها وبين البحر وكذلك يفعل بالنسبة للجبال والبحيرات والأنهر والغابات وجدول المياه والنواحي الجذبة أو التي تحت الارض من حيث تأثيرها في حقوق المالك وتحديد السلطة القانون وتعريف أقسام الارض السياسية وفروع تلك الاقسام سواء كانت مبنية على التقسيم الطبيعي أولا وعليه أن يضع تحت نظره صورة الارض أي خريطة أمينها صادرة هذه التقسيمات ان اختلفت كالتقسيم القضائي والحربي والمالي والديني وهكذا

وأن يجعل لكل جهة متميزة بشئ مخصوص خريطة مخصوصة كدكان الاسواق وبلدان الموالد ومستقراتها كم أو المكاتب أو المدارس الى غير ذلك ويدخل في هذا الباب بيان المقاييس التي يقرر بها القانون للقياس الجغرافي أي المتعلق بفن تخطيط الارض كالفرسخ والميل وما أشبه

### (الفصل الحادي عشر) (الباب الثالث العمومي من القانون المدني) (في الزمان)

ينبغي أن يضاف حال الزمان الى حال الممكان لان الانسان لا يمتاز عن غيره الا بهما فيجب على المقتنين في هذا الباب أن يبين المعاني المقصودة من أسماء أجزاء الزمان كالثانية والدقيقة والساعة واليوم والشهر والسنة والقرن مثلا اذا ثبت أن الولد ولد بعد وفاة زوج أمه بعشرة أشهر كان غير تابع لهذا المتوفى فيلزم بيان الشهر هل هو قري أو شمسي أو حسابي أي لا هذا ولا ذاك والاحوال الخصوصية تذكر في الابواب الخصوصية بحسب الحاجة كباب الدخلاء في القرابة وباب الابوة أما تعريف الزمن العام فيجب أن يكون في باب عمومي يرجع اليه عند الضرورة وفي الاحوال التي يشبه فيها الحساب بالشهر يعدل عنه الى اليوم وفي هذا الباب تذكر أيام الاعياد والمواسم بحسب تأثيرها في أحكام القانون لذلك أدرج حساب التقويم السنوي في قانون أصدرته شوري الانكليز ومما تقدم نرى أنه يلزم وجود هذين البابين لحالي الممكان والزمان في قوانين جميع الامم وما رأيناها في أحدها حتى الآن وهذا هو السبب في الشكوك والخلاف العظيم الواقع بين المشتغلين بالقانون في تعريف الزمان والمكان فلكل بلد مذهب واسل قوم عادة ومن أماني الحكمة أن توجد وحدة في الزمان كما توجد وحدة في المقاييس والمكاييل ولكن يظهر أن هذه الامنية لا تزال بعيدة الوقوع



(الفصل الثاني عشر)  
(الباب الرابع العمومي من القانون المدني)  
(في الخدم)

فرغنا من الاشياء فلينتقل الى الانسان باعتباره مرجعا للملكية وللارجل اعتبارا ان كونه أهلا  
لتمويل منح القانون وقابلا للالتزام بواجباته  
ومعرفة الخدم في الانسان سابقة على معرفة الالتزامات اذ يجوز ان يؤدي المرء خدمة من غير أن  
يكون ملزما بها فالخدم وجدت يوم وجد القانون وكانت هي الرابطة الوحيدة في الهيئة  
الاجتماعية بين الناس قبل أن تحوز الحكومة شكلا من أشكالها المعهودة لنا فالأبناء غدوا  
أبناءهم قبل أن يفرض القانون عليهم ذلك ونشاهد في وقتنا هذا كثيرا من الخدم يؤديهم الانسان  
للا انسان بمجرد التعطف وحسن المعاملة وتبادل المنفعة مختارا في ذلك غير مكره عليه ومهموما  
تعددت الالتزامات القانونية وتناولت أمورا كثيرة لا تنعدم الاحوال التي لا تنال فيها بعض الخدم  
الا بالاختيار والرغبة ومن حسن الحظ ان هذا النقص في القانون مجبور بما في الانسان من الميل  
الطبيعي الى الاجتماع السابق على كل قانون  
وتنقسم الخدم الى عدة أقسام

(القسم الاول)

تنقسم الخدم بقدر عدد الملكات التي تصدر عنها وملكات الانسان نوعان فاعلة ومنفصلة  
فبالاولى يعمل المرء أو لا يعمل والثنائية قسمان جسمية مخضة وشاعرة والمرء يشعر بما يملكه أو بالمل  
فالملكة المنفصلة الثاعرة قسمان أيضا ملكة شعورية تالم وملكة شعورية تلذذ من هنا تخرج معنا أربعة  
اقسام للخدم

أولا - الخدم الوجودية الناشئة عن الملكة الفاعلة كساعة رجل أشرف على الغرق وحمل  
السلاح للدفاع عن الوطن والقائد القبض على المجرم وهكذا وأمثال هذا النوع كثيرة بعدد الجرائم  
السلبية لان النص على جريمة سلبية عبارة عن فرض الالتزام الوجودي المقابل لها  
ثانيا - الخدم السلبية الناشئة عن الملكة الفاعلة المذكورة كعدم ارتكاب السرقة أو القتل  
وهكذا والأمثال كثيرة أيضا بعدد الجرائم الوجودية اذ النص على جريمة وجودية الزام بآداء  
الخدمة السلبية التي تقابلها

ثالثا - الخدم الناشئة عن الملكة المنفصلة الجسمية كتسريح المرأة في واجب الزوجية مع زوجها  
ونسأل الممازح البارد عن المثل

وبالجمل فالرجل من حيث هو جسم لا حركة فيه غير صالح لأمور عظيم فقد رأينا جثث القتلى في

الحرب تسديم الخنادق والجراحون يختبرون معارفهم على اجسام الموتى وقد جعلت القوانين الانكليزية هذه العملية من لوازم عقوبة القاتل والى هذا القسم ترجع نجارب الاطباء في اجسام المحكوم عليهم بالاعدام

رابعا - الخدمة الناشئة عن الملكية المنفصلة الشاعرة سواء كان الشعور بالم أو بلذة كالعقوبات القانونية فانها خدم ألزم به من يسامها في صالح الهيئة الاجتماعية لذلك ترى الناس يتحدثون بالمداب الذي قاساه المحكوم عليه كأنه دين وفيه

كذلك المكافاة القانونية خدمة تمنح لمن استحقها في منفعة وفي منفعة الامة اذ ينتج عنها ارتياح عمومي ومشجع على اداء الاعمال النافعة وحيث كان المرء يشعر بشعور من مال اليهم فيجوز ان ينال في اشخاصهم خدما طيبة أو سيئة فمن فعل بي خيرا فقد أدى خدمة لمن أحبني ومن فعل بي شرا فقد أدى منفعة لمن أبغضني وان قذفت احدا فعا في منفعة له

### (القسم الثاني)

تنقسم الخدم باعتبار ما تتعلق به وهي تتعلق بالاشياء أو بالانسان وهي بمذا الاعتبار أربعة أنواع خدمة تفيد شخص الانسان وخدمة تفيد رعيته وخدمة تفيد ملكيته وخدمة تفيد صفة

ومن الخدم التي تفيد الشخص الخدم الروحية كالتي يؤديها القس البروتستانتي في نصحه للره بالابتعاد عما يدخله النار والتي يؤديها الكاثوليكي في تطهير المذنب من ذنوبه وبقطع النظر عن فائدة ذلك في الدار الآخرة لا شك أنها مفيدة في هذه الدار لانها تحدث في النفس سكونا وهدايا والكافر نفسه لا ينكر ذلك اذ لو فرضنا طبيباً كد لشخص أنه مصاب بمرض كذا على غير الواقع فإلم الشخص من أجل ذلك لكانت تهديته باله وراحته معدودة من الخدم

### (القسم الثالث)

تنقسم الخدم الى أنواع باعتبار جبر الانسان العامل فيها فهي اما جسمية كالتي يؤديها الحراس في الغيط واما أدبية كالمعلم الذي يلقي الفنون العقلية وهكذا

ولم يكن هذا التقسيم مألوفاً من تقدمنا حيث كانوا يعتبرون الخلاق الذي يخلق رؤسهم كالطبيب الذي يشفيهم من مرض الحصوة على حد سواء

### (القسم الرابع)

تنقسم الخدم باعتبار الجهة المستفيدة كغير مؤديها أوقاعها فبعضه أو عدد معين من الناس أو

الامة بتمامها وهذا التقسيم يقابل تقسيم الجرائم الى خصوصية وشخصية وعمومية وعموما محدودا وعمومية عموم مطلقا

### (القسم الخامس)

نأخذ باعتبار صدور الخدم عن الحقوق المفروضة قلنا ان الخدم وجدت قبل أن توجد الحقوق الا ان الحقوق متى وجدت تنشأ عنها خدم جديدة هي استعمال تلك الحقوق لصالح شخص معين كنقل حق اليد من المالك الى المستأجر ودفع المستأجر قيمة ايجار الارض للمالكها فان خدمتان ما وجدتا الا من يوم أن وجدت الحقوق

(واعلم) بان مذهبنا هو ان الخدم جديدة لكنه ما لوف لجميع الناس الا أنه لم يدخل في التقنين حتى ان المقتنين لم يدرجوه في بيان الخدم بل اعتبروه تابعاً للنظرية بالالتزامات مع أنه سابق عليها نعم ان الخدمة لا تكون قوية الا اذا اسندت الى الالتزام لانها انما تنبأ بضعف بنفسها لا توثق بغيرها الا بمقوم كالكرم يرتكز على الشجر ولكني أفردت الخدم باب مخصوص لما بينهما وبين أصل المنفعة من الروابط الطاهرة الطبيعية لان الغرض من الخدمة من أي جهة اعتبرناها ظاهر من نفسه فكأنها المنطق آخذ بالآداب وبذلك يكون القانون مشيراً الى أن الغرض من كل التزام انما هو الخير وفي ذلك تذكرة للمقتنين

### (واليك جدول الخدم على حسب التقسيمات المقدمة)

التقسيم الاول	باعتبار الملكية الخادمة
	أولاً - خدمة وجودية ناشئة عن الملكية الفاعلة وهي فعل شيء
	ثانياً - خدمة سلبية ناشئة عنها وهي الامتناع عن الفعل
	ثالثاً - خدمة سلبية ناشئة عن الملكية المنفصلة الجسمية وهي السلبية بغير شعور
	رابعاً - خدمة سلبية ناشئة عنها شاعرة وهي السلبية مع الشعور
التقسيم الثاني	باعتبار ما يتعلق به
	أولاً - خدمة نافعة للشخص في جسمه أو عقله
	ثانياً - خدمة نافعة له في حياته
	ثالثاً - خدمة نافعة له في ماله
	رابعاً - خدمة نافعة له في صفته
التقسيم الثالث	باعتبار جرم الانسان العاقل فيها



التقسيم الرابع	أولا - خدمة يؤديها الجسم
	ثانيا - خدمة يؤديها العقل
	باعتبار الجهة المستفيدة
	أولا - خدمة خصوصية
	ثانيا - خدمة شخصية يؤديها المرء لنفسه
	ثالثا - خدمة عمومية وعموما محدودا
	رابعا - خدمة عمومية وعموما مطلقة
التقسيم الخامس	باعتبار زمن نشأتها
	أولا - خدمة سابقة على وجود الحقوق وهي اختيارية بغير مقابل
	ثانيا - خدمة لاحقة لوجود الحقوق وهي الزامية
	ثالثا - خدمة معيدة للحقوق وهي التي ترد بها الحقوق لصاحبها

### (الفصل الثالث عشر)

(الباب الخامس العمومي من القانون المدني)

(في الالتزام)

إذا طالعنا متن القانون وكتب المقتنين رأينا أن الالتزام منقصل على الدوام عن المنفعة ولم يهتد المقتنون على العموم إلى بيان سبب الالتزام فان سألهم سائل عن القاعدة التي بنى عليها أجابوه بما يزيد في جهله ويصير الموضوع أكثر غموضا من قبل فيه قولون مصدر والالتزام الإرادة الإلهية أو الحق الطبيعي أو الوجدان الداخلي أو شبه العقود ولا يدعون سببا إلا ذكره ما خلا الخدمة مع اسمها هي السبب الواضح المعقول الذي يصلح دون غيره أن يكون مرشدا ومحدد في تقرير الالتزامات وأصح تعريف يضعه الباحث لقانون ردي هو - ذا أردنا قانون هو الذي يقضى بالالتزام بدون خدمة تقابله إذا عرفت هذا تبسرا لك أن تراجع جميع القوانين الدينية والمدنية وتبين ما شط منها عن مذهب المنفعة فتجد أن من القوانين الدقيقة ما أضر بما جاء فيها من الأرباح أكثر مما نفعها بما جاء فيها مما يرد جناح المتطرفين وما أسعدت الآلهة والناس وما نفعت تقييداتهم وتغذياتها وحرمانها أحدا من بني البشر أبدا

وبالجملة إذا صحت مبادئ التقنين كان أساس الالتزام خدمة تقابله والفرق بين الالتزام والخدمة أنه يوجد من الخدم ما هو اختياري بغير مقابل لكن ينبغي أن لا يوجد التزام بغير عوض وحيث أن الإنسان يؤدي خدماته دوما أو دعه فيه من المكائت كذلك تكون الالتزامات بعدد ما يوجد من الخدم وعلى هذا تنقسم الالتزامات إلى أقسام الخدم سواء بسواء

فننظر الى الملكية المتناحله عم ان معنى الخدمة فعل أي مفيد وأن أداء خدمة ككنا عبارة عن  
اجراء ذلك العمل فالالتزام يستلزم فعلا حيث نشذ والالتزام بأداء خدمة كدائمة التزم بإجراء فعل  
مفيد ومن هنا يتبين جليا أن تصور الالتزام متأخر عن تصور الخدمة  
وكون الانسان خاضعا للالتزام كدائمة انه أمور من القانون بإجراء عمل معين فلاختنا به بذلك  
في معنى الالتزام فلفظة التزم تستعمل في المعنى الذهني كما يجوز جعلها عنوانا على صورة تخيلية  
تسهيلا في الكلام انما المـ م معرفة معناها الحقيقي الصحيح من جهة الواقع ومن جهة الوقائع  
ومعنى فهم الالفاظ الذهنية هو معرفة ترجمتها من المجاز الى الحقيقة  
وينبغي للمقن أن يبين الجهة المنتفعة من الالتزام وهذه الجهة قد تكون الملتزم نفسه أو غيره وعلى  
كل حال يجب أن تكون لذة الخدمة المقابلة للالتزام أكبر من ألمه  
ويبلغ ألم الالتزام نهايته في حالة الحكم على شخص بالاعدام على نحو يستلزم إيلا مة وتعذيبه  
ولست أبحث هنا عن ضرورة مثل هذا النص في القانون انما أبين فقط أن الهيئة تشترى راحتها  
وأمنها بفقد هذا الشئ على تلك الصفة

### (الفصل الرابع عشر) (الباب السادس العمومي من القانون المدني) (في الحقوق)

الطريقة الوحيدة التي يتخذها المقنن في منح الحقوق للأفراد هي فرض الالتزامات أو الامتناع عن  
فرضها وقد يجوز أن يفرض المقنن التزامات من غير تقرر بحقوق تقابلها كالتزامات التعبدية  
التي لا تفيد الملتزم بها ولا ينتفع بها غيره ولكن لا يجوز منح حق من الحقوق إلا بفرض التزام يكون  
ذلك الحق مؤسسا عليه اذ المقنن في منحه حق الملكية لشخص على قطعة أرض مثـ لا يلزم من  
سوا بهـ دم التعرض لما ينتج منها وما يتعلق بهـ اوهكذا ، وليس للانسان حق التجول في طرقات  
مدينة من المدن الا لكون القانون لم يلزمه بعدم ذلك ولكونه ألزم جميع الناس بهـ دم التعرض  
اليه في سيره وهكذا اذا اختبرنا الحقوق واحدا فواحد اربا بعضا مؤسسا على وجود التزامات  
وبعضا مبني على عدم وجود التزامات تخالفها فمعنى الحقوق جميعها اذن هي الالتزامات ولكي  
ينجلي البحث في الحقوق ينبغي أن نقسمها بحسب أنواعها واليك أهمها

#### (القسم الاول - من حيث اختلاف المنشأ)

حقوق وجدت اعدم وجود التزامات تخالفها وحقوق بنيت على الالتزامات وهما تقسيم الاساسي

والحقوق المبنية على الالتزامات راجعة الى قوانين قسرية أى ملزمة والحقوق المبنية على عدم وجود الالتزام راجعة الى قانون اياحى أى غير متعرض

### (القسم الثانى - من حيث اختلاف الغاية)

الغاية من الحق أربعة أنواع حفظ الملكية والامن العام والحرية الشخصية والراحة العامة وهى نتيجة اجتماع الامن والحفظ العموميين

### (القسم الثالث - من حيث اختلاف متعلقاتها)

فالحق اما أن يكون مقررا على الاشياء أو على الأشخاص أى على ما يمكنهم أدائه من الخدم والحقوق المترتبة على الأشخاص تارة تكون عليهم فقط وتارة يشترك فيها الأشخاص والاشياء معا كحق المنع أو الاختصاص وهو عبارة عن منع شخص معين أو جميع الأشخاص عن حيازة الشئ أو استعماله فى كذا أو كذا وهو حق مترتب على خدمة سلبية فإن أضيف الى حق الحيازة كانت الملكية الخصوصية

والحق المترتب على الشخص فقط ينقسم الى قسمين فهو اما مترتب على الجسم كحق الزوجية وحق الوالد فى تأديب أبنائه وحق مأمورى المحاكم فى القبض على شخص أو تنفيذ الحكم عليه وهكذا واما مترتب على الشخص من حيث الارادة كحق منح الوظائف وحق الرفق منها وحق المكافاة والايصال ورياسة التعليم العمومى أو الخصوصية وما أشبه ذلك

### (القسم الرابع - من حيث عدد الأشخاص المترتبة عليهم)

حق خاص وحق سياسى

### (القسم الخامس - من حيث عدد الأشخاص المنوطة لهم)

حق خصوصى وهو ما كانت فائدته لصالح صاحبه فقط وحق اوتنن عليه من أعطى له ليستعمله فى منفعة غيره كحقوق الصناع ونواب المحاكم والاصياء والوالد والزوج بصفتهما وعييين وكل سلطة سياسية هى حق من هذا النوع

### (القسم السادس - من حيث اختلاف الحقوق نفسها)

فهى امانة أو جزئية أو شرطية

فالحق التام هو المطلق وهو حق الملكية الكاملة واجزاؤه أربعة

أولا - حق الحيازة ثانيا - حق منع الغير ثالثا - حق التصرف وهو عبارة عن نقل ذلك الحق التام الى شخص آخر رابعا - حق الانتقال وهو ايلولة جميع الحق التام به بدوالة صاحبه الى من يظن أنه كان يريد لهم ذلك



واعلم بأن لكل من هذه الحقوق حدا في كل قانون ينص على المنفعة  
فقد الأول - أن لا يستعمله صاحبه فيما يضر غيره وحد الثاني - أن يصرح صاحبه باستعماله في  
منفعة غيره عند الضرورة

ولجميع الحقوق قيود أخرى وضعت مراعاة لبعض المنافع كالزام صاحب العمل بمراعاة بعض اللوائح  
لكي لا يهرب من أداء الرسوم وهكذا  
فإذا وفيت هذه القيود كان الحق التام ما بقي بعدها

وللاحظ أن الحق التام يختلف الأجزاء ومع ذلك فهو أبسط الحقوق وأسهلها تناولاً في الذهن  
وأخصرها في التعبير لذلك يجب تقديمه على غيره في البحث والتوضيح  
فإذا ملك الإنسان الحق التام قيل أنه حائز للملكية الشيء المترتب ذلك الحق عليه وإن كانت  
الحيازة لاقل من ذلك فصاحبه مأمى لك حصة جزئية على ذلك الشيء كحق الصيد أو المرور أو الارتفاع  
أو الارتفاق

وأما الحق الشرطي فهو الذي جاء به قانون لا تنطبق نصوصه إلا بعمل مخصوص فالقانون الذي  
ينهى أو يبيع أو يأمر قد يضيف إلى نصوصه شروطاً يستلزم أداء بعضهم أداء البعض الآخر والمقتن  
في ذلك جاء بما في وسعه من الأعمال لتقرير الحق وبيانها وصارت حيازته موقوفة على عمل متعلق بمن  
أراد أن يناله وخينته ينشأ الالتزام المفروض في القانون فالقوانين الشرطية متوسطة بين  
الوجود والعدم إن جاء المرء بالعمل المختص بالمراد ظهر أثر القانون والأفلا

ولنرجع إلى الحقوق المترتبة على الأشياء وهي حق واحد فقط هو الحيازة ولكي نقف على كيفياته  
وأنواعه وما يطرأ عليه من التعديل والتحويل يلزمنا أن نبين حدوده وما يحتمل من القيود إذ كل قيد  
يدل على حق من نوع مخصوص يجوز أن يملكه فرد مخصوص

ومتى كان القانون مبنياً على قواعد صحيحة استحالة أن يكون حق الحيازة كاملاً إذ لا يوجد في تلك  
الحالة شخص ينسب له أن يكون حائزاً لشيء بلا قيد ولا شيء مستحوذ عليه شخص بلا قيد  
وقيود حق الحيازة سبعة

أولاً - من حيث مادة الشيء كحق حيازة الأرض التي هي ملك صاحبها قد يحد بما يترتب عليها  
للغير من حق الارتفاق كاتخاذ مجرى للمياه أو للفضلات أو البروز بسائر أوابساط فروع الشجر  
أو استخراج المعادن وغير ذلك

وحق حيازة المنزل تارة يشمله بتمامه أو غرفة واحدة فيه

ومن هنا يتبين أن الأشياء التي تكون قابلية لهذا التحديد إنما هي التي يمتاز كل واحد منها عن الآخر وجزء كل واحد عن البقية

ثانيا - من حيث الاستعمال أي كيفية الحياة فقد يجوز أن لا يكون لصاحب حق الحياة أن يجعل شورا على أرضه أو يحجب مدخلها على غيره وللشما في الكنيسة أن يؤدي جميع الخدم التي يريد ها وليس له أن يتخذ الكنيسة حائوتا

وينبغي للفقير أن يبين أن كان حق جنى الثمرة المتجددة كالماء والسمك والخشب راجعا الى مادة الشيء أو الى استعماله

ثالثا - من حيث الزمان فحق الحياة ان لم يكن أبديا لا يخلو الحال من أن يكون آتيا أو مستقبلا فان كان مستقبلا فهو إما يقيني أو شرطي وعلى كل حال أي سواء كان آتيا أو مستقبلا فبتداه اما أن يكون معروفا أو لا وليلاحظ اننا نلتزم بقول بوجود حق مستقبل يقيني مجازاة له عرف فقط اذ لو تأملنا العلمنا بأنه لا يقين بالنظر لكل أمر مستقبل والمرء لا يجزم بمحصل حق الا اذا كان جازما بالحياة فان أمكنه ذلك جاز أن يكون متيقنا بأنه يتألى حق كذا بعد عشر سنين وينبغي للفقير أن يبين أن كان الحق الذي يشترط في نواله وفاة صاحبه - الحال يقينيا أو شرطيا لانه لا يدري من يموت قبل صاحبه

رابعا - من حيث المكان فجماعة النحل لزيد ما دامت بارض زيد فان رحلت الى أرض موسى فهي لموسى والافلامير ولو تأملنا حالة الامم وقوانينها الجارية عندها لو وجدنا الناس بالنسبة للولك بجماعة النحل بالنسبة لاصحاب الاملاك

وظاهر أن هذا القسم خاص بالأشياء المنقولة على أنه راجع الى القسم السابق المختص بالزمان لان حيازة الحق على شيء مادام موجودا يمكن كذا عبارة عن حيازته مدة معينة من الزمان فالزمان مدلول عليه بالمكان

خامسا - يحدد حق الحياة بحق الغير في منعها ويظن في أول الامر أن هذين الحقين متناقضان وهو كذلك اذا كان حق المنع مطلقا مستقرا أما اذا كان خاصا ببعض الاستعمالات وغير مستقر في الزمن فلا مانع من وجود الحقين معا فن العادة ان للفقير الحق أن يسير في غيط الغنى مادام هذا الاخير ساكنا عنه غيره ثم مرض لمنع وما هذا الحق في المرور بسا قاط القيمة ولا انه ينعدم بحق المنع لانه ان استعماله صاحبه وجع في طريقه قعاتساوى قيمته عشرة ثلثات مثلا ولم يحصل منع من صاحب الغيط فلا حق له بعد ذلك في المطالبة بشيء ما حتى ولا برتما أخذه على انه لو أخذ أحدا من

غرفة غيره خفية فلا أو احدى دار بما حكم عليه حكم السارق (١)

سادسا - يحدد حق الحيابة اذا كان استعماله شرعا وقوفاعلى اضافة أشخاص آخرين لمالكه كثلاثة ورثة لهم صندوق مال على الشيوع فليس لاحدهم أن يفتح من غير ضور الاخرين فحق كل واحد منهم محدود بحق قسيمه والحق الذى ليس لصاحبه استعماله قانونا لا بمسألة غيره يسمى جزئيا

وهذا التحديد يرجع أيضا الى حق المنع السابق ذكره لان امتناع أحد الورثة عن الحضور مانع للاخرين من فتح الصندوق

سابعا - يحدد حق الحيابة بمثله لملوك لشخص آخر كزبدله حق سكنى غرفة وعمروله ذلك الحق بعينه ومن الظاهر أن أحدهما لا يمكنه التمتع بحقه كما لو كان منفردا

وهذا التحديد يرجع أيضا الى النوع الاول والثاني ومتى كانت هذما الحقوق فى الحيابة التى يحدد بعضها بعضا لملوك أشخاص سمي هؤلاء بالمشتريين فى الملكية وقيل للشيء انه ملوك لهم جميعا على الشيوع

ولحق التصرف أيضا قيود وأنواع كالتى ذكرناها فى جانب حق الحيابة سواء بسواء فمن عرف هذه لا يجهل الاخرى

والا نلاحظ أن حق التصرف يتضمن نوعا مخصوصا من الحقوق على بعض الخدم لان البائع للعقار يتصرف بذلك البيع نفسه فى بعض الخدم المفروضة على مال الحكومة الذين تلزم مساعدتهم للشترى فى حيابة المبيع فهذه المساعدة حق يكتسبه المشتري من البائع وهو أخذوازم الحقوق عند اتقاهما من مال لا لغيره ويمكن تسمية الحقوق التى من هذا القبيل بالحقوق المؤكدة للحق الاصلى ومعيار كل حق هى الافعال التى يتناولها وعلى الباحث أن يجعل تلك الافعال امامه حتى يستشير فى أفكاره ويتثبت فى نظرياته كما لو كان يتطرق فى الامور المادية فمعيار حق الحيابة هى الاعمال المادية التى يجوز لصاحبه أن يستعمل بها الشيء المترتب عليه ذلك الحق ومعيار حق الاختصاص هى الافعال التى لا يجوز لغيره ان يختص عملها فى الشيء نفسه ومعيار حق التصرف هى الافعال المعطاة لصاحبه بمقتضى الحقين السابقين ومن هنا يتبين لنا أنه متى وقف الباحث فى الحقوق على ما هو

(١) مرورا الفقير من غيط الغير ليس بحق وانما هو عمل نظن فيه الاباحة من قبل قاءله والتسامح من قبل المتأثر به وأما صيرورة الجامع مالمال جامع من البر المتشور فى الغيط فانما هو ناشئ عن مروره أولا فى الغيط وعن تغاضى صاحبه وكونه ما جمع فى حكم المال المباح الذى تركه ملكه احتقارا واستصغارا ولو فرضنا أن المالك خصص قوم ما من قبله لجمع الخلف من الحصاد و اضافته على الجرن ثم جاء هذا الفقير الطارئ وجمع لنفسه شيئا منه وخرج من الغيط قبل أن يرا صاحب الجاز لهذا المترعاج جمع الفقير من دون شك



مقصودهم من الاعمال المادية تمثل الحق أمامه عيانا وعرفا مصدره فمن تمكن عند ذكرا سمحق  
من الحقوق ان يتخيله في صورة محسوسة فقد وقف على ماهيته ومن لم يتمكن من ذلك فغير عارف  
بحقيقته

ومن هنا يتبين أن لكل حق فاعل (أى غير منفعيل) عن يرجع اليه وهذا العمل تارة يكون غير  
متعدو تارة يكون متعديا ويكون العمل غير متعد اذا كان المتأثر به هو الفاعل نفسه فقط ومتعديا  
اذا تأثر بالفاعل شئ أو شخص غير الفاعل

وقد يظهر أن الفعل لا يتناول الا الاشياء والحقيقة أنه يتناول اشخاصا هم المتفعون بتلك الاشياء  
لأنه لا اعتبار للاشياء الا من جهة انتفاع الناس بها فلورأينا أن الحق ممنوح في التسمية الى شئ من  
الاشياء لا نقف عنده بل نعلم أنه في الواقع ممنوح للانسان لان الذى يستخلص منفعة ذلك الحق انما  
هو الانسان

هذا هو الامر الذى لم يهتم به محررو القانون الرومانى فالحقوق في مذهبهم تنقسم الى فرقتين  
احدهما خاصة بالناس والثانية خاصة بالاشياء فهم قد ابدؤا عملهم بتقسيم باطل غير معقول لان  
القسمين ليسا ممتازين تماما عن بعضهما في الحقيقة وكانهم انما فعلوا ذلك ليجاد تناسبا بين الحقوق  
والمسميات ومن هذه ما هو انسان ومنها ما هو شئ فلهذا هم كذلك بعض الحقوق للاشياء وبعضها  
للانسان لانه اذا بحثنا في هذه التسمية لانرى فيها اشيا بالالافى الظاهر اما فى الحقيقة فهي مجردة  
عنه و متى قولنا حقوق الاشخاص حقوق مملوكة لاشخاص أو حقوق منحها القانون لاشخاص  
أو حقوق يتمتع بها الاشخاص وكل ذلك واضح مفهوم فان أجرينا هذا التعبير على الاشياء نتج معنا  
اشياء لها حقوق خاصة بها وأشياء منحها القانون حقوقا وأشياء أراد القانون أن يعيها وأشياء  
أراد القانون أن يوجدها السعادة وهو غاية في التعسف وفساد التعبير

وكان الاجدر بهم أن يقولوا حقوق مترتبة على الاشياء بدل قولهم حقوق الاشياء وليس هذا التعبير  
بسيطاً لانه يسقط مذهب الرومانيين الذى اتخذه بلا كستون أساسا يرجع اليه في تقرير قواعد  
القانون ويدس الأساس فانه اخطأ النظر أول الامر بعد الباحث عن غايته كليات قدم في ايجائه  
ومن استعمل اللفظ لا معنى له في تشهيم المجموع استحالة عليه أن يبين اجزاء ذلك المجموع كما ينبغي  
ولقد كان هذا الابهام سببا في استدامة الخلط والتشويش عند الرومانيين فتراهم في باب الكلام  
على حقوق الاشخاص يذكرون الحقوق المترتبة على الاشياء بقدر ما يذكرون الاولى بحقوق الزوج  
على أموال زوجته التي اكتسبها بالزواج وحقوق الوالد على ما يكتسبه ابنه من المال وحقوق  
اعضاء مجلس سياسي على ما هو ملك لاذالك المجلس وهكذا وما نظركم يذهب تختلف فيه معاني  
الالفاظ الاساسية آنا فانا

كذلك لا يسعنا أن نستعمل في بيان الحقوق المترتبة على الأشياء لفظة المنافع التي استعملها الرومانيون حتى يبلوها قاتنا تخاف أن تخرج هذه الكلمة عن دائرة اللفظ المستعملة لأفراط الرومانيين فيها حتى أنها اكتسبت معنى فاسدا و صار من الصعب تخليصها من هذا الفساد وعلى فرض إمكان استعمالها قلنا أن خصصها بأمر معينة فاسمى حق الحياة فالجزء المترتب على الشيء من حيث مادته أو من حيث استعماله منفعة وجودية واسمى حق المنع الممنوح لغير المالك من حيث قسم معين من المادة أو استعمال مخصوص منفعة سلبية واسمى الحقوق المترتبة على خدام المالك الأصلي الفعلية الواجب عليه إذاؤها أصلا حال المال في منفعة غيره ممن شاركه في الملكية بنوع اخص منفعة فعلية اشتراكية

ومن خطأ الرومانيين في هذا الموضوع أيضا قولهم بأن بعض الحقوق لا يوجد إلا بالقانون وبعضها يوجد من غير مدخل للقانون وهو تفصيل مجرد عن كل معنى لأن الحقوق التي زعموا أنها موجودة بمقتضى القوانين الطبيعية أو غير هذه المركبات مما اعتادوه لا توجد في الحقيقة إلا بمقتضى القوانين المدنية ولا توجد بغيرها كسواها من الحقوق الأخرى التي ينسب الرومانيون وجودها لهذه القوانين المدنية هكذا أخطأ أولئك القوم في فهم النظام القانوني ولم يقدروا على الكيفية التي بها يؤثر القانون في الهيئة الاجتماعية ولكن لا تأثير لفظهم عندنا ولست أفرغ من الخوض في هذا الموضوع إذا أردت بيان المسائل التي أخطأ فيها الرومانيون لأنهم أسسوها على تلك الأفكار الباطلة قانونا من الحقوق ما وجد من غير مدخل القانون المدني وعليه لا يجب تغيير هذه الحقوق بقانون مدني وقالوا ان من القوانين ما لا يمكن وضعه الا اذا أثر في الحرية الطبيعية وعليه فذلك القانون ظالم متعسف وعندى ان قولهم قانون كذا يخالف الحرية الطبيعية بمثابة قولهم هو قانون فقط لان الأصل في القانون ان يخالف الحرية الطبيعية وزد على ذلك ان الحرية لا توجد الا اذا أضرت بالحرية فحرية زيد مخالفة لحرية عمرو وهكذا فاذا وجه طعن على قانون بكونه مخالفا للحرية لا بعد اعتراضا خصوصا لانه موجه على القوانين اجمع وقد وقع أحسن العقلاء في هذا الخطأ فندد (سميط) (١) على قانونين وجد في زمانه وكان مصيبا من حيث عدم استحسانه لهما قال هذان القانونان يخالفان الحرية الطبيعية فهما قبيحان ولو صح برهانه لوجب الغاء كل قانون في الوجود (راجع كتاب ثروة الامم فصل أول من الباب الرابع)

وميزان كل قانون في الحقيقة يرجع الى معرفة الضرر الناتج عنه لكونه مخالفا للحرية والخير الذي يحدته من جهة أخرى ومقابلته الاخرين ببعضهما

(١) هو آدم-سميط الانكليزي الذي اشتهر في علم التدبير المدني

ومن سوء الحظ ان الحرية الشخصية والحرية السياسية سميت باسم واحد لان هذا التشويش سبب مستعري يهيئ للنفس الخروج على القانون فكلما جال خاطر القانون بالذاكرة تنبه المرء الى أنه مخالف للحرية ومخالفة الحرية ظلم والظلم سبب قانوني في العصيان

وما كان ذلك نال هذا الامر العرضي بطريق الاستطراد عينا ولكارا يئنه لازما في بيان ما للوقوف على حقيقة الحقوق من الاهمية عند كل باحث في علم التقنين ومعلوم ان بيان الحقوق في جدول عمل عقيم لامشوق فيه ولكن جرت العادة ان لا يتسنى لعالم أن ينفع العلم بغير هذا العناء اذ يجب عليه بيان الفرق الواقع بين اجزاء الموضوع الواحد وبعضها حتى يتمكن من وضع القضايا الصحيحة التي تنطبق عليها فلا يجوز له ان يحزم بصحة شيء أو يوكد بطلان أمر اذا اختلطت الاجزاء ببعضها ونثرت بغير ترتيب ولا نظام كما انه يجب على عالم النباتات في قوله هذا نبات نافع وذلك سم نافع ان يميز كلاهما عن الآخر ويسمي به باسم خاص فحتى لم يوجد في علم التقنين اسم جامع يطلق على حقوق كثيرة من نوع واحد أو لم يوجد سوى اسم واحد يطلق على كثرة لا تشابه بينها وكان اسم الجنس غير مبين الاجراء ولا معهود الانواع استعمال أن يضع الباحث قاعدة صحيحة أو يأتي بعد ادراج وقد ذكرنا هذه الملاحظة قبل الآن ولكن الضرورة الجأتنا الى تكرارها لان اسباب الخطأ الواقع في هذا العلم هي فساد الاسماء وعدم انطباقها على المسميات

### (جدول تقسيم الحقوق)

(أولا - من حيث المنشأ)

حقوق وجدت لعدم وجود التزامات تخالفها وحقوق بنيت على الالتزامات

(ثانيا - من حيث ارتباط الحقوق بمنفعة صاحبها)

الملكية

الأمن العام

الحرية الشخصية وهي فرع عن الأمن العام

الراحة العمومية اجتماع الحفظ والأمن العموميين

(ثالثا - من حيث متعلقاتها)

حقوق مترتبة على الاشياء

حقوق مترتبة على الاشخاص



(زايها - من حيث عدد الأشخاص المترتبة عليهم)

حق خاص

حق سياسي

(خامسا - من حيث عدد من منحت لهم)

حقوق خصوصية

حقوق مؤمن عليها من منحت له

(سادسا - من حيث اقسامها بين جلة أشخاص وعدمه)

حقوق تامة

حقوق جزئية

(سابعا - من حيث قابليتها للانتقال من يد الى أخرى وعدمه)

حقوق قابلة للانتقال

حقوق غير قابلة للانتقال

(الحقوق الرئيسية)

- ١ حقوق الملكية
- ٢ حقوق الأمن العام
- ٣ حقوق الراحة العمومية
- ٤ حقوق الحرية الشخصية
- ٥ الحقوق التامة
- ٦ الحقوق الجزئية
- ٧ الحقوق الشرطية
- ٨ الحقوق الخصوصية
- ٩ الحقوق المؤمن عليها
- ١٠ الحق الخاص
- ١١ الحق السياسي
- ١٢ الحقوق الاصلية
- ١٣ الحقوق المؤكدة او الثانوية
- ١٤ الحقوق القابلة للانتقال
- ١٥ الحقوق الغير قابلة للانتقال

(الحقوق المترتبة على الاشياء)

- ١ حق حيازة الشيء
- ٢ حق الاختصاص بالحيازة
- ٣ حق منع الغير عن الحيازة
- ٤ حق التصرف
- ٥ حق نقل المال بطريق العرض

(الحقوق المترتبة على الأشخاص)

- ١ حق مترتب على الجسم مباشرة
  - ٢ حق مترتب على الارادة مباشرة
  - ٣ حق مترتب على الجسم يتداخل الغير
  - ٤ حق مترتب على الارادة يتداخل الغير
  - ٥ حق أمر الأشخاص على انفرادهم
  - ٦ حق أمر الأشخاص مجتمعين
- ولم تذكر هنا جدول الحقوق التي تستعملها الحكومة

(الفصل الخامس عشر)

(الباب السابع العمومي من القانون المدني)  
(في الحوادث المولدة والمعدمة للحقوق)

لجميع الحقوق مبدأ أو غاية فجعل حال من الاحوال يتبدى فيه الحق عبارة عن القول بان ذلك الحال مولد الحق المشار اليه وجعل حال آخر عنوانا على انتهاء حق عبارة عن القول بان ذلك الحال معدم له

وما نسب به مولدا هو ما سماه المتقدمون طريقة وهي لفظة رأيتها غير صالحة لاداء المعنى المقصود وسنين وجه ذلك فيما بعد

فاذا وضع المقتن قانونا قد دل به على أن بعض الاحوال صارت مولدة لبعض الحقوق وبعضها معدمة لها فيجب إذن بيان هذين الجدولين وكون الشخص حائزا للحق من الحقوق في الحال دليل على أنه حصل حال من أحوال الجدول الاول وتولده الحق المذكور ولم يطرأ عليه حال من أحوال الجدول الثاني ومن هنا ترى ان معنى قولنا فلان حق في كذا يشتمل على جملة قضايا مختلفة تظهر ان تأمل

ويان الأنواع التي تندرج تحت كل واحد من هذين الجدولين عبارة عن سن القانون فان تم ذلك  
البيان صار القانون كاملا فن ألزم الضروريات إذن تعيين هذه الاحوال وتسمية كل منها باسم  
مخصوص وغريب انه عمل جديد لم يطرق بابه الى الآن أحد

واني أقتصر هنا على ذكر أشهر الاحوال المذكورة لآيين جهات تشابهها وجهات اختلافها  
وهذه الاحوال تشبه كثيرا عقود التعامل بين الناس لان اتفاق الناس في الحاجات أو بعبارة  
قوانين الامم بعضها فيملاء ومن الضروريات على الأقل

(قأولا) - زيد ملك اليوم حقا من الحقوق لا يخلو الحال إما أن يكون هذا الحق مملوكا لغيره من  
قبله أو أنه لم يملك لاحد أبدا فان كان زيد عمر على جزيرة خالية من السكان أو جمع غمرة طبيعية أو  
تناول خشباً من الجبل أو معدن من النضياء أو اصطاد حيواناً من القفار وكانت قوانين بلده تسمح  
له بامتلاك ذلك فيصره من غير أن يقطع ملك أحد قبله فالحال الاول المولد للحقوق هو الاكتشاف  
الاولي لاشياء الخاضعة لسلطة الانسان عادة

كذا كان امتلاك كل شيء في مبدأ الوجود ولكن ذلك صار نادرا في هذه الايام اذ تقدم الامم في  
ال عمران وزيادة عدد سكانها تصعب هذه الطريقة في الاكتساب كغيرها

(ثانيا) - اذا بذر زيد ما جمعه من البقول فأتجت غيرها ورث ما اصطاده من الطير والحيوان  
فكثر عددها كان له من ذلك مال جديد وهنا نجد الحال المولد الثاني وهو امتلاك الاشياء المثمرة

(ثالثا) - امتلاك الاشياء التي تصلح لغيرها كالجزير تمثلا اذ رسي على شاطئها شجر اقتلعت  
الرياح أو عمك قذفه البحر فهي لصاحب تلك الجزيرة

(رابعا) - تحسين الاشياء المملوكة كقيام زيدا بشجاره وقطع التجارة أو صياغة المعدن وغزل  
الصوف وصنع المادة الاصلية

ولنتقل الى الاشياء المملوكة من قبل قري أنتم الا تصير ملكا لغير مالكها الا اذا حدث حال من  
الاحوال المقدمة للملكية وهذا الحال اما مادي أو أدبي وهو مادي اذا حصل من غير مدخل  
للانسان فيه وأدبي اذا وقع بإرادة شخص أو بإرادتنا نحن فالحال الاول المولد للملكية هو موت  
المالك

الحال الثاني تغير الذي اتفقا عن حاله الاول التي يمتاز بها كالتزوج والخطا وما أشبه ذلك مثال هذا  
زيد بنى بيتا فأدخل في جدرانه سموا بغير قصد صبي بعض متاع عمر وأوصاغ ذهبه فأخطط به كذلك  
جزء من ذهب غيره فالملكية تنعدم بهذين السببين انعدام الارضا اذ يصير الرجل غير قادر بعد على  
استمرار التملك أو أن الشيء لم يعد صالحا لذلك اللهم الا اذا امتلك ما اخطط به مما لا حق له فيه الآن



(خامسا) - هذان الحلالان المعلنان للملكية يمكن التعبير عنهما بحال مولدها قبل قولنا موت المالك نقول الارث بسبب الوفاة وبدل تغير الشيء اتفاقا عن حالته الاولى التي يمتاز بها نقول امتلاك الاشياء التي تصلح حالها غيرها فان كان الانسان مدخلا في الفعل المعدم للملكية حصل الاثر المطلوب اما بمقتضى نص القانون فقط او بمقتضى النص المذكور ومساعدة الانسان وهذا الانسان هو المالك الاصلى او المالك الجديد او ثالث قام مقامهما \*

(سادسا) - التصرف الشخصي

(سابعا) - تصرف القاضي كالحكم بالشيء لمن ثبت له

(ثامنا) - الجزاء القضائي والاستيلاء على الاسلاب في الحرب ويقال الغنيمة لكن هذان الحلالان لا يولدان الملكية عند الامم المتقدمة كأمم أوروبا لا بعد الحكم من القاضي

(تاسعا) - الهبة بطريق الايضاء وهي من وجهة أخرى ارث بطريق الايضاء كما لو تصرف المالك في ملكه على شرط أن أثر التصرف لا يظهر إلا بعد موته وأن لا يكون قد عدل عنه بتصرف آخر

(عاشر) - التعيين أو الانتخاب وذلك فيما إذا كان موضوع التصرف وظيفة أو حرفة ونستعمل لفظة انتخاب في حالة تعدد من يقسم الحق بينهم فان أخذ الانسان الوظيفة لنفسه فهو الاختصاص وان أخذها من الغير يسمى انتزاعا والتخلي عنها اعتزالا

(الحادي عشر) اذا كان موضوع التصرف حقا في خدم يؤديها المتصرف نفسه فهو الاتفاق أو العقد وهكذا و يؤدي لواجب عن هذه اللفاظ بلقطة ايجاب بالتزام لان لفظة عقد تطلق على تصرفات كثيرة لا تعدا ايجابا كالشراء والبيع والاقرض وغيرها فضلا عن دلالة على تصرفات متعددة في آن واحد لانها تؤدي معنى التصرف من الجانبين أما لفظة ايجاب فظاهرة جلية المعنى ومدلولها صحيح لا فساد فيه

واعلم بان تصرف القاضي يشير الى معنى حصول امر استلزمه وليس ذلك الامر منفعة القاضي بل تطبيق نصوص قانونية غير المختصة بهذا التصرف لكي يحصل الاثر المطلوب من الحال المولد أو المعدم

واجراء تصرف من التصرفات يستلزم تقوية الاثر المقصود منه بسلطة القانون وذلك عبارة عن الزام الوازع أو القاضي باداء ما وجب عليه من الخدم فان كان التصرف جائزا فهو من التصرفات التي يؤيدها الحاكم وان كان غير جائز فهو من التي يحرمها وعلى هذا ترى أن لا تصرف اعتبارين لانه إما أن يكون مستلزما لتعديل قانون عومي بوجود من قبل أو انه يكون بمثابة قانون قائم بذاته تحت حماية الحاكم فكأن المقتن في الحالة الاولى من قانونا وترك بعض نصوص منه

ناقصة وأباح للناس اتمامها بتصرفهم والانسان في الحالة الثانية يوجد قانونا ويلزم الحاكم باعتماده وتنفيذ فيصير الامير في هذا الحالة خادما لادنى واحد في رعيته ومن هنا تعلم ان التفاد ليس عبارة عن التماس مساعدة القاضي بل هو الزام له بالمساعدة ان مست الحاجة

لم نستدل على بداية حق من الحقوق الى الآن الا بحال واحد وقد يتفق أن توجد أحوال لهذه البداية وهذه الاحوال اما بسيطة أو مركبة وأجزاء الحال المركب اما أصلية أو ثانوية مثال ذلك الارث بطريق الوصاية لا يقع الا بحصول حالين مختلفين على الاقل أولا - موت المالك الاول ثانيا - ولادة المالك الجديد وتضاف الى ذلك مساعي الوارث في اثبات وراثته ومساعي القاضي لتمليك ذلك الوارث ماورث فالامر ان الاولان وهما الموت والولادة حالان أصليان وأعمال الوارث والقاضي حالان ثانويان

فان أهملت احدى الاجراءات الثانوية فالتصرف باطل وان أهمل اثنان فأوجه البطلان اثنان وهكذا اذ وصف العمل بصفة مخصوصة يستلزم اجراء أمر معين اذا أهمل بطل التصرف المقصود ولو بحثنا في انتخاب أعضاء مجلس نواب انكلترة أو أعضاء مجلس شورى حكومة فينيسيا بحيث افرغت الغيرة والتسابق كل الحيل لو وجدنا الاحوال الثانوية لا تعد ولا تحصى لان الاجراءات الواجب أدائها وأوجه البطلان اللازم التوفى منها حتى يصل المريد الى نوال الحق المراد عديدة متنوعة للغاية

(الثاني عشر) - وضع اليد كتصرف انقاضي من حيث كونه يستلزم حصول أحوال مولدة له أى أمور استلزمته وبدونها لا يوجد ووضع اليد يفيد في اثبات تلك الاحوال السابقة ثم يجعلها غير مفيدة بوجوده

واليد اما حالية أو قديمة والحالية هي الثابتة لزيد من الناس اذا اراد الخصم أن تكون وقية لزيد المذكور بشرط عدم حصول حال مولد في صالح ذلك الخصم أو حال معدوم بالنسبة لزيد واليد القديمة هي تلك اليد في الحالة التي يراد منها بقاءها لصاحبها مع اقامة وجوده وان حدثت أحوال موجدة في صالح خصمه وهذه هي الحالة التي ارادها الرومانيون بقولهم مضى المدة

ولقد يظهر أول الامر أن معنى وضع اليد بسيط واضح مع أنه لا يوجد في الحقيقة شئ أشد صعوبة في التعريف منه فلن نجعله بياناً في كتب الفقه بل لن نجده صعوبة ذلك البيان فيها ووجب إذن أن نبحت على حل هذه المعضلة وما ذلك من قبيل التخيلات أو التعمق في العقليات التي لا فائدة فيها لان أنفس شئ عند الانسان متعلق بها من ملكيته وحرية وشرفه وحياته نفسها ألا ترى أنه يجوز له عند الضرورة أن يضرب أو يجرح أو يقتل غيره دفاعاً عن يده أن تزول منه وحيث أنه يلزم

لذلك ان يكون الشيء في يد من فعل ما ذكر حال الفعل وجب على المقتن أن يبين تمام ما هي اليد وما هو غيرها والالجاز ان يرتكب من ظناله بحسن نية أعظم الجرائم والا تمام معتقد ادفاعه عن حقه ورجح رأى القاضى أنه قاطع طريق أو قاتل ومن الغريب انك لا تجد ذلك البيان فى أى قانون مع أنه لازم فى كل قانون

ومنع الاتباس ينبغي التمييز بين اليد المادية واليد القانونية ووضوح بحثنا هي الاولى فهي لا تستلزم وجود قانون لانها وجدت قبل كل قانون وهي عبارة عن حيازة موضوعها سواء كان شيئا أو خدمة أما اليد القانونية فهي أثر من آثار القانون يعبر عنه بحيازة حق على ذلك الشيء أو تلك الخدمة فاليد المادية تفيد وجود نسبة بين الشيء وصاحبها وهي تصلح ان تقوم مقام حال مولد الحقوق لصاحبها على ذلك الشيء بإرادة المقتن واليد القانونية تفيد حصول حق لصاحبها على الشيء أما الوجود المادية أولسبب غير ذلك

قلت ان اليد المادية تفيد وجود نسبة بين الشيء وصاحبها فلنبحث الآن عن هذه النسبة وهنا موضع الاشكال والنظر

وتعريف اليد عبارة عن وصف الصورة الذهنية التي يتخيلها الانسان عند وجوب الفصل بين متخاصمين ليقضى لاحدهما أنه ذويد وعلى الآخر ان لا يده لذلك كان التعريف صعبا غير ثابت المعنى لاختلاف تلك الصورة باختلاف الناس فهم من يتصورها على شكل غير الذى تصور به الآخر ومنهم من لا يتصورها مطلقا ومنهم من يتصورها بكيهيات مختلفة فى أحوال مختلفة وتختلف صورة اليد باختلاف موضوعها ان كان شيئا أو خدمة أو حالة ذهنية كالقراءة والامتياز والمعافاة من بعض الواجبات وهكذا

ثم الشيء إما أن يكون منقولا أو عقارا ومعرفة ماهية البيت صعبة أيضا لاننا لو عرفناه بكونه مصنوعا أخرجنا بذلك الكهوف والمغارات التي يسكنها أهل القفار ولو ميزناه بكونه ثابتا غير متحرك أخرجنا العربية أو السفينة التي يسكنها المسافر طول سفره ثم ما هو الامر الذي جعل الانسان ذايد على هذه الارض أو ذلك البناء هل الحيازة الحالية أو العادة فى وضع يده عليها أو سموله وضع اليد بقطع النظر عن كل معارضة ورجحان عن كل معارض وهل تلك اليد خصوصية أو عن جميع سكان القرية وهل هي لشخص واحد أو لاشخاص معينين أو مطلقة لجميع الناس وهل ذواليد ذويد بنفسه أو بواسطة غيره مثلا زيدا يشغل محل كذا عادة بغيره وعرويدعى أنه وكيله فيه وهو يزعم أنه مستأجر له ودائمه يذهب إلى أنه شريك فأى الاثنين ذويد زيدا أو عمروا وهما معا مثال آخر حال دخل فسد قاترك حله وانصرف فجعل أحدا الحاضرين يقلب ذلك المتاع بيده ومد آخر يده



ليتناولها ثلثه وجرى صاحب الفندق ليأخذه منهم ما تم جامله حال أو أنه لم يعد فمن من الأربعة صاحب اليد على ذلك المتاع مثال ثالث يوجب في منزلي مكتبة يشغلها عاملي عادة وهي ملكه وفيها خبابة بفتح مخصوص يشغلها أحد ابني وفي الخبابة خاتم أودعه عنده أحد أصدقائه ثم حصل نزاع على الخاتم بينهما نحن الأربعة فأينا ذواليد عليه وهكذا يشمل علينا تنويع المسائل فيزداد الموضوع اشكالا إلى ما لا نهاية

وعندي أنه يلزم لحل هذه المشكلات كلها النظر أولاً إلى المنفعة الأصلية فإن وجدناها غير متبعة في الموضوع ولنا على أفكار الناس عادة إن كانت صريحة وقومناها إن كانت متزعزعة واعتصنا عنها إن غابت وعلى كل حال يجب حل الاشكال متى عرض وبالأولى يجب اتخاذ الطرق الواقية من الوقوع فيه وحيث إن مسألة اليد غامضة صعبة التحليل فالأولى أن يدل عنها حسن النية لأنه أبسط وأوضح فإذا أخذنا المثال الأخير وقضينا فيه بحسب مذهب الرومانيين حكماً لأحدنا نحن الأربعة باليد دون البقية وقد يجوز أن تكون نية الكل حسنة أو أن يكون من قضى له غير حسن النية وعليه يكون الحكم مستلزماً لا ثرة جان وسحرمان أبرياء فإذا عرضنا الاشكال على حسن النية زال هذا الخطأ فلا امتياز لسي ولا ضرر على غيره (١).

(ملاحظات على الاحوال التي سبق ذكرها)

ان لفظة حال التي استعملناها في مقام لفظة عنوان (٢) المستعملة في كتب الفقه ولقد شعرت بما في ألقاظ حال مولد وحال معدم من مغايرة الاصطلاح الجاري والطولة في النطق فأردت أن استعمل لفظة عنوان ولكني وجدت لها غامضة ملتبسة المعنى غير واقية بجميع ما يجب أن تصدق عليه فكأنها تسدل ثوباً من الخفاء على فروع التقنين كلها لذلك اخترت ذينك اللفظين لوضوحهما وموافقتهما للمعنى المراد ولا لاهتمام على المطالب من غير احتياج لتعب ولا إطالة نظر

ولنضرب لك مثلاً نوضح به عدم دلالة لفظة عنوان على جميع المعنى المراد منها لو قلت لزيد مثلاً لك عنوان في كذا معناه أنه حصل في صالحه حال مولد وذلك ظاهر لكن اذا قلت له لم يعد لك عنوان في كذا لا يفهم منه السبب الذي لا به أنه عدم عنوانه والسامع محتاج إلى الوقوف على أنه بعد أن وقع الحال المولد وقع حال آخر مغاير له

وينظر فساد استعمال لفظة عنوان عند الكلام على الالتزامات بالاختصاص لأن سامعها لا يتيسر له ان

(١) لم يسن لنا المؤلف كيف نتوصل إلى معرفة حسن النية ولم يبحث في وضع قاعدة لذلك والظاهر أنه هو الآخر أراد أن ينقل من الموضوع كما هو بغيره تاركاً القراء في خلطهم يجهلون كما أن ملاحظتنا لم تغد شيئاً

(٢) مراده بالعنوان كل عمل منتقل به الحق من صاحبه لغيره

يفهم منها حصول حاله وجد الزمه بواجب معين أو حاله مع عدم أزاح عنه ذلك الواجب ومن هنا  
يتبين لك أن هـ ذم اللفظة مع احتياج الناس الى استعمالها في أربع معان مختلفة لا تدل حقيقة  
الاعلى واحده منها فهي غير صالحة الى الدلالة على بعض المعاني الثلاث الاخر وتدل على البعض  
الآخر دلالة ناقصة ومن أراد أن يوقف على قصر معناها فعليه استعمالها

أما اذا استعملنا لفظة حال سهل علينا أن نجربها في جميع الاحوال فان اعتبرنا المرء الذي ينال به  
حقا من الحقوق سميناه حالامولدا وان اعتبرنا المرء الذي يلتزم من أجرة له بواجب من الواجبات  
سميناه حالامزما وان راينا الذي زال عنه حق بسببه سميناه معدما وان لاحظنا الذي رفع عنه  
واجبا سميناه مقبلا

فاذا أردنا أن نجتمع الحال المولد والحال المعدم تحت عنوان يكون بمثابة اسم الجنس قلنا حال  
متصرف

تلخص من هذا أن الالفاظ التي تدل عليها مناسبة متبادلة المعنى فعمدنا اسم الجنس وهو الحال ثم  
ألفاظ لأنواعه وهي معدوم وموجد ومزوم وقيل فان جعلت لفظة عنوان اسم جنس لم نجد فروعه  
أى أنواعه فهو شبيه بالجنس الاملس

وأهم اعتراض يوجه الى لفظة عنوان غموض معناها لانها لا تدل على الاشياء كما هي فقولنا حصل  
حال كذا نطق بالحق والواقع البسيط لان السامع يتخيل من هذا الكلام صورة مخدومة يمكنه ردها  
وأما قولنا زيد عندك عنوان في كذا فهو نطق بالمجاز لا يتمكن السامع من استحضار صورة المراد  
بواسطته اللهم الا اذا ترجعها بالالفاظ التي أشرنا اليها كذلك قولهم زيد له يد على كذا أو علك كذا  
مفهوم وان يحيدل صراحة على معناه من غير التباس فان كان المراد اليد المادية أو الملك المادي  
فهم السامع أن زيدا حائز لشيء أو متمكن من حيازته وان كان المراد اليد القانونية فهم السامع  
أن لصاحبه ما حقوقا على ذلك الشيء وكلا المرادين حقيق صحيح الا أن الثاني أقرب الى المجاز من  
الحقيقة فان استعمالنا لفظة عنوان اشتد قربنا من المجاز وبعدنا عن الحقيقة

وبناء على هذا الايضاح أعلن باني لا استعمل لفظة عنوان كلفظة أساسية في التعبير لكن حيث اتى  
أوضح معناها وبينت كيفية ترجمتها واخراجها من المجاز الى الحقيقة فلا تأخر عن استعمالها  
كغيرها من الالفاظ اذا سبغت القرصة لانها بعد ذلك اذا استعملت في موضعها تشير الى المقصود بها  
وتدل عليه بالسهولة

واقدر خلط الرومانيون في التسميات خلطا جسيما وضاوا طريق الصواب في اطلاق الالفاظ على  
الاماني التي قصدوها منها فلم يتد المطالع في كتبهم الى فهم مرادهم على أمم فاقوا في خلطهم علماء

الطبيعة لاني لا أتخيل أنه قد قدم عليهم علماء فعلا وبهذا الفن ما فعله الرومانيون في القانون فكم رأيتهم يذكرون اسم نوع لا جنس له واسم جنس مجرد عن الأنواع ولقد أداموني يريدون منه غيره وهكذا حتى التبس المعنى وضاع الصواب ولست أريد أن أشرح ما جاء في كتبهم من المشكلات لهذه العلة ولكني لأرى في مؤلفاتهم ومؤلغات كوكسي وبلاكستون الصورة الوهم والفضاء الذي يصفه لى سالكه وانى اخل من لم يقف على هذا الخلل في التأليف يرمي بالاسباح في موضوع ظاهر المعنى وكأني بالقراء يلوونني مرددين في أنفسهم كم من مرة سمعنا هذا الملام أيها القراء انكم لم تقفوا على حقيقة تلك الكتب الضخمة العميقة التي تعتبرونها مودع أسرار علوم الأعصر بأسرها فانا أبحث في الامور البسيطة عالميان ذوي الأذواق يعدون ذلك من البديهيات المطروقة والمقتنين سفسطة ولكني أعتقد مع هذا ان الحقيقة والمنفعة والجدة لا تزال متلازمة حتى الآن

### (جدول الاحوال المولدة)

أولا - الاكتشاف الاولى أو حق الحائز الاول ويدخل تحته حرية الصيد في المياه العمومية وحرية الصيد في الاراضي غير المملوكة ثانيا - امتلاك الاشياء المنيرة ثالثا - امتلاك الاشياء التي تصلح حالاً لغيرها رابعا - امتلاك الارض المجاورة خامسا - تحسين الاشياء المملوكة بالعمل سادسا - امتلاك الاشياء التي تصلح حالاً لغيرها بواسطة المزج أو الخلط سابعا - الارث بسبب وفاة المالك الأصلي ثامنا - الحياة بالحجز القضائي والغنمة وحياة الاشياء الضائعة أو المتركه تاسعا - التصرف الخاص وفيه البيع أو التنازل والاختصاص والقبول عاشرا - تصرف القاذي حادي عشر - الاجراءات التكميلية وهي الحال الموجد الثانوي ثاني عشر - اليد الحاضرة وهي الحال المعدم الوقفي ثالث عشر - اليد القديمة وهي الحال المولد النهائي رابع عشر - التعيين في المهنة وفيها الاختصاص والانتخاب قال المترجم الفرنسي ولم أعثر في أوراق المؤلف على جدول للاحوال المعدمة

### (الفصل السادس عشر)

#### (الباب الثامن العمومي من القانون المدني)

#### (في العقود)

العقود أعمال مرادة أو مقادة وهي تعهدات أو قوانين ذات مدد مختلفة يعرضها الافراد ويقرها الوازع مادامت صحيحة وينبغي أن المقتن يؤيد جميع العقود ويقرها لان العقود التي يتعهد بها



الاهاالى قد جعلت لبعض المصالح المتبادلة بينهم تقييدها بقصر في سعادتهم قال قاعدة العمومية  
اذن بالنسبة للتعاقد هي الحرية المطلقة واذا اراد المقتن أن يحجر على الناس بعض عقود مخصوصة  
وجب عليه أن يبين أسباب ذلك بحيث يتزعمها من طبيعة العقد وتكون عبارة عن مخالفته  
للمنفعة العمومية أو انفعة ثالث غير المتعاقدين أو لضعفهما وعليه أن يبين الاستثناءات في باب  
مخصوص لان من الواجب أن يرى القارئ في القانون جدول العقود المنوعة منعاً مطلقاً والتي  
لا يصح التعامل بها الا على شروط معينة وعلى المقتن أن يكون صادقاً في هذه فان أباح عقداً  
وجب أن لا يقيد به بغيره ويود صعوبة ترجع في الحقيقة الى عدم تمكن الناس من التعامل به

ومن عدم الصدق في تأييد العقود وزيادة الرسوم لان ذلك يؤدي الى تعصيب التحاكم على الفقراء  
وهم أشد الناس حاجة الى استمداد مساعدة القضاء تلك حقيقة لا يسع المقتن انكارها وعار عليه أن  
يعترف بها

واعلم بان مرادنا بافظة عقد ما كانت نتيجة من شخص حقاً من الحق وقأو والتعهد المتبادل أو جلة  
تعهدات أجريت مرة واحدة واذا قرر هذا رأيت أن الالتزامات تنقسم الى أصلية وتكليفية  
فالاولى هي التي نص عليها صراحة في العقد والثانية هي ما زاد عليه بمقتضى القانون من غير  
احتياج للنص عليها فالالتزامات الأصلية تشير الى حوادث أو أعمال سبق علم المتعاقدين بها  
والالتزامات التكليفية تتعلق بأحوال لم يتوجه اليها حسب انهم ما كاعادة حصان فرض من ذا الذي  
يلزم بشفقة العلاج هل المعبأ والمستعير وغرفة أجرة لغير أجل فالرهن اللازم امهال الساكن فيه  
حق يخرج منها من يوم تكليفه بذلك كل هذه مسائل يجب على المقتن حلها ولكل عقد التزامات  
تكليفية تناسبه لذلك رأينا القانون في كل بلد يلاحظ أموراً نافعة للأفراد وقد غفلوا عنها الجهلهم بها  
ولو تمكنوا من معرفتها لمأهملاً أو احداً منها أبداً والمقتن المتبصر يقدر هذه الالتزامات التكليفية  
حق قدرها ويأمر بها على المأمن من صنعه وإيجاده فيبني تقريرها على أسباب صحيحة بسيطة ترجع الى  
أصل المنفعة أما علماء الفقه القانون فقد أسسوها على الاختراع أي جعلوا أسباب الالتزام بها أموراً  
لم تقع ولم يكن لها أثر في الوجود فتراههم يقولون بوجودها حيث لا عقد ولا تعهد وان رأوا احداً منها  
زادوا عليه ألفاظاً غلطتهم وخطوهم راجع الى كونهم يفسبون الى الانسان ارادة لم توجد فيه وأفكاراً  
لم يتخيلها مطلقاً ويسمون ذلك التفصيل والنظر وما رأينا أحد الى وقتنا هذا يشتغل بتفسير العقد  
وبيان كل جزء من أجزائه على حدته وإيضاح الالتزامات التي احتوى عليها

ومن تأمل رأى ان المقتن لا يقتصر على الزام صاحب الالتزام الاضـلي بالالتزامات التكليفية بل ربما  
أوجب ذلك أيضاً على شخص آخر له ارتباط بالمعاقداً الاضلي المذكور لهذا التزم الورثة بمقتضى تعهد

مورثهم والدائنون بما التزم به مديتهم في بعض الاحوال لان حقة وقفهم اجعين لا تتناول الارث الا بعد تصفية ديونه ومن المسائل المتشعبة معرفة ما اذا كان المودع لديه أو الحارس يلزم بالشئ المؤمن عليه ان هلك أو تلف لان موضوع التأمين اما ان يكون أمراً أدنياً أو شيئاً من الاشياء فعلى المقتن أن يبين الاحوال التي يعتبر فيها الانسان منوطاً بحفظ الشئ المتخاصم من أجله ليسين الوديعة من الاستعارة والرهن منهما وهكذا وقد اعتاد أولئك الفقهاء على البحث دائماً في العقد المبرم بين صاحب الشئ المؤمن عليه وبين المكلف به مع أنه يجوز أن يكون الانسان مكلفاً بحفظ شئ من غير سبق تعاقد أو تعهد أو إيجاب بينه وبين صاحب ذلك الشئ وعلى المقتن اجتناب أمرين التضييق على المصالح ومساعدة التهامل والكسل فان زادت المسؤولية وافاه الضرر الاول وان زادت في تحديد الحق الضرر الثاني

وليس من غرضي ان ابحث في تقسيم العقود عند الرومانيين قايين خطأهم وخطبهم في هذا الموضوع وعلى القارئ أن يتصور كل خلل ويظن كل اعوجاج وانا أعده بانه لا يتمكن من المبالغة في الذي يتصور ويظن من هذا القبيل فلقد رأيتهم يؤثنون الكتب على اثر الكتب ويخترعون كل يوم تعريفاً جديداً وايضاً حاميبتكر اليمين والنامعنى الايجاب والقبول أو التعهد المتبادل بين طرفي المتعاقدين فلم يدركوا الغرض ولم ينالوا أربهم افساد مذهبهم وقيامه على أساس غير صحيح مع أن معاني هذه الالفاظ ظاهرة بذاتها ايدركها كل انسان من غير تعب ولا احتياج للتأمل لذلك أرى أنه يجب انشاء الموضوع من جديد بحيث تنسى اللغة المستعملة عندهم وتوضع لغة جديدة تقرب المعنى الى الافهام مع سهولة تداولها وبساطتها والخط لمن لم يعرف من القديم شيئاً لانه يكسب نصف الطريق اذا لا يكافئ بنسب ما عرف قديماً مما سماه أولئك العلماء بالقانون العلم وانما عليه فقط أن يحفظ اللغة الجديدة

### (أقسام العقود)

يوجد العقد بين طرفين اذا حصل منهما تصرف في مال أو خدم أو وعد قانوني من أحدهما في منفعة الآخر

والتصرف في المال عمل به تنتقل الحقوق القانونية الثابتة لشخصين فالكثير بالنظر لشيء معين والعقود اما مؤقتة أو مستمرة وهي تنقسم الى ثلاثة أقسام

أولاً - الوعد ثانياً - نقل المال من طرف الى آخر ثالثاً - العقود المشتركة وهي المشتملة على وعد ونقل ثم الوعود والتصرفات في المال أى نقلها اما ان تكون من طرف واحد أو من الطرفين بحسب ما اذا وجد التعهد من أحدهما المتعاقدين فقط أو منهما معا

(في الوعود من طرف واحد)

أولا - الضمان ثانيا - الهبة البسيطة وما أشبهها ثالثا - وعد شخص لا آخر أن يتزوج

(في التصرفات من طرف واحد)

أولا - الهبة بلا عوض ثانيا - الهبة بالإيصاء ثالثا - الاقتراض بلا عوض رابعا -  
الوديعة بلا عوض خامسا - الرهن في المستقبل

(في الوعود المتبادلة)

أولا - الاتفاق على البيع والشراء ثانيا - الاتفاق على المبادلة ثالثا - التراهن وفيه  
نظر لأن استعجاله ربما أدى إلى ضرر عظيم لمن فيه من بيع النفس على إجراء ما به يكسب صاحبها  
ماتراهن عليه فإن رأى ذلك في اقتراف جرم - له حب المال على فعله وليس الخرائق والمصائب  
التي تنزل بالاملاك المؤمن عليها الأدلي لا ساطع على ما للمراهنة من قوة التأثير في النفس وبعثها إلى  
المفاسد والآثام رابعا - الاتفاق على إبرام عقد معين خامسا - الوعد المتبادل بالزواج

(في التصرفات المتبادلة)

أولا - المبادلة ثانيا - البيع والشراء ثالثا - استبدال النقود رابعا - ابتياع أوراق  
البتوكة خامسا - ابتياع المعاش بغير رهن سادسا - ابتياع المعاش برهن

(في العقود المشتركة أي المشتملة على تصرفات وعود)

أولا - تسليف النقود بفائدة أو بغير فائدة ثانيا - التأمين بغير عوض أو بعوض ثالثا -  
إيجار المنازل وما أشبهها رابعا - استئجار المنازل والإباعد والعزب وما أشبهها خامسا - الرهن  
سادسا - عقد الزواج سابعا - عقد التعليم ثامنا - استئجار الخدم والفقلة والزرايع  
وصبيان التجار تاسعا - التطوع في العسكرية عاشرا - الهبة بشروط حادي عشر - الهبة  
بالإيصاء تحت شروط ثاني عشر - عقد الشركة في التجارة ثالث عشر - الوديعة بطريق  
التوكيل رابع عشر - عقد الشركة في المعامل خامس عشر - الوديعة بعوض يؤديه المودع  
في المستقبل سادس عشر - إعاره الأشياء بعوض في المستقبل سابع عشر - التبنّي

(في أنواع الوديعة)

تنوع الوديعة بحسب تنوع الغرض من إبرام العقد بين الطرفين

(الوديعة لمنفعة المودع)

أولا - حفظ الشيء فقط كما هو شأن صاحب الفندق والبواب ثانيا - نقله من مكان إلى  
آخر فقط يدخل هنا العريجي ورئيس السفينة ثالثا - إصلاحه كعلم الخيل والصباغ والطحان



والخياط رابعا - استعماله من غير تحسين فيه ولا اهلاك له بالمرة كرام مال الممل المقرر والخدم

خامسا - استهلاكه كخشب الحريق وعقاقير الصباغة وحبر الكتابة

(الوديعة لمنفعة المودع لديه)

سادسا - ايداع الشيء المعار مجانا (١) سابعا - ايداع الشيء المعار بعوض معين

(الوديعة لمنفعتهما)

ثامنا - مثال ذلك الشريك بالنسبة لمال اكتسبه شريك آخر على ذمة الشركة

(الوديعة لمنفعة أحدهما على حسب الاحوال)

تاسعا - مثال ذلك الراهن والمرتهن

### (الفصل السابع عشر)

(الباب التاسع العمومي من القانون المدني)

(في الاحوال المنزلية والمدنية)

يوضع هذا الباب لذكر النصوص القانونية المتعلقة بالجرائم التي تضر بهذه الاحوال وهما بين جميع الاشخاص الذين لهم حقوق أو عليهم واجبات كالاسياد والخدم والاصياء والقصر والآباء والابناء والموكلين والوكلاء ~~وهكذا~~ أما الاحوال السياسية أي المؤسسة على امتياز سياسي أو واجب متعلق به فيبحث عنها في القانون الاساسي

والحالة المنزلية أو المدنية عبارة عن أمر ذهني تقر به عاقلها حقوق أصحابها أو واجبات عليه أو ~~يوجب~~ بغيره أهليته في أمور مخصوصة ويجب على المقتن أن يبين في كل حالة أثر الطبيعة أو الانسان ذي الاختيار من أثر القانون فالحالة الطبيعية هي الاساس والمبدأ والحالة القانونية هي الحقوق والواجبات التي أضافها القانون لتلك الحالة الطبيعية فمعرفة حالة من الاحوال إذن عبارة عن معرفة ما يتعلق بها من الحقوق والواجبات والسبب في اجتماع هذه الحقوق والواجبات وقيام الصفة أو الحالة عليهم ما هو وحدة الحال الموجد لتلك الحقوق والواجبات وفي هذا الباب يرى القارئ تنوع الواجبات التكميلية وما تتناوله من الامور مثلا غلام تزوج بفتاة تراهما لا يتجهان الى شيء سوى اتمام الغرض الذي اقترنا لاجله بعضهم ما ويغماهما كذلك اذا جاءهما القانون فيفرض عليهم واجبات متنوعة ربما لم تكن لهما في حساب

وليلاحظ ان تقسيم الالتزامات أو الواجبات الى أصلية وتكميلية سببه اهمال المقتن لأنه لو سهل للناس معرفة القوانين سهل على كل وطني يعتق حرفة أن يعرف مالها من الحقوق وما عليها من

(١) المراد بالايدياع هنا التسليم لان الذي يستعبر شيئا يكون مؤمنا عليه بالطبع

الواجبات وما فيها من فقد الأهلية وحينئذ تصير جميع الالتزامات اختيارية أصلية كانت أو تكيلية

وعلى المقنن أن يبين عند الكلام على الأحوال أو الصفات المدنية جميع المهن والصناعات التي لها حقوق وعليها واجبات أو موجبة لعدم أهلية مخصوصة واليك الطريقة التي ينبغي اتباعها عند ذكر كل حالة

أولاً - بيان طرق اكتسابها ثانياً - بيان طرق فقدتها ثالثاً - بيان الحقوق التي تكتسب بسببها رابعاً - بيان الواجبات المترتبة عليها خامساً - بيان عدم الأهلية التي تستلزمها إن وجد

ويجب تقديم ذكر الحقوق على الواجبات لأن الأولى أصل للثانية في كثير من الأحوال وفي بيان الحقوق والواجبات يجب اتباع الترتيب على حسب الأحوال المولدة لكل منهما - ما إن كان وعلى المقنن أيضاً أن يعيزين آثار كل حال وآثار الأخر

### (الفصل الثامن عشر)

(الباب العاشر العمومي من القانون المدني)

(في الأشخاص الذين لهم أهلية اكتساب الحقوق والتعاقد)

ينبغي أن يكون لكل اسم يدل على الإنسان كالشخص وفلان وثالث والذي باب مخصوص يندرج في هذا الباب العمومي

والقاعدة العمومية أن لكل واحد من الناس أهلية الاكتساب والتعاقد فان رأى المقنن الحكم على بعضهم بعدم الأهلية فانه ذلك لأسباب خصوصية وعليه فلامعنى لوضع قاعدة عمومية إلا لبيان تلك الاستثناءات

والأسباب الخصوصية التي يحكم لاجلها بعدم الأهلية كثيرة منها كون الشخص يهودياً بالنسبة لا حثكاري صنف معين في الكنيسة مخافة أن يتطرف في تصرفه ويضر بالكنيسة كذلك لا يفوض القانون التصرف في عقاراً ومبلغ جسيم إلى قاصر كي لا يبدده فيضر بنفسه ولا لمعتوه فيضر به نفسه أو بغيره وهكذا

### (الفصل التاسع عشر)

(في أبواب القانون المدني الخصوصية)

ترتيب أبواب القانون الجنائي سهل لأن جدولها يقابل جدول الجرائم تماماً وليس الحال كذلك بالنسبة لأبواب القانون المدني لأنه يمكن وضع أبواب الخصوصية في كل باب من أبواب العمومية

ولا يتفق للمقن أن يسن القانون الجنائي إلا بعد سن القانون المدني لأن الأول يشمل جميع مسائل التقنين بعضهم بالنص وبعضهم بطريق الإحالة على القوانين الأخرى لذلك كان من المسلم أن تصور القانون الجنائي يستلزم الإحاطة ببقية فروع التقنين فإذا اكملت المعدات وجب ترتيبها

والقابلة التي تستعمل في ذلك الترتيب هي المنفعة على الدوام فالمقن لا يرسم القوانين في الورق إلا ليكون كل نص من نصوصها حاضرا في ذهن من له فائدة في معرفته وقت الحاجة اليه في اتباع خطة سير معينة ذلك أمر يهديه لا مشاحة فيه ومن أجل هذا وجب أن تكون عبارة القانون واضحة سهلة التداول لعامة الناس وأن يسهل على كل محتاج أن يرجع اليه في أقرب وقت ممكن وأن تكون مواد القانون متميزة عن بعض لكي يجد كل طالب حرفة أو صنعة ما يتعلق به على حدته بدون اختلاط مع ما يتعلق بالأخرى حتى كأن المقن يخاطب الإنسان إن كنت والدافارجع إلى باب الآباء أو زارعافقرأ باب الزراعة وهكذا

وهذه قاعدة بسيطة يعقلها كل إنسان ولا ينساها أحد وكأني بالفلاسفة يقولون ذلك نظام يهدي وبالطبيعة سار عليه كل مقن ولكن المقنون يردون عليهم بأن ذلك لم يخطر على بال أحد من المقنين

ويوضع جدول هذه الأحوال جميعها في القانون على طريقتين فيكون في باب الأحوال أو الصفات المنزلية والمدنية العمومية مرتبعا على حسب الأصول العلمية والقواعد الأصولية ليستفيد منه أهل الإطلاع والنظر ويكون في الفهرست مرتبعا على الحرف الهجائية ليسهل على العامة أن يراجعوه

ومن المسائل ما يجوز البحث عنها في أكثر من باب واحد فيجب عند الامكان أن توضع أسماء الذوات كلها في المتن وأسماء المعاني كلها في الشرح فيجد الباحث مثلا في المتن أبواب الأزواج والزوجات لا باب الزواج وباب الوراثة لا باب الميراث انما ينبغي أن جميع الأبواب التي لا توجد في المتن توجد في الفهرست إذ كلما عظم حجمها سهلت مراجعتها بخلاف الكتاب نفسه

فإذا فرغ المقن من الأبواب المتعلقة بالأشخاص يذكر بعدها الأبواب المتعلقة بالأشياء الجوهرية تفضيلا على الأشياء المعنوية لأمريين سهولة تصورهما عند العامة وسعة جدواهما وانسجامه ثم يتبع ذلك أبواب العقود بأنواعها ثم أسماء العقود موضوعات للمعاني ولكن العقود تنقسم ما صنع الإنسان وكل عقد يعطى لكل طرف من طرفيه اسما مخصوصا فعلى المقن أن يستعمل أسماء الذوات بإرجاع العقود إلى الأشخاص قبل أن يستعمل لفظة شراء وبيع وقرض وسلفة عليه أن يستعمل مشتر وبائع ومقرض ومعيرو بذلك يحفظ التناسب في الوضع ويبرز كل موضوع قاعا بذاته سهل المأخذ



لمن اراده كما ينبغي وذلك غير ميسور اذا استعمل أسماء العقود نفسها اذ ليس لكل واحد منها اسمان  
بيان جهته بل ليس لغالبها الاسم واحد كالوديعة والتأمين وقد يجوز أن يلتزم أحد الطرفين  
في العقد بواجبات غير واجبات الطرف الآخر فيندمج ذلك تحت اسم التأمين أو الوديعة والاولى أن  
تستعمل أسماء من بالكسر ومؤمن بالفتح ومودع ومودع لديه اذا كان هذا ما صارت أبواب  
العقود تمة لأبواب الأشخاص متفرعة عنها

ومن النادر أن لا يتعلق العقد بشئ من الأشياء فهل يكون النص المتعلق به في باب الأشياء  
أولى باب العقود الجواب أنه اذا كان موضوع العقد شيئاً من الأشياء العمومية المعتادة اولها بين  
الناس وكان الغرض من العقد أمر العتيا ديا فأولى أن يوجد النص في باب العقود فان كان الشئ  
مخصوصاً والعقد لا يبرم بين طرفين الاعلى هذا الشئ وجب أن يكون النص في باب الأشياء مثلاً  
بيع الحصان فيه ان البائع يضمن المبيع من بعض العيوب وهذا النص لا يسرى في بيع  
الحيوانات الاخرى فالاولى ان يوجد هذا النص في باب الخيول لاني باب البائع لانه لا يتعلق  
البائع الخيل

ولنا خذ مثل الخيل لنبين به كيف أن الابواب الخصوصية توجد في الابواب العمومية واولاً  
اني أظن هنا الى الترتيب فقط من غير التفات الى الموضوع أعني اني أذكر القانون الموجود من قبل  
أو الذي يمكن ستمه غير متعرض الى صحته وعدمها على أن المقام لا يحتمل النظر في أحسنية الممثل به  
وعدمها

(أولاً) - يذكر في الباب العمومي باب الأشخاص الذين لأهلية لهم في اقتنائه أو الممنوع عنهم  
ذلك كالكحوليك في انكثرت بالنسبة لبعض الخيول الممثلة

وهذا قانون مسنون في بلاد الانكليز من تعدد فقد اقترفت جريمة ضد الحكومة ويقال لها  
جريمة مبدئية

(ثانياً) - باب طرق اكتساب الخصوصية ومنها أن يقبض الانسان على لص راكباً فرساً وثبت  
لصوصيته وذلك نص في قانون الانكليز وهو يدخل في عدد القوانين المشجعة لكونه كافياً  
صاحب ذلك الفعل

(ثالثاً) - باب تحديد حق الحياة كمنع سوء المعاملة وتحريم ركوبها على المسيحيين كما في بعض  
الولايات ومنع اخراج خيل الحرب لبلد أجنبية وجريمة المخالف جريمة ضد القوة العامة

(رابعاً) - باب علامات الحياة للأمور به من الحاكم كالداغ الذي يوشح به خيول الكراء لكي

تسمل معرفة للصيغ الذين يستعملونها أو تمييز الحيوان حتى تضرب عليه العوائد وهنا حالة على  
 الابواب الشخصية المتعلقة بجري الخيول والعريجية وأصحاب الفنادق وهكذا  
 (خامسا) - باب تحديد حق الملك الخاص كالنصريح للحكام باستعمالها تحت شروط معينة أو  
 أخذها للخدمة العسكرية أو أعدامها منعا للعدوى من المرض وغير ذلك  
 (سادسا) - باب تحديد حق التصرف كمنع اخراجها من البلاد وما أشبه ذلك  
 (سابعا) - باب الالتزامات التكميلية المتعلقة بحق الحياة مثل العوائد المقررة في آجال معينة  
 والعوائد المضروبة في حدود البلد  
 ووجوب تسليمها أو تأجيرها أو رهنها أو تسخيرها أو وقفها أو مداواتها وغير ذلك وهنا حالة على  
 أبواب العقود والمقترضين والمقرضين والمؤجرين والمسافرين وغيرهم  
 (ثامنا) - الالتزامات التكميلية المتعلقة بحق التصرف كالضمان من المرض ومن العيوب  
 الأخرى

(تاسعا) - الحقوق التكميلية المتعلقة بحق الحياة كحق المالك في الزام صاحب الاسطبل أن  
 يعول خيله والبيطار أن يداويه وهكذا وفيه حالة على الباب الشخصي المتعلق بأرباب الصنائع  
 وذوى الحرف حيث تذكريه واجباتهم في أداء منافع مهنتهم لكل طالب  
 (عاشر) - الحقوق التكميلية المتعلقة بحق التصرف كحق المالك في إيقاف حصانه بمكان مخصوص  
 في السوق بمعرفة الموظف المعين لهذه الغاية فان امتنع الموظف فجرمته عدم أداء خدمته  
 وبلا حظان وجه الشبه في الابواب الخصوصية للقانون المدني ليس كوجه الشبه في أبواب القانون  
 الجنائي التي من هذا القبيل فالجامعة بين أبواب القانون الجنائي الخصوصية هي اتحاد الفعل  
 المقصود منها فكلها ترجع مثلا الى السرقة والقتل والزنا أما الجامعة في أبواب القانون المدني  
 الخصوصية في اتحاد الشخص المراد أو الحالة فهي راجعة الى ما يتعلق بالآباء والازواج والاسياد  
 والاولياء وهكذا ومع هذا فنأمن النظر طويلا رأينا ان هناك غاية تزول عندها هذه  
 الاختلافات كلها فاننا تبعا للقاعدة التي تتمازج القوانين الشخصية رأينا ان أبواب القانون  
 الجنائي متعلقة بها لان افتراف جريمة معينة عبارة عن صيرورة الفاعل مجرما مخصوصا كالص  
 أو خائن أو قاتل أو مزور وهكذا فالفاعل يسمى باسم مشتق من اسم جرمته  
 نص القانون يشمل في أغلب الاحوال شخصين على الأقل أحدهما هو المزم بأداء واجب والثاني  
 هو الذي يمنح حقا شائلا ومن المعلوم انه يلزم ذكر النص في باب كل واحد منهما انما يبان ذلك النص  
 بجميع اجزائه في أحد البابين يتعلق بالاحوال ومقتضيات الاحوال ولا أهمية للتمييز بينهما والذي

نراه أولى بالاتباع هو إيضاح النص بتمامه في باب الشخص الذي تهم معرفته أكثر من الآخر وهو في العادة الملزم بالواجب لما يترتب على مخالفته من العقوبة ولأن العقوبة التي يقضى بها القانون على من لم يؤد الواجب أكبر من مزية الحق الممنوح للطرف الثاني وهناك أسباب أخرى تقضى بتفضيل هذا الترتيب

(أولاً) - قد يكون الشخص المتميز في النص هو العامة لا واحداً معيناً مثال ذلك الضرائب المالية يلزم المقتن فيها أن لا يمين في القانون للعموم سوى تعريف جرعة عدم أدائها مع إحالتهم على الأبواب التي تهم معرفتها فالتصوص المتعلقة ببيان أنواع الممولين والاستيانات الموضوعية لمنع هزيمهم من دفع ضريبتهم تذكر في الأبواب المتعلقة بكل نوع من أنواع أوائل الممولين وبالمكلفين يجب إياتها

(ثانياً) - الشخص المراد بكلفه بواجب من الواجبات سهل التعيين ضرورة نعم لا ينبغي أن يجهل المقتن من يريد تمييزهم لكن قد يكون التمييز شاملاً لعدد عظيم أو لطائفة بتمامها فيصعب بيان كل فرد على حدة

(ثالثاً) - قد يتفق أن تنتفع بالامتياز طائفة من الناس مع أنهم لا يحملون تدرجاً بخاطر المقتن عند سن القانون لفرض ضريبة مقررة على نوع من النسيج والفرض منه بالطبيعة هو منفعة الأمة بتمامها لأن هذه غاية كل ضريبة فالذي أراد المقتن تمييزه بذلك هو العموم ويجوز مع ذلك أن تنتفع من تقرير هذه الضريبة طبقة من الناس أكثر من غيرها كما لو افتتح عمل لصنع نسيج يشابه الذي قررت لاجله الضريبة ويقوم مقامه في الاستعمال

وما خضت في هذه التفصيلات إلا لأزيد في وضوح التقسيم السالف ذكره إذ ليس من المهم أن يكتب القانون تحت عنوان كذا أو كذا ما دامت الاحالة على المواضع الخصوصية متكررة مناسبة للطلوب ومجموعها منقسم إلى أقسام مختلفة بحيث لا يلتزم مردياً من أن يعرف غيره قبل معرفة مراده

هذا هو النظام الذي أشير باتباعه في ترتيب مواد القانون المدني وإن أخاله أشد وضوحاً من غيره وفيه يسهل وضع كل جزء من أجزاء القانون بجانب مماثلة كأنها الباطن امتجاذية بالطبع ولا تعرض نظامي هذا على غير من له المصالح بتقنين ومعرفة بالقانون فمن وقف على مذاهب المقتنين و جال طويلاً في تيسر القانون المدني يرى أولاً أن هذا الترتيب جديد وإن فضله الوحيد كونه مبني على أصل واحد ترجع كل مواده إليه



## (الفصل العشرون) (في السلطات السياسية الاولى)

الغرض من القانون الاساسي تفويض حقوق بعض طبقات معينة او اشخاص معينين من الامة وتكليفهم بواجبات مخصوصة

وفي تقرير السلطات شذوذ عن القوانين الاثمة ومعنى ذلك ان كل قانون في حد ذاته اما قسري او مانع من الاجبار فالقانون القسري يحتوى على أوامر وزواجر فهو يوجب الجرمية أى يجعل بعض الاعمال جرائم فيمنع المرء مثلاً عن القتل او السرقة ويماقبه ان فعل والقانون المانع من الاجبار هو الذى يوجب استثناء لذلك القانون فتجته نحو الجرمية أو رفعها لانه يبيح لشخص معين ان يفعل أمراً مخالفاً لذلك القانون الاول كتصريحه للقاضي في الحكم على رجل بالاعدام أو لحاجي الخراج ان يطلب مبلغاً معدوداً

والواجبات توجد بقانون امر موجه الى أولئك الذين أعطيت السلطة اليهم كقول المقتن يحكم القاضي على فلان بكذا بعد استيفاء الاجراءات المبينة

ويشغى ان يحتوى القانون الاساسي على شرح توضح فيه الاحوال التي يجوز شخص معين بسببها سلطة معينة كالوراثة والتعيين والامتياز والتأسيس والانتخاب وشراء الوظيفة وهكذا ثم الاحوال التي تزول بسببها تلك السلطة كالعزل والتنازل والسقوط في الانتخاب وترك الوظيفة للغير وهكذا

ومن أشد الاعمال الفكرية صعوبة تقسيم السلطات السياسية وبيان أنواعها وهو عمل جليل الفائدة عظيم النفع والحقوق والواجبات السياسية التي أشرنا اليها لا تختلف بوجه العموم عن الحقوق والواجبات المترتبة كثيراً فلو فرضت الى رجل واحد كان الفرق بينهما ان الاولى أوسع من الثانية أعني انها تؤثر على اشخاص وأشياء أكثر عدداً الآن أهميتها استلزمت تقسيمها لتوزيع بين كثيرين فصارَت السلطة الواحدة محتاجة في اجرائها الى مساعدة عدد كبير ولقد نرى حتى اليوم أن القوى السياسية لكل حكومة لامعيار لها اتجاه قوى حكومة أخرى فلا تماثل بينهما وكل حكومة تستعمل للدلالة على القوى الموجودة عندها ألفاظاً خاصة بها فأحياناً يقع الاختلاف في الالمام وتارة يدل الاسم الواحد على معان مختلفة فها هو معهود في ملكة مجهول لدى الأخرى ولا يوجد اصطلاح متفق عليه عند الجميع وألقاب الوظائف مشوشة تتكون من ألفاظ متغايرة فلا يمكن تشبيه بعضها بالآخر والسبب في هذا ان العلماء لم يتعرضوا للبحث فيها ولم يوفقوا على اجزائها الاولى فان تيسر العلم جيداً بهذه الاجزاء صارت مفتاحاً يرشد المطالع الى فهم كل مذهب سياسي ويمكنه من

مقارنة المذاهب ببعضها وجودة كانت أو معروضة للفهم لهذا كله أرى من الصعب وضع نظام ترتب فيه القوى السياسية لصعوبة اختيار اللغة التي تستلزم منها أسماء الوظائف وألقاب المصالح فإن استعملت الفرنسية مثلا لمصلحة التعبير عن قوى الأمة الفرنسية ولما يجد أدنى ملائمة بين أول قنصل (١) في فرنسا وبين قنصل (٢) رومة وبين قنصل (٣) التجارة ولاين ملك انكلتره وملك السويد وملك البروسيا ولاين قيصر الالمان وقيصر الروس ولاين النائب العمومي الفرنسية والنائب العمومي الانكليزي والنائب العمومي الروسي ولاين شيخ البلد في بوردو وشيخ البلد في لوندرو وهكذا ولو أردنا بيان هذه المميزات لما كفانا بمجلد بسمه تلك هي العقبة الاولى وهي تعنت من اضطر الى بيان نظام أمة أجنبية غير أمته فيستحيل أن يستعمل الكاتب لفظة واحدة في هذا المقام لا ينهم القراء منها معنى غير الذي قصده

والذي أراه من هذا التشويش هو وضع بيان للقوى السياسية يكون غير مركب من أسماء المصالح بل يوضح فيها القوى الأصلية المودعة في كل واحدة منها فقط وللوصول الى ذلك طريقتان الاولى اعتبار الغاية التي توجه اليها تلك القوى وهي الحماية من الجرائم والوقاية من المصائب وما شاكل ذلك الثانية اعتبار الطرق المتنوعة التي تؤدي الى تلك الغاية وموضوع كل طريقة اما الاشخاص واما الاشياء ومن هذا البحث تحصل النتائج الآتية

(أولا) - السلطة على الاشخاص مباشرة وهي التي تؤثر على ملكاتهم السلبية أي المنفعة كسلطة موظف في اجراء عمل بنفسه يظهر اثره في شخص آخر سواء كان الاثر واقعا على الجسم أو النفس وبعبارة أخرى هي السلطة في اجراء أعمال تؤثر على فرد معين لو وقعت من غير من خصص له بالعدت من الجرائم المعاقب عليها وبحسب الغاية منها تكون السلطة في عقاب المجرمين أو في التقييد والايثار وهذه السلطة هي أساس البقية

(ثانيا) - السلطة على الاشياء المملوكة للغير مباشرة وهي عبارة عن القدرة على استعمال أموال الافراد خدمة للمعوم كقدرة الحاكم القضائي في فتح منزل بري ليبحث فيه عن مذنب وقدرة البريد العام على استعمال جواد أحد الاهالي عند الضرورة

(ثالثا) - السلطة على الاشياء العمومية مباشرة وهي التي لا مال لها سوى الحكومة

(رابعا) - السلطة في أمر الافراد على التعيين وهي التي تؤثر على الملكات الوجودية أي

(١) بعد الثورة الفرنسية بقايل تعيين ثلاثة من كبار الدولة لرئاسة الحكومة وهم القنصل الثلاث وكان نابليون الاول يسمى القنصل الاول لاهميته فيهم

(٢) كانت جمهورية رومة قديما تقول الرئاسة لجلين يسمى كل منهما قنصلا

(٣) قنصل التجارة في فرنسا هو واحد التجار يختار للفصل في قضايا اهل حرفته

القاعة ومبنى هذه السلطة عادة هو التساط على القرد مباشرة بحيث لولا هذا التساط لما وجد الحاكم سبيلا آخر لزام الناس بطاعته وكانت هاتان السلطان مجتمعتين في الحاكم الواحد في نشأة الهيئة كما هما الآن في رئيس العائلة فلما تعود الناس على الطاعة تنوسبت النسبة بين السلطة العليا وبين مبناها وصارت الأولى تجري على أيدي المولى والوزراء ثم عهد بالنائبية إلى الأصغر فزادوا بها صغاراً وكان عولوس (١) يعاقب بيده تيرسين ويطرم من الأكبر يتولى بنفسه تنقيده أو امره فكان يضرب بيده الملوكية مجباً مختاراً من حكم عليه بالأعدام كذلك وظيفة السيف لا تزرى اليوم بمولك مرا كش ومهارتهم في ذلك من مفاخر ملكهم وبالجمله ترى السلطة الأعلى مرتبطة بالسلطة الأدنى في البلاد المتدنة والبلاد المتوحشة سواء بسواء ولكن كما قدمنا بعد أن تعود الناس على طاعة الحكومة صارت الانحكام تجري وإيس من مفكر في القسر الذي هو أساسها ومبناها

(خامساً) - السلطة في أمر الأشخاص في مجموعهم لا يتيسر للحكومة أن تحكم الأهالي فرداً فرداً إلا إذا كانت الأمة صغيرة العدد جدا انما محل ذلك هو العائلة لا الأمة فكوكية العساكر لا تجري حركاتها العسكرية الا تحت قيادة رئيس يجمع أفرادها وقوة الحكومة راجعة في الواقع ونفس الأمر إلى هذه القدرة على تحريك الجموع

سادساً - سلطة التخصيص ونريد بها القدرة على تعيين الأشخاص التي تألف منها الطوائف والطبقات التي تراد امرتها وهذه السلطة الواسعة بالنسبة للأشخاص عبارة عن القدرة في العطاء والمنع بالنظر إلى الطبقات كطبقة الشرفاء وطبقة القضاة وطبقة الجنود وطبقة الملاحين وطبقة الأهالي وطبقة الأجانب وطبقة المجرمين وطبقة الخلقاء وطبقة الأعداء وتنقسم سلطة التخصيص إلى قسمين أصليين تخصيص الأشخاص وتخصيص الأشياء فالسلطة على الأشخاص هي القدرة في ادخالهم ضمن طبقة معينة أو اخراجهم منها

والسلطة على الأشياء هي القدرة في بيان طرق استعمالها ومعاينة من خالف هذا التخصيص كتخصيص زمن أو يوم بكونه عيداً دينياً لا يباح العمل فيه وتخصيص مكان بكونه مقدساً كالعبد والحرم ولا بد لهذه السلطة الأخيرة من حد تدفق عنده لانها تؤدي إلى ابطال أثر القوانين الجنائية وقد وقع أن رجال الكنيسة كادوا يستولون على انكارهم بأسرها حيث جعلوا الاراضي مقابر واتاهم فصدهم عن ذلك الوازع ونجت البلاد من يدهم

وتخصيص معدن بكونه سكة الأمة التي تتعامل بها وتخصيص لباس بكونه كسوة طبقة كذا من الناس وهكذا فسلطة التخصيص على الأشياء تشتملها كلها

(١) هو والد تليماك الذي اشتهر به كاتيلون وترجمه المرحوم رفاعة بن



ولم يلاحظ أن كل سلطة مما تقدم ذكرها قابلة للتقسيم بقدر عدد الأشخاص الواجب اشتراكهم في اجرائها على الوجه القانوني ومن هنا جاء نوعان من الحقوق وهما حق عرض السلطة على الأشخاص وحق نزعها منهم ويجوز تقسيم المشتركين في سلطة واحدة الى عدة جماعات مختارة عن بعضها كما يجوز جعلهم مجتمعين ويجوز أن يشترك جماعات متعددة في اجراء عمل من الاعمال كما يشترك افراد كل جماعة في اجراء العمل المختص بها

ويجوز أن يكون للانسان حق الرياسة على هذه السلطات أو أن يشترك فيها تحت رياسة غيره وتابعة سلطة سياسية لاخرى تبنى على قدرة المتبوع في ابطال أعمال التابع واقبيادها ذالاوامر ذلك

سابعاً - السلطة المشوقة وهي القدرة على المسككافة وعدمها فهي تتعلق بالانعام من جهة وبالعقاب من جهة اخرى وصاحب التأثير لا يعدم أسبابا يبعث بها الناس على العمل لان التأثير منسب أسباب شتى

وهو يوجد في الحكومة بالامور الآتية

أولاً - القدرة على التعيين في وظيفة مرغوبة وهي المكافأة

ثانياً - القدرة على النقل منها وهي العقوبة

ثالثاً - القدرة على التعيين في وظيفة مكروهة وهي العقوبة

رابعاً - القدرة على النقل منها وهي المكافأة

وهذه أسباب تؤثر في النفوس مباشرة ويوجد غيرها أقل تأثيراً منها وهي ثلاثة

أولاً - استعمال الثروة حسب الارادة

ثانياً - القدرة على أداء الخدم المباحة وعدم أدائها

ثالثاً - تأثير المراءى المشتهر عندهم من الحكمة

والسلطة المشوقة أي التي تجري باستعمال المكافأة أشد ضرراً من السلطة الاجبارية لان مجال الاغراض فيها فسح فكل ذي ثروة نصيب منها بسبب ثروته من دون أن تكون له أدنى سلطة سياسية ولم تستطع الحكومة جعل هذه السلطة تحت قواعد ثابتة الا في أسوأ احوال قليلة فوضعت عقوبة على الراشي وكل الناس يعلم صعوبة تنفيذ القوانين التي تحرم بذل النذور للفوز في الانتخابات أو خذلان المنتخب من قبل ولا تنجح هذه الوسائل في هذا الموضوع الا قليلاً والاولى التأثير بالواسطة كتصويب مخالفة القانون وتقليل المشجعات على اواعدام ومماثل اخفائها وترية طاسات الشرف في النفوس وهكذا

وخلاصة ما تقدم ان السلطات السياسية الاولى الذهنية هي الآتية

- أولا - السلطة على الاشخاص مباشرة .
- ثانيا - السلطة على الاشياء المملوكة للغير مباشرة
- ثالثا - السلطة على الاشياء العمومية مباشرة
- رابعا - السلطة في أمر الافراد على التعيين
- خامسا - السلطة في أمر الاشخاص في مجموعهم
- سادسا - سلطة التخصيص بالنسبة للاشخاص والاشياء والامكنة والازمنة
- سابعا - السلطة المشوقة وهي القدرة على المكافأة وعدها

### (الفصل الحادى والعشرون)

(تابع السلطات السياسية الاولى)

الاسماء التى وضعناها فى التقسيم الذى اخترناه جديدة ينبغي اقامة الدليل على صحتها ولايسعنا ذلك الا ببيان التشويش الواقع فى هذه القوى من استعمال التقسيم المصطلح عليه حتى الآن فبعضهم يقسم السلطات الاولى الى قسمين القوة السياسية والقوة التنفيذية وبعضهم يزيدون قسما ثالثا يسمونه قوة جبر الخراج وبعضهم يضيفون اليه قسما رابعا يسمونه القوة القضائية وأصحاب كل مذهب لا يلة فتون الى الشرق بينه وبين المذاهب الاخرى ويظنون أنهم بلغوا المراد فياخذون فى البحث والتسقيب وهما نأبين ما جاء فى الفاظهم من خفاء المعنى وتعسف التعبير فقرأهم يريدون باللفظ الواحد معنى فى مكان مخصوص ثم يريدون به معنى غيره فى مكان آخر ومن القوى ما يختلفون فى ادخالها تحت قسم من الاقسام المتفقين عليها وما من واحد منهم يتفق مع الآخر فى المعقولات التى تشملها القوة التقنية مثلا والقوة التنفيذية ونرى أن بين العلم وتسمية الاشياء ارتباطا طبيعيا ومع ذلك قد يجوز الخطأ اذا صدقت التسمية ولكن اذا فسدت استحالة القول بالصواب

### (فى القوة التقنية)

اتفقوا جميعا على ان معنى هذه القوة هي المقدرة على اصدار الاوامر وهم لا يهتمون بتحديد معناها خصوصا اذا وجب تطبيقها على أنواع مخصوصة لاسيما اذا تعددت تلك الأنواع فيسمون بهذا الاسم السلطة التى تدوم أوامر هادون غيرها والتى هي مطلقة من القيود الواجب مراعاتها فى اجراء السلطة القضائية وتارة يريدون بهذا الاسم السلطة التى تجرى على يد الرئيس وأحيانا

يقصدون منها السلطة التي يجريها المرؤس ويميلون الى تسمية السلطة التي يستعملها جمع من المواطنين بالسياسة سلطة تقنية والتي يجريها رجل واحدة سلطة قضائية

### (في السلطة القضائية)

لم أجد بين المؤلفين الذين اعتبروا هذه السلطة قسما قائما بذاته من عرف الفرق بينها وبين ما امتازت عنه

والذي أراه أن أوامر المقتن تصدق على عدد عظيم من أفراد الأمة وأوامر القاضي كذلك لأن الأحكام تصدر على بلاد بتمامها أو طائفة بأكملها كما تصدر على فرد واحد وأن أحكام المقتن مستمرة الدوام وأحكام القاضي كذلك وأن أحكام القاضي كثيرا ما تصدر على فرد واحد وكذلك نرى في كثير من أحكام المقتن

لكن لا يتيسر للقاضي أن يصدر حكمه في أمر من الأمور إلا بمساعدة أحوال ومراعاة اجراءات ليست لازمة للمقتن في سن قانونه

فأولا - يجب أن يطلب أحد من الناس الحكم من القاضي فهذا الشخص له إذن حق تحريك السلطة القضائية ولا استثناء لهذه القاعدة إلا في حالة إصدار الحكم من القاضي ابتكارا كالمحكّم على من لم يراع حرمة في الجلسة

(ثانيا) - ينبغي أن يكون إن يناله ضرر من أمر القاضي حق في معارضة قل هذا الشخص ومثله إذن حق إيقاف تنفيذ ما تقضى به تلك السلطة

(ثالثا) - ينبغي أن تؤيد الشكوى بدليل وأن يكون الخصم الحق في معارضة ذلك الدليل بدليل آخر فلهذا الخصم وهو المشكوك إذن دخل لازم

(رابعا) - إذا كان النص موجودا في القانون وجب على القاضي أن يطابق بينه وبين حكمه فيحكم بالعقوبة المقررة إن كانت الدعوى بجنائية ويحكم بالاحقية وعدمها في الشيء المتخاصم عليه إن كانت مدنية

### (في السلطة التنفيذية)

لهذه السلطة اثنا عشر قرعا بالاقول

(أولا) - قدرة ثانوية في التقنين تصدق على أقسام أو أخطاء مخصوصة أو أشخاص أو طائفة معينة أو على الجميع إن كان الأمر من وظائف الحكومة اجراءه وكلما كان اتساع الخط قليلا نقصت مدة دوام الأمر وكلما كان الأمر تافها مال الوازع الى سلطته عن السلطة التقنية ليكل به الى السلطة التنفيذية وعدم معارضة السلطة العظمى لهذه الأوامر الثانوية أقرار عليها فكان تنفيذها لا رادتها وعلى كل حال فإن هذه القدرة هي السلطة في الأمرة



(ثانيا) - القدرة على تحويل جماعة من الناس أو طائفة من الطوائف صناعية أو ديفية حق سن قوانين مخصوصة صغيرة وهذا القدرة أيضا هي الساطة في الامرة لان اقرار تلك الطائفة على القانون الذي سنته أمر بالتباعد

(ثالثا) - القدرة على منح امتيازات للاشخاص واعطائهم القاب شرف وهي سلطة التخصيص الشخصي

(رابعا) - القدرة على العقوفان منح بعد النظر فهو ناف للسلطة القضائية وان حصل اختيارا من غير نظره والسلطة التقنينية وهي سلطة امر وتجري على مناقضة السلطة القضائية

(خامسا) - القدرة على تعيين الموظفين ونقلهم ورفعهم وهي قسم من سلطة التخصيص

(سادسا) - القدرة على ضرب المالكة وجعلها رعية وتقدير قيمتها وهي سلطة تخصيص الاشياء

(سابعا) - القدرة العسكرية فان كانت جمع العساكر ورفعها فهي سلطة تخصيص الاشخاص

وان كانت ادارتهم واستعمالهم فهي سلطة الامرة وما جعلت سلطة قاعة بذاتها الامراة الغاية التي وجد الجند لاجلها

(ثامنا) - القدرة المالية وهي لا تختلف عن قدرة صرف أحد الاهالي بالنسبة للنقد والمسلمة اليه وجعلها سلطة عمومية آت من ملاحظة مصدرها أي مبادئها ومن غايتها

(تاسعا) - القدرة على حيازة المخازن العمومية كالمنشأة على مؤن العساكر وذخائر الجيش وهي عبارة عن وكالة أمر في دائرة من الدوائر الا انها صارت عمومية بغايتها

(عاثرا) - القدرة على الضبط والربط وهي سلطة التخصيص وسلطة الامرة

وليلا يحظ أن اجراء القوى العسكرية والشرطية ونظارة المخازن العمومية تستلزم امكان التأثير مباشرة على الاشخاص والاشياء بوجه عام ولا يتيسر اجراء أي سلطة من السلطات الا اذا كان الرئيس تأثير يصل مباشرة الى مرؤسيه سواء كان ذلك بقدرته على نقلهم أو رفعهم أو بطريقة أخرى

(حادي عشر) - القدرة على اشهار الحرب وعقد الصلح وهي فرع عن سلطة التخصيص لان اشهار الحرب نقل أجنبي من عداد المحبين الى عداد المبغضين

(ثاني عشر) - القدرة على ابرام المعاهدات مع الدول الاجنبية وما تلزم به الدولة في المعاهدة يسرى على أهلها فالحاكم الذي يبرم التعاقد يجري سلطة تقنينية لان وعده لمن تعاقد معه بأن رعاياه لا يصحرون في ناحية كذا ملامع لهم من ذلك ومن هنا كانت الالتزامات الدولية قوانين داخلية أيضا ومن عتده هذه القوة داخلية في السلطة التنفيذية نسي أنهم امره وتقنين لا غير

ولست أدري أين حد تقسيم هذه السلطة التنفيذية مع أن الجامعة بين كل قسم من هذه الأقسام وبين الآخر ظاهرة واضحة ولكن من هذا مذهبهم يفرضون أن كل واحد ممتاز عن البقية بحدود ولا يعينون تلك الحدود أبدا

وعندي أن لفظة سلطة تنفيذية لا تدل الأعلى معنى واحد ظاهر وهي كونها سلطة ثانوية تابعة لسلطة أخرى تسمى القوة التنفيذية

إذا علم القارئ ما قدمناه من اللفاظ وأطلع على خفاها معناها وما ينشأ عنها في ذهن من التشويش وخاط المدلولات ببعضها لا يجيب من معارضة كل مواقف غيره فقد بنى الجميع مؤلفاتهم على هذه الكلمات المبهمة وكل يفرض لها معنى قبل أن يوجد

وليس من غرضي حذف هذه اللفاظ المصطلح عليها عند جميع الدول الأوروبية ولكفي أردت بيان أنها لا تدل حقيقة على أقسام السلطة السياسية الأولية

وأما التقسيم الجديد الذي وضعته فضعيف من وجوه شتى ولا عجب فالموضوع جديد ينبغي أنشاؤه من جديد بأكمله وقد قصت باب الكتاب ولا بد من ادامة العمل وطول الاصطبار حتى يتم

## (الفصل الثاني والعشرون)

### نظام القانون السياسي

إذا انتزعنا من مجموع القوانين قسما سميناه القانون الاساسي فهذه مواد بوجه الاختصار (أولا) - طرق نيل الوظائف المقررة في الحكومة وطرق الخروج منها وكل ما عظم تداخل الأمة في أعمال الحكومة اتسع نطاق هذه الوظائف

(ثانيا) - بيان الواجبات اللازمة على تلك الوظائف وذلك أشبه بصورة القانون المدني

(ثالثا) - بيان القوى (الحقوق) الممنوحة لتلك الوظائف وهنا وجه شبه في الظاهر بالقانون الجنائي

(رابعا) - بيان الاجراءات التي تجب مراعاتها في اجراء القوى الممنوحة للوظائف المذكورة في الاحوال التي يكون المجرى لها جمع سياسي وذلك يشبه القانون الجنائي تارة والمدني تارة أخرى فيشبه الاول ان كان مؤثره عقابا يحكم به على من أهمل تلك الاجراءات ويشبه الثاني ان كان مؤثره الغاء الاعمال التي لم تراعى فيها الاجراءات المذكورة لذلك لا يجوز للملك أن يجري عملا من الاعمال الا اذا كان هنالك شخص أو موظف مسؤول عن نتيجته حتى انه لا يسجن أحد بغير هذا القيد وهذه الصفة تجسد سلطة الرئيس مقيدة بمسؤولية من رئيسه الذين هم آله اللازمة له فان أرادت الحكومة عدم وقوع أمر حكمت بطلانه ان وقع

(خامسا) - بيان القوانين التي تتعلق بوظيفة الوازع مباشرة وهي التي توضح بعض الاعمال جائزة كانت أو غير جائزة فهي تشبه القوانين الجنائية من هذه الجهة لكن اتخالفها مع ذلك لكونه لا ينص فيها طبيعة العقوبة ما اذا حصلت مخالفتها اذ ليس من حاكم يقضى بها ولذا كر بعضا من هذه القوانين

(أولا) - الامتيازات الممنوحة أو المحفوظة الى الامة كحرية الديانات وحمل السلاح والتحالف (ثانيا) - الامتيازات التي تمنح للاقاليم المنضمة حين حصول ذلك سواء كان الانضمام قهرا أو اختياريا ككونها لا تكلف بضريبة الا باختيارها وغير ذلك (ثالثا) - الامتيازات الممنوحة للاقاليم الماخوذة عنوة عند الاستيلاء عليها متى تقررت تلك الامتيازات في عهد الصلح

(رابعا) - الامتيازات التي تمنح للاقاليم المكتسبة بطريق تنازل دولتها عنها ومع كونه يصعب تقرير عقوبة حقيقية على الوازع ان اقترف جريمة لا ينبغي أن يتخيل الناس بان سن قانون يقضى بذلك عديم الجدوى لان تأثير العقاب الطبيعي أمر يدهى فعقاب الوازع الظالم في البداية حاصل بخدش شرفه وغضب رعيته وعقابه في النهاية فقد السيادة لذلك نرى المملوك في كثير من الدول الأوروبية تحترم حقوق الافراد وتحافظ على امتيازات الاقاليم كما ينبغي

## (الفصل الثالث والعشرون)

### (نظام القانون الدولي)

يكون القانون الدولي عبارة عن مجموع محتوي على واجبات كل أمير بالنسبة لامراء الامم الاخرى وينقسم الى قانون عام وقانون خاص

فالاول يشمل جميع الواجبات التي يلتزم بها أميرامة أو الحقوق التي يختص بها بالنظر لأي أمير آخر والثاني يشمل واجباته وحقوقه الخصوصية التي يلتزم أو يختص بها اتجاه أمة معينة دون غيرها نظرا لما بينهما من المنافع فقط أو بمقتضى معاهدة صريحة

فالقانون العمومي يتألف من تسامح وطلب والتظير مقرر في العادة وليست هذه الواجبات والحقوق المتبادلة بين المملوك وبعضها الأديلة لان الامل ضعيف أن يشاعد جميع المملوك على التزامات وواجبات واحدة وأن توجد محكمة يتخاصم الكل أمامها واليك أقسام القوانين التي يشتمل عليها القانون الدولي الخاص



(أولاً) - النصوص المنقذة والنصوص الواجب تنفيذها فالأولى هي التي تتعلق بالأميرين بصفتهم عامة فتعين كل لامة متى تعاهدا جعل واحد منهما في قانون بلده الداخلي نصوصاً مطابقة لتعهد مثلاً تعاهداً على منع رعائياً أحدهما من الإيجار في جهة معينة ووضع الملزم في قانونه الداخلي نصاً يمنع الرعية من ذلك

والنصوص الواجب تنفيذها هي أولاً - النصوص التي يتم مفعولها بمجرد امتناع الملك عن سن قانون كذا في بلاده ثانياً - النصوص التي يتم المقصود منها استعمال ما للملك من السلطة العليا أو بالامتناع عن ذلك كالتعهد بإداء مؤنة في وقت معين إلى دولة معينة أو بعدم اجراء ما ذكر ثالثاً - النصوص التي تتعلق بتنفيذها بشخص الملك الملزم كالتزامه صفة مخصوصة في مخاطبته المتعاقدة معه ثانياً - نصوص الصلح والحرب وهي التي تحدد سير الملكين ورعائياً الامتين في الزمنين كل منهما اتجاه الآخرين

وما قلناه في ترتيب القوانين الداخلية مدنية كانت أو جنائية يصدق على قوانين الدول فحدود حق الملكية مثلاً في المسائل المدنية واحدة أذ لرعايا الملوك ملكية خصوصية شائعة بينهم ويحوز أن يكون الشيء مملوكاً للأميرين معاً كالبحار والأنهر العظيمة وما أشبه ذلك ولهذا كان لبلاد (الهولندية) حق انتفاع سلبي تجاه (النمسا) بالنسبة لمرفأ انقرس فلاحق للاخيرة أن تبنى مرفأ كنهافين ذلك كان هذا الحق لانكلتره بمعاهدة (أوترخت) (١) على مرفأ (وونكرت) (٢) وحق ملك في اجتياز عساكره وسط بلاد ملك آخر حق ارتفاق وجودي

ويعتبر الحرب نوعاً من المرافعات التي يستعملها الملوك لحيازة ما يختص به كل منهم وهو عمل مشترك فيه الامة يتسامها فالملك المهاجم والمدعى والمغار عليه والمدعى عليه ومن أنار حرباً عدوانية دفاعية في آن واحد يشبه الخصم الذي يترافع في قضية واحدة تارة كدع وتارة كدعى عليه وليست هذه المقارنة مفيدة في شكل القوانين الدولية أو ترتيبها انما هي تنفع في المساعدة على تخفيف آلام الحرب بما ترشد اليه من وسائل الترفق ودواعي الرأفة

ومتى انتهت الحرب بين أميرين تغيرت حالة أمتهم ما من محبة إلى خصام وهذا القسم يدخل في نظام القوانين الخصوصية بالنظر لما عساه يحدث بين الملكين من التعاقد المختص بهذا التغيير

(١) هي بلدة من أعمال هولندة وهي قاعدة الاقليم المسمى باسمها واشتهرت بعمل القطعية تهاطويلا ونيها لدوة علم كبرى وتعاهدت فيها غرانسوا وانكلترو واسبانيا وهولندة سنة ١٧١٣ معاهدة حسمت الخلاف الراجع بشأن التعاقب على تخت اسبانيا

(٢) قاعدة اقليم الشمال بفرانسوا وهي مرفأ للسفن

## (الفصل الرابع والعشرون)

### (نظام القانون البحري)

للقانون البحري أقسام كثيرة ترجع إلى القانون الجنائي أو المدني أو الحربي أو الدولي فهو جنائي إذا حصلت اللصوصية في البحر أو من أناس أو إلى مكانهم بالبحر ويكون مدنيا بالنظر إلى طرق اكتساب الملكية أو حقوق الامتياز أو الاتفاق التي تنشأ من تغيير البحر وما تحدثه المياه في البرور كترك الشواطئ وهبوط الماء عن الجزائر وقذف المغرقات وللناس في ذلك التزامات خصوصية شتى

والمراكب تعتبر بيوتاً وعربات في آن واحد والفلك الكبيرة قصوراً متحركة والبحر كأنه عقار متحرك على الدوام وقيمتها في بعض المواضع غنية للغاية وفي بعضها كأن لم تكن فتراه مخصباً في مكان مجدياً في مكان آخر وهو على الدوام طريق ينتظم من نفسه وكلما بعدت مسافته قلت فائدته فلا يوصل لمكان ولا ينتج شيئاً كالبيداء المجذبة وكثيراً ما يكون مسرحاً للقتال وبجالات النزال ومن هنا كان حرياً

وبهذا الاعتبار يتبين ارتباطه بالقانون الدولي لما يلزم للبلد من تجديد حقوق رعاياهم في صيد البحر فيخص كل من القرينين بجهة معينة تكون ملكاً له أما حق المرور فيكون عاماً للجميع ولا ضرر فيه وعلى المقتن أن ينظر في الطريقة التي يتوصل بها إلى الاتفاق مع الأمم الأخرى على تقنين هذه المسائل بمراعاة المصلحة العامة

ويرتبط القانون البحري بالسياسي من جهة الحقوق والامتيازات المخولة للضباط البحرية ورؤسائها وقوادها فالمركب أشبه بأقليم متحرك بجزيرة (لايطة)

وقد يوجد من الناس في بعض السفن الحرية عدداً كبيراً من سكان جمهورية (سان ماران) وربما يجول به كرا القاري أن الأسبانيات التي ميزلا جلها القانون البحري عن القوانين الأخرى غير قوية ولكن هذا التمييز لا يلزم لصالح الملاحين نظر الأحوال لهم الخصوصية والأحوال التي تكتسبهم دون سكان القارة وأفراد القانون البحري على حدته من طرق التسهيل في وضع القانون وترتيبه

وقد يمرض للسفن أن تصادم بعضها فان حصل ضرر جاز أن يكون الخطأ مقصوداً أو غير مقصود فينبغي للمقتن أن يسن لوائح خصوصية لهذه المسائل ويحيل تفصيلها والفصل فيها على القانون البحري أو أنه يكتب بذكر أشهرها في قانون الجنائيات كذلك محل تقنين ضبط المرافئ وربطها بوجده في القانون البحري

## (الفصل الخامس والعشرون)

### (نظام القانون العسكري)

وظيفة الجندي تمثل وظيفة القضاء والشرطة فتارة تعمل الجندي لمنع وقوع الضرر وتارة لمعاقبة فاعله وأحيانا يوجه عمله إلى الغايتين

وقد كان بين القانون العسكري والمدني قديما رابطة أكبر من الموجودة الآن شوه ذلك في أيام حكم الشرفاء حيث كانت أجرة العمل أطيانا تعطى للأجير وكان شرط نواها الخضوع للخدمة العسكرية ومن نكل عنها انتزعت منه أرضه وكان لكل شريف سلطة غير محدودة تقر بها على اتباعه المساكين فليس لهم حق ثابت القدم أمامه وليست أجداسما أطلقه على ذي الجاه في الزمن السابق لأنني ما وقفت على حقيقة أنه كان ملكا أو من الرعايا أصا أو جنديا قاضيا أو ظالما أما الأمة فخالها معلوم معين ألا وهو الاستعباد الشديد

ويجب تخويل الجندي بعض السلطة لكي تؤثر بها على الأمة التي وجبت عليهم حمايتها عند الضرورة ومعلوم أن هذه السلطة في يد الجندي سبب في الحذر منهم خصوصا إذا لم تكن معينة محدودة فينبغي قصرها على الغاية المقصودة من وجود الجندي أنفسهم وتحديد حدودها بتبين بغاية الإيضاح فإن كان لابد من إطلاق هذه السلطة أحيانا فالأولى ذكر ذلك في القانون لبقاء الحال معي وتوخذ السلطة المذكورة من الضرورة التي ألجأت إليها كما يشهد بذلك تاريخ خروجهم أيام السيطرة (١) وقد جرت العادة أن العمل الواحد ترضى به الناس أن كان منصوصا عليه في القانون وتسخط عليه أن جرى بغير نص وسبب ذلك أن النص محدود والهوى لا حده فان تم نظام القانون عند أمة كان كل أمر يجري بغير نص فيه مخالفا له وإن صوابا

مثال ذلك ينبغي أن يتدارك المقتن لوازم الجندي بطرق لا تنقل كاهل الأهالي وقد يعرض لبعض الجندي أن تنقص لوازمها السبب من الأسباب أو عارض من العوارض الكثيرة الوقوع خصوصا في زمن الحرب فإذا وصل الأمر إلى هذه الحالة وجب الحصول على اللازم الضروري بأي طريقة كانت مهما كان نص القانون إذ لا يتصور أن يموت الجندي تحت السلاح جوعا مع قدرتهم على تحصيل قوتهم فالأولى للمقتن إذن أن لا يهمل النص على هذه الحالة في القانون بل يذكرها ويبيح

(١) كان في جدرومه أيام الجمهورية متاعب تنشق لاجلها عصا الأمة فيحتل النظام وتضيع السلطة بين الأخذ والرد فيقيمون واحدا منهم يكون له اليد العليا فوق الجميع فيأمر بما يشاء ولا راد لما أراد ويسمى المسيطر وكانت مدة حكمه في العادة سنة أشهر وآخر من تولى هذه السلطة هو قيصر وفي أيامه سقطت الجمهورية وحلت الامبراطورية مكانها



لكل جندي عند الحاجة أن يحصل ما يسد بها الطريق الملائمة لمقتضى الحال ولا يترك الأمر يجري مع الصدفة وتلعب به أيدي القسوة والاقدار وعليه أن لا يتخذ من الاحتياطات الدقيقة ما لا تمكن مراعاته الا في وقت الهدوء والسكينة بل يبيع الأمر جهاراً ويحفظ لنفسه الحق في مراقبة اجرائه ومعاقبة من تعدى حده والتعويض على المصابين

كذلك يجب عليه أن يفهم بالنظر الى السطة اللازمة منها للقواد الجيوش عند الحاجة اليهم في حماية الاراضي والمدن كالاتصال على المؤن قهراً وهدم القناطر والجسور وقطع الاشجار وحرق المساكن واغراق الاطيان كل هذا لافعال جائز متى لزمته فان وقعت نفذت بأحكام القانون أولاً على أنه ان لم يحكمها فلا يخلو الحال من أحد أمرين إما أن المنفذ لطرق الحفظ والصيانة يتخلص منها اذا اشتد عليه الخناق فيشتمز ويتعسف وإما أن يخشى الملام فيجري ببعض الاحتياطات ولا يتمه وذلك مضر بالمصلحة العامة

تلك هي المسائل التي يشترك فيها القانون العسكري مع القانون الجنائي والمدني وظاهر ما بينه وبين القانون الدولي من الروابط المستمرة فينبغي على المقتن أن يعتني بإيضاح هذه الروابط كما ينبغي والمناورات الحربية لتنفيذ قانون خرج الملزم به عن طاعته فتمريك الجيش كالمراعات ضد المطلقين وقد علمنا ان للمراعات غاية أصلية وأخرى ثانوية كذلك الحركة الجند غايتان أصلية وهي قمع العدو وثانوية وهي عدم الاضرار بمن استكان وأطاع أما بيان الطرق الواجب استعمالها لنوال الغاية الاولى فعبارة عن التعبير عن المناورات الحربية ووصف الاعمال العسكرية مما هو خاص بفن الحرب وأظن ان القراء يعفونني من ذلك الا ان هذه الغاية وان اختلفت بها أهل الفن من حيث الافكار والطرق الموصلة اليها تختص بالمقتن مع ذلك من حيث نظامها وترتيبها أما الطرق الموصلة للغاية الثانية فهي كما قدمناه الافساح للجند في المجال عند مقتضى الحال مع المراقبة والقاء تبعة التعدي والحيف على الرؤساء

## (الفصل السادس والعشرون)

### (نظام القانون الديني)

بعض مواد هذا القانون تتعلق بالقانون الجنائي وبعضها بالقانون المدني وبعضها بالقانون الاساسي وبعضها بالقانون الدولي

فقد شاهدنا عند الكلام على الجرائم ان قسمها يتعلق بمن يبلغ حداً لا فراط في استعمال المؤثر الديني أو حداً لتفريط في ضعف قوته في الاحوال التي تستخدمه الحكومة هذا بالنسبة للارتباط مع القانون الجنائي

ولكثير من البيانات عمال قصر وانقسم على احياء هذا المؤثر في نفوس الاهالي ولهم احيانا في تطير  
 هذه الخدمة اراض يزرعونها تحت شروط غير التي وضعت لعامة الناس تميزا لهم نظر الحال لهم  
 الخصوصية ومن هنا جاءت العلاقة بين القانون الديني والقانون المدني  
 ولاهل الدين عند جميع النمل تقر باملاطة سياسية على الامة بتمامها أو على أعضاء جمعيتهم فقط وهنا  
 بيان النسبة بين القانون الديني والقانون الاساسي ثم القواعد التي تقدر لهم بها الاجر هي بعينها  
 التي تتبع في تقدير اجر بقية الناس وهذا القسم متعلق بالقانون المشوق  
 وفي بعض الاحيان لا يقف المقتن عند منحهم الحقوق والزامهم بالواجبات بل يحرم عليهم بعض  
 الاعمال فيصرون بذلك غير كفء لادائها كتحريم الزواج على رؤساء الكاثوليك الرومانيين وهي  
 عدم أهلية مدنية ومنعهم من الانضمام في سلك الجندية أو تقلد الوظائف العمومية أو القضائية  
 وهي عدم أهلية سياسية  
 وقد يتفق أن رئيس القسس الأكبر يكون أجنبيا عن البلد التابع لادبائه أو أن يكون جمعية  
 مؤلفة من أجانب ولهذا يرتبط القانون الديني بالقانون الدولي أما الاصول التي يجب على المقتن  
 مراعاتها في هذا القانون الديني فقليلة فجهته الجنائية مبنية على التسامح وجهته السياسية مبنية  
 على الخضوع للوازع ومساواة أهل الدين ببقية الاهالي وبينهم وبين بعضهم اذا تيسر وأساس  
 تقدير أجرهم الاقتصاد (١)

### (الفصل السابع والعشرون)

#### (نظام القوانين المشوقة)

ليس لهذه القوانين نظام خاص بها بل تصورها توجد منشورة في كل مكان من القانون الجنائي  
 من غير مقابلة منتظمة مع الجرائم لانه لا يمكن وضع مكافأة لكل عمل كما يتيسر وضع عقوبة من  
 أجل ذلك العمل فاللذة التي يمكن للمقتن منحها قليلة عنده وضعيفة التأثير في النفوس وعليه  
 لا ينبغي أن تكون هي القاعدة في سذخ ورياس الاجتماع ولا تستعمل المكافأة عادة إلا لتشجيع  
 على عمل خارق للعادة أو القيام بخدمة رفيعة وقد يكون حكم النص الواحد أمرين أحدهما  
 جنائي اذا خولف والثاني مشوق اذا أطيع فالنص الذي يأمر كل من علم بجريمة أن يخبر بها القاضي  
 يهدد بالعقاب من علم ولم يخبر ويشوق بالمكافأة من علم فأعلم وأحيانا يكون المقدم هو المشوق  
 والعقاب من خلقه كانه يحمي مثلا اذا أرادت الحكومة اجراء خدمة صعبة جعلت لمن قام بها  
 مكافأة لتشوق الناس في الاقدام عليها اختيارا فان لم تنجح هذه الطريقة وجب الالزام وهكذا

(١) انظر الى شريعة نيتا صلي الله عليه وسلم كيف امتارت بجميع المزايا الشريفة التي يطلبها المؤمنون المسيحيين

ابتدأت المحاكمات بتشكيل جيشها من جلبتهم المكافأة وأمالهم التشويق وانتهت بمحشد الجيوش قهرا

والنص الذي يؤيد العقود بين الافراد ويضمن لهم تنفيذها نص مشوق في الحالة التي يكون الغرض من تلك العقود خدمة سبق أدائها أو وجب ومن هذه الجهة ترتبط القوانين المشوقة بالقانون المدني

وبحال النصوص المشوقة القسيح هو فن التدبير المدني ويمكن استعمالها أيضا في نشر المعارف العمومية ومعاملة الاحداث برفع من نفوسهم وتلذذهم أفكارهم أفضل بكثير من معاملتهم بما يحزنهم ويعودهم أن لا يملوا الا خائفين

وتعطي المكافأة تارة بمقتضى القوانين العمومية الثابتة وتارة باختيار الموكنين بها فان أعطيت المكافأة من غير وعد سابق بها فهي أشبه بنص جنائي وضع بعد حدوث الفعل ووجه التشبيه ظاهري فقط لان جميع الناس يرون العقوبة التي توضع لهم بعد وقوعه مظلمة كبرى وأما المكافأة التي تعطى بعد الفعل فتعويض ذلك ان أصابت محلها كانت من أحكام أعمال الحكومة فكانها دعوة عامة للناس أن يسطوا أعمالهم في كل مشروع مفيد من غير أن يخافوا ضياع ما يخسرون في هذا السبيل

## (الفصل الثامن والعشرون)

### (التدبير المدني)

هذا القسم في الحقيقة يتعلق بأحد فروع علم التقنين لا بأقسام القوانين كما يؤخذ ذلك من لفظة التدبير ومعرفة فرع التقنين الذي يسمى التدبير المدني أسهل جدا من معرفة القوانين المتعلقة به

وأقوى الوسائل في زيادة الثروة العمومية هي التي تثبت الامن على الملكية وتسهل بلطف تساويها وتلاهي غاية القانونين المدني والجنائي فان وجدت نصوص من شأنها تسهيل نمو الثروة العمومية بطرق أخرى غير تثبيت الامن وجلب المساواة فهي خاصة بالقوانين التدبيرية ان كان هناك قانون يسمى بمذاكر

ويسهل على الانسان أن يقول بوجوده لم يسمى التدبير المدني قائم بذاته مماز عن بقية العظام الأخرى اذ الذهن يمكنه أن يتصور كل أمر متعلق بالثروة العمومية تصورا حكما ويجعل له نظرية عمومية لكنني أرى أنه لا يمكن سن قانون تدبيري مماز عن بقية القوانين الأخرى ولو تسر لنا جمع النصوص المتعلقة بالتدبير المدني كلها لما تحصل معنا الا شذرات ناقصة لتلازمها مع مجموع القوانين



والتدبير المـدنى يرجع في بعض الاحوال الى القانون الجنائى الذى يعاقب على الافعال المضرة  
بالسكان وبالثروة العمومية  
ويرتبط التدبير المـدنى بحقوق الدول بواسطة المعاهدات التجارية وبالمالية بواسطة الضرائب  
وتأثيرها على الثروة العمومية وهكذا

## (الفصل التاسع والعشرون)

### نظام القانون المالى

ترجع مادة هذا القانون الى القانون المـدنى أو الجنائى أو الاساسى أو الدولى فالمتخص بالمـدنى منها  
شروط الملكية والصناعة من حيث الضرائب والرسوم وواجبات المـولين ترجع الى الجنائى  
وهنا الجرائم التى سميها عدم أداء الضريبة وطريقة جبايتها ووظائف الجبله ترجع الى القانون  
الاساسى وأحيانا الى الدولى ونسبة جباية الخراج اليه كنسبة المرافعات الى الحق المترافع لاجله  
فيستفهم عن الاول بما وعن الثانى بكيف والمالية قانون يؤثر بالواسطة وآخر يؤثر مباشرة  
فالاخير هو الذى يلزم المالك أو الصانع بدفع ضريبة معينة فى أحوال مخصوصة والاول عبارة عن  
الوسائل التى تتخذ لعدم تمكين الاهالى من عدم أداء تلك الضريبة وما جاءت معوبة القوانين  
المالية الامن النصوص المتعلقة بمنع الجرائم الثابوة بالجريمة عدم الاداء مباشرة

أما الاصول التى تلزم مراعاتها فى تقرير الضرائب فتؤخذ من علم التدبير المـدنى وعلى القن فى سن  
القانون المالى أن يتبدى بمجدولين الاول يوضح فيه جميع العيوب اللازمة لكل نوع من أنواع  
الضرائب من غير استثناء والثانى يبين جميع الضرائب على نظام مقبول يسهل المقارنة بينها وبين  
بعضها ويوضح من ايا كل واحدة منها

وأول غاية تقصد من القانون المالى هى الاستحصا على النقود بغير اكرام ولا ايلام أحد بخسارة أو  
حرمان وهى غاية لا تنال الا نادرا كما هى حالة اقليم برن (١) فانه ما كان يجبى أموالا أبدابا كان  
يعيش فى ملكه وهو مثال وحيد وليس من المستحسن أن يكون هذا الحال عموميا وحاجة  
الحكومة الى الرأفة بالمـولين ضمان للاهالى من الحكومة اذا لم يكن لهم دخل فى اعمالها  
البينة (٢)

(١) اقليم فاليم سوريسر وهو اعظمها اتساعا واشهر مدينة فيه هى مدينة برن وعدد سكانه يزيدون على  
٥٣٦.٠٠٠ نسمة

(٢) أجل لقد رأينا العكس وذا كرة كل واحد منا شاهد

وغايته الثانية أنه إذا لزم ألا كراه وجب أن يتخفف ألمه إلى أدنى الحد الممكن

وغايته الثالثة الاحتراز من أحداث آلام ثانوية لألم الالتهاب نفسه

ومن أهم الأمور التي يجب مراعاتها في القانون المالي وضوح عبارته وحذف الالفاظ ذات المعاني الفاسدة أو التخيلية أو الغامضة وجعل كل نص واضحاً من وجه الحقيقة ولو بيننا الاحوال التي كان استعمال الالفاظ الاصطلاحية فيها سهيلاً إلى حد الاعتدال وإخفاء الحيل وحصر العلم في طلاب قليلين احتكروه على غيرهم لما صدق القراء ذلك ولقد صارت معرفة تلك المجهات رمزاً يعرف الشرعاء به بعضهم بعضاً كقبلة معبد اليهود ونحو ذلك اللغة سهلة للمالين غش البسطاء في اجراءات فظيعة فيقولون مثلاً مبلغ كذا خصم ولا يقولون سرقة ولكن لتلطيف العبارة مواقع مخصوصة فالأولى أن يقال في جانب الوزير أنه جدد على خدمته بدل طرده منها لکن في علم التقنين يجب ترك المجاز واستعمال الحقيقة لتدل على معناها الأصلية بغير اعوجاج وكثير من المسائل تصير مشكلة يصعب حلها أو يتعذر استعمال الالفاظ لانه في لها أوقات معان قاسدة

## (الفصل الثلاثون)

### (نظام المرافعات)

يحتاج المقتن في ترتيب المرافعات إلى أربعة أصول أولاً - ترتيب الجرائم التي يريد مغالبتها أو الحقوق التي يريد أن يوفي بها إذا لم تؤد ثانياً - ترتيب المقاصد التي يلفت إليها في مغالبة آثار كل جريمة ثالثاً - ترتيب الاجراءات التي يلزم لريده هذه المقاصد وأن يجبرهم على التسابع رابعاً - السلطة التي تستعمل مؤقتاً لتحقيق من محاكمة الجاني

فبيدئ حينئذ ببيان المرافعات اللازمة بكل جريمة ثم بالتي يتوصل بها إلى القبض على الجاني ثم بالتي تختص بالتعويض ثم بالتي تلزم لمنع وقوع الامر وليست كل جريمة قابلة لهذه الانواع كلها أما الاحتياطات اللازمة للامن على محاكمة المتهم فهي التحفظ على شخصه أو ماله أو قبول الكفالة منه ودرجة العقوبة من ضعف وشدة هي التي على احدى هذه الوسائل وفي حال الضمان لا يتخلوا الحال من أحد أمرين فإما ان المتهم يستحق العقاب فلا يهرب أو يستعظمه فيقر منه ويترك ضامنه مكانه ومتى تحقق رجال القضاء من ان أموال المتهم أو حالة سكنه أو أسبابا أخرى تمنعه من الهرب فالجس شدة غير واجبة ولا ينبغي النظر إلى الجريمة نفسها أو عظم مسؤولية الجاني فقط في استعمال احدى وسائل التحفظ المتقدمة اذ يجوز القبض على فقير أو أجنبي

بالاخص في حالة لا ينبغي فيها القبض على غنى أو متوطن وماتلك لكونه يلزم معاملة الاجنبى بأشد من الوطنى ولا التقير بأكثر من الغنى انما السبب فيه أن حالة البعض ضمان من الهرب وحالة البعض الآخر ضمان فيه وبالجمله لا ينبغي استعمال أقل اجبارا لالضرورة فلجنيات العظيمة طرق وللصغيرة أخرى وللدنى غير ذلك ويمكن التعبير عن هذه المعاني بالقائظ أخرى فيقال المرافعات مع الشدة والمرافعات مع الترفق والمرافعات بغير شدة ويجب اختصار قانون المرافعات بتقسيمه الى أبواب عمومية وأبواب خصوصية فالجرائم التى تكون مرافعاتها واحدة تندرج تحت باب واحد ثم الدعوى العمومية تتعلق بالجرائم مباشرة والدعوى المدنية تتعلق بالحقوق مباشرة وبالجرائم بالواسطة وينبغي الاهتمام بايجاد صيغ لكل أمر يقبل الدلالة بالصيغة أى توضع قاعدة عمومية واحدة لجميع الاجراءات التى تحتل ذلك

### (الفصل الحادى والثلاثون)

(فى كمال مجموع القوانين)

لا يكتفى أن يكون مجموع القوانين متقن الوضع من حيث اتساع دائرته بل يجب أن يكون كاملا وعلى من يريد الوصول الى هذه الغاية أن يحيط بمجموع التقنين قبل أن يضع القانون وهو أمر لم يأت به أحد وقد تجرأت على اقتحامه ومهدت سبيل القوانين لىكى أعرض بجميع أجزائها على شكل واحد

ومجموع القوانين الذى يوضع بهذه الطريقة يكون جسيما ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك داعيا لتلك شئ فيه ومن الضرورى العلم بالقانون سواء كان مكتوبا أولا انغض الطرف عن حجم الشئ الواجب عليه لا يخفف من ثقله على أنى لا أرى أى قسم يمكن اهماله وأى واجب يمكن الزام الناس به وهم لا يعلمون ان فعلت ذلك الحكومة فقد اقترفت أعظم الجرائم اللهم الا اذا كان هذا نتيجة جهلها واهمالها

وقد علق (كاليجولا) الألواح التى كتب فيها قوانينه على بعد شاسع حتى يصعب على الناس علمهم بها والحال أشد رداءة من ذلك فى كثير من الممالك فالقوانين لا تكتب على ألواح ولا تكتب أصلا وأولئك الامم يفعلون بتقاعدهم ما كان يفعل ملوك الرومان بتعلمهم فأول قاعدة تجب مراعاتها فى هذا الموضوع هى تسطير القوانين كافة وكل ما لم يكتب فى هذا



المجموع فليس من القانون ولا ينبغي للمقن أن يحيل في أي أمر كان على العوائد والقوانين الأجنبية أو ما يقال له الحقوق الطبيعية أو حقوق الأمم بهذا المعنى وعندى أن المقن الذي يختار القانون الروماني في تقنينه مثلاً لا يدري ماذا يفعل ولا يصح كنهه أن يدريه لأن قانون الرومانيين مرسى مشكلات ومجال مجادلات مستمرة فيكون المقن بذلك قد رجع إلى الهوس والاختيار بما قصد أن يخرج به منهما وفي ذلك ما يكفي لفساد القانون بأكمله كما لو جمعنا كمية غير متناهية وأخرى متناهية كان حاصلهما غير متناه وتلك قاعدة حساسية لا شبهة فيها

وليس غرضي من هذا أنه إذا وجد لبعض أقسام المملكة عوائد خصوصية أو قانون غير مسطر تقضى بإحترامها المعاهدات أو الأحوال لا يلتفت إليها بل يجب احترامها ومعاملة أهلها بالملاطفة والمحاسنة فيها ومن السهل تسطيرها وتحريرها كما فعل الملك شارل كان مع بلاد (هيتوت) (١)

فالوا ان تسطير القانون بأكمله غير ميسور لتعذر الاطاعة بجميع الشخصيات الممكن وضعها وصحيح أنه لا تيسر الوقوف عليها مفردة ولكن من السهل الاطاعة بالانواع وأفراد كل نوع من درجة فيه بالطبع ومن اطالع على أنواع الجرائم التي ذكرناها في هذا الكتاب يتحقق أنه لم يفت واحد منها وان كان من المتعذر معرفة أفرادها

وإذا كملت طريقة الترتيب أمكن للمقن أن يتقدم الحوادث لأن يتبعها فيسيرها بدل أن تلعب به والمقن ذو الذهن القاصر الكسول هو الذي ينتظر حصول الآلام الخصوصية فيجهزها الدواء أما من تبصر وتدير فهو مقتدر على تنبئها فيضع من الاحتياطات العمومية ما يمنع وقوعها نعم كان مبدأ الناس في سن القوانين المدنية أو الجنائية أن ساورا الهويضا ريين في كل واد مقتفين أثر كل ألم جديد فلم يتوابع عملهم الابتضية الاشخاص الذين أصابهم تلك الآلام قبيل استحداث أدويتها ولكن هذه سنة الهمجية وطريقة التوحش فلا يليق أن يتبعها المتمدنون

وقد اعتبر المتشئون بعض القوانين كاملة وأنا لا أرى واحدا منها موصوفاً بذلك في الحقيقة فأقدم هذه القوانين قانون بلاد (الدانوا) وضع سنة ١٦٨٣ ثم قانون (السويد) سنة ١٧٣٤ ثم قانون (فريدريك) سنة ١٧٥١ ثم قانون (السرد) سنة ١٧٧٠

وقد ذكر صراحة في مقدمة قانون الدانوا أنه تام مع أنه لم يأت بنص يتعلق بالخارج ولا بنظام المهن والصنائع ولا بالتعاقب على تحت الملك ولا بسلطة الموظفين الرئيس ما عدا موظفي المحاكم منهم ولا بحقوق الدول وليس فيه صريح للعقود والتصرفات في الاملاك واعمال المرافعات ومع ذلك فهو أكمل البقية

(١) مديرية من ملكة البلجيك عدد سكانها ميلون نفس تقريبا

وقانون السويد ناقص من هذه الوجوه كلها ويراد عليهم اخلوه عن القانون السياسي والاساسي وقانون فريدريك المعنون بكونه عاما قاصر على المدني وانيته كان كاملا من هذه الجهة أيضا لانك ترى فيه ذكر بعض حقوق الشرفاء أو قانون الديانة أو عوائد كثيرين من المدن والاختطاط ووعدا بإيراد القول فيها ثم تفرغ من الكتاب ولا تجد شيئا منها و مرجع قانون السرد الى القانون الروماني كما صرح به فيه ولذلك يحيل عليه في كثير من المسائل وهذا كفاية في البعد عن الحقيقة وخفاء المقصود

واني لأذكر شيئا عن ترتيب تلك القوانين لان علم التقنين في ذلك الزمان كان متأخرا فلا سبيل لاحسان النظام والتقسيم

وأقل أثر لهذه الملاحظات الخط من قدر تلك الخف التي أهدتها الملوك لأعظمهم ولكن كل قد أدى خدمة جليلة حتى الذي لم ينبج الايسير في عمله لانهم بسنهم القوانين المكتوبة أزالوا أقساما عظيما من القوانين القديمة المتكررة المتناقضة وأنقذوا أعظمهم من القوانين غير المكتوبة التي امتازت بخفاء معناها وليس لها أول مبتدأ به ولا آخر يقف الطالب عنده فهي قوانين لحكم الحيوان وعار أن يساس بها الانسان

والقانون المكتوب هو الجديري باسم قانون أما غير المكتوب فمثال أو تمثيل للقانون فلا أول أصول ثابتة ظاهرة ومقنن معلوم وإرادة ودليل على هذه الإرادة وزمان وجودها وليس للثاني شيء من ذلك فبدوه مجهول وكلما تقدم عهدا زادا الخفاء وعظم حجم القانون فهو غير متناه يتعدل بغير شعور أحد مقننها قاضيا وقانون القاضي خصوصي على الدوام يأتي بعد وقوع الفعل لا قبله ولا ينشر هذا القانون لا بتدمير الأشخاص المحكومين به

وأعظم فائدة للقانون هي ثباته وتحقق الناس منه وذلك مستحيل ان لم يكن مسطورا اذ يتعذر على المرء أن يقف عليه فيستحيل عليه أن يستهديه ويلتجئ اذن الى الاستشارة واستطلاع أفكار المحامين حتى يجمع من الآراء ما يبيحه اليه ثروته ويخرج بعده هذا الخسارة قوى الشك وقد تمكنت منه الظنون

ولاراد لضار هذا القانون في المحكمة الاستقامة بجميع عمالها حتى يمنعهم ذلك من التفرغ والزيادة عن الحق طلبا للمنافع الذاتية

ومع هذا فاننا شاهدنا التشريعين يعظمون قدر القانون الغير المكتوب أني وجدوا يعجبون به على غرة منهم فمما أظن وسبب هذا ميل النفس الى طرق اكتساب السلطة وبعد السمعة وكثرة المال فهم يحبون القانون الغير المكتوب لاسباب التي حلت كهنة المصريين على حب اللغة الهيروغليفية

وبقية القسس والرؤساء الرومانيين في جميع الديانات على حسب التعاليم المعميات

### (الفصل الثاني والثلاثون)

(في وجوب خلو القانون عن الامور التي ليست عنه)

(في استخلاص القانون)

أريد بذلك خلو القانون عن كل مادة أجنبية وخط غريب مما ليس من القانون ولا من مراد المقتن في شيء ولما كانت القوانين تنسب للأزمان والاجيال وجب أن تكون أرفع من أن تنالها الشهوات السافلة فلا قانون الامر والافادة وليس عليه أن ينزل الى ساحة الافراد لخاصة بهم ويخاصمونه

لذلك اطالع قانون أمة عظيمة (١) وأرى من الاسف أن محرره (٢) مشغلا على الدوام بغالبية الفقهاء فصار قضيب الملك في يده آلة حرب وجدال فيرى القارئ في مواضع كثيرة منه هذه الصيغ المختلفة في ذهب بعض الفقهاء بعضهم قال بالسلب وبعضهم بالايجاب ونحن نريد أن نمر بطل بأمرنا هذا تلك الاختلافات التي لا أساس لها وغير ذلك من الجمل

وعندي أنه ينبغي للمقتن أن ينظر الى الناس والاشياء والافكار من مركز أعلى وأرفع وأن يكون همه التوفيق لا التغلب وأن يترفع عن هذه المخاصمات الزائلة

ومن الصيغ المعيبة أيضا دمج ارادة المقتن في ارادة أجنبية كما جاء في هذا القانون أيضا من قول محرره قالت القوانين المدنية القوانين تمنع من أبحاث القوانين ولست أدري أي قانون يريد ومن واضعه كان تلك القوانين المتقدمة أو الطبيعية لم تكن منبغ اشكالات ومصدراً وهام وخفاء حتى يريدوا أن يرفعوها فوق ارادة المقتن فيجعلوها أساساً لما يسنه من القوانين ويرجعوا اليها في كثير من الامور

وقد مثل لنا محرر وقانون جوستينيان هذه الاغلاط كلها فبدل أن يجعلوا المقتن يقول أريد جعلوه يقول يظهري حتى انهم أنزلوه عن درجته بقولهم عن لسانه كذا رأى تاسيوس أو سامبرونيوس (٣) وزادوا على ذلك حتى جعلوه في حيرة بين رأيين كقولهم عنه كذا قال تاسيوس وخالفه سامبرونيوس

وليس القانون محلاً لذكر القصص التاريخية كما ينبغي ذكر ما فعله الرومانيون وان كان حسناً

(١) يريد قانون فردريك

(٢) يزيد كوكسجي

(٣) من علماء الرومانيين المقتنين



فاحذوا حذوهم ولا حاجة لذكرهم وأجل فائدة في القانون هو إهمال مجادلات الفقهاء حتى ينساها الناس وينسون أيضا ما سن من القوانين الرديئة في الزمن السابق

### (الفصل الثالث والثلاثون) (في عبارة القانون)

ينبغي التمييز في عبارة القانون بين التحسين لللازم والتحسين للثاني والاول هو تخليص العبارة عما يفسد معناها والثاني هو جعلها رشيقة بقدر احتمالها

وحيث كان الغرض من القانون تنظيم سير الافراد وجب في تخصيصه أمران أن تكون عبارة واضحة أي أنها تحدث في الذهن صورة مراد المقتن كلها وأن تكون مختصرة لتثبت في الذاكرة بالسهولة فالوضوح والايجاز هما المقتان اللازمان وكل ما كان من جانب الايجاز فهو من جانب الوضوح أيضا

والامور التي تمنع من حصول صورة ما أراد المقتن في الذهن مطلقا أو كلها عليه أربعة أولا - إذا كانت الجملة غير معقولة ثانيا - إذا لم تشمل الاعلى جزء المعنى المراد ثالثا - إذا أدت معنى غير الذي كان مقصودا للمقتن منها رابعا - إذا تخلل الجملة الاصلية جملة أجنبية عن موضوعها فعيوب العبارة حيث أخذ أربعة عدم معقولية القضايا إيهامها اشتغالها على أكثر من المراد قصورها عن اشتمال كل المراد

ولنضرب لذلك مثالا بقانون ذكره بوقاندورف سنة مئة ثمانية عشر في مجرمة القتل فجاء في هذا القانون مادة عبارتها (كل من أهرق دما في الشوارع يحكم عليه بالاعدام) فاتفق أن طبيبيا جراحا وجد في الطريق شخصا مغشيا عليه فقصده فمكثت هذه الواقعة سيرا في الزام المقتن بتغيير القانون أعني أنها أظهرت عيوبه

وكانت هذه العبارة معيبة من وجهين زيادة معناها عن اللازم ونقصها عن أداء كل المعنى الواجب فزائدة لعدم احتمالها الاستثناء في الاحوال التي يكون فيها الهراق الدماء في الطرق مقيدا أولا بجناية فيه وناقصة لعدم شمولها أنواع القتل كلها وأنواع الجروح الخطرة وكان مراد المقتن من هذه المادة جميع الجرائم المهمة التي تقع في الاماكن العمومية ولكنه لم يقدّر على التعبير بما ينبغي له من الوضوح

فان طبق القاضي المادة بنصها تناولت أمورا صغيرة وأعمالا جزئية وترك جرائم عظيمة أهم من الضربات التي تسيل بها الدماء ومتى كان للقانون معان مختلفة عند القاضي استحالة أن يكون واضح الادى الاهالي فترى بعضهم يشاهد مصابا بالنقطة ويتركه يموت ولا عقاب عليه وآخر يرى ذلك

المصاب فتحركه عواطف الشفقة الى مساعدته غير مبال بمخالفة القانون فيلحق جراحه عقابا صارما  
وثالث يلاحظ انصر فيش - جمع خصمه ضربا مبرحا كالقوس الذي يحاول عدم اهراق الدماء فيجلبد  
الناس بالعصا ولاشي عليه

فليتنازل أولئك الذين سمع أفكارهم في علم التقنين الى هذا المثال ليعلموا أنهم مخطئون في اعتقادهم  
بمخالفة الحقوق الرفيعة الدرجات اذا اعتسوا باتباع الالفاظ في عبارة القانون لان القانون لا يركب  
من غير الكامات والحياة والحرية والشرف والملكية وكل عزيز لدى الانسان متعلق بالالفاظ  
فلمنص من هذا أن وضوح العبارة متوقف على مراعاة النحو والمنطق وهما علمان لا يمكن سن قانون  
جيد بدونهما

أما الايجاز ففيه نظرا ذمه الاختصار مجموع القوانين فهو عظيم الحجم بحيث يتعذر على الفرد من  
الاهالي أن يحوز في الذاكرة وجب اذن تقسيم القانون العام الى جملة قوانين خصوصية ليسهل  
على كل طبقة العلم بالذي اشتدت حاجتها اليه أكثر من غيره

انما الايجاز الذي نريده يكون في متن القانون فقط أي في تركيب الجمل والفقر والطولة معيبة  
بالاخص في الموضع الذي يلزم للمقن بيان ارادته فيه وأهم المعايير في الفقرة هي أولا - الجمل  
المعرضة التي كان الواجب افرادها على حداثها ثانيا - التكرار بغير فائدة كما كان محرورو  
قوانين فرانس يقولون على لسان الملائكة في كل موضع نريد ونأمر ونعجبنا ثالثا - تكرار  
الفاظ الانواع بدل الفاظ الاجناس رابعا - تكرار التعريف بدل استعمال لفظ للمعنى المراد وتعبيره  
مرة واحدة خامسا - الاسترسال في الجمل بدل استعمال التقدير المتعارف كالوذ كر المؤنث  
والذكر وكان ذكر المذكر يغني عنهما أو بالجمع والمفرد مع صلاحية أحدهما للدلالة عليهما

سارسا - الايضاح بغير فائدة كالو أراد المقن تعيين زمن فلا يكتفي بذكر الوقت المستعمل للغاية  
المقصودة بل يذكر أيضا الاوقات السابقة

ولولا هذه العيوب لما كانت القوانين الانكليزية مطولة بغير قياس وصارت محتجبة المعنى تحت  
شعقة التعبير

ومن اللازم اراحة فتكر مطلق القانون بتميز الجمل وفصل كل واحدة منها عن الاخرى في الفقرة  
الواحدة وفي ذلك فائدة أيضا سهولة الفهم والتعليق وهذا أيضا من عيوب القوانين الانكليزية  
فقد يعرض أن يتلو القارئ جملة متعددة حتى يقف على معنى معين ويكاد ينسى أول الجملة قبل أن  
يصل الى وسطها

وينبغي مع تقصير المواد وتمييزها للزوم فصلها عن بعضها وجعل غرة لكل مادة هي الطريقة البسيطة التي تمنع من الخلط وتسهل إيراد المواد والاحالة عليها

وقرارات الشورى في انكثرتها ناقصة من هذه الجهة أيضا فتقسيم القانون الى فصول والفصول الى مواد غير رضى في أصل القانون بل يخرج ذلك الأصل من المجلس قطعة واحدة لا انفصال لانقراتها ولا تميز في جهاها ولا أرقام لموادها ولا يعرف أول المادة من آخرها الا بتكرار ألقاظ وزيادة على ذلك تقرر وزيادة على ذلك قررت السلطة المشار إليها وغير ذلك من المقاطع التي اهاها هذا المعنى فكانه عبارة عن جبر حسابي بمعنى معكوس لان الرقم في علم الجبرية يقوم مقام سطر من الالفاظ وهناسطر من الالفاظ يقوم مقام رقم واحد وباليته أدى وظيفته كلها لان اللفظ يصلح للفصل لكن لا يصلح للاحالة فإذا أراد المجلس تعديل مادة أو الغائها تعذرت الإشارة اليها برقم من الأرقام بل لابد من جمل وتكرار يخل غير واضح المعنى لهذا السبب كانت قرارات مجلس الشورى الانكليزي كتابة غير معقولة لمن لم يتعود على مراجعتها من أطويلا

وسبب ذلك تمسكهم بالعوائد القديمة فكانت اشارات فصل الجمل والأرقام العربية غير معلومة في الزمن السابق والقرارات تصدر بلفظ زمانها على أنه لم يكن في ذلك من ضرر جسيم لان تلك القرارات كانت قليلة العدد موجزة الموضوع وقد تغير الزمن وبقيت الأمور على ما هي عليه إما لاهمال أو جرياء على العادة أو بمعارضة سرية لأصحابها منفعلة من بقاء الحال على ما كان فيقولون عشنا طويلا بغير اشارات في كتابتنا فعلام نستعملها الآن بعد ذلك الزمن الطويل وهي حجة لا مرد لها

أما التحسين الثانوي فثلاثة أمور قوة التعبير وانسجامه ورفعته فالقوة والانسجام تابعا للغة من جهة وانظم الالفاظ من جهة أخرى والرفعة ترجع الى الاعتناء بتخليص العبارة من المعاني الثانوية التي لا لزوم لها أو تضمينها ما احتاجت اليه من ذلك

والقوانين فصاحة خصوصية تفيد في كثير من المقاصد اقلها انجذاب الناس لمطالعتها وبهذا الاعتبار ينسني للمقن أن يضم القانون بعض الحكم الادبية على شرط أن تكون مؤثرة في الذهن موجزة للفظ مع مصاحبة الموضوع وينبغي أيضا أن تكون عبارة القانون دالة على حتمية المقن على الرعية كأولاد وبنيه معربة عن الاحتفاء والعناية التي أوجببت سن ذلك القانون وحيداً لوظهر ذلك أيضا في مواقع الشدة وهو بماء اختصت به السلطة العليا ولم ترم الا في تعاليم كاترين الثانية وبعض مقدمات أوامر لوزير السلاسل عشر (١) أيام وزارتي ذينك الرباين الذين تشرفت

(١) أحمد ملوك فرنسا قبل التوراة ماتت تشيلا من التأثيرين



باعتبارهم الدنيا والامة الفرنسية (١)

ما قد بينا المبادئ العمومية واليك القواعد التي تتبع مراعاتها في العمل

أولا - ينبغي أن لا تستعمل في القانون إلا الألفاظ القانونية متعارفة عند الامة

ثانيا - إذا جلت الضرورة لاستعمال لفظ اصطلاحى وجب تعريفه في نفس القانون

ثالثا - يجب أن تكون الألفاظ التعريفية معلومة مستعملة وان لم يتيسر وجب أن ينتهى التعريف بالألفاظ من هذا القبيل ليس إلا

رابعا - يجب أن يعاد المعنى بنفس اللفظ فالدلالة على المعنى الواحد باللفظ الواحد طريقة ايجازا ذى كفى بتعبير ذلك اللفظ أول مرة وفيها أيضا زيادة إيضاح إذ تغيير اللفظ موجب للتأني مراد المقتن وكلما قلت الألفاظ واتحدت سهل على الكاتب أحكام معناها والاعتناء باختيارها أما من أسرف في الكلام فهو غافل عن ضرر سقطاته وان يبلغ الاحترام من حد المبالغة في علم التقنين فيجب أن توزن الألفاظ القانون كما توزن الجواهر الثمينة

ويستدل على غزارة العلم في تحرير القانون بكفاية قليل من العلم في فهمه والكمل في كتب الفن عبارة عن اخفاء ذلك الفن أما كمال العلم في التقنين الذى يعرض على الامة وعلى الأقل من افرادها معرفة وادراكها وان لا يشعر به قارئ القانون وأهم صفاته علو درجة البساطة فيه فان رأى القارئ في هذا الكتاب علميا يستوقف الفكر أحيانا فاعليه أن يتذكر انى كنت مضطرا الى مغالبة عدة أفعال فاسدة منشآت عن علم باطل ووضع قواعد قديمة الوجود - ديشة الظهور - حتى ان بعضهم يراه من البديهيات ويحسبها الآخرون سنة مستطاة وجمادا والى تخليص أسماء الحقوق والجرائم والعقود والالتزامات من التشويش والايهام وان اعتاض عن لغة كثير لفظها وغاب معناها بلغة أكثر وضوحا وأصدق معنى وأبقى بالمناسبات وان كانت لم تكمل نظاما وبالجملة لاني وجدت في القسم العلمى من التقنين كل شئ يجب تسيانه ونعويضه بغيره على انى استنفورا بنفسى في هذا العمل فليس من يرضى عن نفسه اذا قابل بينهما وبين هذا العمل الجديد الذى كبرت صعوبته فانا لم أبلغ الغاية ولكن أظن انى دللت عليها ويسرني من على أن الخفاء في الموضوع ان وجد فراجع الحداثة وان الخفاء في كتب الذواتين سببما التخريف والهذيان فقد علمت علميا بجه الطبع فاسد الأصول عديم الجدوى أما ما صعب فهمه وكان عقليا في هذا الكتاب فالغرض به تهذيب الطريق وتيسيره لى السعى خلف الحقائق وكما غزر العلم في هذا المشروع كانت عبارة القانون ظاهرة بسيطة فان يلزم فتح المدارس لتعليمه أو معلمون لشرحه أو جاحلون لتفصيله أو مجادلون لتخليصه

(١) لعله يريد تورجونا كير

من السفسطة وبيان نقصاته فلغته لغعة العموم وكل سهل عليه أن يراجعه عند الحاجة ويكون  
امتيازه على غيره من الكتب شدة البساطة في افظه وزيادة الوضوح في معناه وان يتمكن الواحد من  
تناول القانون بيده فيعلمه لا ينشأه من غيره يشرح أو تعبير فيؤيد أصول الآداب الشخصية بقوة  
الادب العام ويعلى قدره في النفوس بمكاته

﴿ بقول خادم تصحيح العلم بدار الطباعة البهية بيولا قمصر المزية الفقير الى الله تعالى  
محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني ﴾

تم طبع هذا السفر الذي أسفر راغبه عن عقود جنان ورفع الستر لطبيه عن مخدرات حسان  
وأدار كأسه الهني على ندمان طلابه فتماراشى ثراه وطربوا بلذذ خطاب المسمى  
(أصول الشرائع) أبدع طراز حلاله الصنع الماهر وأحكم نسج وشبه المتقن المتفنن الباهر  
الامهى الذى لا تبع على غائص فكره غامضه ولا تحبولى نبراسه وامضه الهمام الذى لا يكبو  
جواد فطنته اذ يجوب مهامه المضلات ويمبول الجناح المجيد ذو الرأى السديد والطالع  
السعيد - حضرة آحاد - دافى فتي زلال فانه آمن فى مطالعة القوانين الاور وبابوية  
النافعة لديهم والمفيدة وأبرز خبايا كتبهم ودواوينهم العديدة فلم ير عندهم أحكم من كتاب  
الذمير بتمام فسر ح نظرهم فى - ديقته - حتى تنقته عن زهره الاكام وترجمه من لغته  
الفرنساوية وصاغه على قالب اللغة الشريفة العربية بعبارة آيقة موجزة رشيدة - ملة  
المبنى واضحة المعنى لا تنبوع عن سمع المستمع اذ هى من السهل المحتنع قبرى الناظر انهم ليست  
ترجمة بل هى من المنشآت الموضحة لكل معجزة ثم اتى دب بطبعها حتى تم على هذا الوضع  
اللطيف بهذا الشكل الظريف بالمطبعة الزاهية الزاهرة بيولا قمصر القاهرة على ذمته  
حنظه الله ومن كل سوء وقاه ﴿ فى ظل الحضرة الفخيمة والى اطلق الرحمة - حضرة المليك  
الاکرم والحسنى الاعظم عزيز الديار المصرية وحامى حوزة النياية الذى لا يزال  
يمن طلعه هنى الخير على رعيته بفيض ويمى أفندينا المعظم (عباس باشا حلى) ﴿  
أيد الله دولته وقوى شوكته وصلواته مشمول هذا الطبع الجليل والشكل الجليل  
ينظر من تليه جميل طبعه يثنى حضرة وكيل المطبعة محمد بك - فى  
فى أواسط محرم الحرام سنة ١٣١٠ عشرة وثلاثمائة وألف من  
هجرة سيد الانام صلى الله عليه وعلى آله وصحبه  
كلما ذكره اذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون

















